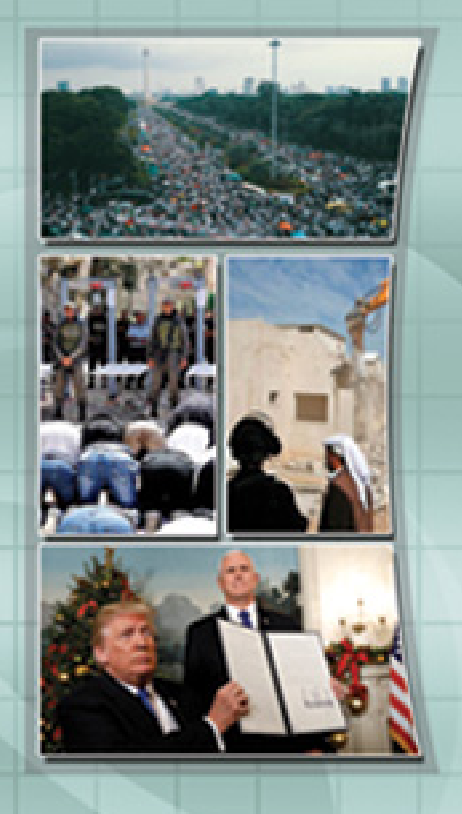
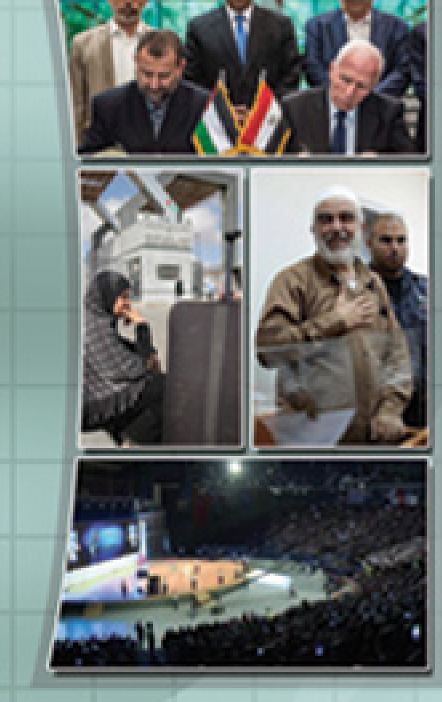
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2016 - 2017







تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2017-2016



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

The Palestine Strategic Report 2016–2017

Editor:

Dr. Mohsen Mohammad Saleh

الطبعة الأولى

2018م – 1439هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-71-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961 +

تلفاكس: 43 36 80 1 961 +

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة مصطفى غلاييني

طباعة

CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
2016–2017

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. أحمد خليفة

د. بشير نافع

أ. د. مجدي حمّاد

أ. منير شفيق

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

أ. باسم جلال القاسم

د. جوني منصور

أ. حسن محمد ابحيص

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

أ. مؤمن محمد غازي بسيسو

أ. د. معين محمد عطا رجب

أ. هاني محمد عدنان المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

ليلى فوزي الحاج

إيمان عصام برغوت



فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

فهرس الجداول


مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المشاركون في كتابة التقرير

محرر التقرير

د. محسن محمد صالح

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، ومتخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية. رئيس ومدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدر له 13 كتاباً متخصصاً في الشأن الفلسطيني. قام بالتحرير العلمي لأكثر من 80 كتاباً. وهو مُحرِّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (عشرة مجلدات 2005–2017)، والوثائق الفلسطينية (6 مجلدات 2005–2011) واليوميات الفلسطينية (4 مجلدات 2014–2017). محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة (103 تقديرات). نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

أ. مؤمن "محمد غازي" بسيسو:

فلسطيني، تلقى دراسته الأكاديمية في مجال الصحافة والإعلام. مهتم بالشؤون الفكرية، ومختص بالشؤون الفصائلية الفلسطينية. عمل مديراً لتحرير صحيفة "الصدى"، ومديراً للمركز العربي للبحوث والدراسات بغزة سابقاً. له العديد من الدراسات، أبرزها سلسلة انتفاضة الأقصى الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات. يعمل مستشاراً لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. كاتب صحفي دائم في العديد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية الفلسطينية والعربية.

الفصل الثاني: المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

* المؤشرات السكانية

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:

مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين سابقاً. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في سنتي 1997 و2007. حاصل على شهادتي ماجستير، إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل محاضراً متفرغاً في كلية الأندلس في عمّان، ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت لطلبة الماجستير وجامعة القدس المفتوحة. قام بإعداد العديد من التقارير الإحصائية والمواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

* المؤشرات الاقتصادية

أ. د. معين محمد عطا رجب:

أستاذ الاقتصاد في عدد من الجامعات وخبير ومحلل اقتصادي في الإعلام المحلي والخارجي. شارك في تأسيس كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، وفي تأسيس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر بغزة، وكان عميدها لعدة سنوات، عمل سابقاً مستشاراً لسلطة النقد الفلسطينية، ومنسقاً لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" في رام الله، عضو في عدة جمعيات علمية اقتصادية محلية وعربية، له عدة أبحاث وأوراق عمل منشورة في الدوريات المتخصصة المحلية والإقليمية، شارك في مؤتمرات محلية وعربية ودولية عديدة، له عدة مؤلفات جامعية في النظرية الاقتصادية، والمالية العامة، والنقود والمصارف، والتجارة الدولية، والاقتصاد الإسلامي، والتكامل الاقتصادي، والاقتصاد الفلسطيني، ومناهج البحث العلمي، والتخطيط الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي. كما أشرف على رسائل علمية جامعية على مستوى الماجستير.

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

أ. زياد محمد ابحيص:

باحث متخصص في شؤون القدس، حائز على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، حرّر تقرير عين على الأقصى في الفترة 2006–2008، وأسهم في إعداده في الفترة 2009–2013. عَمِلَ رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004–2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008–2010، وهو حالياً باحث متعاون معها ومع عدد من المؤسسات المتخصصة في القدس. عضو ملتقى القدس الثقافي في الأردن، ومدرب في برنامج الدبلوم التدريبي لدراسات بيت المقدس في الملتقى منذ سنة 2011، وهو مستشار برنامج إعمار البلدة القديمة للقدس الذي تنفذه نقابة المهندسين الأردنيين منذ سنة 2013.

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

*** مسار العدوان والمقاومة**

أ. ربيع محمد الدنّان:

باحث متخصص في الشأن الفلسطيني، حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها. يشارك في إعداد وتحرير مجلد اليوميات الفلسطينية، الذي يصدر عن مركز الزيتونة منذ 2014. كما أسهم في كتابة عدد من الكتب الصادرة عن المركز، أبرزها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعد فصل بعنوان "سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. شارك في العديد من المؤتمرات وحلقات النقاش المحلية والدولية.

*** مسار التسوية السلمية**

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:

كاتب وصحفي ومحلل سياسي، وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العالميين منذ سنة 1980. أحد مؤسسي المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ومديره العام منذ نيسان/ أبريل 2011

وحتى الآن. وهو مؤسس ومدير المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل) خلال الفترة 2005–2011. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995–2005. نُشرت له مئات المقالات والدراسات والأبحاث، وشارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وهو عضو مجلس أمناء في مؤسسة ياسر عرفات، ومستشار في شبكة السياسات الفلسطينية.

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي

*** المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي**

د. جوني منصور:

مؤرخ ومحاضر في قسم الدراسات التاريخية في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل (الجليل). تتمحور أبحاثه حول التاريخ الإسلامي والعربي وشؤون الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي – العربي. صدر له عدد من الأبحاث والكتب، من بينها: "الاستيطان الإسرائيلي"، و"مسافة بين دولتين"، و"المؤسسة العسكرية في إسرائيل"، و"معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية"، و"حيفا؛ الكلمة التي صارت مدينة"، و"مئوية تصريح بلفور". نشرت له الكثير من الدراسات والبحوث المُحكّمة في العديد من المجلات والدوريات العلمية. وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية. ناشط سياسي واجتماعي وثقافي في مؤسسات أهلية وأكاديمية.

*** المؤشرات السكانية والاقتصادية الإسرائيلية**

أ. إقبال وليد عميش:

باحثة متخصصة في الشأن الفلسطيني، ورئيسة وحدة التدقيق الأكاديمي في مركز الزيتونة. شاركت في إعداد المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعدة سنوات، وفي إعداد كتاب "قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة

الحصار والدمار". شاركت في التدقيق الأكاديمي لعشرات من كتب ومنشورات مركز الزيتونة. كما شاركت في كتابة فصل بعنوان "المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994–2013"، وفصل بعنوان "التنمية البشرية في ظلّ السلطة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013.

*** المؤشرات العسكرية الإسرائيلية والموقف من الوضع الداخلي الفلسطيني**

أ. باسم جلال القاسم:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية. يُحضّر لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، يشغل حالياً رئيس قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، ونائب رئيس تحرير "نشرة فلسطين اليوم". ألّف كتاباً بعنوان "صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني"، وشارك في إعداد عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة. منها: سلسلة تقرير معلومات وسلسلة ملف معلومات اللتان تصدران عن المركز، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعد فصل بعنوان "تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات.

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ. حسن محمد ابحيص:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على إجازة (ليسانس) في الإعلام، ويتابع حالياً دراسته العليا في مجال الشؤون الدولية. عمل سابقاً باحثاً في مركز الزيتونة وكان رئيساً لقسم العلاقات العامة والإعلام. شارك في كتابة مباحث أو فصول في عدد من الإصدارات المنشورة، منها: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2009 و2011، و2012–2013، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، والتطورات

الأمنية في السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ومعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات البحثية الأخرى.

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

*** منظمة التعاون الإسلامي:**

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007. وهو يرأس تحرير نشرة فلسطين اليوم الإلكترونية، كما يشرف على إدارة تحرير التقدير الاستراتيجي الفلسطيني. وقد شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

*** تركيا**

د. سعيد وليد الحاج:

كاتب وباحث في الشأن التركي وقضايا المنطقة العربية والإسلامية. تخرّج من كلية الطب في جامعة هاجتبة في تركيا. له مئات المقالات الدورية في عدد من الصحف والمواقع العربية المعروفة. و18 ورقة بحثية محكمة حول الشأن التركي منشورة في عدد من المراكز البحثية المعروفة. نشر له كتاب "العلاقات التركية – العربية: الآفاق والصعوبات" سنة 2016، وكتب فصل "تركيا والقضية الفلسطينية" في "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 – 2015". شارك متحدثاً في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية بخصوص الشأن التركي، وله إطلالات إعلامية في عدة قنوات فضائية.

*** إيران**

أ. د. طلال عتريسي:

عميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، مستشار علمي وأكاديمي في جامعة المعارف، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. عضو هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. نشر دراسات وابحاث في دوريات عربية وأجنبية، وشارك في مؤتمرات إقليمية ودولية حول قضايا الشرق الأوسط الثقافية والسياسية والاجتماعية. من مؤلفاته: الإسلام والفكر السياسي، الديمقراطية، الغرب، إيران (مع آخرين)، سنة 2003، وجيو–استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سنة 2009، ودعم الفئات المهمشة: (تجربة المجتمع المدني في دعم عائلات السجناء)، سنة 2014، وصورة ألمانيا في كتب التاريخ المدرسية العربية، سنة 2016.

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ. د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وعضو مجلس أمناء جامعة إربد الأهلية. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 22 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلّم القوى الدولي 1978–2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 60 بحثاً في المجلات العلمية المُحكّمة.

مقدمة التقرير

عانت قضية فلسطين من الكثير من الضغوط خلال سنتي 2016–2017؛ وتزايدت الصعوبات التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني، سواء في مسار التسوية السلمية أم في مسار المقاومة أم في إطار بناء المؤسسات التمثيلية للشعب الفلسطيني تشريعياً وتنفيذياً.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لإنفاذ المصالحة الفلسطينية، إلا أنها ظلت مُتعثرة، ليس فقط بسبب أزمة الثقة وتعارض المسارات والأولويات بين فتح وحماس، وإنما أيضاً بسبب قدرة الطرف الإسرائيلي على تعطيل جوانب رئيسية من بنود المصالحة، بالإضافة إلى تأثيرات وحسابات عربية ودولية تصبُّ سلباً في مسارها. ولذلك لم يكن غريباً أن تبقى منظمة التحرير الفلسطينية في "غرفة الإنعاش" طوال سنتي 2016–2017؛ وألا تُؤخذ أي إجراءات جادة لإعادة بنائها أو إصلاحها. أما السلطة الفلسطينية، فإن معضلتها قد ازدادت استفحالاً مع تلاشي آمال من قاموا بإنشائها في تحولها، وفق اتفاقيات أوسلو، إلى دولة مستقلة ذات سيادة، ومع انهيار أو شبه انهيار "حل الدولتين"؛ ومع تحولها وتكريس دورها إلى سلطة وظيفية تخدم أغراض الاحتلال، أكثر مما تخدم تطلعات وأهداف الشعب الفلسطيني.

من جهة أخرى، فإن الحصار الخانق لقطاع غزة، ومحاولة فرض حكومة رام الله أجندتها على القطاع، مع تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني، واستمرار التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، وارتهان اقتصاد السلطة للهيمنة الإسرائيلية؛ أدت إلى تعقيد المشهد الداخلي الفلسطيني. غير أن هذا المشهد لم يخلُ من جوانب إيجابية مثل نجاح فتح وحماس من إجراء انتخاباتهما الداخلية، وتجديد بناهما القيادية؛ ومثل استمرار انتفاضة القدس (وإن بوتائر متفاوتة)، ومثل هبّة باب الأسباط؛ وانطلاق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج؛ بالإضافة إلى تجاوز أعداد الفلسطينيين لأعداد اليهود في فلسطين التاريخية، مبرهنين على صبرهم وثباتهم على أرضهم.

ولم يكن المشهد العربي الإسلامي بأفضل حالاً فيما يخص الشأن الفلسطيني، فقد استمرت حالة اللا استقرار والسيولة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، واستمر الانشغال العربي الإسلامي بالملفات والنزاعات الداخلية، التي تستنزف الأمة وطاقاتها ومواردها؛ فيما تحاول بعض الأطراف إشغال المنطقة بالصراعات الداخلية والطائفية والعرقية؛ وحرفُ البوصلة عن الاتجاه الحقيقي للصراع ضدّ المشروع الصهيوني والعمل على تحرير القدس وفلسطين. كما أن الإدارة الأمريكية "الشعبوية" الجديدة برئاسة ترامب، تماهت بشكل أكثر قوة مع الإدارة اليمينية والدينية المتطرفة في "إسرائيل"؛ ولم تَعد، بالنسبة لأولئك الذين عوّلوا عليها في مسار التسوية، تُمثّل شريكاً يُعتمد عليه؛ خصوصاً بعد قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ وبعد ما يتم تداوله حول "صفقة القرن" التي ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

***

هذا هو المجلد العاشر من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. وبفضل الله سبحانه، فإن هذا التقرير قد أخذ موقعه المرجعي المتميز في الدراسات الفلسطينية، وأصبح من الكتب التي لا غنى عنها للباحثين والمتخصصين والمهتمين. فهو لا يحفل فقط بالمعلومات الواسعة والدقيقة والموثقة، وإنما يحرص على أن يقدم المادة العلمية في إطار موضوعي وتحليلي منضبط بمعايير ومناهج البحث العلمي، مع السعي لاستشراف المسارات المستقبلية القريبة. ويتميز التقرير الاستراتيجي بشموله، فهو يغطي الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي، ومسارات المقاومة والتسوية السلمية، والأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، كما يفرد مساحات واسعة للأرض والمقدسات، وللوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني.

وفي هذا المجلد، تمّ إعادة تصنيف محتوى التقرير وفصوله بشكل مُطوَّر عن المجلدات التي تغطي السنوات السابقة، وذلك بالاستفادة من الخبرة المتراكمة لدينا في إعداد التقرير. كما تجدر الإشارة إلى أننا عمدنا إلى الإعداد المبكر للتقرير بأكثر من شهرين عن المواعيد المضروبة سابقاً لاستلام البحوث، مع العمل على تحديث المواد، إن لزم، في أثناء التحرير النهائي للنصوص. ويتميز هذا التقرير أيضاً بإضافة فهرس بالأسماء والأماكن والمؤسسات في نهايته.

وكعادتنا في المجلدات السابقة للتقرير، فإن أسماء الكتّاب المشاركين وعناوين الفصول أو المباحث التي كتبوها، قد ذكرت في صدر الكتاب عند التعريف بأشخاصهم. ولم يُشر إليها في بداية كل فصل، باعتبار التقرير عملاً جماعياً لكتاب واحد؛ ولأن عمل التحرير في هذا التقرير (وكذلك في كل المجلدات السابقة) يتجاوز العمل المعتاد، إلى القيام بإدخال إضافات وتعديلات وتحديثات مهمة وكبيرة أحياناً على بعض الفصول، مما يجعل مسؤولية ظهورها، بالشكل الذي خرجت فيه، مسؤولية مشتركة.

لا بدّ من تقديم الشكر الجزيل للزملاء المتخصصين والخبراء الذين شاركوا في كتابة التقرير، وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مراجعة نصوصه؛ وكذلك لفريق العمل في مركز الزيتونة من مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف، الذين كان لهم دورهم في توفير المادة العلمية، ومراجعة النصوص وتدقيقها، وإخراج التقرير بالشكل اللائق.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب والمتزايد الذي يلقاه هذا التقرير، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نقد بناء أو نصح أو توجيه.

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

حملت سنتا 2016–2017 الأزمات الداخلية الفلسطينية، ونقلتها إلى سنة 2018 دون حصول تقدم جوهري، ما عدا ترتيبات استلام حكومة رام الله لإدارة قطاع غزة أواخر سنة 2017، مع تضاؤل الآمال التي رافقتها بإحداث نقلة نوعية في ملف المصالحة الفلسطينية.

فما زالت المؤسسات التمثيلية الفلسطينية تعيش أزمات حقيقية في قدرتها على تمثيل الشعب وتطلعاته، وما زالت تفتقر إلى الأطر القيادية والتنفيذية الفاعلة، وتعاني من الارتباك في المسارات وتحديد الأولويات. وتتحمل القيادة الفلسطينية الحالية مسؤولية كبيرة في تعطيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تفعيل الإطار القيادي الموحد، ومنع المجلس التشريعي الفلسطيني التابع للسلطة من الانعقاد.

وفي الوقت نفسه، فإن المشروع الوطني الفلسطيني يعاني من أزمات مرتبطة بتعارض مسارَي التسوية والمقاومة، وبتحديد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، وبطرق إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، وبصياغة برنامج سياسي متناسب مع طبيعة المرحلة، وبالقدرة على استيعاب وتفعيل طاقات وإمكانات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

أولاً: المؤسسات التمثيلية الفلسطينية

تبدو إشكالية المؤسسات التمثيلية الفلسطينية إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية الحديثة والمعاصرة، كما تبدو انعكاساً لحالة التخلف الديموقراطي الشوري في البيئة العربية المعاصرة. وتكمن الإشكالية في "تغوُّل" الأطر القيادية التنفيذية على الأطر التشريعية، كما تكمن في هيمنة حزب أو فصيل فلسطيني واحد على الحياة السياسية طوال الخمسين عاماً الماضية. وبالرغم من أن الفلسطينيين يتحمّلون أساساً مسؤولية مشكلاتهم، إلا أن البيئة العربية والدولية وظروف الاحتلال وتشرد الشعب الفلسطيني أسهمت في تعقيد المشكلات الداخلية، وفي إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

وبالتالي ندخل في سنتي 2016–2017 ونخرج منهما والمجلس الوطني الفلسطيني معطلٌ، ودون انعقاد للمجلس المركزي، بالإضافة إلى تعطيل المجلس التشريعي. بينما تتابع رئاسة المنظمة التي هي نفسها رئاسة السلطة، والتي هي نفسها رئاسة حركة فتح، جميع المهام على الأرض دون

وجود أي نظام تشريعي حقيقي قادر على متابعتها ومحاسبتها، وفرض الإرادة الشعبية على أدائها. وهذا الخلل، لا يدفع أثمانه الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني فقط، وإنما حركة فتح نفسها، المثقلة بالأعباء والمشاكل والتحديات.

واصلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقد لقاءاتها خلال سنتي 2016–2017، ولم تخرج قراراتها وتوصياتها عن السياق الروتيني المعتاد لأدائها المتوافق مع مسار التسوية السلمية، و"حل الدولتين" و"الشرعية الدولية"؛ كما اتسقت مع الخط العام لحركة فتح، المهيمنة عليها، فيما يتعلق بإدارة السلطة الفلسطينية وفي العلاقة مع حماس. فليس ثمّة ذكر لتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، ولا نقدٌ للعقوبات التي فرضها محمود عباس على قطاع غزة. ومع اعتراف اللجنة بضعف وترهل مؤسسات المنظمة، إلا أنها حذرت من عقد المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في إسطنبول بعيداً عن مسؤولية المنظمة؛ في الوقت الذي لم تقم فيه المنظمة بالحدّ الأدنى من مسؤولياتها، وأدارت ظهرها لفلسطينيي الخارج لسنوات طويلة. وكان من اللافت أن تقرر اللجنة التنفيذية في 2016/5/4 "البدء الفوري" في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، الخاصة بتحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال "إسرائيل"[1]؛ أي بعد أكثر من عام من انعقاد المركزي (4–2015/3/5) وقراره وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. وهو القرار الذي لم تنفذه قيادة السلطة إلا جزئياً في صيف 2017، ثم تراجعت عنه. وهو ما يعكس ضعف تأثير وفاعلية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، إضافة إلى المجلس الوطني.

وخلال سنتي 2016–2017 لم يعقد أي اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني. غير أن اللجنة التحضيرية عقدت اجتماعاً في السفارة الفلسطينية في بيروت في 10–2017/1/11، على مدار يومين، برئاسة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون وبمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، وحضور أعضاء المجلس الوطني في لبنان، والسفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور. وقد توافقت اللجنة التحضيرية على عقد مجلس وطني يضمُّ القوى الفلسطينية كافة، وخلصت إلى قرار بمواصلة عملها والانعقاد مجدداً في شباط/ فبراير 2017 بمشاركة "كل القوى الفلسطينية إلى حين انعقاد المجلس". وأكدت ضرورة تجسيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك اتفق المجتمعون على ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم القوى الفلسطينية كافة، وفقاً لإعلان القاهرة 2005 واتفاق المصالحة الموقّع في 2011/5/4، من خلال الانتخابات حيث أمكن والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات[2]. غير أن اللجنة التحضيرية لم تجتمع حتى كتابة هذه السطور (كانون الثاني/ يناير 2018). من جهة أخرى، أوصت اللجنة المركزية لحركة فتح، التي اجتمعت برئاسة محمود عباس، في 2017/8/9 بعقد جلسة للمجلس الوطني لانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي، والمصادقة على برنامج العمل السياسي في المرحلة القادمة[3]. كما تحدثت أوساط قيادية فتحاوية عن احتمال

عقد المجلس في رام الله، في أيلول/ سبتمبر 2017 أو قبل نهاية السنة نفسها. وقد أثار ذلك مخاوف واعتراضات من الفصائل الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية على عقده ضمن تشكيله القديم، وتحت الاحتلال في رام الله، بعيداً عن التوافق الوطني[4]. غير أن سنة 2017 انتهت دون أن ينعقد المجلس.

ولم تشهد الفترة 2016–2017 انعقاد أي جلسة من جلسات المجلس المركزي الفلسطيني. غير أن هذا المجلس قد انعقد في دورته الـ 28 على مدى يومي 14–2018/1/15، لمواجهة الاستحقاقات الناتجة عن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump نقل السفارة الأمريكية للقدس، ومستقبل مسار التسوية. وقد عقد المجلس بمشاركة فصائل منظمة التحرير، ولكن مع اعتذار كل من حماس والجهاد عن المشاركة الرمزية، حيث ما زالا خارج العضوية الرسمية للمجلس. حيث اعترضا على عقده تحت الاحتلال في رام الله، كما لم يظهر لهما أي تغيّر جاد في سلوك قيادة المنظمة والسلطة، التي تجنبت عقد الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت، والذي يملك حالة وطنية وحدوية أوسع وأقوى، كما يملك قدرة أعلى للتنفيذ على الأرض. وتساءلت حركة الجهاد في بيانها المعتذر عن المشاركة "كيف تحاصرني وتجوعني في غزة، وتلاحقني وتعتقلني في الضفة، وتريدني أن أكون شاهد زور، وباسم المصلحة الوطنية، في رام الله؟!"[5].

وقد قرر المجلس المركزي في بيانه الختامي، أن الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقعة في اتفاق أوسلو Oslo، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة. وقرر تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بـ"إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود سنة 1967، وإلغاء قرار ضمّ شرقي القدس ووقف الاستيطان. وجدد المجلس المركزي قراره بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرّسها اتفاق باريس الاقتصادي Paris Protocol، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، والطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك. وأكد المجلس إدانة قرار ترامب ورفضه والعمل على إسقاطه، ورأى المجلس أن الإدارة الأمريكية أنهت أهليتها كوسيط للسلام، ولن تكون شريكاً إلا بعد إنهاء القرار[6]. وقد لقيت قرارات المجلس المركزي انتقادات فلسطينية واسعة، خصوصاً من حماس والجهاد والجبهة الشعبية، حيث اعتبرتها الفصائل دون المستوى، ولا ترتقي لمستوى التحديات[7].

استمر تعطيل الرئيس عباس للمجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تهيمن عليه حماس، طوال السنتين اللتين يغطيهما التقرير؛ ورفض دعوة المجلس للانعقاد. بينما تابعت رئاسة السلطة ممارسة صلاحياتها الكاملة، والحلول مكان المجلس التشريعي في إصدار المراسيم والتشريعات. كما تابعت حكومة "التوافق الوطني" في رام الله عملها دون نيل ثقة المجلس؛ ودون محاسبته

لها أو متابعته إياها. بل إن أجواء الانقسام أرخت بمزيد من الظلال عندما قامت حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله بقطع رواتب 37 نائباً من كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية المحتلة، في شهر حزيران/ يونيو، ورفض وزارة المالية إعطاء أي مبرر لهذه الخطوة، حيث رأى أحمد بحر نائب رئيس التشريعي ذلك بمثابة إعلان حرب على المجلس[8].

غير أن حماس تابعت أعمال المجلس، باعتبارها تملك الأغلبية الساحقة فيه، في قطاع غزة؛ فأقر المجلس بعض القوانين، كإقراره في 2016/3/2 مشروع قانون الفصل في المنازعات الإدارية بالقراءة الثانية[9]. كما أقر في 2017/3/8 مشروعاً معدلاً لقانون السلطة القضائية، ومشروع قانون حظر التعدي على الأراضي الحكومية بالقراءة الأولى[10].

كما نشبت خلافات أخرى شهر نيسان/ أبريل 2016، حين أمر الرئيس عباس بتشكيل أول محكمة دستورية عليا، وهو ما رأت فيه كتلة حماس البرلمانية كارثة وطنية ومخالفة دستورية[11]. وعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة في 2016/4/27 حول قرار الرئيس عباس تشكيل هذه المحكمة. حيث أعرب النواب في مداخلاتهم وتعقيباتهم عن اعتقادهم بأن المحكمة غير قانونية وليست دستورية، وذات أبعاد ودلالات سياسية بحتة، وأن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية العليا جاء خلافاً لأحكام المادة 103 من القانون الأساسي، مضيفاً أن قانون هذه المحكمة رقم 3 لسنة 2006، كان قد أُلغي بموجب قرار من المجلس التشريعي في جلسته الأولى في آذار/ مارس من سنة 2006[12]. وتصاعد الخلاف في 2017/3/23، عندما ألغت المحكمة الإدارية بغزة قرار الرئيس عباس بتشكيل المحكمة الدستورية، كما نالت تأييداً قانونياً من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي[13].

وحين منحت المحكمة الدستورية الرئيس عباس صلاحية رفع الحصانة عن أي نائب في المجلس التشريعي، تصدى لها النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، مؤكداً أن قرار المحكمة باطل ويخالف أبسط القواعد الدستورية[14]. واشتد الخلاف الدستوري، حين عارض المجلس قرار الرئيس عباس في 2016/12/12، رفع الحصانة عن خمسة نواب في المجلس التشريعي، هم محمد دحلان، ونجاة أبو بكر، وأشرف جمعة، وجمال الطيراوي وشامي الشامي، تمهيداً للتحقيق معهم، حيث رأى المجلس ذلك اغتصاباً لصلاحياته[15].

من جهة أخرى، رفضت حماس، في 2016/1/21، قانون المجلس الأعلى للإعلام الذي أصدره الرئيس عباس، وعدّت ذلك تكريساً للانقسام[16]. وفي آذار/ مارس 2017، أقر نواب حركة حماس في قطاع غزة التعديلات التي أجروها على قانون اللجنة الإدارية التي ستوكل لها مهام إدارة المؤسسات الحكومية في القطاع[17]. وهو ما أثار عاصفة غضب من قيادة فتح والسلطة.

ثانياً: حكومة التوافق الوطني

كان يفترض أن تعبّر حكومة "التوافق الوطني" التي شكلها رامي الحمد الله عن حالة التوافق الفلسطيني، وخصوصاً بين الطرفين الرئيسيين (في الوحدة والانقسام) فتح وحماس. غير أن هذه الحكومة تحولت عملياً إلى حكومة رئيس السلطة؛ وأصبحت خلال الفترة 2016–2017 جزءاً أساسياً من أدوات "الرئيس" في الضغط على الشريك الرئيسي المفترض في الحكومة، والذي يوفر لها الغطاء لاستخدام مصطلح "التوافق". وقد كان لافتاً الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة بحق قطاع غزة... ومجموعة البيانات النارية والاتهامات الصادرة عن الحكومة ضدّ حماس نفسها. كما يبدو أن هذه الحكومة كانت "مرتاحة"، وهي تنفذ تلك السياسات، بسبب تعطيل الرئاسة الفلسطينية للمجلس التشريعي (الذي تقوده حماس)، وهو الجهة المخولة باعتماد الحكومة ومحاسبتها وإقالتها. أي أنها كانت تعمل في بيئة تعطُّل للمؤسسة التشريعية الفلسطينية للسلطة، وهي العمود الموازي للجهاز التنفيذي.

غلب التوتر الشديد على منحى وطبيعة علاقة حكومة التوافق مع قطاع غزة الذي تديره حركة حماس، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير وحتى توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017. فقد اتهمت حكومة الحمد الله حركة حماس برفض تمكين الحكومة من القيام بمهامها وتحمّل مسؤولياتها، في غزة، في كثير من المواقف والمناسبات، وأكدت أن حماس تدير القطاع عبر حكومة الأمر الواقع، في الوقت الذي أنفقت فيه الحكومة على قطاع غزة منذ الانقسام حتى سنة 2017 نحو 17 مليار دولار[18]، ودعت الحركة إلى تسليم كافة المسؤوليات والمعابر، وتمكين الحكومة من الاضطلاع بكامل واجباتها في القطاع.

وقد رأت حماس أن ما جاء من أرقام حول مجمل إنفاق الحكومة على قطاع غزة هو قلباً للحقائق وتضليلاً للرأي العام، في حين أن ما يدخل موازنة هذه الحكومة من عوائد الضرائب المفروضة على البضائع التي تدخل إلى قطاع غزة تقدر بنحو 100 مليون دولار شهرياً، وأن قيمة ما تفرضه هذه الحكومة من ضرائب على السولار الذي يدخل إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة فاق أكثر من ضعف ثمنه الأصلي[19].

وتزامناً مع الإجراءات العقابية التي فرضتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة منتصف سنة 2017، شنّت الحكومة هجوماً على حماس حيث اتهمتها بتغيير ثوابتها المقدسة لخدمة أجندات آيلة للسقوط[20]. وادّعت الحكومة، على لسان الناطق باسمها طارق رشماوي، أن الحكومة تنفق ما يقارب 450 مليون شيكل (نحو 125 مليون دولار) شهرياً في قطاع غزة، بينما تقوم حركة حماس وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة بفرض الضرائب بشكل غير قانوني على المواطنين الفلسطينيين، وجباية هذه الضرائب وجباية كافة الإيرادات، ولا تقوم بتحويل هذه المبالغ إلى خزينة

الحكومة الفلسطينية، بل تقوم بسرقة وقرصنة هذه الأموال[21]. تبعاً لذلك، فرضت الحكومة عقوبات جماعية على أهالي القطاع، واشترطت رفعها بتمكينها من ممارسة نفوذها وصلاحياتها على أرض القطاع بشكل كامل.

وقد كان ردّ حماس عبر المتحدث باسمها سامي أبو زهري، حيث أوضح أنه "لا يوجد ما يمنع الحمد الله من العمل في غزة"، وأكد أن تصريحات الحمد الله حول "تمكين حكومته من العمل في غزة"، هي ذريعة للتغطية على "دوره البشع ضدّ أهل القطاع"[22]. وبعد حلّ اللجنة الإدارية، في أيلول/ سبتمبر 2017 أكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس، صلاح البردويل، أن "حكومة الوفاق الوطني تسلمت كافة مهماتها في غزة، وهي من تدير القطاع، وأن الحديث عن حكومة موازية لحماس لا أساس له من الصحة في شيء". وأضاف: "كل الملفات التي اتفقنا عليها في اتفاق القاهرة من الحكومة والموظفين والمصالحة المجتمعية وغيرها، يتم تنفيذها على الأرض، ويمكن للفصائل التي شاركت في اجتماعات القاهرة، وللمصريين أنفسهم أن يكونوا شهداء على ذلك". وأشار البردويل إلى أن "المصالحة الفلسطينية تتعثر مرة أخرى بفعل ضغوط أمريكية وإسرائيلية وعربية"[23].

من جهة أخرى، استمرت أزمة الكهرباء التي عصفت بقطاع غزة في ظلّ اتهامات حماس لحكومة التوافق بالتسبب فيها، وإدخال مواطني القطاع وقطاعاته الحيوية في أتون المعاناة، فمع مطلع سنة 2016 أكدت سلطة الطاقة في قطاع غزة أن تلاعب هيئة البترول في رام الله، ورفضها تحويل الكميات المطلوبة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الرئيسية في قطاع غزة، هو السبب الرئيسي للأزمة، مشيرة إلى أنها أرسلت ثمن 900 ألف لتر وقود دون أن يصل المحطة شيء[24]. ومع مطلع آذار/ مارس 2017، لاحت تباشير لحل أزمة الكهرباء من خلال جهود اضطلعت بها القوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة عبر صيغة حلّ توافقي، إلا أن حماس أعلنت فشل الاتفاق وأكدت أن حكومة التوافق عطّلت هذه المساعي التي أعلن رامي الحمد الله موافقته الشخصية عليها سابقاً، في الوقت الذي نفت فيه الحكومة هذه الاتهامات، وحمّلت حماس مسؤولية استمرار الأزمة[25]. وفي 2017/5/28، أعلنت سلطة الطاقة بغزة إرسالها رداً مكتوباً لسلطة الطاقة برام الله، استجابت فيه لكل الشروط التي طالبت بها حكومة الحمد الله لحل أزمة الكهرباء، لكن دون جدوى[26].

ومع مطلع حزيران/ يونيو 2017 بدأت حكومة التوافق سلسلة إجراءات عقابية ضدّ قطاع غزة، من بينها وقف تزويد القطاع بالكهرباء الواردة من الاحتلال، عبر وقف تحويل أموال عائدات الضرائب المخصصة للكهرباء إلى الاحتلال[27]. وبالرغم من توقيع اتفاق المصالحة بين حماس وفتح في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، إلا أن أزمة الكهرباء بقيت كما هي حتى نهاية السنة. وفي أوائل سنة 2018، أعادت السلطة تزويد القطاع بخمسين ميجاوات[28].

اللجنة الإدارية لقطاع غزة وإجراءات الحكومة العقابية:

اقترن عمل اللجنة الإدارية التي شكلتها حركة حماس في قطاع غزة لإدارة الأجهزة والمؤسسات الحكومية أواخر آذار/ مارس 2017 بحالة من الجدل والتراشق الإعلامي بين حماس من جهة، وحركة فتح والسلطة الفلسطينية والفصائل المتحالفة معها من جهة أخرى.

وبالرغم من أن حماس شكّلت لجنة إدارية، غير معلنة رسمياً، برئاسة زياد الظاظا لإدارة الأجهزة الحكومية والإشراف عليها إثر الحرب الإسرائيلية على غزة صيف سنة 2014، وتعثّر عمل حكومة التوافق في غزة إثر الخلافات الحادة بين حركتي فتح وحماس بخصوص آليات تنفيذ اتفاق المصالحة في القاهرة سنة 2011، إلا أن ذلك لم يكن معلناً، ولم يستصحب ردود فعل قاسية مقارنة بإعادة تشكيل اللجنة أواخر آذار/ مارس 2017 وتنصيب عبد السلام صيام، الأمين العام السابق لحكومة هنية، رئيساً لها.

وعلى ما يبدو، فقد وُجهت انتقادات لأداء اللجنة الإدارية السابقة برئاسة الظاظا، وظهر أنها تواجه تحديات فوق طاقتها، وأنها غير قادرة على إيجاد حلول مُرضية لجملة الأزمات التي عصفت بقطاع غزة، في ظلّ استمرار الحصار، واستنكاف حكومة التوافق عن أداء واجباتها، وتردي الأوضاع المعيشية والأحوال الاقتصادية التي فاقمت معاناة أهالي القطاع إلى درجة غير مسبوقة؛ الأمر الذي شكّل السبب الأبرز وراء تشكيل اللجنة الجديدة.

ويعزو كثيرون هذه الخطوة إلى مخرجات الانتخابات الداخلية في حماس التي أدت إلى تصعيد قيادات جديدة، من أبرزها انتخاب يحيى السنوار قائداً للحركة في غزة، ورغبته الملحة في كسر عجلة الركود والعجز الحاصلة، بما يكفل التخفيف من آثار الحصار والمعاناة التي أثقلت كاهل أهالي القطاع.

وبالرغم من مدة عملها القصيرة التي لم تتجاوز ستة أشهر، فإن اللجنة الإدارية شكّلت العنوان الأبرز الذي خيّم على الوضع الفلسطيني الداخلي والعلاقات الفصائلية الفلسطينية المتبادلة، والذي اتسم بالجدل الحاد، والتراشق الواسع، والاتهامات الصاخبة.

ولعل استقراء البدايات التي رافقت إعادة تشكيل اللجنة الإدارية برئاسة صيام، يكشف عن تباين في الرؤى والاجتهادات بين قيادة حركة حماس في قطاع غزة ونظيرتها في الخارج، وهو ما أكدته التصريحات الصادرة عن القيادي المقيم في الدوحة حسام بدران، الذي نفى في 2017/3/15، وجود أو تشكيل أي لجنة لإدارة شؤون قطاع غزة، مشيراً إلى أن الحديث عن وجود لجنة إدارية محض توقعات وتخمينات من وسائل الإعلام[29]. لكن إقرار المجلس التشريعي في غزة، الذي تديره كتلة حماس البرلمانية، في 2017/3/16، تعديلات قانونية على قانون تشكيل اللجنة الإدارية الذي

تمّ إقراره سابقاً، حسم الجدل حول حقيقة تشكيل اللجنة، ومنحها الشرعية لمزاولة عملها على أرض الواقع، بالرغم من رفض حركة فتح والسلطة الفلسطينية لذلك[30]. وقال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر إن اللجنة الإدارية مؤقتة، بهدف تسيير الأعمال وخدمة المواطنين في ظلّ تخلي حكومة الحمد الله عن مهامها المنوطة بها. وأشار موسى أبو مزروق إلى أن اللجنة ستُحل تلقائياً فور قيام الحكومة بالتزاماتها وواجباتها. وردت السلطة على القرار؛ حيث اتخذت في 2017/4/27، عدداً من الإجراءات[31].

وبررت حماس تشكيل اللجنة بأن ما جرى لا يعدو عن كونه تشكيل لجنة إدارية حكومية وليس حكومة بديلة لحكومة التوافق، وأن تشكيلها جاء بدافع الحاجة إلى سدّ الفراغ الذي تركته الحكومة واستنكافها عن تقديم خدماتها لأهالي القطاع. وفي 2017/3/23، باشرت اللجنة الإدارية أعمالها[32].

وما إن تمّ الإعلان عن تشكيل اللجنة، حتى شنّت فتح هجوماً حاداً على حماس، وقالت على لسان الناطق باسمها أسامة القواسمي، إن ذلك يشكل خطوة نحو فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية[33]. إلا أن حماس ردّت على لسان القيادي فيها موسى أبو مرزوق بالتأكيد على أن اللجنة الإدارية التي شكلتها الحركة ليست جديدة، وإنما تمّ تشكيلها في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة منتصف سنة 2014، مشيراً إلى أن وجود اللجنة مرتبط بتخلي حكومة التوافق عن مسؤولياتها والتزاماتها تجاه قطاع غزة[34].

بعد الإعلان عن قرار تشكيل اللجنة الإدارية؛ اتخذت الحكومة إجراءات عقابية ضدّ قطاع غزة. غير أن هذه العقوبات القاسية المحطمة لما تبقى من اقتصاد في غزة، لم تكن بالضرورة مجرد ردّ فعل على تشكيل هذه اللجنة. إذ إن عضو مركزية فتح جبريل الرجوب هدد حماس، قبل شهر من تشكيل اللجنة، "باتخاذ قرارات حاسمة لمنع استمرار خطف غزة"[35]. وبالتالي يمكن قراءة الإجراءات أيضاً، في ضوء صعود ترامب لسدة الرئاسة الأمريكية، وتصاعد موجات العداء لـ"الإسلام السياسي" ولتيارات المقاومة.

أوقفت حكومة الحمد الله في 2017/4/4، صرف علاوات طبيعة العمل لموظفي القطاع العام في قطاع غزة. كما أحالت السلطة، بحسب رئيس نقابة الموظفين العموميين بالسلطة الفلسطينية في قطاع غزة عارف أبو جراد، قرابة الـ 11 ألف موظف عسكري إلى التقاعد المبكر، وهو ما وصفه أبو جراد بـ"الجريمة"، مؤكداً أن تذرّع الحكومة بالأزمة المالية حجة كاذبة[36]. كما استهجن قياديون فلسطينيون هذه الخطوة التي رأوا فيها خروجاً على كل القيم والقواعد الوطنية والأخلاقية والإنسانية[37]. وأكد خليل الحية أن حماس لا تقبل التهديد، وأن إجراءات السلطة ضدّ القطاع تستهدف غزة وتعزّز الانقسام[38].

وفي 2017/4/27، طلبت السلطة من الجانب الإسرائيلي وقف خصم أثمان استهلاك الكهرباء في قطاع غزة من فاتورة المقاصة. كما أصدر الرئيس عباس، في 2017/5/6، قراراً بقانون يعفي سكان قطاع غزة من دفع الضرائب ورسوم الخدمات[39]. وأوقفت السلطة التحويلات الطبية للمرضى، كما أوقفت إصدار جوازات السفر. كما اتهمت حماس السلطة بالتسبب في أزمة الكهرباء وحرمان غزة من الوقود، وصناعة الأزمات وأشكال المعاناة، ودانت الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة بحق غزة، مؤكدة أن سلوك الرئيس عباس يمثل جرائم ضدّ الإنسانية[40]، الأمر الذي نفته فتح، متهمة حماس بالمسؤولية عن الوضع الإنساني الصعب في القطاع[41]. وفي 2017/6/4، أوقفت السلطة دفع رواتب 277 أسيراً محرراً، وفي 2017/7/4، أحالت 6,145 موظفاً مدنياً في قطاع غزة إلى التقاعد المبكر[42]، وهو ما استدعى تحذيراً من وزارة الصحة في غزة، التي أكد الناطق باسمها أشرف القدرة أن إجراءات التقاعد المبكر تصيب 40% من كوادر الوزارة من ذوي الكفاءات والخبرات الكبيرة، مشيراً إلى أن ذلك يعني انهياراً خطيراً في الخدمات الطبية[43].

وفي 2017/7/9، قطعت السلطة رواتب 37 نائباً من نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية لشهر حزيران/ يونيو 2017، بشكل رسمي. ورأى أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، أن قطع عباس لرواتب نواب كتلة حماس في الضفة، يشكل تقويضاً للقانون الأساسي الفلسطيني بهدف تعطيل المجلس التشريعي والتفرد بالقرار السياسي الفلسطيني، وعدّ الإجراء بمثابة إعلان حرب على المجلس التشريعي ونوابه. وفي 2017/8/14، قرر عباس إعادة رواتب الأسرى المحررين المقطوعة رواتبهم بالضفة فقط، كما قرر الحمد الله، في 2017/8/26، السماح لموظفي قطاع الصحة والتعليم الذين تمّ إحالتهم للتقاعد مؤخراً في قطاع غزة الاستمرار بالعمل في وزاراتهم، "من أجل ضمان تقديم الخدمات للمواطنين في القطاع"[44]؛ إلا أن حماس على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم عدّت الأمر غير كافٍ، وطالبت بإلغاء قرارات التقاعد جملة وتفصيلاً[45].

ونتيجة لإجراءات السلطة، ذكر الناطق باسم وزارة الصحة في قطاع غزة أشرف القدرة، في 2017/9/10، أن 40% من الأدوية والمستهلكات الطبية الأساسية نفذت من مستشفيات القطاع. وقال القدرة إن ثلاثين مريضاً توفوا بسبب إجراءات السلطة في رام الله، كما أن ثلاثة آلاف مريض بحاجة إلى السفر العاجل إلى الداخل الفلسطيني المحتل سنة 1948، أو إلى مصر لاستكمال رحلتهم العلاجية[46].

كما بدأت "إسرائيل" في حزيران/ يونيو 2017 بخفض إمدادات الكهرباء لقطاع غزة بأكثر من ربع الكمية، بعد أن قلصت السلطة الفلسطينية ما تدفعه ثمناً للكهرباء. ورفض محمد اشتية، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار، التسهيلات التي قدمتها مصر من خلال

توريد السولار المصري للقطاع، بناء على تفاهمات حماس مع مصر من جهة، وتفاهمات حماس مع محمد دحلان من جهة أخرى[47].

وفي إطار المحاولات التي استهدفت تخفيف حدة التوتر بين الحركتين، التقى وفدان قياديان من الحركتين بغزة في 2017/4/18، في اجتماع تشاوري، بشكل غير معلن، بعيداً عن وسائل الإعلام، وتمّ خلاله التوافق على قيام الحكومة بأداء مهامها في قطاع غزة، وأن تتنحى اللجنة الإدارية جانباً حال استلام الحكومة مهامها بشكل كامل[48]. وعلى ما يبدو، فإن مخرجات هذا اللقاء لم تكن كافية لإقناع الرئيس محمود عباس بالتوجّه نحو المصالحة، إذ عاد التوتر من جديد ليطغى على العلاقة المتبادلة بين الحركتين، فهدد عضو مركزية فتح عزام الأحمد حماس بإيقاف الإنفاق على قطاع غزة، قائلاً لقادة حماس: "إما أن تحل حماس هذه اللجنة وتسلّم إدارة قطاع غزة لحكومة التوافق الوطني، أو تَحمَّلوا المسؤولية، وتَحمَّلوا مصاريف الحكم كاملة"[49].

ومع الانعكاسات السلبية التي سببتها الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة بحق القطاع لإجبار حماس على تسليم إدارته لحكومة التوافق، أبدت فتح موقفاً متشدداً تجاه حماس، إذ صرح عزام الأحمد أن حركته لن تلتقي حماس في أي لقاء يختص بالمصالحة قبل أن تحل حماس اللجنة الإدارية[50]. وفي 2017/6/28، ترأس الرئيس عباس جلسة طارئة للحكومة، ودعا حماس إلى حلّ اللجنة الإدارية وتمكين حكومة التوافق، من أجل التخفيف من معاناة أهالي القطاع[51].

وفي 2017/7/5، اشترط رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية عدة شروط لحل اللجنة الإدارية، من بينها رفع العقوبات عن غزة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتنظيم انتخابات شاملة تسهم في إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً لتفاهمات بيروت[52]. في إثر ذلك، زار وفد من حماس واللجنة الإدارية برئاسة القيادي روحي مشتهى مصر، في زيارة وصفها مساعد وزير الخارجية المصري السابق حسين هريدي بأنها ناجحة، مؤكداً أن الطرفين بحثا تأمين الحدود المصرية مع قطاع غزة وقضايا أخرى[53].

ثم التقى وفد من حماس بالضفة الرئيس عباس مطلع آب/ أغسطس 2017، وقال عضو مركزية فتح جمال محيسن إن اللقاء أكد على وجوب حلّ اللجنة الإدارية بغزة، موضحاً أن عباس أكد لوفد حماس أنه سيتراجع عن إجراءاته ضدّ أهالي القطاع فور تمكين حكومة التوافق هناك[54]. إلا أن رئيس كتلة حماس بالتشريعي محمود الزهار ربط حلّ اللجنة بتراجع الحكومة عن إجراءاتها العقابية ضدّ القطاع[55]. وفي ظلّ استمرار الإجراءات العقابية التي تفرضها الحكومة، وما رشح من أنباء عن نيتها إحالة آلاف الموظفين التابعين للحكومة، العاملين في وزارتي الصحة والتعليم، إلى التقاعد المبكر، أكد رئيس اللجنة الإدارية عبد السلام صيام جاهزية اللجنة لمواجهة هذه القرارات، معتبراً ذلك جريمة وفساداً سياسياً[56].

وزادت الأمور حدة بتحذيرات صادرة عن الرئيس عباس منتصف آب/ أغسطس 2017، أكد خلالها على تصاعد إجراءاته العقابية ضدّ غزة، حال إصرار حماس على رفض حلّ اللجنة الإدارية[57]. بل إن فتح، على لسان أسامة القواسمي، اشترطت على حماس حلّ اللجنة الإدارية لدعوتها إلى اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، التي كان من المتوقع عقدها منتصف أيلول/ سبتمبر 2017[58].

وفي 2017/9/12، وضعت حماس اللجنة الإدارية "وديعة" لدى مصر تحت تصرُّفها في حال وافق الرئيس عباس على المصالحة، وذلك في ختام زيارة قام بها وفد من حماس برئاسة إسماعيل هنية لمصر، إلا أن أمين سر المجلس الثوري لفتح ماجد الفتياني أكد على ضرورة قيام حماس بحل اللجنة الإدارية فوراً، والسماح لحكومة التوافق بالعمل بحرية في غزة[59]. واستجابة للجهود المصرية الرامية إلى تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، أعلنت حماس في 2017/9/17 عن حلّ اللجنة الإدارية، ودعت الحكومة للقدوم إلى غزة وممارسة مهامها وواجباتها فوراً، وأبدت موافقتها على إجراء الانتخابات[60].

ورداً على ذلك، أعلن الرئيس عباس وحكومة التوافق عن ترحيبهما وارتياحهما لحل اللجنة الإدارية، وقال الناطق باسم الحكومة يوسف المحمود إن الحكومة على استعداد للتوجه إلى القطاع وتحمل مسؤولياتها كاملة، مؤكداً أن لدى الحكومة خطة شاملة لتسلم مهامها والتخفيف من معاناة أهالي القطاع[61]. وتنفيذاً لقرار حماس بحلها، أعلنت اللجنة الإدارية في اليوم التالي إنهاء عملها بشكل رسمي، وأكدت أنها لن تكون عقبة أمام تحقيق ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة[62].

ووفقاً لمصادر صحفية، فإن اللجنة الإدارية عقدت اجتماعاً أخيراً مع وكلاء الوزارات بغزة وسلّمتهم المهام بشكل رسمي، وذلك لحين قدوم حكومة التوافق واستلام مهامها حسب تفاهمات القاهرة.

الانتخابات المحلية:

شهدت الانتخابات المحلية تطورات دراماتيكية، بدءاً من لحظة الإعلان عن موعدها، ومروراً بموافقة حركة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية على المشاركة فيها، وصولاً إلى تعثرها وانسحاب حماس وبعض الفصائل منها، ومن ثم إجراؤها في الضفة الغربية دون قطاع غزة.

ففي 2016/5/3، قررت الحكومة إجراء الانتخابات المحلية في 2016/10/8، وأوعزت إلى لجنة الانتخابات المركزية بالتحضير لإجرائها[63]، فيما أكد وزير الحكم المحلي حسين الأعرج أن الانتخابات المحلية ستجري وفق نظام القوائم وحسب التمثيل النسبي[64]. وفي 2016/6/23، أصدرت لجنة الانتخابات الجدول الزمني للانتخابات، وأعلن رئيسها حنا ناصر أن الحكومة تعهدت بالالتزام بنتائج الانتخابات التي ستجري في غزة[65]. وفي خطوة استهدفت طمأنة

حركة حماس والفصائل الفلسطينية، أكد حنا ناصر، لدى لقائه وفداً من حماس، حصوله على ضمانات كافية من الجميع لاحترام نتائج الانتخابات[66]، فيما فتحت لجنة الانتخابات في 2016/8/16 باب الترشح للانتخابات[67].

أحدث قرار مشاركة حركة حماس في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة قلقاً في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*)، الذي توقع أن يفوز مرشحو حماس في أغلبية البلديات والمجالس القروية، وأن يشكل ذلك تهديداً بالسيطرة على السلطة الفلسطينية. وكتب في صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، أليكس فيشمان Alex Fishman، أن التقديرات في "إسرائيل" هي أن حماس ستفوز بالانتخابات البلدية في مدينة الخليل والبلدات المحيطة بها وتلك الواقعة في جنوب جبل الخليل، وفي جنين، ونابلس، وقلقيلية. كما رأى فيشمان أنه في طولكرم يوجد انعدام يقين، لكنه توقع مفاجآت سلبية[68]. كما حدثت تخوفات مشابهة في أوساط حركة فتح.

وفي نهاية آب/ أغسطس 2016، نشرت لجنة الانتخابات الكشف الأولي لأسماء القوائم التي تقرر خوضها الانتخابات، والبالغة 787 قائمة بالضفة، و87 قائمة بغزة، وفتحت المجال أمام الجميع للاعتراض عليها حسب القانون[69]. واستمر التحضير لإجراء الانتخابات وفق الخطة الموضوعة في ظلّ تأكيد رسمي تجسّد في موقف الرئيس عباس، الذي أكد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، تكريساً للعملية الديموقراطية[70].

ولما كانت التوقعات تشير إلى أن حركة حماس ستنتصر في الانتخابات البلدية في محاور وبلدات كبيرة، قامت السلطة باعتقال نحو سبعين ناشطاً سياسياً رفيعي المستوى في الحركة، في محاولة لضرب فرص فوز الحركة[71].

ونقل محلل الشؤون الفلسطينية في موقع والا Walla الإلكتروني، آفي يسخاروف Avi Issacharoff، أن منسق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، الجنرال يوآف مردخاي Yoav Mordechai، "حذّر قيادة السلطة من أن الذهاب إلى انتخابات قد يكون رهاناً خطيراً". وقال المحلل العسكري في صحيفة هآرتس Haaretz، عاموس هرئيل Amos Harel، إن مسؤولين إسرائيليين حذروا نظراءهم في السلطة من أنهم "مبتهجون أكثر مما ينبغي" بإمكانية الفوز في الانتخابات، وأن حماس قد "تستغل الانتخابات وتعزز تأثيرها السياسي في الضفة، وتقوّض بشكل أكبر مكانة السلطة ورئيسها المسن"[72].

قدمت جهات محسوبة على حماس عدداً من الطعون ضدّ قوائم مرشحين بعضهم من فتح، وجاء قرار لجنة الانتخابات المركزية بقبول أربعة طعون في قطاع غزة، نجم عنه رفض أربع قوائم في كل من "بيت حانون، وأم النصر، والزهراء، والنصيرات"، ثلاث منها لحركة فتح[73]. وقد أثار

قرار لجنة الانتخابات هذا اعتراضاً من حركة فتح. وبررت اللجنة قرار الرفض أنه جاء بسبب عدم توفر الشروط القانونية في أحد المرشحين أو أكثر؛ استناداً إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته. ورداً على قرار الشطب، تقدمت جهات محسوبة على حركة فتح إلى محكمة العدل العليا في رام الله، بطلب الطعن في قرارات لجنة الانتخابات المركزية، لاستعادة قوائم الحركة التي تمّ استبعادها، متهمة محاكم غزة بالافتقار إلى القانونية من حيث التشكيل والتنسيب[74]. وقررت محكمة العدل العليا (التي تتهمها أطراف فلسطينية بأنها محسوبة على فتح) في 2016/9/8، وقف الانتخابات المحلية، إلى حين البتّ في طعن تقدمت به خمس قوائم شطبتها لجنة الانتخابات المركزية. وبناءً على القرار، أعلنت لجنة الانتخابات أنها أوقفت جميع إجراءاتها المتعلقة بالانتخابات المحلية بشكل فوري. وفي 2016/9/21، أعلنت لجنة الانتخابات أن الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المحلية في 2016/10/8 أصبح "غير قابل للتطبيق"، بعد أن استجابت محكمة العدل العليا لطلب النيابة العامة، التي تمثل الحكومة الفلسطينية، تأجيل نظر القضية لإعداد دفاعها، إلى 2016/10/3. أما حركة حماس التي كانت تشعر أنها في وضع قوي، فقد اتهمت الحكومةَ بتعطيل العملية الانتخابية، كما اتهم كل من حركتي فتح وحماس الطرف الآخر بإفشال الانتخابات، وإقصاء المرشحين. وقد أشار الخبير الإسرائيلي يوني بن مناحيم Yoni Ben Menachem إلى أن عباس تعرض لضغوط كبيرة من مصر والأردن لإرجاء الانتخابات المحلية، خشية فوز حماس[75].

وفي 2016/10/3، قررت محكمة العدل العليا إجراء الانتخابات المحلية في الضفة دون القطاع، على أن يتم تحديد موعدها خلال شهر[76]. وأعلنت كل من حركتي حماس والجهاد، والجبهتين الشعبية والديموقراطية رفضها للقرار. فيما أبدت لجنة الانتخابات احترامها لهذا القرار، بالرغم من تأكيدها أن ذلك سيزيد من حدة الانقسام، ويضر بالمصلحة العامة والمسيرة الديموقراطية، موصية في الوقت ذاته الرئيس عباس بتأجيل إجراء الانتخابات لمدة ستة أشهر، بحيث يتم من خلالها ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي[77]. وفي خطوة قد بدت مقدمة لإجراء الانتخابات المحلية؛ حلّت حكومة الحمد الله في 2016/11/1، عدة مجالس بلدية في الضفة الغربية، وصادقت على تشكيل لجان لتقوم بمهام مجالس تلك الهيئات المحلية المنحلة، إلى حين إجراء الانتخابات[78]. وقد رفضت حماس قانون الانتخابات المحلية الجديد الذي أقرته السلطة مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ودعتها لوقف العبث بالقوانين والإساءة إلى الديموقراطية[79].

وفي 2017/1/3، صادقت الحكومة على مشروع قانون لإنشاء محكمة قضايا الانتخابات التي تختص بالنظر في كافة الطعون والجرائم والمسائل القانونية التي تتعلق بانتخابات الهيئات المحلية، لتعود وتقرر في نهاية الشهر إجراء الانتخابات في كافة محافظات الوطن في 2017/5/13[80]. ورفضت حماس هذا القرار، موضحة على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم "إن قرار إجراء الانتخابات في 13 أيار/ مايو يخدم سياسة حركة فتح، ويأتي مفصلاً على مقاسها على حساب مصالح الشعب

الفلسطيني ووحدة مؤسساته". وشدّدت حماس على أن "الحكومة تعمل لصالح حركة فتح، ولا تخدم مصالح الكل الفلسطيني على حدٍّ سواء"، مضيفة أن "القرار جاء على أنقاض عملية انتخابية دمرتها حركة فتح وأفشلتها عندما تراجعت عن كل ما تمّ التوافق عليه"[81]. غير أن لجنة الانتخابات أعلنت مطلع شباط/ فبراير 2017 عن الجدول الزمني للانتخابات، قبل أن تقرر الحكومة نهايات الشهر إجراء الانتخابات في الضفة دون القطاع، لتعذر إجرائها هناك إثر فشل لقاء جمع وفداً من حماس برئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر[82].

وفي 2017/5/13، تمّ إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة بمقاطعة كلٍّ من حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، الذين رأوا في ذلك تعميقاً للانقسام، وتكريساً للفصل السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أعلن حنا ناصر أن نسبة المشاركين في الاقتراع بلغت 53.4% في 145 هيئة محلية، بالإضافة إلى فوز 181 هيئة محلية بالتزكية، وأن المستقلين فازوا بنسبة 65% من إجمالي المرشحين، فيما حازت القوائم الحزبية على 35% منها[83]، ما أظهر ضعفاً في أداء حركة فتح، على الرغم من مقاطعة القوى المنافسة.

وفي 2017/5/30، قررت الحكومة إجراء الانتخابات التكميلية في 66 هيئة محلية بالضفة لم تجرِ فيها الانتخابات، وذلك في 2017/7/29، كما قررت إجراء انتخابات المرحلة الثانية لمجلس الهيئات المحلية في قطاع غزة في 2017/10/14[84]. غير أن حماس رفضت هذا القرار، مؤكدة أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في غزة في ظلّ تلاعب الحكومة بالقوانين وآليات الانتخابات[85]. وبالتالي، قررت الحكومة في 2017/7/11 تأجيل إجراء الانتخابات في غزة إلى حين توفر الظروف المناسبة[86].

ومع توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، يبدو ملف الانتخابات المحلية، وملف الانتخابات بشكل عام، خاضعاً لمحددات التوافق الوطني الفلسطيني، وإن كانت المؤشرات تدل على صعوبة إجراء الانتخابات في المدى المنظور على الأقل، لاعتبارات سياسية وحزبية مختلفة.

ثالثاً: التطورات المتعلقة بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ومسار المصالحة الوطنية

على مدار سنتي 2016 و2017 مرت مسيرة المصالحة الوطنية بانتكاسة كبرى على الرغم من الكثير من اللقاءات والجهود والمحاولات التي استهدفت رأب الصدع الوطني بين الفرقاء الفلسطينيين.

ولم تتكلل هذه الجهود بالنجاح إلا نهايات سنة 2017، بحلّ حماس للجنة الإدارية في غزة، ثمّ توقيعها لاتفاق القاهرة الذي يؤسس عملياً لتمكين الحكومة في رام الله من إدارة قطاع غزة، وما زالت قيادة السلطة وفتح تعطل عمل المجلس التشريعي، ولم تقم بأي إجراءات لتحقيق شراكة

فعلية في الحكومة ووزاراتها ومؤسساتها خصوصاً في الضفة الغربية. وبشكل عام، فما زالت هناك مخاطر على تنفيذ ملف المصالحة.

في 2016/1/3، بادرت القوى والفصائل الوطنية والإسلامية بطرح مبادرة تستهدف الاتفاق حول معبر رفح وتسليمه لحكومة التوافق، بما يمهد لإعادة فتحه من جديد أمام المسافرين في ظلّ إغلاقه الدائم، وعدم فتحه إلا على أوقات متباعدة، إلا أن هذه المبادرة راوحت مكانها بعد أن أثارت حماس العديد من الاستفسارات التي عدّتها جوهرية بشأنها[87]. وعلى الرغم من إعلان حماس تشكيلها لجنة قيادية لمتابعة الأفكار والمقترحات التي قُدمت، إلا أن الرئيس عباس اتهم الحركة بأنها لم ترد على المبادرة التي وافق عليها. والتقت حماس بلجنة من الفصائل لمناقشة المبادرة، وأكدت ترحيبها بوصول الحكومة إلى غزة للقيام بكل مسؤولياتها في المعبر وغيره، وشددت على أنه لا مانع لديها من أن تتسلم لجنة وطنية من الفصائل مهمة الإشراف على المعبر. وفي المقابل أعلنت لجنة الفصائل رفضها مقترح حماس، وقالت الحكومة الفلسطينية إن اقتراح حماس ما هو إلا "محاولة للمماطلة والمراوغة"[88]. كما أكدت فتح على لسان أسامة القواسمي أن مقترحات حماس حول المعبر تهدف إلى التسويف وإلى تفريغ مبادرة الفصائل الفلسطينية من مضمونها[89].

ومع تعثر الجهود الفصائلية لحل أزمة معبر رفح، وفشلها في الوصول إلى صيغة توافقية مقبولة لدى حركتي فتح وحماس، والإعلان عن لقاء مرتقب في العاصمة القطرية، الدوحة، بين الحركتين، أطلق المجلس التشريعي في 2016/2/2، مبادرة وطنية لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، تناولت ستة ملفات: منظمة التحرير، وتشكيل الحكومة، وانعقاد المجلس التشريعي، والانتخابات، والمصالحة المجتمعية، والبرنامج السياسي. ونصّت المبادرة التي عرضها النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، على الإسراع في التئام الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، لوضع استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات، والدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من كافة الفصائل الفلسطينية، والعمل على انعقاد المجلس التشريعي فور تشكيل الحكومة لمنحها الثقة والرقابة عليها، إضافة إلى الاتفاق على موعد محدّد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني[90].

كما اقترح القيادي في فتح، الأسير مروان البرغوثي، في نيسان/ أبريل 2016، اعتماد "وثيقة العهد والشراكة السياسية"، بهدف توحيد الصف الفلسطيني وبناء علاقة استراتيجية مع حركة حماس، وطرح مبادرة من عشر نقاط لرسم علاقة استراتيجية مع حماس، وإنهاء الانقسام الداخلي. ودعا البرغوثي لإطلاق حوار "استراتيجي صريح وصادق ومخلص بين اللجنة المركزية لحركة فتح والمكتب السياسي لحركة حماس مجتمعيْن، وليس حوار مندوبين"[91].

من جهة أخرى، طرح الأمين العام لحركة الجهاد رمضان عبد الله شلّح، في 2016/10/21، مبادرة مكوّنة من عشر نقاط للخروج من المأزق الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تبدأ بإعلان الرئيس عباس إلغاء اتفاق أوسلو، وإعادة بناء منظمة التحرير، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وإعلان المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بأنها ما زالت "مرحلة تحرر وطني من الاحتلال، وإعادة الاعتبار للمقاومة وتعزيز وتطوير انتفاضة القدس". وطالب شلّح بصياغة برنامج وطني لتعزيز صمود الشعب وثباته على الأرض، كما حملت مبادرته دعوة لـ"إطلاق حوار وطني شامل" بين كل مكونات الشعب، لدعم كل متطلبات التحول نحو المسار الجديد، وكذلك إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، وصياغة برنامج وطني جديد[92].

وأشار شلّح إلى أن المبادرة باتجاه هذه الخطوات، تبقى بالدرجة الأولى، بيد أبو مازن، ودعاه أن يفعل شيئاً لينقذ هذا الشعب وهذه القضية، قبل أن يغادر موقعه لأي سبب. وقد رفضت حركة فتح هذه المبادرة واصفة إياها بـ"غير الواقعية"، بينما رحّبت حماس والجبهة الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب بها، معتبرين أنها حملت العديد من النقاط والأسس المهمة[93]، وكذلك أشاد بها محمد دحلان.

وفي محاولة لترطيب الأجواء الداخلية الفلسطينية، عقدت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني اجتماعات في السفارة الفلسطينية في بيروت يومي 10 و2017/1/11، برئاسة رئيس المجلس سليم الزعنون، بمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامّين للفصائل، وحماس، والجهاد، وقوات الصاعقة، والجبهة الشعبية – القيادة العامة. وقد توافقت اللجنة على ضرورة عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقاً لإعلان القاهرة 2005، واتفاق المصالحة 2011 من خلال الانتخاب، فإن تعذر فيتم اختيار الأعضاء بالتوافق. واتفق المجتمعون على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتوحيد المؤسسات، واستكمال إعمار غزة، والعمل من أجل إجراء انتخابات الرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني. ودعت اللجنة الرئيس عباس "إلى البدء فوراً بالمشاورات مع القوى السياسية كافة من أجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية". كما اتفق المجتمعون على أن تُواصل اللجنة التحضيرية عملها، وأن تعقد اجتماعاتها بشكل دوري بمشاركة القوى الفلسطينية كافّة لحين انعقاد المجلس الوطني. وطلبت اللجنة من الزعنون استكمال الإجراءات الضرورية لإنجاز نظام انتخابات المجلس الوطني[94].

غير أن الخلاف على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة أعاق عقد اجتماع جديد للجنة التحضيرية. وأعلنت حماس رفضها عقد جلسة للمجلس الوطني لانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي للمنظمة، والمصادقة على برنامجها السياسي قبل تجديد المجلس الوطني. كما رفضت حركة الجهاد والجبهة الشعبية عقد المجلس في رام الله. وفي 2017/8/12 قررت تنفيذية المنظمة مواصلة المشاورات لعقد المجلس الوطني بأسرع وقت مُمكن، وفي حال استمرت

حماس والجهاد الإسلامي برفض المشاركة في جلسة المجلس، فإنه سيُصار إلى إيجاد صيغة تبحث سبل الذهاب لعقد الجلسة متجاوزة العقبات. وحتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2017 لم تُعقد دورة جديدة للمجلس الوطني، نظراً لطلب الفصائل مواصلة المشاورات المتعلقة بعقد جلسة المجلس والعمل على إقناع حماس بالمشاركة[95].

وبدا أن أزمة جديدة تشارف على اقتحام المشهد الفلسطيني حين تمت الدعوة لـ"المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" خلال الفترة 25–2017/2/26 في مدينة إسطنبول التركية، والذي عُقد بمشاركة ستة آلاف فلسطيني، وشدد بيانه الختامي على "الوحدة، على قاعدة الالتزام ببرنامج المقاومة والميثاق القومي العام 1964، والوطني الفلسطيني العام 1968". وبالرغم من إعلان رئيس الأمانة العامة للمؤتمر منير شفيق أن المؤتمر "لا يسعى إلى أن يكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما إلى إعادة تشكيلها وبنائها"، فقد دعت كل من منظمة التحرير وحركة فتح إلى مقاطعة المؤتمر، لأنه "خروج عن وحدة الصف الفلسطيني"، وإلى مواجهة كل من يحاول المساس بمنظمة التحرير[96].

مبادرات عربية وإقليمية ودولية:

لعبت كل من مصر وقطر وتركيا دوراً مهماً في عملية تقريب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس، للوصول إلى تحقيق المصالحة الوطنية، ففي كانون الثاني/ يناير 2016، عقدت حركتا فتح وحماس لقاءات غير رسمية تباعاً في العاصمة القطرية الدوحة والعاصمة التركية أنقرة، حيث صاغ الطرفان "ورقة غير رسمية تشكل برنامجاً سياسياً ونضالياً للمرحلة المقبلة، وتتيح تشكيل حكومة وحدة وطنية تحضّر لإجراء انتخابات عامة قريبة"[97].

تطورت هذه اللقاءات لتصبح برعاية قطرية، وفي يومي 7–2016/2/8، التقى وفد من فتح، برئاسة عزام الأحمد، وفداً من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق في الدوحة، في حوار استمر يومين، للبحث في آليات تطبيق المصالحة[98]. وتمخض اللقاء عن تصور عملي محدد، وترتيبات لتشكيل حكومة وحدة وطنية تبسط سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُعِدّ للانتخابات التشريعية والرئاسية، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني والتحضير لإجراء الانتخابات فيه، بعد موافقة حماس على المشاركة في منظمة التحرير. وقررت الحركتان تطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة سنة 2011 فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية، على أن يتم تشكيل لجنة أمنية عليا بواسطة جامعة الدول العربية. لكن هذه المخرجات التي تمخّض عنها اللقاء لم تكن كافية لإعادة بناء الثقة بين الحركتين، إذ بقيت حبراً على ورق، دون أي اتجاه فعلي لتطبيقها على أرض الواقع، وهو ما عبّرت عنه تصريحات موسى أبو مرزوق، الذي شدد على أن قرار تطبيق المصالحة بيد الرئيس عباس، داعياً إلى عزل الضغوط الخارجية عن اتفاق المصالحة كشرط أساسي للنجاح[99].

انعكس التحسن التدريجي على العلاقة بين مصر وحماس (الذي ظهرت بوادره منذ ربيع 2016) إيجاباً على ملف المصالحة الفلسطينية. وقد كان ملف سيناء الأمني الركيزة الأساسية التي أدت إلى تطور العلاقة بين الطرفين. وقد شهدت سنة 2016 بداية التحول في العلاقات، حيث قامت قيادات من الصف الأول في حماس، بزيارات متكررة إلى القاهرة. ففي 2016/3/12، ناقش وفد من حماس مع مسؤولين في المخابرات المصرية في القاهرة، ملفات متعددة، في مقدمتها ملف الأمن في صحراء سيناء، وعملية ضبط الحدود مع قطاع غزة، بالإضافة إلى ملف المصالحة الفلسطينية ومعبر رفح. ثمّ تكررت الزيارات لوفود حماس إلى القاهرة، وأكدت الحركة على استعدادها للاستجابة للمطالب المصرية فيما يتعلق بحفظ الحدود، وألا يكون القطاع مصدراً لأي مخاطر أمنية. وفي المقابل، أبدت مصر نيتها في تحريك ملف المصالحة الفلسطينية، حيث طالب رئيسها عبد الفتاح السيسي، في 2016/5/17، الفلسطينيين بتوحيد الصف وتجنب الخلافات. غير أن وزير خارجية مصر سامح شكري ربط رفع الحصار عن قطاع غزة بضرورة استعادة السلطة لدورها وسيطرتها على معابر القطاع[100]. وعلى الرغم من هذه البوادر المصرية، إلا أن الظروف لم تكن وصلت في تلك الفترة، إلى مرحلة النضوج لإنهاء ملف الانقسام.

في المقابل شهدت الدوحة عقد جولة حوارية ثالثة بين فتح وحماس في 2016/3/26. ووفقاً لعزام الأحمد فقد تمكنت الحركتان من حسم النقاش حول عدد من القضايا العالقة، متوقعاً قيام دولة قطر بتوجيه دعوة للرئيس عباس ليكون شاهداً على اللمسات الأخيرة في مسيرة المصالحة[101]. وفي الوقت نفسه، أكد إسماعيل هنية أن حركته قطعت شوطاً لا بأس به في لقاءات المصالحة الأخيرة مع فتح، إلا أنه شدد على أن الحوار بحاجة إلى مزيد من العودة إلى القيادات والمؤسسات المعنية[102]. ويبدو أنه كان ثمة عقبتين تتعلقان بالبرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية، وآليات دمج موظفي الحكومة المقالة السابقة في غزة[103]. وقد أشار القيادي في حماس صلاح البردويل إلى الحاجة إلى عقد لقاء جديد بين الحركتين في الدوحة لاستكمال المشاورات حول المصالحة[104]. وهكذا اتسمت هذه المرحلة بحركة حوارات ذات صفة إجرائية بحتة، دون أن تكون قادرة على الانتقال إلى ميدان العمل والتنفيذ على أرض الواقع، وبدت أشبه ما تكون بإدارة الحوار وتقليب موضوعاته، دون أي حسم أو إنجاز فعلي ملموس.

وقبل أن يغادر شهر أيار/ مايو 2016، اتهم عزام الأحمد حماس بعدم الجاهزية لإبرام المصالحة، وهو ما استتبع ردّ فعل حاد من حماس التي اتهمت، على لسان عدد من قيادييها، فتح بالمراوغة والتراجع عن تنفيذ المصالحة، بعد اعتراض الرئيس عباس على نتائج حوارات الدوحة بين الحركتين[105]. وفي محاولة لنزع فتيل التوتر بين الحركتين، أعلن القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أبو عماد الرفاعي أن حركته تعمل مع القيادة المصرية بهدف تحقيق المصالحة الفلسطينية وتخفيف آثار الحصار المفروض على قطاع غزة[106].

مع عودة التراشق الإعلامي بين فتح وحماس، عادت محاولات التقريب بين الحركتين في محاولة لإلقاء حجر في مياه المصالحة الراكدة، ومنع العلاقة بين الطرفين من الوصول إلى مرحلة التأزم الكامل.

ففي 2016/6/6، أعلن موسى أبو مرزوق عن لقاء قريب بين الحركتين في الدوحة لإنهاء المشاكل العالقة بين الطرفين، مؤكداً أنه لم يعد هناك أي عقبات أمام تحقيق المصالحة[107]. وما هي إلا أيام قلائل حتى وصل وفد من فتح برئاسة عزام الأحمد إلى القاهرة، لبحث ملف المصالحة مع المسؤولين المصريين، قبل أن يتجه إلى الدوحة لتفعيل ملف المصالحة مع حماس. وأوضح عضو مركزية فتح عباس زكي، أن وفد فتح سيعرض تصوراً لاختزال الطريق أمام تنفيذ المصالحة، وخصوصاً بعد خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي أبدى رغبته في رعاية وتفعيل ملف المصالحة، فيما أكد محمد اشتية أن فتح ستبذل جهدها من أجل تحقيق المصالحة ورفع الألم عن أهالي القطاع[108]. وشهدت الدوحة جولة ثالثة من الحوار بين فتح وحماس، عُقدت في 2016/6/15، وقال الرئيس عباس إن الانتخابات هي كلمة السر في نجاح مسيرة المصالحة[109]. وفي 2016/6/18، أعلنت الحركتان فشل الحوارات، وتبادلتا الاتهامات بإفشال جولة المصالحة التي جرت بين الطرفين[110].

وفي الوقت الذي دعا فيه عضو مركزية فتح، الأسير في سجون الاحتلال مروان البرغوثي، إلى مضاعفة الجهود لاستعادة الوحدة الوطنية، كشفت أوساط مقربة من فتح عن ضغوطات مارستها مصر على فتح لمنع توقيع اتفاق المصالحة في قطر، ومحاولة نقل ملف المصالحة إلى القاهرة، لإحياء الدور المصري من جديد على الساحة الفلسطينية[111].

وبالرغم من المبادرة التي تقدمت بها لجنة المتابعة العليا في فلسطين المحتلة سنة 1948 لإنهاء الانقسام، منتصف آب/ أغسطس 2016، فقد بقيت قضية المصالحة تراوح مكانها، ولم تؤثر فيها بعض التصريحات التي استهدفت إدارة الحوار، من قبيل تصريحات الرئيس عباس الذي أكد فيها مطلع أيلول/ سبتمبر 2016 جاهزيته لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومدّ يده لحماس لإنهاء الانقسام[112].

وفي 2016/10/27، التقى الرئيس عباس وخالد مشعل وإسماعيل هنية في الدوحة، بحضور وزير الخارجية القطري الشيخ محمد عبد الرحمن آل ثاني، وبحثوا باستفاضة سبل تحقيق المصالحة، واتفقوا على أن المصالحة تشكل المدخل الرئيسي لحماية المشروع الوطني الفلسطيني. وقالت حماس إن قيادة الحركة عرضت خلال اللقاء مع عباس رؤية متكاملة لتحقيق المصالحة. وأكدت على التمسك بمبدأ الشراكة الوطنية في مختلف المواقع والمسؤوليات، من خلال حكومة وحدة وطنية، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير[113].

لكن مصادر مقربة من الطرفين أكدت أن اللقاء لم يحقق أي اختراق جدّي باتجاه إنهاء الانقسام، وعزا مصدر مطلع على فحوى اللقاء، سبب الفشل، إلى رفض الرئيس عباس تقديم أي تنازلات، وإبداء مواقف متشددة بشأن قضايا المصالحة الخلافية[114].

وهكذا دخل حوار المصالحة بين فتح وحماس مرحلة "إدارة الفشل"، وتحميل كل طرف مسؤولية الفشل للطرف الآخر. ففي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أشار موسى أبو مرزوق إلى توقف الحوارات بين الطرفين، فيما أكد عزام الأحمد عدم وجود أي جديد بخصوص ملف المصالحة الذي ترعاه وزارة الخارجية القطرية[115]. وفي 2017/1/5، التقى عزام الأحمد بخالد مشعل وإسماعيل هنية وعدد من قادة حماس في الدوحة، في محاولة لتفعيل ملف المصالحة، وبحث مشاركة حماس في اجتماع اللجنة التحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في 2017/1/10. لكن هذا اللقاء مضى كسابقيه دون نتيجة، وعزا مصدر فلسطيني مطلع ذلك، إلى تمترس الطرفين عند مواقفهما السابقة، وإصرار الرئيس عباس على وضع شروط تعيق تطبيق المصالحة على أرض الواقع[116].

وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 2017، أجرى ممثلون عن فتح وحماس وفصائل أخرى مشاورات غير رسمية في العاصمة الروسية موسكو، بهدف بحث ملف المصالحة المتعثر، والتقوا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov، وخلصوا إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات، إلا أن ذلك لم يجد صدى أو قبولاً لدى الرئيس عباس[117].

وفي سنة 2017 تواصلت عملية انفراج العلاقات بين مصر وحماس؛ مما انعكس إيجاباً على تسريع المضي في ملف المصالحة الفلسطينية؛ حيث عقد نائب رئيس المكتب السياسي وقائد حماس في غزة إسماعيل هنية لقاءً مع مدير المخابرات العامة المصرية اللواء خالد فوزي، في 2017/1/23، بحث خلاله مستقبل العلاقات مع مصر خلال المرحلة المقبلة، إضافة إلى ملف المصالحة[118].

ووسط التصريحات الصادرة عن قيادات في فتح والسلطة حول ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني، في أقرب وقت، بهدف إعادة ترتيب وتفعيل منظمة التحرير، أعلن عضو مركزية فتح جمال محيسن أن فتح ستذهب إلى عقد المجلس الوطني، إذا رفضت حماس المشاركة، ولم تلتزم باتفاق بيروت (10–2017/1/11)[119].

ووسط التوتر القائم بين الطرفين، أثارت تصريحات صلاح البردويل في 2017/3/10، التي قال فيها إن حماس تعمل على إيجاد صيغة جديدة لإدارة العمل الحكومي بغزة في ظلّ تقصير حكومة التوافق، ردّ فعل حادٍ لدى فتح التي أكدت أن حماس تمهد للانفصال بين الضفة والقطاع[120]. وجاء تشكيل حماس للجنة الإدارية أواخر آذار/ مارس 2017 ليصب الزيت على نار الخلافات بين

الطرفين، إذ توعّد الرئيس عباس بردود غير مسبوقة على هذا الإجراء، الأمر الذي عدَّته حماس على لسان الناطق باسمها حازم قاسم معرقلاً للمصالحة، داعياً حكومة التوافق لتحمل مسؤولياتها تجاه أهالي القطاع[121].

ورداً على تصريحات رامي الحمد الله التي دعا فيها حماس لتسليم قطاع غزة لما أسماه القيادة الشرعية، أبدت حماس على لسان فوزي برهوم استعدادها لتسليم الوزارات والمؤسسات الحكومية في غزة شريطة التزام الحكومة بكامل واجباتها تجاه أهالي القطاع، وهو ما لاقى رداً سلبياً من عزام الأحمد الذي أكد على عدم جاهزية حماس لتطبيق المصالحة[122]. وفي أواخر نيسان/ أبريل 2017، اتهم صلاح البردويل الرئيس عباس بنسف المبادرة القطرية للمصالحة، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يمتلك أوراق قوة على الساحة الدولية يجهلها عباس[123].

تميزت هذه المرحلة ببدء فتح والسلطة في تنفيذ تهديداتهما تجاه قطاع غزة في محاولة لإجبار حماس على تسليم القطاع لحكومة التوافق، ففي 2017/4/26 أكد عضو مركزية فتح حسين الشيخ، أن فتح اتخذت قراراً استراتيجياً باتباع كل السبل لإنهاء الانقسام[124]، وذلك في إشارة للعقوبات المنوي فرضها على القطاع. وفي الوقت الذي رأت حماس في ذلك عقوبات جماعية، برر الرئيس عباس العقوبات برغبته في الضغط على حماس لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام[125].

وفي محاولة للخروج من واقع الحصار والعقوبات، أجرى وفد من حماس برئاسة قائد الحركة في غزة يحيى السنوار في حزيران/ يونيو، على مدى أسبوع، مباحثات في القاهرة مع رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية. كما اجتمع بشكل منفصل مع وفد من "التيار الإصلاحي" في حركة فتح الذي يقوده محمد دحلان أربعة اجتماعات (اثنان منها بحضور دحلان نفسه)، حيث تمخضت هذه اللقاءات عن تفاهمات لتخفيف الحصار المفروض على غزة، ومحاولة الحد من الأزمات التي يعاني منها أهالي القطاع، ومن بينها إدخال الوقود لتخفيف أزمة الكهرباء. ومن جانبها، أعربت فتح عن قلقها من التفاهمات التي جرت بين حماس ودحلان، وأكدت أن ذلك يعد تعزيزاً لانفصال غزة عن بقية الضفة الغربية.

وبالرغم من اللغط الكثير الذي رافق تفاهمات حماس – دحلان، وخصوصاً إلباسه لبوساً سياسياً، إلا أن حماس أكدت أن هذه التفاهمات ذات بُعد إنساني واجتماعي بحت، بعيداً عن أيّ أبعاد سياسية. وقال محمود الزهار إن التفاهمات مع دحلان تركزت على ثلاث قضايا، وهي تفعيل المجلس التشريعي، وإنجاز ملف المصالحة المجتمعية، وتفعيل لجنة التكافل الوطني الإسلامي ومشاريع الفقراء. وقال دحلان، خلال مشاركته في جلسة المجلس التشريعي في غزة عبر الفيديو كونفرانس Video Conference: "بذلنا جهوداً مشتركة مع الإخوة في حماس، قد تمكننا من إعادة الأمل لأهل غزة الأبطال"[126].

وقد أثارت هذه الاتصالات قلقاً كبيراً لدى عباس وقيادة فتح، التي خشيت أن يستخدم دحلان غزة مدخلاً لمحاولة استعادة نفوذه في فتح وفي الداخل الفلسطيني. كما أثارت موجة من الاعتراضات داخل حماس نفسها، التي تنظر قطاعات واسعة منها بشكل سلبي جداً إلى دحلان ودوره في الانقسام الفلسطيني، وبسبب عدائه لتيارات "الإسلام السياسي" في الوطن العربي وسعيه إلى قمعها وإفشالها. ومع بداية تموز/ يوليو 2017، كشفت مصادر فلسطينية موثوقة عن مفاوضات غير مباشرة عبر ثلاث جهات وسيطة بين الرئيس عباس وحركة حماس، كي تتراجع الحركة عن تفاهماتها مع دحلان وتنفذ الشروط الثلاثة المعروفة، المتمثلة في حلّ اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة التوافق الوطني، والموافقة على إجراء الانتخابات، إلا أن حماس رفضت هذه الشروط[127]. ورداً على ذلك، أكد إسماعيل هنية أن حماس تريد المصالحة وتسعى نحو حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات الشاملة، مشدداً على أن غزة لن تنفصل أبداً عن الضفة[128]. وفي الوقت الذي دارت فيه عجلة المصالحة المجتمعية وفقاً للتفاهمات بين حماس ودحلان، عبر تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية بموافقة 8 فصائل من أصل 13 فصيلاً، نفت حركة فتح مشاركتها في اجتماعات لجنة المصالحة. وبشكل عام، فإن سعي عباس لتطويق الأمر من خلال تواصله مع القيادة المصرية، وضبط حماس لتواصلها مع تيار دحلان مع عدم اللقاء الشخصي به، وعدم إحداث تيار دحلان فرقاً حقيقياً فيما يتعلق بتخفيف معاناة غزة وفكّ الحصار عنها؛ أدى إلى تراجع حرارة التواصل مع دحلان، وعودة التواصل بين قيادة حماس وعباس من جديد؛ خصوصاً مع رغبة المصريين بإحداث اختراق حقيقي في ملف المصالحة.

وفي خطوة مهمة، التقى وفدٌ محسوبٌ على حماس بالضفة، برئاسة ناصر الدين الشاعر، الرئيس عباس، مطلع آب/ أغسطس 2017، إثر إجرائه فحوصات طبية، وصرَّح الشاعر أن الزيارة جاءت في إطار الاطمئنان على صحة الرئيس، وأنه تمّ مناقشة ملف المصالحة، وأن اللقاء يمكن البناء عليه[129].

وفي 2017/8/5، كشفت مصادر فلسطينية موثوقة أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي طرح مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وأن كلاً من الرئيس عباس وحركة حماس وافق عليها، قبل أن يطرح عباس مبادرة بديلة رفضتها حماس[130]. وقد أكدت حماس تلقيها مبادرة من مصر بشأن المصالحة، فيما نفى عزام الأحمد قيام الرئيس السيسي بتقديم أي مبادرة لإنهاء الانقسام[131].

وعلى الرغم من الجمود الحاصل في ملف المصالحة، إلا أن يحيى السنوار أكد، أواخر آب/ أغسطس 2017، أن المشروع الوطني الفلسطيني في خطر محدق جراء استمرار الانقسام، طارحاً رؤيتين للخروج من المأزق الوطني؛ بحيث تتمثل الرؤية الأولى في إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر الانتخاب أو أي طريقة أخرى، ومن ثم تطوير منظمة التحرير كي تصبح إطاراً

جامعاً للكل الفلسطيني، بينما تقوم الرؤية الثانية على تشكيل حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وتمثل الفصائل الرئيسية، وتتحمل مسؤولياتها في الضفة والقطاع[132].

وفي 2017/9/12، كشفت مصادر فلسطينية مطّلعة عن خطة مصرية لإنجاح المصالحة، جاءت عقب زيارة وفد من حماس للقاهرة، حيث أوضحت حماس أنها قدمت للقيادة المصرية رؤيتها الخاصة بإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة، في وقتٍ أكد فيه موسى أبو مرزوق رفع "الفيتو" الأمريكي – الإسرائيلي عن تحقيق المصالحة[133].

وفي مؤشر إلى حصول تقدم في ملف المصالحة، وصل إلى القاهرة في 2017/9/15، وفد من أعضاء اللجنة المركزية لفتح يرأسه عزام الأحمد، لبحث ملف المصالحة. تزامن ذلك مع وجود وفد من حماس في القاهرة، بقيادة إسماعيل هنية، من أجل بحث آخر تطورات المصالحة. وقد بدأت بوادر الانفراج في هذا الملف مع قيام حماس، في 2017/9/17، بحل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، داعيةً حكومة الوفاق للقدوم إلى قطاع غزة؛ لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً، مؤكدة على استعداد الحركة للاتفاق حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011 وملحقاتها[134]. ومع ترحيب حكومة السلطة وفتح بحل اللجنة الإدارية، إلا أن عباس سرعان ما أعلن عن شروط جديدة لتحقيق المصالحة، وهي عدم قبول أي دور مستقبلي لدحلان، وألا يتم تكرار تجربة حزب الله اللبناني في غزة، وعدم السماح بالمساعدات المالية لغزة إلا عبر حكومة التوافق[135].

كما أكد رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار أن إنجاز المصالحة قرار استراتيجي لا رجعة عنه لدى الحركة، مبيناً أن حماس موحدة خلف هذا القرار، وتعهد بتقديم "تنازلات كبيرة جداً" لإنجاح المصالحة، وهدد بـ"كسر عنق كل من لا يريد المصالحة، سواء كان من حماس أو غيرها"، وأضاف أن "حماس تذهب إلى المصالحة وهي قوية جداً، والحركة بنت قوتها ليس من أجل حكم غزة، بل من أجل حلم شعبنا بالتحرير"[136].

وفي 2017/10/1، وصل وفد أمني مصري إلى قطاع غزة، في إطار تكليل جهود القاهرة وإتمام تفاهمات المصالحة. ومع التفاهمات المبدئية للمصالحة الفلسطينية في القاهرة أيلول/ سبتمبر 2017، قررت الحكومة في 2017/10/1 تشكيل ثلاث لجان حكومية لتسلم المعابر والأمن والدوائر الرسمية، ومعالجة آثار الانقسام، وبسط ولايتها القانونية والإدارية على غزة[137]. وفي 2017/10/2، وصل رئيس الحكومة رامي الحمد الله مع أعضاء حكومته إلى قطاع غزة لاستلام مهماتها، وعقد اجتماعاً لها، واجتماعاً آخر مع وفد أمني مصري قطع خلاله عهداً بمعالجة آثار الوضع الكارثي في القطاع، وحلّ كافة الأزمات والمشكلات فيه، وإنهاء كافة مظاهر وتداعيات الانقسام[138]. وفي 2017/10/12، وقّع وفدا حركتي فتح وحماس رسمياً في القاهرة على اتفاق للمضي في إجراءات المصالحة، بحضور رئيس المخابرات المصرية خالد فوزي. ونصّ الاتفاق على الانتهاء من إجراءات

تمكين الحكومة بحد أقصى في 2017/12/1، وإيجاد حلّ لقضية الموظفين عبر سرعة إنجاز أعمال اللجنة القانونية والإدارية التي ستتولى فحص، وترتيب، وهيكلة، ودمج الموظفين المدنيين التابعين لحكومة هنية السابقة قبل 2018/2/1، والانتهاء من إجراءات استلام الحكومة لكافة معابر القطاع بحد أقصى يوم 2017/11/1، وعقد اجتماع أمني مشترك بين قيادات أمن السلطة ونظرائهم في القطاع، لبحث آليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية، على أن تعقد جلسة حوار فلسطيني شامل في 2017/11/21، في القاهرة، لبحث القضايا الفلسطينية الكبرى.

وقال نائب رئيس المكتب السياسي لحماس ورئيس وفدها إلى القاهرة، صالح العاروري، إن الحركتين ملتزمتين باتفاقيات المصالحة التي وقعت في القاهرة سنة 2011، مؤكداً أنه جرى التركيز على تمكين الحكومة بكامل صلاحياتها في الضفة وغزة، ومشدداً على أن حماس ستعمل بكل قوتها لإنجاح المصالحة[139]. من جهته أكد عزام الأحمد رئيس وفد فتح أنه تمّ الاتفاق على مفهوم تمكين الحكومة، وفق صلاحياتها القانونية والدستورية والإشراف الكامل على إدارة المعابر كافة، وأعلن أنه سيتم نشر حرس الرئاسة على امتداد الحدود المصرية[140].

ولاقى توقيع اتفاق المصالحة ترحيباً فلسطينياً واسعاً، شعبياً وفصائلياً، فيما اشترطت "إسرائيل" نزع سلاح حماس واعترافها بـ"إسرائيل" وتسليم الجنود الإسرائيليين الأسرى في غزة كشروط لقبول المصالحة[141].

وفي 2017/10/16، أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية في الحكومة حسين الشيخ أن الرئيس عباس وقّع على قرار بفتح باب التجنيد، بهدف إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية في غزة، مؤكداً أن وفداً من قادة الأجهزة الأمنية بالضفة سيتوجه إلى غزة لترتيب الملف الأمني، للوصول إلى سلطة وقانون وسلاح واحد، وبناء نظام ديموقراطي[142]. وفي الوقت نفسه، أعلن عباس أمام وفد إسرائيلي، نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أنه لن يعيّن وزراء في حكومة الوحدة الوطنية، المرتقب تشكيلها حسب اتفاق المصالحة مع حماس، لا يعترفون بـ"إسرائيل"[143]، وهو ما عدَّته حماس نقضاً لاتفاق المصالحة[144].

لكن انطلاق قطار المصالحة لم يحُلْ دون استمرار العقوبات المفروضة على غزة، إذ كشف ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عمر شحادة، عن رفض الرئيس عباس طلباً للفصائل برفع العقوبات عن غزة، وربطها بتمكين الحكومة بشكل كامل في القطاع[145]. وكان من اللافت للنظر تجاهل حركة فتح بحث رفع العقوبات عن قطاع غزة، خلال اجتماع لجنتها المركزية في 2017/10/15، على الرغم من ترحيبها باتفاق المصالحة. كما انعكس الأمر ذاته في تصريح عضو اللجنة المركزية لفتح، حسين الشيخ، الذي شدد على أن الاختبار الجدي لنجاح إنهاء الانقسام، هو التمكين الجدي، والشامل، والكامل للحكومة، كما في الضفة[146].

وجاءت ردود فعل الفصائل منددة بهذا الموقف، إذ أكدت حماس أن استمرار الإجراءات العقابية يعكر أجواء المصالحة، وعدّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذلك تخريباً للمصالحة، ورأت حركة الجهاد الإسلامي الهدف من ذلك تطويع مشروع المقاومة في غزة، فيما أكدت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين أن العقوبات لا مبرر لها، وأنه لا يوجد موقف جادّ من الحكومة لرفعها[147]. لكن الرئيس عباس تجاهل هذه الانتقادات، وأكد في 2017/10/24 أنه لن يستعجل تحقيق المصالحة التي تسير خطوات إلى الأمام، مشدداً على رفضه القاطع لنماذج "المليشيات" في غزة، وضرورة تكريس السلطة الواحدة، والقانون الواحد، والسلاح الواحد[148].

وفي 2017/11/1، تسلمت هيئة المعابر والحدود في الحكومة معابر قطاع غزة الثلاثة، وأعلنت أن معبر رفح سيكون جاهزاً للعمل بشكل تامٍ منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، كما تمّ الاتفاق بين الحركتين على أن يكون 2017/12/1 الموعد النهائي لتمكين الحكومة واستلام عملها داخل القطاع. لكن حكومة التوافق التي تسلّمت عملياً إدارة معبر رفح والإشراف عليه، لم تلتزم بنصوص اتفاق المصالحة القاضية بفتح المعبر منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وعزت ذلك إلى عدم بسط سيطرتها الأمنية على المعبر ومجمل القطاع. وهو عذر مختلق جديد، لم يكن ثمة توافق مسبق عليه.

وقد ظهرت العديد من التصريحات من قيادات في فتح والحكومة حول عدم تمكين الحكومة من السيطرة على واقع الوزارات في القطاع، ففي هذا السياق اتهم عضو اللجنة المركزية لفتح، حسين الشيخ، حركة حماس بالتلكؤ في تنفيذ وتسريع اتفاق المصالحة ورأى أن "نسبة التمكين للحكومة لا تتجاوز 5% حتى اللحظة، لا مالياً ولا إدارياً ولا أمنياً"، وأن ما يريدونه هو "أن تبسط الحكومة سيطرتها على قطاع غزة على غرار ما هو معمول به في الضفة الغربية"[149]. وأكدت التصريحات أن الحكومة لن تكون في وارد تحمّل مسؤولياتها إلا عبر حلّ الملف الأمني وبسط السيطرة على الأجهزة الأمنية القائمة في القطاع. بل إن بعض التصريحات غرّدت بعيداً بالتعريض بسلاح المقاومة، وضرورة إخضاعه للسلطة الشرعية في رام الله، باعتبار أن لا مكان إلا لسلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد في مناطق السلطة. ففي حديثه لقناة سي بي سي المصرية، علّق عباس على سلاح فصائل المقاومة، بقوله "لو شخص من فتح في الضفة حامل سلاح غير السلاح الشرعي، أنا أعتقله، وهذا ما سأعمل عليه في غزة. يجب أن يكون هناك سلاح شرعي واحد"، وأكد أن كل سلاح يجب أن يكون بيد السلطة الوطنية الفلسطينية، مضيفاً "لن أستنتسخ تجربة حزب الله في لبنان"[150]. وقريب منه ما صرح به حسين الشيخ إذ قال "إن السلاح ليس شأناً تنظيمياً أو فصائلياً، نحن لن نسمح بذلك، ولن يكون إلا سلاح واحد وقانون واحد، وإما أن نذهب في هذا الاتجاه أو أن لا نضحك على بعضنا البعض"[151]، وليس ببعيد عنهما كان تأكيد عزام الأحمد: "قلنا بشكل واضح السلاح هو سلاح السلطة، يعني السلطة الشرعية، والحكومة هي المسؤولة

عن الأمن في غزة والضفة سواسية"[152]. غير أن حماس أكدت أن سلاح المقاومة غير مطروح للنقاش أو الحوار مع فتح، وأن حماس لن تنزع سلاحها[153].

وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2017، شهدت القاهرة لقاء بين وفدين من فتح وحماس بهدف إنقاذ مسيرة المصالحة، تمخّض عن اتفاق على تطبيق كافة ملفات المصالحة، والمضيّ في مسارها والعمل على استكمال تمكين الحكومة.

ومما يبدو، فإن عجلة المصالحة بدأت بالدوران ولكنها تعاني من البطء والتعثر، فيما ترتسم علامات استفهام واضحة حول ملف منظمة التحرير وملف الانتخابات اللذان يشكلان القفزة الأهم، لتطوير مسار المصالحة الفلسطينية في بُعده الشمولي المطلوب.

رابعاً: الفصائل الفلسطينية

تعكس استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة التي يشملها هذا التقرير (2016–2017) استمرار حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تحصل فتح وحماس على أكثر من ثلثي الأصوات تقريباً؛ بينما تحصل الفصائل الأخرى مجتمعة على أقل من 10%. وهناك نحو 25% لم يقرروا لمن سيصوتون. وبحسب استطلاعات المركز نفسه، فإن فتح تحصل على 34–41% من الأصوات، بينما تحصل حماس على 29–32%. وكانت شعبية حماس في قطاع غزة تفوق شعبية فتح فيما تتفوق فتح على حماس في الضفة الغربية. كما أظهرت تلك الاستطلاعات تراجعاً في شعبية الرئيس عباس، فقد طالب 70% من المستطلع آراؤهم في كانون الأول/ ديسمبر 2017، عباس بالاستقالة، مقابل 62% في تموز/ يوليو 2017، و65% في حزيران/ يونيو 2016. في المقابل، فإن حماس تتفوق على فتح في انتخابات رئاسة السلطة، إذ إنه لو جرت انتخابات رئاسية جديدة (أواخر 2017) وترشح فيها اثنان فقط هما عباس وإسماعيل هنية، سيحصل هنية على 53% من الأصوات وسيحصل عباس على 41% (مقارنة مع 45% لهنية و45% لعباس في تموز/ يوليو 2017، مقارنة مع 48% لهنية و43% لعباس في حزيران/ يونيو 2016).

وقد طرأت العديد من التغيرات على الأوضاع التنظيمية الداخلية لحركتي حماس وفتح على مدار سنتي 2016 و2017، فيما لم تشهد الأوضاع الداخلية لباقي الفصائل تطورات ذات بال.

حركة فتح:

شهد الوضع الداخلي لحركة فتح حالة من الشّد على مدار سنتي 2016 و2017، نتيجة للاستقطاب الحاد بين أنصار الرئيس عباس والأطر التنظيمية للحركة من جهة، وبين أنصار

القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان الذين شكلوا تياراً باسم "التيار الإصلاحي في حركة فتح" من جهة أخرى.

ففي 2016/8/6 وقّع عباس قراراً يقضي بفصل أربعة من قيادات فتح، بسبب علاقتهم بدحلان، هم النائبان نجاة أبو بكر ونعيمة الشيخ علي، وعضوا المجلس الثوري عدلي صادق وتوفيق أبو خوصة. وقرر عباس في 2016/12/12، رفع الحصانة البرلمانية عن خمسة نواب في التشريعي، هم: محمد دحلان، وشامي الشامي، ونجاة أبو بكر، وناصر جمعة، وجمال الطيراوي، تمهيداً للتحقيق معهم. وفي 2016/12/14، قررت محكمة جرائم الفساد في رام الله حبس دحلان، على خلفية اتهامه باختلاس مبلغ يزيد عن 16 مليون دولار إبّان تولّيه منصب منسق الشؤون الأمنية للرئاسة الفلسطينية في عهد الرئيس السابق ياسر عرفات. كما قامت الأجهزة الأمنية في الضفة في مطلع آذار/ مارس 2017 باعتقال عدد من أبناء فتح الذين شاركوا في مؤتمر شبابي فلسطيني نظمه دحلان في القاهرة[154].

عقدت حركة فتح مؤتمرها السابع في 2016/11/29، ووجهت دعوة للفصائل للمشاركة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وقد قررت كل من حركتي حماس والجهاد تلبية الدعوة لحضور الجلسة، عبر ممثلين من الحركتين في الضفة الغربية. وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أعيد انتخاب عباس قائداً عاماً للحركة. ووجّه مشعل رسالة لعباس خلال المؤتمر، أكد فيها على جاهزية حماس لكل مقتضيات الشراكة مع فتح، وكل الفصائل والقوى والشخصيات، لما فيه المصلحة الفلسطينية[155]. وأعلن عباس البرنامج السياسي للحركة للسنوات القادمة، في خطاب له أمام المؤتمرين في 2016/11/30. وفي ختامه أجريت انتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري، حيث جرى التصويت في 2016/12/3، بمشاركة 64 مرشحاً للجنة المركزية للتنافس على 18 مقعداً، بينما تنافس 427 عضواً على 80 مقعداً في المجلس الثوري. وأعلنت النتائج في اليوم التالي، حيث حصد القيادي المعتقل في سجون الاحتلال مروان البرغوثي أعلى الأصوات، ونال 930 صوتاً من أصل 1,300، بفارق 100 صوت عن جبريل الرجوب الذي حلّ في المرتبة الثانية[156]. والمنتخبون الجدد للجنة المركزية هم: أحمد حلس، ومحمد المدني، وصبري صيدم، وروحي فتوح، ودلال سلامة، وسمير الرفاعي[157]. وأكد المؤتمر، في بيانه الختامي، ضرورة التصدي للانقسام البغيض وإنهائه، لإنجاز المصالحة الوطنية. كما أكد وجوب عقد المجلس الوطني الفلسطيني خلال فترة ثلاثة أشهر[158].

وفي المقابل، عارض دحلان وأنصاره، عقد المؤتمر السابع للحركة، لأنه سيؤدي حسب رأيهم، إلى تقزيم الحركة وتقليصها حتى تلائم "طموحات عباس الصغيرة"، وفق تعبير دحلان. كما

عقد قياديون من فتح، كان قد تعرض غالبيتهم لقرارات فصل وتجميد سابقة، مؤتمراً صحفياً في رام الله في 2016/11/23، هاجموا فيه المؤتمر السابع، ووصفوه بـ"الحفلة"، وتبرأوا من منظميه، وأكدوا رفض مدخلاته كافة. وكشف النائب أشرف جمعة عن وجود ترتيبات لعقد مؤتمر آخر للحركة، سيفرز لجنة مركزية ومجلساً ثورياً، غير ذلك المؤتمر الذي سيعقد في رام الله. كما شددت النائب نعيمة الشيخ علي على أن "لا اعتراف" بشرعية المؤتمر السابع، أو الالتزام بأي من إفرازاته ونتائجه[159].

وقد نشبت أزمة تنظيمية بين أقاليم فتح بغزة من جهة، وقيادة فتح والسلطة من جهة أخرى، إثر الإجراءات العقابية التي فرضها الرئيس عباس على القطاع، بما في ذلك خفض رواتب موظفيها داخل القطاع، وإحالة عدد كبير منهم إلى التقاعد المبكر؛ والتي طالت الكثير من عناصر فتح، حيث أعلنت أقاليم الحركة في القطاع، في 2017/8/13، عن تجميد أنشطتها احتجاجاً على إجراءات عباس، وهددت بمزيد من الخطوات التصعيدية، ما لم تتراجع السلطة عن قراراتها فيما يخص التقاعد المبكر للموظفين[160]. وشهد منتصف تموز/ يوليو 2017 تشكيل هيئة قيادية عليا جديدة للحركة في قطاع غزة، يضاف إليها مجلس استشاري، بهدف إعادة بناء التنظيم من جديد وإعادته للواجهة[161].

حركة حماس:

لم يطرأ أي تغيير على البنية الهيكلية لحركة حماس على مدار سنة 2016، إلا أن الانتخابات الداخلية للحركة التي تجري دورتها كل أربعة أعوام قد بدأت في الأشهر الأولى من سنة 2017، وذلك من أجل اختيار الهيئات القيادية والإدارية على مختلف المستويات التنظيمية. فقد أعلنت حماس في 2017/2/13 انتخاب السنوار رئيساً للحركة في قطاع غزة، وخليل الحية نائباً له، وكل من روحي مشتهى، ومحمود الزهار، وفتحي حماد، وياسر حرب، وأحمد الكرد، أعضاء في المكتب السياسي للحركة في القطاع[162]. وأكد القيادي صلاح البردويل أن اختيار السنوار جاء بعملية ديموقراطية انتخابية معقدة وهادئة، حسب القانون والنظام واللوائح التنظيمية المعمول بها، مشدداً على أن انتخابه لن يغير من سياسة حماس[163].

وفي نيسان/ أبريل 2017 أعيد انتخاب ماهر صلاح لقيادة مكتب حركة حماس في الخارج. كما أعيد انتخاب صالح العاروري رئيساً لمكتب الضفة. وأعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بنفسه في 2017/5/6، فوز إسماعيل هنية برئاسة المكتب السياسي للحركة في دورتها الانتخابية الجديدة. ولقي انتخاب هنية ترحيباً من حركة فتح، والجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين، وحركة الجهاد الإسلامي، وقوى وفصائل أخرى، وشخصيات وطنية وشرائح مجتمعية مختلفة داخل الشعب الفلسطيني، كما أعلنت حماس انتخاب أعضاء المكتب السياسي، ومن أبرزهم: موسى أبو مرزوق، ويحيى السنوار، وصالح العاروري، وخليل الحيّة،

ومحمد نزال، وماهر عبيد، وعزّت الرّشق، وفتحي حمّاد[164]. وفي 2017/10/5، أُعلن عن انتخاب العاروري نائباً لرئيس المكتب السياسي للحركة.

وعلى صعيد البرنامج السياسي، أعلن خالد مشعل من الدوحة، في 2017/5/1، قبيل نهاية ولايته بأيام، عن وثيقة حركة حماس السياسية "وثيقة المبادئ والسياسات العامة"؛ حيث أكد أنها تعكس الإجماع والتراضي العام في الحركة، وتعكس هويتها الإسلامية، وطبيعتها الوطنية الفلسطينية. وقال مشعل إن الوثيقة تقوم على منهجية متوازنة بين الانفتاح والتطور والتجدد، دون الإخلال بالثوابت والحقوق للشعب الفلسطيني؛ وعلى رأسها إسلامية أرض فلسطين وعروبتها، وعدم التنازل عن أي جزء منها، وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، والحق الفلسطيني في المقاومة المسلحة والعودة والتحرير والسيادة الكاملة على الأرض. كما أكد أن حماس تؤمن وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديموقراطي، والشراكة الوطنية وقبول الآخر، واعتماد الحوار[165].

الجهاد الإسلامي:

وعلى صعيد سلوك ومواقف الفصائل الفلسطينية (إلى جانب فتح وحماس) من الأوضاع الداخلية، نلاحظ أن حركة الجهاد الإسلامي حافظت على خطها الإسلامي المقاوم وعلى السعي لمراكمة القوة في قطاع غزة، ومحاولة تفعيل خلاياها في الضفة الغربية، كما تابعت خطها العام في السعي لإنهاء الانقسام الفلسطيني.

وقد قدمت الحركة مبادرة من عشر نقاط لإعادة بناء المشروع الوطني على أسس سليمة (سبقت الإشارة إليها). وقبلت دعوة حركة فتح لحضور مؤتمرها السابع، كما شاركت في اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في بيروت في كانون الثاني/ يناير 2017 "من أجل أن يكون هناك مجلس وطني جديد، يتمثل فيه الكلّ الوطني، بما فيهم حركتا حماس والجهاد". وهنّأت الجهاد حركة حماس بانتخاب إسماعيل هنية رئيساً لمكتبها السياسي، ونوّهت لاحقاً بخطاب هنية بمناسبة تولّيه الرئاسة، وقالت إنه خطابٌ وطني وَحْدوي؛ ويعبِّر عن أصالة حركة حماس كحركة تحرر وطني[166].

وأعلنت حركة الجهاد عدم مشاركتها في الانتخابات المحلية البلدية، غير أنها تركت لأعضائها ومؤيِّديها حرية التصويت للقوائم التي يرغبون بدعمها. وقد دانت حركة الجهاد قرار محكمة العدل العليا في رام الله بإجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية دون قطاع غزة، ورأت أن قرارها يعمّق الأزمات الداخلية، ويشغل الفلسطينيين عن قضاياهم[167].

وتابعت الجهاد نقدها القاسي لاتفاقيات أوسلو ومسار التسوية وأداء السلطة الفلسطينية. وقد شدد الأمين العام لحركة الجهاد رمضان عبد الله شلّح، خلال كلمة في

المؤتمر السادس لدعم الانتفاضة في طهران، على أن الانتفاضة محاصرة ومطاردة ليس من الاحتلال فقط وإنما من "البيت الفلسطيني"، وسأل الرئيس عباس: "كيف سنواجه الاستيطان، دولة الرئيس، بسلطة تحرس الاحتلال؟!". وقد تسبّب ذلك بهجوم من حركة فتح ضدّ شلّح حيث قالت إن تصريحاته تعبّر عن "سقوط سياسي وأخلاقي غير مبرر". وهو ما دعا حركة الجهاد للرد بأنه لا يجوز لفتح أن تصف تصريحات شلّح بهذا الأسلوب، وهو "استهداف واضح للقيادات الفلسطينية"[168].

ورداً على الملاحقات الأمنية ومظاهر انتهاك الحريات في الضفة، أكدت حركة الجهاد الإسلامي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أن الاعتداءات والملاحقات الأمنية للسلطة في الضفة لا تعكس أيّ آثار للمصالحة، داعيةً السلطة لإطلاق الحريات العامة، وعدم الاعتداء على سجناء الرأي والفكر والسياسة، وكفالة حقوق الناس في الضفة[169].

وقد قاطعت الجهاد اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في 14–2018/1/15، ورأت أنها جاءت متجاهلة ومتجاوزة لكل ما تمّ التوافق عليه فلسطينياً في لقاءات القاهرة وبيروت وغزة[170].

من جهة أخرى شاركت الجهاد في لجنة المصالحة في قطاع غزة؛ ورفضت العقوبات التي اتخذها عباس وحكومته ضدّ القطاع، وقالت إن هدفها هو تطويع مشروع المقاومة في غزة واستهداف رأسها[171]. وقالت في معرض تعليقها على الخطوات التي قامت بها حماس نحو المصالحة، إن "حماس قدمت كل ما لديها للمصالحة، والكرة الآن بملعب فتح والسلطة"[172].

الجبهة الشعبية:

تابعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سلوكها الرافض لاتفاق أوسلو واستحقاقاته، مع إبقائها على معارضتها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. كما دعمت أداء حماس المقاوم، غير أنها انتقدت أداء حماس السياسي والإداري في قطاع غزة. وقد رفضت الجبهة الشعبية اقتراح حركة حماس في كانون الثاني/ يناير 2017 بشأن تشكيل لجنة فصائلية تشرف على المعبر، معتبرة أن دور الفصائل هو تقديم أفكار ومبادرات تخدم المواطن لا أن تكون بديلاً عن أيّ جهة تنفيذية. ولفتت النظر إلى أن أهم بنود مبادرة الفصائل هو أن تشرف حكومة التوافق الوطني على المعبر[173].

وشنت الشعبية هجوماً على عباس في 2016/4/3، ودعته للاستقالة، لأن أبا مازن حسبما قال عضو المكتب السياسي للجبهة رباح مهنا، قد تجاوز كل الخطوط الحمراء، ولأنه عطّل قرار المجلس المركزي للمنظمة المطالب بإيقاف التنسيق الأمني مع الاحتلال. وقال مهنا إن عباس إذا لم يقم بذلك، فإنه يطالب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية بمحاسبته على هذه الأخطاء، وعزله من منصبة كرئيس للجنة التنفيذية للمنظمة[174].

كما حمّلت الجبهة الشعبية السلطةَ تبعة اغتيال عمر النايف، أحد قادتها، ببلغاريا، واتهمت طاقم السفارة الفلسطينية هناك بالتواطؤ في عملية الاغتيال، حيث أثيرت تساؤلات عن دور السفارة فيها، أو تراخيها في حمايته[175]. وقد أحرق أنصار الجبهة الشعبية صوراً ومجسماً لرئيس السلطة محمود عباس، ووزير الخارجية رياض المالكي، والسفير الفلسطيني في بلغاريا، محمود المذبوح، خلال تظاهرة نظموها بـ"ميدان السرايا"، وسط مدينة غزة؛ في الذكرى الأربعين لاغتيال النايف[176]. وفي المقابل قام عباس بوقف صرف مستحقات الشعبية من الصندوق القومي لمنظمة التحرير، وذلك للمرة الثانية خلال أقل من عامين، ودون الرجوع للّجنة التنفيذية للمنظمة[177].

وحذرت الجبهة الشعبية من وصول "الأوضاع الكارثية" في قطاع غزة إلى مستوى خطير جداً، بسبب الخلافات القائمة حالياً بين حركتي فتح وحماس، اللتين حذرتهما أيضاً من استمرار استخدام أهل القطاع كـ"رهائن ودروع بشرية" لتحقيق أهداف حزبية وفئوية، ودعت مصر للضغط من أجل عقد اجتماع للإطار القيادي الفلسطيني في القاهرة[178]. غير أن الشعبية رحبت بإعلان حماس حلّ اللجنة الإدارية بغزة؛ كما رحبت بتوقيع حركتي فتح وحماس اتفاق المصالحة في العاصمة المصرية القاهرة، في 2017/10/12[179]. ودعت الشعبية إلى وقف كافة الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية ضدّ قطاع غزة. وأكد ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عمر شحادة، رفض الرئيس محمود عباس، طلباً للفصائل برفع العقوبات المفروضة على قطاع غزة، وذلك خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة في رام الله. وانتقدت الشعبية إصرار عباس وقيادة فتح على استمرار العقوبات[180]. ونفى رباح مهنا تصريحات عزام الأحمد حول إجماع الفصائل بالقاهرة على وجود إشكاليات بتسلم الحكومة لمهامها في غزة، وقال: "كلامه غير صحيح وغير دقيق وهذه مماطلة، وحماس قدمت مرونة عالية"[181].

وكانت الجبهة قد أعلنت اعتزامها خوض الانتخابات المحلية بقائمة "تحالف ديموقراطي" من خمس قوى يسارية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالتحالف مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، والاتحاد الديموقراطي الفلسطيني/ فدا[182]. غير أن الشعبية قاطعت هذه الانتخابات لاحقاً[183]. وانتقدت قرار محكمة العدل العليا بقصر الانتخابات على الضفة؛ ودعت الحكومةَ الفلسطينية إلى معالجة قرار محكمة العدل العليا عبر إجراء الاتصالات اللازمة مع القوى السياسية لتهيئة المناخات اللازمة لإعادة إجراء الانتخابات بعيداً عن التسييس. ووصفت قرار المحكمة بأنه "تعميق للانقسام"[184].

وقد رفضت الجبهة الشعبية، في 2017/8/14، عقد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله بعيداً عن التوافق الوطني. وقالت إن "المجلس يجب أن يكون توحيدياً على قاعدة التوافق، بما يتلاءم

وينسجم مع مخرجات وتفاهمات القاهرة عام 2011، ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية في بيروت"[185]. وبالرغم من مشاركة الشعبية في اجتماعات المجلس المركزي في كانون الثاني/ يناير 2018، إلا أنها تابعت انتقادها لأداء قيادة المنظمة والسلطة، وعبّرت وتحفظت على قرارات المجلس ووصفتها بـ"الرمادية" وبأنها أضاعت فرصة "إنهاء المسار المدمر"، أي مسار أوسلو[186].

الجبهة الديموقراطية:

كان السلوك السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين قريباً من خطّ الجبهة الشعبية، من حيث رفض اتفاق أوسلو واستحقاقاته، والبقاء على معارضتها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وإن بشكلٍ أقل تشدّداً من الشعبية. ودعمت خطّ المقاومة، مع انتقاد أداء حماس السياسي والإداري في قطاع غزة. وكررت الديموقراطية بوضوح نقدها لثنائية فتح وحماس، وأن هذه الثنائية لم تنتج إلاّ مزيداً من تعميق الانقسام وإيجاد محاور إقليمية متنافسة متعددة. كما دعت إلى حوار فلسطيني وطني شامل لكل الفصائل والقوى والتيارات في القاهرة، برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي[187].

وانتقدت الجبهة الديموقراطية، في مطلع تموز/ يوليو 2017، أداء السلطة ورئيسها، وحذّرت مما أسمته مخططات رئيس السلطة محمود عباس، للسيطرة على منظمة التحرير ووضعها تحت غطاء مؤسسات السلطة الوطنية[188]. وعبّرت عن غضبها في نيسان/ أبريل 2016 من قيام عباس بوقف صرف مستحقاتها من الصندوق القومي لمنظمة التحرير[189].

وطالبت الديموقراطية برفع العقوبات التي أقرها عباس، عن قطاع غزة؛ وقالت إنه لا مبرر لها، ولا تُشعر المواطن بثمار المصالحة بالرغم من الحوارات الجارية، وتشير إلى عدم وجود موقف جاد من حكومة التوافق حول رفعها[190].

خامساً: ملف الحريات والتنسيق الأمني الفلسطيني – الإسرائيلي وانعكاساته على الوضع الفلسطيني الداخلي

استمرت السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال على مدار سنتي 2016 و2017، حيث عقدت الكثير من اللقاءات الأمنية بين الطرفين، في وقت طورت فيه أجهزة أمن السلطة من فاعليتها الميدانية في مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية، دون أن تأبه للانعكاسات السلبية التي خلفتها ممارساتها على الوضع الفلسطيني الداخلي.

المواقف والاجتماعات الأمنية:

مع بداية سنة 2016، أشادت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمستوى التحسن في التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وأكدت أنها تلاحظ تغيراً ملموساً في تعامل السلطة مع أحداث انتفاضة القدس التي اندلعت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015 والعمليات الفلسطينية المصاحبة لها، التي تتسم في معظمها بالبعد الفردي[191].

وقد أوضح الجنرال الإسرائيلي جادي شامني Gadi Shamni، الذي شغل منصب قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال سابقاً، أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة تقوم بتزويد المخابرات والجيش الإسرائيلي بمعلومات استخباراتية مهمة لمواجهة انتفاضة القدس، مؤكداً أن نقل المعلومات الاستخباراتية يعدّ أهم أنماط التعاون الأمني بين "إسرائيل" والسلطة[192]. بل إن تصريحات رئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، التي أدلى بها أمام معهد أبحاث الأمن القومي The Institute for National Security Studies (INSS) في تل أبيب في 2016/1/18، والتي تؤكد أنه لا يوجد سبب للتساؤل حول مستقبل التنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة، لكونه مصلحة أمنية مشتركة، تحسم وجهة الطرفين باتجاه تكريس التنسيق الأمني وتنفيذ التزاماته وتعزيز آلياته مستقبلاً، بغض النظر عن طبيعة المواقف السياسية والأحداث الميدانية[193].

في المقابل، عززت تصريحات الرئيس عباس في 2016/1/23، التي أكد فيها أن التنسيق الأمني مع "إسرائيل" ما زال قائماً، وأن أجهزة أمن السلطة تمنع أي مواطن فلسطيني من تنفيذ أي عمل ضدّ الاحتلال، التأكيدات الإسرائيلية حول أهمية واستمرارية التنسيق الأمني مع السلطة لمواجهة انتفاضة القدس ومنع العمليات الفلسطينية[194]. وجاءت التصريحات الصادرة عن قيادة جيش الاحتلال، أواخر كانون الثاني/ يناير 2016، من إمكانية تصاعد انتفاضة القدس وتدهور الأوضاع في الضفة، وما يمليه ذلك من ضرورة المحافظة على التعاون الأمني مع السلطة، لترسي القاعدة الأساسية والمحدد الأهم في إطار العلاقة المتبادلة بين السلطة والاحتلال[195]. في إثر ذلك عقد وفد أمني رفيع تابع للسلطة لقاء أمنياً مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu وصف بـ"الإيجابي"، وتمّ خلاله الاتفاق المشترك على تهدئة الأوضاع في القدس والضفة الغربية[196].

وفي الوقت الذي صدرت فيه بعض الأصوات الفلسطينية داخل السلطة ونادت بوقف التنسيق الأمني، بسبب الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للمناطق التي تخضع لنفوذ السلطة في الضفة، حذّر وزير الهجرة والاستيعاب وشؤون القدس في حكومة الاحتلال زئيف ألكين Zeev Elkin، في 2016/2/11، من أن السلطة تدق آخر مسمار في نعشها، حالما تُوقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"[197].

لكن وزراء إسرائيليين آخرين قللوا من أهمية هذه الأصوات باعتبارها أصواتاً جوفاء لا قيمة حقيقية لها، مؤكدين، قبيل اجتماع لحكومة الاحتلال في 2016/3/6، أن السلطة لن توقف التنسيق الأمني، لكونه يحمي السلطة ورئيسها محمود عباس أكثر مما يحمي "إسرائيل"[198]. لكن عضو اللجنة المركزية في فتح محمد اشتية أكد في 2016/3/18، أن اجتماعاً تمّ عقده بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بهدف وقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، مشدداً على أن السلطة تنتظر إجابة الاحتلال على احتجاج السلطة حول اجتياح المناطق الخاضعة لنفوذها في الضفة، وإلا فإنها ستكون في حِلّ من الاتفاقات الموقعة مع الاحتلال[199].

تالياً لذلك، عقد اجتماعٌ أمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية نهاية آذار/ مارس 2016، حيث أكد أمين سر منظمة التحرير صائب عريقات عقد اللقاء الذي استهدف بحث الأوضاع الميدانية، نافياً أن يكون الاحتلال قد قدّم رداً نهائياً حول مستقبل الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، والذي تربط قيادات في السلطة استمرار التنسيق الأمني من عدمه بالإجابة عليه[200].

لكن جميع المؤشرات دلت على عدم جدية السلطة في تلويحها بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وأن تعاطيها مع الأمر كان في إطار المناورة السياسية ليس أكثر، وهو ما أكده موقف الرئيس عباس، في معرض إدانته للعمليات الفدائية الفلسطينية، حين شدد على أهمية التنسيق الأمني واستمراريته مع "إسرائيل".

وفي 2016/5/3، أكد صائب عريقات انتهاء اللقاءات الثنائية مع الاحتلال دون أي اتفاق حول استمرار اجتياح جيش الاحتلال لمناطق السلطة، فيما أكدت مصادر فلسطينية مطلعة أن الإعلان عن وقف اللقاءات الثنائية سيتبعه وقف اللقاءات الأمنية، ومن ثم وقف التعاون الأمني مع الاحتلال[201].

لكن رئيس حكومة التوافق رامي الحمد الله، أكد أن التنسيق الأمني مع "إسرائيل" ما زال مستمراً كما كان، مشيراً إلى أن قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بوقف التنسيق الأمني لم يتم وضع الآليات الخاصة بتطبيقه بعد[202]. وفوق ذلك، أوضح الخبير الإسرائيلي ومحرر الشؤون الفلسطينية في موقع والا العبري آفي يسخاروف أن التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" يشهد تطوراً وازدهاراً، مؤكداً أن تهديدات السلطة وتصريحات بعض قادتها حول وقف التنسيق الأمني غير واقعية، وتأتي لأغراض إعلامية بحتة[203]. وأكد على ذلك الرئيس الجديد لجهاز الشاباك الإسرائيلي نداف أرغمان Nadav Argaman، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست Knesset الإسرائيلي في 2016/7/12. وتحدث عن وجود تنسيق وثيق بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية لمواجهة حركة حماس، محذراً في الوقت نفسه من أوضاع الضفة

التي تنذر بالانفجار[204]. وفي مناسبة أخرى، أكد أرغمان أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي، أن التنسيق الأمني مع السلطة يمر بحالة ممتازة[205].

وفي دلالة مهمة على ارتباط وجود السلطة بالتعاون الأمني مع الاحتلال، أكد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في 2016/7/19 أن السلطة ستنهار إذا انسحب الجيش والشاباك الإسرائيلي من الضفة. فيما أشار وزير حرب الاحتلال موشيه يعلون Moshe Ya'alon إلى أن السلطة لن تقوى على البقاء دون حماية "إسرائيل"[206].

وفي مؤشر على استمرار العلاقات السياسية والأمنية بين السلطة والاحتلال، التقى قاضي القضاة لدى السلطة ومستشار الرئيس عباس للشؤون الدينية محمود الهباش برفقة عدد من الشخصيات الدينية والرسمية في السلطة، بحاخامات يهود في مقر الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin، وذلك بهدف السعي إلى نبذ كل أشكال العنف القائم على أساس ديني، حسب البيان الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy الذي نظّم اللقاء.

وبالرغم من الجفاء السياسي الظاهر وتوقف الاتصالات السياسية بين السلطة والاحتلال إلا أن الرئيس عباس وجّه، خلال لقاء مع مجموعة من الشخصيات الإسرائيلية نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2016، رسالة سلام إلى المجتمع الإسرائيلي، أكد فيها أنه سيواصل التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، لكونه يحقق مصلحة مشتركة للطرفين[207]. وعلى مدار سنة 2017 لم يطرأ أي تغيير على موقف السلطة إزاء استمرار التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال والمحافظة عليه، بالرغم من بعض الأصوات الصادرة عن بعض الشخصيات المسؤولة في السلطة التي تحاول الإيهام بتحديد أو خفض مستوى التنسيق الأمني مع الاحتلال دون أي سند أو رصيد من الواقع.

وفي هذا الإطار برزت تصريحات رئيس جهاز المخابرات العامة في السلطة ماجد فرج، لدى مشاركته لوفد السلطة الذي زار واشنطن للتحضير للقاء الرئيس عباس بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب أواخر نيسان/ أبريل 2017، أكد فيها أن منع السلطة ومحاربتها لعمليات المقاومة والأنشطة الفدائية الفلسطينية، يعبّر عن التزام أخلاقي تجاه الأمن الإسرائيلي، كما أكد انتفاء أيّ نية لخفض وتيرة التعاون الأمني مع الاحتلال في أي وقت من الأوقات[208].

وفي ظلّ الإجراءات التي اتخذها الاحتلال بحق المسجد الأقصى منتصف تموز/ يوليو 2017، من إغلاقه أمام المصلين ومنع إقامة الأذان والصلاة فيه وغير ذلك، أعلن الرئيس عباس، في 2017/7/21، تجميد كافة الاتصالات مع "إسرائيل" على كافة المستويات، بما فيها التنسيق الأمني حتى تتراجع عن إجراءاتها في المسجد الأقصى[209]. وجدّد عباس في 2017/7/23 التأكيد على وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، مشيراً إلى أن الوضع صعب جداً في المسجد الأقصى، وأن السلطة

لا تغامر بمصير شعبنا ولا تأخذ قرارات عدمية، وإنما قرارات محسوبة نأمل أن تؤدي إلى نتيجة[210]. من جهته، أكد مستشار رئيس السلطة للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية نبيل شعث مطلع آب/ أغسطس 2017، أن التنسيق الأمني مع الاحتلال لن يعود إلى سابق عهده إلا بشروط، أهمها وقف الإجراءات بحق المسجد الأقصى، وكذلك وقف الاقتحامات اليومية لمناطق السلطة[211]. وقد رحّبت الفصائل الفلسطينية في 2017/7/22 بقرار عباس وقف التنسيق الأمني، ودعت لتعزيز صمود الفلسطينيين لمواجهة مخططات الاحتلال[212]، إلا أنها لم تلبث أن هاجمته حين اكتشفت عدم مصداقيته في وقف التنسيق الأمني، حيث رصدت عدة تقارير وقائع عن استئناف التنسيق، إضافة إلى أن القناة العبرية الثانية نشرت أن السلطة الفلسطينية أعادت التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بشكل كامل، فرفضت حركات الجهاد الإسلامي وحماس والديموقراطية والشعبية جميعها، عودة التنسيق، وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية حسين منصور، "إن التنسيق الأمني يقدم خدمة مجانية للاحتلال، ويجب التوقف عنه بشكل نهائي، وهو يضر بالمصالحة الوطنية وبالمقاومة الفلسطينية"[213].

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية نفت وقف السلطة للتنسيق الأمني، مؤكدة أن التنسيق الأمني بين الطرفين مستمر ولم يتوقف للحظة واحدة[214]. ومصداقاً لذلك، كشف مصدر فلسطيني مسؤول في 2017/8/6 أن الاتصالات بين السلطة والاحتلال بدأت تعود لسابق عهدها، كما كانت عليه قبل أحداث المسجد الأقصى، موضحاً أن الرئيس عباس قرر عودة الاتصالات تدريجياً مع الاحتلال، بعد تأكده من تراجع الإجراءات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى[215]. ومع ذلك، فإن مستشار عباس وقاضي القضاة في السلطة محمود الهباش أكد في 2017/8/8، أن السلطة تربط استئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه سنة 2000، وفقاً للاتفاقات الموقعة بين الطرفين[216].

واستمراراً لهذا الموقف، قال الرئيس عباس، خلال لقائه وفداً من حزب ميرتس Meretz الإسرائيلي في 2017/8/20، إنه يسعى لاستئناف التنسيق الأمني مع "إسرائيل" إلا أن "إسرائيل" لم ترد على اقتراحه بهذا الخصوص، مؤكداً أنه أوعز إلى أجهزة أمن السلطة بزيادة مراقبة الجهات الفلسطينية التي يمكن أن تنفذ عمليات في الحرم القدسي الشريف[217].

مظاهر التنسيق الأمني:

تعددت مظاهر التنسيق والتعاون الأمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية؛ ما بين منعٍ وإحباطٍ للعمليات الفدائية ونشاطات المقاومة التي ينفذها أبناء الشعب الفلسطيني، سواء أكان ذلك في إطار فصائلي يتبع قوى المقاومة الفلسطينية أم في إطار فردي بحت، وتقديمٍ وتبادلٍ

للمعلومات الاستخباراتية التي تستهدف إحباط العمل المقاوم والنشاطات الكفاحية، وبين تأمين الحدود لجنود الاحتلال والمستوطنين الذين يدخلون إلى مناطق السلطة، وإعادتهم سالمين.

فمع بداية سنة 2016، أكد رئيس جهاز المخابرات العامة في السلطة ماجد فرج أن أجهزة أمن السلطة تمكنت من إحباط مئتي عملية ضدّ أهداف إسرائيلية، واعتقال نحو مئة فلسطيني كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية، وصادرت أسلحة من بعضهم منذ اندلاع انتفاضة القدس، في إطار علاقات التعاون الأمني مع الاحتلال[218].

ومع تصاعد عمليات الطعن والدعس في إطار انتفاضة القدس، كشف الرئيس عباس نهاية آذار/ مارس 2016 عن قيام أجهزته الأمنية بتفتيش حقائب الأطفال في المدارس وخارجها، لمنعهم من تنفيذ عمليات طعن ضدّ جنود الاحتلال والمستوطنين، مبيناً أنه تمّ العثور على سبعين سكيناً في حقائب التلاميذ ومصادرتها[219]. وفي 2016/4/9 كشف موقع والا العبري عن قيام أمن السلطة، ضمن تنسيق مشترك مع الشاباك الإسرائيلي، باعتقال خلية فلسطينية من رام الله كانت تخطط لتنفيذ عملية عسكرية ضدّ قوات الاحتلال، تشمل إطلاق نار وأسر مستوطنين أو جنود من مستعمرات إسرائيلية قرب رام الله[220].

وتأكيداً على الدور الأمني الكبير الذي تضطلع به الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في إحباط عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال، أكد الخبير الإسرائيلي ومحرر الشؤون الفلسطينية في موقع والا العبري آفي يسخاروف، منتصف نيسان/ أبريل 2016، أن السلطة أحبطت في الأشهر الأخيرة عشرات وربما مئات الهجمات والعمليات ضدّ "إسرائيل"، في إطار التزامها بالتعاون الأمني، مبدياً استغرابه من إنكار "إسرائيل" للدور الأمني الكبير الذي تضطلع به السلطة لصالحها[221].

ودلت معطيات قدمها كبار الضباط في جيش الاحتلال للمستوى السياسي الإسرائيلي في 2016/5/4، أن أجهزة أمن السلطة مسؤولة عن اعتقال 40% من الفلسطينيين الذين كانوا يخططون لتنفيذ عمليات فدائية ضدّ جنود الاحتلال في الضفة الغربية، مؤكدين أن هذه المعطيات تشير إلى ارتفاع، بنسبة ثلاثة أضعاف، في نطاق نشاط أجهزة أمن السلطة وتعاونها الأمني مع "إسرائيل"، حيث كان ينسب لها قبل ثلاثة شهور اعتقال ما نسبته 10% من المشتبهين[222].

وفي الوقت الذي دفعت فيه السلطة بمزيد من قواتها الأمنية العاملة في الضفة لضبط الأوضاع الميدانية وإحباط أي عمليات فدائية فلسطينية، كشف آفي يسخاروف، في 2016/5/10، أن عناصر من الشرطة الفلسطينية يتولون القيام بمهام أمنية بملاحقة عناصر فلسطينية معادية لـ"إسرائيل" شرقي القدس[223].

بدوره، كشف رئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت، خلال اجتماع عقده المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينت) Political-Security Cabinet،

عن الأدوار المتبادلة بين جيش الاحتلال وأجهزة أمن السلطة في إطار الحرب التي يشنها الطرفان على المقاومة الفلسطينية بالضفة[224].

ومما يبدو، فإن علاقات التعاون الأمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية لا تمر بأحوال انسيابية في مختلف المراحل، بل إنها تشهد ضغوطاً وحالات من الابتزاز السياسي والأمني في بعض الأحيان. فقد قال موقع والا العبري في 2016/7/10، إن اجتماعات جرت بين ضباط كبار في جيش الاحتلال ومسؤولين أمنيين فلسطينيين، نقل الضباط الإسرائيليين من خلالها رسائل تهديد تطالب السلطة بالتركيز على جمع الأسلحة وزيادة نشاطاتها الأمنية والميدانية، وإلا فإن جيش الاحتلال سيضطر إلى زيادة حجم اقتحاماته وعملياته في كافة مناطق الضفة الغربية[225].

وفي 2016/9/7، أصدرت حركة حماس تقريراً يشتمل في بعض محاوره على توثيق للاعتداءات التي نفذتها أجهزة أمن السلطة، ضدّ المواطنين والمناضلين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، في إطار التنسيق الأمني مع الاحتلال[226].

وفي 2016/9/13، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن أجهزة أمن السلطة سلمت الاحتلال مجندتين إسرائيليتين دخلتا إلى طولكرم بالضفة عن طريق الخطأ[227]. وفي 2016/11/6، كشف موقع والا العبري أن السلطة قدمت معلومات استخباراتية إلى سلطات الاحتلال حالت دون تنفيذ عملية تفجيرية كانت مقررة في 2016/11/4، ضدّ قوات الاحتلال في مدينة الخليل بالضفة، وتمّ اعتقال الشاب الفلسطيني المشتبه بالتخطيط لتنفيذها[228]. وفي 2016/12/10، قامت أجهزة أمن السلطة بتسليم ثلاثة مستوطنين لسلطات الاحتلال كانوا قد تسللوا لمدينة رام الله بالضفة[229].

ووفقاً لتقرير حقوقي صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في 2017/1/3، فقد قامت أجهزة أمن السلطة باعتقال واستدعاء 2,214 فلسطينياً خلال سنة 2016، منهم 1,125 حالة اعتقال و1,089 حالة استدعاء، تركزت ضدّ أسرى محررين من سجون الاحتلال وطلبة جامعيين[230].

وفي مطلع شباط/ فبراير 2017 اتهمت حركة الجهاد الإسلامي أجهزة أمن السلطة باعتقال 16 من كوادرها بالضفة، من بينهم أسرى محررين من سجون الاحتلال، مؤكدة أن أمن السلطة يعتقل كوادرها باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي[231].

كما قامت أجهزة أمن السلطة في 2017/3/27 بتسليم سلطات الاحتلال جندياً إسرائيلياً دخل بشاحنته العسكرية إلى قرية سعير قضاء الخليل عن طريق الخطأ، وقامت أيضاً بتسليم سلطات الاحتلال مستوطنَين اثنين تسللا في 2017/5/12 إلى قرية قصرة جنوب نابلس بالضفة، كانت مجموعة من المزارعين الفلسطينيين قد حاصرتهما قبل أن تتدخل قوات أمن السلطة لإنقاذهما[232].

وفي 2017/6/8، قامت أجهزة أمن السلطة بتخليص حافلة إسرائيلية هاجمها شبان فلسطينيون بالحجارة بعد دخولها إلى مدينة نابلس بالضفة، ومن ثم تسليمها إلى سلطات الاحتلال[233].

وفي 2017/7/6، منع جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة عقد مؤتمر شبابي في مدينة رام الله، وقالت إحدى منسقات المؤتمر آلاء عابد، إن الأمن الوقائي أبلغهم بمنع عقد المؤتمر، مبرراً ذلك بدواعٍ أمنية[234].

ونقل موقع والا العبري، نهاية تموز/ يوليو 2017، عن مصدر أمني فلسطيني رفيع المستوى، أن الأمن الوقائي اعتقل نشطاء من حماس في الضفة، عملوا على تصعيد الأوضاع الأمنية، عبر التخطيط لتنفيذ عمليات ضدّ الاحتلال، مشيداً بتعامل جيش الاحتلال وجهاز الشاباك مع أحداث المسجد الأقصى وإدارتها حتى انتهاء الأزمة[235].

وفي هذا السياق أكد رئيس الشاباك نداف أرغمان في حديث للقناة العبرية السابعة في كانون الأول/ ديسمبر 2017، أن المستوى الأمني أحبط ما يقرب أربعمئة عملية في أنحاء الضفة الغربية، وأضاف أن هذا يشكل "إنجازاً فريداً" مقارنةً بالسنة السابقة، التي أُحبط فيها مئتا عملية فقط. وشدّد أرغمان على أهمية التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية ومدى نجاعته في المنع، أو الحدّ على الأقل، من تنفيذ العمليات ضدّ الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية، قائلاً: "إن أجهزتها الأمنية تشكل بالنسبة لنا "بنك المعلومات" في الوصول إلى الأهداف"[236].

انعكاسات التنسيق الأمني على الواقع الفلسطيني الداخلي:

لا شكّ أن التنسيق الأمني مع الاحتلال قد خلّف جروحاً وآثاراً غائرة في الوجدان الشعبي الفلسطيني، وأسهم في الكثير من المفاعيل السلبية والارتدادات العكسية التي أسهمت في تصديع وتفسيخ البنيان والنسيج الاجتماعي الفلسطيني. فلا يخفى أن الخطوات القمعية والإجراءات التعسفية المترتبة على التنسيق الأمني؛ من اعتقال وتعذيب داخل سجون السلطة والاحتلال، وكبت للحريات، ومحاربة للحق في مقاومة الاحتلال، تطال قطاعاً واسعاً ومعتبَراً من أبناء الشعب الفلسطيني، وتصيبه في صميم انتمائه الوطني وروحه المعنوية وتركيبته الاجتماعية. من هنا، لاقى التنسيق الأمني رفضاً فلسطينياً عارماً يكاد يبلغ درجة الإجماع، لما يترتب عليه من أخطار ومصائب وتحديات، وحرصت مختلف قطاعات وشرائح الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها القوى والفصائل الفلسطينية، على إدانته وتجريمه ودعوة السلطة لوقفه والإقلاع عنه دون تأخير.

وعلى مدار سنتي 2016 و2017، لم تترك الفصائل الفلسطينية التي تحتل واجهة وصدارة المشهد السياسي والوطني الفلسطيني، مناسبة إلا وعبرت فيها عن رفضها للتنسيق الأمني مع الاحتلال، وتحذيرها للسلطة من مغبة استمرارها في فخّ التعاون الأمني ضدّ قوى المقاومة

والمناضلين من أبناء الشعب الفلسطيني. ومن أمثلة ذلك، اتهام حركة حماس للسلطة وأجهزتها الأمنية في 2016/4/10 بالسعي لإفشال انتفاضة القدس، ومحاربة عمليات المقاومة، واعتقال المقاومين، واتباع سياسة الباب الدوار ضمن التعاون الأمني مع الاحتلال[237].

كما عبّر عضو مركزية فتح والأسير في سجون الاحتلال مروان البرغوثي، في حوار صحفي من داخل سجنه في 2016/4/18، عن إدانته الشديدة لاستمرار تمسك السلطة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، مؤكداً أن مقاومة الاحتلال لا تستقيم ولا تنسجم مع التنسيق الأمني، ولا يعقل أن تقاوم جهة فلسطينية الاحتلال، وتنسق معه جهة فلسطينية أخرى[238]. ودعا البرغوثي السلطة لإنهاء دورها في التنسيق الأمني، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني أراد سلطة وطنية تشكل جسر عبور للاستقلال وليس جسراً لتأييد الاحتلال والاستيطان[239].

ورداً على تصريحات الرئيس عباس التي أكد فيها استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، أكدت حماس في 2017/4/19 أنها تنظر بخطورة بالغة إلى هذه التصريحات، داعية عباس إلى التوقف عن هذه المواقف والتصريحات الغريبة عن ثقافة الشعب الفلسطيني ومواقفه الوطنية[240].

أما قوى اليسار الفلسطيني، فقد أبدت غضبها الشديد تجاه قيادة السلطة والجهة المتنفذة في منظمة التحرير، بعد أن تأكدت أن القرار الذي اتخذه المجلس المركزي للمنظمة، والقاضي بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ما زال حبراً على ورق، في ظلّ مواصلة اللقاءات الأمنية بين مسؤولين في أمن السلطة ونظرائهم الإسرائيليين، واستمرار مظاهر التعاون الأمني الهادف إلى وقف عمليات المقاومة.

وأكدت قيادات في فصائل اليسار الفلسطيني (الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب) أن قرار المجلس المركزي للمنظمة إزاء وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لا يعدو كونه مناورة جديدة، ولن يتعد حدود القرار الحبر الذي كتب فيه[241].

وفي ظلّ حملة الاعتقالات والمداهمات التي نفذتها قوات أمن السلطة بالتعاون مع وحدات من جيش الاحتلال، وشملت أعداداً كبيرة من عناصر حركتي حماس والجهاد الإسلامي في مدينة نابلس بالضفة تموز/ يوليو 2016، دانت حركتي حماس والجهاد هذه الاعتقالات، كما دانها أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح عبد الستار قاسم الذي أكد أن التنسيق الأمني ليس جديداً، مشيراً إلى أن السلطة قيّدت نفسها أمنياً وجعلت أمن الاحتلال أمراً يمنع المساس به[242].

وفي 2017/7/3، أحصى تقرير صادر عن لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة 273 اعتداء بحق المواطنين الفلسطينيين نفذتها أجهزة أمن السلطة خلال حزيران/ يونيو 2017، ومن بينها اعتداءات واعتقالات بالجملة، على خلفية العمل المقاوم ضدّ الاحتلال[243].

وفي ظلّ الاعتقالات التي نفذتها قوات الاحتلال في 2017/8/2 بحق نواب وقادة من حماس بالضفة، أكدت النائب في المجلس التشريعي جميلة الشنطي أن هذه الاعتقالات تشكل ثمرة للتنسيق الأمني مع الاحتلال، وأشارت إلى أن شعبنا يستطيع أن يغيّر من المعادلة القائمة في الضفة ويقلب الطاولة في وجه الاحتلال وأعوانه[244].

وفي 2017/10/11، أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تقريراً رصد ما أسماه الجرائم المرتكبة بحق المواطنين الفلسطينيين، من قبل أجهزة أمن السلطة وقوات الاحتلال، في الربع الثالث من سنة 2017، مشيرة إلى أن معاناة المواطنين الفلسطينيين المزدوجة على يد قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة تتعمق مع استمرار جرائم القتل، والاعتقال، والتعذيب، والعقاب الجماعي لعائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين، في تناغم كامل ضمن سياسة التنسيق والتعاون الأمني. وأضاف التقرير أن التعاون الأمني بين السلطة وقوات الاحتلال يشكل جريمة لمخالفته اتفاقيات جنيف[245].

خلاصة

طُويت سنتا 2016–2017 في أجواء تبعث على القلق من أن المنظومة السياسية الفلسطينية لم تتمكن من تجاوز مشكلاتها. فلم يحدث تطور يذكر على صعيد إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التمثيلية والقيادية، وهي خرجت من 2017 كما دخلت في 2016 ببنى مترهلة تفتقد للفاعلية والقدرة على الأداء، مع حالة عجز مزمنة، في الوقت الذي تستحضرها القيادة من "غرفة الإنعاش" كلما دعت الحاجة للحديث عن "الشرعية"، أو لملء الفراغ المتعلق بالتمثيل.

أما السلطة الفلسطينية فقد كان ثمة إصرار غريب على تفعيل أحد أعمدتها وتركيز الصلاحيات في يد "مؤسسة الرئاسة"، مع تعطيل متعمد للآخر "المؤسسة التشريعية"، التي يفترض أن تكون معنية بتشكيل الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.

وحتى الإطار القيادي الموحد لم يسلم من التعطيل، والذي يفترض أن يقوم بدور فاعل مع غياب وتعطّل المؤسسات التمثيلية للكيانية الفلسطينية. وبالتالي وجدنا أنفسنا، وما نزال، أمام قيادة سياسية تنفيذية، تتبع فصيلاً فلسطينياً واحداً، تتولى مسار العمل الفلسطيني وتتحكم فيه، بشكل يعكس النمط المتخلف في دول العالم الثالث، ولا يتناسب مع حركة ثورية مطالبة بتفجير طاقات شعبها وإمكاناته لمواجهة الاحتلال ودحره.

وهكذا، انشغلت حكومة "التوافق الوطني" بتنفيذ عقوبات قاسية على قطاع غزة لإخضاع وتطويع أحد طرفي "التوافق"! وتمّ "إدارة" ملف المصالحة وليس السعي لإنفاذها بما يتوافق مع

سياسة الطرف المتحكم بالسلطة والحكومة؛ واستمر التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال بخلاف معارضة قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني.

وإذا كانت أواخر سنة 2017 قد حملت بشائر حدوث اختراق في ملف المصالحة، بعد حلّ حماس للجنة الإدارية، واستلام حكومة التوافق لمعابر قطاع غزة والوزارات؛ فإن درجة التفاؤل قد تراجعت مع ظهور قوائم طلبات جديدة من حماس، مرتبطة بالأجهزة الأمنية وبتسليم سلاح المقاومة أو وضعه تحت السيطرة.

ولا تبدو قيادة المنظمة والسلطة راغبة في تحقيق شراكة وطنية حقيقية في بنية ديموقراطية شفافة. ويعود جزء من ذلك إلى عقليتها وتركيبتها؛ غير أن البيئة العربية والدولية غير المرحبة بخط المقاومة وبتيارات "الإسلام السياسي" لا تجعل من السهل استيعاب هذه التيارات في المنظومة السياسية الفلسطينية. كما أن هناك حاجة ماسة لتحديد المسارات وأولويات المشروع الوطني الفلسطيني (خصوصاً حسم المسائل المتعلقة بثنائية التسوية والمقاومة)، لإيجاد تركيبة قادرة على العمل الفعال في البنى المؤسسية الفلسطينية. وفوق ذلك، فثمة ضرورة لبرامج بناء ثقة بين أطراف الخلاف الفلسطيني وخصوصاً فتح وحماس.

ولعل قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وبالتالي فشل مسار التسوية وفق اتفاقيات أوسلو في توفير الحدّ الأدنى لحلّ "الدولتين"، وفقدان الأمل بإمكانية تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة مستقلة...؛ يدفع القيادة الفلسطينية لإعادة النظر في متابعة الالتزام باستحقاقات أوسلو والسلطة...؛ وذلك لفتح الطريق أمام إعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس تراعي المصالح العليا للشعب، وتستوعب طاقاته، وتدير الصراع مع العدو بطريقة أكثر قوة وفعالية.

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الأول

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة

تفرض الصعوبات والتحديات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وعن تشتت الشعب الفلسطيني في بيئات مختلفة وتحت أنظمة سياسية متعددة، نفسها على الدراسات المتعلقة بالحالتين السكانية والاقتصادية الفلسطينية. فمهما بلغت درجة الحرص والدقة لمعرفة أعداد الشعب الفلسطيني، فإنه وإن كنا نستطيع الحصول على أرقام أقرب للدقة في داخل فلسطين، فإن تحديد أعداد الفلسطينيين في الخارج لا يمكن إلا أن تكون أمراً تقديرياً. فالعديد من البلدان التي يقيم فيها فلسطينيون لا تقدِّم إحصائيات خاصة بهم؛ كما أن الكثير من الفلسطينيين يتم تسجيلهم وفق الجنسيات الجديدة التي حصلوا عليها. وفي هذا الفصل حاولنا أن نُقدم مُقاربة موضوعية لأعداد الفلسطينيين وفق المعلومات والبيانات الموثوقة المتاحة.

ومن جهة أُخرى، فمن الصعوبة بمكان تقديم مُقاربة موضوعية للاقتصاد الفلسطيني في العالم، حيث يصبح الأمر أكثر تعقيداً وغموضاً من المقاربات السكانية، مع امتزاج وتداخل أحوالهم المعيشية وأنشطتهم الاقتصادية في البلدان والبيئات التي يعيشونها. ولذلك فإن الجانب الاقتصادي في هذا الفصل يدرس الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلة السلطة الفلسطينية؛ حيث تتوفر المعطيات والمعلومات اللازمة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات السكانية والاقتصادية قد تمّ إعدادها بناء على المعطيات المتوفرة حتى أوائل سنة 2018. وقد ظهرت مؤشرات مُحدَّثة بعد الانتهاء تقريباً من "بروفات" التقرير، وقبيل إرساله للمطبعة، مما جعل من الصعوبة بمكان إعادة تحرير هذا الفصل على أساسها؛ خصوصاً أن هذه المعطيات لا تحدث فرقاً كبيراً على الخط العام للدراسة واستنتاجاتها. كما أننا سنراعي عملية التحديث في التقرير القادم بإذن الله.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2017 نحو 13.026 مليون نسمة مقارنة بنحو 12.706 مليون نسمة نهاية سنة 2016، بنسبة زيادة مقدارها 2.52%. بينما بلغت نسبة الزيادة في سنة 2016 نحو 2.75% مقارنة بسنة 2015، التي بلغ مجموع الفلسطينيين فيها 12.366 مليون نسمة[1].

ووفق تقديرات سنة 2017، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 6.587 ملايين نسمة يشكلون نحو 50.6% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.022 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 38.6% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.565 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 6.439 ملايين نسمة في نهاية 2017، يشكلون نحو 49.4% من فلسطينيي العالم، ويتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخصوصاً الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين (معظمهم يحملون الجنسية الأردنية) فيها بنحو 4.087 ملايين نسمة، أي بنسبة 31.4% من الشعب الفلسطيني، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.646 مليون فلسطيني بنسبة 12.6%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين يبلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 706 آلاف أي ما نسبته 5.4% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 2/1).

جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2016 و2017 (بالألف نسمة)[2]

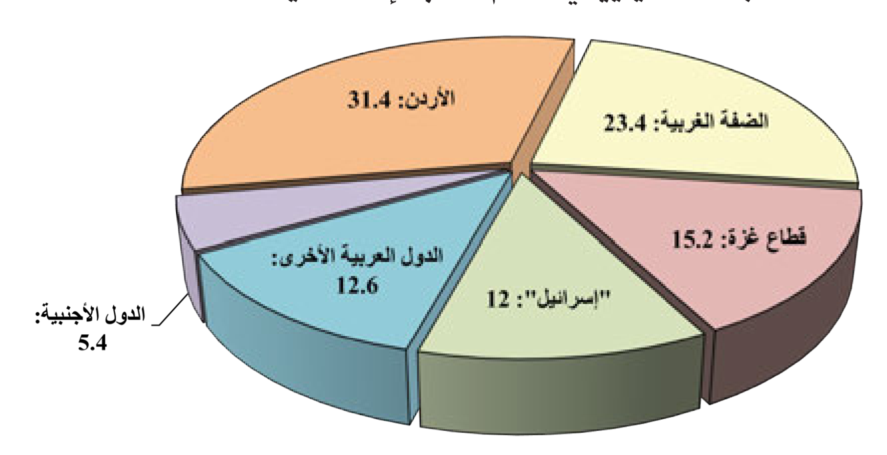
مكان الإقامة		2016 العدد	2016 النسبة (%)	*2017 العدد	*2017 النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,972.1	23.4	3,046.4	23.4
	قطاع غزة	1,912.2	15	1,975.3	15.2
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"**		1,531.7	12.1	1,565.4	12
الأردن***		3,988	31.4	4,086.5	31.4
الدول العربية الأخرى		1,606.7	12.6	1,646.4	12.6
الدول الأجنبية		695.7	5.5	706.1	5.4
المجموع الكلي		**12,706.4**	**100**	**13,026.1**	**100**

* أعداد سنة 2017 هي أعداد تقديرية، بزيادة 2.8% للضفة الغربية وقطاع غزة (بواقع 2.5% للضفة الغربية، و3.3% لقطاع غزة)، و2.2% لفلسطين المحتلة سنة 1948، و2.47% للدول العربية الأخرى، و1.5% للدول الأجنبية.

** بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.838 مليون نسمة لسنة 2017، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 342 ألفاً (اعتماداً على إحصائيات سنة 2016) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.47 مليون نسمة حسب الإحصاءات الإسرائيلية.

*** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2016 والتي تقدر بـ 2.47%. انظر: /dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2017 (%)



وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية كان بناء على نسبة النمو المستخدمة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1.5%)، مع ملاحظة أن نسبة زيادة أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية يُفترض ألا تقل عن 2%.

أما في نهاية سنة 2016 فبلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو 12.706 مليون فلسطيني، منهم 4.884 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.532 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 6.29 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 3.988 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.607 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 696 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2017 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.02 ملايين فرد، منهم نحو 3.046 ملايين في الضفة الغربية (60.7%)، و1.975 مليون فرد (39.3%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو قد بلغت 2.8% حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 4.88 ملايين فرد في نهاية سنة 2016.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2017، إلى أن 42.9% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 2.156 مليون لاجئ. إذ بلغ عددهم في الضفة الغربية نحو 827 ألف لاجئ بنسبة 27.1% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عددهم نحو 1.329 مليون لاجئ بنسبة 67.3% من مجمل مواطني قطاع غزة.

جدول 2/2: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين (من أبناء 1948) في كل من الضفة والقطاع 2016–2017[3]

السنة	مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون (فلسطينيو 1948)	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2016	الضفة الغربية	2,972,069	60.8	806,735	27.1
	قطاع غزة	1,912,267	39.2	1,286,907	67.3
	الضفة والقطاع	**4,884,336**	**100**	**2,093,642**	**42.9**
2017	الضفة الغربية	3,046,371	60.7	826,903	27.1
	قطاع غزة	1,975,372	39.3	1,329,375	67.3
	الضفة والقطاع	**5,021,743**	**100**	**2,156,278**	**42.9**

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في منتصف سنة 2017 بـ 38.9%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 36.6% في الضفة الغربية مقابل 42.6% في قطاع غزة (انظر جدول 2/7). وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 2000–2016، حيث كان العمر الوسيط 16.4 عاماً في سنة 2000، بينما بلغ 20 عاماً في سنة 2016. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً في سنة 2000 إلى 21.2 عاماً في سنة 2016، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.9 عاماً في سنة 2000 إلى 18.4 عاماً في سنة 2016[4].

من جهة أخرى لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.9% من مجمل المواطنين، بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة (انظر جدول 2/7). أما إذا تمّ احتساب نسبة كبار السن بدءاً من 60 عاماً فأكثر، فإن النسبة تصبح 4.6% من مجمل السكان في منتصف سنة 2017، بواقع 5.1% في الضفة الغربية و3.9% في قطاع غزة (انظر جدول 2/5).

وتشهد الضفة والقطاع تحسناً ملحوظاً في معدلات البقاء على قيد الحياة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، حيث ارتفع معدل توقع البقاء على قيد الحياة بمقدار 5–8 أعوام خلال العشرين سنة الماضية، إذ ارتفع لكل من الذكور والإناث من 67 عاماً في سنة 1992 إلى 72.3 عاماً للذكور و75.4 عاماً للإناث منتصف سنة 2017، مع توقعات بارتفاع هذا المعدل خلال السنوات القادمة ليصل إلى نحو 72.8 عاماً للذكور، و75.7 عاماً للإناث في سنة 2020[5].

وأظهرت البيانات أن 17.2% من الأسر يرأسها ربّ أسرة مسن، بواقع 18.5% في الضفة الغربية و14.9% في قطاع غزة، وأشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن 3.3 أفراد (بواقع 3 أفراد في الضفة الغربية و4 أفراد في قطاع غزة)، مقابل 5.9 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسن[6].

وقد أشارت بيانات سنة 2016 إلى أن هناك نسبة عالية من المسنين الأميين، فقد بلغت نسبة كبار السن الأميين 25.5% وهم يمثلون 62% من الأميين البالغين (15 عاماً فأكثر) في المجتمع الفلسطيني ككل. مع العلم أن نسبة الأمية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع للسنة نفسها لا تتجاوز 3.1% (1.4% للذكور مقابل 4.8% للإناث)[7].

وبلغ عدد الذكور في منتصف سنة 2017 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.52 مليون ذكر مقابل 2.43 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.7 ذكور لكل مئة أنثى. أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.53 مليون ذكر مقابل 1.48 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.4 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 988 ألف ذكر مقابل 956 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكور لكل مئة أنثى[8].

تشير البيانات بأن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 100.6 في سنة 2000 إلى 72.3 في سنة 2016. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.3 سنة 2000 إلى 66.6 سنة 2016، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 112.8 في سنة 2000 إلى 82.1 سنة 2016[9].

كما تشير التوقعات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة سينخفض من 30.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2016 إلى 29 مولوداً سنة 2020. أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدر معدل المواليد الخام سنة 2016 في الضفة الغربية بنحو 28.5 مولوداً لكل ألف من المواطنين، في حين قدر في قطاع غزة بنحو 35.8 مولوداً للسنة نفسها[10].

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2016 إلى 3.4 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2020[11]. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل

الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام 3.7 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2016 في الضفة الغربية، في حين بلغ 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة[12].

وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) منتصف سنة 2016 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.8%، بواقع 2.5% في الضفة الغربية و3.3% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات القادمة. وتعد الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى. ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خصوصاً للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني[13].

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2014، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 4.1 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6 مواليد في سنة 1997. أما عند مقارنة الضفة بالقطاع فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية خلال الفترة 1997–2013، حيث بلغ 3.7 مواليد للفترة 2011–2013 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مواليد في سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 4.5 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6.9 مواليد في سنة 1997[14].

ويلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالدول العربية؛ إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3.5 مواليد، وفي تونس 2.4 مواليد وذلك في سنة 2016، لذا تُعدّ الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق ذات المستوى المرتفع في الخصوبة[15].

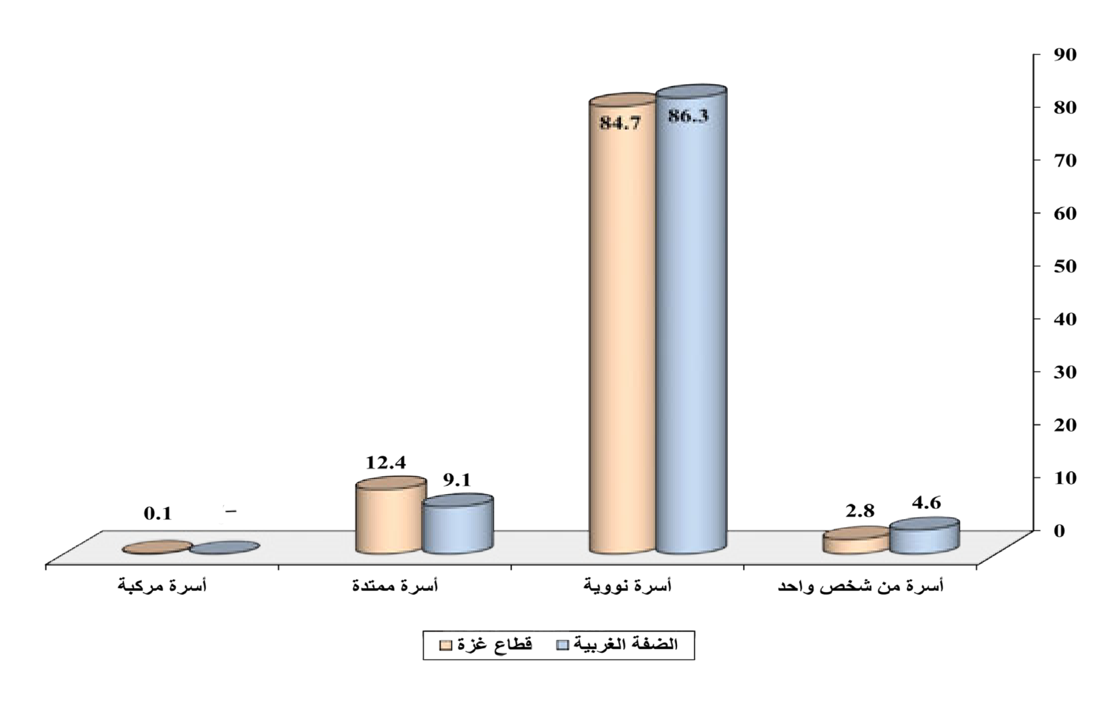
تشير بيانات سنة 2016 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.2 أفراد سنة 2016 مقارنة مع 6.4 أفراد سنة 1997. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 4.8 أفراد سنة 2016 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.7 أفراد في سنة 2016 مقارنة مع 6.9 أفراد في سنة 1997[16].

وبلغت نسبة الأسر النووية لسنة 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة 85.7% من إجمالي الأسر، وهناك 10.2% أسر ممتدة، و4% أسر من شخص واحد، وبلغت نسبة الأسر المركبة 0.1% (انظر جدول 2/3).

جدول 2/3: التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع الأسرة والمنطقة 2015[17]

المؤشر	أسرة من شخص واحد (%)	أسرة نووية (%)	أسرة ممتدة (%)	أسرة مركبة (%)	المجموع	متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)
الضفة الغربية	4.6	86.3	9.1	–	**100**	4.9
قطاع غزة	2.8	84.7	12.4	0.1	**100**	5.7
الضفة والقطاع	4	85.7	10.2	0.1	**100**	5.2

التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع الأسرة والمنطقة 2015 (%)



وتشير بيانات سنة 2016، إلى أن 11% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة. وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى سنة 2016 في الضفة والقطاع 3 أفراد مقارنةً بمتوسط مقداره 5.7 أفراد للأسرة التي يترأسها ذكر[18].

كما أن الكثافة السكانية في الضفة والقطاع مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لسنة 2017 نحو 823 فرداً/كم^2 في الضفة والقطاع، بواقع 532 فرداً/ كم^2 في الضفة الغربية مقابل 5,324 فرداً/ كم^2 في قطاع غزة[19].

وتشير بيانات سنة 2016 في الضفة والقطاع أن نسبة الأفراد (15 عاماً فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي، بكالوريوس فأعلى، قد بلغت 14%. أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أيّ مرحلة تعليمية فبلغت 9%. كما أن نسبة الأمية بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر بلغت 3.1%، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.4%، في حين بلغت بين الإناث 4.8%[20].

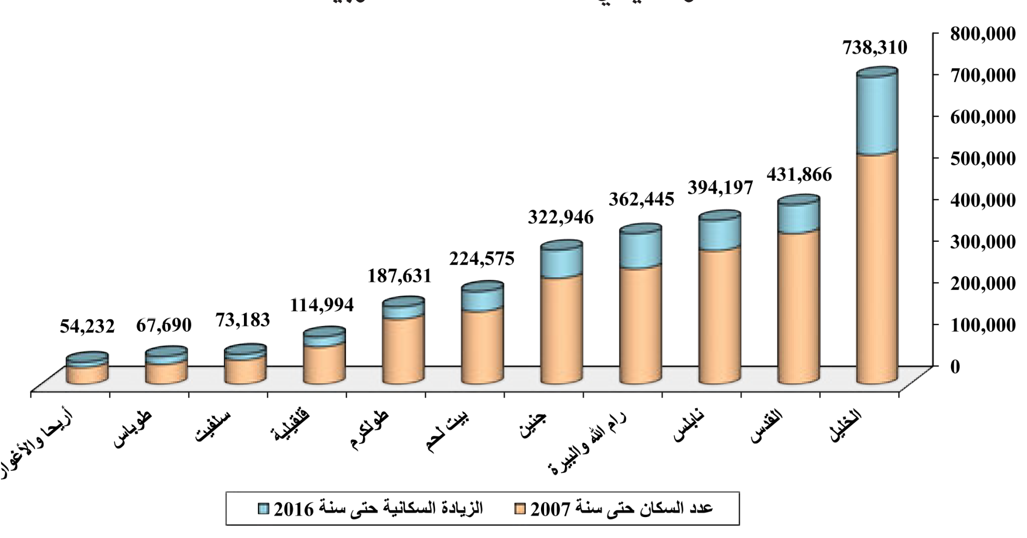
وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 77%، بواقع 79% في الضفة الغربية و72% في قطاع غزة. وتفيد البيانات إلى أن 88% من أسر الضفة والقطاع تسكن في مساكنٍ، المصدرُ الرئيسي للمياهِ فيها شبكةُ مياهٍ عامةٍ، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 83% مقابل 94% في قطاع غزة، وأظهرت البيانات أن جميع الأسر تقريباً في الضفة والقطاع تسكن في مساكن متصلة بالشبكة العامة للكهرباء. كما أن قرابة 37% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بحفر امتصاصية أو صماء للتخلص من المياه العادمة بواقع 56% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة. في حين أن هناك 62% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بشبكة صرف صحي، بواقع 43% في الضفة الغربية مقابل 91% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2016[21].

ويتوزع المواطنون الفلسطينيون على 16 محافظة، منها 5 محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية. وتشير البيانات لسنة 2016 إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 15.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.4%، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 8.8%. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع. والجدول التالي يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

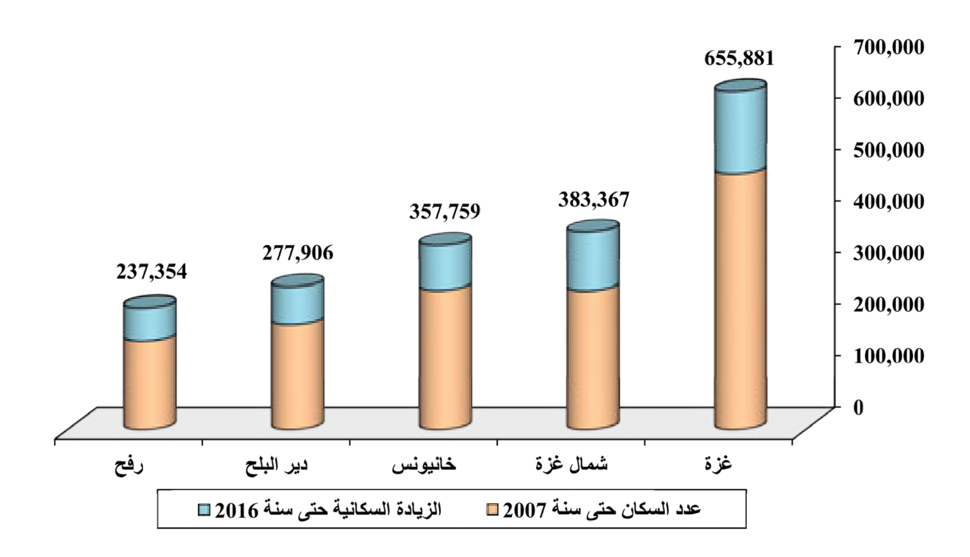
جدول 2/4: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2007 و2016[22]

المحافظة	2007	2016	معدل النمو السنوي 2007–2016
الضفة الغربية	2,345,107	2,972,069	2.7
جنين	256,212	322,946	2.6
طوباس	48,771	67,690	3.7
طولكرم	158,213	187,631	1.9
نابلس	321,493	394,197	2.3
قلقيلية	91,046	114,994	2.6
سلفيت	59,464	73,183	2.3
رام الله والبيرة	278,018	362,445	3
أريحا والأغوار	41,724	54,232	3
القدس	362,521	431,866	2
بيت لحم	176,515	224,575	2.7
الخليل	551,130	738,310	3.3
قطاع غزة	1,416,539	1,912,267	3.4
شمال غزة	270,245	383,367	4
غزة	496,410	655,881	3.1
دير البلح	205,534	277,906	3.4
خانيونس	270,979	357,759	3.1
رفح	173,371	237,354	3.6
الضفة والقطاع	3,761,646	4,884,336	2.9

عدد المواطنين في محافظات الضفة الغربية 2016



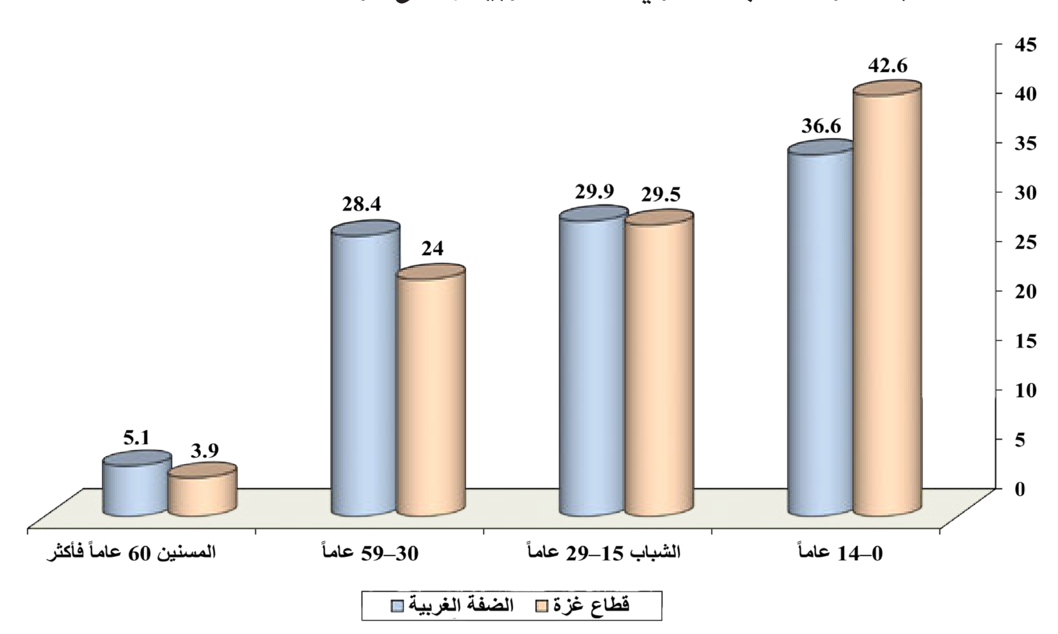
عدد المواطنين في محافظات قطاع غزة 2016



جدول 2/5: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[23]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
عدد السكان (منتصف 2017)		3,008,770	1,943,398	4,952,168
الكثافة السكانية منتصف سنة 2017 (فرد/كم²)		532	5,324	823
معدل الزيادة الطبيعية (2016)		2.5	3.3	2.8
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2016)		72.4	71.5	72.1
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2016)		75.5	74.6	75.2
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2014)		17	19.6	18.2
متوسط عدد الغرف في المسكن (2016)		3.4	3.6	3.5
نسبة الأفراد (%) (منتصف 2017)	0–14 عاماً	36.6	42.6	38.9
	الشباب 15–29 عاماً	29.9	29.5	29.7
	30–59 عاماً	28.4	24	26.8
	المسنين 60 عاماً فأكثر	5.1	3.9	4.6
متوسط كثافة المسكن (فرد/غرفة) (2016)		1.6	1.9	1.6

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف 2017 (%)



ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2017 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.565 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.532 مليون فلسطيني سنة 2016. وتظهر البيانات المتوفرة حول المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" نهاية سنة 2015 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً قد بلغت 34.3% للذكور و33.5% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4% للذكور و4.8% للإناث[24].

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2015، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.2 مواليد لكل امرأة. كما أشارت بيانات السنة نفسها إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.6 أفراد لكل أسرة. وبلغ معدل المواليد الخام نحو 23.6 مولوداً لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين. كما بلغ معدل الوفيات الخام 2.9 حالة وفاة لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين، أما معدل وفيات الرضع فكان 6.2 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[25].

وبسبب السياسات الاقتصادية التي تنتهجها "إسرائيل"، تعيش نصف العائلات الفلسطينية والمسلمة على وجه الخصوص في فقر مدقع، في حين يوجد 60% من الأطفال تحت خطّ الفقر.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) نهاية سنة 2015، فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي 48 (أي في "إسرائيل") يبلغ 1.489 مليون، بينما هناك 137 ألفاً من الطائفة الدرزية، و130 ألفاً من المسيحيين. ويعيش أكبر تجمع للعرب في المنطقة الشمالية (42.1%)، يليها القدس (19.1%)، ثم منطقة حيفا (14.3%). كما تُظهر الإحصائيات نفسها أن المسلمين يتميزون بأن معظمهم من جيل الشباب[26].

ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2017 بنحو 4.087 ملايين نسمة، مقارنة مع 3.988 ملايين نسمة نهاية سنة 2016، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

وبالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاء الأردنية، بلغ معدل النمو السنوي 2.47% سنة 2016، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية[27]. وحسب البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 4.8 أفراد لسنة 2010، كما بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن نحو 3.3 مواليد لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان. كما بلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.7 حالة وفاة لكل ألف مولود للسنة نفسها[28].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) فإن هناك 2,286,643 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2017/1/1، مقارنة مع 2,247,768 لاجئاً مسجلاً في 2016/1/1. ويعيش نحو 17.4% منهم، أي نحو 400 ألف في المخيمات الفلسطينية العشر الموجودة في الأردن، وذلك وفق تقديرات مطلع سنة 2017[29].

وتتعاون الأونروا مع الحكومة الأردنية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية التي بدورها تشكل لجنة تسمى "لجنة تحسين المخيم"، تختار أعضاءها من قادة وشخصيات المخيم. وتقوم هذه اللجنة بدور المجالس البلدية، فتتعاون هذه الجهات الثلاثة من أجل تحسين البنية التحتية للمخيمات، من طرق وممرات وشبكات صرف المياه.

ويتمتع جميع اللاجئين في الأردن بالجنسية الأردنية، باستثناء نحو 100 ألف من لاجئي قطاع غزة التي كانت تتبع الحكم المصري حتى سنة 1967. وتمنح الحكومة الأردنية لهؤلاء جوازات سفر مؤقتة، ويقيم نحو 24 ألفاً منهم في مخيم جرش[30].

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 618,128 نسمة في 2017/1/1، مقارنة مع 630,035 نسمة في 2016/1/1[31].

وقد عانى فلسطينيو سورية من انعكاسات الأزمة السورية والصراع الداخلي عليهم، فقد قدرت وكالة الأونروا، في 2018/1/30، عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخلياً بنحو 254 ألفاً[32]. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء خارج سورية نحو 148 ألف لاجئ موزعين كما يلي:

جدول 2/6: توزيع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الخارج حسب مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية 2018/1/30 (بالألف نسمة)[33]

البلد	لبنان	الأردن	مصر	قطاع غزة	تركيا وأوروبا	المجموع
العدد	31	17	6	1	93	**148**

ملاحظة: وصل نحو 85 ألف لاجئ فلسطيني سوري إلى أوروبا حتى نهاية 2016.

وحسب الأونروا فإن أكثر من 95% من اللاجئين الفلسطينيين الذين ظلوا في سورية بحاجة للمساعدة العاجلة، أي نحو 438 ألف لاجئ، ظلوا يعتمدون على المساعدات الغذائية والنقدية التي تقدمها الأونروا في تلبية أدنى احتياجاتهم[34].

وقد تعرضت أغلب المخيمات الفلسطينية، خصوصاً الواقعة في المناطق التي توجد فيها صدامات مسلحة، إلى عمليات تدمير كلي وجزئي؛ مما أدى إلى نزوح سكان هذه المخيمات بشكل كلي أو جزئي إلى مناطق أكثر أمناً نسبياً، ومن بقي فيها عانى من الحصار، ونقص الخدمات والمواد الغذائية الأساسية. ويأتي على رأس هذه المخيمات مخيمي اليرموك وحندرات اللذين تمّ تدمير أكثر من 80% من مبانيها تدميراً كاملاً وجزئياً[35]. وعند الاطلاع على أعداد الضحايا، والمعتقلين، والمفقودين، يتضح لنا ما يكابده اللاجئون الفلسطينيون في سورية من استهداف ومعاناة، فقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين نتيجة للصراع القائم في سورية حتى 2018/1/30 ما مجموعه 3,642 ضحية موثقة من بينهم 463 امرأة، بينما بلغ عدد المفقودين 280 مفقوداً، أما عدد المعتقلين فبلغ 1,652 معتقلاً[36].

تشير أحدث البيانات المتوفرة بين أيدينا حول الفلسطينيين المقيمين في سورية سنة 2009 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%. كما أشارت بيانات سنة 2010 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية (في سورية) بلغ 4.1 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 1.6%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي

في سنة 2010 للفلسطينيين في سورية 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل وفيات الرضع 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود للسنة نفسها[37].

هـ. لبنان:

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2017/1/1 كمقيمين في لبنان 532,173 فرداً (يعيش نحو 48.9% منهم في المخيمات) مقارنة مع 504,376 نسمة في 2016/1/1[38].

وقد أظهرت نتائج إحصاء أعداد الفلسطينيين في لبنان، والذي تولى تنفيذه لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني وإدارة الإحصاء المركزي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي أُعلنت في 2017/12/21، أن عددهم يبلغ نحو 175 ألف فلسطيني. وهذا يبرز مدى "النزيف" الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني وحجم الهجرة الكبير لفلسطينيي لبنان إلى الخارج. وقد تُشجِّع معرفة هذه الأعداد السلطات والقوى السياسية اللبنانية على اتخاذ إجراءات مناسبة لتخفيف معاناة الفلسطينيين، بما في ذلك إعطاؤهم حقّ التملك والعمل. غير أنه يخشى أن تستخدم هذه النتائج كذريعة من الدول المانحة لتقليص المساعدات إلى الأونروا؛ أو تستخدم للدفع بالمساعي الغربية الإسرائيلية التي تستهدف توطين اللاجئين الفلسطينيين[39]. كما أظهرت نتائج التعداد أن نحو 45% من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في المخيمات، وأن 4.9% من اللاجئين يملكون جنسية غير الجنسية الفلسطينية. وهناك نحو 7.2% من اللاجئين أميون، بينما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم للأفراد من 3–13 عاماً 93.6%، وبلغت نسبة البطالة 18.4% من الأفراد المشمولين في القوى العاملة، كما بلغ متوسط حجم الأسرة 4 أفراد[40].

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان سنة 2011، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.1%، وبلغت نسبة الجنس 98.2 ذكراً لكل مئة أنثى. كما أشارت البيانات المتوفرة لسنة 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17 حالة وفاة لكل ألف مولود[41].

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/7، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظل مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.5 حالات وفاة سنة 2016، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخصوصاً عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/7: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[42]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة والقطاع	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	36.6 (منتصف 2017)	42.6 (منتصف 2017)	38.9 (منتصف 2017)	34.3 ذكور 33.5 إناث (نهاية 2015)	39.9 (2011)	33.1 (2009)	31.1 (2011)
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	3.3 (منتصف 2017)	2.4 (منتصف 2017)	2.9 (منتصف 2017)	4 ذكور 4.8 إناث (نهاية 2015)	4.3 (2011)	4.4 (2009)	6.1 (2011)
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.3 (منتصف 2017)	103.4 (منتصف 2017)	103.7 (منتصف 2017)	102.7 (2015)	–	100.4 (2009)	98.2 (2011)
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	28.5 (2016)	35.8 (2016)	30.9 (2016)	23.6 (2015)	29.2 (2010)	29.2 (2010)	25.8 (2010)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.7 (2016)	3.3 (2016)	3.5 (2016)	2.9 (2015)	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.7 (2013–2011)	4.5 (2013–2011)	4.1 (2013–2011)	3.13 (2015)	3.3 (2010)	2.5 (2010)	2.8 (2011)
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.8 (2016)	5.7 (2016)	5.2 (2016)	4.6 (2015)	4.8 (2010)	4.1 (2010)	4.4 (2011)

3. اللاجئون الفلسطينيون:

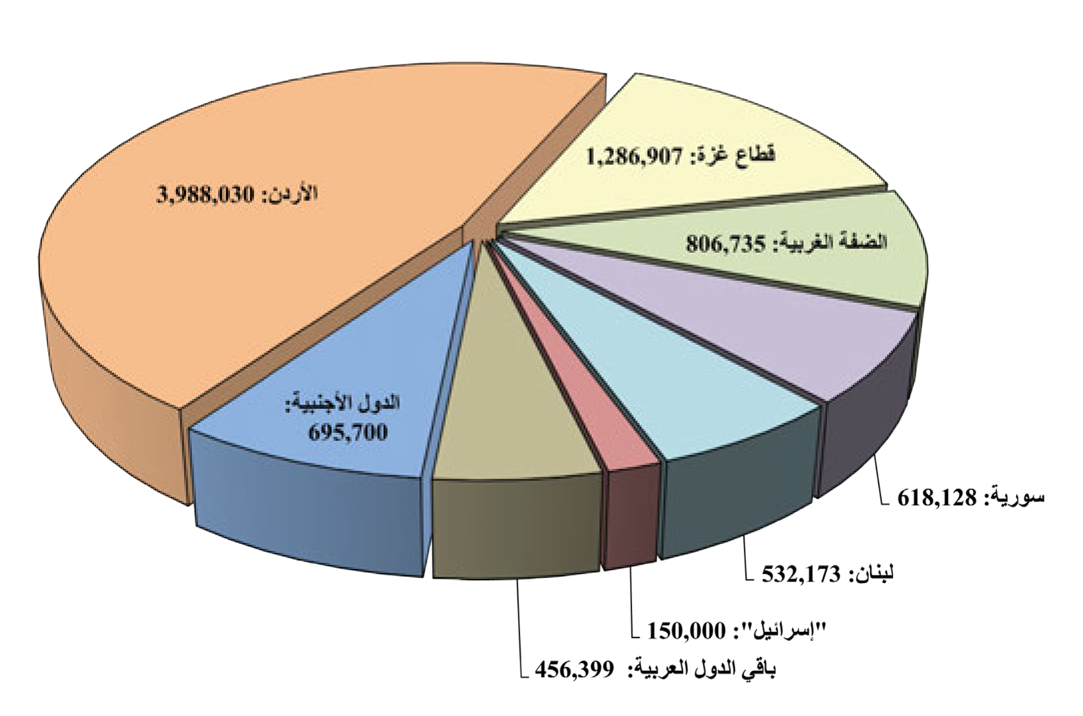
من المهم الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 2.094 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 8.534 ملايين لاجئ، أي نحو 67.2% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك حسب تقديرات سنة 2017. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

جدول 2/8: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2017[43]

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	806,735	1,286,907	150,000	3,988,030	532,173	618,128	456,399	695,700	**8,534,072**

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2017



كما تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن هذه الإحصاءات لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، حيث تمّ تهجير نحو 330 ألف فلسطيني من أرضهم، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومنعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبّر عن أعداد لاجئي سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سجلوا أنفسهم ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، قامت وكالة الأونروا في سنة 2013 بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها، وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين" وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

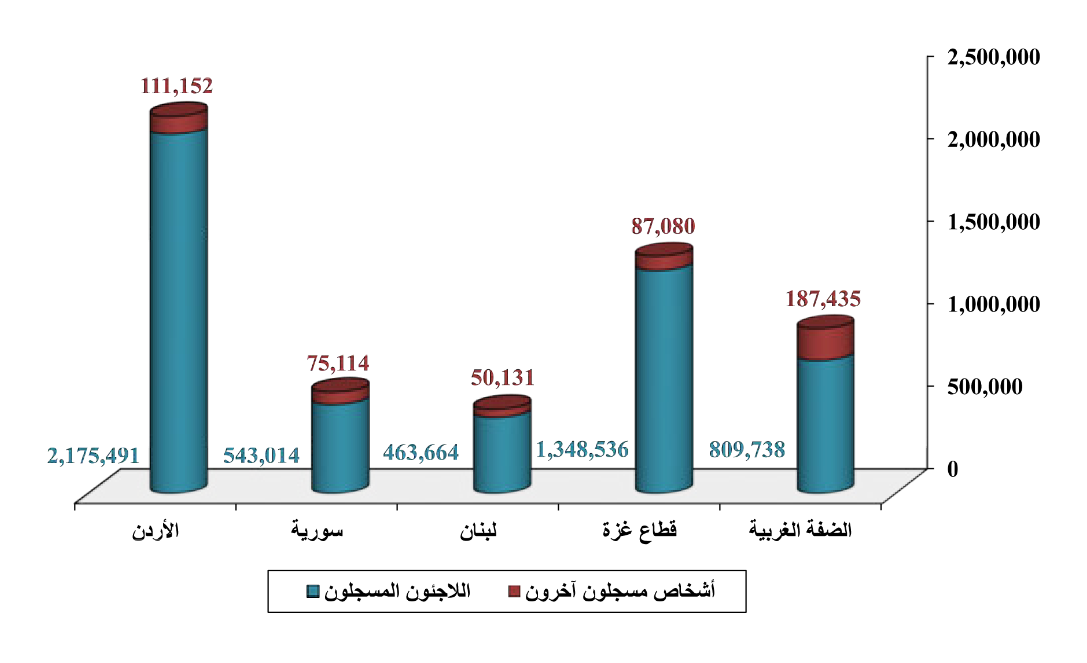
ويقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة، في 2017/1/1، بنحو 5.85 ملايين نسمة، يقيم نحو 2.287 مليون منهم في الأردن بنسبة 39%، ويقيم نحو 2.433 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 41.6% (موزعين على 1.436 مليون بنسبة 24.5% في قطاع غزة، ونحو 997 ألف بنسبة 17% في الضفة الغربية)، والباقي (1.13 مليون بنسبة 19.3%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد القاطنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو 1.666 مليون بنسبة 28.5%، كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بباقي المناطق. والجدول التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها.

جدول 2/9: عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها في 2017/1/1[44]

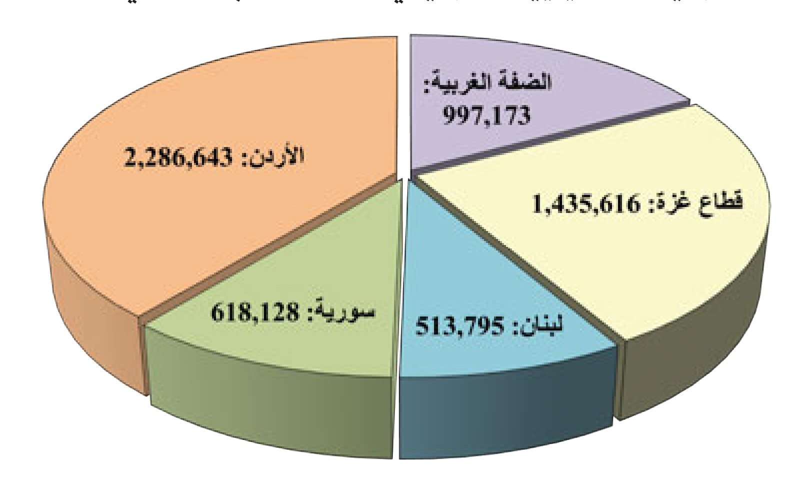
المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات (%)
الضفة الغربية	809,738	187,435	**997,173**	19	242,257	24.3
قطاع غزة	1,348,536	87,080	**1,435,616**	8	578,694	40.3
لبنان	463,664	50,131	**513,795**	12	260,106	50.6
سورية*	543,014	75,114	**618,128**	9	186,858	30.2
الأردن	2,175,491	111,152	**2,286,643**	10	397,739	17.4
المجموع	**5,340,443**	**510,912**	**5,851,355**	**58**	**1,665,654**	**28.5**

* كافة الأرقام المدونة تحت خانة سورية تمثل تقديراً ساري المفعول طالما أن الوضع في سورية ما يزال غير مستقر.

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا في 2017/1/1



عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2017/1/1



وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة لسنة 2016، أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 عاماً فأكثر، المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت 46.1% مقابل 45.5% لدى غير اللاجئين[45]. من جانب آخر، تشير البيانات بأن هناك فرقاً واضحاً على مستوى معدلات البطالة في الضفة والقطاع بين اللاجئين وبين غير اللاجئين، إذ يرتفع معدل البطالة بين اللاجئين ليصل إلى 33.3% مقابل 22.3% بين غير اللاجئين[46].

ويلاحظ أن نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع خلال سنة 2016 للأفراد 15 عاماً فأكثر قد بلغت 2.7%، في حين بلغت لغير اللاجئين 3.3%، كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين 15 عاماً فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى، إذ بلغت 14.9% من مجمل اللاجئين (15 عاماً فأكثر)، في حين بلغت لغير اللاجئين 12.6%.

وأشارت بيانات سنة 2016 إلى أن 43.3% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن على شكل دار، فكانت للأسر غير اللاجئة 50.2% مقابل 34.1% للأسر اللاجئة، وبلغت نسبة الأسر التي تسكن شقة 54.4% (46.4% للأسر غير اللاجئة، 65.2% للأسر اللاجئة)، كما بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن مستأجر 10.6%، في حين بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن ملك 72.1% لسنة 2016[47].

4. اتجاهات النمو السكاني:

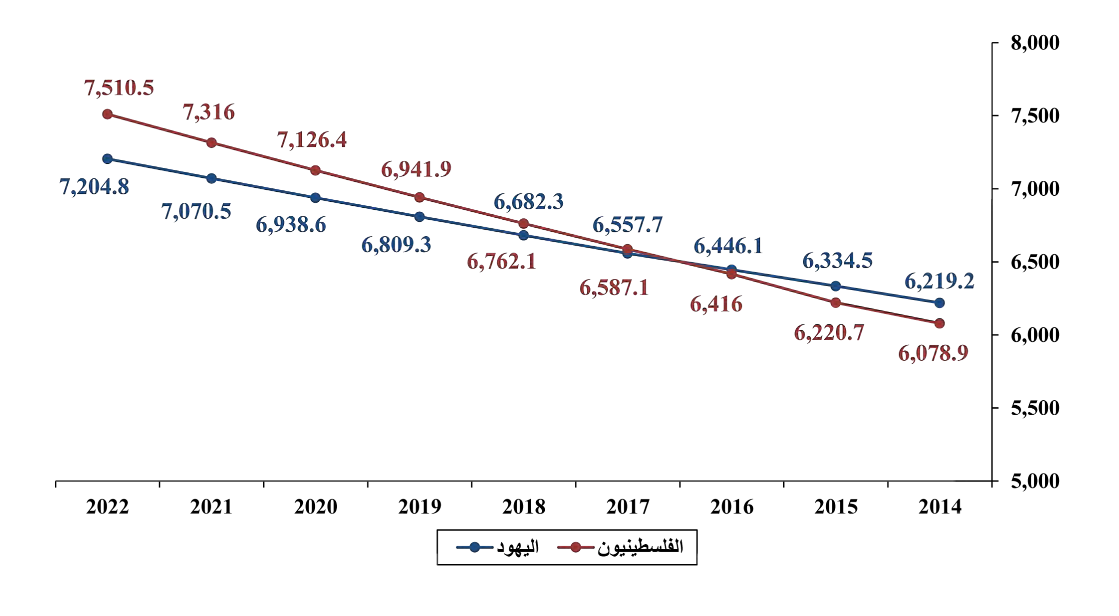
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 6.587 ملايين نسمة في نهاية سنة 2017، في حين بلغ عدد

اليهود 6.558 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.8% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.2% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"، و1.9% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين قد تجاوز عدد اليهود مع نهاية سنة 2017 بنحو 30 ألفاً؛ وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 49% فقط من السكان وذلك في سنة 2022، حيث سيصل عددهم إلى نحو 7.205 ملايين مقابل نحو 7.511 ملايين فلسطيني.

جدول 2/10: عدد الفلسطينيين واليهود المقدّر في فلسطين التاريخية 2014–2022 (بالألف نسمة)[48]

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2014	4,616.4	1,462.5	6,078.9	6,219.2
2015	4,749.5	1,471.2	6,220.7	6,334.5
2016	4,884.3	1,531.7	6,416	6,446.1
2017	5,021.7	1,565.4	6,587.1	6,557.7
2018	5,162.3	1,599.8	6,762.1	6,682.3
2019	5,306.9	1,635	6,941.9	6,809.3
2020	5,455.4	1,671	7,126.4	6,938.6
2021	5,608.2	1,707.8	7,316	7,070.5
2022	5,765.2	1,745.3	7,510.5	7,204.8

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2014–2022 (بالألف نسمة)



5. فلسطينيو الخارج وحقّ العودة 2016–2017:

واصل اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، الذين يشكلون نصف تعداد الشعب الفلسطيني، خلال سنتي 2016–2017، إقامة الفعاليات والأنشطة التي تؤكد على ارتباطهم بفلسطين وحقوقهم التاريخية الثابتة فيها، وقد ركزت هذه الفعاليات والأنشطة على أهمية الحفاظ على حقّ العودة، وتذكير الأجيال الفلسطينية الناشئة على أهمية التمسك بالأرض وحقّ العودة. كما طالبت تلك الفعاليات بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور Balfour Declaration، في الذكرى السنوية المئة لإصداره.

وقد انعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 14، تحت شعار "فلسطينيو الشتات ركيزة وطنية وعودة حتمية"، في 2016/5/7، في مدينة مالمو السويدية، كما عقد فلسطينيو أوروبا مؤتمرهم السنوي الـ15 في 2017/4/15، في مدنية روتردام الهولندية، تحت شعار "100 عام.. شعب ينتصر وإرادة لا تنكسر"، في ظلّ ضغوط كبيرة مورست من قبل اللوبي الداعم لـ"إسرائيل" على الحكومة الهولندية لمنع عقد المؤتمر لكنها فشلت، بحسب القائمين عليه. وقد شارك في أعمال المؤتمرَين آلاف الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم، الذين توزّعوا على وفود وجماهير غفيرة جاءته من شتى أرجاء القارة الأوروبية وخارجها في ذكرى النكبة، وبحضور قيادات وشخصيات فلسطينية بارزة وفاعلة من الوطن المحتل وخارجه، علاوة على حشد من الشخصيات العامة العربية والإسلامية والأوروبية، وممثلي المؤسسات وقطاعات المتضامنين مع فلسطين. وقد نُظّم هذا المؤتمر خلال هاتين السنتين من قِبلَ مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ومركز العودة الفلسطيني، بالاشتراك مع مؤسسات فلسطينية أوروبية[49].

وفي سنة 2017 تمّ إطلاق "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، حيث اجتمع نحو ستة آلاف فلسطيني في مدينة إسطنبول التركية من كل أصقاع الأرض للمشاركة فيه على مدى يومي 25 و2017/2/26. وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، الذي دعت إليه سبعون شخصية سياسية وأكاديمية فلسطينية، إلقاء العديد من الكلمات التي تحدثت عن مسوغات انعقاد المؤتمر وتطلعات المشاركين فيه. واتهم رئيس المؤتمر أنيس القاسم، في كلمة له، قيادة السلطة الفلسطينية بأنها عطلت طاقات الفلسطينيين في الخارج، واستثنتهم من المشروع الوطني، مطالباً باسترداد "حقهم ودورهم" في منظمة التحرير. كما انتقد رئيس الهيئة العامة للمؤتمر سلمان أبو ستة ما وصفه بتهميش فلسطينيي الخارج.

وأعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن الأمانة العامة ستتخذ من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً رسمياً لها. وأوضح رئيس اللجنة التحضيرية هشام أبو محفوظ أن الهيئة التأسيسية للمؤتمر انتهت إلى تشكيل هيكل تنظيمي على شكل هيئة عامة يرأسها أبو ستة مع ثلاثة نواب له،

وأمين سر، وأمانة عامة تضم أصحاب المبادرة ويرأسها الكاتب والمفكر الفلسطيني منير شفيق وأما نائبه فهو هشام أبو محفوظ.

وخلص المؤتمر، في بيانه الختامي، إلى أن انعقاده "يُشكل دعوة خالصة وصرخة عالية الصوت للعودة إلى الأصول والمنطلقات والثوابت والوحدة، واستعادة روح الثورة والتضحية، وتأكيد الحقّ الفلسطيني والعربي والإسلامي في فلسطين كاملة من البحر إلى النهر". وأشار البيان إلى أن "اتفاقية أوسلو وما تبعها من تنازلات، وفساد، وتنسيق أمني مع الاحتلال، ألحقت ضرراً فادحاً بمصالح الشعب الفلسطيني، ومست حقوقه الثابتة". وشدد المؤتمر على "حقّ شعبنا الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال والمقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني، ويعتبرها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية". وطالب المؤتمر الفصائل الفلسطينية بـ"الوحدة على قاعدة الالتزام ببرنامج المقاومة والميثاق القومي العام 1964، والوطني الفلسطيني العام 1968"[50].

وما زالت دول أمريكا اللاتينية مناصرة للحقّ الفلسطيني، ويُشكل الفلسطينيون فيها كتلة بشرية واقتصادية ذات وزن مهم. وفي كانون الثاني/ يناير 2017 عُقد مؤتمران للجالية الفلسطينية هناك، بهدف توحيد جهود فلسطينيي دول أمريكا اللاتينية وتفعيل دورهم في خدمة القضية الفلسطينية؛ ففي تشيلي، اجتمع ممثلون عن 14 جهة تُشكل مرجعية لفلسطينيي أمريكا اللاتينية في العاصمة سانتياغو، على مدة ثلاثة أيام (6–2017/1/8)، بدعوة من الفيدرالية الفلسطينية في تشيلي Palestinian Federation of Chile (FPCH). وقد أعلن المجتمعون عن توجههم لعقد مؤتمرهم السنوي الأول في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

أما اتحاد المؤسسات الفلسطينية للكاريبي وأمريكا اللاتينية (كوبلاك) Confederation of Palestinian Communities in Latin America and the Caribbean (COPLAC)، فقد اختتم في سانتياغو أيضاً، في 2017/1/11، اجتماعاً تحضيرياً للمؤتمر الرابع للاتحاد، بعد ربع قرن من تجميد نشاط الاتحاد، في خطوة وصفت بأنها رداً على فعالية سانتياغو الأولى. وعُقد مؤتمر كوبلاك خلال الفترة 19–2017/10/22، في ماناغوا، عاصمة نيكاراغوا، وأكد الرئيس محمود عباس، في رسالة تلاها السفير الفلسطيني لدى الولايات المتحدة حسام زملط، على "أهمية حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية"، فيما قال الأمين العام لكوبلاك حسن صافية: "نمرّ بمرحلة صعبة وفي مثل هذه المراحل، لا بدّ من رصّ الصفوف مع الأصدقاء"[51].

وعلى الرغم من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحرمانهم من أبسط حقوقهم المدنية والسياسية، أصدرت وكالة الأونروا في بداية سنة 2016 قراراً يقضي بتخفيض خدماتها الصحية

بإقليم لبنان وحده دون دول الأقاليم الأخرى. مما دفع اللاجئون هناك إلى إعلان رفضهم القاطع لكافة القرارات والإجراءات "الظالمة" التي اتخذتها الأونروا، وطالبت الأونروا بالتراجع عن هذه السياسات وإعادة كل الخدمات والتقديمات التي قلصتها. وأعلنت قيادة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في لبنان الإضراب العام، وتنفيذ وقفة احتجاجية جماهيرية أمام مكاتب مدراء الأونروا في المخيمات، وشدّدت على تواصل الحراك الشعبي حتى تتراجع إدارة الأونروا عن قراراتها "التعسفية الظالمة". واستمرت التحركات الاحتجاجية التي عمّت المخيمات الفلسطينية لأكثر من مئة يوم، حتى قرّرت الأونروا في 2016/4/16 تجميد العمل بـ"خطة الاستشفاء" (تقليص الخدمات الصحية)[52].

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، ويقدر إما بأسعار السوق أو بأسعار المنتجين أو بالأسعار الأساس[53]. ولهذا المقياس أهميته للباحثين والدارسين والمهتمين ولمتخذي القرار، في الجهات التنفيذية والرقابية والإعلامية. حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يُستفاد منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها ونشرها تباعاً.

وما يزال هذا المقياس من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة وأوسعها انتشاراً، بالرغم من التحفظات العديدة بشأنه، خصوصاً مع اختلاف القوة الشرائية للدولار محلياً عن القوة الشرائية المكافئة له خارجياً[54].

وللناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المرتفع انعكاساته الإيجابية على ارتفاع الاستثمار المحلي وزيادة عائداته مستقبلاً، وفي زيادة ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع نمو أقل في الدَّين الخارجي، كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي[55].

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يلاحظ تباينٌ في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014–2017، إذ كان سالباً سنة 2014 نظراً للحرب الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة، غير أن الناتج أخذ في التحسُّن فتزايد ليصل إلى 3.4% سنة 2015 و4.7% سنة 2016. ولكن جاءت

تقديرات سنة 2017 مخيبة للآمال، استناداً إلى النتائج الفعلية للربع الثالث لسنة 2017، حيث بلغ هذا النمو 2.6% فقط (انظر جدول 2/11).

وكان صندوق النقد الدولي International Monetary Fund قد أكد في تقريره أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 سيتباطأ لنحو 3% (مقابل نحو 4% في السنة السابقة) استناداً لنمو مقداره 2.7% في الضفة، و4.5% في غزة. وهذا النمو يقود إلى خفضٍ في نصيب الفرد من الناتج. كذلك أبدى الصندوق تشاؤمه من هذه النسبة، التي تُعدُّ أقل بكثير من مستوى استيعاب العدد الكبير للشباب الجدد الداخلين لسوق العمل، وربط أي تحسن مؤثر ودائم في آفاق النمو بالقدرة على الالتزام بـ"عملية سلام جديدة" وحدوث انفراج سياسي؛ مع أن الأولى أن يربطها بتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال. ويُعدُّ إطلاق أو إعادة إحياء النمو وتوليد فرص عمل فلسطينية كافية التحديَّ الرئيسي، في ظلّ صعوبات، أبرزها: عدم اليقين السياسي المتزايد، وتراجع تدفقات المعونة الخارجية، وعدم كفاية الاستثمار المتدفق للبلاد، والقيود المفروضة على حركة المبادلات، وتنقّل الأفراد بين الضفة وغزة من جهة وبين أراضي السلطة الفلسطينية والخارج من جهة أخرى. وعليه، فإن الاختناقات التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، هي السبب المباشر لبطء هذا النمو[56].

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2012–2019
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[57]

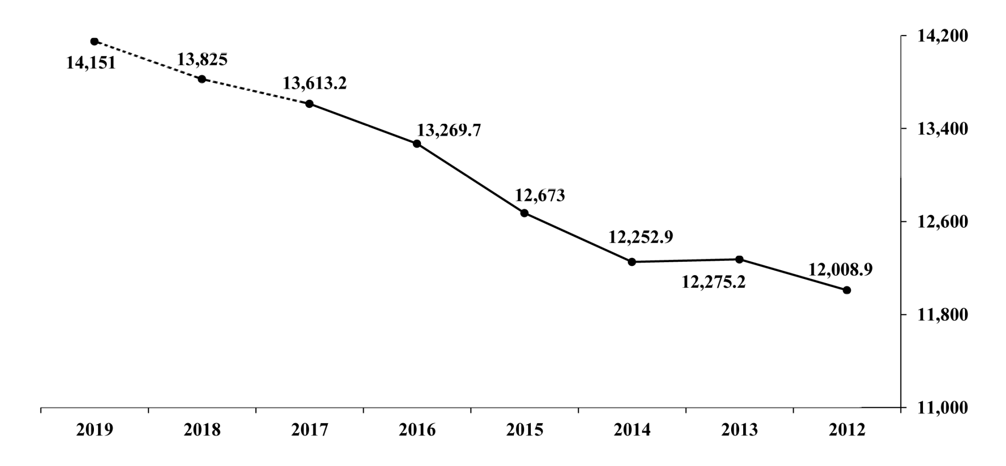
البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	12,008.9	12,275.2	12,252.9	12,673	13,269.7	13,613.2	13,825	14,151
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6.3+	2.2+	0.18–	3.4+	4.7+	2.6+	1.6+	2.4+

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

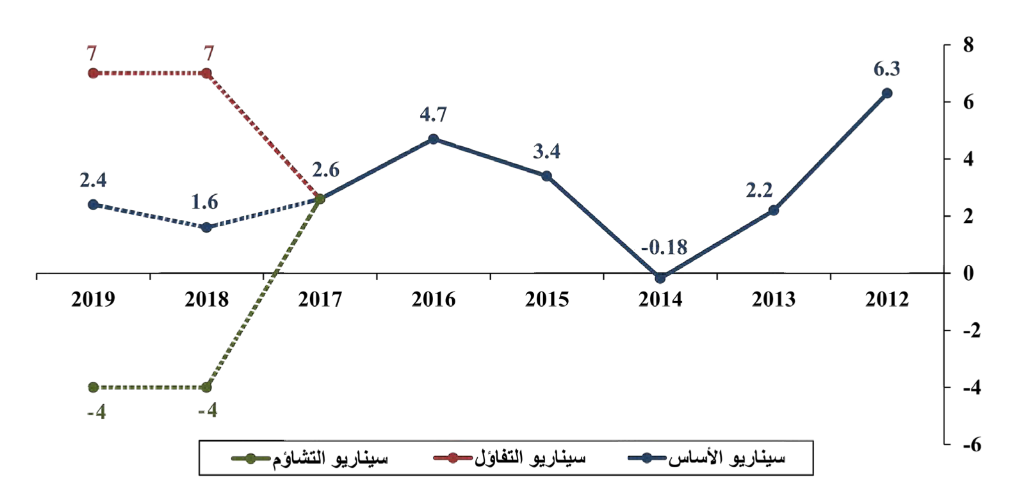
* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 والسيناريوهات المحتملة (%)



وتشير توقعات النمو لسنتي 2018–2019 استناداً إلى خط الاتجاه العام، أنه سيفضي لنمو سنوي محدود يبلغ 1.6% و2.4% على التوالي كسيناريو أساسي يَتَّفق مع حالة عدم اليقين التي تعيشها مناطق السلطة الفلسطينية. وأما النمو المرتفع كتوقع تفاؤلي فلا يتحقق إلا بإزالة القيود الخارجية التي تتحكم فيها "إسرائيل" والقيود المحلية التي هي من مسؤولية السلطة الفلسطينية. ومما يعزز التوقع التفاؤلي وجود إمكانات فلسطينية كامنة يمكن توظيفها لرفع معدل النمو السنوي إلى 7% في المتوسط، مصحوباً بتوفير فرص عمل كبيرة في كل من الضفة والقطاع[58]. وفي المقابل، فإن السيناريو المتشائم ليس مستبعداً، باعتبار أن الوضع الداخلي تتجاذبه قوى عديدة تتشابك في رؤيتها، وتأثيرها على الشأن الفلسطيني، قد يفضي في تقديرنا إلى نمو سلبي في السنتين القادمتين (2018–2019) في حدود –4% سنوياً، مما يتطلب من أصحاب القرار إعداد العدة لمختلف السيناريوهات.

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2016 و2017، ففي القطاع ارتفع بنسبة 8.3% سنة 2016، وبنسبة 0.2% سنة 2017، بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 3.5% و3.4% للسنتين المذكورتين على التوالي. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فقد كانت حصة الضفة لسنة 2017 عالية ومثلت 75% من مجموع الناتج، مقابل 25% فقط في غزة، بالرغم من أن حصتهما من مجموع السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% على التوالي.

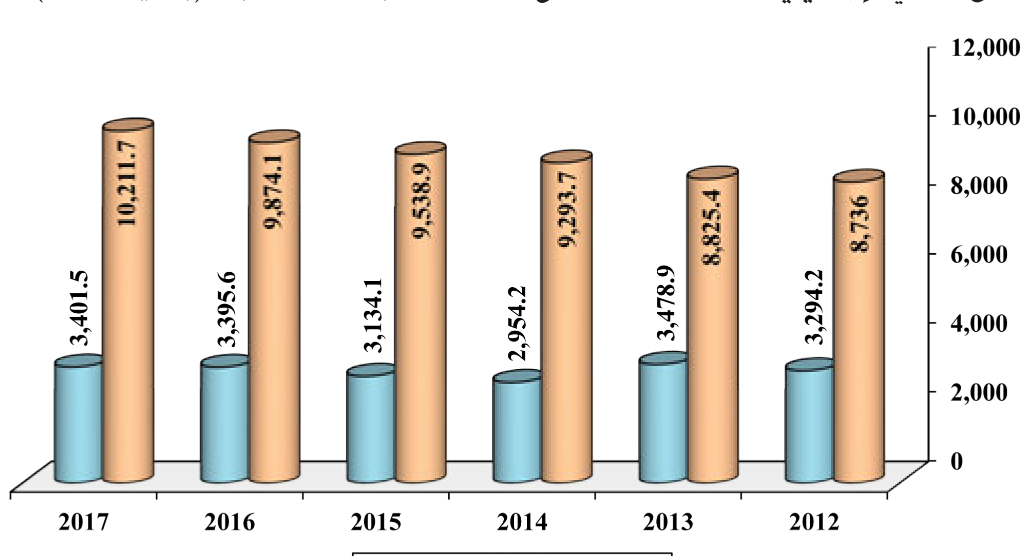
جدول 2/12: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[59]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2012	8,736	72.7	3,294.2	27.4	**12,008.9**	**100**
2013	8,825.4	71.8	3,478.9	28.3	**12,275.2**	**100**
2014	9,293.7	75.9	2,954.2	24.1	**12,252.9**	**100**
2015	9,538.9	75.3	3,134.1	24.7	**12,673**	**100**
2016	9,874.1	74.4	3,395.6	25.6	**13,269.7**	**100**
2017*	10,211.7	75	3,401.5	25	**13,613.2**	**100**

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس للحسابات القومية بالأسعار الثابتة لتصبح 2015. وبناء عليه، لا بدّ من الإشارة إلى أنه في ظلّ الحفاظ على نسب النمو التاريخية بناء على توصيات نظام الحسابات القومية 2008 فإن ذلك يؤدي إلى فقدان خاصية الجمع Loss of additivity لمكونات الناتج المحلي الإجمالي ما قبل سنة 2015، وهذا يعني أن حاصل جمع المكونات الفرعية لأي متغير لا تتساوى مع قيم المتغير التي تمّ الحصول عليها بطريقة الاستقراء الرجعي للبيانات على مستوى تفاصيل الأنشطة الاقتصادية والمناطق. بينما تحافظ البيانات للسنوات 2015 وما بعدها على خاصية الجمع. وينطبق هذا على كافة الجداول المتعلقة بذلك.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



جدول 2/13: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[60]

السنة		2012	2013	2014	2015	2016	*2017
الضفة الغربية	القيمة	8,736	8,825.4	9,293.7	9,538.9	9,874.1	10,211.7
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6+	1+	5.3+	2.6+	3.5+	3.4+
قطاع غزة	القيمة	3,294.2	3,478.9	2,954.2	3,134.1	3,395.6	3,401.5
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7+	5.6+	15.1–	6.1+	8.3+	0.2+

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

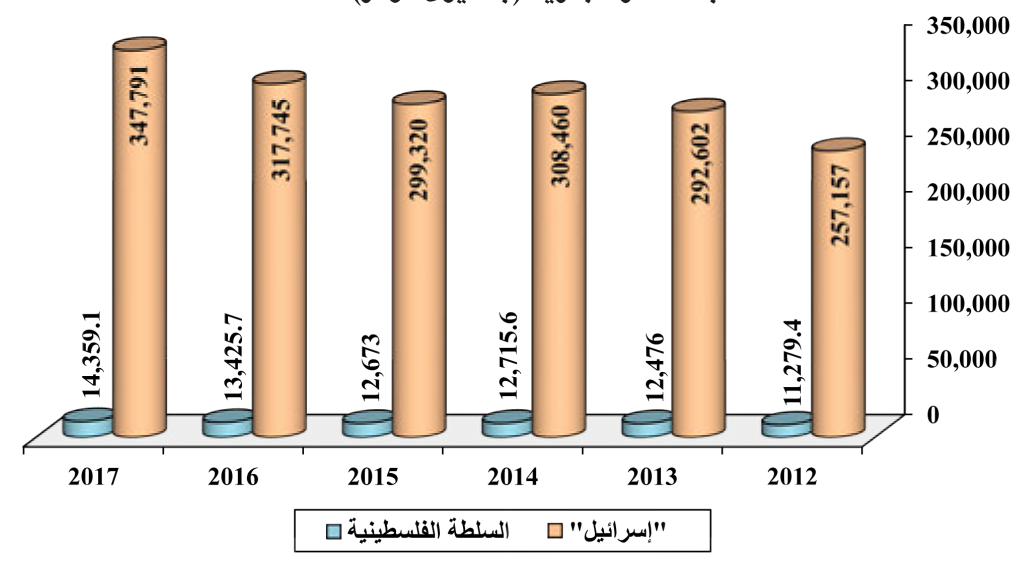
عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 317.745 مليار دولار سنة 2016، كما بلغ 347.791 مليار دولار بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى لسنة 2017، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 24 ضعفاً (2,367% و2,422% لسنتي 2016 و2017 على التوالي). وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 2/14: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[61]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2012	11,279.4	257,157	4.4
2013	12,476	292,602	4.3
2014	12,715.6	308,460	4.1
2015	12,673	299,320	4.2
2016	13,425.7	317,745	4.2
2017*	14,359.1	347,791	4.1

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى الأداء الاقتصادي، وله أهميته المالية البالغة في الوقوف على دخول الأفراد، ومستوياتهم المعيشية، وقدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم الاستهلاكية والادخارية، وطاقات المجتمع الاستثمارية. وعليه، فإن ارتفاع حصة الفرد من الناتج تسهم بشكل مباشر في تحسين الرفاه الاجتماعي[62].

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

يلاحظ من الجدول التالي حدوث انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2013–2014، حيث بلغ 2,944 دولار و2,852.4 دولار على التوالي، ثم ارتفع بنسبة ضئيلة سنة 2015 بلغت 0.4% وبنسبة 1.2% سنة 2016. ولكنه ظلّ دون مستواه في سنة 2012 البالغ 2,967.5 دولاراً.

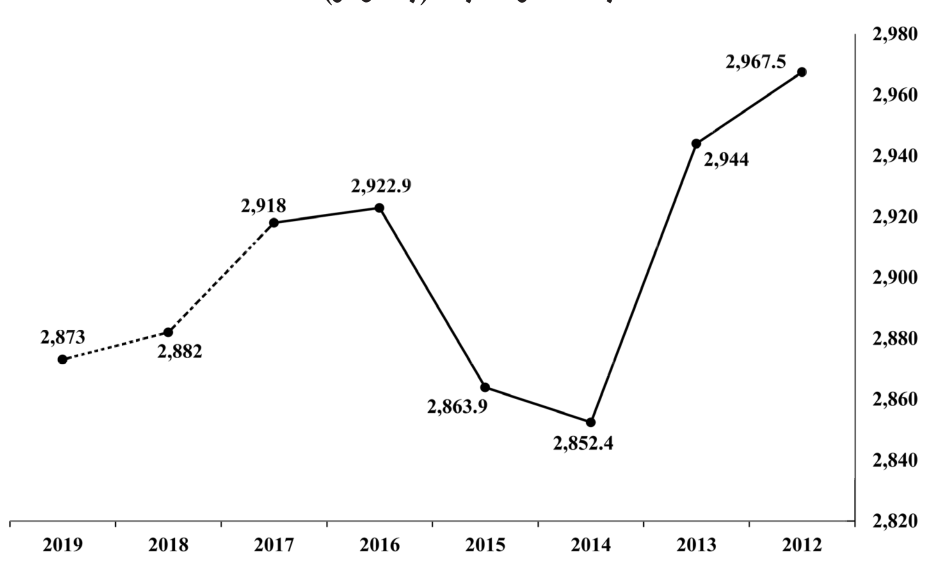
واستمراراً لهذا التراجع، فإن نصيب الفرد سنة 2017 (وفق تقديرات الأرباع الثلاث الأولى) سينخفض إلى 2,918 دولاراً وبنسبة سالبة مقدارها –0.2% وذلك بسبب هبوط نمو الناتج الإجمالي. وسيستمر هذا الانخفاض خلال سنتي 2018–2019 كترجمة لانخفاض الناتج الإجمالي بحيث يبلغ –1.3% و–0.3% على التوالي.

جدول 2/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[63]

البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	2,967.5	2,944	2,852.4	2,863.9	2,922.9	2,918	2,882	2,873
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.1+	0.8–	3.1–	0.4+	2.1+	0.2–	1.3–	0.3–

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.
** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2016، حيث بلغ في الضفة 3,689.4 دولاراً، مقابل 1,822 دولاراً في القطاع، مع فارق في معدل النمو لكل منهما مقارنة بالسنة السابقة. وحسب الأرقام التقديرية للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017 فسيرتفع نصيب الفرد في الضفة إلى 3,741 دولاراً بنسبة 1.4% عن سنة 2016، بينما سينخفض إلى 1,757.5 دولاراً في غزة بنسبة –3.5% (انظر جدول 2/16).

وتتضح الفجوة الكبيرة بين الضفة والقطاع، فقد مثّل متوسط نصيب الفرد في القطاع 49.4% و47% فقط من نظيره في الضفة لسنتي 2016–2017 على التوالي، في حين شكّل نصيب الفرد في القطاع نحو 79% في المتوسط من مثيله في الضفة خلال السنوات 1994–2000[64]. وذلك كنتيجة مباشرة للتفاوت الإنتاجي والضّخ المالي بين المنطقتين، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المشدَّد على القطاع، إضافة إلى إغلاق السلطات المصرية للحدود مع القطاع معظم أيام السنة.

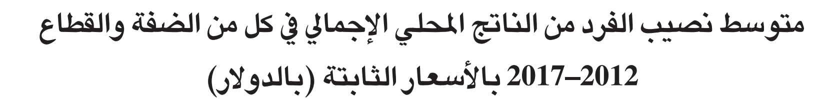
ومما يعوض جزئياً هذا التراجع على مستوى الضفة والقطاع، أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حقق ارتفاعاً مستمراً في السنوات اللاحقة مع تحسن ضئيل سنة 2016 وصل إلى 2,216 دولاراً[65].

إن ما سبق مدعاة للوقوف بشكل أكبر على أسباب هذه الفجوة والتعرف على مدى تركز الثروات وعدالة توزيعها، وضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بمستوى الانتاجية والأداء وتصويب الأوضاع الراهنة.

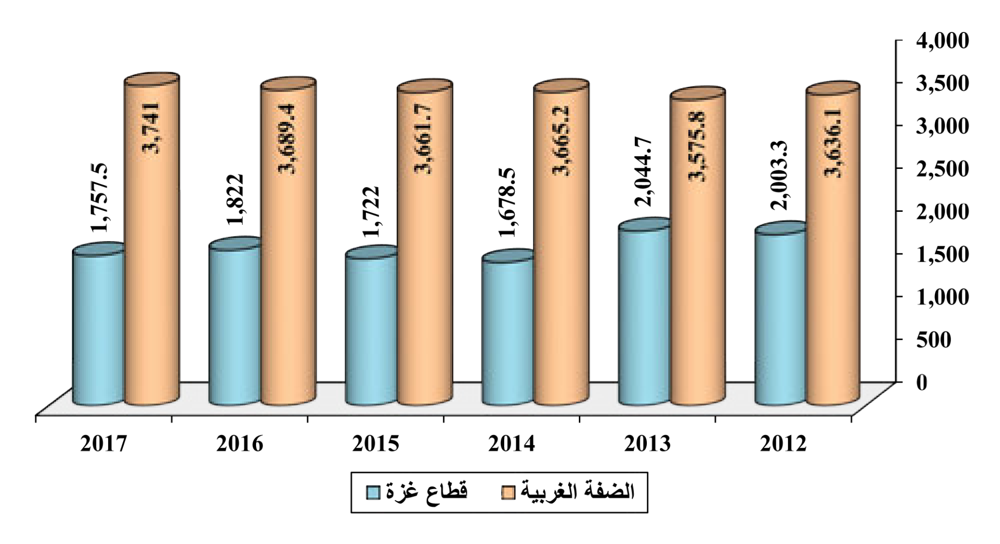
جدول 2/16: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[66]

السنة		2012	2013	2014	2015	2016	*2017
الضفة الغربية	القيمة	3,636.1	3,575.8	3,665.2	3,661.7	3,689.4	3,741
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.2+	1.7–	2.5+	0.1–	0.8+	1.4+
قطاع غزة	القيمة	2,003.3	2,044.7	1,678.5	1,722	1,822	1,757.5
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.4+	2.1+	17.9–	2.6+	5.8+	3.5–

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.



متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

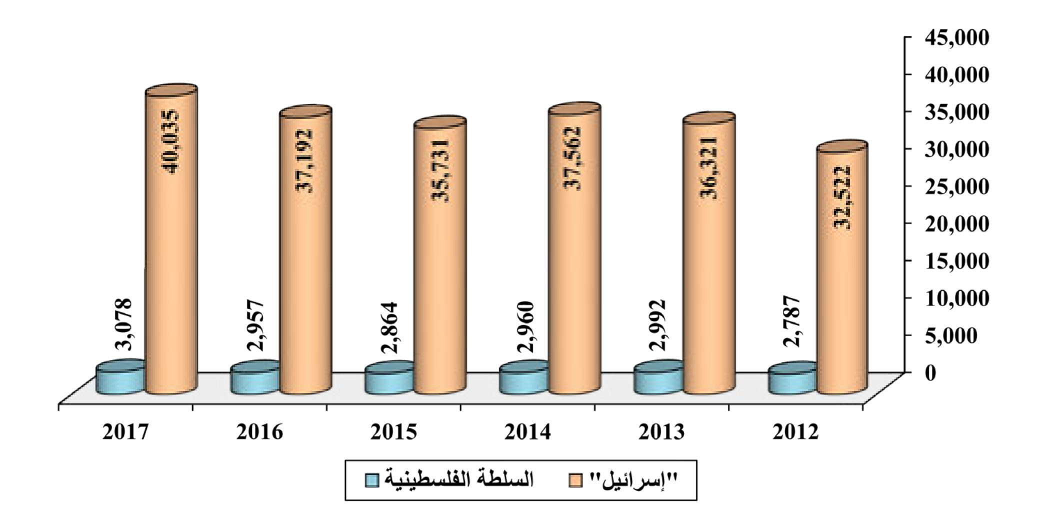
هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية 2,957 دولاراً و3,078 دولاراً لسنتي 2016 و2017 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 37,192 دولاراً و40,035 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 13 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 2/17: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالدولار)[67]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2012	2,787	32,522	8.6
2013	2,992	36,321	8.2
2014	2,960	37,562	7.9
2015	2,864	35,731	8
2016	2,957	37,192	8
*2017	3,078	40,035	7.7

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالدولار)



3. الدَّين العام:

يشكل الدَّين العام مصدراً استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة لأغراض تنموية أو سداد عجز طارئ لموازنة الدولة، مع الالتزام بالوفاء بكافة الشروط المتفق عليها. وتسهم مؤشرات الدَّين العام في فهم طبيعة العلاقة بين تطورات هذا الدَّين وأداء الاقتصاد الكلي من جهة وبين مالية الحكومة بشكل خاص من جهة أخرى، كما تسهم في تقييم تطورات الدَّين والقدرة على التعامل معه وإدارته[68].

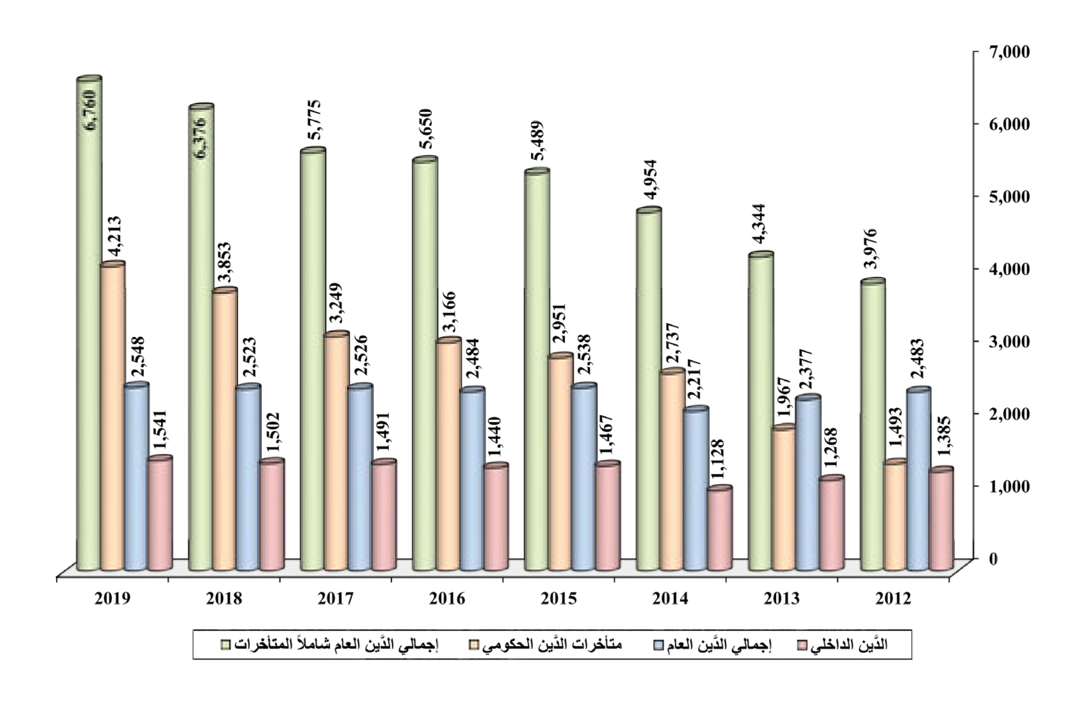
جدول 2/18: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية ومتأخراته 2012–2019 (بالمليون دولار)[69]

البيان	فعلي						تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	*2017	2018	2019
الدَّين الداخلي	1,385	1,268	1,128	1,467	1,440	1,491	1,502	1,541
الدَّين الخارجي	1,098	1,109	1,089	1,071	1,044	1,035	1,022	1,006
إجمالي الدَّين العام	**2,483**	**2,377**	**2,217**	**2,538**	**2,484**	**2,526**	**2,523**	**2,548**
متأخرات الدَّين الحكومي	1,493	1,967	2,737	2,951	3,166	3,249	3,853	4,213
إجمالي الدَّين العام شاملاً المتأخرات	**3,976**	**4,344**	**4,954**	**5,489**	**5,650**	**5,775**	**6,376**	**6,760**
اجمالي الدَّين العام شاملاً المتأخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	34.3	32.7	41.1	41.1	42.5	39.6	44.1	45.7

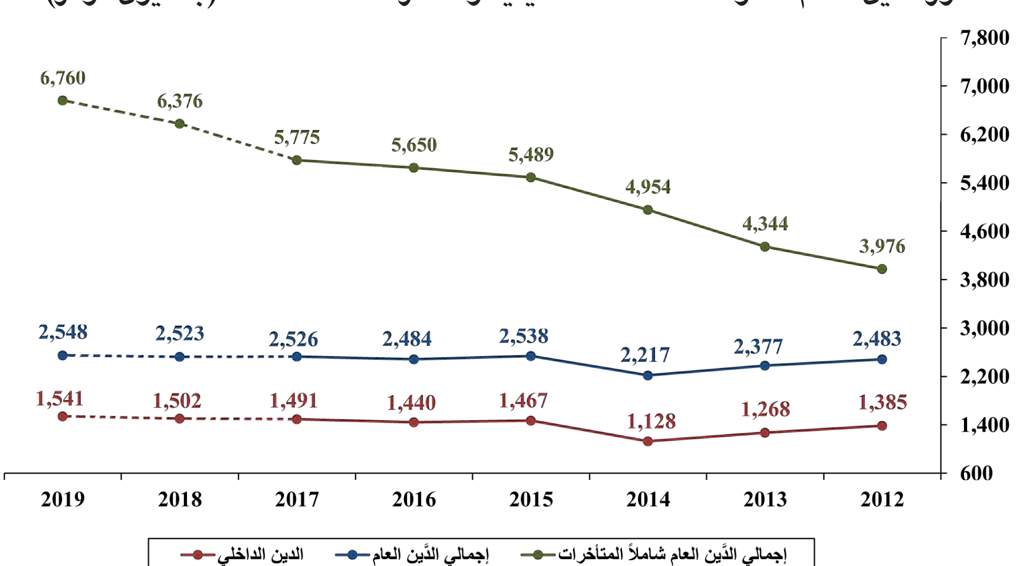
* حسب بيانات الربع الثالث لسنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

تطور الدَّين العام ومتأخراته 2012–2019 (بالمليون دولار)



تطور الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية ومتأخراته 2012–2019 (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/18 يتضح أن الدَّين العام بصوره المختلفة ما يزال مرتفعاً بالرغم من التحسن المحدود في بيانات سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة، حيث تناقص الدَّين الخارجي بنسبة 0.9%، وارتفعت المتأخرات بنسبة 2.6% حسب أرقام الربع الثالث من سنة 2017. ومن دلائل استمرار بقاء الدَّين عالياً أنه شكل بدون المتأخرات نحو 70% من صافي الإيرادات العامة قبل المنح سنة 2016 (انظر جدول 2/19)، أما عند حساب المتأخرات، فإن سقف الدَّين العام الحكومي يرتفع إلى مستويات قياسية مثلت نحو 42.5% من الناتج المحلي في نهاية سنة 2016، بما يتجاوز الحد المسموح به حسب قانون الدَّين العام رقم 24 لسنة 2005 وهو 40%[70]، وهذا يدلل على ضعف الشأن المالي الحكومي والاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، كما يشكل عبئاً مالياً بالغ الخطورة، مع استمرار عجز الموازنة العامة من جهة، وصعوبات سداد أعباء الدَّين من جهة أخرى، بالرغم من حدوث انخفاض في نسبة هذا الدَّين من الناتج المحلي إلى 39.6% سنة 2017، والتي تظل عالية في كل الأحوال.

وهذا يتطلب الوقوف على العوامل الرئيسية المتحكمة في الدَّين، والمتمثلة في: تطورات في أداء المالية العامة من حيث العجز أو الفائض، وتراكم المتأخرات تجاه القطاع الخاص والموظفين العموميين، والتطورات بشأن سعر صرف الشيكل الإسرائيلي[71]، وكذلك حجم فوائد الديون التي بلغت نحو 74 مليون دولار في 2016[72]. والمطلوب أن تستمر الحكومة في سياسة تقليص المديونية بصورها المختلفة وصولاً للاستغناء عنها تماماً ولو على المدى البعيد.

وعلى ضوء استمرارية عجز الموازنة العامة، خصوصاً مع كِبر حجم الفوائد المدفوعة التي تستحق سنوياً، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية، فإنه يتوقع أن يظل حجم الدَّين العام لسنتي

2018–2019 عالياً متراوحاً بين 6,400–6,800 مليون دولاراً، وذلك استناداً لخط الاتجاه العام. وهكذا تستمر المخاطر الناجمة عن المديونية الحكومية. وعليه، تبدو الضرورة الملحة إلى إعادة العمل بنظام منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) لإدارة الدَّين والتحليل المالي، من أجل تحسين جودة إدارة المال العام، وتخفيف المخاطر وضمان استدامة أوضاع الدَّين العام بعيداً عن مخاطر إضافية[73].

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تعدُّ الموازنة العامة الأداة الأساسية المستخدمة في إدارة المال العام تحصيلاً وإنفاقاً بما يتفق مع الأهداف التي تسعى إليها الحكومة، من خلال إعدادها لهذه الموازنة، وفقاً للضوابط والتشريعات السارية، بعيداً عن المغالاة في التقديرات، ومنعاً لأيّ تجاوزات تخل بالأداء.

وقد عانت حكومة التوافق على مدار سنتي 2016 و2017 من صعوبات مالية واقتصادية واضحة، بسبب اعتمادها الكبير على الدعم الخارجي الذي تقلصت وارداته مقارنة بالسنوات الماضية.

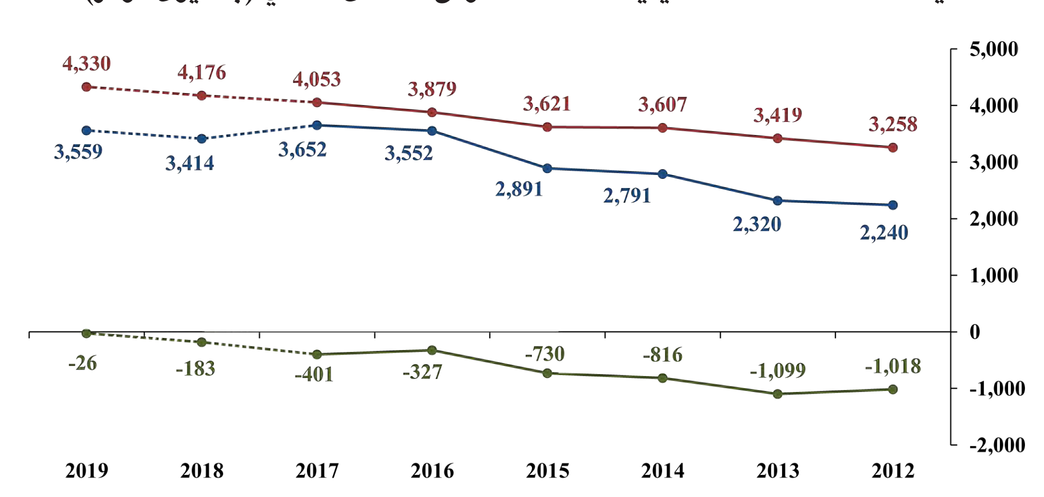
وفيما يتعلق بتوقعات سنتي 2018–2019 المضمنة في الجدول، وفي ظلّ حالة عدم اليقين بشأن المستجدات المستقبلية محلياً وخارجياً، وصعوبة بناء سيناريو محدد أو الاعتماد عليه، فقد ارتأينا الأخذ بخط الاتجاه العام للنمو 2012–2017 لمؤشرات الوضع المالي التي عبرت نتائجها عن محاولة المزج بين رغبة الحكومة في خفض العجز من جهة، وبين التأقلم مع تقلص وعدم انتظام المنح من جهة أخرى.

جدول 2/19: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[74]

	فعلي						تنبؤات*	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الإيرادات المحلية	**2,240**	**2,320**	**2,791**	**2,891**	**3,552**	**3,652**	**3,414**	**3,559**
النفقات الجارية	3,047	3,251	3,446	3,445	3,662	3,795	3,938	4,080
النفقات التطويرية	211	168	161	176	217	258	238	250
إجمالي النفقات العامة	**3,258**	**3,419**	**3,607**	**3,621**	**3,879**	**4,053**	**4,176**	**4,330**
الرصيد الكلي قبل المنح	**–1,018**	**–1,099**	**–816**	**–730**	**–327**	**–401**	**–183**	**–26**
إجمالي المنح	932	1,358	1,230	797	766	720	640	547
الرصيد الكلي بعد المنح	**–86**	**259**	**414**	**67**	**439**	**319**	**457**	**521**

*استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)



يشير خطّ الاتجاه العام للسنوات 2012–2017 إلى نمو الإيرادات بنسبة 63% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2012، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 10.3%. أما النفقات فيشير خطّ الاتجاه العام للسنوات 2012–2017 لنموها بنسبة 24.4% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2012، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 4.5% (انظر جدول 2/19).

والمتتبع لمالية السلطة الفلسطينية في سنتي 2016 و2017، يجد أن إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والتطويري قد ارتفع بمعدل 7.1% و4.5% على التوالي، وبمتوسط قدره 5.8%؛ وهو ما يعكس توجهاً نحو اتباع سياسة ترشيدية (انظر جدول 2/19).

أما الإيرادات العامة، والتي تشمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة والضرائب المرتجعة، فتشير البيانات إلى حدوث زيادة ملموسة خلال الفترة 2015–2016، حيث حققت نمواً بلغ 22.9% سنة 2016، بشكل يعكس تحسن الأداء، وبما يتواءم مع تراجع المنح الخارجية بشكل كبير بدءاً من سنة 2015 والسنوات اللاحقة، مما ترتب عليه خفض الرصيد الكلي قبل المنح بنحو 55.2% ليتدنى العجز إلى 327 مليون دولار سنة 2016، غير أن هذا العجز ارتفع سنة 2017 إلى 401 مليون دولار (انظر جدول 2/19). وهذه النتيجة وإن كان ظاهرها يبدو إيجابياً قياساً بسنة 2015، إلا أنه يتعذر الاستناد إلى استمراريتها لاحقاً، خصوصاً وأن خفض النفقات العامة سنة 2017 تحقق مع قيام الحكومة باستقطاعات كبيرة من رواتب موظفيها في غزة بدءاً من آذار/ مارس 2017، كوسيلة ضغط لفرض شروط الرئيس عباس وقيادة فتح على حركة حماس في القطاع. ومن ثم ستزداد الالتزامات الحكومية بعد التوافق الذي تمّ بين الطرفين في تشرين الأول/ أكتوبر 2017. وعليه فيتوقع لاحقاً إضافة أعباء مالية حكومية جديدة.

وجاءت المنح، على الرغم من تناقصها، ليتحول العجز إلى فائض بمستويات متفاوتة خلال الفترة 2012–2017. وفي مواجهة ذلك وفي مجال تحسين الظروف الاقتصادية وإرساء الأسس اللازمة لنمو مستدام، فإن البنك الدولي The World Bank يوصي بمعالجة الإنفاق الحكومي وتحسين مستويات التحصيل[75].

وبالرغم من الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة مع بدايات نيسان/ أبريل 2017 تجاه قطاع غزة (سعياً لتطويع حركة حماس) والتي تمّ من خلالها خفض رواتب موظفيها من أبناء قطاع غزة[76]؛ فقد قامت بمجموعة من الإجراءات لتحسين الأوضاع في الضفة الغربية، حيث التقى رئيسها رامي الحمد الله في مطلع حزيران/ يونيو 2017 وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون Moshe Kahlon، وبحث معه سبل تقديم تسهيلات اقتصادية إسرائيلية في الضفة، بهدف التخفيف من حدة الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة[77].

وصادقت الحكومة على نظام ضمان الحقوق في المال المنقول بما يسهم في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني ودعم قطاع الأعمال وتطويره، وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع المتوسطة والصغيرة[78].

كما وقّعت الحكومة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني في آب/ أغسطس 2016 اتفاقية لتنقيب واستخراج النفط من حقل رنتيس غرب رام الله، وذلك في أول محاولة لاستغلال حقول الغاز والبترول في فلسطين[79]، فيما أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية في الحكومة حسين الشيخ، في 2016/9/13، أن السلطة وقّعت مذكرة تفاهم تاريخية مع حكومة الاحتلال لتنظيم قطاع الطاقة في فلسطين[80]. كما أعلن رامي الحمد الله، في 2017/3/22، عن إطلاق خطة عمل لإقامة سوق الكهرباء الجديد في الضفة الغربية وقطاع غزة[81].

وفي إطار جهودها لمكافحة الفساد، قال رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة إنه استعاد 70 مليون دولار خلال خمس سنوات، إلا أن محققيه أخفقوا في الكشف عن أدلة لتبرير مزاعم اختفاء مئات الملايين من الدولارات من أموال الحكومة، مؤكداً أن هناك حاجة لتعقب عشرات الملايين من الدولارات التي اختفت في الخارج[82].

وفي 2017/7/11، صادقت الحكومة على قرار حول إنشاء مدينة صناعية بالقرب من معبر ترقوميا بالخليل، يُتوقَّع أن توفر أكثر من 20 ألف فرصة عمل[83]. وفي 2017/7/12، التقت وزيرة الاقتصاد عبير عودة وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen، وبحثت معه سبل زيادة التعاون الاقتصادي بما يشمل زيادة عدد العمال الذين يسمح لهم بالدخول للعمل التجاري في "إسرائيل"، وزيادة تصدير منتجات الأطعمة والكهرباء إلى المدن الفلسطينية[84]. وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017 التقى رامي الحمد الله ومسؤولون كبار في السلطة وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، وبحثوا معه إمكانية إقامة مناطق صناعية فلسطينية[85].

5. العمل والبطالة والفقر:

يعدُّ العمل مورداً اقتصادياً بشرياً بالغ الأهمية، يحقق استغلالاً للطاقة والقدرات الإنتاجية المتاحة، استناداً لمهارة العامل وإبداعاته. وذلك بمراعاة أن العمل حقّ طبيعي مكفول لكل بالغ قادر عليه، مما يترتب عليه تمكين المشتغل من اكتساب الدخل الذي يلبي احتياجاته، غير أن فرصة العمل مرهونة بحاجة السوق إلى خدمات المشتغل، وبالمواصفات التي تتطلبها وظيفته. ولعجز السوق عن استيعاب عمالة إضافية، تنشأ البطالة التي تكون عالية أو منخفضة، دائمة أو مؤقتة، وفي حالتنا فإن البطالة الفلسطينية هي عالية ومزمنة، وتشكل إهداراً للطاقة الإنتاجية للمشتغل، وخسارة فادحة لتعطُّله، وفقداناً لناتج عمله.

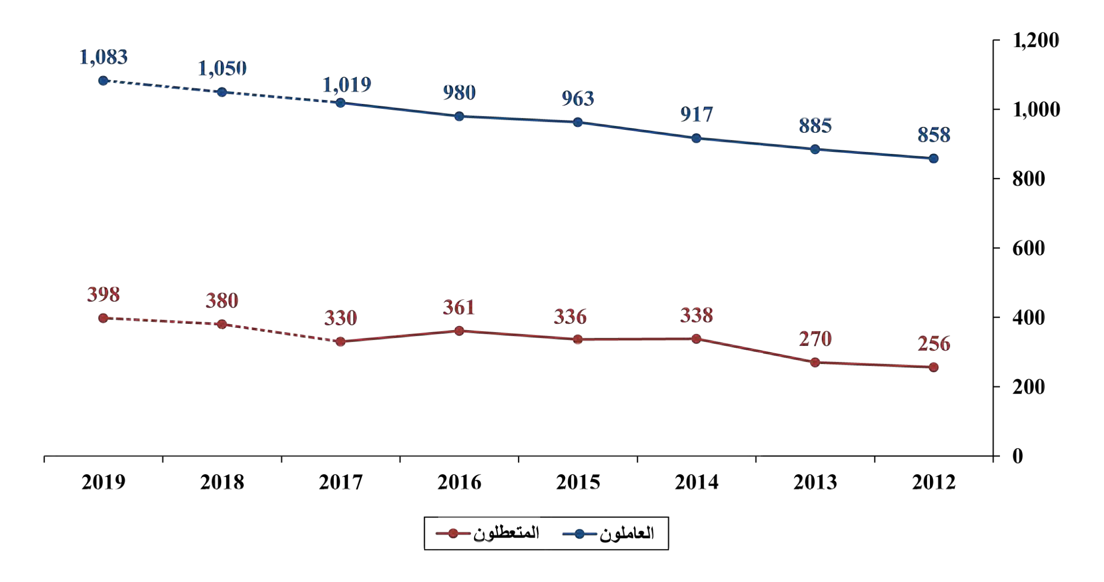
جدول 2/20: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2012–2019 (بالألف)[86]

	البيان	فعلي						تنبؤات*	
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضفة الغربية	القوى العاملة	743	759	811	828	844	850	887	910
	العاملون	602	618	668	685	690	733	755	781
	المتعطلون	141	141	143	143	154	117	132	129
	نسبة البطالة (%)	19	18.6	17.7	17.3	18.2	13.8	14.9	14.2
قطاع غزة	القوى العاملة	371	396	444	471	497	499	543	570
	العاملون	256	267	249	278	290	286	295	302
	المتعطلون	115	129	195	193	207	213	248	268
	نسبة البطالة (%)	31	32.6	43.9	41	41.7	42.7	45.6	47.1
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,114	1,155	1,255	1,299	1,341	1,349	1,430	1,481
	العاملون	858	885	917	963	980	1,019	1,050	1,083
	المتعطلون	256	270	338	336	361	330	380	398
	نسبة البطالة (%)	23	23.4	26.9	25.9	26.9	24.5	26.5	26.9
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات		83.2	99.4	107.3	112.7	117.2	126.6	135	143

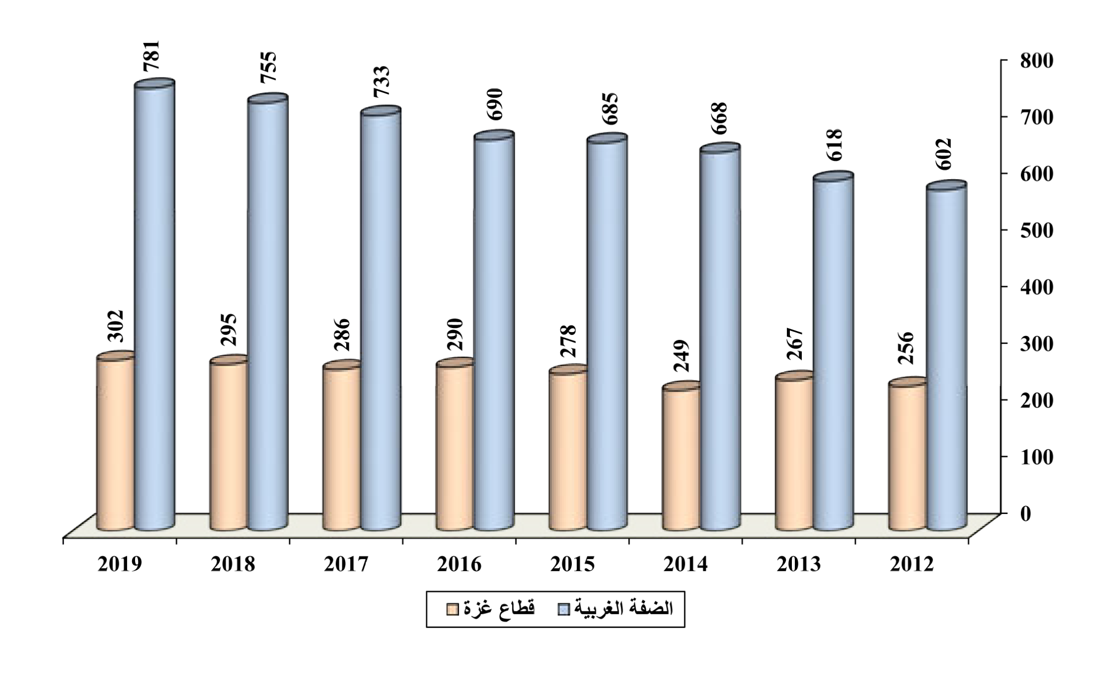
*استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.



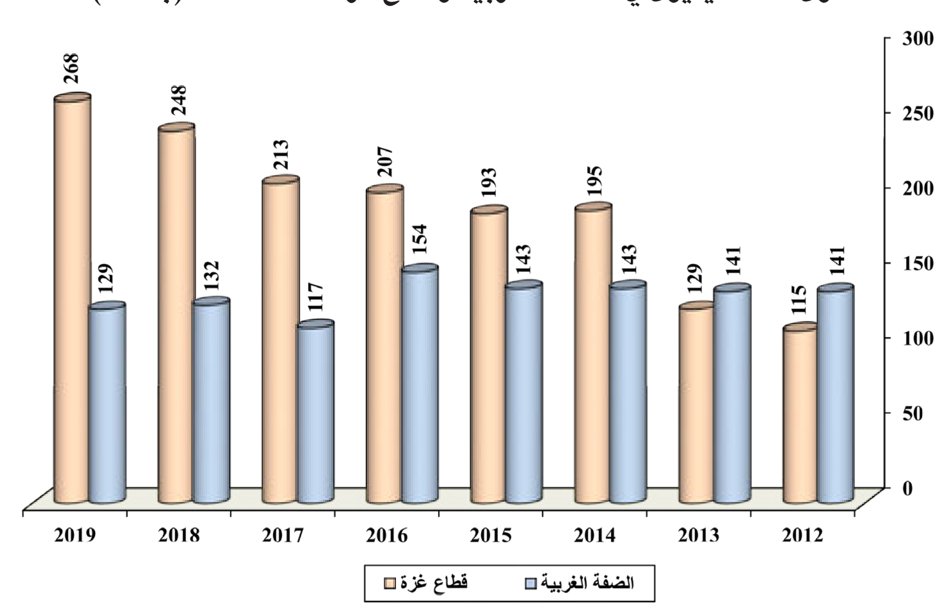
توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2012–2019 (بالألف)



العاملون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2012–2019 (بالألف)



المتعطلون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2012–2019 (بالألف)



يلاحظ من الجدول 2/20 استمرار ارتفاع أعداد القوى العاملة، وهي نتيجة طبيعية للنمو السكاني. وقد صاحب ذلك استمرار وجود معدلات بطالة مرتفعة في سنتي 2016–2017. وبلغ مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع نحو 1.349 مليون فرد سنة 2017، منها 850 ألفاً في الضفة وبنسبة مشاركة قدرها 44%، والباقي أي 499 ألفاً في القطاع وبمعدل مشاركة قدره 44.1%. أي أن أكثر من نصف السكان البالغين هم معالون لا يشاركون في العملية الإنتاجية، كالطلبة وربات البيوت والمرضى والمقعدين وغيرهم. ونسبة المشاركة هذه تُعدُّ نسبة متدنية بصورة ملحوظة مقارنة ببلدان أخرى[87].

أما العاملون فعلاً فبلغ عددهم 1.019 مليون في نهاية سنة 2017، منهم 733 ألف في الضفة بنسبة 71.9%، والباقون وهم 286 ألفاً في القطاع بنسبة 28.1%. وأما العاملون منهم في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة فهم جزء من هذه العمالة، حيث بلغ عددهم 126,600 يشكلون 12.4% من مجموع العاملين، مما يعكس عجز السلطة عن توفير البدائل الملائمة، سواء من حيث من يعملون في "إسرائيل" أم في المستعمرات. ومن حيث التصنيف حسب الفروع الإنتاجية، نجد أن الخدمات هي الأكثر استيعاباً بنسبة 33.3% في الضفة الغربية مقابل 54.3% في قطاع غزة. وأما القطاع العام فيستوعب 21.2% من مجموع العاملين بواقع 15.3% في الضفة الغربية، و36.2% في قطاع غزة، مما يدلّ على محدودية فرص الوظائف للقطاع الخاص في غزة[88].

وبشأن المتعطلين عن العمل فقد بلغ عددهم 330 ألفاً سنة 2017 على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم 117 ألفاً في الضفة، و286 ألفاً في القطاع. وتعدُّ نسبة البطالة في الضفة

والقطاع عامة، وفي قطاع غزة تحديداً، من بين النسب الأعلى عالمياً عند مقارنتها مع دول أخرى، كالولايات المتحدة بنسبة 5%، واليابان 3%، والصين 4%، والبرازيل 7%. وفي "إسرائيل" نحو 5%، وذلك في إحصائيات سنة 2016[89].

ومن الخصائص الأخرى للبطالة الفلسطينية ارتفاعها بشكل ملحوظ بين الإناث، حيث بلغت خلال سنة 2016 نحو 44.7%، جراء ظروف سوق العمل التي تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خصوصاً اللواتي يتمتعن بمستوى تحصيلي أكاديمي مرتفع، إذ بلغت في أوساطهن 50.6%. وفي هذا السياق ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، وبلغت في المتوسط نحو 36.9% سنة 2016[90].

وقد سمحت السلطة الفلسطينية للفلسطينيين بالعمل في "إسرائيل"، تخفيفاً من حالة البطالة العالية، وتوفيراً لمصادر الدخل؛ ولكن التجربة العملية أثبتت فشل هذه السياسة لارتهانها بالإجراءات الإسرائيلية[91]. ويعكس الاعتماد المتزايد للفلسطينيين على فرص العمل في "إسرائيل"، في ظلّ شحّ فرص التوظيف المحلية علامة على ازدياد الانكشاف والتبعية الاقتصادية الفلسطينية، كما يهدد ارتفاع البطالة وانخفاض مستوى المشاركة في القوى العاملة، قدرة المواطنين على الاستهلاك أو الاستثمار، مما ينذر بتدهور الأحوال الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد[92]؛ بالإضافة إلى كونهِ يُسهم في تقوية وازدهار اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، الذي يستخدم إمكاناته في مزيد من قمع الشعب الفلسطيني، وتهويد الأرض والإنسان.

وعلى الرغم من ضيق فرص العمل بصورة عامة، إلا أن شريحة من الأطفال بين 10–17 عاماً، تمثل 3.2%[93] من مجموع سكان هذه الفئة، تشق طريقها نحو سوق العمل، قبل الحصول على الحد الأدنى من مستوى التعلم المطلوب، وتعمل في ظروف قاسية لا تتناسب مع أعمارها، ولا تحصل على أجور عادلة. وغالباً ما تكون هذه العمالة محرومة من أيّ حقوق يكفلها قانون العمل الفلسطيني، وعليه فإن تشغيل الأطفال هي ظاهرة مركبة ومتعددة الجوانب، وترتبط بشكل مباشر بالأزمة غير المسبوقة لمعدلات البطالة والفقر[94].

إن أوضاع البطالة الصعبة أسهمت في العديد من المشكلات الاجتماعية والأسرية وفي سلوكيات استهلاكية ضارة خصوصاً بين الشباب، كالتدخين حيث وصلت نسبة المدخنين إلى 23.5% من مجموع الفلسطينيين، بواقع 29.5% في الضفة و14% في غزة[95]، بالرغم من أن أغلبية هؤلاء المدخنين من المتعطلين، مسببة أضراراً صحية لها انعكاسات كبيرة على الإنفاق الصحي، وعلى تدني الطاقة الإنتاجية للمدخنين.

أما عن تنبؤات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة 2018–2019 فتبدو الأمور شائكة، يتعذر معها الوصول إلى تقديرات ملائمة في ظلّ الأوضاع السائدة والمتجددة. فتوقيع المصالحة الذي

تمّ في 2017/10/12 يفرض واقعاً جديداً، فهناك موظفون ليسوا على رأس عملهم ويتقاضون رواتبهم، وهناك من هم على رأس عملهم وينتظرون تسوية أوضاعهم، وهناك المفصولون بسبب انتماءاتهم السياسية، وهناك عالقون، أوضاعهم حائرة منذ سنة 2005، وهناك النمو السكاني السنوي المرتفع المقترن بأعداد إضافية من الراغبين في العمل، وهناك النمو الاقتصادي الضعيف، والعراقيل الراهنة التي يعجز فيها السوق عن إضافة فرص جديدة، مما يجعلنا نعتقد بصعوبة تحقيق إنجازات ملموسة في ملف سوق العمل الفلسطيني.

إن التزام الحكومة بإعطاء البطالة العالية حقها من الاهتمام ضمن خطوات ترتيب البيت الفلسطيني سيهيئ الفرصة نحو محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة داخلياً وخارجياً، وبالمضي قدماً في تبني أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، والالتزام بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2016–2030، فإن ما يمكن تحقيقه سيكون أقل كثيراً مما يتوقع بحيث تصل البطالة إلى 26.7% كمتوسط لسنتي 2018–2019.

وأما عن الفقر فيرتبط بشكل مباشر بالبطالة وينشأ عنها، ويكون معدل الفقر عادة أعلى من مستويات البطالة خصوصاً لمن يعملون دون مستوى الحد الأدنى للأجور ويصنفون كفقراء. وبناء على ارتفاع البطالة والحرمان من الدخل العادل، فإن نحو ثلثي السكان الفلسطينيين يصبحون تحت خطّ الفقر، مع محدودية آفاق فرص العمل والأمن، ومن ثمّ تسهم منظمات دولية في عونهم على الكسب وتمكينهم من الوصول إلى الغذاء والماء[96].

وفي مواجهة حالة الفقر تتبنى الحكومة حالياً برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني بدءاً بمأسسة هذا البرنامج في إطار زمني محدد بهدف توسيع دائرة المستفيدين من الفئات المهمشة والفقيرة. كما تتمثل الرؤية الوطنية لمكافحة الفقر في المساعي الحثيثة لإيجاد فرص عمل وصولاً للاعتماد الذاتي، وإخراج المهمشين من دائرة العوز والفقر والانخراط في عجلة الإنتاج[97]. وكان الاهتمام الحكومي قد انطلق مبكراً ممثلاً بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر بموجب قرار مجلس الوزراء في 2005/1/31 وبرئاسة وزير التخطيط، مع تركيز خطة التنمية الاقتصادية، السارية في وقتها، على الاهتمام بمكافحة الفقر[98]. وعليه، فليس كافياً تشكيل هيئات ذات اختصاص بدون قيامها بمعالجات حقيقية وإسهامات جوهرية.

وقد استجابت الحكومة لدعوات ممثلي العاملين وأصحاب العمل، وشكلت لجنة وزارية لإعادة تقييم قانون الضمان الاجتماعي، بما يحقق الحماية القانونية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع[99]. وأعلنت الحكومة على لسان رئيسها الحمد الله عن دعمها لمشاريع الإسكانات التعاونية في بعض مناطق الضفة، بما يسهم في التخفيف من الفقر والبطالة، وتطوير الخدمات الموجهة للمجتمع الفلسطيني[100]، كما قدمت الدعم المالي لتطوير الواقع الخدماتي في بعض قرى الضفة[101].

وفي 2017/7/3، وقّع وزير العمل في الحكومة مأمون أبو شهلا اتفاقية مع منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO)، لإنشاء مؤسسة ضمان اجتماعي فلسطينية مستقلة لإدارة نظام الضمان الاجتماعي الجديد بقيمة 500 ألف دولار[102].

أما الجوع فيعدُّ نتيجة طبيعية لحالة الفقر والحرمان والفاقة التي تعيشها بعض شرائح المجتمع لعجزهم عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، في ظلّ صعوبة الوصول دوماً إلى هؤلاء الجوعى، وصعوبة تحقيق العدالة في توزيع الإعانات الغذائية، لتتصاعد المخاطر الناشئة عن الفقر، مما يقود لسوء التغذية التي تتكامل مع حلقة الفقر والجوع. حيث تشير التقديرات إلى أن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مثيرة للقلق، وأن 27% من مجموع الأسر الفلسطينية، تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وأن آفاق المستقبل لا تبشر بالخير[103].

6. النشاط الصناعي:

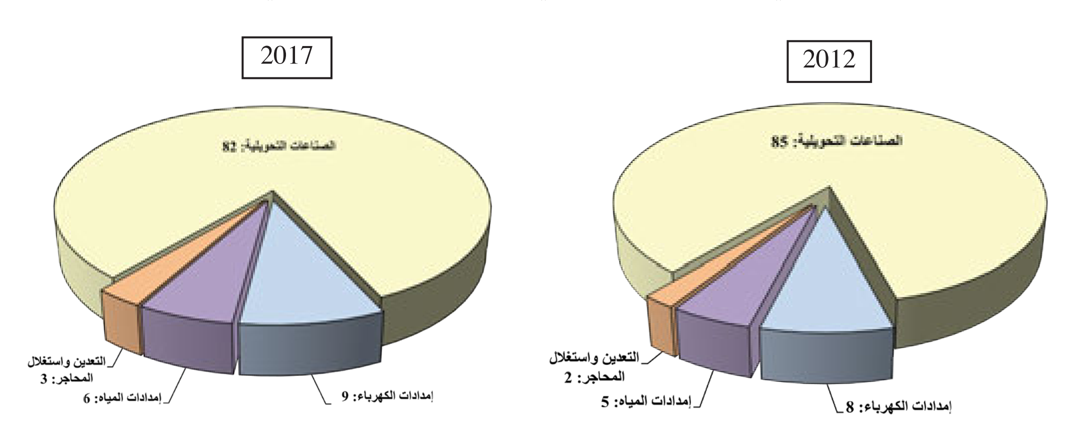
يمثل النشاط الصناعي أحد روافع النمو الإنتاجي والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لقدرته على إنتاج كمّ هائل من المنتجات، مع قدرة كبيرة على مواكبة التطور الإبداعي والابتكاري واللحاق بالثورة التكنولوجية، مما يحفز الاستثمارات لإقامة المشاريع الجديدة تحقيقاً لقيمة مضافة عالية، كما يستوعب أعداداً كبيرة من المشتغلين، وله دور كبير في استغلال الموارد المتاحة مع إمكانية الولوج إلى الأسواق العالمية عبر التصدير.

جدول 2/21: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[104]

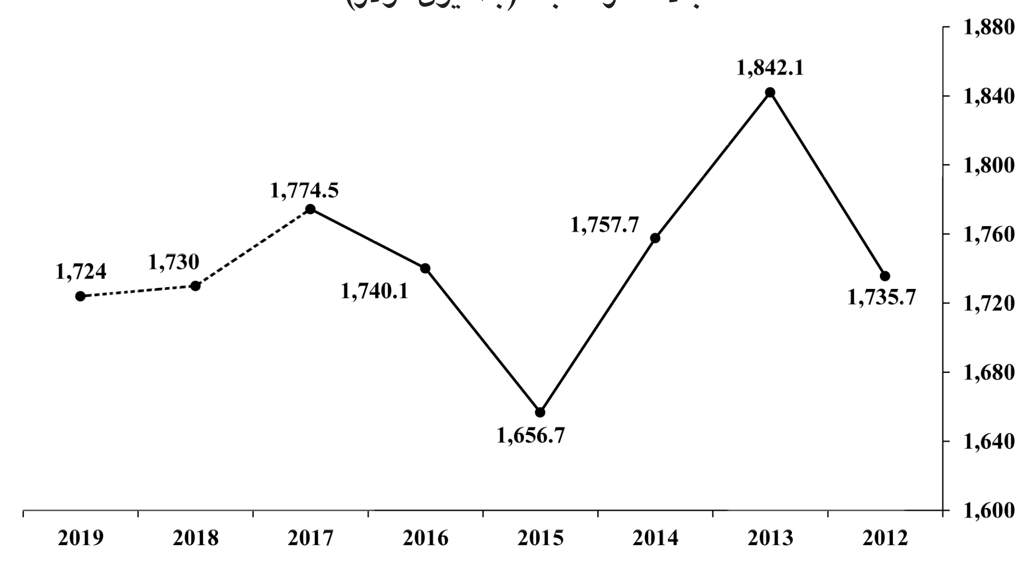
البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعدين واستغلال المحاجر	35.8	66.9	58	50	48.3	50.7	53	53
الصناعة التحويلية	1,481.6	1,545.1	1,461	1,347.7	1,431.1	1,453.2	1,394	1,376
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	143.1	150.2	158.7	156.2	153.8	160.3	163	166
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	87.9	88.8	84.6	102.8	106.9	110.4	115	121
المجموع	**1,735.7**	**1,842.1**	**1,757.7**	**1,656.7**	**1,740.1**	**1,774.5**	**1,730**	**1,724**
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.5	15	14.3	13.1	13.1	13	12	12
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	13.3+	6.1+	4.6–	5.7–	5+	2+	3–	5–

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.
** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2012 و2017 (%)



الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



يتبين من الجدول 2/21 التراجع الملحوظ والتقلب في النشاط الصناعي من خلال بطء نموه وتدني إسهامه في الناتج المحلي. وهذا التردي هو أكثر وضوحاً في التعدين واستغلال المحاجر الذي يرجع لعوائق عديدة، ومن جانب آخر عانى قطاع غزة من التدمير الإسرائيلي لعدد كبير من المنشآت الإنتاجية؛ وللأسف لم يتم إعادة إعمارها، إلا بشكل جزئي إما بدعم المانحين أو على نفقة مالكيها أو من خلال الاقتراض[105]؛ مما جعل إسهام غزة في الصناعة محدوداً، وانعكس ذلك بشكل عام سلباً على حالة النمو الصناعي فلسطينياً.

ولارتباط الصناعة الوثيق بالطاقة فقد تبنى صندوق الاستثمار الفلسطيني رؤية شاملة للطاقة، تسهم في استقلاليتها وخفض أسعار منتجاتها، كما جرى تأسيس شركة "مصادر"،

لأغراض تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، وإطلاق برنامج "نور فلسطين" لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية كخطوة أولية في بعض المناطق، مع السعي لتطوير حقل غاز مارين غزة داخل الشاطئ الفلسطيني[106]. ولأهمية الصناعة بما فيها الإنشاءات فقد حرصت أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 على دعمها وتشجيعها، وجذب الاستثمار لها كأولوية متقدمة[107].

وعند الحديث عن الصناعة والزراعة معاً فهناك ما يدعو للاهتمام بقدراتهما الكامنة على تحقيق وُفُورَات في الحجم، وتوسيع نطاق العمالة، لكونهما أكثر ديناميكية وابتكاراً مقارنة بالخدمات والبناء؛ إضافة لقابلية منتجاتهما للتداول عالمياً، مما يشجع على التقدم التكنولوجي والكفاءة والقدرة على المنافسة دولياً. غير أنه مما يعيق نمو النشاطين أيضاً الافتقار لعملة وطنية، ومن ثم الخضوع للسياسات النقدية التي تنتهجها "إسرائيل" من جانب واحد، مما يضعف القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلاً[108].

وأما عن آفاق النمو لسنتي 2018–2019 فإن نتائج خط الاتجاه قد دللت بوضوح على استمرار تدهور هذا النشاط، خصوصاً من منظور قيمة الناتج والإسهام في الناتج الإجمالي.

7. النشاط الزراعي:

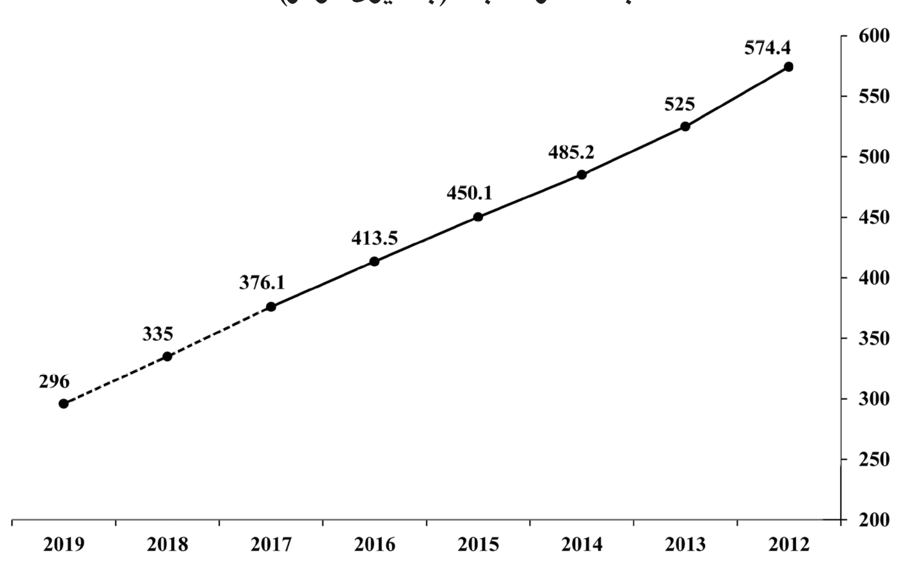
تُعدُّ الزراعة بشقيها النباتي والحيواني عملاً إنتاجياً بالغ الأهمية لتوفيرها احتياجات الأسواق المحلية لأكثر السلع الضرورية، إضافة لإمداد الصناعات التحويلية باحتياجاتها الأولية، ولتوفيرها فرص عمل كبيرة بشكل مباشر وغير مباشر.

جدول 2/22: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[109]

البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	574.4	525	485.2	450.1	413.5	376.1	335	296
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	17–	8.6–	7.6–	7.2–	8.1–	9–	5–	4–
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.8	4.3	4	3.6	3.1	2.8	2	2
الإسهام في القوى العاملة (%)	11.5	10.5	10.4	8.7	7.4	6.7	6	5

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.
** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



وتعكس التطورات التي مرّ بها النشاط الزراعي حالة التراجع تباعاً لقيمته المضافة لينخفض إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من 4.8% إلى 2.8% خلال الفترة 2012–2017، في ظلّ عرقلة إسرائيلية ممنهجة لمساعي التطور والنمو. ففي الضفة الغربية هناك الجدار العازل، وكثافة الحواجز، وانتزاع الأراضي، وبناء المستعمرات، واقتلاع الأشجار، والاستيلاء على المحاصيل، وتدمير البنية التحتية، مع سيطرة الاحتلال على أكثر من 62% من أراضي الضفة وعلى 85% من مواردها المائية، والتربص بالمزارعين ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم. إضافة إلى أن الأرض الصالحة للزراعة لا تستخدم إلا بنسبة 21% وأن 93% منها غير مروية[110].

وفي قطاع غزة يحظر على الفلسطينيين زراعة الشريط الحدودي أو الاقتراب منه، كما يمنع تصدير فائض المحاصيل الزراعية إلا في أدنى مستوى، مع تضييق المساحة البحرية المخصصة للصيد وملاحقة الصيادين والاستيلاء على قواربهم.

ويعدُّ تغيّر المناخ من المعيقات الأخرى للزراعة، التي اتسع مداها محلياً وإقليمياً وعالمياً، والتي تؤثر على ظروف العمل الزراعي، حيث تتراوح آثارها بين انخفاض الغلات، وزيادة تقلبها، وخسارة التنوع الحيوي[111].

وعلى الرغم من قدرة النشاط الزراعي على استيعاب قوى عمالة إضافية إلا أن نسبة العاملين فيه انخفضت بشكل ملحوظ من 11.5% إلى 6.7% خلال الفترة 2012–2017. وذلك بسبب معاناة المزارعين من ندرة مياه الري وارتفاع تكلفة الإنتاج واعتداءات المستوطنين، مما يضطرهم للبحث عن أعمال بديلة.

وعن تنبؤات سنتي 2018–2019 فقد أفصح الاتجاه العام عن استمرارية تدهور النشاط الزراعي وتراجع نموه، وانخفاض معدل استيعابه للعمالة. والمأمول ضمن أجندة السياسات الوطنية خلال الفترة 2017–2022 المضي قدماً في ترسيخ استراتيجية واضحة للنشاط الزراعي، وتحديد أولوياتها، وتحفيز المانحين لمواصلة دعمهم، وتوجيه التمويل المتاح نحو الأهداف الرئيسية، بما يتفق ومعالجة حالة التدهور الراهنة.

8. التبادل التجاري:

يمثل التبادل التجاري أحد أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها أهمية وأوفرها مزايا في ظلّ حرية تبادل المنتجات؛ إلا أن حجم ومزايا التبادل وعدالة توزيعها لا تتحقق دائماً بقدر متكافئ بين الدول، لاختلاف ظروف وقدرات وتطلعات كل منها.

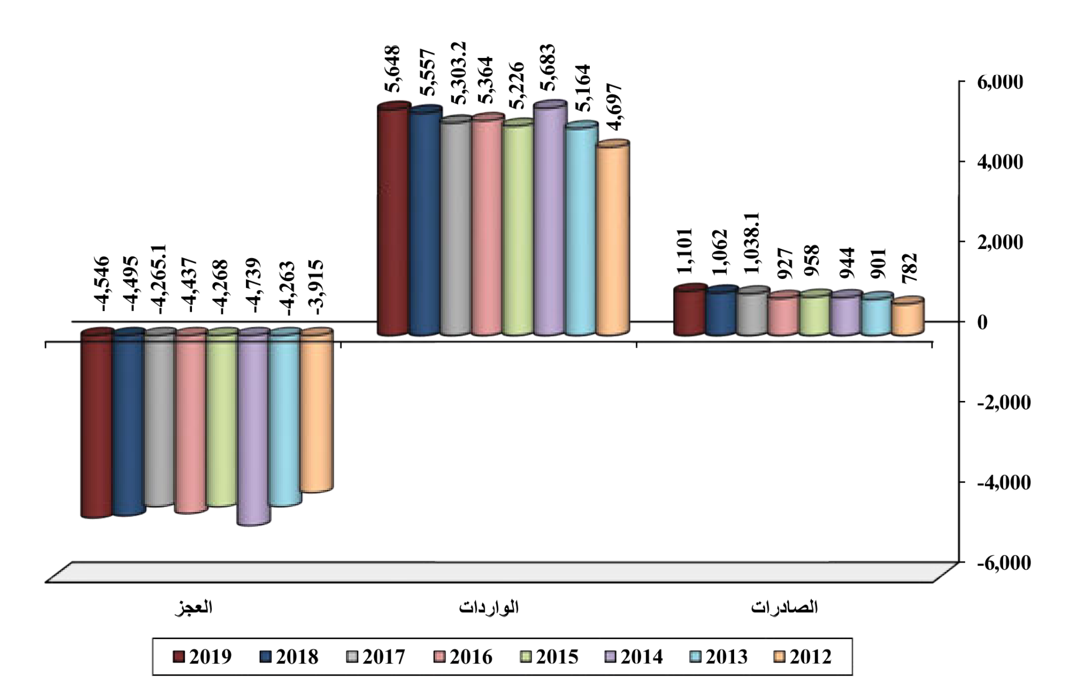
تتمثل الظاهرة الأكبر في التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية في تحكم الاحتلال الإسرائيلي بهذا التبادل واستئثاره بالحجم الأكبر من الصادرات والواردات. وتتمثل الظاهرة الثانية الأساسية في حالة العجز التجاري الهائل لدى السلطة نتيجة سياسات الاحتلال العدوانية والاستعمارية.

جدول 2/23: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[112]

البيان	فعلي						تنبؤات*	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التبادل التجاري	5,479	6,065	6,627	6,184	6,291	6,341.3	6,619	6,749
الصادرات	782	901	944	958	927	1,038.1	1,062	1,101
الواردات	4,697	5,164	5,683	5,226	5,364	5,303.2	5,557	5,648
العجز	–3,915	–4,263	–4,739	–4,268	–4,437	–4,265.1	–4,495	–4,546
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	83.4	82.6	83.4	81.7	82.7	80.4	80.7	80.3
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)[113]	34.7	34.2	37.3	33.7	33.1	29.7	30.6	29.7

* استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2012–2019 (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/23 يلاحظ تقلب الواردات، واستمرار بقائها عند مستويات عالية مع الحرص على زيادة الصادرات الآخذة في النمو غير المنتظم مع عدم قدرتها على اللحاق بالواردات، مما ترتب عليه بقاء الميزان التجاري بين 2012–2017 في حالة عجز شديد بين 80.4–83.4% مقارنة بإجمالي الواردات، ثم اتجاه الرصيد التجاري للهبوط نسبياً وفقاً لتقديرات سنة 2017، وبقائه مرتفعاً في كل الأحوال.

وبلغت الواردات نحو 5,364 مليون دولار سنة 2016 بزيادة معدلها 2.6% مقارنة بسنة 2015، كما بلغت الصادرات نحو 927 مليون دولار وبانخفاض قدره –3.2%. وعليه، ارتفع عجز الميزان التجاري لسنة 2016 بنسبة 4% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ العجز نحو 4,437 مليون دولار وبنسبة 82.7% من مجموع الواردات (انظر جدول 2/23).

وأما في سنة 2017 فقد تراجعت الواردات إلى نحو 5,303 ملايين دولار بانخفاض قدره 60.8 مليون دولار عن سنة 2016، وبمعدل قدره –1.1%. بينما ارتفعت الصادرات لتصل إلى نحو 1,038 مليون دولار، بزيادة معدلها 12%. وبالتالي انخفض العجز إلى نحو 4,265 مليون دولار، وبنقص قدره نحو 172 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة وبنسبة –3.9%؛ وعليه، ستنخفض نسبة العجز مقارنة بمجموع الواردات إلى 80.4% (انظر جدول 2/23).

ويعد العجز التجاري الفلسطيني الكبير نتيجة مباشرة لضعف الإنتاج السلعي وعجز المنتجين عن النفاذ إلى أسواق التصدير، إضافة إلى ضعف المنافسة أمام الواردات[114]. وهو مؤشر بالغ الخطورة، يعكس تدني الإنتاج المحلي، وفشل سياستَي الاعتماد على الذات والإحلال بدل الواردات.

وعلى المستوى الجغرافي تستأثر "إسرائيل" بالنصيب الأكبر من الواردات بمعدل 58.3% و58.2% لسنتي 2015–2016 على التوالي، وجاءت تركيا في المرتبة الثانية بنسبة 7.3% و8.9%، ثمّ الصين بنسبة 7% و7.1% على التوالي. وعلى مستوى الصادرات الفلسطينية فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي مثلت 83.9% و83.2% لسنتي 2015–2016 على التوالي، مما يعني حرص "إسرائيل" على عزل الفلسطينيين عن الخارج وإبقائهم تابعين لها بالرغم من قيام الحكومة الفلسطينية في 2014/3/14 بتشكيل فريق لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014–2018[115]. إلا أن واقع الحال يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني فقَدَ قدراته التصديرية الكامنة، بسبب القيود الإسرائيلية على التجارة، وصعوبة الوصول إلى الموارد، وعدم الاستقرار السياسي وضعف الحوكمة والمأسسة[116].

ولا تتوفر حتى كتابة هذا التقرير بيانات تفصيلية عن صادرات السلطة ووارداتها السلعية لسنة 2017؛ غير أنه حسب النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2017 التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد شكلت الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" 56.6% من إجمالي قيمة الواردات لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2017، وعلى مستوى الصادرات فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي بلغت 85.4% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2017[117].

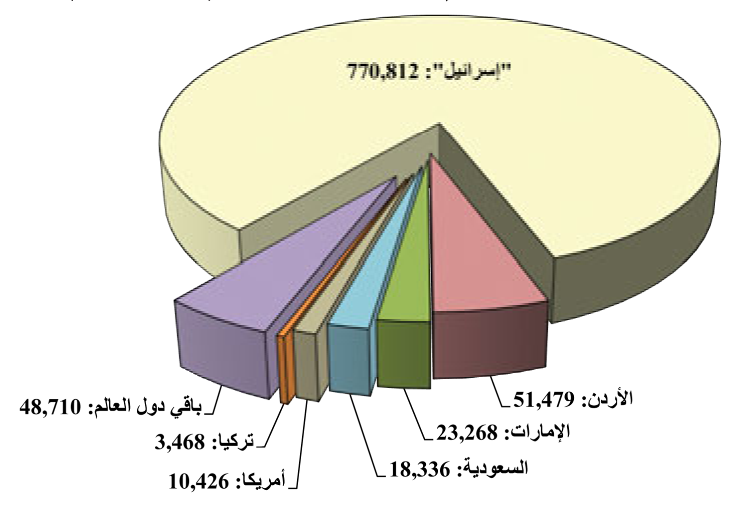
ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2016؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,351 مليون دولار، وهي أعلى من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 228 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 874 مليون دولار، وهي أعلى من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 103 ملايين دولار[118].

وعن مؤشرات التجارة الخارجية لسنتي 2018–2019، فإن خطّ الاتجاه العام لهذه المؤشرات يفصح عن تزايد عجز الميزان التجاري، مما يؤكد على ضرورة الالتزام بسياسات حازمة لتشجيع الإنتاج الوطني والإحلال محل الواردات ضمن أجندة السياسات الوطنية 2017–2022؛ كما يؤكد أهمية التوجه الحكومي الحالي لإعداد نظام تعرفة فلسطيني، بديل عن نظام التعرفة الإسرائيلي، بالتوازي مع السياسة الرامية لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، والاستفادة من الحيز الفلسطيني المتاح، بهدف بناء اقتصاد مستقل وتخفيف التبعية لـ"إسرائيل"[119].

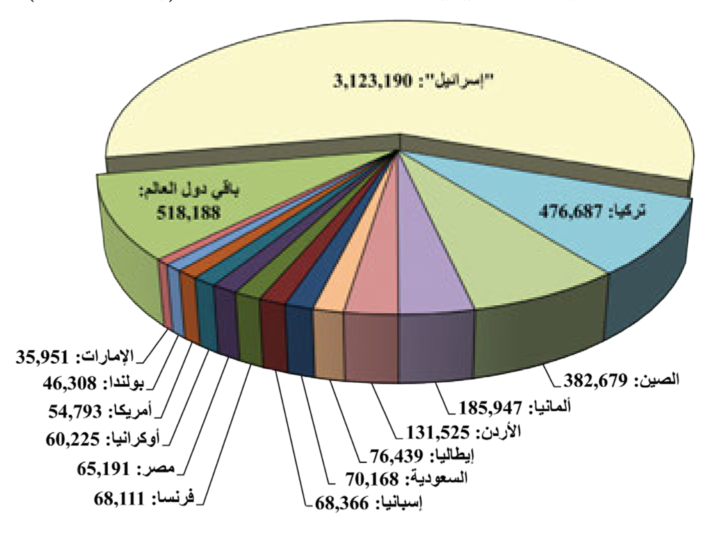
جدول 2/24: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2015–2016 (بالألف دولار)[120]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
"إسرائيل"	3,894,002	3,848,253	770,812	803,626	3,123,190	3,044,627
تركيا	480,154	382,161	3,468	3,154	476,687	379,008
الصين	382,740	368,038	61	1	382,679	368,037
الأردن	183,005	202,069	51,479	60,127	131,525	141,942
ألمانيا	186,616	149,406	669	921	185,947	148,485
المملكة العربية السعودية	88,504	86,701	18,336	14,753	70,168	71,948
إيطاليا	77,933	70,134	1,493	1,306	76,439	68,829
فرنسا	69,319	67,839	1,209	1,562	68,111	66,277
إسبانيا	68,808	72,505	441	89	68,366	72,416
مصر	65,256	67,650	65	189	65,191	67,461
أمريكا	65,219	65,941	10,426	10,700	54,793	55,241
أوكرانيا	60,227	53,859	2	3	60,225	53,856
الإمارات	59,219	51,805	23,268	18,694	35,951	33,111
بولندا	47,976	36,115	1,668	2,572	46,308	33,543
باقي دول العالم	561,289	660,802	43,102	40,114	518,188	620,686
المجموع	**6,290,267**	**6,183,278**	**926,499**	**957,811**	**5,363,768**	**5,225,467**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2016 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2016 (بالألف دولار)



9. المساعدات الأجنبية وتأثيراتها:

شكلت المساعدات الأجنبية مورداً مالياً مهماً للفلسطينيين بلغ 17.7 مليار دولار خلال الفترة 1996–2016، بمتوسط سنوي قدره 843 مليون دولار، غير أنها تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض. إلا أن العبرة تبقى بتخصيصات هذه المنح وطرق استخدامها، ففي الفترة 1996–2000 كان الجزء الأكبر للمنح يوجه نحو المشاريع التطويرية بنسبة عالية بلغت 92.6% في المتوسط، ثم أخذت حصة منح التطوير بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً بشكل حاد ومتقلب، حيث أدت هذه السياسة إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من القيام بمشاريع حيوية، لها أهميتها في تطوير البنية التحتية والتوسع في الخدمات الأساسية[121].

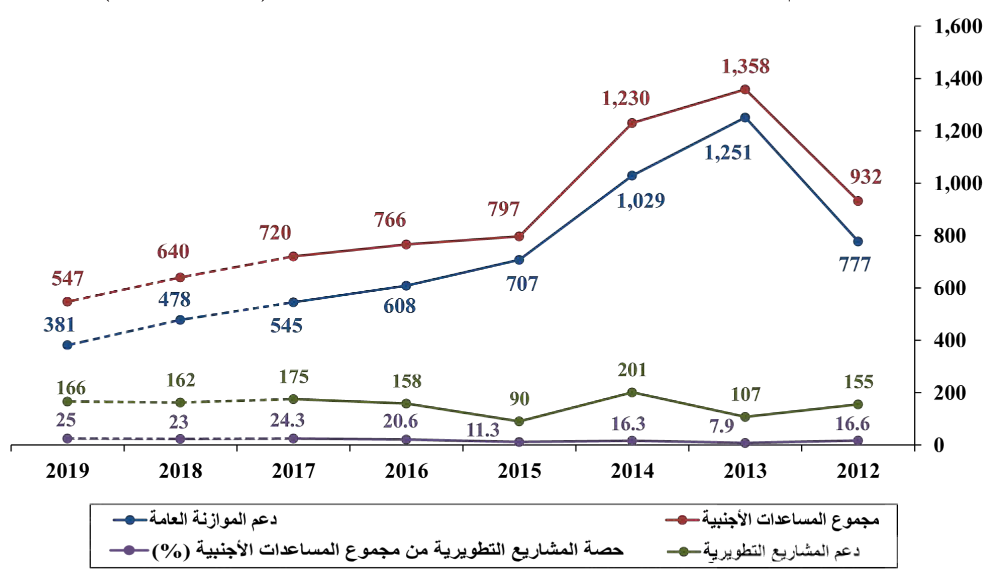
وإذا كان للمساعدات الخارجية تأثير على حركة النشاط الاقتصادي عبر السنوات الماضية إلا أنه لم يتم توظيفها في أنشطة إنتاجية، توفر فرص عمل للمتعطلين وتولد دخلاً للعاملين. وفي جميع الأحوال يبقى للمنح والمساعدات دور مهم في زيادة قدرة الحكومة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها، دون تجاهل هشاشة الوضع المالي للحكومة، وارتهانه بتطورات سياسة البلدان المانحة وظروفها الاقتصادية[122].

جدول 2/25: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 (بالمليون دولار)[123]

البيان	فعلي						تنبؤات*	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دعم الموازنة العامة	777	1,251	1,029	707	608	545	478	381
دعم المشاريع التطويرية	155	107	201	90	158	175	162	166
مجموع المساعدات الأجنبية	932	1,358	1,230	797	766	720	640	547
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	5.2–	45.7+	9.4–	35.2–	3.9–	6–	20.2–	25.3–
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	16.6	7.9	16.3	11.3	20.6	24.3	23	25

*استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/25 يتضح أن الدعم الذي حصلت عليه السلطة الفلسطينية لم يكن منتظماً، مع اتجاه هبوطي ملحوظ بدءاً من سنة 2015، ليستمر هذا الانخفاض سنتي 2016–2017 ليصل إلى 766 مليون دولار سنة 2016 بنسبة تراجع مقدارها –3.9% عن سنة 2015، وإلى 720 مليون دولار سنة 2017، بنسبة تراجع مقدارها –6% عن سنة 2016.

ومرة أخرى، فإن جوهر المشكلة يكمن في الاحتلال الإسرائيلي. وإن أي إجراءات تحسينية تحت الاحتلال لن تعالج الأزمة من جذورها. وبشكل عام فهناك عدد من المقترحات المرحلية للتعامل مع إشكالية تناقص مساعدات المانحين، مثل تحسين مناخ الاستثمار والقدرة على المنافسة ومساعدة الشركات الجديدة على دخول السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته الاستيعابية، وهذا مرهون بتخفيف القيود الإسرائيلية على التجارة الخارجية وتيسير الوصول إلى الموارد في المنطقة ج وفتح الطرق إلى غزة، مما يحفز دعم المانحين في الأمد المتوسط خصوصاً عبر تكثيف المباحثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[124].

وعن تنبؤات سنتي 2018–2019 فقد أفصح الاتجاه العام عن توقع تراجع المساعدات لنحو 594 مليون دولار كمتوسط للسنتين المذكورتين، في اتجاه متناقص يعكس أوضاعاً اقتصادية مستقبلية غاية في الصعوبة، تقتضي الاهتمام بها مبكراً ودون انتظار.

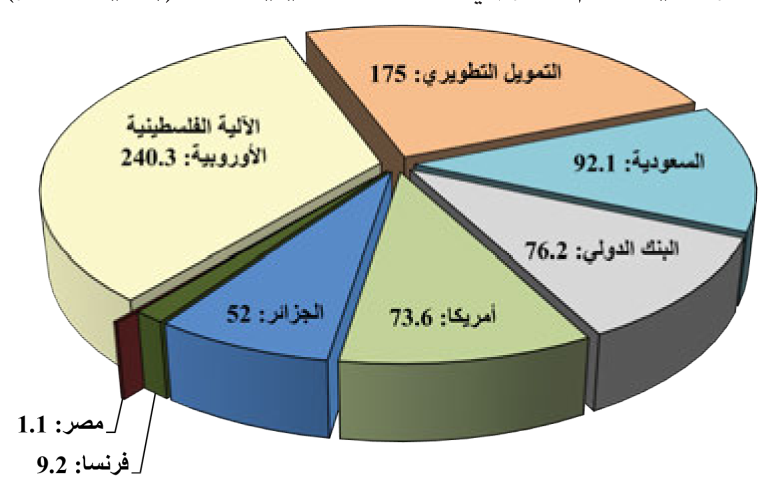
أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2017، فقد تصدرت الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE) قائمة المساعدات بمبلغ 240.3 مليون دولار، ثم السعودية بمبلغ 92.1 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 76.2 مليون دولار. ومن الملاحظ أن تمويل الآلية الفلسطينية الأوروبية قد تصدر الدول المانحة لسنة 2016 أيضاً بمبلغ 205 مليون دولار، تلتها السعودية بمبلغ 183 مليون دولار، تبعها البنك الدولي بمبلغ 94.4 مليون دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 76.5 مليون دولار (انظر جدول 2/26). وكانت وزارة المالية قد أشارت إلى أن الولايات المتحدة لم تدعم موازنة السلطة سنة 2015[125]، غير أن التقرير الأمريكي حول دعم الفلسطينيين والصادر عن خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS) ذكر أن الدعم المقدم للفلسطينيين بلغ 361 مليون دولار سنة 2015[126].

ويلاحظ انخفاض التمويل العربي لسنتي 2016–2017، حيث انخفضت نسبته إلى 54% من مجمل التمويل الدولي سنة 2016 وإلى 36.4% سنة 2017، بعد أن كانت قد وصلت إلى ما يساوي 87.7% من الدعم الدولي سنة 2015. كما تشير الأرقام إلى انخفاض دعم السعودية والبنك الدولي بنسبة 49.7% و19.3% على التوالي عن سنة 2017.

جدول 2/26: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2014–2017 (بالمليون دولار)[127]

المصدر	2014	2015	2016	2017
تمويل الدول العربية	**410**	**330.3**	**212.9**	**145.2**
– المملكة العربية السعودية	197.3	241.7	183	92.1
– الجزائر	51.6	52.5	26.7	52
– قطر	146.3	–	–	–
– مصر	7.5	7.3	3.2	1.1
– عُمان	7.3	28.8	–	–
تمويل المجتمع الدولي	**619.7**	**376.7**	**393.6**	**399.3**
– الآلية الفلسطينية الأوروبية	246.7	222.9	205	240.3
– البنك الدولي	255.1	131.4	94.4	76.2
– الولايات المتحدة الأمريكية	106.5	–	76.5	73.6
– فرنسا	10.4	8.6	17.7	9.2
– روسيا	–	4.9	–	–
– ماليزيا	1	–	–	–
– الهند	–	8.9	–	–
التمويل التطويري	**203.4**	**89.1**	**153.9**	**175**
المجموع	**1,233.1**	**796.1**	**760.4**	**719.5**

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2017 (بالمليون دولار)



10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة:

تعددت الانعكاسات الاقتصادية للحصار على غزة وأخذت اتجاهات ومناحٍ شتى، إذ واكب الحصار خطوات تصعيدية ممنهجة، فالقيود على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة براً وبحراً وجواً أسهمت في تقويض الظروف الحياتية للسكان[128]. وتأثر كل رجل وكل امرأة بشكل مباشر بالحرب في سنة 2014 فصاروا بحاجة ملحة للمساعدات الإنسانية[129]. كما أن الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المدمرة قد أنهكت قدرات القطاع الكامنة، وزادت معاناة الناس، خصوصاً مع تعذر إعادة الإعمار. فما أن يعاد إعمار جزء، حتى يتم تدمير المزيد في عدوان جديد. وحتى 2017، لم يتجاوز مستوى إعادة الإعمار 43% من استحقاقات عدوان سنة 2014، وما يزال 7,333 منزلاً مهدماً ونحو 65 ألف مهجر، وقد خلفت الحرب مآسي عديدة بحيث أصاب الفقر نحو 1.3 مليون نسمة، منهم أكثر من 600 ألف في مستوى الفقر المدقع[130]. وذلك في ظلّ معاناة من ركود شديد خلال السنوات العشر الماضية، مع نمو سنوي في الناتج المحلي لا يتجاوز 1.44%، بينما تزايد عدد سكان القطاع بنسبة 38.4% خلال الفترة نفسها[131]. كما يُعدُّ العجز في الأمن الغذائي أحد أبرز الانعكاسات الاقتصادية للحصار، وهو عجز غير مسبوق، إذ شكل 80%[132]. ويترافق هذا مع تزايد أعداد ونسب البطالة، وضرب نشاط القطاع الخاص، وتراجع الأداء الاقتصادي سواءً على المدى القصير أم المتوسط[133].

وحول تدمير المنشآت الاقتصادية خلال الحرب الأخيرة فإن الدمار أصاب 225 منشأة صناعية، و1,578 منشأة تجارية، كما تضررت 2,181 قطعة أرض زراعية بمساحة 11.2 كم^2، تشمل الدفيئات، والمعدات، ومواتير المياه، ومزارع الدواجن، والمناحل، ومزارع الأسماك، وغرف وقوارب الصيادين[134].

وعلى هذا، فإن القطاع الخاص في غزة يعاني من عجز سببه الحصار الإسرائيلي والعربي، وإعاقة الحركة والوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق، والإجراءات العقابية التي جعلت من غزة هيكلاً اقتصادياً مشوهاً، يحول دون تمتع المواطنين بمبادئ حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[135]، بل أفضت إلى تراجع هذه الحقوق في مخالفة واضحة وصريحة لالتزامات الاحتلال الإسرائيلي بموجب القوانين الدولية[136]؛ وهو ما يشكل نزعاً للقدرات التنموية، لتصبح غزة عاجزة عن الحياة بحلول 2020، إذا ما بقي الوضع على حاله، وذلك كأثر مباشر للحصار الظالم وغير القانوني والحروب المتتالية[137]. ولشعور الشباب بالإحباط الشديد، فإن رغبتهم في الهجرة تزايدت وقدرت سنة 2015 بنحو 37% في غزة، و15% في الضفة[138]، بالرغم مما يكتنف هذا التوجه من مخاطر كبيرة، وفقدان للطاقات الإنتاجية البشرية.

أما بالنسبة لأزمة الكهرباء المستشرية، فإن هناك قلقاً شديداً مخافة تداعياتها الكارثية على الأوضاع الإنسانية المتدهورة أصلاً[139]. حيث انعكست هذه المشكلة على النشاط الزراعي وقدرات المزارعين على تسويق وتخزين منتجاتهم. كما تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة أدت إلى تردي الحياة المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية، خصوصاً بسبب الأوضاع السائدة والاستقطاعات المالية الجديدة بدءاً من نيسان/ أبريل 2017، التي راكمت مخاوف جديدة لخطوات أخرى قادمة، سعياً لإشغال الناس في همومهم وتعميق مشاكلهم، إضافة لحالات الإحالة إلى التقاعد القسري لآلاف العسكريين والمدنيين[140].

وقد بدت المساعدات التي قدمتها حكومة التوافق لقطاع غزة على مدار سنتي 2016 و2017 متواضعة نسبياً بالنظر إلى استمرار حالة الانقسام، إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة تقديم العديد من المساعدات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ولعل من أهم المشاريع الاقتصادية، إعلان وزير العمل مأمون أبو شهلا عن تمويل خمسين مشروعاً بقيمة 15 ألف دولار لكل مشروع[141]، بالإضافة إلى خطط تشغيلية لاستيعاب 50 ألف خريج خلال ثلاثة أعوام (2016–2018)[142]. واستمرت حكومة التوافق في رعاية آلاف العائلات وذوي الأحوال المعيشية الصعبة داخل القطاع عبر منحة مالية كل عدة أشهر، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية بغزة اتهمت الحكومة بحجب المساعدات عن مئات الأسر والحالات المحتاجة[143].

ولا تعني الحالة الراهنة في غزة انعدام فرص الحياة المستقرة والآمنة أو أنها عبء إنساني لا يحتمل، بقدر ما يجب أن ينظر لإمكانياتها التنموية التي يقودها سكانها المبدعون الصامدون، فغزة تملك إمكانات واعدة قادرة على استرداد قدراتها واستغلال طاقاتها، من خلال منهج جديد لدعم القطاع الخاص يحقق التعافي والتنمية الاقتصادية، يقوم على استراتيجية تتفاعل مع أوضاعها الركودية المتجذرة، وتأخذ في حسبانها تنمية محلية مستدامة، وتمثل الاستراتيجية خطوة نحو رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية بين المانحين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، والمؤسسات غير الربحية، وممثلي الحكومة، ووحدات الحكم المحلي، بمنظور شمولي وبمراعاة الانعكاسات البيئية، بهدف تعظيم الفرص الاقتصادية وتحسين أحوال السكان[144].

خلاصة

إن الرسالة الأساسية التي تحملها المؤشرات السكانية الفلسطينية لسنتي 2016–2017 هي أن الشعب الفلسطيني الصامد على أرضه نجح في تجاوز أعداد اليهود في فلسطين التاريخية؛ وأنه بالرغم من أن من بقي في فلسطين هو نحو نصف الشعب الفلسطيني فقط، إلا أنهم من خلال الزيادة الطبيعية تمكنوا من معادلة أو تجاوز أعداد اليهود التي أضيف إليها في الفترة 1948–2017 موجات هجرة استعمارية استيطانية وصلت إلى

نحو 3.23 ملايين يهودي[145]. ولا شكّ أن ذلك يصيب بالقلق قادة المشروع الصهيوني بعد نحو 120 عاماً على إطلاق مشروعهم، وبعد 70 عاماً على إنشاء كيانهم "إسرائيل". ولهذا، ينبغي التنبه إلى أي خطوات قد يُقدم عليها الصهاينة لمحاولة تهجير الفلسطينيين أو التخلص من بعض أعدادهم؛ كما ينبغي بذل كل الجهود في دعم صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه.

من جهة أخرى، فما زال أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني يحملون صفة "اللاجئ" وهي أعلى نسبة في العالم؛ وما زال نحو نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج فلسطين التاريخية. غير أن أكثر من ثلاثة أرباع فلسطينيي الخارج يقيمون في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين وخصوصاً في الأردن. كما أن ثمة إجماع فلسطيني على حقّ العودة إلى المنازل والقرى والمدن التي أُخرج منها اللاجئون؛ مع تزايد ملحوظ في الأنشطة والفعاليات المرتبطة بحقوق الشعب الفلسطيني، والتي كان من أبرزها إطلاق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في شباط/ فبراير 2017. وبالرغم من قسوة الظروف التي يعيشها اللاجئون خصوصاً في سورية ولبنان والعراق، وما رافق ذلك من "نزيف" وحالات لجوء جديدة إلى بلدان العالم، إلا أن الفلسطيني أينما كان ظلت عيناه متجهة إلى فلسطين.

في الجانب الاقتصادي، ستظل معاناة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مستمرة، ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، وما دام الحصار الإسرائيلي مستمراً على قطاع غزة؛ وما دام هذا الاقتصاد مرتهناً لاتفاقيات أوسلو وبروتوكولات باريس التي "شرعنت" عملياً هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. وظهرت حالة الاختلال الاقتصادي الهائلة في سنتي 2016–2017 عند ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يفوق نظيره في السلطة الفلسطينية بنحو 24 ضعفاً، وأن دخل الفرد الإسرائيلي يفوق نظيره الفلسطيني في الضفة والقطاع بنحو 13 ضعفاً، مع أن كلا الإسرائيلي والفلسطيني يعيشان في بيئة جغرافية واحدة (فلسطين التاريخية). كما تظهر الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية عند ملاحظة أن أكثر من 58% من واردات السلطة الفلسطينية تأتي من "إسرائيل" وأن أكثر من 83% من صادرات السلطة تذهب إلى "إسرائيل". كما تبرز خطورة الإشكالية وعمقها عندما نلاحظ أن أكثر من ثلثي ميزانية السلطة يأتي من واردات "المقاصة" التي تجمعها "إسرائيل" والتي تستخدمها عادة في ابتزاز الطرف الفلسطيني.

وتبقى نسب الفقر والبطالة من النسب الأعلى عالمياً، وخصوصاً في قطاع غزة، ليس لضعف قدرات وإمكانات الفلسطينيين، ولكن لأن الاحتلال الإسرائيلي يلعب دوراً مباشراً وغير مباشر في ذلك، سواء بسبب تحكمه في مداخل السلطة ومخارجها براً وبحراً وجواً، أم بسبب سياساته التعسفية، أم بسبب حصاره الخانق على قطاع غزة.

وليس ثمة أفق لانطلاقة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني تعكس إمكاناته الحقيقية وتستثمر موارده البشرية إلا بانتهاء الاحتلال والحصار الإسرائيلي. غير أنه يقع على عاتق السلطة الفلسطينية مسؤولية العمل على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لاستقلالية الاقتصاد الفلسطيني وفصله عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ كما يقع على عاتقها إعادة تعريف الاقتصاد الفلسطيني كاقتصاد وطني مقاوم، وإنهاء أي مظاهر مرتبطة بالاقتصاد الاستهلاكي أو مظاهر الترف أو الفساد المالي.

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ



هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ



هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثاني

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل الثالث

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

قرأ التقرير الاستراتيجي لسنتي 2014–2015 عملية الصعود المتصل لجمعيات "المعبد" الصهيونية المتطرفة من هامش النظام السياسي الصهيوني إلى مركزه، وصولاً إلى استحواذها على ربع مقاعد الحكومة الحالية، وهو ما كان يؤشر بوضوح إلى أن المسجد الأقصى تحديداً سيكون معرضاً إلى محاولاتٍ غير مسبوقة لتغيير هويته، وقد جاءت معركة تنفيذ التقسيم الزماني في أيلول/ سبتمبر 2015 لتشكل المحاولة الأولى من جمعيات "المعبد" والحكومة الحاضنة لها لاستثمار نفوذها الجديد، لكنها انتهت إلى انطلاق "انتفاضة القدس" بموجة من العمليات الفردية المؤثرة على خلفية مشهد التنكيل بالمرابطات والعدوان عليهن على أبواب الأقصى، بعد أن تصدّين بعزيمةٍ وإصرار لمحاولة التقسيم. عزّز هذا المشهد قناعة الحكومة الصهيونية بأن العودة إلى محاولة تغيير هوية المسجد الأقصى لا بدّ أن يسبقها تقويض تجربة المرابطات، وإنهاء المدد الواصل إليهن، فضربت مؤسسات الرباط وشدّ الرحال التي كانت تقوم عليها الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة سنة 1948، ومنعت تأسيس بدائل لها، واعتقلت القائمين عليها، وحاولت حظر فعل الرباط نفسه، ثم حظرت الحركة الإسلامية بذاتها في 2015/11/17.

كانت خلاصة تلك الإجراءات أن المسجد عاد مع نهاية 2015 مجرداً من طوق الحماية الشعبية من حوله كما كان الحال في سنة 2010، حين برزت تجربة مصاطب العلم والرباط لتعيد تفعيل طوق الحماية الشعبية. ومع صباح يوم 2017/7/14 كانت القراءة الصهيونية بأن عملية الجبارين الثلاثة تشكل ذريعة مناسبة لتغيير هوية المسجد بضربة واحدة، فجاء التجمهر الشعبي الواسع والرباط على أبواب الأقصى والبلدة القديمة ليقدم الحل من جديد، وليستعيد طوق الحماية من حوله بقوة وفاعلية كبيرتين، وأمام التهديد بإمكانية توسُّع هبّة باب الأسباط إلى انتفاضة شعبية شاملة، تراجعت الحكومة الصهيونية عن كل إجراءاتها مرة واحدة كما حاولت فرضها مرة واحدة؛ وثبت للمرة الثانية خلال عامين بأن ميزان القوى لا يسمح لها بفرض تغييرٍ على هوية المسجد الأقصى سواء كان جزئياً أم كلياً، وأنها لم تتمكن سوى من المناورة على إجراءات الدخول وبشكل موسمي. اليوم ما زال هذا الرهان مفتوحاً: بين حكومة مدفوعة بأيديولوجية متطرفة ترى في تهويد الأقصى أجندتها المركزية، وترى في الفراغ الإقليمي أنه فرصتها السانحة، وترى أن إجراءاتها قادرة على تكبيل الفعل الشعبي، وبين فعلٍ شعبي قادرٍ على المبادرة واجتراح الحلول ومواصلة معركة حماية هوية الأقصى.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

أ. السيطرة على إدارة المسجد:

على مدى سنتي 2016–2017 كانت المحاولة الصهيونية لانتزاع إدارة المسجد أو التدخل فيها العنوان الأكثر سخونة، ويمكن القول إن هذه المحاولة تنقلت بين مقاربتين: الأولى كانت محاولة إخضاع إدارة الأوقاف الأردنية لممارسة دور الوكيل في إدارة المسجد ليمرر رغبات وأوامر المحتل الصهيوني، وقد بدأت تلك المحاولة مع تفاهمات جون كيري John Kerry 2015، واستمرت بمشروع تأسيس شبكة كاميرات أردنية في الأقصى تكون محل توافق بين الطرفين لمراقبة كل ما يجري داخل الأقصى بمبانيه وصحنه المفتوح وتسوياته، وكانت تتعزز مع محاولة إخضاع أعمال الصيانة والترميم التي تقوم بها الأوقاف الأردنية لسلطة الآثار والبلدية الصهيونيتين، وقد استمر الطرفان باستكشاف هذا المسار حتى تموز/ يوليو 2017.

المرحلة الثانية كانت مرحلة انتزاع سلطات الإدارة بالقوة، أولاً بضربة واحدة في أثناء هبّة باب الأسباط، وثانياً من خلال إجراءاتٍ انتقامية بعد الانكسار الذي فرضته الهبّة. ومع المحاولة الصهيوينة لانتزاع كامل سلطات الإدارة من الأوقاف الأردنية خلال تموز/ يوليو 2017، بات رفض هذه الإجراءات ومواجهتها هو الخيار الوحيد المتبقي أمام الأردن، إذا ما أراد أن يحافظ على دوره ومصداقيته.

الكاميرات:

حاولت السلطات الصهيونية فرض تقسيمٍ زماني تام في المسجد الأقصى المبارك في أيام عيد رأس السنة العبرية 13–2015/9/16، وعيد العُرُش اليهودي 9/29–2015/10/6 بإغلاق الأقصى أمام المسلمين تماماً في تلك الأيام، وفتحه أمام المقتحمين الصهاينة؛ ما أدى إلى انطلاق انتفاضة القدس، واضطرت بالتالي الحكومة الصهيونية للبحث عن سبيل للتراجع عن تلك الإجراءات، فكانت تفاهمات كيري التي أعلنها من عمّان في 2015/10/24، والتي حاول خلالها منح إنجازات للصهاينة على الرغم من أنهم كانوا الطرف المأزوم المضطر للتراجع، وكان من بين تلك الإنجازات اعتبار "الزيارة" "حقاً أصيلاً" لليهود، في مقابل أن الصلاة حقٌ أصيل للمسلمين. أما الإنجاز الثاني فكان إلزام الأردن بتركيب شبكة كاميرات تصور كل ما يحصل داخل الأقصى على مدار الساعة. تبنى الأردن رسمياً مشروع شبكة كاميرات المراقبة، وقدمها باعتبارها أداةً أساسيةً لمراقبة الانتهاكات الصهيونية في الأقصى وفضحها؛ وفي المقابل كان الإعلام الصهيوني وأوساط جمعيات "المعبد" تقدم تلك الكاميرات باعتبارها شبكة مراقبة أمنية، ترصد للصهاينة سلوك المصلين واعتراضهم على الاقتحام، بشكلٍ يمكّنها من محاسبتهم إذا ما خرجوا من الأقصى؛ وتتبُّع

الأخبار والتقارير يدل على حرص ٍ صهيوني على تركيب شبكة الكاميرات الأردنية قبل بدء الأعياد اليهودية في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2016 لتساعدهم على مراقبة "مثيري الشغب"[1].

من الناحية الموضوعية كان واضحاً أن تلك الكاميرات تتجه لأن تكون تفويضاً ضمنياً للصهاينة بمراقبة المصلين ومحاسبتهم، يُمرَّر تحت مظلة الإدارة الأردنية للأقصى، وهو اتجاهٌ خطيرٌ كان يهدد بنقل الصراع على المسجد إلى الداخل العربي والأردني تحديداً، وأمام التصريحات المتتالية للدولة الأردنية بعزمها على تركيب الكاميرات (وآخرها على لسان الناطق الرسمي باسمها محمد المومني في 2016/3/16[2]) ردت القيادات الشعبية وعلى رأسها الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا، والشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية بتوجيه نصيحة للحكومة الأردنية في 2016/3/22 بعدم تركيب تلك الكاميرات[3]. وقد تزامن ذلك مع رفض ٍ شعبي وفصائلي في القدس، ومع انطلاق حملة ٍشبابية في القدس هددت بتكسير تلك الكاميرات إذا ما رُكِّبت، وبمراسلات ٍونداءات ٍأطلقتها مؤسسة القدس الدولية ومؤسساتٌ شعبية أردنية، ناشدت الحكومة الأردنية أن تُقدِّر الخطورة المترتبة على تركيب تلك الكاميرات، بما فيها نقلُ الصراع إلى داخل الأردن وتفجّره بوجه الحكومة الأردنية. وقد استجابت الحكومة الأردنية لكل تلك المؤشرات فأعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور في 2016/4/18 توقف الأردن عن مشروع تركيب الكاميرات. اللافت للنظر هنا أن السلطة الفلسطينية تبنّت موقفاً مغايراً لهذا الإجماع الشعبي، فقد أعلنت في 2016/3/23 تأييدها للمشروع الأردني بتركيب الكاميرات، في توقيت ٍ بدا منه أنها كانت تقصد الرد على الموقف الشعبي الذي جاء في اليوم السابق.

ردَّت السلطات الصهيونية على توقف الأردن عن مشروع تركيب الكاميرات، بتركيب كاميرات ٍ عالية الدقة عند أبواب الغوانمة والمغاربة، وفوق المدرسة التنكزية الواقعة في الرواق الغربي للمسجد، وعند باب الأسباط في الشمال الشرقي للأقصى، وجاء هذا الرد في 2016/5/9[4]، أي بعد عشرين يوماً من توقف الأردن عن المشروع، ما يؤكد أن السلطات الصهيونية لم تكن ترى في مشروع الكاميرات الأردنية أكثر من شبكة مراقبة ٍ تُركَّب بالوكالة.

التدخل في أعمال الترميم:

تحاول السلطات الصهيونية منذ نهاية العقد السابق أن تُخضِع أعمال الترميم الأردنية لسلطة التخطيط في البلدية الصهيونية ولسلطة الآثار الصهيونية، لتفرض أمراً واقعاً تكون فيه طواقم الأوقاف الأردنية جزءاً من نظام إجمالي يتحكم الصهاينة بمفاصل القرار فيه، في محاولة ٍ لتكرار نموذج الاحتلال النظيف المطبق في الضفة الغربية.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، منعت سلطات الاحتلال افتتاح ثمانين وحدة صحية كانت الأوقاف الأردنية قد أهّلتها عند باب الغوانمة، وكانت تسعى لفتحها قبيل شهر رمضان (1438هـ)،

لكنها مُنعت من افتتاحها في 2016/6/3. وبعد شهرين على ذلك، وتحديداً في 2016/8/8 أوقفت الشرطة الصهيونية أعمال الترميم في قبة الصخرة، وجاءت بخبير من سلطة الآثار الصهيونية ليُقيّم أعمال الترميم الأردنية، وواصلت تعطيلها لأيام متتالية، واعتقلت المهندس المسؤول عن أعمال الترميم، تلا ذلك وقف لأعمال صيانة الأقصى وفي 2016/8/16. وفي 2017/2/9 عادت السلطات الصهيوينة إلى وقف أعمال الترميم في قبة الصخرة بعد استئنافها بفترة قصيرة، وفي 2017/3/8 منعت إصلاح أحد الأبواب الخشبية للمسجد القبلي، وعاودت اعتقال مدير دائرة الإعمار. أما في 2017/5/24 فقد عمدت إلى إتلاف سماعات مئذنة باب المغاربة، حتى لا يسمع أذانَها الرئيسُ الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته لحائط البراق باعتباره مقدساً يهودياً[5].

ما يمكن استنتاجه من هذه الإجراءات، هو أن السلطات الصهيونية تسعى إلى إقناع الأردن، أن الطريق الوحيد لمواصلة دوره في المسجد هو التنسيق المباشر مع دوائرها في القدس، وإلا فإنه سيترك ثغرات غير منفذة في الإعمار، يبدو أن السلطات الصهيونية تُراهن عليها لتشكل ذرائع لتدخلٍ صهيوني مباشر في صيانة المسجد وترميمه.

العدوان على الأقصى خلال هبّة باب الأسباط:

في 2017/8/9، وبعد أسبوعين من فتح أبواب المسجد تحت ضغط القوة الجماهيرية، أعلنت لجنة الأوقاف المكلفة بمعاينة آثار العدوان الصهيوني الذي استمر لمدة أسبوعين على الأقصى نتائج أوليةٍ لما عاينته[6]، وفي 2017/11/26 أعلنت تقريرها النهائي في الذكرى الشهرية الرابعة لانتهاء ذلك العدوان[7]، وهي تطورات تشير إلى جدية تعامل الأوقاف مع التحدي الماثل على الأقصى وجدية تعاملها مع محاولة إلغاء دورها فيه. وتحليل ما جاء في التقريرين من سلوك صهيوني يقودنا إلى خمسة اتجاهات أساسية يبدو أنها باتت تحكم السلوك الصهيوني الحكومي تجاه الأقصى:

الأول: محاولة إثبات رواية "المعبد (الهيكل)": كانت قبة الصخرة مركز العدوان الصهيوني على مدى 14 يوماً، إذ ثبّتت لجنة الأوقاف في تقريرها أن سلطات الاحتلال أخذت عينتين من جسم الصخرة من موقعين مختلفين للفحص، ورشّت على الصخرة مادة بيضاء لم يوضح التقرير ماهيتها، وأجرت استكشافات على قواعد البوائك، أي أنها كانت تبحث عن وجود بناء سابق تحت الأعمدة التي يرتكز عليها مبنى القبة، كما أنها خلعت قطعاً من البلاط الموجود حول الصخرة مباشرة. هذا الاستهداف المكثف للصخرة يدل على تبني الحكومة الصهيونية لرواية جمعيات "المعبد" المتطرفة، والتي تزعم أن الصخرة هي موضع "قدس الأقداس"، وعلى أنها تحاول تعزيز هذه الرواية ببحثٍ آثاري لم تكن الأوقاف تتيحه لها في يوم من الأيام.

هذا الاتجاه يعززه التركيز المرافق على تسويات المسجد، فقد تركزت عمليات خلع الحجارة وقطع الرخام في الأقصى القديم، وهو ممرٌّ طويل واقع تحت المصلى القبلي يفضي إلى سوره

الجنوبي، وتحت القبة الصغيرة المعروفة بمهد عيسى والواقعة على السور الشرقي للمسجد عند الأدراج الهابطة إلى المصلى المرواني، وفي المصلى المرواني ذاته الذي يشكل التسوية الجنوبية الشرقية للأقصى.

إن البحث في هذه التسويات، يكشف عن رغبةٍ في مساءلة الرواية التاريخية الإسلامية للأقصى، وفي البحث عن آثار مبانٍ قديمة، يمكن استناداً عليها التأسيس لمشروعية تاريخية للمعبد المزعوم.

في الخلاصة تشير الممارسة الصهيونية في الأقصى على مدى أسبوعَي العدوان إلى أن إحلال "المعبد" في محله هو هدفٌ مركزي للكيان الصهيوني بأسره، وبأن سائر أجهزته تعمل تحت هذا السقف، وهو ليس أجندةً تتبناها جمعيات هامشية كما كان يظهر قبل سنة 2000، وهو ما يؤكد أن العدوان على الأقصى مرشح للتكرار والتصاعد، ولا بدّ في مقابل ذلك أن يُقدَّم أداء سياسي وميداني فلسطيني وعربي وإسلامي قائم على إدراك هذا الخطر الوجودي، وعلى تقديم أدوات فاعلة لصده وإنهائه.

الثاني: استكشاف فتح بابي التوبة والرحمة: وهما بابان عملاقان في السور الشرقي للأقصى، مغلقان ببناء حجري تتفاوت الروايات حول أصله. خلال العدوان الصهيوني في صيف 2017 رصد تقرير الأوقاف حفراً كاملاً في الحجارة التي تغلق هذين البابين نفذ إلى السور الخارجي للأقصى، ما يعني أن سلطة الاحتلال تريد قياس عمق البناء الذي يغلق هذه الأبواب واستكشاف نوعية المواد وصلابتها، وربما تكون قد سحبت عينةً لمحاولة تحليل عمر هذا الإغلاق لعله يكون عنصراً مساعداً للهاجس الأول وهو رواية بناء "المعبد".

هذا الفعل يمكن تفسيره من خلال دراسة الاستهداف الصهيوني للجزء الشرقي من صحن الأقصى: فبعد فتح البوابات العملاقة للمصلى المرواني سنة 1999، منعت سلطات الاحتلال إخراج الردم المكون من أتربة وحجارة كبيرة وقطع معدنية، فلجأت الأوقاف إلى تكويمه في الشطر الشرقي من صحن الأقصى، بدءاً من أمام أبواب المصلى المرواني جنوباً وحتى مصطبة الإمام الغزالي شمالاً. هذا الواقع أنتج إهمالاً للصلاة في هذه المساحة الواسعة نتيجة لعدم أهليتها، ومع تصاعد اقتحامات المتطرفين الصهاينة بدءاً من سنة 2010، بدأت مسارات الاقتحام تعتبر الوصول إلى شرق الأقصى غايتَها الأساسية، وبدأت في الوقت عينه محاولة "آثارية" للتنقيب في هذا الردم والزعم بأنه يعود إلى عهد "المعبد الثاني"، فيما ركز المقتحمون المتطرفون على التمسح بأتربة الردم لتأسيس الزعم أنها مقدسة.

وفي سنة 2013، ومع شعور أوساط "المعبد" أنهم باتوا قريبين من تحقيق التقسيم الزماني للأقصى، بدأوا بطرح مخططات للتقسيم المكاني فطُرحت في أوساط الليكود Likud حينها خريطة اقترحت اقتطاع الشطر الشرقي من صحن الأقصى، مستثمرةً في كونه مهملاً نتيجة الردم، وهذا

الاقتراح استبطن الاستفادة من كون السور الشرقي للأقصى مُطلاً على مساحة غير مسكونة، فهو في الوقت عينه السور الشرقي للبلدة القديمة، ما يعني أن استجلاب المقتحمين اليهود عبره سيكون من الصعب على المقدسيين اعتراضه. وقد سبق لمشروع القدس القديمة (كيدم يروشلايم) الذي قدمه مهندس البلدية في سنة 2007 أن اقترح تأسيس مركز كبير لجلب الزوار لشرق المسجد أسماه "مدرّج الأسباط" وبناء قطارٍ هوائي يصله بجبل الزيتون، بقصد تحويل الشمال الشرقي للمسجد إلى نقطة جذب لليهود توازي وتكمل جنوبه الغربي.

جمعُ هذه المقدمات السابقة إلى تحركاتٍ حالية وسابقة لإغلاق مقبرة باب الرحمة وباب الأسباط شرق البلدة القديمة والاستيلاء عليهما، يكمل أجزاء الصورة المبعثرة؛ فالحكومة الصهيونية باتت تتبنى التقسيم المكاني للأقصى كهدفٍ وعينها على اقتطاع الشطر الشرقي منه لتخصصه لليهود، مع تأسيس بنية تحتية خارجية فوق المقابر الإسلامية الثلاث لجذب أعداد كبيرة من المستوطنين، وهي هنا تستكشف إمكانية فتح بابي الرحمة والتوبة ليكونا المدخل الأساسي للمقتحمين اليهود إلى داخل الأقصى.

الثالث: إيجاد بدائل تجسس ومراقبة: لقد كانت السيطرة الأمنية على الأقصى الموضوعَ الأساسي لهبّة باب الأسباط، وقد انتهت الهبّة باضطرار الاحتلال إلى تفكيك الكاميرات والبوابات الأمنية والجسور والممرات الحديدية، ويبدو أن سلطة الاحتلال حاولت الحصول على الحد الأدنى من المراقبة من خلال زراعة أدوات تصوير دقيقة داخل مباني الأقصى، وبالذات في المصلى القبلي وقبة الصخرة، وهي أجزاء لم يسبق الاستفراد بها منذ سنة 1967، وقد أكّد تقرير لجنة الأوقاف زراعة براغٍ حديدية رُجّح أنها أجهزة تصوير وتنصت فائقة الدقة. ولم يُشِر تقرير الأوقاف إلى مصير تلك البراغي الحديدية، وإذا ما كانت الأوقاف قد فككتها أم تركتها في مكانها، ولا بدّ من متابعة هذا التطور للتأكد من تفكيك تلك المعدات.

الرابع: السيطرة على الأرشيف والبيانات: يخوض المشروع الصهيوني معركةً لاحتكار الرواية، سرق من أجل تحقيقها عدداً من المكتبات التاريخية، ومن أرشيفات الصحف التي كانت تصدر في حيفا ويافا والقدس، إضافة إلى أرشيفات المحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى، وقد بقي الأرشيف المحفوظ في الأقصى خارج تناوله حتى هبّة باب الأسباط، بما فيه من أرشيفٍ للإدارة والإعمار وبما فيه من مكتباتٍ ومخطوطاتٍ؛ وقد وثّق تقرير الأوقاف أن نسخةً من سائر الأوراق والبيانات قد أُخذت من الأقصى مع بقاء الأصول فيه، وهو ما يعني أن الهبّة الشعبية في باب الأسباط سدَّت الباب على احتكار هذه البيانات وسرقتها، لكنها لم تمنع حصول الاحتلال عليها لسد فراغات مهمة في أرشيفه.

الخامس: محاولة تجريم المؤسسات العاملة داخل الأقصى: تشكل مؤسسات الأوقاف العاملة داخل الأقصى عنصراً مركزياً في استدامة الوجود فيه، من دائرة الأوقاف وأقسامها إلى الحراس والأئمة والوعاظ وحتى قسم المخطوطات وصولاً إلى المدرسة الشرعية، والحدُّ من طوق الحماية الشعبية يتطلب الحد من تواجد تلك المؤسسات ومن قدرتها على العمل، والواضح أن سلطات الاحتلال لم توفر الفرصة التي أتيحت لذلك خلال استفرادها بالأقصى فصادرت كمياتٍ من المواد الكيماوية من قسم المخطوطات ومن مختبرات المدرسة الشرعية، والراجح أنها كانت تبحث عن أدلة لتجريمهما انطلاقاً من تلك المواد، ونتيجة هذا البحث لم تُستخدم بعد وهي تبقى احتمالاً مستقبلياً ينبغي التنبه من إمكانية توظيفه في المستقبل القريب.

إجراءات ما بعد هبّة باب الأسباط:

تركزت إجراءات الاحتلال ما بعد هبّة باب الأسباط على تحقيق هدفين أساسيين: الأول تفريغ الانتصار الذي تحقق في هبّة باب الأسباط من محتواه، وتحت هذا الباب تعمد الاحتلال افتعال مواجهة دموية مع أفواج الداخلين للأقصى مساء الخميس 2017/7/27، كما تعمّد التفتيش الشخصي الدقيق لأفرادٍ يتم انتقاؤهم للقول إن سيطرته الأمنية حاضرة بشكلٍ أو بآخر، وأعاد منع قوائم المرابطات، وبالذات أولئك اللاتي كنّ على قائمة المنع المعروفة شعبياً بالقائمة الذهبية، واعتقال بعضهن بشكل متكررٍ وبالذات المرابطات هنادي حلواني وخديجة خويص وسحر النتشة، كما أنها منعت عدداً من مسؤولي الأوقاف وحراس الأقصى من دخول المسجد.

ولعل أهم هذه المحاولات جاء في 2017/8/22 مع بداية العام الدراسي، حيث منعت السلطات الإسرائيلية دخول الكتب المدرسية إلى مدارس الأقصى تحت ذريعة أنها مطبوعة في مطابع السلطة الفلسطينية الممنوعة من التواجد في القدس بحسب اتفاق أوسلو[8]، ثم فرضت في 2017/10/2 حظراً للَعب طلاب تلك المدرسة في المسجد[9]، في محاولة للقول بأن طبيعة قداسة الأقصى تُفرض وفق المفاهيم اليهودية للمقدّس، وهي محاولةٌ ضمنية للتذاكي وفرض السلطة الصهيونية على التقديس الإسلامي للمسجد بشكلٍ غير مباشر، وهنا يُمسي لعب الطلاب والأطفال في المسجد وصحنه فعلاً أساسياً من أفعال الدفاع عن الهوية الإسلامية للأقصى. فالمقدس في الإسلام ليس محكوماً بثنائية المقدّس – الدنيوي التي تحكم التعريف التوراتي للمقدّس، والتي ترى في كل فعلٍ دنيوي تدنيساً وتشويهاً لطهارة المقدّس، فالمسجد في الإسلام مركزُ حياة يمكن أن يأكل الناس فيه فطورهم أو سحورهم، ويمكن أن يدرسوا فيه أو يتعلموا، ويمكن أن يعقدوا فيه اجتماعاتهم، ويمكن حتى أن يناموا فيه، ويمكن للمرء في المسجد أن يلعب أو يتسلى مع أطفاله أو أقرانه بما لا يخل بصلاة الجماعة، وفي إطار هذا الفهم فإن قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا Israeli Supreme Court وشرطة "المعبد" تسعى إلى إعادة تعريف المسجد الأقصى للمسلمين وفق الضوابط التوراتية للتقديس.

المحاولة الثانية المهمة كانت استدعاء الحظر الأمني للجنة التراث الإسلامي في سنة 2003 لاعتباره أساساً تقدمت شرطة "المعبد" الصهيونية بناءً عليه بطلب إلى المحكمة في 2017/9/11 لفرض إغلاقٍ دائمٍ على مباني باب الرحمة[10]، باعتبارها كانت مقراً لتلك البنية التي حُظرت قبل 13 عاماً، وبناءً على ما سبق من تحليل اتجاهات العدوان على الأقصى فإن هذا الطلب يأتي في إطار تفريغ الشطر الشرقي من صحن الأقصى من أي مؤسسات للأوقاف لتحسين فرصة اقتطاعه، خصوصاً أن بناء باب الرحمة يشكل اليوم مقراً لكرسي الإمام الغزالي التابع للأوقاف، كما أن الأوقاف كانت تخطط لنقل جزءٍ من أقسامها العاملة إليه، لكن إغلاق الشرطة الصهيونية له كان يدفعها إلى التردد وما يزال.

الاتجاه الثاني للإجراءات الصهيونية ما بعد هبّة باب الأسباط كان محاولة استعادة الروح المعنوية لمشروع التقسيم ولجمعيات "المعبد"، وفي هذا الإطار حاولت جمعيات "المعبد" في 2017/8/1، الذي يوافق ما يعرف بـ"ذكرى خراب المعبد Tisha B'Av" في التراث اليهودي، أن تسجل أكبر اقتحامٍ في تاريخها، وقد وفرت الشرطة الصهيونية الحماية التامة لها وأغلقت المسجد تماماً في وجه المسلمين، كما أن شركة الحافلات الإسرائيلية "إيغد Egged" أمّنت النقل مجاناً للمقتحمين، وعلى الرغم من ذلك كله أعلن ائتلاف جمعيات "المعبد" في اليوم التالي أن عدد المقتحمين كان 1,300[11]، علماً أن الرصد الإعلامي سجل تكرار دخول وخروج المجموعات بقصد زيادة الرقم، وإذا ما وُضع هذا الرقم بموازاة المرابطين عند باب الأسباط الذين تجاوز عددهم الـ 35 ألفاً بالرغم من تعرّضهم للقمع وقنابل الغاز، فإن حقيقةً مهمة تتكشف وهي أن أجندة "المعبد" الصهيونية بالرغم من صعودها الرسمي وقبولها الواسع في الكيان الصهيوني إلا أنها لا تشكل عنصراً محركاً للجمهور، ولا تشكل محل إجماعٍ خارج طيف جمعيات "المعبد"، بينما تشكل هوية المسجد الأقصى عنصر إجماع للفلسطينيين ودافعاً محركاً لجمهورهم للانتفاض والتضحية، وهذا التفاوت المهم يعني أن تبنّي أجندة "المعبد" يخدم وظيفياً هاجس الهوية اليهودية لدى الدولة والمجتمع الصهيوني لكن دون استعدادٍ للتضحية من أجله، بينما هو على الطرف الفلسطيني ركيزة أساسية من ركائز الهوية.

ب. الإنشاءات والحفريات تحت المسجد وفي محيطه:

الإنشاءات في محيط المسجد:

خلال سنتي 2014–2015 وثّق التقرير ستة إنشاءاتٍ مركزية تريد تغيير الأفق في محيط الأقصى من جهتين: الأولى هي الجهة الجنوبية الغربية للأقصى وتقع فيها أربعة من هذه الإنشاءات هي: بيت شتراوس Strauss House إلى الشمال من ساحة البراق وقد انتهى العمل به، وبيت الجوهر Beit Moreshet HaKotel إلى الغرب من ساحة البراق وقد انتهت مراحل إقراره

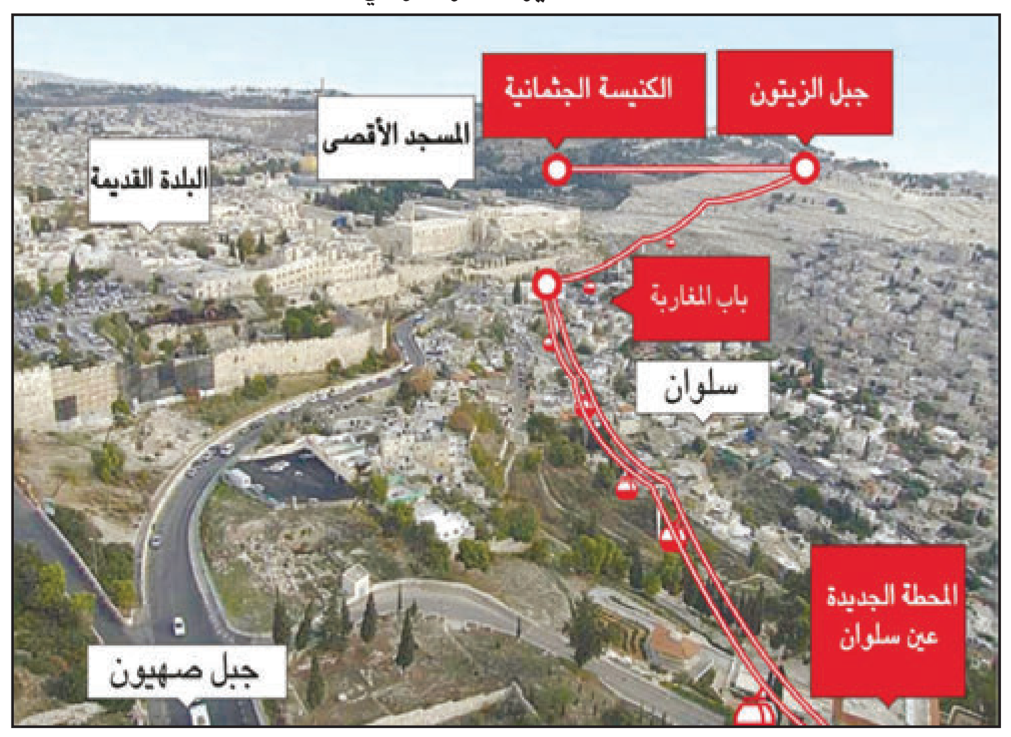
نهاية سنة 2015 وشهدت الفترة الحالية طرح مناقصة تنفيذ بنيته التحتية في 2017/4/6، وكنيس "مفخرة إسرائيل Glory of Israel (*Tiferet Yisrael*)" الذي وُضع حجره الأساسي في 2015/5/27 وانتهت مراحل إقراره وتخطيطه في 2016/10/3، وأخيراً ساحة الصلاة العلوية إلى الجنوب من باب المغاربة والمعروفة بمخطط شارانسكي Natan Sharansky، وكانت الحكومة قد أقرتها في 2016/1/30 بمساحة 900م^2، وتقف قضية تلة المغاربة التي يجري بحثها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) حائلاً أمام تقدمها، ويبدو أن أعمال تأسيسها تحاط بطوقٍ من السرية، ففي 2016/1/4 حذرت دائرة الأوقاف الإسلامية من أعمال بناءٍ تتم أسفل باب المغاربة لم تتضح طبيعتها.

الجهة الثانية هي الجهة الجنوبية في سلوان وكانت تضم مركز بيت العين القائم فوق نفق قلعة العين وقد انتهى العمل بتشييده، ومركز القِدَم (كيدم) Kedem Center الذي سيشكل أبرز نقطة جذب للزوار إلى سلوان مقابل السور الجنوبي للبلدة القديمة، وهو ما يزال في مراحل الإقرار التي تؤخرها اعتراضاتٌ قدمتها منظمات يسارية صهيونية وبعض المؤسسات العربية، ومن المتوقع أن تنتهي مرحلة الإقرار وأن يحال إلى التنفيذ خلال سنة 2018.

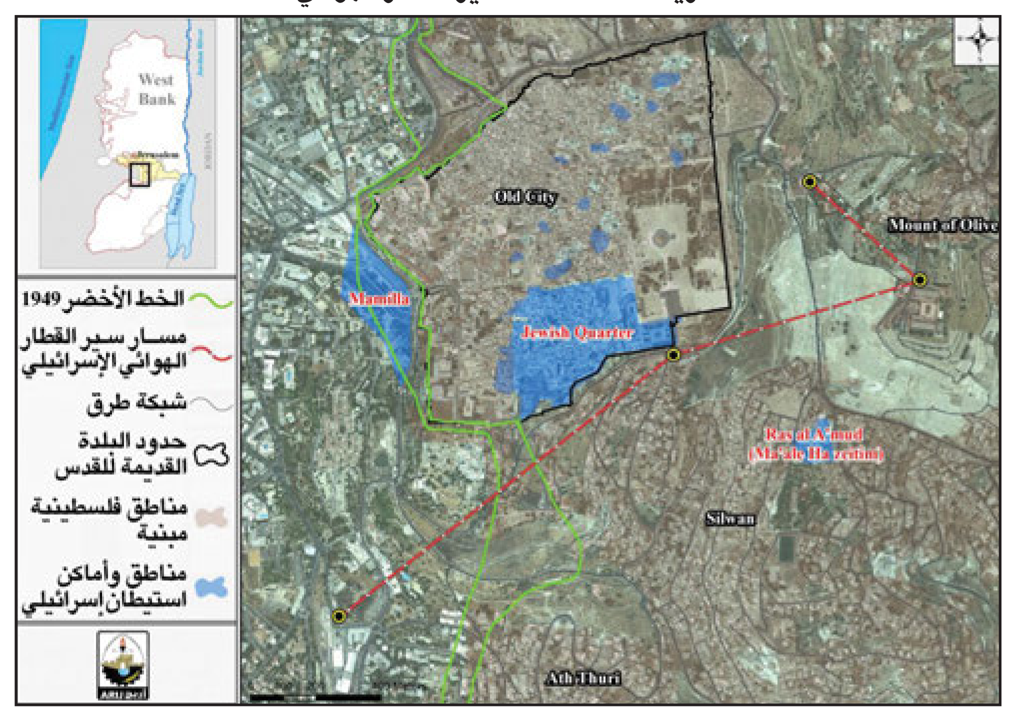
خلال السنتين 2016–2017 استجد مشروعان للإنشاءات:

الأول: مشروع القطار الهوائي: الذي ظهر الحديث عنه في سنة 2007 لكن مخططاته التفصيلية أنضجت خلال سنة 2016، إذ قدّم رئيس بلدية الاحتلال نير بركات Nir Barkat رؤيته لمخطط القطار الهوائي في اجتماعٍ داخلي لحزب الليكود في 2016/8/30، ويمتد القطار من فندق الأقواس السبعة Seven Arches Hotel على جبل الزيتون شرقاً إلى السفح الغربي لجبل صهيون في الجنوب الغربي، ماراً بأربع محطات أساسية: الأولى هي محطة الكنيسة الجثمانية على السفح الغربي لجبل الزيتون مقابل باب الرحمة، والثانية عند باب المغاربة جنوب البلدة القديمة، والثالثة عند عين سلوان في قلب منطقة سلوان، والأخيرة على السفح الغربي لجبل صهيون في الشطر المحتل سنة 1948، يقام على 15 عمود إسمنتي عملاق، يصل ارتفاع بعضها إلى 26م، وسيكون القطار الهوائي قادراً على نقل ثلاثة آلاف زائر في الساعة خلال وقت الذروة، بحسب توقع رئيس بلدية الاحتلال[12].

مخطط سير القطار الهوائي



خريطة 3/1: مخطط سير القطار الهوائي



Source: http://poica.org/2016/02/israeli-authorities-revived-the-cable-car-project-in-jerusalem-city/

الثاني: مشروع مصعد حائط المبكى: الذي يصل بين "حارة اليهود" وساحة البراق من جهتها الغربية، وهو عبارة عن نفق صاعدٍ للمشاة خالٍ من الأدراج، لتسهيل وصول القادمين لساحة البراق من حارة اليهود دون أن يضطروا إلى صعود الدرج الحالي، ومن خلال نفق ملتوٍ صاعد يحقق الغاية نفسها، ويهدف المشروع إلى تسهيل وصول المستوطنين من حارة اليهود إلى ساحة البراق[13]، وقد أقره قسم التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في 2016/11/30، وأقرته الحكومة في 2017/5/28[14].

الحفريات:

على الرغم من إصرار وسائل الإعلام على عنوَنَة كل خبرٍ جديدٍ عن الحفريات بصيغة "الكشف"، إلا أن مراجعة خريطة الحفريات تؤكد أن ما يجري هو افتتاحٌ لحفريات معروفة مسبقاً، كان يجري توسيعها وتأهيلها لتصبح صالحة لاستقبال الزوار، وكانت تستحدث فيها معالم جذبٍ للزوار لأن الحفريات الصماء بذاتها لا تشكل عنواناً جاذباً للجمهور، وانطلاقاً من ذلك يجري تجهيز بعض الحفريات ككُنُس أو كقاعات للمناسبات والاجتماعات، أو كمزاراتٍ تاريخية تستحدث فيها عروض الصوت والضوء وتُوظف فيها أدوات التقنية الحديثة لتسلية الزوار.

خلال سنتي 2016–2017 طرأت مستجدات في موضعين اثنين من الحفريات:

الموضع الأول: حفريات الزاوية الجنوبية الغربية لسور الأقصى: وهي حفرية معروفة مسبقاً وتهدف إلى وصل الطريق الهيروودياني جنوباً، والممتد إلى عين سلوان، بشبكة الحائط الغربي شمالاً، وكان العمل على توسيعها وتأهيلها يجري منذ أكثر من خمس سنوات، وقد وصل عمقها إلى أكثر من ثمانين متراً. في 2016/8/3 ادّعَت سلطة الآثار وجمعية مدينة داوود الاستيطانية (إلعاد) Elad Association العثور على خمسة مداميك أثرية خلال تأهيلها لتلك الحفريات[15].

الموضع الثاني: الطريق الهيروودياني Herodian road: لقد رصدت مصادر إعلامية في 2016/8/16 إخراج كمياتٍ من الردم منه، ويبدو أنها نتجت عن عمليات تأهيله والمضي به قدماً نحو الشمال عند مدخل حي وادي حلوة في سلوان[16]. وقد أعلنت سلطة الآثار في 2016/8/23 أن هذه الحفريات جزءٌ من نفقٍ بطول 580م، يصل بين بركة سلوان وسور البلدة القديمة، وهو ما يؤكد أن الحديث يدور عن الطريق الهيروودياني ذاته[17]. ويبدو أن هذه التوسعة قد انتهى العمل بها وافتتحت في 2016/12/28 أمام الزوار بحضور وزيرة الثقافة الصهيوني ميري ريغف Miri Regev ورئيس بلدية الاحتلال نير بركات. وقد مولت هذه الحفرية جمعية إلعاد[18].

ولعل المستجد الأهم خلال فترة التقرير كان الاحتضان السياسي للحفريات من قبل الحكومة الصهيونية، التي عقدت جلستها في 2017/5/28[19] في قاعة "خلف جدارنا Behind our Wall (*Ahar Kotlenu*)" التي رممت وافتتحت بتمويلٍ من المليونير اليهودي الأوكراني تسفي هيرش Zvi Hirsch سنة 2015[20].

2. المقدسات الإسلامية في القدس:

يتركز العدوان الصهيوني خارج نطاق المسجد الأقصى على المقابر، إذ إن المقابر كانت تُبنى على أطراف المدن، وبما أن تعريف مدينة القدس في العهود الإسلامية المتتالية لم يكن يتجاوز سور البلدة القديمة، فإن الكتلة الأساسية من مقابر القدس موجودة حولها شرقاً وغرباً. ومع توسيع حدود مدينة القدس بشكل متتالٍ في عهد الاحتلال البريطاني ثم الصهيوني، باتت تلك المقابر تقع في قلب المدينة، ما جعل الاحتلال الصهيوني ينظر إليها كخزانات ٍعقارية يسعى للاستحواذ عليها لبناء مرافق مركزية. وقد كانت مقبرة مأمن الله هي الضحية الأساسية لهذه السياسة، إذ كانت مساحتها 200 دونم ٍ(200 ألف م^2) تبقّى منها اليوم نحو 15 دونماً (15 ألف م^2) ما تزال معرضة للتجريف والإزالة، وقد أقيمت فوق المقبرة مقرات وزارات وفنادق وحدائق، وكان متحف "مركز الكرامة الإنسانية – متحف التسامح Museum of Tolerance (MOT)" أحدث المنشآت التي قامت على أرضها. وقد ساعد احتلال أرض مقبرة مأمن الله سنة 1948 على تسهيل الاستفراد الصهيوني بها.

أما الكتلة الشرقية من المقابر فهي ملاصقة لسور البلدة القديمة من جهة الشرق وتتألف أساساً من مقبرة باب الرحمة والمقبرة اليوسفية ومقبرة الشهداء. هذه المقابر تضم قبوراً تاريخية بعضها يعود إلى عهد الصحابة، كما في مقبرة باب الرحمة، وهي مقابر ما تزال مستخدمة وفيها قبور حديثة ما جعل السيطرة عليها والعدوان على أراضيها أصعب بكثير.

أ. مقبرة باب الرحمة:

تركز الاستهداف خلال سنتي 2016–2017 على مقبرة باب الرحمة بالدرجة الأولى ولا ينفصل ذلك عن مشروع التقسيم المكاني واقتطاع الأجزاء الشرقية من صحن الأقصى، إذ إن الاستحواذ على مقبرة باب الرحمة متطلب أساسي لفتح بابي الرحمة والتوبة لاستخدامهما. وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال ما تزال بعيدة عن الاستحواذ التام على هذه المقبرة، إلا أنها تعمل على إقفالها أمام أي دفن جديد، وتحاول قضمها بشكل تدريجي، واستمرّ سعيها لتحقيق ذلك خلال الفترة الحالية، ففي 2016/7/19 هدمت سلطة الآثار الصهيونية ثلاثة قبورٍ فيها[21]، وعادت في 2016/10/23 لتهدم قبرين إضافيين[22]، وفي 2016/11/1 ردمت سلطة الآثار الصهيونية ثمانية قبور جهزت لدفن الموتى فيها[23]، أما في 2016/12/18 فقد سيّجَت سلطة الطبيعة الصهيونية جزءاً من المقبرة وأعلنت منع الدفن فيها باعتبارها "حديقة وطنية"، وأخيراً في 2017/12/10 سيّجت السلطات الصهيونية كامل المقبرة، وأعلنت اعتبارها "حديقة وطنية" في محاولة كما يبدو لاستثمار القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني للقفز بمشروع تقسيم الأقصى إلى الأمام.

خريطة 3/2: خريطة البلدية المنشورة في 2017/12/12 التي تشير إلى اعتبار كامل مساحة مقبرة باب الرحمة "حديقة وطنية" صهيونية، والكتابة باللغة العبرية تشير إلى مكان المقبرة



ب. التربة اليوسفية ومقبرة الشهداء:

ضمن الرؤية الصهيونية التي تسعى لاستجلاب أكبر عددٍ من الزوار اليهود إلى شمال شرق الأقصى، فإن باب الأسباط يحتل مكانةً مركزية، باعتباره الباب الوحيد المفتوح في السور الشرقي للمدينة، وانطلاقاً من ذلك فهو المرشح لأن يشكل نقطة الجذب الأساسية للزوار اليهود. يمكن تتبع هذه الرؤية بدءاً من مشروع القدس القديمة الذي اقترح في سنة 2007 بناء نقطة جذبٍ للزوار شرق الأقصى باسم "مدرّج الأسباط" بمساحة بناءٍ تزيد عن 15 ألف $م^2$، ليشمل مركز تسوق وترفيه، وسينما، ومتحفاً تاريخياً، ومحطة تلفريك.

تشكل التربةُ اليوسفية معظم الأرض المحيطة بباب الأسباط في سور المدينة، وأي مشروع بناءٍ في المنطقة يتطلب الاستحواذ عليها كاملة، أو على جزءٍ منها في أقل تقدير. ما زال السعي الصهيوني الحالي يتركز على محاولة إغلاق المقبرة اليوسفية أمام عمليات الدفن الجديدة، ومحاولة اقتطاع الأجزاء المتاخمة منها لشارع وادي جهنم، وفي 2017/7/3 وضع الاحتلال أسلاكاً شائكة حول جزءٍ من المقبرة لمنع الدفن فيه، وأعلنه "حديقة وطنية"[24]. وفي 2017/8/21 حاولت جرافات بلدية الاحتلال هدم جزء من سور المقبرة اليوسفية لتضم مساحة جديدة لما تراه "حديقة وطنية"، لكن لجنة رعاية المقابر الإسلامية تمكنت من منع هذه الأعمال[25]، وعادت قوات الاحتلال في 2017/9/11 لتهدم جداراً وتجرف جزءاً من مقبرة الشهداء، التي تشكل امتداداً للمقبرة اليوسفية[26].

ج. مقبرة مأمن الله:

خلال سنتي 2016–2017 تعرضت مقبرة مأمن الله لثلاثة اعتداءات: الأول كان إقامة مهرجان الخمور على أرضها أيام 8/31–2016/9/1[27]، كما تعرضت المقبرة للتجريف ونبش القبور مرتين، الأولى في 2017/9/24 وأدت إلى كشف ثمانِ جماجم وهياكل عظمية[28]، والثانية في 2017/10/26[29].

د. هدم مصليات ومساجد:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير هدمت سلطات الاحتلال مصلى شارع الأنبياء في حي المصرارة مقابل باب العمود في 2016/5/23[30]، كما هدمت أساسات مسجد المنطار في صور باهر جنوبي القدس في 2016/11/15[31].

3. المقدسات الإسلامية في بقية أنحاء فلسطين:

أ. تقييد الأذان:

دخلت سنة 2016 والحكومة الصهيونية تشن حرباً على الأذان بوصفه أحد أشكال حضور الهوية الإسلامية في المساحة العامة، في فترةٍ ينشغل فيها المشروع الصهيوني بمحاولة تأكيد

نقاء هويته اليهودية، بينما الحضور العربي والإسلامي المتزايد عدداً ونوعاً في الأراضي المحتلة سنة 1948 وفي القدس يجعله أبعد عن تحقيق هذا "النقاء".

في حالة صراع وجودي على الهوية يمسي للأذان معنى جديداً يصعب اكتشافه في زمن السلم، فهو يشكل إعلاناً يومياً مستمراً عن حضور الهوية الإسلامية في المكان، وإعلاناً باللغة العربية تحديداً. وفي الصراع مع مستعمرٍ إحلالي كالمستعمر الصهيوني فإن حضور الأذان يمسي بنظره تحدياً مركباً، فهو لا يريد للهوية العربية والإسلامية أن تكون موجودة أصلاً على هذه الأرض، إضافة إلى أن تُعلن حضورها في المساحة العامة بشكلٍ يومي متواصل.

قد يشكل الاستعمار الإحلالي شكلاً هجومياً عنيفاً من أشكال الاستعمار، إذ يعمل على إلغاء أصحاب الأرض الأصليين بوجودهم الفيزيائي وثقافتهم، وتأسيس وجود وثقافة المستعمر مكانهم، لكن هذا التصور العقلي قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا ما تمكن صاحب الأرض من البقاء ومن إعلان الحضور، فالعقلية الإحلالية لا تتقبل تعايش الطرفين، وإذا ما فشلت في إلغاء صاحب الأرض فإنها تميل تلقائياً إلى أن تنسحب. إن الترجمة العملية لهذا هو أن كل المراكز المدنية التي تحضر فيها الهوية العربية والإسلامية تشكل نقاط طردٍ وهجرة للصهاينة إلى خارجها كما في القدس ومنطقة المثلث وفي الناصرة. انطلاقاً من هذا التشخيص، فإن السلطات الصهيونية تسعى إلى تخفيض الحضور العربي والإسلامي في المساحة العامة، وهنا يغدو هجومها على الأذان مفسراً، فهو ليس مجرد عداءٍ غير مفسّرٍ للدين الإسلامي، إنما هو حاجة موضوعية لمعالجة هشاشة الفكرة الإحلالية حين تُقابَل بصمودِ وحضورِ الهوية المضادة.

في 2016/1/4، أعلن نتنياهو أنه حريص على منع "الإزعاج" الذي تصدره المساجد في الأراضي المحتلة سنة 1948[32]، وفي 2016/1/15 دعى نتنياهو في جلسة لكتلة الليكود في الكنيست إلى تطبيق قانون الضجيج على المساجد في القدس وفي الأراضي المحتلة سنة 1948[33]. وقد طُبّق هذا القانون بالفعل على مساجد بيت صفافا، إذ عمِدت سلطة الطبيعة الصهيونية إلى إزالة مكبّرات الصوت في مساجدها، وإلزام تلك المساجد بتركيب سماعاتٍ بمواصفات وإمكانات محدودة[34]، والواضح أن هذا الإجراء يأتي لتعزيز قدرة الاستيعاب السكاني لكتلة جيلو Gilo المجاورة، والتي تشكل ركيزةً من ركائز الاستيعاب في القاطع الديموجرافي الجنوبي من مستوطنات القدس[35]. في 2016/11/6 أصدرت سلطات الاحتلال بلاغات بحظر أذان الفجر لكل من مساجد الرحمن، وطيبة، وجامعة القدس في أبو ديس[36]. وهنا لا بدّ من التوقف عند التركيز الصهيوني على أذان الفجر تحديداً، فهذا الأذان إذ يأتي قبل شروق الشمس يشكل إعلان حضورٍ إسلامي في الوقت الذي لا تجاريه فيه أي أصواتٍ أو ضوضاء أخرى ناتجة عن أنشطة الحياة الإنسانية، فيَصِل فيه الصوت مخترقاً المسافات الطويلة، وعلى الرغم من البعد النسبي للمسافة إلا أن اختيار هذه المساجد تحديداً ربما

جاء محاولةً لتحصين قدرة مستوطني تلبيوت الشرقية على البقاء دون حضور الأذان في سمائهم. باستحضار هذا التفسير فليس من الصعب استنتاج ما كانت ستتوصل إليه اللجنة النيابية الصهيونية التي كُلفت بدراسة مشروع خاص لقانون يمنع رفع الأذان في القدس وفي الداخل الفلسطيني، فقد أقرته في 2016/11/13[37].

ب. إحصاءات الاعتداءات:

كان هذا العنوان في السنوات السابقة يستند إلى تقرير سنوي تصدره مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان ومقرها في نابلس، وقد أغلقت سنة 2014، وكانت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث توفر إحصاءً بديلاً للانتهاكات ضدّ المقدسات في فلسطين وقد توقفت تقاريرها عن الصدور منذ نهاية سنة 2015، والإحصاء الوحيد الذي تمكن الباحث من الوصول إليه هو ذاك الصادر عن مركز أبحاث الأراضي لسنة 2016، والذي قال إن الأماكن الدينية في فلسطين المحتلة قد تعرّضت إلى 195 اعتداء خلال السنة، ولم يكن تقرير سنة 2017 قد صدر مع إعداد هذه السطور. التوثيق الجزئي الآخر الذي صدر خلال هذه الفترة كان لوزير الأوقاف الفلسطيني يوسف ادعيس، وقال فيه إن الشهور التسعة الأولى من سنة 2017 شهِدت منع رفع الأذان في الحرم الإبراهيمي 65 مرة، وإغلاقه أمام المسلمين 36 مرة[38]. ويوضح الجدول التالي الاعتداءات على المسجد الإبراهيمي في الخليل خلال سنتي 2016–2017.

جدول 3/1: الاعتداءات على المسجد الإبراهيمي في الخليل خلال سنتي 2016–2017[39]

الاعتداء	2016	2017
عرقلة دخول المصلين	37	27
اقتحام	17	22
نصب إنشاءات وتغيير معالم محيطه	25	17
حفريات تحت المسجد	3	1
إغلاق المسجد	20	15
عمليات اعتقال من داخل المسجد	8	13
اعتداء بالضرب على المصلين داخل المسجد	2	4
إطلاق نار أو قنابل غاز داخل المسجد	1	1
منع الأذان	546	591
المجموع	**659**	**691**

4. المقدسات المسيحية في القدس وفلسطين:

مع بداية القرن العشرين كانت الكنيسة الأرثوذكسية في القدس تمتلك 18% من مساحة القدس الانتدابية، علاوةً على امتلاكها أراضٍ واسعةً في الناصرة وحيفا ويافا، وهذا ما جعل الاستعمار البريطاني، والصهيوني من بعده، ينظر إليها كـ"دجاجة تبيض ذهباً"، انطلاقاً مما يمكن الاستحواذ عليه من أراضيها وعقاراتها. وقد ساعده على ذلك الشرخ القائم بين نخبة من رجال الدين اليونان الذين احتكر أسلافهم مقاليد الكنيسة كتعويضٍ ديني عن سقوط النفوذ السياسي اليوناني على يد الدولة العثمانية، واستمروا بعد ذلك بالاستئثار بالكنيسة تحقيقاً لمصالح شخصية وفئوية ضيقة، في مقابل أغلبية ساحقة من أبناء الطائفة العرب الوطنيين الذين تطلعوا لفترة طويلة من الزمن إلى التصالح مع نخبتهم الدينية، لكنهم غالباً ما كانوا يُصدمون بأن مصالحهم وتطلعاتهم الكلِّية هي أول ما كانت تلك النخبة تفرط به.

وعلى مدى قرنٍ من الزمن استحوذ المشروع الصهيوني، قبل الدولة وبعدها، على كتلة كبيرة من العقارات المركزية عبر اتفاقات بيعٍ وتسريب لأملاك الكنيسة الأرثوذكسية، فشملت تلك الصفقات أراضي الطالبية ودير المصلبة، التي يقوم عليها مبنى الكنيست ومقر الحكومة، وأراضي أبو طور التي ما تزال مستوطنتا تلبيوت وجفعات هماتوس Giv‘at HaMatos تتوسعان على حسابها، وقد عرفت في الإعلام باسم أراضي "دير مار إلياس" نسبةً إلى الدير الواقع إلى جنوبها، إضافةً إلى أراضي جبل أبو غنيم التي أقيمت عليها مستوطنة هار حوما Har Homa، وهي أراضٍ كانت الكنيسة تستأجرها من الأوقاف الإسلامية، علاوة على أراضي الشماعة وأراضٍ أخرى لا يتّسع المجال لحصرها. لكن الشاهد التاريخي يقول بأنه لم يمر بطريرك منذ تيموثاوس الأول Timotheus I (1939) وحتى إيرينيوس الأول Irenaios I الذي عُزل سنة 2005 لم يكن ضالعاً في صفقات من هذا النوع، أو لم يوقع على تجديدٍ لتلك الصفقات، ويبدو أن كيريوس ثيوفيلوس الثالث Theophilos III، البطريرك الحالي للكنيسة الأرثوذكسية في القدس ليس استثناءً لهذه القاعدة، وهذا ما أعاد قضية المقدسات المسيحية إلى الواجهة خلال سنة 2017.

أ. تسريب أملاك الكنيسة الأرثوذكسية يعود إلى الواجهة:

في 2017/10/1 انعقد المؤتمر الوطني لدعم القضية العربية الأرثوذكسية في فندق قصر جاسر في بيت لحم، وأعلن هذا المؤتمر المقاطعة الدينية للبطريرك ثيوفيلوس على خلفية كشف الصحف الصهيونية عن صفقات تسريب[40] جديدة وقعها ثيوفيلوس مع شركات مملوكة لجمعيات استيطانية، هذا القرار جاء بعد أنباء عن سبعة تطورات في تسريب العقارات في عهد ثيوفيلوس، بينها أربعة في القدس وذلك على الشكل الآتي:

1. صفقة دير مار إلياس (2009): في هذه الصفقة تعاقدت الكنيسة مع شركة تطويرٍ عقاري قريبة من اليسار الصهيوني مملوكةٍ لشراغا بيران Shraga Biran، على أرضٍ كان إيرينيوس الأول قد تعاقد مع شركة بارا Bara الاستيطانية اليمينية لبيعها لها قبل سنة 2005 ليبدأ توسيع مستوطنة تلبيوت الشرقية وتأسيس مستوطنة جفعات هماتوس عليها[41]. وفي توضيحها لأسباب الإقدام على ذلك، زعمت البطريركية أنها وقّعت الاتفاقية الجديدة لتفويت فرصة "مصادرة الأرض" من قبل بلدية الاحتلال، وذلك من خلال الإسراع في تحويل تصنيف الأرض والبناء عليها لفرض أمرٍ واقع جديد، زاعمةً بأن حصة البطريركية من الشقق السكنية في العقد الجديد أعلى منها في العقد الذي كان إيرينيوس قد أبرمه، وليس خافياً أن هذا الإجراء لا يشكل إلغاءً لصفقة إيرينيوس، وإنما يُشكّل تحسيناً لشروطها وتغييراً لهوية المستفيد من اليمين إلى اليسار الصهيوني، خصوصاً وأن التطوير يتم في محيط مستوطنات، وسيكون من الصعب على البطريركية أن تؤجر حصتها من الشقق لأبناء الطائفة العرب، وستؤجرها للمستوطنين الصهاينة للاستفادة من الإيراد.

2. صفقة جفعات أورانيم Giv'at Oranim (2012): في 2017/10/14 كشفت صحيفة هآرتس عن صفقة لتأجير 27 دونماً (27 ألف م^2) في المركز اليهودي للمدينة غربي القدس تضم 240 شقة سكنية ومجمعاً تجارياً لمدة 52 عاماً مقابل إيجارٍ بقيمة 3.65 ملايين دولار وذلك لصالح شركة كرونتي Kronti Investments المسجلة في ملاذ ضريبي هو الجزر العذراء Virgin Islands في البحر الكاريبي، ولم تتمكن الصحيفة من الحصول عن معلوماتٍ عن هوية المالك[42]. وهذه الصفقة هي كذلك إعادة تأجير عقارٍ مؤجرٍ أصلاً، بحيث تؤول تلك العقارات لشركة كرونتي لمدة 52 عاماً إضافية بعد انتهاء العقد الحالي الذي لم يتضح وقت انتهائه.

3. تجديد صفقة الطالبية (2016): كانت صفقة الطالبية أخطر الصفقات في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية من حيث النوع، إذ سُرِّبَت بموجبها 570 دونماً (570 ألف م^2) من الأرض تقوم فوقها اليوم المراكز الحكومية في غرب مدينة القدس، وهي المساحة التي تُرجم فوقَها قرارُ اعتبار القدس عاصمةً للكيان الصهيوني بعد صدوره سنة 1950، وقد أُقيم فوقها مبنى الكنيست والحكومة وعددٌ من المباني الحكومية المركزية إضافة إلى ضاحية سكنية يقارب عدد سكانها ألف شخص. كانت هذه الصفقة قد أُبرمت في 1950 لمدة خمسين عاماً قابلة للتجديد دون أن تنص على التجديد التلقائي، ما يعني أنها كانت ستنتهي بحلول سنة 2000، واستباقاً لذلك بادرت الحكومة الصهيونية إلى إيداع الإيجار عن السنوات الخمسين التالية في حساب الكنيسة سنة 1988، معتبرةً نفسها جدّدت العقد لمدة خمسين عاماً جديدة، ويقول محامو الكنيسة بأنها تشهد حالة فوضى في الحسابات البنكية لا تسمح بتتبعها، إذ إن كل بطريركٍ وكلّ إدارةٍ مالية جديدة تفتح حسابات بنكية جديدة لتسيّر أعمالها، ما جعل البطركية غير قادرة على تتبّع كل حساباتها، فلم تدرك البطريركية إيداع ذلك المبلغ إلا بعد انقضاء فترة طويلة، وكانت النتيجة أن

الحكومة الصهيونية اعتبرت الصفقة قد جُددت، وأن البطريركية قد قبلت ذلك ضمنياً دون الحاجة إلى بيان ذلك تحريراً[43].

ظلت المنازعة على هذه الأرض قائمةً، ورأت البطريركية من طرفها أن هذه الصفقة لم تجدد، ووقع البطريرك ثيوفيلوس عقداً جديداً مع شركة صهيونية خاصة ليؤول إليها إيجار هذه الأرض، فباتت بذلك مؤجرةً لشركة خاصة صهيونية إضافة لادعاء الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund بتجديد عقد التأجير[44]، وهذه هي المرة الثانية التي يُستخدم فيها تكتيك إعادة التأجير لإحداث المنازعة، لكن هذا لا ينفي أن المستأجِرَين الأول والثاني صهاينة.

إثر الأنباء عن إعادة تأجير هذه العقارات لمستفيدٍ جديد أثار الصندوق القومي اليهودي القضية إعلامياً وسياسياً، معتبراً أن البطريركية وضعت الأرض والسكان تحت رحمة الاستثمار الخاص، وانطلاقاً من ذلك حركت عضو الكنيست اليميني راحيل عزاريا Rachel Azaria من كتلة كُلنا Kulanu عريضةً نيابية للمطالبة بتشريع قانونٍ يجيز للاحتلال الصهيوني مصادرة كل الأراضي التي باعتها الكنيسة لمستثمري القطاع الخاص المجهولين لقاء دفع تعويضاتٍ لأولئك المستثمرين، ونالت تلك العريضة تأييد أربعين من أعضاء الكنيست[45]، ومع كتابة هذه السطور كانت تلك العريضة ما تزال في طريقها للتحول إلى تشريع.

4. حكم قضية ساحة عمر: في 2017/7/31 أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في القدس حكمها الابتدائي في صفقة ساحة عمر[46]، التي بيعت بموجبها فنادق الإمبيريال Imperial Hotel وبترا Petra Hotel و27 من المحال التجارية في الساحة التي تربط باب الخليل بالطريق الواصل إلى البطريركية الأرثوذكسية شمالاً، وهي الصفقة التي طُرد البطريرك إيرينيوس وعُزل من موقعه وحُبس في الكنيسة على أثرها. وقد قضى حُكم تلك المحكمة بتمكين الجمعيات الصهيونية من عقارات ساحة عمر وتأييد زعمها بصحة صفقة شرائها. ردّ البطريرك ثيوفيلوس بعقد مؤتمر صحفي في 2017/8/12 في دار البطريركية الأرثوذكسية في عمّان، في خطوةٍ رمزية شكلت السابقة الأولى لعقد مؤتمر صحفي للبطريرك، أعلن فيه رفض هذا القرار الذي عدَّه "ظالماً ولا يستند إلى الوقائع"، وأعلن أنه سيتوجه إلى المحكمة الإسرائيلية العليا للطعن في القرار[47]. وعلى الرغم من أن المسار القضائي هو أحد الخيارات المتاحة أمام البطريركية لمحاولة إبطال صفقة ساحة عمر، إلا أن التعويل على عدالة المحكمة الإسرائيلية العليا يبقى محدوداً، والحكم السياسي الذي صدر عن المحكمة الابتدائية في القدس من المحتمل له أن يتكرر على مستوى المحكمة العليا لكن بعد فترةٍ أطول من الزمن.

5. بيع أراضي برج الساعة في يافا (2013): في 2017/7/10 نشر موقع عرب 48 تأكيداً عن مصادر مطلعة بأن الكنيسة الأرثوذكسية باعت أراضي الدير الواقعة قرب برج الساعة

في يافا ومساحتها 6 دونمات (6 آلاف م^2) في قلب مدينة يافا القديمة وذلك مقابل 1.5 مليون دولار فقط، وذلك لشركة خاصة تحمل اسم بونا للتجارة Bona Trading، مسجلة في جزر سانت فينسنت والجراندين Saint Vincent and the Grenadines في البحر الكاريبي، وقد نقل الموقع هذه المستجدات عن بيانٍ لعدد من الهيئات الأرثوذكسية في بيت ساحور، وآخر عن الجمعية الخيرية الأرثوذكسية – يافا[48]، وقد عادت صحيفة كليكليست Calcalist العقارية الصهيونية لنشر تفاصيل هذه الصفقة، محدِدةً موقع العقارات المباعة بعد أيامٍ من صدور هذه البيانات.

أشعلت هذه الصفقة شرارة الاحتجاج الشعبي ضدّ ثيوفيلوس لأنها تمنح الصهاينة تفوقاً مطلقاً قي معركتهم لتصفية الوسط التاريخي العربي ليافا، ضمن حربٍ أكبر وأشمل لتصفية البلدات القديمة في حيفا ويافا وعكا والناصرة. وقد حمل التقرير ذاته ردّ الكنيسة على هذه الأخبار الذي أوضحت فيه أنها بعد دراسة عقد التأجير السابق لهذه الأرض، والمبرم سنة 1997 في عهد البطريرك ثيوذورس الأول Diodorus I مقابل إيجارٍ مجحف، فقد ارتأت إعادة تأجير هذه الأوقاف لشركة أجنبية للفترة التالية لـ 99 عاماً التي ينتهي فيها عقد المستأجر الحالي، لحماية العقارات من إمكانية ادعاء الحق المتبقي للبطريركية في ملكيتها، ولمعالجة الإيجار الزهيد الذي نصت تلك الصفقة المذكورة[49].

في المحصلة، فإن هذه الصفقة تعني تأجير العقارات إلى ما بعد الأعوام الـ 99 التي سبق لثيوذورس أن أجّرها، بثمنٍ مقبوض مقدماً وقبل 79 عاماً من بدء سريان العقد، ولصالح شركةٍ مجهولة الهوية في أحد الملاذات الضريبية الآمنة، أي أنها في الغالب مملوكة لمستثمرين صهاينة لا يريدون الإفصاح عن هويتهم، ما يجعلها تثبيتاً لملكية الصهاينة لكامل منفعة هذه الأرض لفترة قد تمتد حتى سنة 2196.

6. بيع أراضي قيسارية 2015: بعد الإعلان عن صفقة برج الساعة في يافا بأيام، تسربت أنباء عن تأجير الكنيسة لأراضٍ في قيسارية، وعادت صحيفة هآرتس لتنشر تفاصيل هذه الصفقة في 2017/10/14 ليتضح أن الكنيسة أعادت في سنة 2015 تأجير 430 دونماً (430 ألف م^2) قرب المركز التاريخي لقيسارية لمدة 124 عاماً إضافية بمقابل مبلغ مليون دولارٍ أمريكي فقط[50]، وذلك لصالح شركة سينيت Senet Ventures المسجلة في جزر سانت فينسنت والجراندين، وتعد هذه أكبر الأراضي التي تحدثت أنباء عن بيعها خلال حقبة ثيوفيلوس الثالث، وبالطريقة نفسها، إعادة تأجير عقارات مؤجرة سابقاً، والتي تقدمها البطريركية على أنها أعمال إصلاحية لصفقات سابقة.

7. **صفقة طبريا:** في وقتٍ مزامنٍ للإعلان عن صفقة قيسارية، أعلنت الصحف الصهيونية عن صفقة أخرى وقَّعها ثيوفيلوس لبيع 11 دونماً (11 ألف م2) على شاطئ بحيرة طبريا لشركة كرونتي ذاتها التي اشترت عقارات جفعات أورانيم[51].

ب. البطريرك ثيوفيلوس ومعركة الشرعية:

على الرغم من محاولة تبرير الكنيسة للصفقات وتقديمها باعتبارها إصلاحاً لعقودٍ قديمة، إلا أن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها هو أن هذه الصفقات رتبت إعادة تأجير ستة عقاراتٍ مركزية لشركات صهيونية أو أجنبية في ملاذات ضريبية لفترات جديدة بعضها يزيد عن قرنٍ من الزمن مقابل أثمانٍ عاجلة بخسة قبضتها البطريركية نقداً. محاولة البطريركية الاستفادة من سرية هوية مالكي الشركات الأجنبية لم تستمر طويلاً، إذ إن الضغوط المتنامية لمصادرة الأراضي من المشترين الجدد دفعتهم للإفصاح عن هويتهم فنشر موقع "تايمز أوف إسرائيل The Times of Israel" في 2017/11/22 تقريراً كشف فيه أن مالك شركة كرونتي للاستثمارات في جزر العذراء، والتي اشترت عقاراتٍ في القدس وطبريا هو ديفيد صوفر David Sofer، وهو مليونير إسرائيلي مقيم في لندن، ومايكل شتاينهارت Michael Steinhardt، وهو مليونير صهيوني أمريكي مقيم في نيويورك، وهما يشتركان معاً في ملكية أراضي أبو طور التي يجري توسيع مستوطنة جفعات هماتوس فوقها[52].

هذه التراكمات لم تعُد تتيح مساحةً لحسن النية تجاه البطريرك ثيوفيلوس الثالث، خصوصاً أنه تولى كرسي البطريركية بتعهّدٍ بإبطال صفقة ساحة عمر، وهو ما فشل في تحقيقه حتى الآن، وإذا ما مُكّنت الجمعيات الصهيونية من التصرف بفندقي الإمبريال وبترا والمحلات المجاورة فإن ثيوفيلوس سيمسي فاقداً للشرعية كبطريرك؛ وذلك لفشله بالوفاء بالتعهد الذي تولى سدة البطريركية على أساسه، وأنه في الوقت عينه يشكل امتداداً للبطاركة اليونان من قبله، الذين لم تخلُ حقبة أيٍّ منهم من صفقة تسريب، ولعل هذه الاعتبارات مجتمعة هي التي دفعت الحراك الجماهيري الأرثوذكسي ضده على مدى خمسة شهورٍ متتالية وبسقوفٍ متصاعدةٍ داعيةٍ إلى عزله.

في 2017/9/9 بدأ حراك جماهيري أرثوذكسي واسع ضدّ البطريرك في القدس بمظاهرةٍ دعت لها لجنة المتابعة العربية[53]، ثم في 2017/9/16 خرجت مظاهرةٌ في الناصرة أكّدت على رفضِ الصفقاتِ، ورفضِ تفرّد ثيوفيلوس بقرار الكنيسة[54]. وفي 2017/10/1 انعقد المؤتمر الوطني السابق الذكر في بيت لحم وقرّر مقاطعة البطريرك ثيوفيلوس[55]. وفي 2017/10/8 شهدت حيفا مظاهرة حملت العناوين ذاتها التي حملتها مظاهرة الناصرة[56]. وفي 2017/11/16 خرجت مظاهرة في اللد طالبت بعزل البطريرك ثيوفيلوس الثالث[57]. وقد جاء إعلان قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان

الصهيوني ليخرج البطريرك من دائرة الحراك الشعبي، لكنه ما لبث أن عاد إلى الواجهة في 2018/1/6 بقذف موكبه بالبيض والأحذية بينما كان في طريقه إلى كنيسة المهد في بيت لحم للمشاركة في قداس عيد الميلاد بحسب التقويم الشرقي[58].

استشعر البطريرك ثيوفيلوس الخطر الكامن في هذا التصعيد الشعبي[59]، خصوصاً أنه شهد ما حصل مع إيرينيوس الأول من قبله، وهو ما يزال يواصل سجنه في الكنيسة حماية له من الشارع، فاستأجر وكالة ديبي للاتصالات Debby Communications Group وهي شركة صهيونية للعلاقات العامة يملكها موشيه ديبي Moshe Debby[60]، والذي عمل ناطقاً باسم وزارة الخارجية الصهيونية سنة 2000[61]، ففتحت الشركة في نهاية أيلول/ سبتمبر 2017 حسابات تواصل اجتماعي ناطقةٍ باللغة العربية لحساب الكنيسة، الكنيسة ذاتها التي لا يكترث رجال الدين فيها لتعلم اللغة العربية على الرغم من أنهم يمضون فيها عمرهم كله. رتّب البطريرك في الوقت عينه بالتعاون مع مساعديه تواصلاً مع الديوان الملكي الأردني، ومع ديوان الرئاسة الفلسطيني أقنعهما خلاله بوجهة نظره، والتجربة التاريخة تقول إن هذين الطرفين يتجنبان قدر الممكن التدخل في شؤون الكنيسة ويتخوفان من حراك الشارع الأرثوذكسي الرافض لسلوكها، كما حصل في تجربة صفقة ساحة عمر إذ أيدا البطريرك إيرينيوس الأول، قبل أن يعودا للاستجابة لمطالب تنحيته بعد فرضها شعبياً.

زار وفدٌ من الأوقاف الأردنية في القدس البطريرك ثيوفيلوس، شارك فيه عزام الخطيب مدير الأوقاف، والشيخ عمر الكسواني مدير المسجد الأقصى، والشيخ ناجح بكيرات مدير التعليم الشرعي. وقد قوبلت هذه الزيارة باستنكارٍ شعبي واسع لأنها جاءت في 2017/10/3؛ في سياقٍ جعلها تشكّل تقويضاً لمقررات المؤتمر الوطني لدعم القضية الأرثوذكسية التي كانت نصّت على مقاطعة ثيوفيلوس قبل ذلك بيومين فقط، ما دفع الشيخين الكسواني وبكيرات لإصدار بيانات توضيحية قالوا فيها إن تلك الزيارة كانت زيارة استجلاء حقائق حول أخبار التسريبات، لكن الصورة التذكارية التي نُشرت للقاء توضح احتفاءً بروتوكولياً بالبطريرك لا يتناسب مع جلسة تحقيق وتقصي حقائق[62]. وأياً كان التوضيح، فقد تبيّن فيما بعد أن تلك الزيارة شكّلت تمهيداً ضرورياً لاستقبال الملك عبد الله الثاني للبطريرك في عمّان، وذلك في 2017/10/18[63]، وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء رامي الحمد الله قد استقبلا البطريرك قبل ذلك في 2017/10/15[64].

ما تحقّق للبطريرك خلال هذا الحراك هو رسم صورة مشروعية رسمية فلسطينية وأردنية له، في مقابل رفضٍ شعبي له من أبناء طائفته على طرفي النهر، في استمرار للشرخ نفسه بين النخبة اليونانية وجمهور الطائفة الوطني، ويبقى السؤال المشروع هنا: إذا كانت سلطتا الاحتلال

البريطاني والصهيوني قد استثمرتا في هذا الشرخ تحقيقاً لمآربها في تصفية الوجود العربي المسيحي والاستحواذ على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية؛ فلماذا لا تقوم الدولة الأردنية والسلطة الفلسطينية بدورهما في مواجهة هذا الشرخ؟

ج. مبادرة إعمار القبر المقدس:

في 2016/4/11 أعلن الديوان الملكي الأردني مبادرة للملك عبد الله الثاني للإسهام في الإعمار المقرر لـ"القبر المقدس" في كنيسة القيامة، وقد ردّ البطريرك ثيوفيلوس مباشرة برسالة ثمّنَ فيها هذه المبادرة، وأعلن قبول البطريركية بها. وتدار كنيسة القيامة من قبل هيئات مسيحية ثلاث: هي الروم الأرثوذكس، والأرمن، واللاتين ممثلون بالآباء الفرنسيسكان، وذلك بموجب الوضع القائم الذي أقرته المادة 57 من اتفاقية برلين سنة 1878 بين القوى الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية[65] عقب الحرب الروسية – العثمانية 1877–1878. وكانت هذه الإدارة المشتركة بين أطرافٍ متعارضة تعطل التفاهم على إعمار القبر المقدس الذي كان قد تصدّع في أربعينيات القرن العشرين، فأقامت بريطانيا من حوله حمايات حديدية استنادية في سنة 1947 لتخفيف الضغط على جدرانه ومنعها من التشقق أكثر، ولم تتمكن الهيئات الثلاث من الوصول إلى اتفاقٍ إلا في نيسان/ أبريل 2016، فوقّع البطريرك مع ممثلين من الأرمن والفرنسيسكان اتفاقاً بإعمارٍ كنيسة القيامة، بالتعاون مع الجامعة الوطنية التقنية في أثينا حضره السفير الأردني هناك[66]. بدأ العمل فعلياً بمبادرة الإعمار في حزيران/ يونيو 2016، وأزيل القفص الحديدي من حول مبنى القبر الرخامي في شباط/ فبراير 2017[67]، وقد انتهت أعمال الترميم، ودُشّن مبنى القبر بعد ترميمه في 2017/3/22 بحضور ممثلين عن الهيئات المسيحية الثلاث والأردن والسلطة الفلسطينية، وأعلن حينها بأن كلفة الترميم وصلت إلى 3.5 ملايين دولار، أسهمت فيها الكنائس الثلاث، وملك الأردن، والسلطة الفلسطينية، وعدد من المحسنين[68].

لقد نجح الأردن والسلطة الفلسطينية في تكريس عروبة المسيحيين الأرثوذكس في فلسطين، ودور السلطات الوطنية التي تمثلهم في إعمار كنيستهم، وإن كانت تلك السلطات تمثل شعوباً ذات غالبية مسلمة، وبالمقابل تمكن البطريرك ثيوفيلوس من تكريس ارتباط كنيسته باليونان من خلال توقيع اتفاقية الترميم مع جامعة يونانية، كما أن تفاهمه مع الكاثوليك الفرنسيسكان على الإعمار شكل اختراقاً في العلاقات عزز مشروعيته.

د. الاعتداءات على الكنائس والأديرة:

مع بداية سنة 2016 كان الحاخام الصهيوني بنتسي جوبشتاين Benzi Gopstein رئيس منظمة لهافا Lehava المتطرفة يجدد الدعوة لحرق كنائس القدس المحتلة، معتبراً أن الوجود المسيحي في القدس يشكل تهديداً للنقاء اليهودي فيها[69]. وقد تلى تلك الدعوة اعتداءٌ على

مقبرة دير بيت جمال غرب القدس، شمل تكسير الصلبان ومحاولة نبش القبور[70]، ثم في 2016/1/17 كتبت عبارات مسيئة على جدار كنيسة "رقاد العذراء" على جبل صهيون جنوب غرب القدس القديمة، مع التوقيع بإشارة "دفع الثمن"[71]. أخيراً، واصلت سلطات الاحتلال بناء الجدار المحيط بالولجة من جهة دير الكريميزان، لتعزله تماماً عن الأراضي التابعة له[72].

هـ. تراجع أعداد المسيحيين العرب في القدس:

خلال عقود الاحتلال الصهيوني للمدينة بشطريها، كانت هجرة المسيحيين إلى خارج فلسطين تجري بوتيرةٍ أسرع بكثير من وتيرة هجرة المسلمين، على الرغم من تساويهما في محنة اللجوء، ومواجهة آثار الاقتلاع من الأرض سنة 1948، والاحتلال المباشر، وتقييد الحركة والحرية سنة 1967. ويمكن تفسير اتجاه الهجرة المسيحية المتسارع بعاملين مركزيين: الأول هو فتح أبواب الهجرة أمامهم من قبل السفارات الغربية، وبالذات سفارات الولايات المتحدة وكندا وغرب أوروبا، وحتى سفارات أمريكا اللاتينية، بشكلٍ أوجد لهم مخرجاً مغرياً وجاذباً من البؤس الذي يعيشونه في ظلّ الاحتلال، أدى إلى نزيفٍ متواصلٍ في أعدادهم. العامل الثاني المهم هو الشرخ العميق بين النخبة اليونانية وأبناء الطائفة العرب الفلسطينيين، والذين باتوا عملياً يعانون من احتلالٍ مركب؛ احتلالٌ صهيوني يستحوذ على الجغرافيا ويسلب الحرية، و"احتلال" ديني يستولي على الكنيسة والعبادة بشكلٍ جعل البقاء في فلسطين حالةً ميئوساً منها لدى الكثير من المسيحيين، فلا استعادة الحرية قريبة، ولا الحفاظ على الهوية ممكن.

بحلول نهاية سنة 2015 كانت أعداد المسيحيين العرب في القدس 12,420 شخصاً[73]، وهو ما يعني أنهم شكلوا 3.8% من المقدسيين العرب، و1.4% من سكان القدس بشطريها وبكل سكانها مقدسيين ومستوطنين، وهي أقل نسبة للمسيحية في المدينة منذ القرون الأولى لنشأتها، وهي نسبةٌ آخذة بالتآكل في الوقت عينه. على المدى البعيد، يشكل نضوب المسيحية المشرقية من القدس خطراً جوهرياً، لأنه يُعيد المزاعم بغياب المسيحية منها إلى الواجهة، ويصلح أرضيةً لإطلاق المزاعم المسيحية الغربية الساعية لما تعتبره "استرداد القدس"، وهي مزاعم سبق لها أن كانت أساساً في انطلاق الحروب الصليبية.

ثانياً: السكّان في ظلّ الاحتلال:

1. واقع المعركة السكانية:

بحلول نهاية سنة 2015 كان واقع التوازن السكاني في القدس على الشكل الآتي:

جدول 3/2: التوازن السكاني في القدس بحلول نهاية سنة 2015[74]

		المواطنون العرب	المستوطنون اليهود	الإجمالي
القدس بشطريها	العدد	323,700	[75]542,000	**865,700**
	النسبة (%)	37.2	63.2	**100**
شرقي القدس المحتلة سنة 1967	العدد	320,000	212,000	**532,000**
	النسبة (%)	60	40	**100**

واصلت نسبة المقدسيين في المدينة ارتفاعها ولكن بوتيرة أبطأ من السابق، لتصل إلى 37.2% من المدينة بشطريها بحلول نهاية سنة 2015، ولتظل تشكل 60% من سكان شطرها الشرقي. وما تزال الهجرة الداخلية تشكل المصدر الأول لاستنزاف السكان اليهود في المدينة، إذ تشير الإحصاءات الصهيونية إلى أن سنة 2015 شهدت قدوم 10,300 مهاجر يهودي داخلي إلى المدينة، وخروج 18,100 منهم في الوقت عينه، لتصبح محصلة الهجرة السلبية 7,800 مهاجر يهودي غادر القدس[76]، وهو رقمٌ يتجه إلى التصاعد، فقد كان 7,400 لسنة 2014 و6,700 لسنة 2013[77]، وهو ما يعزز المعضلة الثابتة التي لم تتمكن سلطات الاحتلال من تجاوزها إلى اليوم، وهي أن مدينة القدس طاردة بطبيعتها للمستوطنين اليهود.

وعلى الرغم من أن المصادر الصهيونية تميل إلى عزو هذا الأثر الطارد إلى الخلاف بين المتدينين الحريديم Haredim والعلمانيين في نمط الحياة، إذ يشكل الحريديم 34% من مستوطني المدينة بينما يشكلون 9% في عموم الدولة و2% فقط في تل أبيب[78]، مما يزيد نظرياً من أثرهم الطارد على العائلات اليهودية التي تتبع نمط حياةٍ علماني، توضح الإحصاءات بأن الحريديم أنفسهم يميلون إلى مغادرة المدينة بمعدل مغادرة العلمانيين اليهود نفسه، حيث كان من بين مغادري المدينة سنة 2015 نحو 5,900 ذهبوا إلى أحياء للمتدينين خارجها[79]، ما يعني أن المهاجرين المتدينين يشكلون نسبة تطابق تقريباً نسبتهم بين السكان.

ولعل هذا يؤكد أن حضور الهوية العربية والإسلامية وحضور المقاومة هي العناصر الأساسية التي كانت تثبط قدرة المستوطنات على اجتذاب اليهود، ولعل الجدول الآتي يوضح ذلك بتأمل أثر الفترة الواقعة بين 2000–2006 على مستوطنات جيلو والنبي يعقوب (نيفيه يعقوب Neve Ya‘akov) وتلبيوت الشرقية:

جدول 3/3: تطور سكان المراكز الاستيطانية الأساسية شرقي القدس[80]

المستوطنة	1985	1992	2000	2006	2015
راموت ألون	20,100	38,100	37,900	41,400	45,000
بسجات زئيف Pisgat Ze'ev	14,800	29,400	36,500	41,900	41,200
جيلو	23,900	30,400	27,600	27,100	30,800
النبي يعقوب	–	–	20,300	20,200	21,800
جبل أبو غنيم (هار حوما)	–	–	–	5,700	19,900
رامات شلومو Ramat Shlomo	–	–	11,300	14,700	15,100
تلبيوت الشرقية	11,800	15,200	12,800	12,200	14,400

في المقابل، شكلت فترة الهدوء النسبي في القدس ما بين 2006–2015 طفرة نمو لمستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) وراموت ألون Ramot Alon، بينما تمكنت جيلو وتلبيوت الشرقية من استعادة عافيتهما خلال الفترة نفسها.

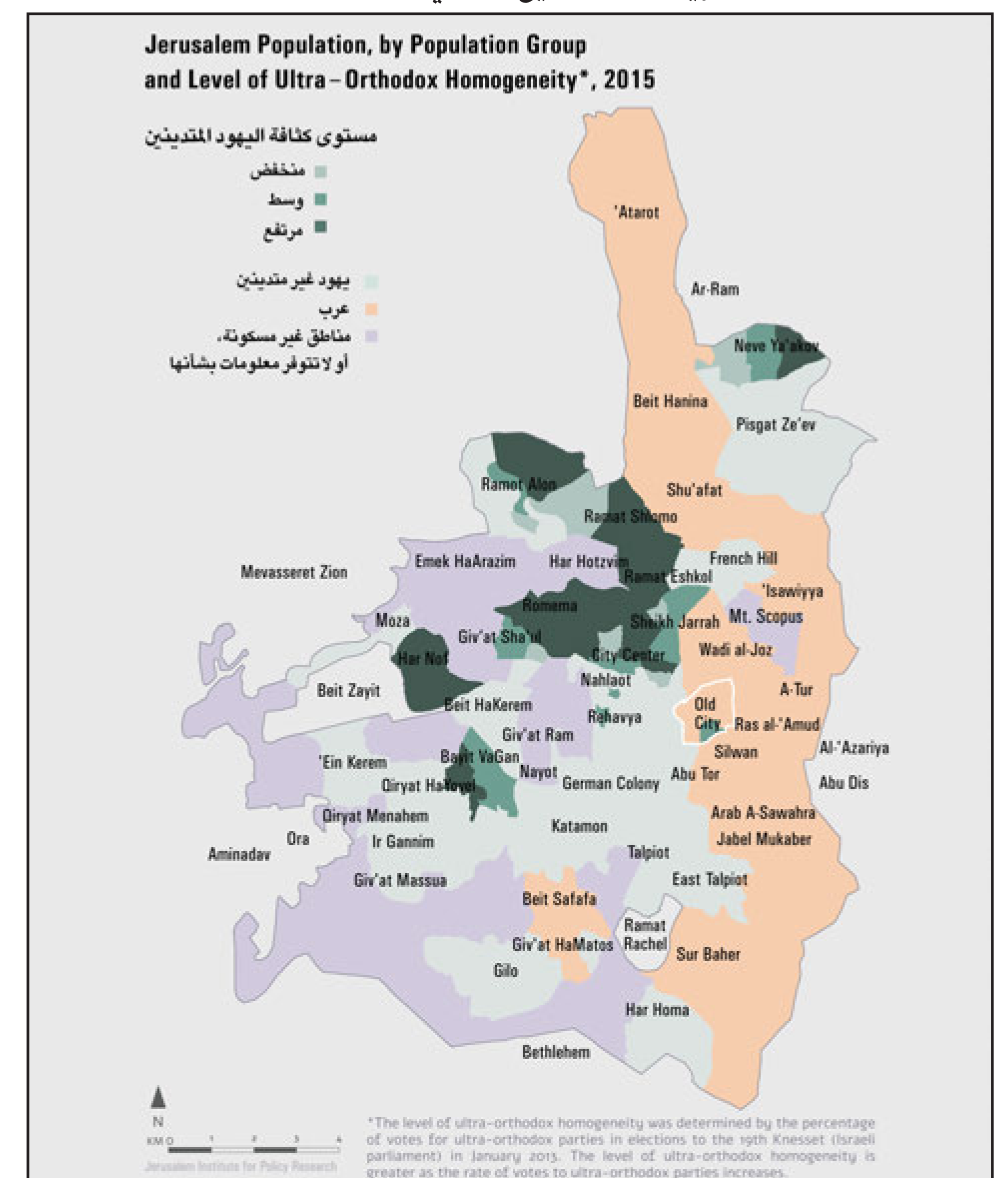
وإذا ما قورن العمود الأخير من الجدول 3/3 مع الكثافة السكانية للمراكز العربية شرقي القدس يتضح أنها تميل لأن تكون متقاربة في الكثافة بخلاف المستوطنات المتفاوتة في كثافتها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3/4: المراكز السكانية للمواطنين العرب شرقي القدس 2015[81]

المركز	بيت حنينا	الحي الإسلامي – البلدة القديمة	رأس العمود	الطور	كفر عقب	جبل المكبر
السكان	38,100	26,100	25,900	25,400	23,600	22,300

وهذا التقارب في أحجام الأحياء الفلسطينية هو تعبير عن تطورها الطبيعي، بينما يشكل التفاوت في أحجام المستوطنات، انعكاساً لطابعها المخطط سلفاً كمشروعات نقل سكان، تتفاوت في قدرتها على الجذب والنجاح. وهناك خاصية أخرى تستحق التوقف عندها في الأحياء العربية هي أنها تشكل نسيجاً مركزياً متماسكاً مع انقطاعين فقط تمكنت المستوطنات من فرضهما، الأول هو انقطاع شعفاط عن الشيخ جراح الذي تشكله الجامعة العبرية والتلة الفرنسية ورامات أشكول Ramat Eshkol مجتمعين، والثاني هو الانقطاع الذي تشكله مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) وجفعات هماتوس ما بين صور باهر وبيت صفافا، وهو ما يسمح للأحياء العربية بالمحافظة على نسيجها الموحد كمدينة متماسكة بالرغم من مرور خمسين عاماً على احتلالها ومحاولة زرع المستوطنات بين أحيائها ومن حولها، ومحاولة خنق نموها وتوسعها وتحويلها إلى بيئةٍ طاردة لأهلها، ولعل الخريطة التالية توضح ذلك:

خريطة 3/3: النسيج السكاني للقدس 2015



Source: Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends* 2017 (Jerusalem: JIIS, 2017), p. 23.

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. تفريغ التجمعات البدوية شرق القدس:

منذ سنة 2012 وسلطات الاحتلال تسعى إلى تفريغ محيط كتلة أدوميم الاستيطانية من التجمعات البدوية، فبدأت بالتجمعات الأبعد في خان الأحمر ثم انتقلت إلى مطاردة تجمعات في وادي أبو هندي وجبل البابا شمال شرق العيزرية. وكانت الخرائط التي أصدرها

الجيش الصهيوني في سنة 2012 توضح بأنه يسعى إلى إجلاء 2,300 من البدو من كتلة أدوميم، بحيث يخلي جميع تجمعاتهم الواقعة فيها إلى خارج المسار المقرر للجدار من حولها، ليبقي فقط على بلدة عربية واحدة داخل هذه الكتلة هي بلدة الزعيِّم. وخلال سنة 2017 تركزت عمليات الإجلاء على عرب الجهالين في منطقة جبل البابا وعلى التجمعات القريبة منه. ويبدو أن عمليات تهجير البدو تأخرت عن موعدها الذي أعلنه الجيش الصهيوني، كما تأخر العمل في استكمال مقاطع الجدار حول كتلة أدوميم، نتيجة الاعتراض الأمريكي المتكرر عليه، باعتباره يقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها. وكانت سلطات الاحتلال قد أتمّت مقاطع الجدار المحيطة ببلدة العيزرية مرتكزة إلى ذرائع أمنية. ويبدو أن استكمال الجدار حول مستوطنة أدوميم مرشحٌ لأن يكون أحد أول التطبيقات لقرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وهذا إن حصل سيسرع بطبيعة الحال عملية تهجير بدو المنطقة.

ب. عمليات الاستيلاء على بيوت المقدسيين:

كان التقرير السابق خلال سنتي 2014–2015 قد غطى عمليات استيلاء كبيرة وغير مسبوقة في سلوان شملت 53 شقة في حي سلوان، إلى جانب استمرار المواجهة مع جمعية عطيرت كوهانيم Ateret Kohanim في عقبتي السرايا والخالدية المتجاورتين. وفي هذه السنة عاد التهديد في بلدة القدس القديمة، حيث استولت جمعية عطيرت كوهانيم على عدد من العقارات، أبرزها عقار اليوزباشي في حارة السعدية.

3. هدم المنازل والمنشآت:

جدول 3/5: هدم المنشآت في القدس خلال سنة 2016[82]

الحي	سلوان	جبل المكبر	العيسوية	بيت حنينا	صور باهر	الطور	الصوانة	الشيخ جراح	باقي الأحياء	المجموع
عدد المنشآت	45	23	18	18	13	10	5	4	24	**158**

جدول 3/6: هدم المنشآت في القدس خلال سنة 2017[83]

الحي	العيسوية	جبل المكبر	بيت حنينا	باقي الأحياء	المجموع
عدد المنشآت	27	24	19	21	**116**

بإضافة حصيلة هاتين السنتين إلى ما هدم من منشآت في الفترة ما بين 2000–2015 وهي تبلغ 1,084 منشأة سكنية، فإن حصيلة هدم سلطات الاحتلال للمنشآت في القدس ما بين سنتي 2000–2017 تكون 1,352 منشأة في معظمها منشآت سكنية.

4. الأوضاع الميدانية في القدس:

لقد شخّص التقرير منذ سنة 2012 أن القدس كانت في حالة اشتعالٍ مستمرة، لكنه كان معزولاً وينتهي عند حدودها، إذ شهدت سنة 2012 وحدها 78 مواجهة و6 عمليات طعنٍ بالسكين و21 عملية أخرى[84]، وشهدت سنة 2013 أيضاً حالات اشتعالٍ مستمرة، تفاعلت مع اقتحامات المسجد الأقصى وحصاره ومع إضرابات الحركة الأسيرة. أما سنة 2014 فقد شهدت انطلاق "هبّة رمضان" بعد إحراق الفتى محمد أبو خضير في 2014/7/4 والتي ما لبثت أن انتقلت إلى جبهة غزة في حرب ضارية استمرت 52 يوماً، وشهدت انطلاق عمليات المقاومة الفردية، كعملية الدعس التي نفذها الشهيد عبد الرحمن الشلودي في 2014/10/22، ومحاولة اغتيال يهودا جليك Yehuda Glick التي نفذها الشهيد معتز حجازي في 2014/10/29، وعملية الدعس التي نفذها الشهيد إبراهيم العكاري في 2014/11/5، وعملية إطلاق النار التي نفذها الشهيدان عدي وغسان أبو جمل في 2014/11/18، وصولاً إلى انطلاق انتفاضة القدس بعمليات الطعن الفردية التي جاءت على خلفية محاولة فرض التقسيم الزماني للأقصى، وبدأت على يد الشهيد مهند الحلبي في 2015/10/3 لتتبعه سلسلة من العمليات.

خلال سنتي 2016–2017 تواصلت المعادلة ذاتها، فالقدس كانت مركز الاشتعال المقاوم والجماهيري، فيما كان محيطها قليل التجاوب ما خلا فترتين فقط هما هبّة باب الأسباط 14–2017/7/27، وهبّة العاصمة التي تلت إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني في 2017/12/6. وإحصاء العمليات خلال هاتين السنتين يوضح الآتي:

جدول 3/7: نتائج عمليات المقاومة في القدس خلال الفترة 2016/1/1 – 2017/9/30[85]

الفئة	العدد	الفئة	العدد
عمليات طعن	24	عمليات ارتقى خلالها شهداء	17
عمليات إطلاق نار	12	شهداء العمليات	33
عمليات إحراق وزجاجات حارقة	13	جرحى العمليات والمواجهات	554
عمليات دعس	5	القتلى الإسرائيليون	10
أكواع متفجرة	6	الجرحى الإسرائيليون	100

ولعل التطور الميداني الأبرز خلال هذه الفترة كان هبّة باب الأسباط التي جاءت رداً على تركيب سلطات الاحتلال الصهيوني لبوابات إلكترونية على أبواب المسجد الأقصى المبارك، فرفضت الجماهير دخول المسجد وفق هذه الشروط وتجمعت ورابطت على أبوابه حتى وصل عدد المرابطين خلال الأيام الأخيرة للهبّة إلى 35 ألفاً وكان مرشحاً للتصاعد، مما اضطر السلطات الصهيونية للبحث عن مخرج مباشر قبل حلول الجمعة الثانية والتي كانت مرشحة لأن تشهد انفجاراً يصعب ضبط الأحداث من بعده.

إلى جانب الحشد الجماهيري شهدت الهبّة عملية فردية في جمعتها الأولى، بادر إليها الأسير عمر العبد من قرية كوبر شمال رام الله، إذ خطط ونفّذ بنفسه اقتحام مستوطنة حلميش Halamish ودخل إلى أحد بيوتها وقتل سكانه البالغين (وعددهم ثلاثة) بالسلاح الأبيض. كما شهدت تحركاً جماهيرياً عربياً وإسلامياً كانت مراكزه الأساسية عمّان وإسطنبول، حتى إن العاصمة الأردنية عمّان شهدت عملية فردية مشابهة في النوع والتنفيذ حاول خلالها الفتى الأردني محمد الجواودة طعن ضابط صهيوني من ضباط سفارة الكيان الصهيوني في عمّان، قبل أن يرتقي شهيداً، ليتعزز مأزق الدولة الأردنية كطرف مباشر في تلك الهبّة، لكنه غير مستعد وغير راغب في توتير علاقته مع "إسرائيل" أو في تكبد أي أثمان.

لقد تطلب الوصول إلى التراجع الصهيوني الشامل معادلة ارتكزت إلى ثلاثة عناصر: حراك جماهيري فاعل في الداخل، وعمليات فردية موجعة، وخارجٌ حاضر ومتفاعل، استمرت هذه المعادلة في الفعل لـ14 يوماً، ارتقى خلالها ثمانية شهداء لتصل بعد ذلك إلى تراجع صهيوني شامل دون قيد أو شرط. ولعل أبرز تطور ميداني خلال العقد السابق بأسره هو التوصل إلى هذه المعادلة، التي تصلح منطلقاً للبناء عليها، نحو مزيد من الإنجازات، إن وجدت الرؤية السياسية التي تتبناها.

ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس:

1. استمرار التوسع على أساس الوظيفة الديموجرافية للمستوطنات:

كان بناء المستوطنات في القدس منذ سنة 1967 يتم انطلاقاً من تحقيق وظائف جيو–سياسية بشكل أساسي، وانطلاقاً من ذلك صنف دارسو الاستيطان في القدس تلك المستوطنات إلى ثلاثة أطواق؛ فالمستوطنات التي تعزز الوجود اليهودي في مركز المدينة صنفت على أنها الطوق الأول، أما المستوطنات التي تقطع التواصل بين الأحياء العربية في القدس صنفت على أنها الطوق الثاني، فيما صنفت المستوطنات التي تقطع تواصل القدس مع المدن المحيطة بها على أنها الطوق الثالث.

إلا أن هذا الاستيطان القائم على تحقيق أهداف جغرافية كان يفشل في الاستقطاب السكاني، ومع تصاعد هاجس السيطرة السكانية على القدس بدأت مستوطنات القدس تتوسع على أساس تحقيق الأغراض السكانية، ويمكن للدارس أن يلمس ذلك التحول بدءاً من سنة 2010.

لقد أثبتت المستوطنات الأقرب إلى المركز اليهودي للمدينة غربي القدس قدرة عالية على جذب المستوطنين اليهود، باعتبارها متصلة بشكل مباشر بالمركز اليهودي للمدينة، وساكنها لا يضطر في معظم الأحيان للمرور في الأحياء العربية للوصول إلى نقطة عمله غربي القدس. انطلاقاً من هذا التشخيص بدأت السلطات الصهيونية تركز على توسيع قاطعين سكانيين أساسيين: الأول في شمال المدينة ويتكون من مستوطنات راموت ألون ورامات شلومو ورامات أشكول، وهي مستوطنات تتوسع باتجاه بعضها البعض لتشكل كتلة باتت تعرف باسم راموت Ramot، واستقبل هذا القاطع 28% من عمليات التوسع المعلنة في القدس خلال سنتي 2016–2017، أما القاطع الثاني ففي جنوب القدس ويتكون من مستوطنات جيلو وهار حوما وجفعات هماتوس، واستقبل هذا القاطع 40% من ذلك التوسع.

جدول 3/8: إجمالي أعداد الوحدات السكنية المقرة في القواطع السكانية 2016–2017

الفئة	العدد*	النسبة (%)	الطاقة الاستيعابية المتوقعة**
الوحدات المقرة في القاطع الجنوبي	11,298	40	36,154
الوحدات المقرة في القاطع الشمالي	7,822	28	25,030
الوحدات المقرة في بقية مستوطنات القدس	9,014	32	28,845
إجمالي الوحدات المقرة	**28,134**	**100l**	**90,029**

ملاحظة: احتسبت الأرقام اعتماداً على الجدول 3/9.

* تسجل هذه الإحصاءات التطورات على الوحدات السكنية سواء كانت تخطيطاً أم ترخيصاً أم مناقصةً، وبالتالي فهي معرضة للتداخل بين سنة وأخرى وحسابها التراكمي يتطلب تدقيقاً.

** تمّ احتساب الطاقة الاستيعابية للسكان بناء على متوسط حجم الأسرة اليهودية في القدس لسنة 2011 وتساوي 3.4 أفراد، انظر:

Maya Chochen and others, *Jerusalem: Facts and Trends* 2013 (Jerusalem: JIIS, 2013), p. 26, http://en.jerusaleminstitute.org.il/.upload/facts-2013-eng%20(1).pdf

جدول 3/9: أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات القدس 2016–2017[86]

المنطقة	المستوطنة	2016		2017		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة/ مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات (مقرة/ مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
القدس	رامات شلومو	2,494	12,432	572	15,702	**28,134**
	راموت	3,956		800		
	بيت حنينا			67		
	جفعات هماتوس	2,330		1,600		
	هار حوما	7		252		
	تلبيوت	279				
	رأس العمود			27		
	معاليه أدوميم	1,137		1,905		
	حي الشيخ جراح	12				
	جيلو	770		6,339		
	بسجات زئيف	1,041		2,066		
	نيفيه يعقوب	114		624		
	جبل المكبر	18		7		
	بيت صفافا			4		
	جفعات زئيف Giv'at Ze'ev	209		832		
	معاليه داود Ma'ale David			17		
	معاليه مخماس Ma'ale Mikhmas	41		75		
	كفار أدوميم Kfar Adumim			323		
	النبي صموئيل Shmuel HaNavi	2		2		
	نوف زيون Nof Zion			176		
	جفعات هاهاداشا Giv'at HaHadasha	22				
	وادي الجوز			14		

خريطة 3/4: الاستيطان الإسرائيلي شرقي القدس مع صورة توضيحية للبلدة القديمة

EAST JERUSALEM

مناطق بناء استيطاني إسرائيلي | مناطق بناء فلسطينية | مناطق تصنيف ج

Source: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/westbank_2017_draft_6_march_2017.pdf

2. مخطط عزل القدس عن رام الله:

خلال سنتي 2016–2017 استجد توجه يقرأ في الأرقام التي أعلنتها الحكومة الصهيونية لتعزيز اتصال مستوطنتي بسجات زئيف والنبي يعقوب بـ 3,107 وحدات سكنية، ولتوسيع مستوطنة النبي يعقوب باتجاه الشرق بإضافة 738 وحدة سكنية، ما يمهد لاتصالها بعد هذه التوسعة بمستوطنة جيفا بنيامين Geva Benjamin القائمة على الطرف الآخر من الجدار. وعلى الرغم من أن الجدار الذي يفصل المستوطنتين بات مبنياً إلا أن الاتجاه الذي يُقرأ هنا هو محاولة تأسيس قاطع عرضي يمنع توسع الرام وضاحية البريد، ولعل سلطات الاحتلال ستلجأ لاحقاً لهدم هذا المقطع من الجدار وإعادة توسيعه.

خريطة 3/5: توسيع مستوطنة النبي يعقوب، في منطقة الدائرة الزرقاء



3. بنى تحتية تعزز الطابع اليهودي للمدينة:

خلال سنتي 2016–2017 واصلت مشروعات البنى التحتية الجديدة سعيها المستمر لإضفاء هوية حديثة على القدس، علها تشكل مصدر جذب للمستوطنين اليهود الذين أثبتت التجربة السابقة أن القدس بشكلها التراثي والتاريخي لا تشكل عنصر جذب بالنسبة لهم، فانصبت الأعمال انطلاقاً من ذلك على تعزيز الطابع التجاري للمدينة بربط مستوطنات شرقي القدس بمركزها التجاري غرباً، وربط تلك المستوطنات ببعضها البعض من خلال شبكة مواصلات حديثة بشكلٍ يؤهلها لأن تصبح هي النسيج المركزي للمدينة مستقبلاً. في هذا الإطار شهدت هذه الفترة التطورات الآتية في البنية التحتية:

أ. تمديد المسار الأول المبني للقطار الخفيف إلى التلة الفرنسية ليربطها بغرب القدس على الرغم من أن هذا المسار من القطار يتعرض لتعطيلات متتالية نتيجة رجمه بالحجارة والتعرض له بمختلف الأدوات عند مروره بمحطة شعفاط في إطار المقاومة الجماهيرية للمقدسيين، إذ تعرض في شهر آذار/ مارس 2016 لوحده لتغيير في جدول رحلاته 13 مرة نتيجة هذه المقاومة.

ب. بناء المسار الثاني للقطار الخفيف: وهو مسار يسعى لتعزيز الوظائف الديموجرافية للمستوطنات، إذ إن مساره بسيط ومحدود ويتوقف على ربط القاطع السكاني الشمالي (قاطع راموت) بالقاطع السكاني الجنوبي (قاطع جيلو) مروراً بالمركز التجاري اليهودي غربي القدس، والواضح أن هذا القطار يسعى إلى تعزيز نوعية الحياة والقدرة على الترابط بين هذين القاطعين السكانيين والمركز اليهودي للمدينة غرباً.

خريطة 3/6: المسار الثاني للقطار الخفيف



Source: http://poica.org/2016/02/new-20-km-length-pathisraeli-authorities-approves-the-new-route-of-the-jerusalem-light-rail/

ج. مواصلة العمل بالطريق السريع 21 (طريق بيغن السريع): وهو طريق يسعى إلى تعزيز ارتباط القاطع الجنوبي لمستوطنات القدس بمركزها اليهودي غرباً ويفصل في مساره بلدتي بيت صفافا وشرفات عن بعضهما البعض.

د. نفق القدس تل أبيب: وهو نفق يبدأ من الوسط التجاري لغربي القدس حتى بداية الطريق السريع الموصل إلى تل أبيب في الجنوب الغربي، ويشكل هذا الطريق أحد الرهانات الحيوية للحكومة الصهيونية لوقف ظاهرة الهجرة الداخلية لليهود من القدس، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف المهاجرين الذين يغادرون القدس يتوجهون نحو المركز اليهودي الخالص للكيان الصهيوني الذي هو تل أبيب ومحيطها. وبتعزيز الترابط بين القدس وتل أبيب تريد الحكومة أن تُشعِر مستوطني القدس بقربهم من تل أبيب، وبإمكانية وصولهم إليها في أي لحظة، ما ينفي حاجتهم للهجرة إليها والسكن فيها.

خريطة 3/7: شبكة تطوير المواصلات خلال سنة 2017



Source: http://poica.org/2016/02/new-20-km-length-pathisraeli-authorities-approves-the-new-route-of-the-jerusalem-light-rail/

رابعاً: التطورات السياسية المتعلقة بالقدس

لم يسبق للقدس أن كانت في واجهة الأحداث السياسية منذ بدء الصراع في سنة 1917، كما كانت في سنة 2017. وإذا كانت سنة 2015 قد شهدت تفاهمات كيري لمحاولة إخراج الكيان الصهيوني من مأزقه الميداني بعد انطلاق انتفاضة القدس، فإن سنة 2017 شهدت الهبّة الجماهيرية عند باب الأسباط وشهدت الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، كما شهدت طرح مشروع تعديل الحدود السياسية للقدس وقضم مزيد من أراضي الضفة الغربية إليها، وهو المشروع الذي خيم على تطورات الأيام الأولى من سنة 2018.

1. مفاعيل تفاهمات كيري:

كانت تفاهمات كيري 2015/10/24 قد دشنت مرحلة من محاولة تدجين الدور الأردني في القدس ليتحول إلى إدارة للمقدسات بالوكالة نيابة عن السلطات الصهيونية، وقد قاد هذا المسار إلى المحاولة الأردنية لتركيب شبكة الكاميرات في المسجد الأقصى قبل أن تعود الحكومة للعدول عنها، وقد فرضت عليه هبّة باب الأسباط الذهاب إلى خيار حماية دوره ووجوده تحت ضغط الشارع المقدسي والأردني. هذه المقدمة ضرورية لفهم ما بعدها لأنها توضح أن الانتقال إلى المواجهات التالية كان خياراً شعبياً يعاكس الاتجاه الرسمي، وجاء كخيار ضرورة، دون استعداد مسبق له، بل جاء في غمرة الاستعداد لنقيضه. فالأردن كان قد وقع اتفاقية ناقل البحرين، واتفاقية الغاز، وكان يستكشف فكرة منطقة التجارة الحرة المشتركة مع الكيان الصهيوني، وفكرة أوتوستراد حيفا لتعزيز اعتماد الأردن على هذا الميناء بعد إغلاق الطريق البري مع سورية، وكانت القراءة الأردنية تشير إلى رغبته في تعزيز التقارب مع الكيان الصهيوني، باعتباره الثابت الوحيد في المنطقة التي شهدت زلزالاً كبيراً مدى السنوات السبع السابقة. لكن هذا الاتجاه أغفل ميل قضية القدس للانفجار كمركز للصراع، وأهمل كذلك التحدي التي تشكله مقولات التهجير المتصاعدة عند اليمين الصهيوني، والواضح أنه لم يكن يملك أي إجابة حول كيفية التوفيق بين الاتجاهين.

2. هبّة باب الأسباط:

في واحدة من أبرز العمليات النوعية في انتفاضة القدس، نفذ ثلاثة من فلسطينيي 1948 من مدينة أم الفحم، في 2017/7/14، عملية عند باب الأسباط أدت إلى قتل اثنين من جنود الاحتلال المتمركزين عند الباب، واستشهاد المنفذين. اتخذت السلطات الصهيونية قراراً بإغلاق المسجد إغلاقاً تاماً في وجه المسلمين وحاولت فرض إدارتها الأمنية المباشرة في الأقصى، وإخضاع دور الأوقاف لعملية تقليص واسعة، فركّبت بوابات إلكترونية على أبواب الأقصى، وسيطرت على مفاتيح الغرف والمكاتب التي كانت تشغلها الأوقاف. وقد قوبل ذلك باحتجاج الجماهير الفلسطينية وقياداتها من العلماء، على مدى أسبوعين، إلى أن تمكنوا من إجبار السلطات الإسرائيلية على التراجع عن كافة

إجراءاتها يوم الخميس 2017/7/27، كما أعادت سلطات الاحتلال فتح باب المطهرة في 2017/7/30. (يرجى الاطلاع على التفاصيل والدلالات في الفصل الرابع، ص 211–214)

في الشهور التالية ركزت سلطات الاحتلال الصهيوني على محاولة إفراغ هذا النصر من معناه، وعلى محاولة فرض إجراءات جديدة في الأقصى، للقول بأن ما تحقق في باب الأسباط يمكن أن يتغير. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات بقيت تحوم حول ما كان قائماً سابقاً من تضييق على المصلين وتدخل جزئي في الإدارة، إلا أن استمرارها يعني أن المشهد مرشح لتكرار المواجهة على هوية المسجد خلال العامين القادمين.

3. الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني:

في 2017/12/6 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراره الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، والشروع في الإجراءات التنفيذية تحضيراً لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقد جاء هذا القرار تحقيقاً لوعد انتخابي كان ترامب قد قطعه عند انتخابه وقد حاول الوفاء به بعد شهور من تولّيه السلطة ولكنه تراجع وقتها. وعلى الرغم من أن كل الرؤساء الأمريكان السابقين قد تعهدوا بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس منذ صدور قرار قانون نقل السفارة عن الكونجرس الأمريكي Congress سنة 1995، إلا أن حالة ترامب كانت تحمل خصوصية تنطلق من مقدار اعتماده على أصوات الناخبين الإنجيليين المتعصبين، وعلى رغبته في استعادة تأييد تلك الشريحة له في مواجهة احتمالات عزله التي كانت تلوح في الأفق، من خلال تحقيقات مختلفة وحملات إعلانية نهاية سنة 2017. هذه الخصوصية ينبغي ألا تلفت الانتباه عن أن فكرة الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة إليها كانت موضوع اتفاق في الكونجرس، وموضوعاً مطروحاً على أجندة السلطة التنفيذية بشكل دائم، ولكن الخلاف كان ينحصر في التوقيت والجدوى، وفي المصالح المترتبة على القرار.

لقد جاء هذا القرار في ذكرى مئوية الاحتلال البريطاني للقدس ليؤكد على أن الصراع على هوية المدينة ما زال مفتوحاً على الاحتمالات ذاتها في 1917/12/9، وأن الاستعمار البريطاني المباشر ومن بعده الصهيوني المدعوم من الغرب لم يتمكن من الوصول لحسم نهائي لهوية المدينة، فالصمود كان سلاح أبنائها في الحفاظ على هويتها ومقدساتها على الرغم من تقدم الاستيطان والتهويد، والقرار الأمريكي يعلن دخول المركز الغربي طرفاً مباشراً في الصراع على المدينة، لعله يتمكن من حسم ما لم يحسم على مدى مئة عام.

ولعل أبرز تداعيات هذا القرار تقرأ في اتجاهات ثلاثة أساسية:

الأول: أنه يشكل تفويضاً للكيان الصهيوني من خارج إطار الأمم المتحدة United Nations بأن يستخدم قدراً أعلى من القوة، وأن يفرض وتيرة أسرع للتهويد والاستيطان، دون أن يخشى

الإدانة الدولية. وهذا يعني أن سلطات الاحتلال ستأخذ هذا القرار إلى حيّز التنفيذ حيث يتركز اهتمامها في المسجد الأقصى ومحيطه، وفي سلوان، وفي تحقيق الأغلبية السكانية، وفي إنهاء الجدار من حول القدس. بلغة أخرى، فإن هذا القرار سيفتح الباب أمام مواجهات ميدانية جديدة في القدس، ستشكل المركز المشتعل للصراع مع الكيان الصهيوني على مدى السنوات المقبلة.

الثاني: هو التعويل الأمريكي على أن يكون القرار رأس قاطرة يدفع بقية دول العالم إلى اقتفاء أثره، وهو في المرحلة الأولى لم يتمكن من ذلك إذ ووجه برفض بالإجماع في مجلس الأمن United Nations Security Council، وبأغلبية ساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations، ولم تلحق بالولايات المتحدة فعلياً سوى غواتيمالا. من هذه الزاوية، فتح هذا القرار الباب لفرض عزلة دولية على الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، لكن ما منع تحققها بشكل فعال هو ترهل النظام الرسمي العربي، ورغبته في تجديد المظلة الأمريكية التي تحميه، على الرغم من توفر الدافع الدولي لعزل أو إضعاف الولايات المتحدة، وبالأخص روسيا والصين.

الثالث: التعويل الأمريكي على ردة فعل عربية وإسلامية محدودة ومؤقتة، يمكن تجاوزها واستئناف العلاقات من بعدها وكأن شيئاً لم يكن. وقد جاء ردّ الفعل الشعبي واسعاً وحاشداً بشكل يؤكد المخاوف السابقة من اتخاذ القرار. ولعل هذا الرد هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى تسريب تسجيلات لمسؤولين عرب تظهر موافقتهم على قرار ترامب في محاولة لتصدير الأزمة إلى الداخل العربي والإسلامي، وتجنب استمرار الفعل الشعبي الموجه ضدها، إلا أن هذا لا ينفي على أيّ حال على أن التعويل على ردّ فعل مؤقت تزول مفاعيله ما يزال قائماً، وهذا ما يضع تحدياً حيوياً أمام الحراكات الشعبية العربية والإسلامية، لاستدامة هذا الحراك، وتحويله إلى موقف دائم.

4. مشروع تعديل حدود القدس:

منذ رسم مسار الجدار حول القدس سنة 2002 بدا واضحاً أن سلطات الاحتلال تتطلع إلى تغيير حدود المدينة على أسس ديموجرافية لتخرج منها ثلاثة أحياء مقدسية، هي كفر عقب ومخيم شعفاط وعناتا الجديدة، ولتدخل إليها ثلاث كتل استيطانية هي كتلة جفعون Giv‘on Bloc شمالاً، وكتلة أدوميم شرقاً، والجزء الغربي من كتلة عتصيون Etzion Bloc جنوباً، وقد مضى بناء الجدار على مدى السنوات الـ 15 الماضية باثنين من هذه الاتجاهات هي الشمال والجنوب، وتعثر في اتجاه الشرق نتيجة اعتراضات الإدارات الأمريكية الديموقراطية على مسار الجدار شرق القدس لكونه يقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها منهياً فرصة إقامة دولة فلسطينية، ومنهياً بالتالي القدرة على جرّ الفلسطينيين إلى مفاوضات متتالية.

ومع انتهاء مقاطع الجدار الشمالية والجنوبية مع استثناءات بسيطة، بدأ التفكير في تعديل الحدود الصهيونية لمدينة القدس لتتطابق مع مسار الجدار، خصوصاً وأن التأجيل كان يستخدم

لدفع أكبر عدد من المقدسيين نحو الأحياء الثلاثة التي ستفصل عن القدس بالتساهل المزمن في البناء غير المرخص فيها، لتخرج منها أكبر عدد من السكان عند فصلها. لقد بدأ الحديث السياسي على مستوى رئيس البلدية نير بركات عن تعديل حدود القدس سنة 2014 وبات محل بحث حكومي خلال سنة 2016، وصولاً إلى قانون القدس الموحدة الذي سنه الكنيست في 2018/1/2، والذي مهد لإضافة مساحات جديدة إلى القدس، وحظر الانسحاب منها إلا بتوفر ثلثي أصواته[87].

وإذ يأتي نقاش تعديل حدود القدس في ظلّ الاعتراف الأمريكي بالمدينة عاصمة للكيان الصهيوني، وبما أن تحديد مساحة العاصمة يعدُّ عملاً من أعمال السيادة، فإن الحكومة الصهيونية قد ترى الفرصة مناسبة لاستكمال الجدار شرقاً حول كتلة أدوميم وضمّها إلى القدس في قرار تعديل الحدود، بغض النظر على أثر ذلك على قرار "حل الدولتين"، لتفرض أمراً واقعاً تضطر الإدارات الأمريكية اللاحقة إلى القبول به.

التعديل المقترح في الحدود من المتوقع أن يخرج معه 51 ألف مقدسي[88]، سيكون سحب بطاقات الإقامة الزرقاء منهم عنواناً مهماً للصدام والمواجهة خلال الأعوام المقبلة، ويضيف أعداداً من المستوطنين قد تزيد عن 121 ألفاً[89]، إذا ما ضمت الكتل الثلاث، وهذا من شأنه أن يخفض نسبة العرب في المدينة إلى نحو 31%.

خامساً: التوسع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية

تبلورت رؤية الاستيطان في الضفة الغربية على مراحل متعددة، إذ تركزت في البداية على المسار الذي خطّه وزير الخارجية الإسرائيلي يغئال ألون Yigal Allon في مخططه السلمي الذي اقترحه في تموز/ يوليو 1967، وحدد المصالح الحيوية الصهيونية في وادي الأردن مع لسان متقدم نحو القدس يقطع الضفة الغربية إلى شطرين شمالية وجنوبية، وقد تركز معظم التطور الاستيطاني خلال حكومات حزب العمل Labor Party على هذين الاتجاهين، ثم تطورت تلك الرؤية للتطلع إلى قضم أطراف الضفة الغربية المتاخمة للخط الأخضر وبالذات في المنطقة الشمالية. الإضافة المهمة الثانية جاءت على يدي أريل شارون الذي أسس مستوطنات محيط نابلس والخليل على أساس تطويق هذين المركزين الكثيفين بالسكان، والتركيز على منع تواصل المحافظات الفلسطينية مع بعضها البعض والسيطرة على الطرق الحيوية ومصادر المياه.

بناء على هذه الاتجاهات العامة فإن الدارس لخريطة الاستيطان في الضفة الغربية يجده مركزاً في أربعة اتجاهات أساسية:

1. **غور الأردن**: وهي مستوطنات ذات مهمة جيو–سياسية تسعى لتعميق المدى الجغرافي الحيوي للدولة، وهذا ما يعبّر عنه الساسة الصهاينة بمقولة "الحدود القابلة للدفاع عنها"، على اعتبار

أن نهر الأردن هو الحدود المقصودة بذلك، وهذه المستوطنات قليلة النشاط السكاني في العموم، وهذا ما استمر خلال السنتين الماضيتين.

2. **مستوطنات القدس:** وقد سبق الحديث عنها أعلاه.

3. **المستوطنات المحاذية للخط الأخضر:** وتتكون من ثلاثة جيوب وإصبعين، وهي من الشمال إلى الجنوب على الشكل الآتي:

أ. جيب شاكيد Shaked، شمال يعبد: وجاء الجدار ليعزل مستوطنات هذا الجيب عن بقية الضفة وليبقي معها قرية فلسطينية واحدة هي برطعة الشرقية، ولم يشهد هذا الجيب أي تطور على مدى السنوات الست الماضية.

ب. إصبع كدوميم Kedumim: الذي يدخل من جنوب قلقيلية ويتوغل عميقاً ليطوقها من جهة الشمال الشرقي ويفصلها عن نابلس.

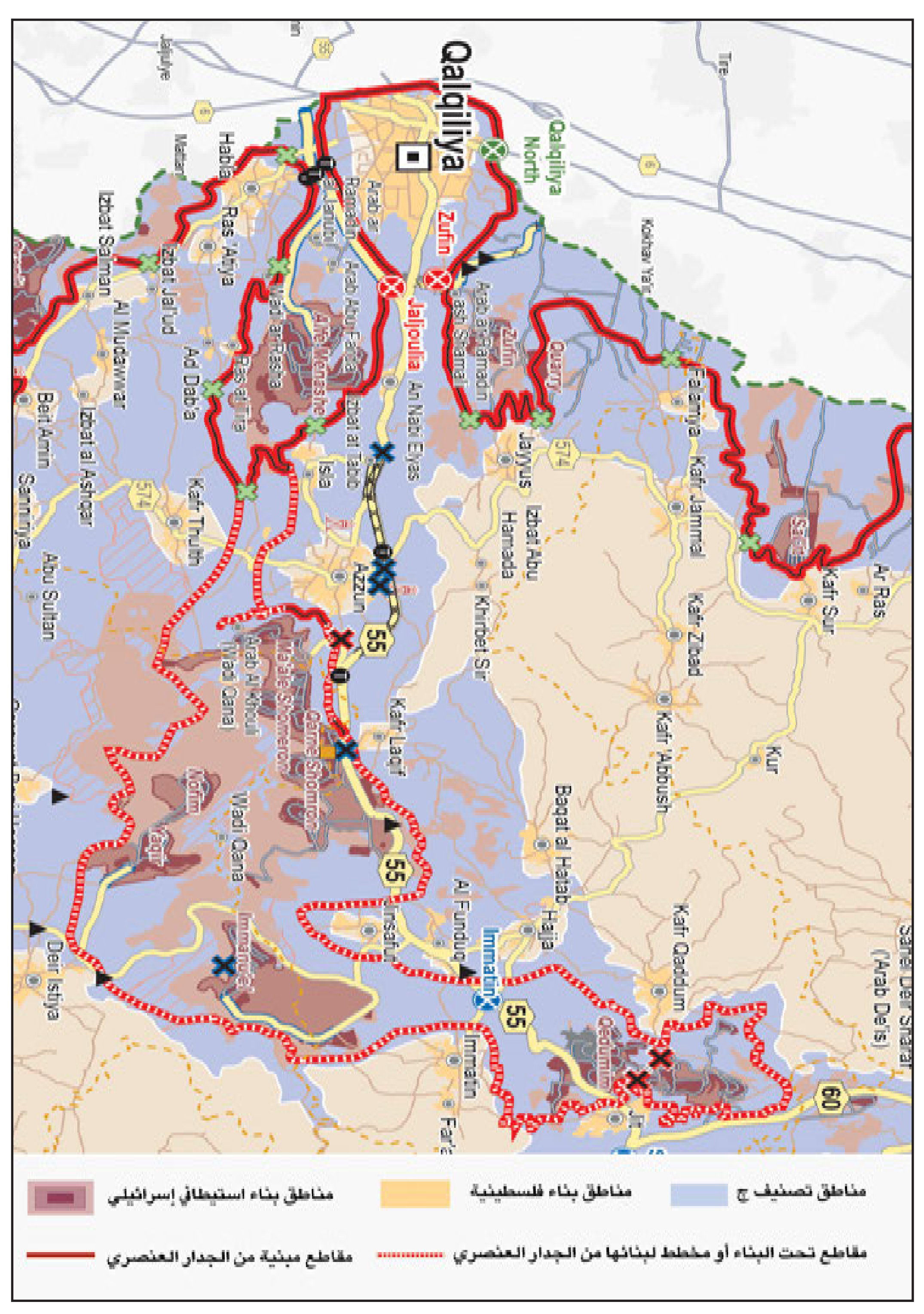
ج. إصبع أرئيل Ari'el: ويفصل بلدة سلفيت عن الريف الجنوبي الغربي لنابلس وهو أكبر حجماً وأكثر كثافة من إصبع كدوميم.

د. جيب موديعين عيليت Modi'in Ilit: وهو موازٍ للريف الغربي لرام الله ويبتلع كامل المنطقة الحرام التي كانت قائمة بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة سنة 1948، وتتعامل السلطات الصهيونية معه تنظيمياً وسكانياً باعتباره جزءاً من الأراضي المحتلة سنة 1948 وإن كانت لم تعلن ضمه إليها، وهو الجيب الأكثر كثافة بالمستوطنين بعد مستوطنات القدس.

هـ. جيب عتصيون: وتنقسم كتلة عتصيون بالأساس إلى مركزين، شرقي وغربي، ومركزها الشرقي العميق يتوسط الطريق بين بيت لحم والخليل، وهو محدود السكان ومحدود النمو. أما المركز الغربي الموازي للخط الأخضر فيشكل محاولة لتوسيع القدس من جهة الجنوب، وينبغي أن يُقرأ التوسع فيه بالغالب من زاوية فهم الاستيطان في القدس على وجه الخصوص.

4. **مستوطنات عمق الضفة الغربية:** وتتركز بشكل أساسي حول مدينتين هما الخليل ونابلس، وبالرغم مما لمستوطنات الخليل من دفع ديني إلا أن كتلة مستوطنات شرق الخليل بقيت محدودة النمو والسكان على الرغم من التعزيز الأمني الكبير في محيطها، لكنها تؤدي مهمة حيوية وهي خنق المركز التاريخي لمدينة الخليل. ما خلا ذلك، فإن مستوطنات نابلس والخليل موزعة في الاتجاهات الأربعة المحيطة بكل مدينة، مُحاولةً تعطيل تواصلها مع ريفها ولعبها لدور المركز الذي ترتكز إليه هذه الكثافة السكانية. لقد لعبت مستوطنات العمق دوراً مهماً في الاعتداء المسلح على القرى المحيطة بها، فعززت توجه الهجرة من الريف إلى المدينة الذي عززه اتفاق أوسلو. فالحياة في الريف باتت محدودة الجدوى اقتصادياً ومحفوفة بالمخاطر، وهذه المستوطنات تمكَّنت مع الزمن من التحول إلى مراكز ريفية قادرة على النمو في مساحة يتم تفريغ أصحابها منها شيئاً فشيئاً.

خريطة 3/8: مقطع للاستيطان الإسرائيلي شرقي قلقيلية (إصبع كدوميم)



Source: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/westbank_2017_draft_6_march_2017.pdf

1. شمال الضفة الغربية:

على مدى التقريرين السابقين للفترة 2012–2015 كانت سلفيت تحتل المركز الثاني في عدد الوحدات الاستيطانية بعد القدس، وتليها بيت لحم وقلقيلية. لكن المستجد الأهم في الفترة التي يرصدها التقرير هو أن رام الله كانت نقطة التركيز في اعتماد الوحدات الاستيطانية الجديدة، إذ بلغت حصتها ما يقارب 11 ألف وحدة استيطانية خلال السنتين 2016–2017. واللافت للنظر أن هذا التوسع لم يتركز في موديعين عيليت غرباً وحدها كما هو معتاد، بل تضمن مضاعفة حجم مستوطنة كوخاف يعقوب وتوسيع بيت إيل Beit El إذ نالتا وحدهما 4,836 وحدة استيطانية خلال سنة 2016. وإذا ما أضفنا لهذا الاتجاه التوسعة الشرقية لمستوطنة النبي يعقوب في القدس وتعزيز اتصالها ببسجات زئيف والتوسيع في كتلة معاليه أدوميم شرق القدس، يمكن الاستنتاج بأن الحكومة الصهيونية على ما يبدو ترى في انتخاب ترامب فرصة لإنجاز الاتصال الجغرافي للمستوطنات ما بين كتلتي وادي الأردن والقدس وهو الجزء المتبقي من خطة ألون الذي لم يجد طريقه للتطبيق حتى الآن، إذ يبلغ عدد الوحدات الاستيطانية المقرة في هذا الاتجاه 9,754 وحدة سكنية خلال سنة 2017 وحدها، وهو ما يشكل 35% من إجمالي الوحدات السكنية المقرة خلال السنة.

إذا ما استمر هذا التوجه خلال السنتين القادمتين (2018–2019) فإن التحدي القادم أمام الشعب الفلسطيني، على مستوى المعركة على الجغرافيا، سيكون فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها فصلاً جيو–سياسياً تاماً، لتصبح الأراضي المحتلة سنة 1967 مكوّنة من ثلاث كتل جغرافية هي غزة، وكتلة شمال الضفة الغربية ومركزها رام الله، وكتلة جنوب الضفة الغربية ومركزها الخليل، مع اعتبار القدس وغور الأردن كتلاً يسعى الاحتلال إلى ضمها تماماً. وتبقى الفرصة الأساسية لإفشال هذا المسعى هي تعزيز الوجود الفلسطيني في القدس بشكل يجعل تحقيق هذا الفصل مستعصياً على الاستدامة، ويحافظ على فرصة الاتصال بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

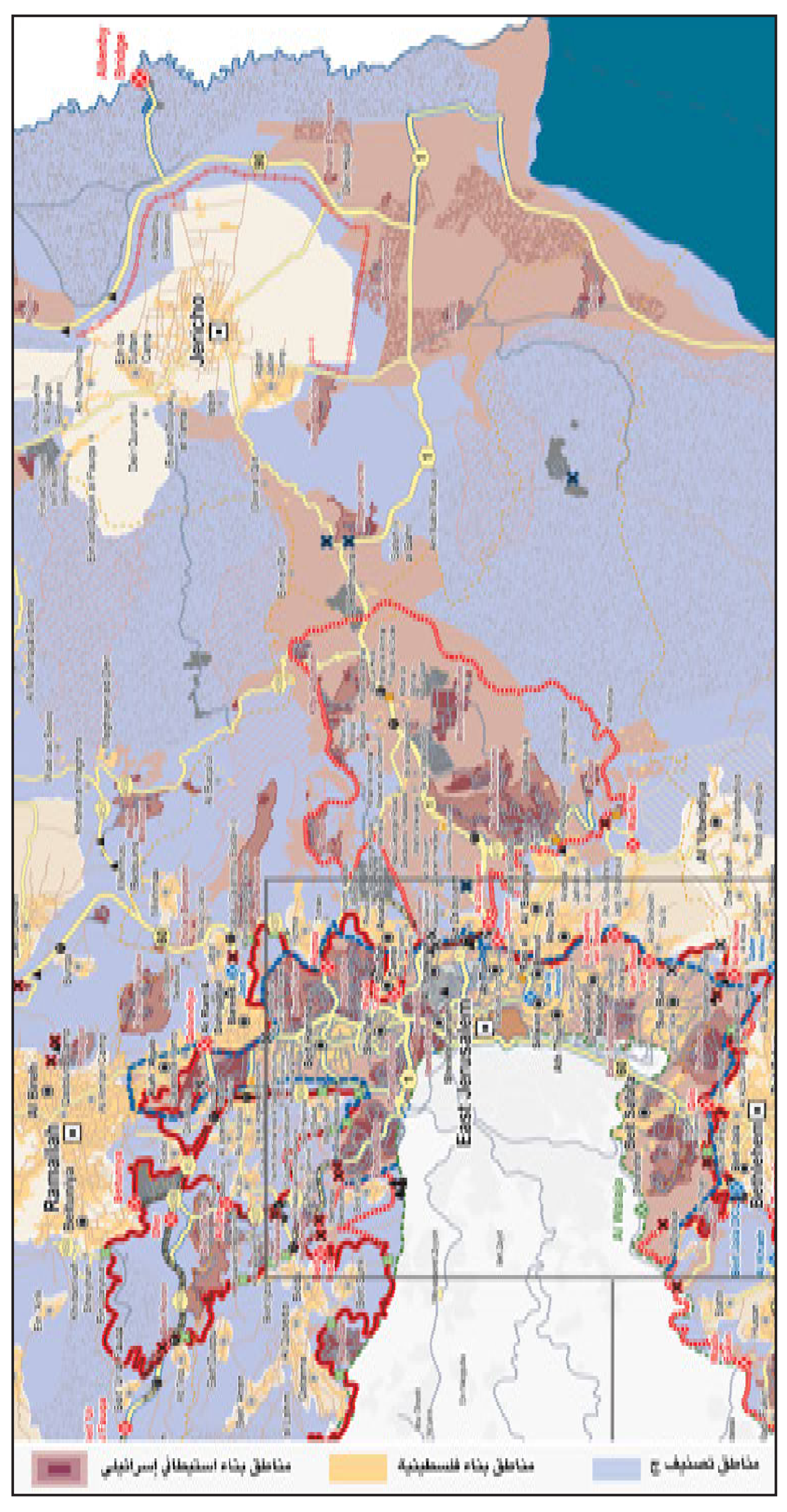
في المراتب التالية بعد رام الله جاءت سلفيت بـ 1,603 وحدات سكنية، حيث تركّز الشطر الأكبر منها في أرئيل التي تشكل الطليعة المتقدمة لإصبع الاستيطان الذي يحمل اسمها، وقد توسعت بنحو ألفي وحدة استيطانية في السنوات الست الماضية، تليها قلقيلية، وتركزت الزيادة فيها على مستوطنات ألفي ميناشي Alfei Menashe وكارني شمرون ونوفيم. بلغة أخرى، كان النشاط الاستيطاني تجاه شرق رام الله والقدس الأكثر نشاطاً، يليه جيب موديعين Modi‘in، ثم إصبع أرئيل، وأخيراً إصبع كدوميم، أما جيب شاكيد فكان خاملاً خلال فترة هذا التقرير.

جدول 3/10: أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات شمال الضفة 2016–2017[90]

المنطقة	المستوطنة	2016		2017		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
	عيتس إفرايم Etz Efraim	34		92		
	إلكانا Elkana	324				
سلفيت	ريخاليم Rechalim	31	563		1,040	**1,603**
	ريفافا Revava	17		68		
	أرئيل	157		880		
	كوخاف يعقوب Kokhav Ya‘akov			3,860		
	موديعين	4,416		100		
	شيلو Shilo	98		98		
	عوفاريم Ofarim	209				
	نيريا Nirya	98				
	تلمون Talmon	50		353		
	عوفرا Ofra			60		
رام الله	متيتياهو Matityahu		5,193	2	5,806	**10,999**
	كوخاف هشاحر Kokhav HaShahar	292				
	ميغرون Migron			86		
	حلميش			56		
	بيت إيل			976		
	عمونا Amona			42		
	بيت أرييه Beit Aryeh	30		164		
	بسجوت Psagot			9		

المنطقة	المستوطنة	2016		2017		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
نابلس	Rehalim ريحاليم	97	566	106	598	**1,164**
	كفار طوبا Kfar Tapuach			13		
	Amichai عميخاي			102		
	إيلون موريه Elon Moreh			60		
	Alei Zahav علي زهاف	317		317		
	Har Brakha هار براخا	54				
	شيلو	98				
طوباس والأغوار	Rotem روتم	164	242		13	**255**
	شدموت ميحولا Shadmot Mehola			3		
	حمدات	78				
	النويعمة			1		
	Yafit يفيت			9		
طولكرم	Tzofim تيسوفيم	42	42	260	273	**315**
	Enav عيناف			13		
قلقيلية	Oranit أورانيت	14	92	365	1,030	**1,122**
	شافي شمرون Shavei Shomron			69		
	ألفي ميناشي	24		314		
	Nofim نوفيم	48		228		
	شعاري تكفا Sha'arei Tikva	6		2		
	كارني شمرون Karnei Shomron			52		

خريطة 3/9: الاستيطان الإسرائيلي شرقي القدس باتجاه غور الأردن



Source: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/westbank_2017_draft_6_march_2017.pdf

2. جنوب الضفة الغربية:

تقسم كتلة عتصيون في بيت لحم إلى جهتين؛ غربية بموازاة الخط الأخضر ومركزها مستوطنة بيتار عيليت Beitar Ilit، وشرقية أصغر منها بكثير ومركزها مستوطنة تكواع، وقد تركز التطور الاستيطاني خلال سنتي 2016–2017 على المركز الغربي لكتلة عتصيون إذ نمت بـ 2,941 وحدة سكنية، بينما نما المركز الشرقي لكتلة عتصيون بـ 549 وحدة استيطانية.

وعلى الرغم من أن كتلة عتصيون تقع في محافظة بيت لحم، إلا أن التطور الاستيطاني فيها يُقرأ متصلاً مع المعركة على الأغلبية السكانية في القدس، إذ تشكل كتلة عتصيون مع كتلة جفعون شمالاً خزانين استيطانيين يسعى الاحتلال لضمهما إلى القدس في التعديل المرتقب لحدودها، ليحقق من خلالهما هدفين أساسيين: الأول هو توسيع العمق الجيو–سياسي المحدود للمركز اليهودي للقدس غربي المدينة، والثاني تحقيق الأغلبية السكانية والتي تشكل مستوطنة بيتار عيليت فرس الرهان الصهيوني فيها، إذ إنها تتمتع بالمواصفات ذاتها التي تتمتع بها شقيقتها موديعين عيليت في رام الله، لكونها مفتوحة على عمق سكاني ملاصق لها داخل الخط الأخضر.

في الخليل كان التوسع الاستيطاني على مدى سنتين 806 وحدات استيطانية، بينها 254 وحدة في مستوطنة بيت ياتير Beit Yatir إلى الجنوب الشرقي من بلدة السموع، وهي تشكل مركزاً لجيب استيطاني صغير يقضم جزءاً من الضفة الغربية، ويُلحقه بالخط الأخضر، من خلال الجدار، على غرار جيوب مثل موديعين عيليت وغرب عتصيون. ولعل المستجد الأهم من حيث النوع هو إضافة 163 وحدة استيطانية إلى شارع الشهداء في قلب مدينة الخليل ضمن المنطقة المصنفة أتش 2 أو H2 بحسب اتفاق الخليل، الذي جعلها خاضعة لسيطرة صهيونية مطلقة، على الرغم من أنها كانت محاطة بكثافة سكانية فلسطينية عالية.

جدول 3/11: أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات جنوب الضفة 2016–2017[91]

المنطقة	المستوطنة	2016		2017		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
الخليل	كريات أربع Kiryat Arba	66	157		649	**806**
	كرمل	28				
	تيني Tene/ Teneh Omarim	35				
	شارع الشهداء			163		
	بني حفار			5		
	بيت ياتير			258		
	ناتيف هابوت Netiv Ha'avot			17		
	نيجوهوت Negohot			102		
	أدورا Adora			18		
	بيتسال Petza'el			55		
	قلب الخليل	28		31		
بيت لحم	تكواع Tko'a	234	405		3,085	**3,490**
	بيتار عيليت	2		2,514		
	إفرات Efrat	32		33		
	كفار عتصيون Kfar Etzion			300		
	نوكديم Nokdim	77		238		
	ألون شفوت Alon Shvut	60				

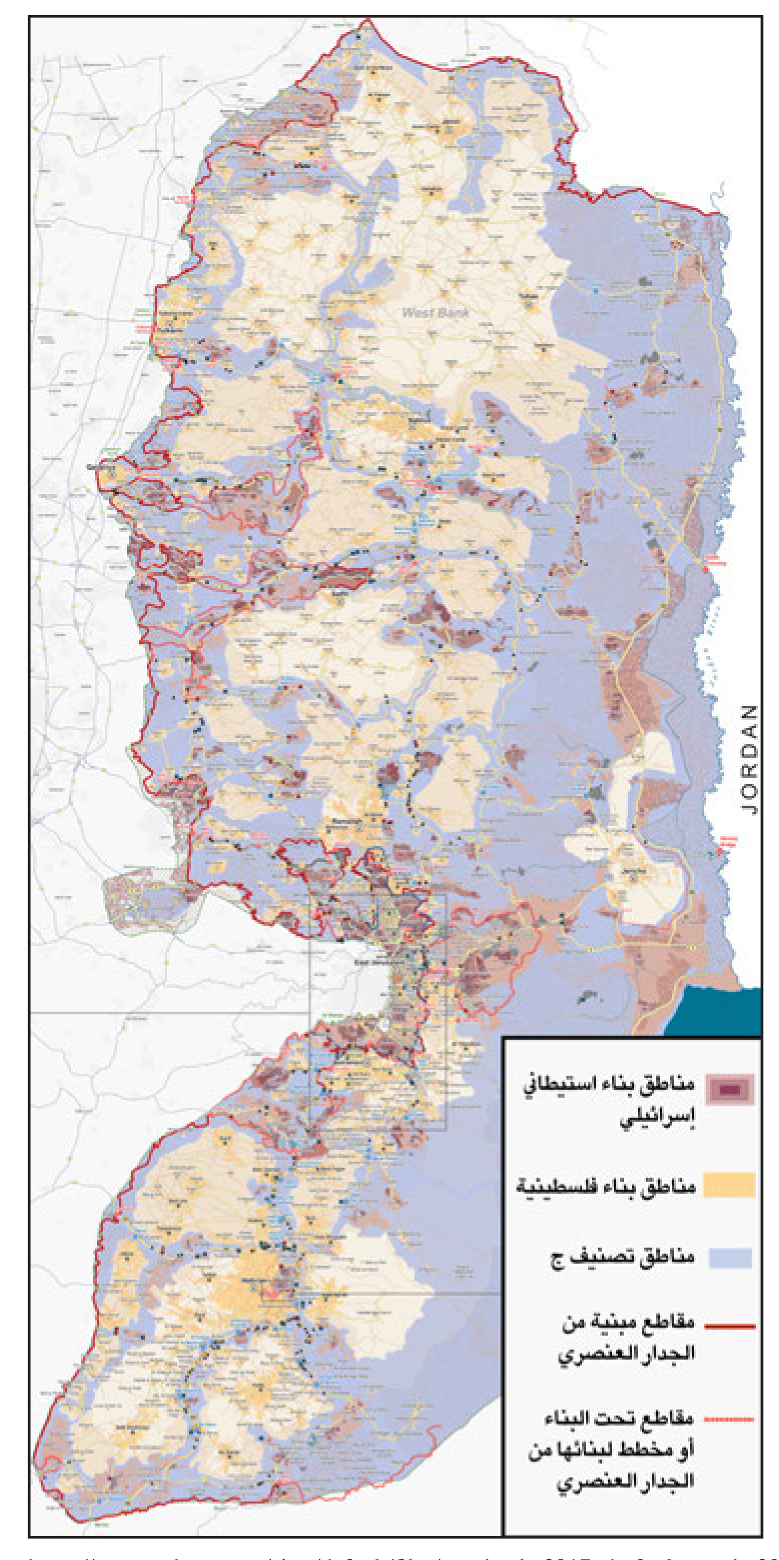
سادساً: الجدار والحواجز في الضفة الغربية

مع نهاية سنة 2016 كان عدد الحواجز في الضفة الغربية والقدس 572 حاجزاً، يضاف لها 100 حاجز وعائق آخر تقطع أوصال مدينة الخليل، و107 حواجز طيارة[92]، أي أنها تتنقل وفق ما يرتئيه الجيش الصهيوني. وهي أرقام بقيت متقاربة على مدى السنوات السابقة؛ وكانت معظم التغيرات التي شهدتها هذه الحواجز تتعلق بالنوع من ناحية تثبيتها وتدعيمها أمنياً، ولم تكن تتركز على زيادة عددها؛ فهي بكثافتها البالغة حاجزاً واحداً لكل عشرة كيلومترات مربعة كافية لتقييد حركة مواطني الضفة الغربية ومراقبتها بشكلٍ واسع.

أما الجدار بطوله الإجمالي البالغ 712 كم فلم يشهد العمل به تطوراً كبيراً، وكانت الأجزاء النشطة فيه هي محيط كتلتي عتصيون وأدوميم في القدس، وتبلغ نسبة ما اكتمل من بنائه 65%، تُشكل حدّه الخارجي كاملاً من جهة الشمال والوسط[93]، أما الأجزاء غير المكتملة فهي تلك الداخلة في عمق الضفة الغربية للإحاطة بأصابع كدوميم في قلقيلية وأرئيل في سلفيت وبكتلة أدوميم شرق القدس، إضافة إلى الجزء الجنوبي الشرقي المحيط بقرى الخليل. وتعطيل الأجزاء الداخلة إلى عمق الضفة الغربية سياسيٌ في الأساس ونابعٌ من الاعتراض المتتالي للسلطة الفلسطينية عند الولايات المتحدة والأوروبيين، باعتبار تلك المقاطع تمنع الاتصال الجغرافي للضفة الغربية وتنهي بالتالي الفرصة عملياً لـ"حل الدولتين".

على مستوى هدم المنشآت، شكلت سنة 2016 ذروةً للهدم في الضفة الغربية، فبعد أن كان متوسط المنشآت المهدومة سنوياً نحو 600 منشأة منذ سنة 2012؛ بلغ عدد المنشآت المهدومة 1,094 منشأة سنة 2016 بمختلف أغراض الاستخدام، أدت إلى تهجير 1,601 من الفلسطينيين، بينما بلغ عدد المنشآت المهدومة 411 منشأة، حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، أدى هدمها إلى تهجير 654 فلسطينياً[94].

خريطة 3/10: تطور الاستيطان الإسرائيلي والجدار العنصري العازل في الضفة الغربية 2017



Source: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/westbank_2017_draft_6_march_2017.pdf

خلاصة

استمرّ خلال سنتي 2016 و2017 الاتجاه الصاعد لأهمية القدس في الصراع مع الصهيونية، كما تعززت مكانة القدس كمركز تنطلق من حوله المواجهات الشعبية امتداداً لهبّة النفق 1996، وانتفاضة الأقصى 2000، وانتفاضة القدس 2015، شهدت سنة 2017 هبّة باب الأسباط رفضاً لمحاولة الكيان الصهيوني فرض إدارته المباشرة على الأقصى، وهبّة العاصمة نهاية سنة 2017 رداً على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني.

على مستوى المقدّسات الإسلامية كانت محاولة السيطرة على إدارة المسجد الأقصى هدفاً أساسياً خلال المدة التي وثّقها التقرير، بدءاً من محاولة فرض دور الإدارة الوسيطة على الأوقاف الأردنية من خلال مشروع الكاميرات الذي تراجع عنه الأردن في نيسان/ أبريل 2016، مروراً بتركيب الاحتلال كاميرات بديلة عند أبواب المغاربة، والغوانمة، والأسباط، وفوق المدرسة التنكزية في أيار/ مايو 2016، وانتهاءً بإغلاق المسجد أمام المصلين تماماً عقب عملية الجبارين الثلاثة في 2017/7/14 وتركيب بوابات إلكترونية لتفتيش الداخلين إلى المسجد.

الخط الثاني للاستهداف الصهيوني للأقصى كان الأبنية التهويدية في محيطه، لتغيير أفق المدينة من حوله، إذ واصلت السلطات الصهيونية التقدم في عمل مخططات الأبنية التهويدية الأساسية التي أعلنتها خلال سنتي 2014 و2015 في محيط المسجد: بيت العين ومركز القِدم جنوباً، وبيت الجوهر وكنيس "مفخرة إسرائيل" والتوسعة العلوية لساحة البراق من الجهة الجنوبية الغربية للأقصى. وقد استجد خلال سنتي 2016–2017 مشروعان جديدان الأول هو القطار الهوائي الذي سيمتد من جبل الزيتون إلى جبل صهيون مروراً بسلوان جنوب الأقصى، والثاني هو مصعد البراق وهو ممر حجري صاعد يصل "حارة اليهود" بساحة البراق لتعزيز حضور الزوار اليهود إليها.

الخط الثالث لاستهداف الأقصى هو الحفريات، التي بقيت عند حدّ 47 حفرية من حيث العدد، لكن أعمال تأهيلها للزوار وافتتاحها ووصلها ببعضها البعض ما تزال مستمرة. إلى جانب الأقصى كمركزٍ للاستهداف الصهيوني في القدس كانت المقابر الإسلامية الهدف الثاني باعتبارها مورداً مهماً للأراضي.

على مستوى المقدسات المسيحية، شهدت سنة 2017 عودة قضية أملاك الكنيسة الأرثوذكسية إلى الواجهة، إذ كُشف خلالها عن سبعة تطورات لتسريب عقارات إلى جهات صهيونية. لقد أعادت تلك التسريبات التأكيد على عمق أزمة البطريركية الأرثوذكسية بنخبتها اليونانية المنبتة في المصالح إلى حدٍّ بعيد عن أبناء الطائفة الوطنيين.

الاستيطان في مدينة القدس استمرّ في التوسع على أساس الأدوار الديموجرافية للمستوطنات، وعلى ربطها بعضها ببعض وبالمركز اليهودي غربي القدس ضمن قاطعين؛ جنوبي نال 40% من إجمالي الوحدات السكانية، وشمالي نال 28% من إجمالي التوسع. وهذا يصبُّ في مشروع تعديل حدود المدينة الذي تتداوله الأوساط الصهيونية منذ سنة 2014، وبات وشيك التنفيذ مع نهاية سنة 2017، ومن المتوقع أن يخرج معه 51 ألف مواطنٍ مقدسيٍ من أصل 324 ألف مقدسي يحملون بطاقات الإقامة الزرقاء.

كان لافتاً على مستوى الضفة الغربية، خلال سنتي 2016–2017، تركيز الاستيطان على رام الله بعد القدس مباشرةً، بعد أن كان الاتجاه المعتاد للسنوات الخمس التي سبقتها أن تكون سلفيت نقطة التركيز الثانية بعد القدس. وإذا ما قُرنت هذه القراءة مع تعزيز كتلة مستوطنات شرقي القدس، يمسي واضحاً بأن سلطات الاحتلال تضع فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها كأولويةٍ تتطلع إلى تحقيقها على الأرض.

على مدى السنتين القادمتين هناك عنوانان كبيران مرشحان للتفاعل: الأول هو إدارة المسجد الأقصى، مع استمرار المحاولة الصهيونية لفرض سيطرة إدارية مباشرة على الأقصى أو على أجزاء منه، مع مؤشراتٍ ترجح إمكانية التقدم في مسار التقسيم الزماني باستهداف الشطر الشرقي من ساحات الأقصى، والتمهيد لاقتطاعها بما يجعل مقبرة باب الرحمة معرضةً لخطر الإزالة. والثاني هو تغيير حدود المدينة ومحاولة إخراج مخيم شعفاط وعناتا الجديدة وكفر عقب إلى خارج حدود المدينة، ومحاولة تجريد مواطنيها من قدرتهم على التواصل مع المدينة بسحب بطاقات الإقامة الزرقاء منهم، مع ضمّ الكتل الاستيطانية الثلاث التي طوقها الجدار أو اثنتين منها على الأقل. الاستيطان في القدس مرشحٌ للاستمرار على أسس الوظيفة الديموجرافية للمستوطنات في القاطعين الشمالي والجنوبي وفي كتلة مستوطنات أدوميم، مستفيداً من قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمةً للصهاينة، وهو القرار الذي سيعزز احتمالات تصعيد التهويد والعدوان والمواجهة على كافة المستويات في القدس. أما الاستيطان في الضفة الغربية، فإن صحت قراءة السلوك الصهيوني خلال هاتين السنتين، فهو مرشحٌ لأن يتركز في مستوطنات شرق رام الله والمحيط الخارجي للقدس، ليكرّس الفصل الجغرافي لشمال الضفة الغربية عن جنوبها، وربما يمهّد ذلك الطريق نحو فصلٍ سياسيٍ بينهما على المدى الأبعد.

هوامش الفصل الثالث

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ



هوامش الفصل الثالث

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثالث

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثالث

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل الرابع

مسارات
العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة

السلوك العدواني هو سلوك مصاحب للمشروع الصهيوني في فلسطين، كما أن السلوك المقاوم هو سلوك مرتبط بطبيعة الشعب الفلسطيني، وحقه في الدفاع عن هويته وأرضه ومقدساته.

لم تختلف المسارات المرتبطة بعلاقات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في سنتي 2016–2017 عنها في السنوات السابقة. وبشكل عام فقد اتسمت هذه المسارات بما يلي:

1. استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من خلال الاحتلال، واستغلال حالة عدم التكافؤ في امتلاك أدوات القوة والبطش لدى الطرف الإسرائيلي مقابل الطرف الفلسطيني. وهو ما يوقع عادة خسائر أكبر في الجانب الفلسطيني الصامد الذي يتعرض للعدوان.
2. استمرار الصمود والثبات الفلسطيني، واستمرار خطّ المقاومة، وقدرته على إبداع وسائل جديدة، بالرغم من كافة أدوات القمع والقهر التي يمتلكها الطرف الإسرائيلي.
3. قدرة الشعب الفلسطيني على إفشال المخططات الإسرائيلية وانتزاع المكاسب ولو جزئياً، وفرض التراجع على الجانب الإسرائيلي كما حدث في هبّة باب الأسباط.
4. استمرار استخدام قوات الاحتلال للأَسْر والاعتقال كوسيلة للقمع والإخضاع، بما في ذلك الاعتقال الإداري التعسفي، واعتقال النساء والأطفال؛ في مقابل تحويل الشعب الفلسطيني السجون إلى معاقل للصمود والتعبئة والإعداد النضالي؛ مع نجاح الأسرى في أحيان عديدة في فرض إرادتهم على السَّجان في صراع الإرادات ومعارك الأمعاء الخاوية.
5. استغلال الجانب الإسرائيلي مسار التسوية السلمية لـ"إدارة" عملية التسوية وليس للوصول إلى حلّ. وتعامل مع التسوية كغطاء لاستمرار برامج التهويد للأرض والإنسان؛ مستفيداً من حالة التشرذم الفلسطيني والعربي والإسلامي، ومن وجود إدارة أمريكية "متصهينة" توفر له الغطاء لفرض الحقائق على الأرض.
6. إنهاء قرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس، أي إمكانية لدور أمريكي حقيقي في مشروع التسوية...؛ وهو شكَّل عملياً إنهاء لآمال تحوّل السلطة الفلسطينية إلى دولة حقيقية ذات سيادة؛ كما شكّل انهياراً حقيقياً لمشروع "الدولتين" إذا ما وضعنا أيضاً في الاعتبار مجموعة الإجراءات الإسرائيلية التي تمت على الأرض.
7. إن ما يعرف بـ"صفقة القرن" تدخل في إطار "تصفية" قضية فلسطين وليس "حلها". وإن البيئة العربية بالرغم من ضعفها وسعي بعض دولها لتطبيع علاقاتها بـ"إسرائيل" إلا أنها ما تزال غير ناضجة لهكذا صفقات؛ وما تزال تواجهها صعوبات حقيقية.

أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية

واصلت "إسرائيل" عدوانها على الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2016 و2017؛ كما استمرت الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في الضفة الغربية ضدّ الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للشعب الفلسطيني، ومقدساته، والتي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وقد تميزت بالعمليات الفردية، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة، كما أبقت قوات الاحتلال على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات في الضفة.

وأعادت العملية التي قام بها ثلاثة فلسطينيين من فلسطينيي 1948، من مدينة أم الفحم، داخل باحات المسجد الأقصى المبارك، في 2017/7/14، وأدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة ثالث، انتفاضةَ القدس إلى الواجهة من جديد، حيث ارتفعت وتيرة العمليات ضدّ الاحتلال بشكل واضح. فقد زاد عددها من 94 عملية خلال حزيران/ يونيو 2017، إلى 222 عملية خلال تموز/ يوليو 2017، منها 87 عملية في شرقي القدس، بعد أن كانت 21 عملية خلال حزيران/ يونيو 2017. كما أعادت زمام مبادرة العمل المقاوم لأهالي القدس ولفلسطينيي 1948، وأكدت دورهم الرئيسي في الدفاع عن المقدسات بشكل عام، وعن المسجد الأقصى بشكل خاص. كما تصاعدت حدّة المواجهات مع الاحتلال بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، فقد زاد عددها من 84 عملية خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، إلى 249 عملية خلال كانون الأول/ ديسمبر 2017.

في المقابل شهد قطاع غزة استمرار التهدئة طوال سنتي 2016 و2017، بالرغم من الخروقات الإسرائيلية "المحدودة" لها، والتي قابلها انخفاض حادّ في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد شهد قطاع غزة 40 عملية إطلاق قذائف صاروخية وهاون خلال سنة 2016، مقابل 27 عملية في السنة التالية، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)[1]. كما استمرت "إسرائيل" في سنتي 2016 و2017 بفرض سياسة الحصار البري والبحري على قطاع غزة، لتُكرّس واقعاً غير مسبوق من الخنق الاقتصادي والاجتماعي لسكان القطاع، ولتحكم قيودها على حرية حركة الأفراد وتنقلهم، ولتفرض إجراءات تقوّض حرية التجارة وتقلصها، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان، وكذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية.

وحافظت عمليات المقاومة على معدلها خلال سنتي 2016–2017، فقد سجل الشاباك 1,415 عملية مقاومة في سنة 2016، مقابل 1,516 عملية سُجلت خلال سنة 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري لعمليات المقاومة خلال سنة 2016 يتقارب ومعدل العمليات خلال سنة 2017.

فقد سجل الشاباك 1,033 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2016 مقابل 1,096 عملية سُجلت خلال سنة 2017، وسجل 327 عملية في شرقي القدس في سنة 2016 مقابل 368 عملية سُجلت خلال سنة 2017، وسجل 12 عملية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 مقابل 13 عملية سُجلت خلال سنة 2017، وفي قطاع غزة سجل الشاباك 43 عملية في سنة 2016 مقابل 39 عملية سُجلت خلال سنة 2017، مع الإشارة إلى أن تقارير الشاباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، مع أنها قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[2].

كما أعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال سنتي 2016–2017، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وذكر مراسل الشؤون الفلسطينية بموقع والا الإخباري آفي يسخاروف، أن أجهزة الأمن الإسرائيلية كشفت في سنة 2016 نحو 100 خلية مسلحة في الضفة الغربية، معظمها تابعة لحماس. كما كشف رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي نداف أرغمان، في 2017/6/27، أنه منذ بداية سنة 2016 "تمكن الجهاز من الوصول إلى أكثر من 2,000 مخطط لعمليات فدائية ضدّ إسرائيل". كما زعم أرغمان، في 2017/12/24، أنه تمّ إحباط 400 عملية نوعية منذ بداية 2017، وأن الشاباك أحبط 1,100 عملية كان من المحتمل أن ينفذها أشخاص بشكل فردي[3].

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2016–2017[4]

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة*	المجموع
2016	1,033	327	12	43	**1,415**
2017	1,096	368	13	39	**1,516**
المجموع	**2,129**	**695**	**25**	**82**	**2,931**

* بما فيها سيناء

1. انتفاضة القدس 2016–2017:

شكّلت انتفاضة القدس واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال منذ اندلاعها في تشرين الأول/ أكتوبر 2015؛ والواضح أن سلطات الاحتلال بدت عاجزة عن القضاء على ما أسمته "موجة الإرهاب"، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها منذ تطور العمليات الفردية في بداية الانتفاضة. والشعب الفلسطيني تجاوز حالة العجز عند قيادته، وهبّ ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خطّ أحمر لا يمكن تخطيه.

واختلفت وتيرة عمليات المقاومة الفردية، لا سيّما عمليات الطعن والدعس، التي أبدع الفلسطيني في إيجاد وسائلها، في مقابل استمرار أعمال رشق الحجارة، والاشتباكات مع قوات الاحتلال في أحياء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت الذي تشعر فيه سلطات الاحتلال بانخفاض عدد العمليات، تتوالى عمليات المقاومة، بعمل نوعي، وإن بَعُدت زمنياً، مما يدلل على أنّ هذا الانخفاض لا يعكس حقيقة تطور الانتفاضة، فالدوافع ما تزال قائمة، والمحتل ما يزال يمعن في سياسات الاستيطان، وتهويد الأماكن، وطرد الفلسطينيين، والاعتداء على الأماكن المقدسة.

وكان من أبرز القرارات والتدابير الإسرائيلية لمواجهة الانتفاضة[5]:

- تخويل الشرطة الإسرائيلية إغلاق نقاط الاحتكاك في القدس، وفق الاعتبارات الأمنية.
- هدم منازل منفذي العمليات، ومنع بناء منزل مكان البيت المهدّم.
- مصادرة أملاك منفذي العمليات.
- سحب بطاقات الإقامة الدائمة (الهوية المقدسية) من منفذي العمليات المقدسيين.
- منع تسليم جثامين منفذي العمليات في حال استشهادهم.
- تعزيز قوّات الشرطة المتمركزة في القدس.
- توظيف 300 حارس أمني إضافي للمواصلات العامة بتكلفة 80 مليون شيكل (نحو 20.1 مليون دولار).
- السماح للشرطة بالتفتيش الجسماني لأي فلسطيني، حتى من دون وجود شبهة مسبقة لحيازته سلاحاً.
- توجيه نتنياهو تعليماتٍ إلى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية والنائب العام أفيحاي مندلبليت Avichai Mandelblit بفحص قانونية فكرة إبعاد العائلات الفلسطينية التي يثبت أنها حرضت أبناءها على تنفيذ عمليات إلى قطاع غزة.
- نصب ألواح إسمنتية نقّالة (جدار) لعزل بعض المستعمرات.
- مصادقة الكنيست في 2015/11/2 على قانون مؤقت يجعل عقوبة راشقي الزّجاجات الحارقة والحجارة السجنَ ثلاث سنوات كحدّ أدنى، وحرمانه من الاستفادة من التأمين الوطني.

وقد قامت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2016 و2017 بانتهاكات جسيمة شملت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، حيث تمّ نصب الحواجز ومحاصرة البلدات والقرى، وتقييد حركة المواطنين من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية والقدس بأكثر من 472 حاجزاً، بالإضافة إلى ارتكاب الإعدامات الميدانية اليومية بحقّ الشبان والأطفال والفتيات على الحواجز، وعمليات الاعتقال وترويع المواطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد مئات المواطنين. وذكرت دراسة إحصائية أعدها مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية،

بمناسبة مرور عامين على انطلاق الانتفاضة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وأصدرها في 2017/10/6، أن مجمل عدد شهداء انتفاضة القدس بلغ 347 شهيداً، بينهم 79 طفلاً و17 امرأة.

وقد طغت سياسة الإعدام والقتل العمد على الحواجز بحجج وذرائع واهية، حيث قتلت قوات الاحتلال ما يزيد عن 180 فلسطينياً خلال سنتي الانتفاضة. كما انتهجت سلطات الاحتلال سياسة احتجاز جثامين الشهداء والمماطلة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز جثامين 15 شهيداً في الثلاجات حتى كتابة هذا التقرير، فيما أقدمت سلطات الاحتلال على دفن أربعة شهداء في ما يسمى مقابر الأرقام لديها، في مخالفة صارخة للقوانين والمعاهدات الدولية. وضمن سياسة العقاب الجماعي، تمّ هدم وتفجير 41 منزلاً تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم دولة الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدّها[6].

وفي المقابل، فقد حافظت انتفاضة القدس على زخمها، وتنوع عملياتها ضدّ الاحتلال، ومع انقضاء عامين على بدايتها، وصل عدد العمليات التي نُفذت ضدّ الاحتلال إلى 3,719 عملية، في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وفي قطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل 57 إسرائيلياً، وإصابة 416 آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سُجلت خلال تلك الفترة في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[7].

أ. هبَّة باب الأسباط:

في واحدة من أبرز العمليات النوعية في انتفاضة القدس، نفذ ثلاثة من فلسطينيي 1948 من مدينة أم الفحم، في 2017/7/14، عملية عند باب الأسباط، أدت إلى قتل اثنين من جنود الاحتلال المتمركزين عند الباب، واستشهاد المنفذين. ورأى وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان Gilad Erdan أن العملية "خطيرة" بالقدر الذي يستدعي إعادة دراسة الترتيبات الأمنية في المسجد الأقصى ومحيطه[8]. وقد ارتأت السلطات الصهيونية أن اللحظة مناسبة لفرض إدارتها الأمنية المباشرة في الأقصى، وإخضاع دور الأوقاف لعملية تقليص واسعة، فقامت بوضع بوابات إلكترونية كاشفة للمعادن على مداخل المسجد الأقصى، وبتثبيت كاميرات خارجه لمراقبة الوضع فيه، وسيطرت على مفاتيح الغرف والمكاتب التي كانت تشغلها الأوقاف. وقامت بتشديد القيود على الطرق المؤدية إلى الأقصى. واضطر الآلاف من الفلسطينيين لأداء صلاة الجمعة في الشوارع القريبة من أسوار البلدة القديمة، وخصوصاً شارع صلاح الدين، وباب العمود، وباب الأسباط، ووادي الجوز.

وبالرغم من أن المشهد في البداية كان ضبابياً، إلا أن الجماهير الفلسطينية وقياداتها من العلماء أدركوا خطورة الإجراءات الإسرائيلية وبادروا فوراً إلى ردّ عفوي، فرفضوا الدخول من تلك البوابات، وبدأ المشهد يتشكل بأن المقدسيين سيعتصمون على الأبواب إلى أن تُزال الإجراءات

الإسرائيلية. وأعلن مفتي القدس والديار المقدسة الشيخ محمد حسين، وبعد اجتماع مجلس الإفتاء الإسلامي في القدس، أنه "تقرر بالإجماع أن الدخول إلى الأقصى من البوابات الإلكترونية لا يجوز"، وكل من يدخل منها "صلاته باطلة"[9]. عكس اختيار هذا الشكل من الاحتجاج إدراك الجماهير لميزان القوى الحقيقي، فميزان القوى قد يسمح للصهاينة بتصعيد إجراءات المنع أو التحكم بالدخول، لكنه لا يسمح لهم بالاستفراد تماماً بالأقصى، في وجود كتلة كبيرة من الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وفي وجود عمق عربي وإسلامي عملاق. وما فعله هذا الشكل من الاحتجاج هو أنه ترك الصهاينة في مشهد المستفرد في الأقصى، والمحتاج إلى الخروج من هذا المشهد قبل أن يدفع ثمنه، وهذا ما أسس لاتساع رقعة المواجهات الداخلية والتفاعل الخارجي.

حاولت السلطات الصهيونية خلال الأيام الأولى للهبّة أن تلعب دور السلطة المتماسكة، فقررت في يوم الأربعاء الأول للهبّة أن تصعّد الإجراءات، وأن تركّب ممرات حديدية أمام البوابات. وجاء يوم الجمعة الأول كما كان متوقعاً يوم غضب جماهيري، تجنب الجيش الصهيوني خلاله إيقاع إصابات قاتلة بين الفلسطينيين، خوفاً من انطلاق دوامة الثأر، لكن اثنين من حراس المستعمرات في القدس لم ينضبطوا في تلك التعليمات، وأطلقوا النار على رقاب ثلاثة من المتظاهرين فارتقوا شهداء. وبينما حاولت قوات الاحتلال ملاحقة الشهداء في المستشفيات لمصادرة جثامينهم، كان رفاقهم يقفزون بهم فوق الأسوار والبوابات لتشييعهم ودفنهم بشكل عاجل، وأمام هذا المشهد المحتدم لم تتأخر المبادرة الفردية؛ فانطلق عمر العبد من بلدة كوبر في رام الله إلى مستعمرة حلميش لينفذ عمليته بقتل ثلاثة مستوطنين بالغين بالسلاح الأبيض، فكانت محصلة ذلك النهار واحد مقابل واحد بالرغم من الفارق الشاسع في ميزان القوى.

في يوم الجمعة ذاته، كانت مظاهرات حاشدة قد خرجت في مختلف المحافظات الأردنية، البلد الأقرب إلى القدس جغرافياً وسياسياً، وبحلول مساء الأحد 2017/7/23، تسربت أنباء عن حدث أمني في السفارة الإسرائيلية في عمّان. وعلى الرغم من السلوك المعتاد للأمن الأردني باحتكار الرواية، إلا أن هذا الاحتكار بعينه يعزز التحليل والاستنتاج أن ما حصل كان عملية فدائية بادر إليها الفتى الأردني محمد الجواودة بمحاولة طعن حارس في أمن السفارة، لكن هذا الحارس أصيب إصابة طفيفة، وعاد ليطلق النار من سلاحه على الجواودة وعلى صاحب المنزل الذي يستأجره ليتوفيا على الفور. وضع الحادث السلطات الأردنية أمام حرج شديد، وعزّز مأزق خياراتها؛ فهي لا ترغب في مواجهة الكيان الصهيوني، لكنها وجدت نفسها في موقع مواجهة لا مفر منه، فاختار كل سياسيّوها الصمت المطبق، وسلموا القاتل مع سائر طاقم السفارة، وسمحوا لهم بالمغادرة مساء اليوم التالي.

مع وصول طاقم سفارته في عمّان، بدا أن نتنياهو لم يكن مكترثاً بعقد صفقة تخرجه من المأزق، وتحفظ للدولة الأردنية ماء وجهها، وهي التي تقيم معه سلاماً دافئاً من طرفها، بل كان مهتماً

باقتناص مشهد نصرٍ، وسط هذا الاحتقان، فسرّب مكتبه اتصاله بالقاتل واطمئنانه عليه، قبل أن يستقبله مع طاقم السفارة استقبال الأبطال في اليوم التالي.

خلال ليل الإثنين/ الثلاثاء (24–25 تموز/ يوليو 2017) فكك الاحتلال البوابات الإلكترونية، وزرع فوقها جسوراً معدنية عرضية، ثبتت عليها كاميرات مراقبة، وبدا وكأنه يقدم هذا التغيير كمشهد للجمهور للقبول به.

لم تقبل الجماهير تلك الإجراءات، وكرست مطلبها عبر فعلٍ نشطٍ لوسائل التواصل الاجتماعي، التي سمحت ببلورة جمعية للأهداف السياسية لهذا الرباط الجماهيري، فأعلنت مطلبها بعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 14 تموز/ يوليو تماماً، وأطلقت الجماهير شعار "لا أنصاف حلول" و"السيادة للميدان"، مؤكدة أن الهبّة مستمرة إلى أن تحقق أهدافها. استمرت الهبّة بالفعل، والتأمت الحكومة الصهيونية المصغرة في اجتماع مع قيادة الشاباك وقيادة الجيش، فكررت توصيتها، التي قدمتها قبل أسبوع، بالتراجع عن كامل الإجراءات، وطالبت في هذه المرة الاستماع إلى رأي قيادة الجيش التي أيدت هذه التوصية، فيما أكد الطرفان على ضرورة الالتزام بانسحاب نظيف لا يترك أثراً؛ ويقطع الطريق على استدامة الهبّة الجماهيرية، وخصوصاً وأن السلطة الفلسطينية كانت قد أعلنت وقف التنسيق الأمني، في اليوم الذي سبق الاجتماع، كما أُعلن إغلاق المساجد في الضفة الغربية، ودعت الجماهير إلى صلاة جمعة حاشدة حول الأقصى، وهو ما يعني أن الأمور كانت مرشحة لانفجار يصعب ضبط ما بعده، ولذلك كان لا بدّ من تسجيل الانسحاب يوم الخميس.

وفي 2017/7/27، أزالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الممرات والجسور الحديدية من ساحة باب الأسباط قرب المسجد الأقصى المبارك، والتي نصبتها بهدف تعليق كاميرات ذكية عليها. وحاولت السلطات الصهيونية أن تسجل إنجازاً معنوياً بالحفاظ على إغلاق باب حطة التي نفّذ عنده الشباب الثلاثة عمليتهم، لكن الجماهير احتشدت عنده مُصرةً على أنه أول الأبواب التي ينبغي أن تدخل منها ورُفع شعار "النصر يمر من هنا"، وبالرغم من تأخر الدخول لبضع ساعات، إلا أن الشرطة الصهيونية اضطرت للانصياع، وفتح باب حطة أمام الجماهير لتدخل منه، وسادت المقدسيين روح نصر وعنفوان مشهودة، حين دخلوا المسجد يكبرون تكبيرات العيد، في مشهد حاكى حلماً كامناً عند كل عربي ومسلم.

ووافقت المرجعيات الدينية في مدينة القدس، على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى، وقالت المرجعيات، في بيان تلاه الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس المجلس الأعلى للأوقاف في القدس، إن الموافقة جاءت بعد رفع السلطات الإسرائيلية لكافة التدابير التي كانت قد وضعتها على مداخله. وفي 2017/7/30، أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فتح باب المطهرة (أحد أبواب المسجد الأقصى)، بعد إغلاقه لنحو أسبوعين. وبافتتاح باب المطهرة تكون جميع أبواب المسجد الأقصى قد عادت إلى ما كانت عليه قبل 2017/7/14.

ب. التداعيات والدلالات:

- شكّل الانسحاب الصهيوني في هبّة الأسباط تراجعاً دون قيد أو شرط أمام الإرادة الشعبية الفلسطينية.
- لعل الدلالة الأبلغ والأهم لنصر باب الأسباط كان عمق تأثيره في الخيال الفلسطيني والعربي والإسلامي، حين جاء ليحاكي لحظة يتطلع إليها الجميع، وليُثبِت على غير توقع من أحد أن هذه اللحظة قريبة وممكنة. فعلى مستوى ثورة تحرر، إذا ما التقطت هذه اللحظة بشكل صحيح، أي أن إدراك الشعب بأن نصره ممكن؛ فستمسي المسافة بينهما مسألة وقت قريب وليس ببعيد، كما أثبتت التجارب التاريخية السابقة.
- على الرغم من كثرة الحديث في بداية الهبّة عن الفراغ الإقليمي وعن أثر غياب الدول العربية على إمكانية خوض المواجهة، جاءت تجربة باب الأسباط لتثبت أن النصر ممكن في ظروف كهذه.
- على مستوى الردع، شكّل نصر باب الأسباط تجلياً لمعادلة كانت المواجهات السابقة على مدى ثلاثة عقود قد أسست لها؛ فالدولة الصهيونية أسست نظرية الردع فيها على تحييد الجيوش التقليدية من المواجهة لتحقيق التفوق النووي عليها، إلا أن هذه النظرية في مواجهة الجماهير وحركات المقاومة الشعبية تفشل في تحقيق الردع.

من جهة أخرى، أظهر تقرير صادر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، سقوط عشرين شهيداً، خلال تموز/ يوليو 2017، من بينهم 15 بسبب أحداث المسجد الأقصى، وإصابة وجرح أكثر من 1,400 فلسطيني، بالإضافة إلى قيام سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من 600 فلسطيني في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، وكانت أغلب الإصابات والاعتقالات في مدينة القدس[10].

وفي المقابل، سجل الشاباك 222 عملية مقاومة في تموز/ يوليو 2017 مقابل 94 عملية سُجلت خلال حزيران/ يونيو 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وأسفرت عمليات المقاومة عن مقتل خمسة إسرائيليين، وإصابة سبعة آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي[11].

2. الشهداء والجرحى:

استشهد في سنة 2016 ما مجموعه 134 فلسطينياً (انظر جدول 4/2)، بينهم 35 طفلاً[12]، بينما، استشهد في سنة 2017 ما مجموعه 94 فلسطينياً، بينهم 16 طفلاً، برصاص قوات الاحتلال

والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس[13]. وقد جُرح 3,230 فلسطينياً في سنة 2016، بينهم 1,040 طفلاً[14]، بينما جُرح نحو 8,300 فلسطيني في سنة 2017، ويعود سبب زيادة الجرحى سنة 2017 إلى تزايد المظاهرات والاشتباكات الميدانية، خصوصاً في أثناء هبّة باب الأسباط في صيف 2017، وبعد قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 2017/12/6. وكان كانون الأول/ ديسمبر الأعلى من حيث أعداد الجرحى، إذ بلغ عددهم نحو 5,400 شخص، يليه تموز/ يوليو حيث جُرح نحو 1,400 شخص[15].

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 17 إسرائيلياً في سنة 2016، بينما سجل الجهاز مقتل 18 إسرائيلياً خلال سنة 2017 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 170 إسرائيلياً في سنة 2016، وذلك مقابل 66 حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 (انظر جدول 4/2)[16].

لقد لعبت الأنفاق الهجومية التي حفرتها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل عام، وكتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، بشكل خاص، دوراً مهماً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، حيث تمّ تنفيذ مجموعة عمليات فدائية انطلاقاً منها، كما شاركت من خلالها في التصدي لقوات الاحتلال، موقعة عدد من القتلى والجرحى الإسرائيليين. وسعت المقاومة الفلسطينية لتوسعة هذه الأنفاق وزيادتها، مستغلة فترة التهدئة. واستشهد 26 مقاوماً في قطاع غزة في سنة 2016 خلال عمليات "الإعداد والتجهيز والتدريب" وحفر أنفاق المقاومة، كما استشهد العدد نفسه في السنة التالية[17].

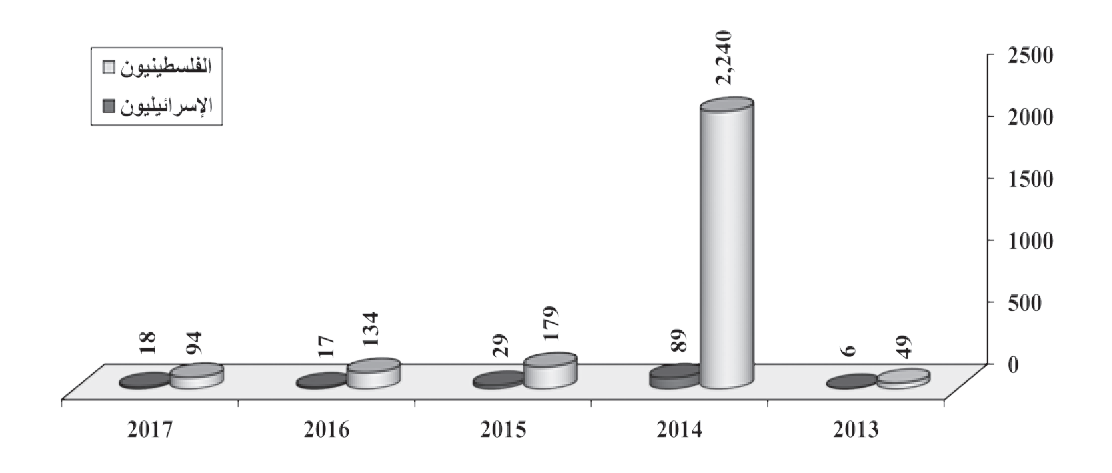
ونتيجة لذلك سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال سنتي 2016–2017 للحدّ من فاعلية هذه الأنفاق، وسعت للبحث عنها في باطن الأرض. ولمواجهة الأنفاق وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، (حسبما نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth في 2017/1/9)، على قرار تخصيص الموازنة اللازمة للبدء بمشروع عسكري يُسمى "العائق Barrier" على حدود قطاع غزة، وتبلغ تكلفته 3.34 مليارات شيكل (نحو 867.5 مليون دولار). والمشروع يُعدّ أحد المشاريع الضخمة والمكلفة التي دخلت مرحلة التنفيذ، ويستمر العمل فيه لمدة عامين، بمشاركة الآلاف من المهندسين والعمال، ويفترض أن يغطي مسافة بطول 64 كم على طول حدود قطاع غزة، ويشمل مراحل عدة، أولاها جدار "ذكي" يشبه الجدار الأمني المقام على الحدود بين مصر و"إسرائيل"، وثانيها جدار إسمنتي ينزل إلى أعماق الأرض، وثالثها وسائل تكنولوجية لتشخيص الأنفاق، بالإضافة إلى وسائل هجومية ودفاعية متقدمة[18]. كما شكلت قوات الاحتلال لواءً جديداً؛ للرد على ما أسمته تهديدات الأنفاق للمستعمرات المحاذية لقطاع غزة[19].

جدول 4/2: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013–2017[20]

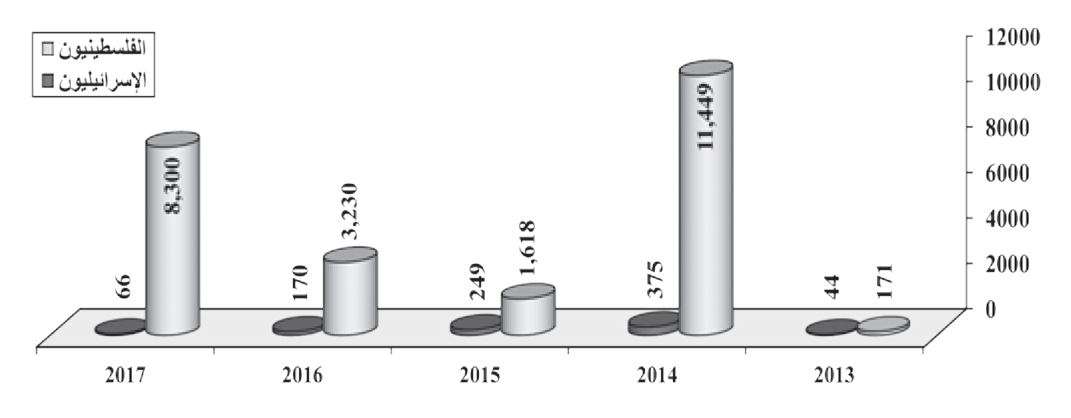
السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2013	49	6	171	44
2014	2,240	89	11,449	375
2015	179	29	1,618	249
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	66*

* أعداد الجرحى الإسرائيليين حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013–2017



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013–2017



3. الأسرى والمعتقلون:

تُعدّ سنتا 2016 و2017، على غرار السنين التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. ففي نهاية سنة 2016 بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 6,500 أسير، بينهم 53 أسيرةً، و300 طفلٍ، وأربعة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 6,080 من الضفة الغربية، 510 منهم من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 350، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 536 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 4/3).

أما في نهاية سنة 2017، فقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 6,119 أسيراً بينهم 59 أسيرة و330 طفلاً، و11 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 5,729 من الضفة الغربية، منهم 550 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 320، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 450 أسيراً صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو مَن تعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 4/3).

وقد رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 6,170 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2016، بينهم 1,250 طفلاً، و208 امرأة وفتاة. غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2016، وبلغ متوسط الاعتقالات 510 حالات شهرياً، ونحو 17 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2016 أقل من حجم الاعتقالات خلال سنة 2017؛ والتي بلغت 6,500 معتقلاً، بينهم 1,600 طفل، و170 امرأة وفتاة[21].

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2016 و2017، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني دون استثناء، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميون والأسرى المحرَّرون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحفيون، والنواب، ونُفذت بأشكال عدة كاقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع وأماكن العمل، واقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2016 من نصيب مدينة القدس، حيث بلغت 2,000 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 1,500 حالة، ورام الله 900 حالة، ونابلس 700 حالة، ومن قطاع غزة 223 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 1,230 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 208 حالات، ومن الأسرى المحررين 1,220 حالة، ومن المرضى 190 حالة. كما تمّ اعتقال خمسة نواب من المجلس التشريعي، أُطلق سراح ثلاثة منهم بعد

اعتقال إداري لأشهر. وشهدت السنة نفسها 135 حالة اعتقال واستدعاء واحتجاز لساعات، أو إصدار قرار إداري لصحفيين وإعلاميين فلسطينيين.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2017 من نصيب مدينة القدس، حيث بلغت 2,100 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 1,400 حالة، ومن قطاع غزة 118 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 1,600 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 170 حالة، ومن الأسرى المحررين 1,400 حالة، ومن المرضى 185 حالة. كما تمّ اعتقال 13 نائباً من المجلس التشريعي، أُطلق سراح أربعة منهم بعد اعتقال إداري لأشهر[22].

وارتفعت نسبة القرارات الإدارية في سنة 2016، حيث أصدر الاحتلال 1,658 قراراً إدارياً، غالبيتها تجديد اعتقال، وتشكل هذه الأعداد ارتفاعاً بنسبة 30% مقارنة بسنة 2015، والتي بلغت فيها القرارات الإدارية 1,261 قراراً، فيما بلغت 1,086 خلال سنة 2017. وأصدرت محاكم الاحتلال 11 حكماً بالسجن المؤبد خلال سنة 2016، و16 حكماً بالسجن المؤبد خلال سنة 2017. وقامت إدارة سجون الاحتلال بـ 156 عملية اقتحام للسجون خلال سنة 2016، وبـ 145 عملية اقتحام للسجون خلال سنة 2017. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 212 شهيداً، وذلك بارتقاء أسيرين في سنة 2016، وثلاثة أسرى في سنة 2017[23].

جدول 4/3: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2013–2017[24]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2013	5,023	4,408	389	476	17	154
2014	6,200	5,729	371	481	23	152
2015	6,900	6,482	328	502	55	450
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وخلال سنتي 2016 و2017 أصدر الاحتلال العديد من القوانين والقرارات العنصرية بحقّ الأسرى، أبرزها قانون إعدام الأسرى، وهو يهدف لفرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين

شاركوا في قتل إسرائيليين، وقانون مكافحة "الإرهاب"، وهو يهدف للتشديد بشكل كبير على معاقبة المشاركين في أعمال مقاومة، وقانون يسمح بإعفاء الشرطة الإسرائيلية والشاباك من توثيق التحقيقات الأمنية، وقانون معاقبة الأطفال القاصرين بالسجن الفعلي قبل بلوغهم سنّ الـ14، وقانون حرمان أسرى القدس والداخل من مستحقاتهم المالية، وقرار تمديد شبكات وأنظمة مراقبة تكنولوجية حديثة في السجون، وقانون اعتراف المحاكم المدنية الإسرائيلية بقرارات المحاكم العسكرية في "إسرائيل"، ومشروع قانون حرمان الأسرى من التعليم، ومشروع قانون احتجاز جزء من المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية[25].

أ. الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتي 2016–2017 في إصدار أوامر اعتقال إداري بحقّ شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 450 معتقلاً في نهاية سنة 2017، بينهم 7 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 536 في نهاية 2016، بينهم 4 نواب، و650 في نهاية 2015، و450 في نهاية 2014، و155 في نهاية 2013[26].

وصعّد الاحتلال بشكل كبير من إصدار قرارات الاعتقال الإداري خلال انتفاضة القدس، التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، سواء للأسرى الجدد، أم قرارات تجديد الاعتقال الإداري، حيث أصدرت محاكم الاحتلال 2,860 قرار اعتقال إداري خلال عامين من انتفاضة القدس (تشرين الأول/ أكتوبر 2015 – تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، من بينها 1,178 قراراً جديداً، غالبيتها للأسرى المحررين. وارتفع عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال في نهاية نيسان/ أبريل 2016 إلى نحو 750 أسيراً، للمرة الأولى منذ سنة 2009. وشهد العام الأول إصدار 1,817 قرار اعتقال إداري، بينما شهد العام الثاني إصدار 1,043 قراراً[27].

وشملت القرارات، ولأول مرة منذ سنوات، النساء والفتيات الفلسطينيات، حيث تمّ إصدار 17 قراراً إدارياً بحقهنّ، إحداهن جُدد لها للمرة الخامسة على التوالي، وهي الأسيرة صباح فرعون من القدس، وهي معتقلة منذ حزيران/ يونيو 2016، ومن بينهن أيضاً النائب خالدة جرار. كما أصدر الاحتلال 15 قراراً إدارياً بحق نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني. وشملت القرارات الإدارية الأطفال القاصرين حيث أصدرت محاكم الاحتلال خلال عامَي الانتفاضة 42 قراراً استهدف أطفالاً قاصرين، كما أصدرت 55 قرار اعتقال إداري على خلفية منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي[28].

جدول 4/4: المعتقلون الإداريون 2013–2017[29]

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
المعتقلون الإداريون	155	450	650	536	450

ب. إضراب الأسرى عن الطعام:

نتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات؛ خاض الأسرى خلال سنتي 2016–2017 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّل إضراب الأسرى خطوة مهمة نحو التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، مما دفع سلطات الاحتلال لإقرار قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام. وقد طبقت سلطات الاحتلال القانون لأول مرة على المعتقل الإداري محمد القيق في 2016/1/12، عبر إدخال محاليل إلى جسده رغماً عنه، وذلك على الرغم من حظر القانون الدولي تطبيق التغذية القسرية على المضربين[30].

وفي 2016/8/6 أعلن 365 أسيراً من حماس تعليق إضرابهم المفتوح عن الطعام، الذي بدأ قبل يومين، بعد اتفاق مع إدارة مصلحة سجون الاحتلال يقضي بالاستجابة لمعظم مطالبهم الإنسانية العادلة، وكان أسرى الحركة قد أعلنوا تباعاً خلال يومين الدخول في الإضراب احتجاجاً على عملية القمع الواسعة التي تعرضوا لها، ونقل ما يزيد على 300 أسير منهم، والاعتداء على العديد منهم بالضرب، إضافة إلى عزل رئيس الهيئة القيادية العليا لأسرى الحركة محمد عرمان في سجن هداريم Hadarim Prison. وشمل الاتفاق وقف التفتيش العاري المهين، وإعادة بعض الأسرى الذين تمّ نقلهم، وتلبية مجموعة من المطالب الحياتية. كما نفذ أكثر من ستة آلاف أسير فلسطيني في 2016/9/26، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على استشهاد الأسير ياسر حمدونة، بسبب الإهمال الطبي المتعمَّد[31].

وبعد إضراب عن الطعام دام 41 يوماً، علّق نحو 1,600 أسير فلسطيني إضرابهم، في 2017/5/27، وذلك بعد التوصل لاتفاق مع إدارة مصلحة سجون الاحتلال، يقضي بتلبية مطالبهم الإنسانية. ومن أبرز مطالب الأسرى التي سعى المضربون لتحقيقها: إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وإنهاء سياسة العزل الانفرادي، وإنهاء سياسة منع زيارات العائلات وعدم انتظامها، وإنهاء سياسة الإهمال الطبي، وغير ذلك من المطالب الأساسية والمشروعة. وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع إن 80% من مطالب الأسرى الإنسانية والمعيشية قد تمّ إنجازها[32].

وقد خاض أكثر من 140 أسيراً فلسطينياً معارك "الأمعاء الخاوية" بشكل فردي منذ إضراب الشيخ خضر عدنان في سنة 2012، وانتزعوا فيها حريتهم وحقوقهم؛ منهم الأسير محمد القيق، الذي خاض إضرابين مفتوحين عن الطعام خلال سنتي 2016–2017، أنهى إضرابه الأول في 2016/2/26 بعد 94 يوماً، بعد تعهد سلطات الاحتلال إنهاء الاعتقال الإداري في 2016/5/21 بقرار جوهري غير قابل للتمديد، وفي 2016/5/19 أفرجت سلطات الاحتلال عن القيق. أما إضرابه الثاني الذي بدأه في 2017/2/6، كان احتجاجاً على اعتقاله مرة أخرى في 2017/1/15، وتحويله للإداري لمدة ثلاثة أشهر دون تهمة أو محاكمة، وعلّقه في 2017/3/10، بعد التوصل إلى اتفاق مع سلطات الاحتلال، يقضي بالإفراج عنه في 2017/4/14[33]، غير أن الاحتلال أجل الإفراج عنه إلى 2017/11/9.

وعلّق القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأسير بلال كايد، في 2016/8/24، إضرابه المفتوح عن الطعام الذي استمر 71 يوماً، رفضاً لتحويله للاعتقال الإداري بعد انتهاء مدة أسره، بعد التوصل إلى اتفاق يقضي بتحديد فترة اعتقاله الإداري، وإطلاق سراحه عند إنهائها في 2016/12/1[34]. بدورهم علق الأسرى محمد ومحمود البلبول ومالك القاضي، في 2016/9/21، إضرابهم عن الطعام الذي استمر 82 يوماً للشقيقين البلبول و70 يوماً للقاضي، بعد التوصل إلى اتفاق يحدد اعتقالهم الإداري ويضمن عدم تجديده[35].

كما أعلن رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح في 2016/11/13، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على عزله في سجن نفحة الصحراوي، قبل أن يعلن وقفه في 2016/11/17، استجابة لطلب لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وفق ما قال رئيس لجنة الحريات بلجنة المتابعة، الشيخ كمال الخطيب[36]. وفي 2016/12/22، أعلن الأسيران أنس شديد وأحمد أبو فارة عن وقف إضرابهما المفتوح عن الطعام الذي استمر 90 يوماً متواصلاً، بعد تلقيهما قراراً بالتجديد لاعتقالهما إدارياً مرة واحدة لمدة أربعة شهور[37].

4. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصار قطاع غزة للسنة الـ 11 على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2016 و2017 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

فعلى صعيد حركة الأفراد، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيريز Erez)، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية. وقد نجم عن هذه القيود حرمان نحو مليوني فلسطيني من حقهم في التنقل. فيما أدى

إغلاق السلطات المصرية شبه الدائم لمعبر رفح البري إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وشهدت سنتي 2016 و2017 إغلاقاً شبه كامل لمعبر رفح، بحسب المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا؛ التي قالت إن السلطات المصرية فتحته 41 يوماً فقط خلال سنة 2016، و21 يوماً في سنة 2017، في أسوأ مدّة تشغيل للمعبر خلال سنوات الحصار الـ 11، وفي ساعات محددة، وعلى فترات متفرقة، للحالات الإنسانية. وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر، والذين هم بحاجة ماسة للسفر عبر معبر رفح البري أكثر من 15 ألف شخص من الحالات الإنسانية وحملة الإقامات والطلاب، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة[38]. كما استمر منع وصول قوافل المساعدات الإنسانية للقطاع المحاصر، عدا عن أنه لم يُسمح للسنة الثالثة على التوالي بسفر المعتمرين.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية معبر كرم أبو سالم، المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة، لمدة 132 يوماً خلال سنة 2016، أي ما نسبته 36.1% من مجمل أيام السنة، كما أغلقته لمدة 123 يوماً خلال سنة 2017، أي ما نسبته 29.6% من مجمل أيام السنة. وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخصوصاً غاز الطهي، وكافة أصناف مواد البناء. وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة للسنة العاشرة على التوالي، وفي استثناء محدود، سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من بعض المنتجات، معظمها سلع زراعية، يتمّ تصدير معظمها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى يتم تصديرها إلى "إسرائيل" ودول العالم الأخرى. وقد بلغ معدل صادرات القطاع نحو 6 شاحنات يومياً خلال سنتي 2016 و2017، بينما كانت تصل قبل فرض الحصار إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد، بينما بلغ معدل واردات القطاع نحو 500 شاحنة يومياً[39].

وبالتالي تشير الوقائع الميدانية إلى استمرار الحصار على قطاع غزة، وكذب التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن تخفيف الحصار عن القطاع. فقد كشفت هيئات حقوقية وتقارير اقتصادية أن جميع مكونات الحياة في قطاع غزة، تُحتضر بفعل الحصار، وأن الأوضاع الإنسانية في القطاع تزداد سوءاً؛ فقد حذرت الأمم المتحدة من أن يكون قطاع غزة قد أصبح "غير صالح للحياة" فعلاً. وحذَّر منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة روبرت بايبر Robert Piper من أن "كل المؤشرات تسير في الاتجاه الخاطئ". وأكد تقرير اقتصادي صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي The United Nations Development Programme (UNDP) أن القطاع الخاص في غزة يعاني عجزاً سببه الحصار والقيود المفروضة على الحركة والوصول إلى المصادر الطبيعية والأسواق، والحروب المدمِّرة المتكررة. وقال الممثل الخاص للمدير العام للبرنامج الأممي روبيرتو فالنت Roberto Valent،

خلال استعراض التقرير، إن نسبة البطالة في قطاع غزة هي من أعلى النسب في العالم، وإن ما يقارب من 60% من شبابها عاطلين عن العمل[40].

ومن جهة أخرى، صادق الاجتماع البرلماني لمجلس أوروبا The Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) على تقرير يتهم "إسرائيل" بـ"القتل المنهجي وغير القانوني" في قطاع غزة، وبأنها متهمة بتردِّي الوضع الإنساني الذي آلَ إليه قطاع غزة[41]. وقالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، في تقرير لها، إن السلطات المصرية لعبت دوراً أساسياً في تشديد الحصار بعد منتصف سنة 2007 من خلال إغلاق معبر رفح. وكشف التقرير أن الإغلاق التعسفي المستمر للمعبر فتح أبواباً للسوق السوداء في تنقل المواطنين، عبر ضباط المخابرات والجيش المصري، بعد التنسيق مع سماسرة فلسطينيين، وبشكل سري، لقاءَ مبالغ مالية تصل إلى خمسة آلاف دولار أمريكي[42].

وقال النائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إن الحصار الإسرائيلي ضدّ قطاع غزة بآثاره الخطيرة يصيب كل مناحي الحياة. وقال الخضري إن 80% من سكان القطاع يعيشون تحت خطّ الفقر، وإن أكثر من خمسة آلاف مصنع ومنشأة اقتصادية أُغلقت بشكل جزئي أو كلي، وقُدرت خسائرها المباشرة وغير المباشرة بنحو 284 مليون دولار. كما ذكر الخضري أن عدد الأصناف في قوائم السلع الممنوعة من دخول القطاع بلغت 500 صنف[43].

وقال الخضري إن 50% من المنازل المدمَّرة كلياً في قطاع غزة بفعل العدوان الإسرائيلي سنة 2014، ما زالت بحاجة للإعمار، مشيراً إلى أن 4,000 وحدة سكنية في قطاع غزة، من أصل 5,500 بحاجة للإعمار، لا يوجد تمويل لإعمارها. وأرجع الخضري بطء عملية الإعمار لعدة أسباب أبرزها آلية دخول مواد البناء وتقنينها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وعدم وجود تمويل لبناء ما تبقى من المنازل المدمَّرة بنحو 200 مليون دولار، لعدم التزام المانحين بكامل التزاماتهم في مؤتمر المانحين بالقاهرة 2014[44].

ومن جهته، حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mediterranean Human Rights Monitor من التدهور الحاد غير المسبوق في الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وقال إن معدلات الفقر والفقر المدقع ارتفعت لتتجاوز 65%، فيما تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، وأصبح 80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الدولية. ووصل عدد الأدوية التي انعدمت بالكامل في "مستودع أدوية غزة المركزي"، في حزيران/ يونيو 2017، إلى 170 صنفاً، بنسبة 33% من إجمالي عدد أصناف الأدوية الأساسية، فيما ما يزال نحو 37 صنفاً من أصل 67 صنفاً من أدوية مرض السرطان معدومة، وهو ما يعني أن نحو 70% من الرعاية الطبية والخدمات المقدَّمة لمرضى السرطان باتت متوقفة بشكل شبه كامل[45].

ثانياً: مسار التسوية السلمية

لم يشهد مسار التسوية تطوّرات مهمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إذ لم تُستأنف المفاوضات الثنائية التي توقفت بعد فشل وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري في سنة 2014، بعدما قدّم خطة من عدة نقاط تركزت على القضايا الرئيسية في الصراع، بما في ذلك الحدود، والمستعمرات، واللاجئين الفلسطينيين، ووضع القدس، وتضمنت الخطة تبادل الأراضي والاعتراف بـ"يهودية إسرائيل"، وإقامة منطقة أمنية إسرائيلية في الضفة الغربية على طول نهر الأردن[46]. وهي خطة لا تصل إلى الحد الأدنى لمطالب منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

وفشلت خطة كيري جراءّ تعنت حكومة بنيامين نتنياهو، واعترف كيري بذلك بعد تخليه عن منصبه، حيث قال في ندوة مغلقة سُرِّبت منها أقواله: "إن الحكومة الإسرائيلية صرحت علناً أنها لن تقبل أبداً بدولة فلسطينية"، وانتقد عدم التوجه الإسرائيلي لـ"السلام" بقوله "إن كان لا يوجد قادة إسرائيليون يريدون السلام، وإذا لم تتغير المعادلة، فسأندهش إن لم يأتِ قادة فلسطينيون شباباً خلال العشرة أعوام القادمة، يقولون لقد جربنا اللا عنف لثلاثين عاماً ولم نحصل على شيء"[47]. وحاولت إدارة باراك أوباما Barack Obama في سنتها الأخيرة أن تتعاطى مع الطرح الإسرائيلي الذي يروّج له نتنياهو منذ فترة طويلة، والذي يقدم تصوراً بأن تَحلَّ مفاوضاتٌ عربية إسرائيلية مكان المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثنائية، لأنها أثبتت، بزعمه، أن الفلسطينيين غير راغبين ولا قادرين على دفع ثمن "السلام"، على أساس أن العرب يمكن أن يقدموا ما عجز الفلسطينيون عن تقديمه، أو يمكنهم إقناع الفلسطينيين أو الضغط عليهم ليقبلوا، بغطاء وتشجيع عربي، ما رفضوا أو عجزوا عن تقديمه بمفردهم.

ويتفاءل نتنياهو بعلاقاته مع الدول العربية التي وصفها بالـ"غير مسبوقة" وأنها الأفضل منذ قيام الاحتلال[48]. ويراهن نتنياهو على تسويق "إسرائيل" كحليف محتمل للدول الخليجية في مواجهتها لإيران، خصوصاً في ظلّ وجود نقطة التقاء بينهم وبين "إسرائيل" على رفض التوصل إلى اتفاق على البرنامج النووي الإيراني. وهو ما يمكّنه من "التطبيع" مع الدول العربية دون دفع أي استحقاقات سياسية، ويعزل الفلسطينيين ويكشف ظهورهم؛ ويحرف البوصلة عن حقيقة الصراع في المنطقة مع العدو الصهيوني، إلى صراعات طائفية وعرقية، تصب في مصلحة المشروع الصهيوني.

بالرغم من أن الإدارة الأمريكية في عهد أوباما تقدمت خطوات باتجاه محاولة استرضاء "إسرائيل"، إلا أنه ظلّ ثمة توتر أو عدم رضا مكتوم أحياناً بين الطرفين، وأدى إلى بعض الشدّ والجذب، انتهى بامتناع الإدارة الأمريكية عن استخدام حقّ النقض (الفيتو Veto) ضدّ

مشروع قرار ضدّ الاستيطان وامتناعها عن التصويت، ما سمح بصدور قرار 2334 في نهاية سنة 2016[49]. وما يمكن أن يفسر امتناع الولايات المتحدة عن التصويت هو خشيتها من القضاء على ما يسمى "حل الدولتين" في ظلّ قيام الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الاستيطان بمعدلات كبيرة جداً، لدرجة أصبح عدد المستوطنين أكثر من 800 ألف وفق دراسة معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)[50]، وفي ظل إقرار مخططات لرفع العدد ليصل إلى مليون خلال فترة وجيزة، وحرصاً على المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وتداعيات هذا الأمر على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. فقد حاول أوباما في فترته الأولى أن يضغط على الحكومة الإسرائيلية، وطالب بتجميد حقيقي للاستيطان، ولكنه لم ينجح، بل تراجع تراجعاً ذليلاً عن مطالبه، بعد رفضها من قِبَل الجماعات المؤيدة لـ"إسرائيل" في أمريكا.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الخلاف المذكور لم يمس بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية إزاء "إسرائيل"، ولا بالعلاقات العضوية بينهما، بدليل الدعم السخي الذي قدمه أوباما لـ"إسرائيل"، غير المسبوق، والبالغ 38 مليار دولار، خلال عشر سنوات[51]. إضافة إلى تبني أوباما لمقولة "إسرائيل" باعتبارها "دولة يهودية"، كما دافع عن القدس باعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لـ"إسرائيل"[52].

1. مبادرات ما بعد فشل خطة كيري:

شهدت الفترة ما بعد فشل خطة كيري في سنة 2014 مبادرات ومقترحات لإحياء العملية السياسية، كان هدفها تضييع الوقت، والذي استغلته "إسرائيل" في تطبيق مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، لفرض أمر واقع على الأرض. ومن هذه المبادرات والمقترحات:

أ. قمة العقبة الرباعية – شباط/ فبراير 2016:

عقد اجتماع أمريكي إسرائيلي أردني مصري في مدينة العقبة الأردنية في 2016/2/21، وعرض نتنياهو "خطة النقاط الخمس"، وهي مجموعة خطوات لبناء الثقة مع الفلسطينيين وتسهيلات اقتصادية؛ مقابل قمة تجمعه بقادة السعودية ودول الخليج، واعتراف أمريكي في البناء في المستعمرات، وقيام نتنياهو بالموافقة المبهمة على مبادرة السلام العربية.

في المقابل، قدم كيري خلال الاجتماع مبادرة سلام إقليمية، تشمل اعترافاً بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. لكن نتنياهو تحفظ على المبادرة، وعاد وتراجع عنها على الرغم من أنها لا تنطوي على تغيير جوهري في سياسة حكومته[53]. وعلى الرغم من الفوائد التي يجنيها الطرف الإسرائيلي من مضمون الأفكار المتداولة ومن غياب الطرف الفلسطيني عن القمة، فقد أفشل نتنياهو الاجتماع، كما أفشل جميع الجهود والمبادرات الأخرى. وكانت الجهود في تلك الفترة تقوم على تغيير الائتلاف الحاكم في "إسرائيل"، ليدخل المعسكر الصهيوني

Zionist Camp بدلاً من البيت اليهودي (*HaBayit HaYehudi*) The Jewish Home، لتصبح الحكومة الإسرائيلية قادرة على إبداء قدر من المرونة بما يسمح باستئناف المفاوضات. من جهة أخرى، كان غياب الطرف الفلسطيني أمراً سلبياً وبالغ الدلالة، حيث بحثت "إسرائيل" وأمريكا مع طرفين عربيين القضية الفلسطينية، في ظلّ غياب ممثلها الشرعي.

ب. مقترحات بايدن – آذار/ مارس 2016:

طرح جو بايدن Joe Biden، نائب الرئيس الأمريكي حينذاك، في أثناء زيارته إلى المنطقة في آذار/ مارس 2016، مقترحات على الرئيس الفلسطيني، هي أشبه برفع العتب أكثر مما هي مبادرة جدية. وتضمنت الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967، عاصمتها شرقي القدس، مقابل اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، وتخليهم عن حقّ عودة اللاجئين.

ج. المبادرة الفرنسية:

عقدت فرنسا في حزيران/ يونيو 2016 اجتماعاً لوزراء خارجية وممثلي 28 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي (EU) European Union والأمم المتحدة، تجسيداً لـ"مبادرة السلام" التي طرحتها سابقاً كدليل على الضيق من الدور الأمريكي. وتقوم هذه المبادرة على مبدأ "حل الدولتين"، وتتضمن مواعيد نهائية للتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكل مرحلة من مراحل التفاوض، مع الاتفاق على موعد نهائي ومدة زمنية لكل مرحلة، وتحديد بنود التفاوض، والمواضيع الخلافية التي يجب حلها، ووضع معايير دولية يلتزم بها الطرفان، حتى الاتفاق النهائي حول تفاصيل "حل الدولتين"، على أن يُعقد في نهاية السنة مؤتمرٌ دوليٌ للتسوية السلمية[54].

عقد "مؤتمر باريس للسلام Paris Peace Conference" في 2017/1/15، والذي قاطعته "إسرائيل"، خشية أن يملي عليها أي شيء غير مناسب. ولكنها كانت الغائب الحاضر من خلال دفاع الإدارة الأمريكية عن مواقف "إسرائيل". ظهر ذلك من خلال أخذ الكثير من تحفظاتها بالحسبان في المبادرة الفرنسية؛ حيث عُدلت المبادرة، بعد أن تضمنت في البداية وعداً فرنسياً بالاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا فشلت المبادرة، وتمّ التخلي عن هذا الوعد الذي عدَّته "إسرائيل" تشجيعاً للفلسطينيين لرفض إبداء مرونة، لأنهم سيحصلون على اعتراف فرنسي بدولتهم عند الفشل. وكانت المبادرة الفرنسية تلمح إلى عقد مؤتمر دولي آخر والوصول إلى مشاركة متعددة في رعاية المفاوضات، أمر شبيه بما حصل في أثناء التفاوض مع إيران من خلال صيغة خمسة زائد واحد، وتغيّرت الرئاسة الفرنسية فلم يعقد المؤتمر.

إن النشاط الفرنسي، في الوقت الذي تتوقف فيه الإدارة الأمريكية عن التحرّك، يهدف إلى تقطيع الوقت ومنع نشوء فراغ تستغله أطراف وآراء ودول "متطرفة"، بحسب المعايير الغربية.

د. المبادرة الروسية:

طرحت موسكو مبادرة للتسوية السلمية، مبدية استعدادها لتكون "وسيطاً نزيهاً"، وتستضيف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وكررت، عدة مرات، دعوتها لاستضافة لقاء بين نتنياهو ومحمود عباس، غير أن مثل هذه القمة لم تتم حتى هذه اللحظة، بالرغم من أنها تكررت مرات عدة[55].

وقد وجّه فلاديمير بوتين Vladimir Putin رسالة إلى قمة موريتانيا في تموز/ يوليو 2016، وضّح فيها أن موسكو ترى أن الوضع الراهن في فلسطين غير مقبول، وتدعو إلى توفير الظروف لإعادة إطلاق عملية المفاوضات بأقرب وقت، لتصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومترابطة الأراضي عاصمتها شرقي القدس، وتعيش بسلام مع جيرانها[56].

هـ. مبادرة السيسي:

طرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أيار/ مايو 2016 مبادرة لتحويل "السلام البارد" إلى "سلام دافئ"، واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وكررها في مبادرة شبيهة، في أثناء خطابه في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2017[57].

ودعا الرئيس السيسي الفلسطينيين إلى توحيد صفوفهم، معرباً عن استعداد بلاده للعب دور الوساطة بين تلك الفصائل. كما دعا الأحزاب والقوى الإسرائيلية إلى أن "يتوافقوا من أجل حلّ لهذه الأزمة، ولا يكون مقابله إلا كل أمر جيد للأجيال القادمة، وخلق أمل ومستقبل أفضل لهم، واستقرار وتعاون حقيقي". وأكد السيسي أن هناك فرصة حقيقية لتحقيق "السلام" في ظلّ وجود عدة مبادرات إقليمية ودولية أهمها مبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية لـ"السلام"[58].

و. المبادرة الصينية – آب/ أغسطس 2017:

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping مبادرة من أربع نقاط، للمساعدة على تحقيق التسوية السلمية. وتتضمن المبادرة تعزيز "حل الدولتين" على أساس حدود 1967، مع شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطينية جديدة، ودعم مفهوم "الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام" الذي ينهي فوراً بناء المستعمرات الإسرائيلية، ويتخذ تدابير فورية لمنع العنف ضدّ المدنيين، ويدعو إلى الاستئناف المبكر لمحادثات "السلام"، إضافة إلى تنسيق الجهود الدولية لوضع تدابير لتعزيز "السلام" من خلال التنمية والتعاون بين الفلسطينيين و"إسرائيل"[59].

2. تهديدات القيادة الفلسطينية في ظلّ الجمود:

وفي ظلّ الجمود الذي ميّز ما يسمى "عملية السلام" في هذه الفترة، أطلقت القيادة الفلسطينية تهديدات باعتماد مقاربة جديدة، فقد اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني في آذار/ مارس 2015، واتخذ عدة قرارات، منها:

تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقاً للقانون الدولي، ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على أن أي قرار جديد في مجلس الأمن يجب أن يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبما يضمن تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على أرضها المحتلة العام 1967 بما فيها العاصمة القدس، وحلّ قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194، ورفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقتة، وأي صيغ من شأنها إبقاء أي وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين، والاستمرار في حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية كشكل من أشكال المقاومة الشعبية[60].

غير أن هذه القرارات بقيت حبراً على ورق.

وعادت الالتزامات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على اتفاق أوسلو بعد قرارات المركزي كما هي، ولم تُمس من حيث الجوهر، ما عدا الإعلان عن وقف التنسيق الأمني لفترة ضئيلة من الزمن[61] على خلفية الهبّة الشعبية (هبة باب الأسباط) التي حدثت في القدس المحتلة في تموز/ يوليو 2017، جرّاء تركيب بوابات وكاميرات على مداخل البلدة القديمة، وانتهى الأمر بإزالتها خشية من تصاعد الهبة بصورة كبيرة تنذر باندلاع انتفاضة شعبية عارمة جديدة. هذا مع العلم أن كل التطورات والأحداث والمآلات تؤكد الأهمية البالغة لاعتماد مقاربة جديدة مختلفة عن المقاربة المعتمدة منذ اتفاق أوسلو وحتى الآن، التي تركز على العمل الدبلوماسي والمفاوضات كأسلوب وحيد أو رئيسي، والرهان على الولايات المتحدة، فبهذا الأسلوب لا يمكن الخروج من المأزق العام الذي تمر به القضية الفلسطينية.

3. إدارة ترامب و"صفقة القرن":

على الرغم من سوء الوضع خلال فترة رئاسة أوباما الذي أهمل القضية الفلسطينية، بعد فشله في إنضاج أي عملية تسوية، في فترة رئاسته الأولى، وفشل وزيرة خارجيته في فترته الثانية، وعلى الرغم من أن كيري قام بنحو خمسين جولة مكوكية محاولاً إعادة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد ازداد الأمر سوءاً بعد نجاح دونالد ترامب، الذي عبّر في أثناء فترة الانتخابات الرئاسية عن مواقف أكثر انحيازاً من سابقيه من الرؤساء الأمريكيين؛ إذ تعهد بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. وهذا ما حصل فعلاً، حيث أصدر قراره بالاعتراف بالقدس كعاصمة لـ"إسرائيل" وبنقل السفارة الأمريكية إليها في 2017/12/6[62]، بعد أن كان قد أجل هذا القرار (ستة أشهر) أسوة بما فعله الرؤساء الأمريكيون السابقون.

واجهت ترامب العديد من المصاعب والأزمات الداخلية في مختلف الملفات الداخلية والخارجية، بما في ذلك عجزه عن الوفاء بمعظم وعوده، والتحقيقات التي تلاحق إدارته حول ملف التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وغيره، والضغوط التي تعرض لها من قبل الجماعات المؤيدة لـ"إسرائيل" التي لا تقتصر على اللوبي الصهيوني، وإنما تشمل المسيحيين الصهاينة الإنجيليين الذين لعبوا دوراً بارزاً في وصوله إلى البيت الأبيض.

وقد وعد ترامب منذ توليه سدة الرئاسة بتحقيق ما عجز أسلافه عن تحقيقه في مسار التسوية السلمية، إذ تعهد بالتوصل إلى صفقة وصفها تارة بالتاريخية، وأخرى بصفقة الصفقات، قائلاً: إن صهره جارد كوشنر Jared Kushner الذي عيّنه مسؤولاً للفريق المعني بهذا الأمر قادر على إنجازها، وإذا فشل فلن يستطيع أحد إنجازها.

وعلى الرغم من ترحيب الرئيس الفلسطيني بالتعهد الأمريكي، إلا أن المواقف الأمريكية المتسارعة والمتلاحقة كانت تثير المخاوف أكثر وأكثر من أن هذه الصفقة إما أنها غير موجودة، ومجرد وهم، أو أنها صفقة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها، وفقاً للشروط والإملاءات الإسرائيلية، أو أن المقصود منها الحل الإقليمي الرامي إلى تحقيق التطبيع العربي، خصوصاً من قبل السعودية وبقية دول الخليج مع "إسرائيل" أولاً، وقبل التوصل إلى "اتفاق سلام"، أي قلب مبادرة السلام العربية رأساً على عقب، وذلك كجسر لإقامة حلف أمريكي عربي إسرائيلي ضدّ إيران.

وخلال الفترة 2016–2017 ظهرت بعض المؤشرات على بعض أشكال التواصل "غير الرسمي" بين السعودية و"إسرائيل". وهذا ما أكده توماس فريدمان Thomas Friedman في منتدى سبان Saban Forum، قبل أيام قليلة على قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، حيث قال إن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz أخبره مبتهجاً أنهم يجرون محادثات مع السعودية، ووصف فريدمان الكلام "العلني" لأي وزير إسرائيلي عن العلاقات مع السعودية بـ"الغباء الحقيقي"، ونصح الإسرائيليين بعدم التحدث عن هذه العلاقات بشكل علني، إن أرادوا أن ينجح الملك بن سلمان في إصلاحاته التي يجريها في بلاده، وإن أرادوا أن تنجح علاقاتهم معه[63].

طبعاً، هناك وهم عند بعض العرب بأن "إسرائيل" يمكن أن تكون صديقة وحليفة، وأنها يمكن أن تحارب إيران من أجلهم، وهذا يجعل موقف العديد من الدول العربية من القرار الأمريكي ومن "إسرائيل" أقل مما هو مطلوب، ودون مستوى الخطر الذي يشكله القرار على القدس والقضية.

غير أنه من المبكر والسابق لأوانه التحدث عن علاقات علنية خليجية إسرائيلية، حيث ما زال أمامها الكثير من المعوقات الداخلية، سواء في المنظومة السياسية الحاكمة نفسها، أم في المنظومة الشعبية الواسعة... كما أن السياسات الأمريكية والإسرائيلية قد مضت بعيداً في تشدّدها وتضييع

الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما يُعقّد عملية بناء علاقات سياسية وتطبيع مع بعض البلدان العربية المتحمسة لمواجهة النفوذ الإيراني، أو مواجهة تيارات "الإسلام السياسي".

إن إدارة ترامب، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده ترامب مع نتنياهو، تخلت عما يسمى "حل الدولتين"، مع استعدادها لقبول ما يتفق عليه الطرفان[64]؛ وهو ما يترك تقرير المسألة برمتها بيد "إسرائيل" التي لا تريد إقامة دولة فلسطينية. والجدير بالذكر أن "حل الدولتين" اعتماداً على قواعد التسوية، وفي ظلّ موازين القوى القائمة، لم يكن موجوداً حقيقة في أي فترة من الفترات. فالاتجاه المركزي في "إسرائيل" لا يوافق على إقامة دولة فلسطينية وذات سيادة وعاصمتها القدس، وعندما وافق نتنياهو على إقامة الدولة في خطابه في جامعة بار إيلان Bar Ilan University في سنة 2009 وفي عدة مناسبات متباعدة أخرى، كان مجرد ذرّ للرماد في العيون، لأن جُلّ ما يقوم به وحكومته على أرض الواقع يدمر أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية تستحق هذا الاسم. ومع مناداته بالمفاوضات المباشرة بلا شروط، إلا أنه في الحقيقة، هو من يصر على الشروط من خلال مطالبته بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية" حتى كشرط لاستئناف المفاوضات، ومن خلال إصراره على أن أي حلّ نهائي يجب أن يضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأجواء والبحار والحدود من النهر إلى البحر، وبقاء القدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل"، ورفض حلّ مشكلة اللاجئين، وإخضاع كل شيء لمفهوم "إسرائيل" لأمنها.

كما كفّت إدارة ترامب عن اعتبار الاستيطان غير شرعي ولا قانوني، لدرجة أنها لم تنتقد القرارات الإسرائيلية بإقامة آلاف الوحدات الإسرائيلية، وركّزت في لقاءاتها مع القيادة الفلسطينية على ضرورة مكافحة المقاومة بحجة أنها "إرهاب"، إلى جانب مطالبتها بتعزيز التنسيق الأمني، ووقف ما تسميه التحريض الفلسطيني في المناهج التدريسية والإعلام، وعدم تشجيع "الإرهاب"، من خلال عدم صرف رواتب لذوي الشهداء والأسرى[65]، وطالبت بوقف ذلك من خلال إقرار قوانين بهذا الشأن.

جعلت إدارة ترامب عدم اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية" وتمسكهم بحق العودة للاجئين وبشرقي القدس كعاصمة لهم موضع تساؤلٍ؛ بينما تمسكت بالشروط الإسرائيلية إزاء تحقيق المصالحة الفلسطينية. وعندما بدا أن الموقف الأمريكي قد تغير بعد اتفاق القاهرة الأخير بخصوص المصالحة، أوضحت الإدارة الأمريكية موقفها بأنها تُميز بين عودة السلطة إلى قطاع غزة لعزل حركة حماس، وبين المصالحة التي تعني مشاركة حماس في الحكومة، الأمر الذي ترفضه واشنطن ما لم تعترف حماس بـ"إسرائيل" وبقية شروط الرباعية الظالمة Quartet on the Middle East، إضافة إلى نزع سلاحها، مع تفهُّم أن هذا لا يمكن أن يحدث على الفور[66]!

أما بخصوص "صفقة القرن"، فإن هذا المصطلح تردد سابقاً سنة 2006، عبر ما عُرف بـ"عرض أولمرت [Ehud Olmert]" أو "تفاهمات أولمرت وعباس"، وما تسرّب حينها من أنها "اتفاقيات رفّ" تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها.

وأحد أهم التقارير التي تندرج في هذا السياق، دراسة أعدها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق غيورا آيلاند Giora Eiland، سنة 2010[67]؛ يقترح من خلالها تسوية الصراع مع الفلسطينيين من خلال توسيع قطاع غزة بمساحة 720 كم^2 من سيناء باتجاه العريش، وتعويض مصر عن ذلك بأراضٍ من النقب، وإعطاء مصر والأردن مزايا وحوافز اقتصادية، وفي المقابل يتم ضمّ 12% من مساحة الضفة للكيان الإسرائيلي بما يساوي المساحة التي سيتوسع بها القطاع في سيناء.

وبعد انتخاب ترامب عادت أجواء ما قبل اتفاق أوسلو لمحاولة استنساخ أو استحضار السيناريو المأمول إسرائيلياً عبر مشاريع التوطين منذ خمسينيات القرن العشرين، ومن هذه المشاريع مشروع توطين الفلسطينيين في سيناء. وقد عُقد لقاءٌ رباعي في مدينة العقبة الأردنية في 2016/2/21؛ بين بنيامين نتنياهو وجون كيري وعبد الفتاح السيسي وعبد الله الثاني، ناقش أفكاراً جديدة للحل النهائي على أساس "يهودية الدولة" وتبادل الأراضي[68]. وبعد نحو عام، في 2017/2/21؛ أعلن عضو حزب الليكود أيوب قرا Ayoob Kara أنه أثار مع نتنياهو مقترح دولة فلسطينية في سيناء وفق ما أسماه "خطة السيسي"، لتعبيد طريق "السلام" الشامل، وأن نتنياهو سيعرض المقترح على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب[69]. وفي 2017/9/20 نقلت الواشنطن تايمز The Washington Times عن محمود عباس قوله إن "السلام" القادم الذي تعمل عليه الولايات المتحدة سيكون "صفقة القرن"، وأن مفاوضي إدارة ترامب، بينهم جارد كوشنر وجايسون غرينبلات Jason Greenblatt، التقوا بالفلسطينيين أكثر من 20 مرة خلال ثمانية أشهر[70].

وفي 2017/10/29 كشفت صحيفة بوليتكو Politico الأمريكية عن زيارة غير معلنة قام بها كوشنر للسعودية، يرافقه نائب مستشار الأمن القومي دينا باول Dina Powell ومبعوث الشرق الأوسط جايسون غرينبلات، وهي الزيارة الثالثة لكوشنر خلال سنة 2017، وقد توجه غرينبلات من السعودية إلى عمّان، وإلى القاهرة، ثم رام الله فالقدس، في مساعٍ قالت عنها إدارة ترامب إنها محاولة لجذب القادة العرب للعب دور في "عملية السلام" في الشرق الأوسط. فيما صرحت الإدارة الأمريكية رسمياً أن كبير مستشاري الرئيس ترامب، ونائب مستشار الأمن القومي الاستراتيجي، والممثل الخاص للمفاوضات الدولية، عادوا حديثاً من السعودية أيضاً، وقد أجرى كبير المستشارين اتصالات متكررة مع مسؤولين من "إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، ومصر، والإمارات العربية، والأردن، والسعودية[71].

هناك الكثير من التكهنات حول طبيعة الخطة الأمريكية الجديدة، لكن أياً من تفاصيلها أو بنودها ما زال غير مؤكد، ومما جاء عمّا انطوت عليه "صفقة القرن"[72]:

المرحلة الأولى: تنطلق "صفقة القرن" في مرحلتها الأولى من رعاية أمريكية تعيد الثقة إلى عملية التسوية السلمية وتحقق وجود الضامن المفقود. مع التزام كامل بمبدأ "حل الدولتين" وإقرار لـ"إسرائيل" بحدود جدارها كخطوة أولى، وأن تعاد قراءة الحدود ومشروع تبادل الأراضي وفق خريطة إيهود باراك Ehud Barak (1.9%) أو أولمرت (6.5%)، أو خريطة جديدة قد تصل إلى 12%. يقابل ذلك التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان خارج "الكتل الاستيطانية"، والالتزام الدولي والعربي برعاية الاقتصاد الفلسطيني مع إعادة النظر في بروتوكول باريس الاقتصادي، وأن تستمر السلطة في منع العنف والتحريض، ويستمر التنسيق الأمني بإشراف طرف ثالث (أمريكا)، والسماح للجيش الإسرائيلي بالعمل في الضفة الغربية.

كما ستسعى السلطة إلى توحيد الصف الفلسطيني، واستمرار عملية إعمار غزة وإقامة ميناء (ربما يكون عائماً) مع ضمانات أمنية، والعمل على نزع سلاح غزة وتدمير الأنفاق.

وفي حال تحقيق السلطة هذه الشروط يمكن السماح لها بالإعلان عن دولة في حدود مؤقتة، مع بسط السيطرة على مناطق جديدة في الضفة. وتدرس "إسرائيل" السماح بمشروعات حيوية في الضفة مثل مطار، ليمهد ذلك لمفاوضات مباشرة سقفها الزمني عشر سنوات، وصولاً إلى "السلام" النهائي.

وخلال هذه الفترة الزمنية (المرحلة الأولى) يُفترض أن تعلن دول الإقليم أنها جزء من هذا المشروع، وتبدأ بتدشين تعاون شرق أوسطي في شتى المجالات الحيوية، وعلى رأسها الأمن ضمن إطار موحد، وهذه خطوات ضرورية تراها أمريكا ممهدة لـ"صفقة القرن" بإحياء "عملية السلام".

المرحلة الثانية: تذهب في اتجاه تبادل الأراضي؛ حيث يتنازل الفلسطينيون عن مساحة متفق عليها من الضفة (كتل استيطانية) وجزء من الغور، في مقابل أراضٍ من سيناء بموازاة حدود غزة – سيناء، وستحصل مصر من "إسرائيل" على مساحة مكافئة من وادي فيران جنوب صحراء النقب.

وعلى الرغم من كثرة الحديث عن هذه الصفقة إلا أنها لم تعرض بشكل رسمي بعد، وقد أجّلت الإدارة الأمريكية تقديمها مرات عدة، لأنها وجدت أن الجانبين غير جاهزين، كما قال جايسون غرينبلات لشخصية فلسطينية، أو لأن الأمر صعب جداً، خصوصاً بعد التسريبات بأن أمريكا لم تعد واثقة بإمكانية التوصل إليها، حيث قال كوشنر في محادثة مسرّبة مع متدربين بالكونجرس Congress: "هل ما نقدمه مميزاً؟! لا أعلم!" و"نحن نعمل مع الفرقاء بهدوء لنرى إن كان هناك حلٌّ، وقد لا يُوجد حلّ"[73].

وما نشر عن الصفقة في وسائل إعلام، أغلبها أمريكية وإسرائيلية، يدل على أنها، إن صحت، ليست تسوية بين متصارعين، وإنما محاولة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال فرض شروط وإملاءات طرف على الطرف الآخر. فلا يوجد في كل ما نشر حول هذه الصفقة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس على حدود 1967، وإنما تتراوح الصيغ بين دولة لها سيادة من طراز جديد، كما ذكرت وكالات الأنباء والصحف والتلفزة الإسرائيلية والأمريكية، وفق ما جاء في خطاب نتنياهو في جلسة مغلقة عقدت في مقر المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) The Royal Institute of International Affairs (Chatham House)[74]، في أثناء الاحتفال بذكرى مرور مئة عام على وعد بلفور، وبين كونفدرالية مع الأردن، أو "دولة" في غزة تضم لها المعازل الآهلة بالسكان المقطعة الأوصال بالضفة من دون القدس، ويمكن أن تكون أبو ديس العاصمة الفلسطينية، مع ضمّ الأحياء الآهلة بالسكان في القدس إليها من دون البلدة القديمة، ولا عودة أو حتى حلّ متوازن لقضية اللاجئين، مع ضمّ أو سيطرة "إسرائيل" على معظم الضفة الغربية، وبلا وقف للتوسع الاستيطاني ولا إزالة للمستعمرات، حتى التي تسمى "العشوائية".

إن قرار ترامب حول القدس إما أنه دليل على توقف السعي لـ"صفقة القرن"، بحيث يحلُّ مكانها سياسة فرض حلّ بالقوة وفرض الوقائع على الأرض، أو لعدم وجودها أصلاً، واستُخدِمَت لإيهام العرب بأن الحل قادم، حتى يُقدموا ثمنه بسخاء لترامب، كما فعلوا، وحتى يمضوا في التطبيع مع "إسرائيل" وإقامة الحلف الثلاثي ضدّ إيران.

السيناريوهات المحتملة ما بعد القرار الأمريكي:

مع دخول مسار التسوية السلمية سنة 2018، تبدو هناك ثلاثة مسارات محتملة:

السيناريو الأول: توسع ردة الفعل:

يقوم هذا السيناريو على أن تتوسع ردة الفعل الفلسطينية والعربية والدولية، على قاعدة بلورة مبادرة أو مقاربة سياسية جديدة؛ لا تكتفي بالحديث عن استبدال الراعي الأمريكي أو منع احتكاره لـ"العملية السياسية"، بل تطالب بعملية سياسية جديدة مختلفة جوهرياً عن تلك المعمول بها منذ أوسلو، التي ماتت عملياً منذ اغتيال إسحاق رابين Yitzhak Rabin وتولي اليمين برئاسة نتنياهو الحكومة في سنة 1996. مقاربة تركز على نقل القضية الفلسطينية، بمختلف أبعادها، إلى الأمم المتحدة، بحيث تكون هي الراعي، في إطار عقد مؤتمر دولي مستمر وكامل الصلاحيات، تكون مرجعيته القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ليكون التفاوض لتنفيذها وليس حولها.

هذا السيناريو ليس مرجحاً، ولكنه مطروح، لأنه يحتاج إلى تغيير جوهري في المعطيات المحلية والعربية والإقليمية والدولية، وإلى رؤية وقناعة وإرادة وخطة فلسطينية مستعدة لدفع الأثمان المترتبة على الإصرار على اعتماد مقاربة جديدة.

السيناريو الثاني: انحسار ردة الفعل:

يستند هذا السيناريو إلى انحسار ردة الفعل على القرار الأمريكي، بترضيات أمريكية، وجهود عربية وأوروبية ودولية، بزعم أن ما ستقدمه الإدارة الأمريكية لاحقاً أفضل مما فعلته حالياً، خصوصاً اعترافها بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل". والعودة بعد فترة إلى العملية السياسية نفسها، ما قبل الاعتراف الأمريكي، على الرغم من إطلاق ترامب رصاصة الرحمة عليها.

السيناريو الثالث: تقطيع الوقت:

يقوم هذا السيناريو على الدخول في مرحلة من تقطيع الوقت وانتظار المتغيرات، والبحث عن راعٍ أو رعاة جدد، من دون اعتماد مقاربة جديدة، أي العودة كلياً إلى المقاربة القديمة.

إن الراعي/ الرعاة لأي عملية سياسية بحاجة إلى موافقة الطرفين والرعاة الجدد، وإلى توفر ظروف ومعطيات تمكنهم من التأثير. فالخلل في العملية السياسية المعتمدة لا يقتصر على انحياز الراعي الأمريكي وانتقاله مؤخراً إلى موقع الشريك الكامل للاحتلال، وإنما يعود إلى فقدان التوازن في القوى، وكون العملية مختلة الأركان تماماً، لأنها من دون مرجعية واضحة وملزمة، وبلا إطار دولي فاعل، ولا جدول زمني أو آلية تطبيق ملزمة، ما جعلها مفاوضات مفتوحة إلى الأبد، مفاوضات من أجل المفاوضات، تستغلها "إسرائيل" لفرض الأمر الواقع الإسرائيلي الذي يجعل الحل الإسرائيلي شيئاً فشيئاً هو الحل المطروح والممكن عملياً.

خلاصة

بالرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته التعسفية والقمعية ضدّ الشعب الفلسطيني، وبالرغم من الفارق الهائل في التسليح والإمكانات؛ إلا أن الشعب الفلسطيني استمر في ثباته على أرضه، وواصل مقاومته بما يملك من إمكانات محدودة. بل ونجح في فرض إرادته على قوات الاحتلال عندما أجبرها على التراجع عن إجراءاتها المتخذة على مداخل المسجد الأقصى.

وعلى المدى المنظور، فمن المتوقع أن يستمر الاحتلال في عدوانه على الشعب الفلسطيني، وفي محاولات إخضاعه وتطويعه، كما سيستمر في استخدام أدواته في القتل والاعتقال والحصار... في بيئة عربية متشرذمة، وفي بيئة دولية توفر له الغطاء أو عاجزة أن تفعل شيئاً حقيقياً لنصرة الشعب الفلسطيني.

غير أن البيئة الفلسطينية الداخلية بما يتراكم عندها من مخزون غضب ضدّ الاحتلال وممارساته، وبما يترافق مع ذلك من فشل مسارات التسوية السلمية... تتجه نحو تصعيد العمل المقاوم والمنتفض. كما أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، بالرغم من ضعفها الحالي، إلا أنها

بيئة متحركة غير مستقرة... ويمكن أن تتحول في المدى الوسيط إلى بيئة داعمة لخط المقاومة. وهو ما يعني أن الاحتلال لا يعيش بيئة مستقرة؛ وأن ما يحسبه اختراقات وانتصارات، إنما تُعبِّر عن أوضاع مؤقتة، قد تحمل خسائر استراتيجية مستقبلية للكيان الإسرائيلي.

من الواضح أن مسار التسوية وفق اتفاقيات أوسلو قد انهار أو في طريقة للانهيار، وأن "حل الدولتين" لم يعد ممكن التنفيذ وفق هذه الاتفاقيات بعد أن أفرغتها "إسرائيل"، بدعم أمريكي، من محتواها.

ولذلك، فإن على الطرف الفلسطيني المسارعة إلى مراجعة التجربة، وإعادة بناء بيته الداخلي، وإعادة استكشاف واستثمار عناصر القوة التي لديه، لاستعادة حيويته وفرض أجندته على مسار الأحداث.

هوامش الفصل الرابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الرابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الرابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الرابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

عاشت "إسرائيل" في الفترة 2016–2017 حالة تكاد تكون غير مسبوقة من الشعور بالقوة والاستقرار. فإلى جانب الأداء الاقتصادي القوي، ووجود استقرار سياسي نسبي، تتمتع "إسرائيل" بدعم أمريكي فائق، وتتعامل مع بيئة فلسطينية منقسمة، ومع بيئة عربية ضعيفة مفككة، ومع رغبات لدول عربية بالتطبيع وإقامة علاقات (ولو تحت الطاولة) مع "إسرائيل". ولم تعد "إسرائيل" تخشى من الثورات وحركات التغيير في المنطقة العربية بعد أن تمّ ضرب موجة "الربيع العربي"؛ كما أن جيوش المنطقة لم تعد تشكل خطراً محتملاً على "إسرائيل".

ومع تدني الشعور بالخطر الوجودي، تتزايد بيئات التطرف الديني واليميني الصهيوني، التي تحاول استغلال "اللحظة التاريخية" لفرض تصوراتها حول "يهودية الدولة"، وحول مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى مسار التسوية السلمية، مع العمل الحثيث لتهويد الأرض والإنسان.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

تميّزت سنتا 2016–2017 بمجموعة من التطورات على الصعيد الداخلي في "إسرائيل"؛ حيث كان أبرزها: تراجع أحزاب وقوى اليسار في الحيّز السياسي العام، لصالح تعزيز قوة وحضور اليمين، وخصوصاً المتطرف؛ وطرح المزيد من القوانين العنصرية وإجراءات التضييق والإقصاء بحق الفلسطينيين في الداخل؛ وتعميق "يهودية الدولة" على حساب ديموقراطيتها؛ واتساع رقعة الفضائح الجنسية في أوساط ضباط في الجيش والشرطة، وسياسيين. ووقوع بنيامين نتنياهو ومسؤولون في حكومته تحت التحقيق في أعقاب فضائح فساد ورشاوى وخيانة أمانة.

1. تراجع اليسار وتعزز قوة اليمين المتطرف:

شهدت الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية على وجه الخصوص خلال السنتين الماضيتين (2016–2017) تراجعاً كبيراً في النشاط الحزبي اليساري، حيث أفادت استطلاعات الرأي[1]، التي تجريها أكثر من جهة، أن اليسار في "إسرائيل" يلفظ أنفاسه الأخيرة لصالح اليمين، وتحديداً اليمين المتطرف؛ المؤلف من الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحكومي الحالي (عند كتابة هذا التقرير) الذي يرأسه نتنياهو، وأيضاً من المستوطنين. وتؤكد هذه الاستطلاعات على أن الترهل الذي أصاب اليسار، حال دون وصوله إلى مستوى تشكيل حكومة، وحال أيضاً دون قدرته على قبول دعوات نتنياهو بالانضمام إلى ائتلافه الحكومي. وشهد المعسكر الصهيوني والذي يتشكل من حزب العمل

اليساري في تاريخه وماضيه تحولاً في رئاسته، حيث تراجعت شعبيته في أوساط الإسرائيليين، وارتفعت الدعوات المنادية إلى إحداث انقلاب في قيادته وتوجهاته السياسية. ففي الانتخابات الداخلية لهذا الحزب والتي جرت في مطلع صيف 2017 نجح آفي جاباي Avi Gabay في إلحاق هزيمة بمنافسيه أمثال إسحق هليفي هرتسوغ Yitzhak HaLevi Herzog وعمير بيرتس Amir Peretz على منصب رئيس حزب العمل[2]. وجاباي هذا لم يأت من صفوف حزب العمل إنما من حزب موشيه كحلون، كُلنا، حيث تبوأ منصب وزير البيئة في حكومة نتنياهو. لكنه استقال من كُلنا وانضم إلى حزب العمل تمهيداً للمنافسة على منصب رئيسه.

لكن جاباي هذا والذي عقد كثيرون الآمال عليه، لم يكن بعيداً في تصريحاته عن مواقف حكومات نتنياهو أو حزب العمل في الحد الأدنى. حيث إنه لا يرى في المستعمرات أي عقبة أو حجر عثرة أمام التفاوض مع الفلسطينيين، وكأن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي شرعي. بالإضافة إلى إعلانه عن عدم استعداده لضمّ القائمة العربية المشتركة Joint List[3] في ائتلاف حكومي سيشكله فيما لو فاز حزبه بالانتخابات البرلمانية القادمة. لا شكّ في أن جاباي هذا لا يبتعد كثيراً عن الخطّ العام السائد في "إسرائيل"، والرافض لأي تسوية على قاعدة الانسحاب من الأراضي المحتلة في 1967.

من جهة أخرى، فإن الأحزاب اليمينية وخصوصاً تلك المشاركة في الائتلاف الحكومي قد تعززت كثيراً وارتفعت نسبة مؤيديها، وفي مقدمتها حزب البيت اليهودي والذي يتزعمه نفتالي بينيت Naftali Bennett وزير التربية في حكومة نتنياهو. فالطروحات التي يروّج لها هذا الحزب وزعيمه تجاه الفلسطينيين ترقى إلى مستوى العنصرية، ورفض أي حلّ أو تسوية على قاعدة الأرض مقابل "السلام"[4]. بل بالعكس ينحو نحو الراديكالية في أعلى درجاتها بحيث يطالب بضمّ الضفة الغربية إلى "إسرائيل" نهائياً لتكون خاضعة للقوانين الإسرائيلية مباشرة[5]، ويرفض التفاوض مع أي طرف فلسطيني باعتبار أنه لا يوجد من هو مؤهل فيهم للقيام بذلك، وهو وليبرمان يقصدان الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يتعاملون معه كما تعاملوا مع الراحل ياسر عرفات[6]. ويظهر أن قوى فاعلة في حزب الليكود تتجه نحو إقرار التوجه نفسه في "فرض السيادة الكاملة" على الضفة الغربية، حيث وقَّع 800 من أعضاء مركز حزب الليكود، في أيار/ مايو 2017، وفقاً لما نشره موقع القناة الإسرائيلية السابعة Arutz Sheva، من بينهم وزراء في حكومة نتنياهو وأعضاء كنيست، أمثال: وزير العلوم والتكنولوجيا أوفير أكونيس Ofir Akunis، ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوطوفلي Tzipi Hotovely، وأيوب قرا، ويوآف كيش Yoav Kish، ونافا بوكر Nava Boker، ونوريت كورن Nurit Koren، ومخلوف ميكي زوهر Makhlouf (Miki) Zohar، ويارون مزوز Yaron Mazuz، ويهودا جليك، وغيرهم. وتمثل هذه العريضة دعماً مباشراً لمشروع القانون الذي تقدم به ديفيد بيتان David Bitan من حزب الليكود إلى الكنيست الإسرائيلي، للبدء في فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية وإطلاق العنان للبناء الاستيطاني[7].

وأكثر من ذلك، ونتيجة للمصالحة الفلسطينية، دفع بينيت مع غيره من الوزراء المتطرفين إلى رفض المصالحة، ووضع شروط تعجيزية أمام أي إمكانية للعودة إلى التفاوض مع الفلسطينيين[8].

هذا يعني أن المشهد الحزبي في "إسرائيل" مؤلف من طرفي محور التشكيلة الحزبية، ونقصد بذلك يمين متطرف ويسار مأزوم. وبالتالي لا يوجد في التوليفة الحزبية مركز/ وسط، كما كان الحال في عقود سابقة.

وفيما لو أجريت الانتخابات للكنيست، سواء مبكرة كانت أم في موعدها المحدد، فإنه من المتوقع أن يفوز اليمين بأكثر من ستين مقعداً، أي أكثر من نصف مقاعد البرلمان الإسرائيلي، وأن يُشكِّل حزب الليكود الحكومة القادمة[9]. وهذا يدفعنا إلى مكانة نتنياهو، إذ إن هذا الرجل قد نجح في منع ولادة زعيم ليحل مكانه أو لينافسه بقوة في أروقة حزبه، سواء في الانتخابات التمهيدية أم لرئاسة الحكومة. ولقد نجح نتنياهو في إيجاد أجواء من حوله تشبه الأجواء التي يكونها زعماء الأحزاب الجمعية/ الشمولية في بعض تشكيلاتها. وهذا يعني بالضرورة تراجع أشكال الحياة الديموقراطية في صفوف حزبه. أضف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من أعضاء الكنيست، من حزبه والمحسوبين عليه، ينتهجون سلوكاً سياسياً لدعمه وتوفير حماية سياسية له، وفي مقدمتهم رئيس الائتلاف ديفيد بيتان الذي يسعى بكل قوته ونفوذه وتأثيره، وأحياناً باستخدام العنف الكلامي والسلوكي، لضمان "طريق بيضاء" أمام نتنياهو. وهذا ما يقوم به في طرحه لقانون يمنع إجراء أي تحقيق أو فتح ملف جنائي لرئيس حكومة في أثناء تأديته لمنصبه. وطبعاً هذا الاقتراح لمثل هذا القانون يناسب وضعية نتنياهو بعد أن اتسعت دائرة التحقيق معه في عدد من ملفات الفساد، وتلقي رشاوى وخيانة الأمانة العامة.

ولقد قدم بيتان اقتراحاً للجنة الوزارية للشؤون التشريعية في الحكومة بهذا الموضوع، إلا أن وزيرة العدل أييلت شاكيد Ayelet Shaked أنزلته من جدول أعمال اللجنة بصفتها رئيسة لها، على خلفية النقاش الحاد الدائر في الشارع السياسي العام في "إسرائيل"[10].

2. قوانين عنصرية وملاحقات سياسية:

شهدت الساحة السياسية الداخلية في "إسرائيل" مزيداً من طرح مشاريع قوانين عنصرية في الكنيست من قبل أحزاب اليمين مجتمعة أو منفردة. ومن بين هذه المشاريع "قانون سحب الجنسية"[11] من كل من ينتمي إلى تنظيم إرهابي وفي مقدمته تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وبطبيعة الحال، فإن هذا القانون المقصود من ورائه الفلسطينيون في "إسرائيل".

وتعالت أصوات في أروقة الكنيست تنادي بطرد أعضاء من التجمع الوطني الديموقراطي (بلد) National Democratic Assembly من عضوية الكنيست، بسبب زيارة عزاء قاموا بها إلى ثلاث عائلات فلسطينية، استشهد أبناؤها، تصفهم "إسرائيل" بـ"الإرهابيين"[12]. وادعى هؤلاء

أن على أعضاء منتخبين في البرلمان الإسرائيلي شجب ما قام به "الإرهابيون" الفلسطينيون. وذهب بعضهم إلى أن أعضاء الكنيست من التجمع الوطني مساندين لـ"الإرهاب". وزعم نتنياهو في معرض تطرقه إلى زيارة التعزية هذه إلى أن قرار الطرد من الكنيست هو حماية للديموقراطية، في حين ردّ عليه النائب أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة بأنه —أي نتنياهو— يُحرّض ضدّ الجمهور العربي بأكمله بهدف نزع شرعيته. وانضم زعيم حزب المعسكر الصهيوني هرتسوغ إلى جوقة التحريض التي يقودها نتنياهو وأحزاب اليمين من خلفه. وشرّع الكنيست قانون "الإقصاء" في تموز/ يوليو 2016 بادعاء التحريض على العنف وتأييد الكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل"؛ ولا يتم إقصاء عضو كنيست إلا بتصويت تسعين عضواً من أعضاء الكنيست. وهذه أول مرة يشرَّع فيها قانون يقصي بموجبه أعضاء كنيست زميلاً لهم أو أكثر[13].

إن ازدياد وتيرة العمليات الاستشهادية التي قام بها شباب مقدسي وشباب من خارج القدس، والتي أطلق عليها اسم "انتفاضة السكاكين"، كشفت عجز الشاباك عن تحديد مسبق لهويات الفعلة، والحيلولة دون تنفيذها، وهذا يعدُّ إخفاقاً بالنسبة لمصادر المخابرات في "إسرائيل"[14].

وبالتالي ارتفعت أصوات حادة في الشارع الإسرائيلي منادية بقتل الفلسطينيين[15]، بادعاء أن أي شكوك تحوم حول فلسطيني هي في حدّ ذاتها تحضير لـ"عملية إرهابية" ضدّ إسرائيليين، لهذا أصبحت اليد الإسرائيلية على الزناد سريعة. وهذا بحد ذاته يحمل دلالتين: أولاهما، أن المجتمع الإسرائيلي مأزوم ويعاني من حالة "الفوبيا" في حياته اليومية في الحيّز العام، وهو غير آمن بالرغم من انتشار عناصر الأمن وحملة السلاح من المدنيين بكثرة في الأماكن العامة. وثانياً، جنوح المجتمع في "إسرائيل" إلى التطرف، والفاشية، وشرعنة قتل الفلسطيني بذريعة حماية النفس والدفاع عنها.

وتحرك حاخامات (وعلى رأسهم شرقيون – سفارديم Sephardim) في "إسرائيل" إلى إصدار فتاوى تجيز قتل الفلسطيني الحامل لأداة حادة (سكينٍ). حيث ادعى الحاخام الأكبر إسحق يوسف Yitzhak Yosef أن العرب يربّون على عقلية ومنطق العنف. ورأى المتدينون أن إعدام الفلسطينيين "الإرهابيين" (على حدّ تعبيرهم) هو فريضة شرعية يتوجب القيام بها[16].

هذا الغطاء الديني للفعل السياسي والعسكري الاحتلالي، يمهد لشرعنة توسيع قتل الفلسطينيين من منطلق كون الإسرائيلي هو الضحية، في حين أن الفلسطيني (هو الضحية الفعلية للاحتلال الغاشم) هو المجرم والقاتل. هذه الصورة التي تمّ تعميمها من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية المجندة لخدمة التحريض، أسهمت كثيراً في جذب المزيد من الإسرائيليين إلى معسكر اليمين المتطرف.

هذا التمهيد لقتل الفلسطينيين مرده نشر فكر فاشي استعلائي، تروّج له حكومة نتنياهو من فترة، بأن الاستيطان ليس العقبة أمام التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، إنما الفلسطينيون يرفضون الجلوس على طاولة المفاوضات. وهذا معناه أن الفلسطينيين هم العقبة أمام تطور ونمو

المشروع الاستيطاني. وبالتالي تجد هذه الحكومة أرضاً خصبة لترويج فكرها التطرفي والعنصري، لدرجة أن استطلاعات للرأي بيّنت خلال سنة 2016 وأيضاً في مطلع 2017 زيادة نسبة الإسرائيليين الذين يؤيدون طرد فلسطينيي 48 أو نقل مجموعات منهم إلى أراضي الضفة الغربية المحتلة. ولا يقتصر هذا التوجه على المتدينين المتزمتين، وإنما على العلمانيين الذين احتسبت شرائح كثيرة منهم في السابق على اليسار أو المركز[17].

في المقابل تحرك بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories مطالباً بإنهاء الاحتلال، ووضع حدّ نهائي لمعاناة الفلسطينيين على يد الاحتلال[18]. وهو مركز تراجع وجوده وتأثيره في الأوساط الإسرائيلية.

ولم يقتصر أمر التحريض المباشر ضدّ الفلسطينيين في "إسرائيل" على مجال التشريع القانوني والقتل، بل وصل إلى شبكات التواصل الاجتماعي. وفي المقابل، التقى وزير الأمن العام في "إسرائيل" أردان ووزيرة العدل شاكيد بوفد من فيسبوك Facebook بهدف تحسين التعاون ضد ما اعتبره "تحريضاً" على شبكات التواصل، بحسب نتنياهو[19].

وتجلت أشكال أخرى من العنصرية والملاحقات والتضييقات ضدّ الفلسطينيين في "إسرائيل"، وليس فقط في أراضي السلطة الفلسطينية، وفي مقدمتها تفوهات بينيت في أعقاب اندلاع حرائق جبل الكرمل في 2016، إذ وجّه إصبع الاتهام إلى العرب بطريق غير مباشر، إذ قال إن من يقوم بهذه الفعلة هو من لا تعود الأرض له[20]. وكان نتنياهو قد حّرض على العرب في انتخابات 2015[21]، ثم اعتذر وتراجع عن أقواله الاتهامية في وقت متأخر. وارتفعت عشرات الأصوات من وزراء، وأعضاء كنيست، وصحف، ومواقع، وشبكات تلفزة ضدّ العرب. وتمّ اعتقال عدد من المواطنين العرب، ولكن بعد مدة طويت صفحة هذا الملف، ولم تقدم لائحة اتهام بحق أيّ منهم، ولم يتفوه نتنياهو بأي عبارة فيها اعتذار أو تراجع عما قاله.

وتحاول جهات في اليمين ووزارة التربية في "إسرائيل" فرض النشيد الوطني الإسرائيلي (هاتكفاه Hatikvah) على المدارس العربية. لكن هذا الأمر ما يزال يخضع لنقاش وجدال جماهيري واسع، حتى في أوساط الإسرائيليين أنفسهم الذين لا يرَون هاتكفاه نشيداً ملائماً لـ"إسرائيل"[22].

ولا يتوقف الوزير ليبرمان عن توجيه تهديداته للفلسطينيين في الداخل بنقل مجموعات منهم، وخصوصاً من منطقة المثلث ومركزها مدينة أم الفحم، إلى الضفة الغربية، ضمن صفقة تسوية مع السلطة الفلسطينية. والواقع أنه في كل مرة يكون فيها هذا الوزير مأزوماً، يوجه سهامه نحو فلسطينيي الداخل[23].

وصادق الكنيست الإسرائيلي في آذار/ مارس 2017 على قانون الأذان، وذلك بعد نقاش حادٍ تحت قبة البرلمان، وفي الشارع العام، وفي الصحافة[24]، وتبين أن الرأي العام في "إسرائيل" مجند لدعم مشروع منع رفع الأذان بواسطة مكبرات الصوت[25]. وادعى مشرّعوه أن القانون يسعى إلى فرض الراحة للمواطنين وليس موجهاً ضدّ العقيدة الإسلامية. ومما لا شكّ فيه أن القانون عنصري بالتمام، إذ إن هناك عوامل كثيرة تثير الضجيج في المدن والقرى والبلدات، وليس الأمر محصوراً على رفع الأذان، الذي يدعو المسلمين إلى الصلاة. ورأت القائمة المشتركة[26] أن إقرار القانون هو بمثابة إعلان حرب على الهوية الدينية والوطنية، وهو جزء من مشاريع التضييق والملاحقة التي يتعرض لها الجمهور العربي في "إسرائيل"[27].

وشرّع الكنيست قانوناً لتسريع عملية هدم المنازل العربية بذريعة عدم البناء المرخص. وأوصت لجنة وزارية عالجت هذا الموضوع ترأسها إيريز كمينيتس Erez Kaminitz، وهي تحمل اسمه، على وضع خطة لهدم عشرات آلاف المنازل في القرى والبلدات العربية. ويهدف هذا القانون إلى الالتفاف على الإجراءات القضائية التي يلجأ إليها أصحاب المنازل لدى المحاكم الإسرائيلية ريثما يجدوا حلاً للترخيص. وهذا يعني أن القانون (تمت المصادقة عليه في الكنيست في 2017/4/5)[28] يتيح المجال لجرافات وزارة الداخلية القيام بمهامها دون الرجوع إلى الإجراءات القضائية[29]. وهذا في حدّ ذاته انتهاك لحقوق الإنسان، في توفير فرص الالتماس لهيئة قضائية تساعده في إيجاد حلول لأزمة يمر بها، ليس هو المسؤول عنها. إذ من المعروف أن حكومات "إسرائيل" المتعاقبة قد صادرت ملايين الدونمات من السلطات المحلية العربية في سنة 1948، وعلى مدى سبعة عقود لم تتوقف عن عمليات المصادرة، ما أدى إلى تقلص مساحة الأراضي التي يملكها العرب الفلسطينيون، بموازاة الزيادة السكانية الهائلة التي شهدتها البلدات العربية، ما أدى إلى ضائقة سكنية. أضف إلى ذلك، عدم توسيع مساحة مسطحات البناء في هذه البلدات[30]. وبالتالي يلجأ المواطن العربي رغماً عنه إلى بناء منزله على أرضٍ زراعية غير مشمولة ضمن مسطح البناء، وهو يخالف القانون، لكن لا مخرج له. وهكذا تكون حكومة "إسرائيل" قد حققت مزيداً من كثافة سكانية موجعة في القرى، ومنعت توسعها أسوة بالمستعمرات اليهودية، وقدمت صورة نمطية على أن العربي مخالف للقانون، وأن "إسرائيل" هي دولة قانون. وجمّد نتنياهو ميزانية تقليص فوارق وفجوات للمجتمع العربي بذريعة مخالفة قوانين التنظيم والبناء[31].

وأزمة السكن الخانقة التي تعيشها البلدات العربية في الداخل باتت تقضّ مضاجع المواطنين فيها، إذ تزداد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتوتر النفسي، وبالتالي تنتشر الجريمة بكافة أشكالها. حيث ازدادت أعمال القتل وإطلاق النار على المحلات التجارية والمنازل، والسطو المسلح، والنهب، والمشاكل بين العائلات، وحرق الممتلكات والتعدي عليها... أما الشرطة فلا تبدي جدية في التخفيف من حدتها... ولم يتم الكشف عن كثير من المجرمين في ملفات القتل على وجه التحديد[32].

3. تقرير مراقب الدولة حول الحرب على غزة:

يفيد هذا التقرير الذي وضعه مراقب الدولة يوسف شابيرا Yosef Shapira[33]، أن نتنياهو ووزير دفاعه السابق موشيه يعلون قد أخفيا معلومات عن وزراء الحكومة الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية حول مجريات الحرب على غزة في 2014. وبيّن التقرير أن نتنياهو ووزيره هذا قد أدارا الحرب لوحدهما. وجاء تعقيب نتنياهو على أن التقرير بصيغته هذه هو عبارة عن ملاحقة سياسية ضده وضدّ نهجه في الدفاع عن "إسرائيل"، على حدّ أقواله[34].

ولم يجرِ نقاش داخلي في صفوف وزراء الحكومة الإسرائيلية حول الحرب. وهذا أيضاً يعدُّه التقرير إخفاقاً في الحرب التي طالت 51 يوماً، أي أنها أطول حرب تخوضها "إسرائيل" ضدّ الشعب الفلسطيني والجيوش العربية. وهذا يعني بنظر مراقب الدولة واضع التقرير، فشل في الاستعداد وإخفاق في إدارة المعركة والإنفاق عليها، بالإضافة إلى القتلى من بين الجنود، عدا عن المفقودين، أي الذين وقعوا في الأسر في غزة[35].

وكجزء من خطوات تبييض صفحته وتلميعها، قَبِل نتنياهو استقالة وزير دفاعه يعلون[36]، مقابل انضمام حزب "إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu" إلى الائتلاف الحكومي، وتولّي زعيمه ليبرمان[37] حقيبة الدفاع في حكومة نتنياهو. عملياً أراد نتنياهو أن يحمّل يعلون بعضاً من المسؤولية، مستفيداً من حالة التردي في العلاقات بينهما على ضوء التقرير وغيره من الأوضاع، للقيام بالخطوة التي أشرنا إليها سابقاً. بالإضافة إلى تصويره إعلامياً بأنه كوزير دفاع عليه مسؤولية كبيرة، قد تبدو للشارع العام أكبر من مسؤولية نتنياهو[38].

وإن استقالة يعلون قد أزاحت من طريق نتنياهو أحد معارضيه الأشداء، خصوصاً إذا كان الحديث عن رئيس سابق للأركان في الجيش الإسرائيلي. وبالتالي أتاحت فرصة لتوسيع الائتلاف الحكومي الذي كان نتنياهو بأمس الحاجة إليه لتحظى حكومته بدعم أكبر من شرائح الجمهور. فكان الأفضل التخلص من وزير واحد وكسب حزب "إسرائيل بيتنا" في الحكومة[39].

ومما لا شكّ فيه أن تأثير التقرير لم يكن كبيراً فيما لو قارناه مع تقرير غولدستون Goldstone Report للحرب السابقة على غزة، لكنه سرعان ما تبخر من الأجندة اليومية في "إسرائيل"، بفعل ضآلة معالجته من قبل الإعلام الإسرائيلي المجند لصالح "الأمن" الذي يُعدُّ "البقرة المقدسة" في "إسرائيل".

4. رحيل شمعون بيريز وتداعيات جنازته:

عرفت حكومة نتنياهو كيفية الاستفادة من رحيل شمعون بيريز Shimon Peres الذي شغل منصب رئيس دولة "إسرائيل" بالإضافة إلى مناصب وزارية عديدة في حكومات "إسرائيل"

المتعاقبة، وخصوصاً تلك التي شكّلها حزب العمل الذي كان عضواً فيه وتزعمه لفترة ما، بالإضافة إلى ترأسه للحكومة بعد مقتل إسحاق رابين في 1995. وبالرغم من أن بيريز كان منافساً قوياً لنتنياهو إلا أن نتنياهو حرّك الإعلام والدعاية الإسرائيلية على تسويق جنازة بيريز بأنها جنازة أحد أكبر زعماء العالم وأحد أهم شخصية سعت من أجل السلام الحقيقي، وأنه أحد كبار "الأمة". علماً أن كثيرين يدّعون أن بيريز كان ظلاً لبن جوريون Ben-Gurion عندما شغل منصب سكرتيره الخاص، وأنه كان ظلاً لرابين في أثناء تولّيه رئاسة الحكومة، وأنه أي بيريز لم يخدم في الجيش الإسرائيلي... لكن هذا في جهة، وأما الجهة الأخرى فإن جنازة بيريز قد استثمرت سياسياً وإعلامياً من قبل حكومة "إسرائيل"، إذ حضر للمشاركة فيها عشرات الملوك والرؤساء والزعماء في العالم، وبينهم محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، الذي تعرّض إلى شبه إهانة عندما لم يخصص له مكان، إلا بعد تدخل أفراد من أسرة بيريز[40]. وكان في ذلك رسائل سياسية وُجّهت إلى عباس بأنه غير مرغوب فيه، أي أنه ليس شريكاً لـ"السلام" أو لأي تسوية، كما يروج لها ليل نهار نتنياهو وعدد من وزرائه بينهم ليبرمان.

لكن من جهة أخرى، فإن القائمة المشتركة رفضت المشاركة في الجنازة أو العزاء[41] من منطلق عدم نسيان ما قام به بيريز من أعمال وتنفيذ سياسات معادية للعرب في "إسرائيل" وللعرب عامة، أبرزها أوامره بقصف قانا في لبنان، ومقتل عشرات الأطفال والمواطنين الأبرياء في 1996.

كان لقرار القائمة المشتركة عدم المشاركة صداه الواسع محلياً وعربياً وعالمياً. فعلى الصعيد الداخلي في "إسرائيل" تعالت الأصوات التحريضية ضدّ أعضاء القائمة المشتركة من طرف الشارع الإسرائيلي بأنهم قساة و"إرهابيون"، ولكن حظوا بتأييد واسع من قبل جمهورهم العربي الذي رأى فيهم ممثليهم الحقيقيين الذين لا ينسون آلام شعبهم، علماً أن أصواتاً عربية داخلية نادت بتقديم التعازي، إلا أنها كانت ضئيلة جداً. أما على الصعيد العربي، فقد أظهر صمود المجتمع الفلسطيني المقاوم لكل أشكال الملاحقات والسياسات والتضييقات، التزامه بحقوقه الوطنية المشروعة، حتى في قضية كهذه. كذلك كان لرفضهم حضور مراسم الجنازة، رسائل قوية لكل زعماء وملوك وأُمراء العرب، الذين كانوا يهرولون إلى لقاءات بيريز باعتباره "داعية سلام". وأما قرار القائمة المشتركة فكان رفض تلميع وتبييض صورة بيريز على حساب مآسي الشعب الفلسطيني، التي كان له ضلع فيها على مرّ العقود الزمنية.

وأظهر تطور الأحداث حول جنازته التفاف الإسرائيليين حول حكومتهم بأي شكل كان، وعدم تقبلهم امتناع النواب العرب من المشاركة في الجنازة. إن الصورة التي سعى نتنياهو لتشكيلها عن النواب العرب، وحظيت بتأييد شرائح واسعة من المجتمع الصهيوني، أنهم غير إنسانيين، ويفتقدون إلى الحد الأدنى من المشاعر والتعاطف في حالات كهذه.

5. تعميق "يهودية الدولة" على حساب ديموقراطيتها:

في الوقت الذي تزداد فيه حالات التطرف في أوساط الإسرائيليين، والتي بلغت قرابة 60% من خلال موافقتهم على معاداة العرب في الداخل وطرد ممثليهم في الكنيست[42]، كثّفت الحكومة ومؤسساتها على مختلف ألوانها من مسألة "يهودية الدولة"، ابتداء من إدراج المزيد من الأحداث والمواضيع الدينية والتراثية اليهودية في مناهجها وكتبها التعليمية. ولا يقتصر الأمر على الأحزاب الدينية، والمبنية في منطلقاتها على أسس وقواعد دينية وتوراتية، وإنما يشمل تيارات وشرائح واسعة من العلمانيين الذين يصرون على إبراز "يهودية الدولة"، ليس من منطلق ديني بقدر ما هو تراثي ومظهري.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى زيادة وتيرة الحضور اليهودي من خلال المصادقة على الأطعمة الحلال (كوشير)، ومن خلال منع فتح محلات تجارية لأبوابها أيام السبت والأعياد اليهودية[43]، وأيضاً من خلال رصد ميزانيات هائلة لتقريب يهود الولايات المتحدة إلى اليهودية، لعل بعضهم ينضم إلى المهاجرين الجدد إلى "إسرائيل".

وتسعى وزيرة العدل في "إسرائيل" أييلت شاكيد إلى تعميق الهوية اليهودية من خلال اشتراع مجموعة من القوانين التي تبرز شكلها وجوهرها وتراثها اليهودي. وهذا سيفرض المزيد من تهميش الحضور العربي الفلسطيني لغة وثقافة وحضارة وتعليماً[44].

ووصلت مسألة "يهودية الدولة" عدة مرات إلى أروقة الكنيست الإسرائيلي. وفي سنة 2017 صادقت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست على مشروع قانون القومية[45] وبالتالي سيُحوّل إلى القراءة التمهيدية، والتي من المرجح عبورها ونيل الأغلبية، وعندها تتم مسألة القوننة من خلال القراءات الثلاث، والتي نصّ عليها قانون المصادقة على مشاريع القوانين التي يقدمها أعضاء كنيست. ومفاد هذا القانون أن حقّ تقرير المصير في "دولة إسرائيل" يقتصر على الشعب اليهودي، وأن لغة الدولة هي العبرية، واعتبار العربية غير رسمية، إنما للمتحدثين بها حقّ نيل خدمات الدولة... ومما لا شكّ فيه أن مثل هذا القانون يمكن إدراجه أو تصنيفه ضمن مجموعة القوانين العرقية، أو تلك التي كان معمول بها في دولة الأبارتهايد Apartheid في جنوب إفريقيا[46].

وبنظرة معمّقة على محتوى هذا القانون ندرك أن مبدأ أو أساس الإقصاء والتهميش الذي تبنّته حكومات "إسرائيل"، وخصوصاً حكومة نتنياهو الحالية له دور فاعل تجاه المواطنين العرب. وهذا يعني أن "إسرائيل" التي تتبجح بديموقراطيتها غير معنية بالمرّة أن تعترف بأن العرب الفلسطينيين فيها هم مواطنون متساوو الحقوق والامتيازات. ما تريده الحكومة هو التعامل

بمكيالين، واحد لليهود هو "يهودية الدولة"، والثاني للعرب بأنهم ليسوا قومية واحدة، إنما مجموعة من الطوائف الدينية غير اليهودية، وهذا هو مضمون تصريح بلفور الذي يتجاوب مع توجهات الفكر الصهيوني الاستعماري التفكيكي.

أضف إلى ذلك، طرحت القائمة المشتركة مشروع قانون للاعتراف بفلسطينيي 48 كأقلية قومية في "إسرائيل"، لأن القانون الحالي لا يعترف بهم إلا كطوائف دينية؛ إلا أن هذا المشروع لم يحظَ بأغلبية الكنيست، وبالتالي لم يصادق عليه[47].

أضف إلى ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية التي قبلت الاعتراف بالعربية لغة رسمية إلى جانب العبرية والإنجليزية فور قيامها في سنة 1948، تجنح في السنوات الأخيرة إلى سحب اعترافها برسمية اللغة العربية، والتعامل مع العرب كناطقين بها، وليس كشعب له قومية ومركباتها المعروفة، وفي مقدمتها اللغة.

وقد جُوبِهَ طرح المشروع بمعارضة شديدة من أعضاء الكنيست العرب في القائمة المشتركة، وأيضاً من قبل أوساط سياسية وحزبية بحثية عربية ويهودية يسارية، بالإضافة إلى رفضه في بعض الأطر العالمية التي عدَّته تطرفاً يمينياً ينتمي إلى بيئة الأنظمة الشمولية من الماضي غير البعيد.

6. فضائح أخلاقية:

لم تكن قضية ومحاكمة الرئيس الإسرائيلي الأسبق موشيه كتساف Moshe Katsav هي الأخيرة في مسلسل التحرّش الجنسي والاغتصاب من طرف سياسيين، وموظفي دولة، وعناصر قيادية في الشرطة والجيش. فقد كشف استطلاع للجيش الإسرائيلي أن مجندة من بين ستّ مجندات في الجيش الإسرائيلي قالت إنها تعرضت لتحرش جنسي من الضباط أو الجنود في أثناء الخدمة[48]. وقد تقدّمت سيدات ومجندات بعدد من الشكاوى إلى الجهات المختصة سواء إلى وحدة التحقيق مع الشرطة أم الجيش. وتشير الإحصاءات بهذا الموضوع إلى ارتفاع نسبته 20% في سنة 2016 في أعداد الشكاوى في الجيش ضدّ التحرش الجنسي. وتشير الاحصاءات نفسها إلى أن ربع الشكاوى في الجيش موجهة ضدّ ضباط كبار في صفوفه. وبرز من بين كبار الضباط أوفيك بوخريس Ofek Buchris الذي تولى منصباً رفيع المستوى في الجيش الإسرائيلي وهو رئيس كلية القيادة والأركان Command and Staff College، وساد اعتقاد لدى كثيرين أنه لولا الفضيحة الجنسية التي تعرّض لها لكان من أقوى المرشحين لمنصب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي[49].

وحسب معطيات الجيش الإسرائيلي فإن نحو 10% فقط من التقارير تصل إلى التحقيق والعلاج القانوني[50]. وقد كُشف في 2017/3/6، عن اتهام 227 جندياً في الجيش بارتكاب مخالفات جنسية بحقّ من خدموا تحت إمرتهم، خلال الفترة 2008–2016. كما تبين بأن 205 ملفات وصلت إلى الحسم القضائي، وتمت إدانة الضالعين بنسبة 95% منها[51].

وفي 2017/3/15، كُشف عن عملية فساد كبيرة شملت شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI)، حيث تمّ اعتقال 13 شخصاً، بينهم شخصية عسكرية سابقة رفيعة هي اللواء الاحتياط أمل أسعد، وهو عضو في مجلس الإدارة، وذلك في أعقاب تحقيقات سرية متواصلة أجرتها وحدة التحقيقات الخاصة لاهاف 443 أو Lahav 433. وطبقاً للقليل الذي سُمح بنشره، فإن مسؤولين كباراً في الصناعات "اهتموا بإعداد مناقصات لشركات خاصة في مقابل تلقي مبالغ مالية كرشوة، وتمّ تبييض الأموال من خلال جهة مصرفية شريكة في الملف كله"[52].

وفي 2017/9/3 تمّ الكشف عن أن الشرطة اعتقلت القائد السابق لوحدة البحرية الخاصة شايتيت 13 أو Shayetet 13، العميد في الاحتياط شاي بروش Shay Brosh، بتهمة التورط بشبهات تتعلق بقضية شراء الغواصات الألمانية دولفين Dolphin، التي أُطلق عليها اسم القضية 3000[53].

أما في الشرطة الإسرائيلية فتعرّض عدد كبير من الضباط الكبار إلى شكاوى حول تحرّش جنسي وتعدّي على مجندات وموظفات في سلك الشرطة. وكاد الأمر أن يكشف كل القيادة العليا تقريباً. فما كان من مفتش عام الشرطة إلا أن جرَّد بعض هؤلاء الضباط من رتبهم ودرجاتهم، ومنهم من أحيل إلى التقاعد أو طُرد من صفوف الشرطة، ومنهم من أبقي بالرغم من الإهانة التي تلقاها. وأعاد المفتش العام صياغة الأنظمة المرتبطة بمنع التحرش الجنسي بكل أشكاله.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الظاهرة قد أخذت أبعاداً كبيرة في سنة 2016، إلا أنها برزت في السنة التي سبقتها من خلال فضيحة كبار الألوية في الشرطة[54]. ولا يوجد أي تفسير لتفشي هذه الظاهرة في صفوف الرسميين من أجهزة الأمن المختلفة، سوى تدني مستوى الأخلاق والسلوكيات بينهم، وترهُّل السير وفق أنظمة صارمة تميّز هذه الأجهزة في معظم دول العالم.

ولا شكّ في أن هذه الظاهرة المتفشية في الشرطة بوجه عام قد أسهمت في تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بها وبخدماتها نوعاً ما وليس بشكل جارف، سواء في هذا الموضوع تحديداً، أم في مواضيع وقضايا أخرى[55]. أما في مواضيع وقضايا أخرى فإن الجمهور الإسرائيلي بالمجمل العام راضٍ عن أداء الشرطة، إلا أن الجمهور العربي غير راضٍ بالمرة، خصوصاً مع توالي جرائم القتل في القرى والبلدات العربية في الداخل، واستمرار أشكالٍ ومظاهر إطلاق الرصاص في المناسبات، وتصرف الشرطة في النقب بوجه خاص في أحداث قريتي أم الحيران[56] والعراقيب[57].

7. نتنياهو وحكومته تحت مجهر التحقيق بقضايا فساد ورشاوى:

الصورة العامة لسنة 2017 أن وحدة التحقيق لاهاف 433 وهي أبرز وحدات التحقيق في الشرطة، ومتخصصة بقضايا الفساد والرشاوى وتبييض الأموال، تقوم بالتحقيق مع عدد كبير من رجالات الدولة ابتداء من نتنياهو ونزولاً إلى سياسيين وزراء ونوابهم، ورجال أعمال، وضباط

كبار سابقين في الجيش الإسرائيلي، ومسؤولين في الصناعات العسكرية، وخصوصاً الجوية[58]. إذ يبدو أن هؤلاء لا يهتمون للمصلحة العامة بقدر ما يهتمون لمصالحهم الشخصية. فبالإضافة إلى تورط نتنياهو بعدد من قضايا الفساد، هناك عدد من الوزراء متورطون هم أيضاً، ومن أبرزهم أرييه درعي Aryeh Deri وزير الداخلية، وهذه ليست المرة الأولى، إذ في السابق اتهم بتلقي رشاوى وحكم بالسجن، ولكنه عاد إلى المعترك السياسي من جديد متزعماً حزب شاس Shas. وكذلك تمّ التحقيق مع يوفال شتاينتز وزير البنى الوطنية والطاقة والمياه، وأيضاً وزير المواصلات وغيرهم.

ولكن أبرز التحقيقات الجارية من فترة طويلة، ونعني منذ سنة 2016 هي تلك التي أطلق عليها عناوين الأرقام: ملفات 1000، و2000، و3000[59]. فما هي هذه الملفات؟ وما هو مضمونها[60]؟

أ. ملف التحقيق 1000:

ويُعرف هذا الملف باسم آخر وهو "فضيحة الهدايا". وهو عبارة عن تحقيق تقوم به الشرطة الإسرائيلية منذ كانون الأول/ ديسمبر 2016 ضدّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بشبهات تلقيه هدايا ثمينة من رجال أعمال، البارز بينهم هو أرنون ميلتشين Arnon Milchan. وما تلقاه رئيس الحكومة نتنياهو كان زجاجات مشروبات كحولية ثمينة جداً، بالإضافة إلى علب سيجار فاخر جداً منذ ثمانية أعوام، بلغت قيمتها مئات آلاف الشواكل، مقابل توجّه نتنياهو إلى جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة بطلب تدبير مسألة إذن دخول (فيزا) ميلتشين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والمسألة في غاية الحساسية وهي أن ميلتشين، في أثناء إفادته، قال إن نتنياهو وزوجته هما اللذان طلبا الهدايا وحددا أنواعها[61]. وأضاف أنه قدم الهدايا من منطلق صداقة وليس بهدف جني مكاسب. وحصل منعطف مهم جداً في هذا الملف، عندما أعلن رئيس طاقم موظفي بيت رئيس الحكومة آري هارو Ari Harow عن استعداده ليكون شاهداً ملكياً، وبالتالي سيحظى بتخفيف التُّهم التي تنسب إليه في هذا الملف، والملف الآخر رقم 2000.

ب. ملف التحقيق 2000:

ويعرف أيضاً بـ"ملف نتنياهو – موزيس" وهو تحقيق جنائي تقوم به وحدة التحقيق لاهاف 433 في شرطة "إسرائيل" ابتداء من كانون الثاني/ يناير 2017 بتهمة التعهد بسنّ قانون يحدّ من انتشار صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom"، مقابل تغطية إعلامية داعمة لرئيس الحكومة نتنياهو في صحيفة يديعوت أحرونوت وموقع واي نت الإلكتروني Ynetnews. وما يزال التحقيق جارٍ، مع نتنياهو وأرنون موزيس Arnon Mozes صاحب يديعوت أحرونوت تحت طائلة الإنذار. وبموجب ما تمَّ نشره، فإن الفضيحة انكشفت على يد محققي الشرطة عندما

استمعوا إلى مكالمات في هاتف آري هارو مدير مكتب نتنياهو السابق، عندما جرى التحقيق معه في فضيحة أخرى والتي تحمل الرقم 1000. وكانت التسجيلات قد تمت بمبادرة وموافقة نتنياهو، بما فيها تسجيلات مع موزيس.

القضية في جوهرها عبارة عن تآمر بين نتنياهو وموزيس ضدّ طرف ثالث لصالح ضمان تغطية إعلامية غير ناقدة لنتنياهو. وحتى كتابة هذا الفصل، لم تنتهِ عمليات التحقيق فيها.

ج. ملف التحقيق 3000:

هو ملف الغواصات، أو ملف الغواصات والقوارب الحربية. وهو عبارة عن تحقيق جنائي تجريه وحدة التحقيق لاهاف 433 منذ مطلع السنة الحالية 2017، حيث تتمحور عمليات التحقيق في شبهات تتعلق بتوجيه مناقصات شراء الغواصات من طراز دولفين الألمانية على يد شركة تيسنجروب ThyssenKrupp. وتمّ الكشف عن هذه الفضيحة على يد الصحفي رفيف دروكر Raviv Drucker في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

وبموجب ما رشح من التحقيق، فإن الملف يتمحور حول الأنشطة التي تمت لشراء غواصات لسلاح البحرية الإسرائيلي[62]؛ ومن بينها غواصة في سنة 2012، وشراء سفينة حاملة صواريخ بواسطة إلغاء عقدٍ؛ والقيام بدلاً من ذلك بمفاوضات مع شركة تيسنجروب الألمانية لبناء سفن ثقيلة وضخمة أكثر من المواصفات التي وردت في المناقصة الأصلية. وأيضاً المبادرة لشراء ثلاث غواصات لسلاح البحرية، تحل مكان غواصات قديمة من النوع نفسه أي دولفين.

وإثر انكشاف الفضيحة قرر المدعي العام شاي نيتسان Shai Nitzan، بعد التشاور مع المستشار القضائي للحكومة، أنه قد حان الوقت للبدء بتحقيق جنائي بدلاً من فحص الحيثيات. وتشعبت التحقيقات خلال صيف 2017 وشملت شخصيات عديدة من سياسيين ورجال أعمال ومحامين، كانت لهم صلة بنتنياهو ووزرائه.

وهكذا خضع عدد من الشخصيات للتحقيق أمثال موشيه يعلون وزير الدفاع السابق، ومدير عام وزارة الدفاع دان هارئيل Dan Harel وأعضاء كنيست ووزراء سابقين من بينهم يائير لابيد Yair Lapid الذي شغل وزير المالية الأسبق، ومدير دائرة المشتريات في وزارة الدفاع والقائمة طويلة،... وهكذا تمّ تأجيل التوقيع على صفقة الشراء مع الشركة الألمانية ريثما تتضح أمور التحقيق. واعتقلت الشرطة عدداً من المتورطين في الفضيحة بينهم وزراء سابقين ورجال أعمال، وفرضت على بعض منهم الحبس المنزلي وأمر منع السفر إلى الخارج. وما يزال التحقيق جارياً حتى لحظة كتابة هذا الفصل.

وخلاصة الملفات الثلاثة أن نتنياهو، وعدداً كبيراً من وزرائه وكبار موظفي حكومته الحاليين والسابقين، ورجال أعمال ومحامين ومسؤولين في شركات كبرى في "إسرائيل"، متورطون بشبهات الفساد المالي والإداري. أي أن حكومة نتنياهو تعمل تحت التحقيق المستمر دون توقف، لدرجة أن رئيس الائتلاف الحكومي ديفيد بيتان اقترح تبني مشروع قانون فرنسي، لا يتم بموجبه التحقيق مع رئيس حكومة في أثناء تأديته لمنصبه. وارتفعت الأصوات المعارضة لهذا المشروع الذي ينزع الصفة الديموقراطية عن مشهد الحياة في "إسرائيل" —كما ادعت بعض الأحزاب ووسائل الإعلام— ويعزز من دكتاتورية نتنياهو، ويجنح بنظام الحكم إلى حيّز النظام السياسي المطلق[63].

وستكشف هذه الملفات المزيد من المتورطين في مسائل الفساد والرشاوى وتبييض الأموال في "إسرائيل" وخارجها بغطاء حكومي. بالإضافة إلى أنها قد تطيح برئيس الحكومة من منصبه، في حال توجُّهه إلى الانتخابات المبكرة، والتي باتت مرجحة أكثر من السابق بسبب هذه الملفات الجنائية وسياسات نتنياهو الداخلية.

8. تطور المشروع الاستيطاني في البيئة الداخلية الإسرائيلية:

تباينت وجهات النظر بشأن الاستيطان داخل الحكومة الإسرائيلية، ففي 2016/10/9، صادقت الحكومة الإسرائيلية على منح دائرة الاستيطان صلاحيات الحكومة بكل ما يتعلق بالاستيطان، وهذا يعني توسيع صلاحيات هذه الدائرة ونشاطها الاستيطاني، خصوصاً في الضفة الغربية[64]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع على مشروع قرار "قانون تسوية المستوطنات"، الذي يهدف إلى إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، التي أقيمت على أراضٍ فلسطينية محتلة في الضفة الغربية. وتمّ التسريع في التصويت على مشروع القرار في اللجنة الوزارية في محاولة للحيلولة دون إخلاء مستعمرة عمونا اليهودية في الضفة الغربية المحتلة بنهاية سنة 2016. وتسببت هذه المسألة بخلاف بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي حاول تأخير التصويت على مشروع القانون، وبين المتشددين داخل حزبه الحاكم الليكود. إلا أن نفتالي بينيت وزير التعليم الذي يرأس حزب البيت اليهودي المتطرف نجح في حشد الدعم للتصويت. ودانت حركة السلام الآن Peace Now المناهضة للمستعمرات التصويت، فيما حذر النائب العام أفيحاي مندلبليت الوزراء من أنه لن يتمكن من الدفاع عن مشروع القرار أمام المحكمة العليا[65].

وعبّر المستشار القانوني لحكومة "إسرائيل" عن استغرابه لهذا القرار، على الرغم من أن موقفه القانوني كان واضحاً، وأكد أنه عرض وثيقة على الوزراء تقول: إن هذا القانون يتعارض والقانون الإسرائيلي؛ لكونه يشرعن مصادرة أراضٍ بملكية خاصة، دون أن يشير إلى أن هذه الأراضي هي ملكية فلسطينية. وأكد أن شرعنة البؤر الاستيطانية تتعارض والتزامات "إسرائيل" بالقانون الدولي[66].

ونجح الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في أن يمرر في الكنيست في قراءة أولى قانون التسوية، وتمّ تحويل مشروع القانون إلى لجنة الكنيست بعد تصويت 58 نائباً، بينهم نتنياهو، لصالحه ومعارضة 50 نائباً هم نواب القائمة العربية المشتركة وميرتس والمعسكر الصهيوني ويش عتيد (يوجد مستقبل) Yesh Atid. وبعد أن ترددت معلومات عن نية موشيه كحلون وزير المالية وزعيم حزب كُلنا عدم التصويت لصالح مشروع القانون، الذي أقرته اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، توعد نفتالي بينيت، وزير التعليم وزعيم حزب البيت اليهودي، الذي طرح حزبه مشروع القانون، بعدم التصويت لصالح أي من القرارات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية في حال عدم التصويت لصالح مشروع القانون[67].

وفي شباط/ فبراير 2017، صادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على اقتراح قانون التسوية. وأعلن يولي أدليشتاين Yuli Edelstein، رئيس الكنيست، في ختام التصويت، تأييد 60 نائباً، للمشروع، ومعارضة 52 نائباً له من أصل 120 عضواً في الكنيست الإسرائيلي. وحذّر رئيس المعارضة، إسحق هرتسوغ، من التصويت على اقتراح القانون، وذلك بدافع الخشية من تقديم لوائح اتهام في المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) في لاهاي ضدّ جنود وضباط إسرائيليين. ورأى الوزير أوفير أكونيس أن التصويت ليس على قانون التسوية فحسب، وإنما على "العلاقة بين الشعب اليهودي وأرضه... كل هذه الأرض لنا"، على حدّ تعبيره[68]. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى استغلال "إسرائيل" الظروف لتشرّع قانون التسوية أو تبييض المستعمرات، وذلك بهدف تنفيذ مسلسل آخر من مصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة لصالح المشروع الاستيطاني. حيث إن هذا القانون الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي[69] يُشرّع آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية التي بنيت بشكل غير قانوني على أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية[70].

وصرّح نتنياهو في 2017/6/6، أن حكومته ستواصل البناء في المستعمرات، وأنها تخطط لمزيد من عمليات البناء في كافة أنحاء الضفة الغربية، وقال: "سنواصل الحفاظ على الاستيطان. أتشرف بأنني رئيس الوزراء الأول الذي سيبني مستوطنة جديدة في الضفة منذ عشرات السنين"[71]. وتحدث عن خطة لإعادة إسكان مستوطني عمونا في موقع جديد في الضفة الغربية[72]. وأضاف نتنياهو قائلاً: "لا توجد هناك أي حكومة تفوق مساعيها من أجل دعم الاستيطان على أرض إسرائيل المساعي التي تبذلها حكومتي"[73].

وأكد وزير الأمن الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، أن "الوتيرة الحالية في السنة الأخيرة لعمليات البناء والتوسع في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، لا تجد لها مثيلاً منذ عام 2000"[74].

وتصاعدت حدة الانتقادات التي وجهتها جهات داخلية لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، بعد موافقتها على مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية بالضفة الغربية وشرقي القدس. وقالت تسيبي ليفني Tzipi Livni، عضو الكنيست عن المعسكر المعارض لحكومة نتنياهو، في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، إن المستعمرات لا تسهم في جلب الأمن لـ"إسرائيل"، بل تجعل من شرعية الدولة عرضة للمقاطعة، حتى باتت السبب الأول الذي تتذرع به الدول والمنظمات التي تعمل على مقاطعة "إسرائيل" دولياً، على المستويات السياسية والاقتصادية. ولفتت ليفني النظر إلى أن "إسرائيل" باتت تتعرض لانتقادات دولية بشكل كبير بسبب تلك المستعمرات، مضيفة: "لو كنت صاحبة قرار، لن أرسل الأزواج للعيش في المستوطنات، لأنه سيتم إخلاؤهم عند أول اتفاق مع الفلسطينيين". وعبرت عن رفضها لشرعنة البؤر الاستيطانية، باعتبار أنها أكثر ما يضر بـ"إسرائيل" دولياً. ورأت أن قرارات تعزيز البؤر الاستيطانية يتم اتخاذها لتعزيز حكم نتنياهو[75].

9. انتفاضة القدس وتداعياتها:

يعتبرها البعض "الانتفاضة الثالثة" أو "انتفاضة السكاكين". ويمكن تحديد بدايتها مع اشتداد ضغط اليمين الإسرائيلي وجماعات المستوطنين على الحكومة لإتاحة الفرص لهم لما يسمونه زيارة الحرم أي باحات الأقصى المبارك؛ وبسبب عجز السلطة الفلسطينية عن منع هذه الاقتحامات، وأيضاً نتيجة ترهل الموقف العربي العام، ويأس الشباب الفلسطيني من ضيق الأفق السياسي، والتضييقات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي، والملاحقات السياسية، والاعتقالات الإدارية؛ انطلق شباب منفردون إلى تنفيذ عمليات طعن ضدّ إسرائيليين في القدس ومدن المركز كتل أبيب وغيرها... مستخدمين الأدوات الحادة بشكل عام، وخصوصاً السكاكين على أنواعها... ولم تتمكن عناصر الشاباك من معرفة مسبقة لمن سيقوم بمثل هذه العملية، لكونها فردية وليست مؤطرة في خلية أو فصيل ما. وازدادت وتيرة هذه العمليات في 2016 ومطلع 2017، على الحواجز العسكرية، ومحطات الباصات والقطارات، والمحلات التجارية الكبيرة.

لقد أقلقت هذه العمليات الجمهور الإسرائيلي وخصوصاً أنها كانت تتم في ساعات النهار. ولجأت الشرطة والجيش إلى تشديد رقابتها وقبضتها على الفلسطينيين ومنع آلاف منهم من اجتياز الحواجز. وأتاحت قيادة الأجهزة الأمنية للاحتلال بقتل كل من تحوم حوله الشكوك بوجود آلة حادة على جسمه أو في حقيبته. وبرزت قضية الجندي القاتل إلور أزاريا Elor Azaria الذي أطلق النار على منفذ عملية الخليل عبد الفتاح الشريف، والذي أصيب بجروح بالغة فأجهز عليه وهو، أي الشريف، لم يُشكل خطراً على حياة أي شخص. ولأن الحادثة تمّ تصويرها ونشر سلوك الجندي عالمياً، أسرعت قيادة الجيش الإسرائيلي إلى تقديمه للمحاكمة بادعاء أنه تجاوز أسس الأخلاق

العسكرية التي يتمتع بها جنود هذا الجيش[76]. علماً، أن عشرات حالات القتل والاغتيال تمت سابقاً على يد جنود لم يقدموا للمحاكمة لعدم نجاح أي فلسطيني أو أجنبي بتصويرها.

وحصل نقاش واسع على صفحات وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، وداخل الجمهور الإسرائيلي حول تصرف الجندي أزاريا، واشتغلت ماكينة الإعلام المجندة لخدمة أخلاقية الجيش... وتمّت محاكمته بالقتل غير المتعمّد بالسجن 18 شهراً، تمّ تخفيف أربعة شهور منها على يد رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي[77].

تعكس هذه الحادثة والمحاكمة فيها إلى سرعة اليد على الزناد من قبل الجيش وعناصره، وازدياد حالات قتل الفلسطينيين بوتيرة مرتفعة بذريعة الدفاع عن النفس وحماية المواطنين الإسرائيليين والتصدي لما تسميه "إسرائيل" بـ"الإرهاب" الفلسطيني. كما تعكس أيضاً منسوب الكراهية لدى الجنود تجاه الإنسان الفلسطيني الذي يعتبرونه رخيص الثمن[78].

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن انتفاضة القدس هذه لا تعبّر عن حالة يأس فلسطينية، بل تعبّر عن تمسك الفلسطيني بحقه في أرضه ووطنه ومواجهته للاحتلال المرفوض أصلاً، وإبداعه في عمليات المواجهة. وردود الفعل الإسرائيلية تشير إلى المستوى المتدني الذي بلغه الجيش في تعاطيه مع هذه المسألة، وهي تكشف تعامل المجتمع الإسرائيلي المأزوم والمحجوز ضمن جدران عازلة فرضها سياسيو وإعلاميو "إسرائيل" عليه.

ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2017 بنحو 8.796 ملايين نسمة، بينهم 6.558 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.6% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 8.629 ملايين نسمة، بينهم 6.446 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.7% من السكان في نهاية سنة 2016. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2017 بنحو 1.838 مليون، أي ما نسبته 20.9% من السكان، مقارنة بنحو 1.797 مليون سنة 2016، أي ما نسبته 20.8% من السكان (انظر جدول 5/1). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (342 ألفاً تقريباً[79]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.47 مليون سنة 2017، أي نحو 16.7% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2017 نحو 400 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.5%، مقارنة بنحو 386 ألفاً سنة 2016. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من

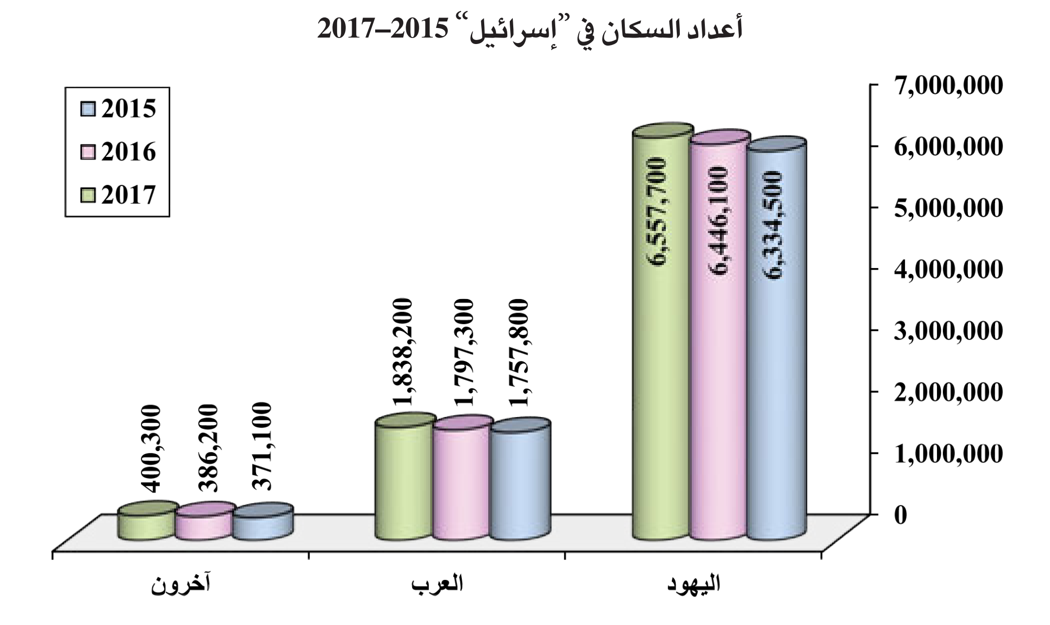
مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

ويصعب تحديد أرقام دقيقة لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، إذ تتعمد الإحصائيات الإسرائيلية عدم ذكر أعداد المستوطنين في شرقي القدس، كما يتم الحديث ببعض التحفظ عن باقي الأعداد في الضفة، ربما للتخفيف من ردود الأفعال الفلسطينية والدولية ضدّ برامجها الاستيطانية. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن عدد المستوطنين في الضفة ازداد في العقد 2006–2016 بما معدله 4.6% سنوياً، وهي أكثر من ضعف نسبة الزيادة السكانية الإسرائيلية التي تقدر بنحو 2%. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين في الضفة (باستثناء شرقي القدس) في مطلع 2018 قد بلغ نحو 436 ألف مستوطن، بمعدل زيادة قدره 3.4% في سنة 2017، مقارنة بمعدل زيادة قدره 3.9% سنة 2016. أما عدد مستوطني شرقي القدس فتشير معظم المصادر إلى أنه يتجاوز 200 ألف مستوطن؛ بينما أشارت القناة الإسرائيلية السابعة، وهي قناة مستوطنين متشددين إلى أن عدد المستوطنين اليهود بلغ 375 ألفاً في شرقي القدس في مطلع 2016[80].

من جهة أخرى، تشير قاعدة معلومات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) إلى أن مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (بما فيها القدس) بلغ 750 ألفاً في سنة 2015؛ وهو ما يعني أنه وفق نسب الزيادة المعتادة للمستوطنين قد بلغ نحو 800 ألف من مطلع سنة 2018[81].

جدول 5/1: أعداد السكان في "إسرائيل" 2011–2017[82]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2011	7,836,600	5,898,400	1,609,800	328,400
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017	8,796,200	6,557,700	1,838,200	400,300



وفي سنتي 2015 و2016 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003، مع العلم أنه قد ولد في "إسرائيل" 178,723 نسمة و181,405 نسمة خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي[83]، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

وخلال سنة 2017 قدِمَ إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 26,308 مهاجرين، مقارنةً بـ 25,977 مهاجراً و27,908 مهاجرين في سنتي 2016 و2015 على التوالي (انظر جدول 5/2). وتظهر هذه الأرقام استقراراً في معدل الهجرة في سنتي 2017 و2016 مقارنة بالسنوات العشر التي سبقتها، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2015 نحو 16,700 يحملون جوازات إسرائيلية، بينما رجع في السنة نفسها 8,500. أي أن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 8,200 شخص[84]. ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 554–589 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2014، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد. أما بالنسبة لأعداد الإسرائيليين الذين غادروا "إسرائيل" ولم يعودوا أبداً في الفترة 1948–2015، فتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن عددهم يبلغ نحو 720 ألفاً، وهو عدد لا يشمل أبناءهم الذين ولدوا في الخارج[85].

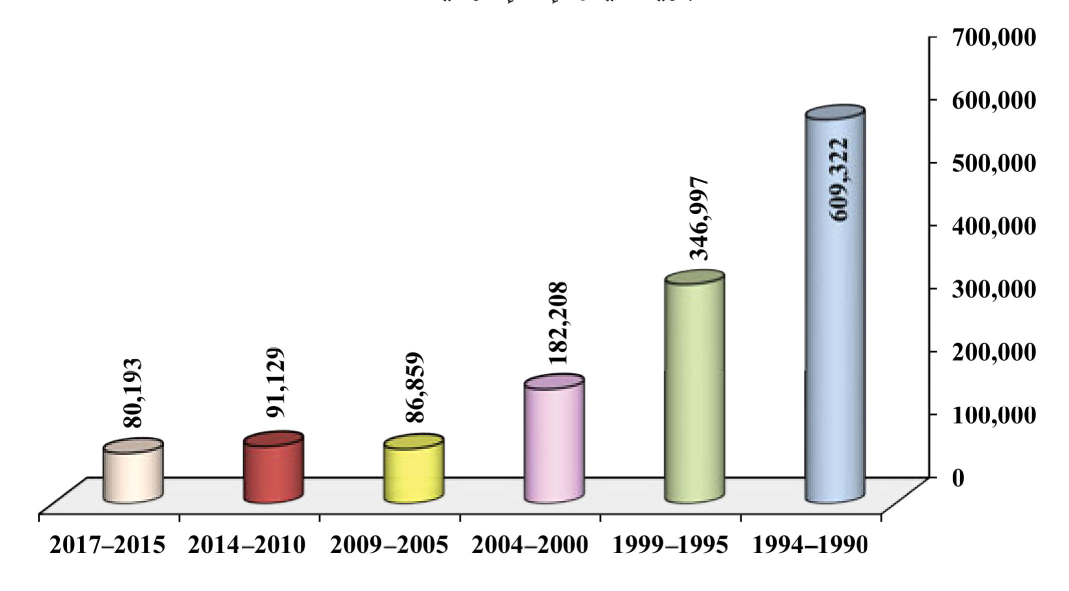
ومن الجدير بالذكر، أنه خلال الفترة 1990–2014، غادر 526,600 إسرائيلي "إسرائيل" لعام أو أكثر؛ وقد عاد من هؤلاء إلى "إسرائيل" خلال الفترة نفسها 229,700 شخص بينما ظلّ في الخارج 296,900 شخص. وكان من بين الذين غادروا "إسرائيل" في الفترة 1990–2014 ما مجموعه 139,600 من المهاجرين الذين قدموا من الاتحاد السوفييتي السابق؛ وقد عاد منهم إلى "إسرائيل" 30,100 شخص، بينما ظلّ في الخارج 109,500 شخص[86].

جدول 5/2: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2017[87]

السنة	1990–1994	1995–1999	2000–2004	2005–2009	2010–2014
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**المجموع الكلي**	
العدد	27,908	25,977	26,308	**1,396,708**	

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2014، ما عدا الفترة 2015–2017.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2017



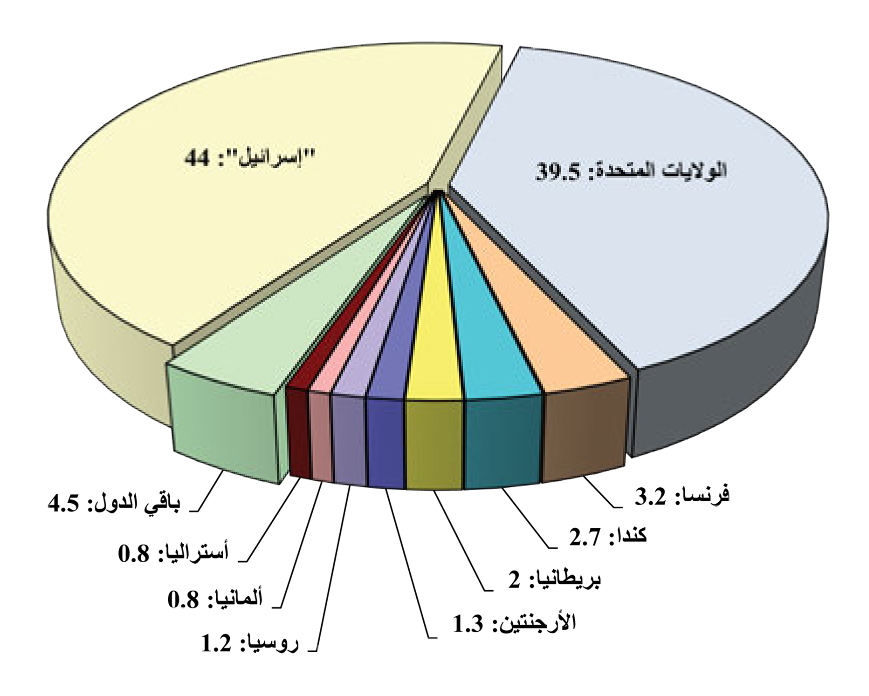
أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، إلى أن عددهم يقدر في نهاية سنة 2016 بـ 14.411 مليون نسمة، بزيادة بلغت نحو 198 ألفاً عن

نهاية سنة 2015 أي بنسبة زيادة مقدارها 1.4%، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير (انظر جدول 5/3). وفي السياق ذاته ما زالت تنطلق تحذيرات من تسارع ما يطلق عليه "ذوبان" أتباع الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط، وهو ما يلقي بظلاله على زيادة أعداد اليهود على مستوى العالم وخصوصاً في الدول الغربية.

جدول 5/3: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2016[88]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	روسيا	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	6,336.4	5,700	460	388	290	180.7	179.5	117	113	646.1	**14,410.7**
النسبة (%)	44	39.5	3.2	2.7	2	1.3	1.2	0.8	0.8	4.5	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2016 (%)



وكما أشرنا سابقاً، فإن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك ينبغي وضع هذه الملاحظة في الحسبان عند التحدث عن التوزيع الديني والأوضاع الاجتماعية لهؤلاء المواطنين. وبناء عليه، فوفق معطيات نهاية

سنة 2015، يوجد نحو 1.489 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 84.7%، و137 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.8%، و130 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7.4%[89]. أما من ناحية معدلات النمو السكاني في سنتي 2015 و2016، فقد بلغ هذا النمو 2.2% عند العرب مقارنة بـ 1.8% عند اليهود[90].

وبحسب تقرير أصدرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، فإن نصف العائلات العربية في "إسرائيل" ما تزال تعيش تحت خطّ الفقر، على الرغم من بعض التحسن، حيث انخفضت من 53.3% سنة 2015 إلى 49.4% سنة 2016. وأظهر التقرير أن نسبة العائلات العاملة التي تعيش تحت خطّ الفقر في ارتفاع، حيث إنه في 58.6% من العائلات الفقيرة في سنة 2016 كان الوالدان يعملان، مقابل 55.6% في سنة 2015. وأشارت التقديرات إلى أن ارتفاع نسبة الفقر في وسط العائلات العاملة ينبع من الرواتب المتدنية التي يتلقونها. وبيّن التقرير أن نسبة العائلات الوحيدة الوالد (والد أو والدة) التي تعيش تحت خطر الفقر قد ارتفعت من 21.7% سنة 2015 إلى 26.1% سنة 2016. وبحسب التقرير فإن نسبة الفقر في "إسرائيل" سنة 2016، كانت الأعلى بين كافة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development[91].

وبلغ متوسط العمر المتوقع لدى العرب 76.9 عاماً لدى الذكور و81.1 لدى الإناث في سنة 2015. في المقابل بلغ متوسط العمر المتوقع في السنة نفسها لدى اليهود 80.9 عاماً لدى الذكور و84.5 لدى الإناث[92].

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

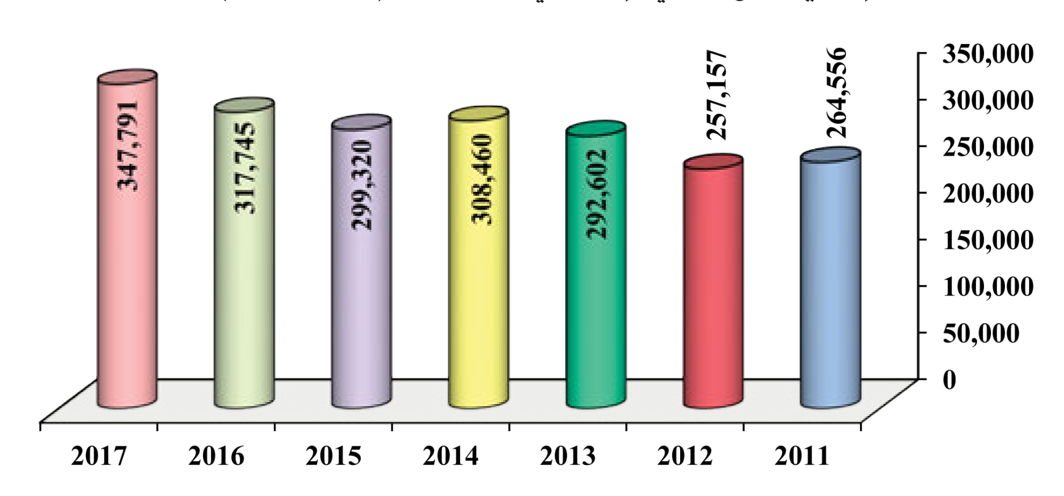
بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي Gross Domestic Product (GDP) لسنة 2016 ما مجموعه 1,220.3 مليار شيكل (318 مليار دولار) مقارنة بـ 1,162.5 مليار شيكل (299 مليار دولار) سنة 2015، وبنمو مقداره 5%. أما بالنسبة لسنة 2017، فيقدّر الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017 بـ 1,251.9 مليار شيكل (348 مليار دولار)، وبمعدل نمو مقداره 2.6%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 9.5% سنة 2017، وبنسبة 6.2% سنة 2016 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/4). ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تخالف توقعات النمو لدى بنك "إسرائيل" المركزي، التي بلغت 2.4% سنة 2015[93]، و3.5% سنة 2016[94]، و3.1% سنة 2017[95]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 5/4: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2011–2017 بالأسعار الجارية[96]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2011	936,134	264,556	3.5791
2012	992,110	257,157	3.858
2013	1,056,119	292,602	3.6094
2014	1,103,485	308,460	3.5774
2015	1,162,530	299,320	3.8839
2016	1,220,331	317,745	3.8406
2017*	1,251,944	347,791	3.5997

* أرقام تقديرية بناء على إحصائيات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2011–2017 (بالمليون دولار)



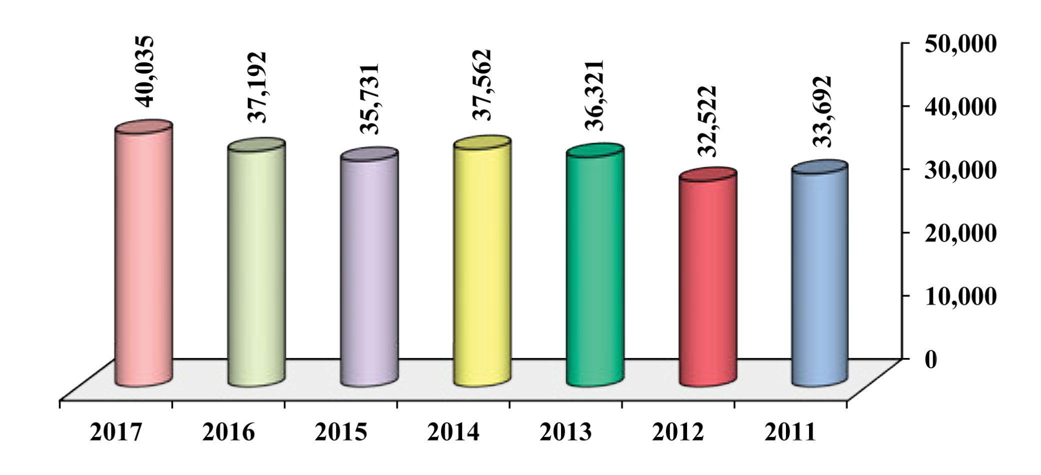
بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي 142,839 شيكل (37,192 دولار) سنة 2016 مقارنة بـ 138,775 شيكل (35,731 دولار) سنة 2015، وبنمو مقداره 2.9%. أما بالنسبة لسنة 2017، فيقدّر معدل دخل الفرد الإسرائيلي، حسب الإحصائيات المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017، بـ 144,113 شيكل (40,035 دولار)، ونمو مقداره 0.9%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 7.6% سنة 2017، بينما ارتفعت بنسبة 4.1% سنة 2016 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/5).

جدول 5/5: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2011–2017 بالأسعار الجارية[97]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2011	120,588	33,692
2012	125,469	32,522
2013	131,097	36,321
2014	134,373	37,562
2015	138,775	35,731
2016	142,839	37,192
2017*	144,113	40,035

* أرقام تقديرية بناء على إحصائيات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2011–2017 (بالدولار)



أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2017 بلغ 514.068 مليار شيكل (نحو 142.8 مليار دولار) مقارنة بـ 504.199 مليارات شيكل (نحو 131.3 مليار دولار) كميزانية معدلة Adjusted Budget سنة 2016؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 470.784 مليار شيكل (122.6 مليار دولار) في سنة 2016 مقابل 427.366 مليار شيكل (قرابة 110 مليارات دولار) سنة 2015[98].

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2016 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 333.612 مليار شيكل (نحو 86.9 مليار دولار)، من ضمنها 76.912 مليار شيكل (نحو 20 مليار دولار) صرفت على الجيش، و15.522 مليار شيكل (نحو 4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و62.816 مليار شيكل (نحو 16.4 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و46.606 مليار شيكل (نحو 12.1 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً كبيراً من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 88.124 مليار شيكل (نحو 22.9 مليار دولار) سنة 2016 مقارنة بـ 66.686 مليار شيكل (17.2 مليار دولار) سنة 2015[99].

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2016 كان 447.258 مليار شيكل (قرابة 116.5 مليار دولار) مقارنة بـ 404.679 مليارات شيكل (قرابة 104.2 مليارات دولار) سنة 2015. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (120.5 مليار شيكل أي نحو 31.4 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (91.3 مليار شيكل أي نحو 23.8 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2016[100].

وحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية فإن مجمل الإيرادات في موازنة سنة 2017 بلغ 469.15 مليار شيكل (قرابة 130.3 مليار دولار)، مقارنة بـ 445.08 مليار شيكل (نحو 115.9 مليار دولار) كميزانية معدلة سنة 2016[101].

ويظهر أن الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية تركز على الميزانية الاعتيادية المتعلقة أساساً بالحكومة ووزاراتها، فتظهر ميزانيتها المحدّثة Updated Budget لسنة 2017 إنفاقاً مقداره 383.891 مليار شيكل (نحو 106.6 مليارات دولار) دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وعلى الطريقة نفسها، فإن الميزانية المحدَّثة لسنة 2016 تظهر إنفاقاً مقداره 371.963 مليار شيكل (نحو 96.9 مليار دولار)[102].

ولذلك، فقد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2015–2017:

جدول 5/6: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2015–2017[103]

البيان		2015		2016		2017	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	إيرادات جارية	274,750	70,741	287,804	74,937	302,000	83,896
	إيرادات رأسمالية	109,985	28,318	139,101	36,219	144,817	40,230
	مشاريع	19,944	5,135	20,353	5,299	22,333	6,204
مجموع الإيرادات الكلي		**404,679**	**104,194**	**447,258**	**116,455**	**469,150**	**130,330**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	314,525	80,982	333,615	86,865	353,681	98,253
	ميزانية التطوير وسداد الديون	92,897	23,918	116,816	30,416	138,054	38,352
	مشاريع	19,944	5,135	20,353	5,299	22,333	6,204
مجموع المصروفات الكلي		**427,366**	**110,035**	**470,784**	**122,580**	**514,068**	**142,809**
نسبة العجز (%)		**–5.6**		**–5.3**		**–9.6**	

ملاحظة: أرقام سنتي 2015 و2016 هي للأداء الحقيقي للمصروفات والإيرادات، أما أرقام سنة 2017 فهي للميزانية المعتمدة.

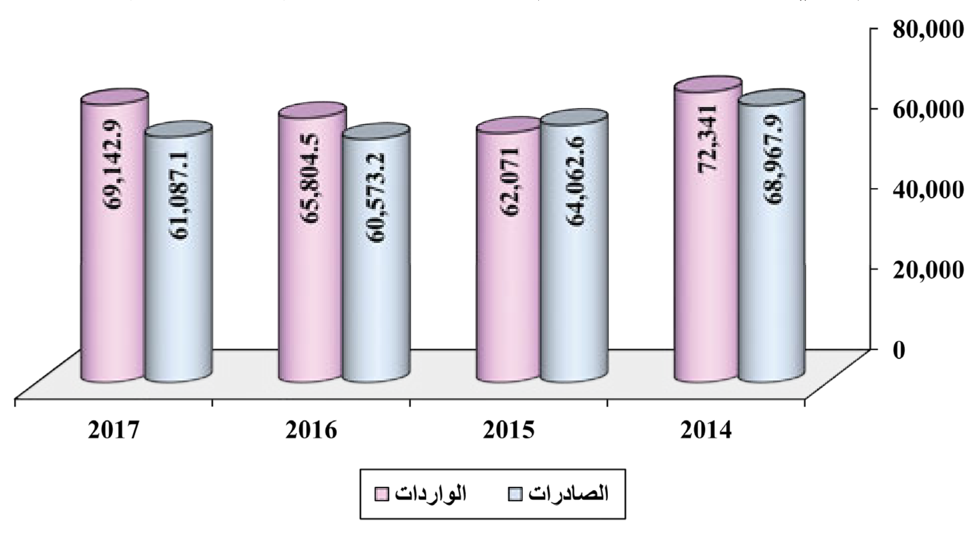
وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2017 فقد بلغت ما مجموعه 61.087 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 60.573 مليار دولار سنة 2016، و64.063 مليار دولار سنة 2015؛ وبذلك تكون الصادرات قد ارتفعت بنسبة 0.8% سنة 2017، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة –5.4% سنة 2016. أما الواردات لسنة 2017 فبلغت ما مجموعه 69.143 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 65.805 مليار دولار سنة 2016، و62.071 مليار دولار سنة 2015؛ وبذلك تكون الواردات قد ارتفعت بنسبة 5.1% سنة 2017، مقارنة بارتفاع مقداره 6% سنة 2016 (انظر جدول 5/7). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب الصادرات والواردات بالشيكل الإسرائيلي، فإن ذلك سيحدث اختلافاً في المعطيات، إذ ستنخفض قيمة الصادرات بنسبة –5.5% سنة 2017، وبنسبة –6.6% سنة 2016، كما ستنخفض قيمة الواردات بنسبة –1.6% سنة 2017، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 4.7% سنة 2016.

جدول 5/7: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2014–2017 بالأسعار الجارية[104]

		الصادرات	الواردات	نسبة الفائض/ العجز (%)
2014	مليون شيكل	246,481.4	258,586.3	4.9–
	مليون دولار	68,967.9	72,341	
2015	مليون شيكل	249,091.7	241,235.2	3.2+
	مليون دولار	64,062.6	62,071	
2016	مليون شيكل	232,757.6	252,668.3	8.6–
	مليون دولار	60,573.2	65,804.5	
2017	مليون شيكل	219,995.3	248,632.3	13–
	مليون دولار	61,087.1	69,142.9	


إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2014–2017 (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2017 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 17.084 مليار دولار، أي ما يمثل 28% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 17.589 مليار دولار في سنة 2016 (29% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2017 نحو 8.085 مليارات دولار، أي ما يمثل 11.7% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 8.076 مليارات دولار في سنة 2016 (12.3% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 9 مليارات دولار سنة 2017 و9.5 مليارات دولار سنة 2016، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/8).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 3.29 مليارات دولار سنة 2017 و3.33 مليارات دولار سنة 2016، وبلغت الواردات الإسرائيلية منها 6.528 مليارات دولار سنة 2017 و5.896 مليارات دولار سنة 2016. واحتلت بريطانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 9.47 مليارات دولار سنة 2017 بينما كان 7.577 مليارات دولار سنة 2016.

وتقدمت سويسرا من المركز السادس إلى المركز الرابع في سنة 2017، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.984 مليارات دولار، بعد أن كان 5.755 مليارات دولار سنة 2016. وتراجعت بلجيكا من المركز الرابع سنة 2016 إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.8 مليارات دولار في سنة 2017، بعد أن كان 6.421 مليارات دولار سنة 2016. وتراجعت هونج كونج من المركز الثالث سنة 2015 إلى المركز الخامس سنة 2016 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.413 مليارات دولار، ثم إلى المركز السابع سنة 2017 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.127 مليارات دولار (انظر جدول 5/8).

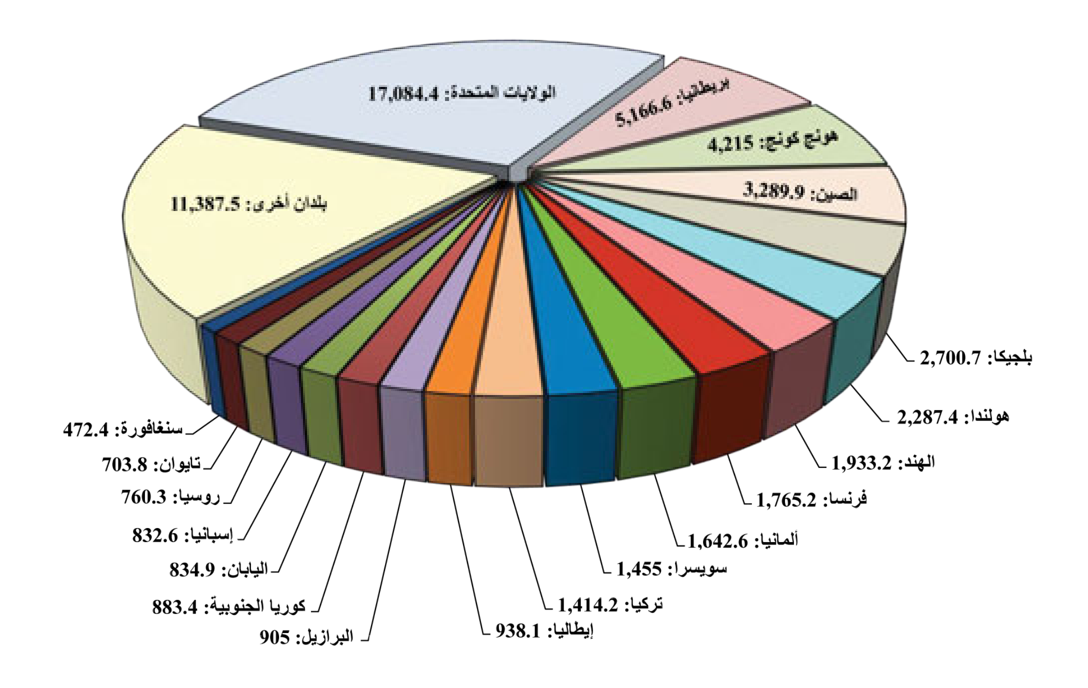
وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2017 هي هولندا (2.287 مليار دولار)، والهند (1.933 مليار دولار)، وفرنسا (1.765 مليار دولار)، وألمانيا (1.643 مليار دولار)، وتركيا، وإيطاليا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2017 فهي ألمانيا (4.722 مليارات دولار)، وهولندا (2.926 مليار دولار)، وتركيا (2.896 مليار دولار)، وإيطاليا (2.778 مليار دولار)، واليابان (2.082 مليار دولار)، والهند (انظر جدول 5/8).

أما في سنة 2016، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها هي الهند (2.4 مليار دولار)، وهولندا (2.14 مليار دولار)، وألمانيا (1.52 مليار دولار)، وفرنسا (1.45 مليار دولار)، وتركيا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها في سنة 2016 فهي ألمانيا (4.07 مليارات دولار)، وهولندا (2.7 مليار دولار)، وإيطاليا (2.69 مليار دولار)، وتركيا (2.6 مليار دولار)، واليابان (2.35 مليار دولار)، والهند (1.77 مليار دولار) (انظر جدول 5/8).

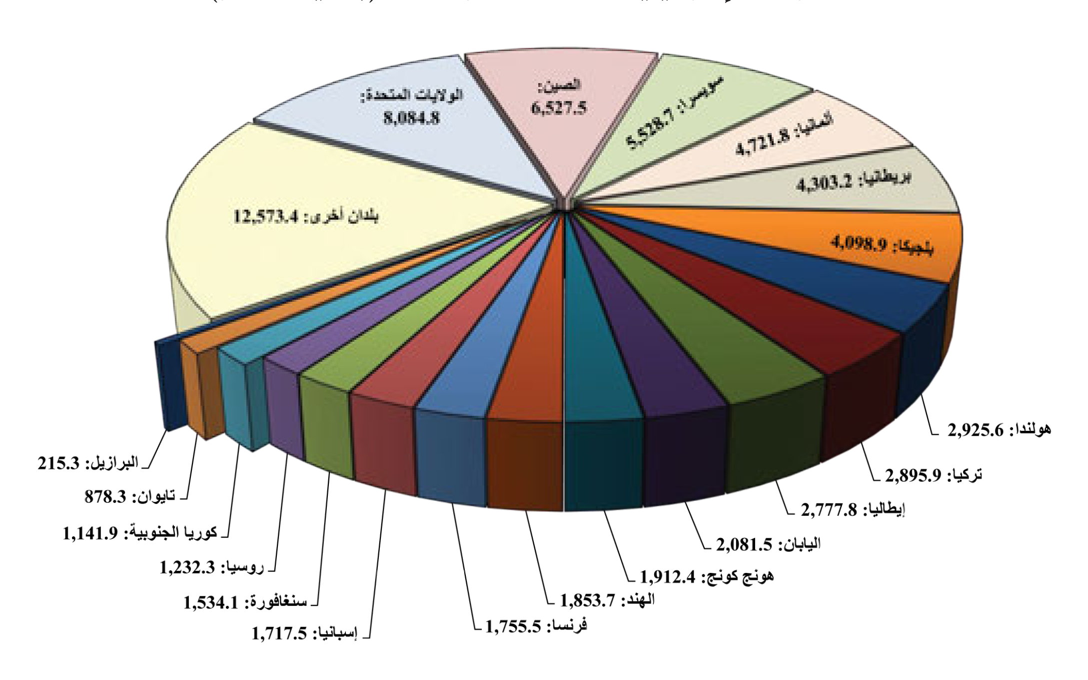
جدول 5/8: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2016–2017 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[105]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2017	2016	2017	2016	2017	2016
1	الولايات المتحدة	25,169.2	25,665.3	17,084.4	17,589	8,084.8	8,076.3
2	الصين	9,817.4	9,224	3,289.9	3,327.8	6,527.5	5,896.2
3	بريطانيا	9,469.8	7,577	5,166.6	3,909.1	4,303.2	3,667.9
4	سويسرا	6,983.7	5,754.5	1,455	1,466.4	5,528.7	4,288.1
5	بلجيكا	6,799.6	6,421.2	2,700.7	2,507.3	4,098.9	3,913.9
6	ألمانيا	6,364.4	5,589.5	1,642.6	1,519.9	4,721.8	4,069.6
7	هونج كونج	6,127.4	6,412.9	4,215	4,435.5	1,912.4	1,977.4
8	هولندا	5,213	4,840.4	2,287.4	2,139.6	2,925.6	2,700.8
9	تركيا	4,310.1	3,899.4	1,414.2	1,297.7	2,895.9	2,601.7
10	الهند	3,786.9	4,168.2	1,933.2	2,399.5	1,853.7	1,768.7
11	إيطاليا	3,715.9	3,652	938.1	958.3	2,777.8	2,693.7
12	فرنسا	3,520.7	3,138.3	1,765.2	1,448	1,755.5	1,690.3
13	اليابان	2,916.4	3,113.4	834.9	759.2	2,081.5	2,354.2
14	إسبانيا	2,550.1	2,473.4	832.6	896.1	1,717.5	1,577.3
15	كوريا الجنوبية	2,025.3	1,896.3	883.4	580	1,141.9	1,316.3
16	سنغافورة	2,006.5	1,969.8	472.4	450.6	1,534.1	1,519.2
17	روسيا	1,992.6	1,559.2	760.3	620.3	1,232.3	938.9
18	تايوان	1,582.1	1,480.4	703.8	696	878.3	784.4
19	البرازيل	1,120.3	1,000.8	905	747.3	215.3	253.5
20	بلدان أخرى	23,960.9	25,314.1	11,387.5	11,931.2	12,573.4	13,382.9
	المجموع العام	**130,230**	**126,377.7**	**61,087.1**	**60,573.2**	**69,142.9**	**65,804.5**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2017 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2017 (بالمليون دولار)



تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2016 و2017؛ حيث بلغت نسبتها 83.8% و85.3% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس

14.2% سنة 2016 و12.7% سنة 2017. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها 2.2% سنتي 2016 و2017 (انظر جدول 5/9). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2017 ما نسبته 47% من مجمل هذه الصادرات (باستثناء الماس)، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 45%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 7%[106].

جدول 5/9: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2015–2017 (بالمليون دولار)[107]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
			المصقول	الخام			
2015	1,168.1	45,283.6	4,997.4	2,200.6	0.5	116.2–	**53,534**
2016	1,150.5	43,758.4	4,703.1	2,704.4	3.9	132–	**52,188.3**
2017	1,187.8	45,194.5	4,493	2,232.6	10.5	118.5–	**52,999.9**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2016 و2017، حيث بلغت نسبتها 41.6% و41.7% على التوالي، وبلغت نسبة الوقود 9% و11.2%، وبلغت نسبة السلع الاستهلاكية 20.5% و20.1%، ومواد الاستثمار 18% و17.8%، أما الماس فبلغت نسبتها 10% و8.5% في سنتي 2016 و2017 على التوالي (انظر جدول 5/10).

وتجدر الملاحظة إلى أن واردات الوقود الإسرائيلية لسنة 2014 بلغت نحو 12.8 مليار دولار، وتراجعت لتصل إلى 5.8 مليارات دولار سنة 2016 بنسبة انخفاض –54.7%[108]، ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات الإسرائيلية في مجال استخراج الغاز في حوض المتوسط الشرقي؛ حيث بدأ الإنتاج من حقل تامار Tamar في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" لفترة 15–20 عاماً مقبلاً.

جدول 5/10: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2015–2017 (بالمليون دولار)[109]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2015	11,868.7	26,882.1	8,626.6	7,406.5	6,284.1	269.3	**61,337.3**
2016	13,334.8	27,076	11,679.4	5,843.1	6,532.2	599.2	**65,064.7**
2017	13,664.4	28,335.9	12,086.6	7,602.4	5,754.7	562.3	**68,006.3**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2017 ما مجموعه 3.108 مليارات دولار، من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية، بينما بلغ الدعم لسنة 2016 ما مجموعه 3.11 مليارات دولار. ويلاحظ

ثبات المنحة العسكرية الأمريكية منذ سنة 2013 على مبلغ 3.1 مليارات دولار. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2017 ما مجموعه نحو 130.687 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس[110]. وفي آخر عهد باراك أوباما، تمّ توقيع اتفاق أمريكي مع الجانب الإسرائيلي بحيث يتم دعم "إسرائيل" بمبلغ 38 مليار دولار على مدى 10 أعوام، بمعدل 3.8 مليارات دولار سنوياً تغطي الفترة 2019–2028[111].

جدول 5/11: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2017 (بالمليون دولار)[112]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115	3,110	3,110	3,107.5	**130,686.8**

رابعاً: المؤشرات العسكرية

استمرت حالة الترقب التي تعيشها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ سنوات بسبب تطورات الوضع الفلسطيني، وبسبب الأوضاع المتغيرة والمتسارعة في المحيط الإقليمي؛ خصوصاً في الجبهة الشمالية التي تضم سورية ولبنان، وعلى حدود "إسرائيل" الجنوبية المحاذية لقطاع غزة وسيناء المصرية. وهذه الأوضاع والمتغيرات السياسية والعسكرية دفعت تل أبيب لإجراء مراجعات وتقييمات متواصلة انعكست على واقع المؤسسة العسكرية ودورها في المرحلة الراهنة والمستقبلية، وتمّ ترجمتها في سلسلة التعيينات على قيادة الجيش، كما انعكست في خطط الجيش واستراتيجيته العسكرية والأمنية، وكذلك على تحديث ترسانته العسكرية.

1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، خلال سنتي 2016–2017، جملة من التعيينات والترقيات الجديدة شملت العديد من الأسلحة والمراكز القيادية، باستثناء منصب قائد القوات البرية؛ بسبب اعتذار قائد منطقة المركز الجنرال روني نوما Roni Numa، وقائد منطقة الجنوب الجنرال إيال زمير Eyal Zamir، عن تولي هذا المنصب بعد ترشيحهما لذلك؛ ولعل ذلك الرفض يرجع إلى حجم التحديات التي يواجهها من يتولى هذا المنصب، نظراً إلى موقع هذا السلاح في استراتيجية الحروب المقبلة، خصوصاً بعد الإخفاقات التي مُني بها خلال عدوان غزة 2014، كما أن كلا الجنرالين يرغبان بتولي مركز نائب رئيس هيئة الأركان بالجيش الإسرائيلي[113].

وفي جملة التعيينات، قرر وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، في 2016/11/3، تعيين قائد الجبهة الشمالية اللواء أفيف كوخافي Aviv Kochavi نائباً لرئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، ويمثل هذا المنصب محطة انتقالية نحو التنافس على رئاسة الأركان. وسيحل كوخافي مكان نائب رئيس أركان الجيش يائير جولان Yair Golan. وسيخلف قائد قيادة الجبهة الداخلية، اللواء يوئيل ستريك Yoel Strick، كوخافي في قيادة الجبهة الشمالية. كما جرى تعيين قائد شعبة التخطيط، اللواء عميكام نوركين Amikam Norkin، قائداً لسلاح الجو الإسرائيلي خلفاً للواء أمير إيشل Amir Eshel[114]؛ وتسلم نوركين مهامه في 2017/8/10[115].

وتمّ ترفيع عميدين من الجيش إلى رتبة لواء؛ الأول أمير أبو العافية Amir Abulafia قائد الفرقة 162، الذي تمّ تعيينه رئيساً لشعبة التخطيط، والثاني تامير يداي Tamir Yadai كقائد للجبهة الداخلية. كما تمّ ترفيع العميد موني كاتس Moni Katz لرتبة لواء لتولي ما يعرف بقيادة جبهة العمق، بدلاً من الجنرال طال روسو Tal Russo[116]. وفي 2016/7/13، عُيّن الضابط عوفر فينتر Ofer Vinter قائداً للمنطقة الوسطى التي تشمل الضفة الغربية. وكان فينتر تولى قيادة لواء جفعاتي Givati Brigade سابقاً خلال عدوان غزة 2014، ويُعد من الضباط المتدينين اليمينيين المتطرفين[117].

كما تمّ تعيين الحاخام المتطرف إيال كريم Eyal Karim، في تموز/ يوليو 2016، حاخاماً رئيسياً عسكرياً للجيش، بالرغم من تصريحاته العنصرية والمتطرفة، وكان أبرز هذه التصريحات الفتوى التي أصدرها وتجيز للجنود "اغتصاب نساء العدو من غير اليهوديات"[118].

وفي خطوة متوقعة؛ ونتيجة للعلاقة الجيدة بين رئيس هيئة أركان الجيش غادي آيزنكوت والمستوى السياسي؛ فقد أعلن ليبرمان، في 2017/1/18، تمديد ولاية آيزنكوت لسنة أخرى لتصل مدة ولايته إلى أربع سنوات[119]. كما أقر ليبرمان، في 2017/11/13، تعيينات جديدة لقيادة الجيش بناء على توصية من آيزنكوت، ومن هذه التعيينات؛ تعيين تمير هيمان Tamir Heiman قائداً لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) AMAN بدلاً من هرتسي هليفي Hertzi Halevi، الذي تمّ تعيينه قائداً للمنطقة الجنوبية. وتعيين ديفيد شبيرا David Shapira قائداً للواء بنيامين Binyamin Brigade في الضفة الغربية. كما تمّ تعيين ليئور كرملي Lior Carmeli رئيساً لشعبة الاتصالات والدفاع السيبراني بدلاً من نداف بدان Nadav Padan، الذي تمّ تعيينه في القيادة المركزية. وتعيين إيتسيك ترجمان Itzik Turgeman رئيساً للتكنولوجيا الجديدة والخدمات اللوجيستية، بدلاً من أهارون هاليفا Aharon Haliva، الذي تمّ تعيينه قائداً لعمليات اللواء والنقل والإمداد بدلاً من الجنرال نيتسان ألون Nitzan Alon[120].

2. القوى البشرية:

يبلغ عدد الجيش الإسرائيلي العامل نحو 168 ألف جندي، أما قوات الاحتياط فتبلغ نحو 550 ألفاً[121]، وهي قوات ذات جاهزية عالية إذ يمكن تعبئتها بالكامل ودخولها بفعالية في الخدمة خلال أربعة أيام. ولم يحدث تغيير ذا بال في أعداد الجيش الإسرائيلي منذ سنوات عديدة. وأصدر قسم القوى البشرية Manpower Directorate في الجيش الإسرائيلي، في 2017/1/8، معطياته السنوية الخاصة بعدد جنوده القتلى، في ظروف مختلفة، عن سنة 2016. فقد شهدت سنة 2016 مقتل 41 جندياً إسرائيلياً مقابل 36 قتلوا في سنة 2015، وهو ارتفاع ملحوظ في أعداد الجنود القتلى، وبينما قُتل أربعة منهم في عمليات "معادية"، فإن 15 آخرين انتحروا، وجميع من قتلوا هم من الجنود الذكور. وللسنة الثالثة على التوالي يُسجل انتحار 15 جندياً خلال عام؛ فقد سجلت سنة 2014 انتحار 15 جندياً أيضاً[122].

كما أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، في 2017/9/12، قراراً يقضي ببطلان قانون أقره الكنيست سنة 2015، يعيد إعفاء الشبان اليهود المتدينين الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش. ومن شأن القرار أن يثير أزمة حكومية، إذ سيكون على الكنيست، أن يلغي القانون، ويطرح قانوناً يلزم بالخدمة العسكرية للحريديم، خلال عام من تاريخ صدور القرار[123].

3. خطط وتوجهات عسكرية:

عكس مؤتمر هرتسليا Herzliya بنسختيه الـ 16 والـ 17، الذي انعقد في حزيران/ يونيو 2016 وحزيران/ يونيو 2017 على التوالي، صورة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها "إسرائيل" في ظلّ التغيرات والتحولات السياسية والعسكرية في البيئة الإقليمية، خصوصاً المتاخمة لحدودها الشمالية. وعلى الرغم من تأكيد القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين تحدثوا في المؤتمرَيْن، على استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، غير أنهم أشاروا إلى أن "العدو" بات يتمتع بوضع استراتيجي عسكري أفضل؛ فإيران باتت ترسخ وجودها العسكري في سورية كجار إقليمي، وحزب الله يراكم ترسانته الصاروخية بالإضافة إلى الخبرات القتالية التي اكتسبها في سورية، وحماس تواصل حفر الأنفاق وتطوير قدراتها الصاروخية والقتالية. مع الأخذ بالاعتبار تبلور تحالف يضم روسيا وإيران وحزب الله والنظام السوري[124].

هذا الوضع الاستراتيجي المعقّد وغير المستقر بالنسبة لـ"إسرائيل"، دفعها لبلورة استراتيجية أمنية وعسكرية وسياسية مرتفعة النسق لمواجهة هذه التحديات. مع الإشارة إلى أن بعض رسائل

القادة الإسرائيليين خلال المؤتمرَين، والتي حملت طابع التهديد والوعيد، من الممكن أن تندرج في إطار الحرب النفسية، وليست بالضرورة في إطار استراتيجية مُعدَّة للتنفيذ.

وتركز الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب ما انبثق من هرتسليا، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة، في حال نشوء حرب جديدة، مع إظهار الحرص على استمرار الهدوء على كافة الجبهات. وقد أقرَّ مدير وزارة الشؤون الاستخباراتية، حجاي تسورئيل Haggai Zuriel، خلال كلمته في مؤتمر هرتسليا الـ 17، على أن "إسرائيل" غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية وحدها؛ لذلك هي بحاجة إلى دعم الدول الكبرى العالمية والإقليمية، ويدخل في هذا الإطار التعاون مع الدول العربية "المعتدلة"[125].

وقد ركزت توضيحات التقدير الاستراتيجي السنوي لـ"إسرائيل" 2016–2017، الذي صدر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في 2017/1/3، على الاستمرار في الاستراتيجية المتبعة في الإبقاء على حالة الردع، ومنع نقل السلاح من إيران عبر سورية إلى حزب الله، والتخفيف من احتمالات المخاطرة بحصول تصعيد. وأوصى في الوقت نفسه، بمواصلة جمع المادة الاستخباراتية عن حزب الله ومكوناته العسكرية، كي تكون قادرة على توجيه ضربة مسبقة قبل اندلاع المواجهة، أو خلال فترة قصيرة جداً من اندلاعها. وقد حضّ التقدير الجيش الإسرائيلي على تمرين وحداته على حرب الشوارع التي تمتاز بها القوات غير النظامية، مع استخدام هذه الوحدات للألبسة والأسلحة التي يستخدمها حزب الله والفصائل الفلسطينية[126].

وقد سلط التقدير الضوء على طبيعة الهجمات التي ينفذها الفلسطينيون ضدّ الجيش والمستوطنين في الضفة، والتي تأخذ طابعاً فردياً، بالإضافة إلى محاولة حركة حماس إعادة بناء البنية التحتية التي تخولها شنّ هجمات ضدّ أهدافٍ إسرائيلية[127].

هذا الوضع الاستراتيجي عالي المخاطر الذي تعيشه "إسرائيل" بسبب مستجدات البيئة المحيطة، انعكس أيضاً على النقاشات والمداولات الحادة التي تُدار بين المؤسستين السياسية والعسكرية في "إسرائيل" وداخل كل منهما، حول مدى قدرة الجيش الإسرائيلي على خوض حرب مستقبلية في ظلّ إخفاقات مرعبة تكشفت خلال السنوات الأخيرة، وبرزت بشكل أكبر خلال مناورة أور هدغان Or Hadagan، التي بدأت في 2017/9/3 واستمرت عشرة أيام، خصوصاً ما يتعلق بالآليات الحربية التي سيستخدمها الجيش في حربه البرية، إلى جانب عدم التنسيق بين المستويين السياسي والعسكري لتنفيذ الخطة التي يضعها الجيش.

ويتركز القلق الأمني الإسرائيلي، بحسب تقرير أمني رسمي إسرائيلي نُشر في 2017/10/27، في أربعة مستويات؛ الأول، استمرار حماس ببناء الأنفاق داخل قطاع غزة، مع إشارة التقرير إلى

أن الحركة باتت معنية في هذه المرحلة ببناء الأنفاق الدفاعية عوضاً عن الهجومية بسبب الإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي لمنع هذه الأنفاق، خصوصاً بناء الجدار الأمني تحت الأرض والمراقبة الإلكترونية فوق الأرض، بالإضافة إلى تطور قدرات حماس الصاروخية والقتالية. أما المستوى الثاني، فهو القدرات الصاروخية والقتالية التي بات يتمتع بها حزب الله في لبنان، حيث قدّر التقرير أن الحزب بات يمتلك عشرات الصواريخ التي تصل إلى 500 كم، وعدة مئات تصل إلى 300 كم، وعشرات الآلاف من التي تصل إلى 40 كم. لافتاً النظر إلى أن الحزب يبذل جهوداً واسعة بمساعدة إيران لتطوير دقتها ومحاولة بناء مصانع في سورية ولبنان من أجل ذلك[128].

وأضاف التقرير أن المستوى الثالث هو ترسُّخ نفوذ إيران في سورية، حيث بات لها قواعد عسكرية هناك، كما أن هناك خطورة من تطور قدرات إيران الصاروخية، بحيث باتت الصواريخ الإيرانية أكثر دقة وفتكاً. بالإضافة إلى ذلك، ظهر خطر المليشيات الموجودة في سورية والمدعومة من إيران، والتي باتت مشاركتها في الحرب القادمة مع "إسرائيل" أمراً مفروغاً منه. أما المستوى الرابع، فهو الحرب على تنظيم داعش وخطورة تركيز قوته في سيناء بعد هزيمته في سورية والعراق، ومدى استعداد هذا التنظيم في حال نجح في تثبيت سيطرته في سيناء، على شنّ عمليات عسكرية ضدّ الجيش الإسرائيلي بدلاً من الجيش المصري[129].

لا شكّ أن هذه التحولات العسكرية التي طرأت على جميع الجبهات القتالية المحتملة مع "إسرائيل"، دفعت صانع القرار في تل أبيب إلى رسم خطط واستعدادات تناسب هذه التحولات؛ ففي الجبهة الجنوبية أقام الجيش الإسرائيلي سياج فصلٍ على طول الحدود مع قطاع غزة، بحيث يرتفع بنحو ستة أمتار فوق الأرض، مع إقامة جدار إسمنتي على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض[130]. وقد ذكر الكاتب الإسرائيلي يوسي ميلمان Yossi Melman أن بناء الجدار عملية معقدة، تتضمن عناصر تكنولوجية وهندسية بمشاركة خبراء وبمواد من دول أوروبية، بتكلفة نحو 3 مليارات شيكل (نحو 833.3 مليون دولار)[131].

أما فيما يخص الجبهة الشمالية مع لبنان وسورية، فقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى تثبيت معادلة جديدة، يبدو أنه بُني جزء منها من خلال سكوت أو توافق وتنسيق مع الجانب الروسي، وهذه المعادلة تسمح بتدخل عسكري إسرائيلي من خلال عمليات نوعية خاطفة تستهدف قواعد عسكرية أو مخازن أسلحة لإيران وحزب الله في سورية وتشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي، كما تقوم المعادلة على منع قيام ممر شيعي من إيران إلى دمشق، بحسب ما صرّح به ليبرمان، الذي أكد أن "إسرائيل" "لن تسمح لأي جهة كانت بتعدي الخطوط الحمراء"[132].

على الرغم من التصعيد اللفظي الإسرائيلي والحرص على إبراز صورة إيجابية حول جاهزية الجيش للحرب المقبلة، غير أن ما كشفه تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي التي

نشرت جزءاً منه للعلن في 2017/9/25، يعطي صورة مغايرة عن حالة الاستعداد للحرب المقبلة؛ حيث كشف التقرير عن وجود خلل خطير في جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة، مصوباً على غياب المعرفة لدى المستوى السياسي عن قدرات الجيش بشكل عام، الأمر الذي أوجد تباعداً بين أهداف السلطة السياسية في قرارها عند شنّ الحرب، وبين ما يمكن أن يحققه الجيش، خلال الفترة المحددة له من قبل تلك السلطة السياسية[133].

وفي العنوان المحدد تحت ما هو سري، جاءت الخطوط العامة والتي ابتعدت عن التفاصيل، في تضمين تقرير لجنة الخارجية والأمن اتهاماً للحكومة بأنها غائبة عن مواءمة متطلبات الجيش مع التغيير في قدرات وإمكانيات خصومه وموقعهم العسكري وخصوصاً حزب الله، وحيث استعمل معدو التقرير عبارة: "إن الجيش الإسرائيلي يلعب الشطرنج مع نفسه"؛ حيث يحدد بنفسه الحاجات الأمنية والتهديدات وكيفية الاستعداد لها. غير أنه حين تأتي المواجهات العسكرية الحقيقية، كما حصل في المواجهات الأخيرة، تتخذ القيادة السياسية قرارات استراتيجية تختلف عن تلك التي بنى الجيش نفسه لمواجهتها. إلا أن الحكومة لا تتدخل، وتُخرج نفسها من تداعيات أي فشل منتظر في الحرب أو المواجهة المقبلة، الأمر الذي عدّه التقرير ثغرة مهمة في استراتيجية الدولة[134].

يمكن أن يُفهم من التقرير بأن خطة العمل متعددة السنين التي عُرفت باسم خطة جدعون Gideon Plan التي انطلقت سنة 2015 وتنتهي سنة 2020، والتي يفترض بها أن تُجهّز الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة، هي في الوقت ذاته اعتراف بأن الجيش لم يستعد بالشكل المطلوب، وهذا ما أظهره العدوان على غزة صيف 2014؛ لذلك عليه أن يستعد على نحو مغاير. غير أن خطة جدعون لم تكن تأخذ في الحسبان التطورات الحاصلة على الجبهة الشمالية؛ والتي نتج عنها بحسب وجهة النظر الإسرائيلية توحد الجبهتين السورية واللبنانية في أي حرب مقبلة؛ ما يُلزم الجيش الإسرائيلي بالعمل بكل قوته في عدة جبهات بالتوازي[135].

وفي هذا السياق أكد الجنرال غيورا آيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، خلال مقابلة مع التلفزيون العبري أن "إسرائيل" غير قادرة على تحمل حرب جديدة في مواجهة حزب الله، ودعا إلى تجنب المواجهة أو ما يمكن أن يتسبب باندلاعها[136].

4. المناورات العسكرية:

مع تعاظم التهديدات الأمنية والعسكرية على الحدود مع "إسرائيل"، وفي ظلّ التحولات الحاصلة في المنطقة، دشّن الجيش الإسرائيلي سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة والتي جمعت معظم الأسلحة؛ البرية، والجوية، والبحرية، بالإضافة إلى وحدة الحرب الإلكترونية

Cyber Warfare، خلال سنتي 2016–2017. وقد شملت هذه المناورات معظم النطاق الجغرافي؛ أي الجبهات: الداخلية، والجنوبية، والشمالية، والمجالين البحري والجوي، كما تمّ إقامة مناورات ذات طبيعة مشتركة مع الجيوش الأخرى خارج الحدود. وبطبيعة الحال، يأتي هذا المسار الكلي الشامل، استكمالاً للتحول الاستراتيجي الذي بدأت هيئة الأركان الإسرائيلية تنتهجه، بما يتناسب مع التطورات في المنطقة، منذ سنة 2014.

فعلى صعيد الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة، والتي رأت القيادة الإسرائيلية أن فصائل المقاومة هناك استعادت عافيتها بعد عدوان 2014؛ حيث راكمت إنجازاتها وخبراتها العسكرية وتنامت قدراتها العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بالقدرات الصاروخية وشبكة الأنفاق الهجومية المتطورة والمتنامية هناك. فقد شرع الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2016–2017 بإجراء العديد من المناورات العسكرية على تلك الجبهة، تحاكي فيها عمليات قصف صاروخية تتعرض لها مستعمرات غلاف غزة وما بعدها، كما تحاكي عمليات اقتحامات عبر الأنفاق أو البحر لمستعمرات إسرائيلية أو لمواقع عسكرية قريبة من شمال غزة. وقد أخذ الجيش الإسرائيلي بالاعتبار أن التطور في أساليب وتكتيكات الجيش تتزامن بالضرورة مع تطور مماثل في السياق نفسه لدى فصائل المقاومة، خصوصاً كتائب عز الدين القسام. وقد أكد على ذلك ضابط في قيادة الجبهة الشمالية، حيث قال في 2016/4/14، إن "حماس عدو ذكي جداً، وهو يفاجئني ويستخلص الدروس بصورة سريعة"[137]. وفي 2016/2/28، شرع الجيش بإجراء مناورة عسكرية كبيرة، شملت تدريبات لفرقة غزة تحاكي سيناريوهات اندلاع مواجهة جديدة، وذلك بعد فترة من الحديث عن أنفاق المقاومة في غزة[138]. وتلا ذلك إقامة عائق في باطن الأرض قرب الحدود الفاصلة، لاعتراض الأنفاق الهجومية لحماس[139].

ولم تقتصر المناورات العسكرية الإسرائيلية على الأسلوب الدفاعي في مواجهة العمليات العسكرية الهجومية للمقاومة، بل تطورت إلى محاكاة عملية عسكرية لاحتلال قطاع غزة والتي تأتي من وجهة نظر الجيش الإسرائيلي في إطار الاستعداد لمفاجأة "العدو"[140]. ومثال ذلك المناورة التي أجراها في آذار/ مارس 2017، استمرت لمدة أسبوع، واستخدم فيها ألوية فرقة الفولاذ النظامية المقاتلة التي تضم لواء المدرعات 401 أو Brigade 401، ولواء ناحل Nahal Brigade الذي ينتشر على حدود قطاع غزة إلى جانب لواء جفعاتي، كما استخدم خلالها منظومة شاحر Shahar، وهي منظومة استخباراتية تعمل لاسلكياً، وتمنح ضباط الاستخبارات القدرة على إنذار القادة في أرض المعركة من التهديدات والمخاطر كما تحدد لهم الأهداف العسكرية لضربها[141]. إضافة إلى ذلك قام الجيش بمناورات في الضفة الغربية لـ"الحفاظ على جاهزية القوات الإسرائيلية واستعدادها" في مواجهة تطورات مستقبلية هناك[142].

كما اهتمت القيادة الإسرائيلية بالتطورات الحاصلة على حدود الكيان الجنوبية مع مصر، خصوصاً في ظلّ تنامي تهديدات الجماعات المسلحة هناك خصوصاً تنظيم داعش، فقد أجرى الجيش الإسرائيلي عدة مناورات عسكرية على الحدود مع مصر، بهدف مواجهة احتمال تنفيذ تنظيم "ولاية سيناء" عمليات عبر الحدود[143].

وفي هذا الإطار، أجرى سلاح البحرية الإسرائيلي في 2016/3/31، و2016/11/21 على التوالي، جولتين من التدريبات والمناورات البحرية في البحر الأحمر، الأولى: محاكاة لهجوم لتنظيم داعش على بارجة عسكرية تابعة له وخطفها[144]، أما الثانية فكانت محاكاة لهجوم من قبل داعش في شبه جزيرة سيناء ضدّ أهداف سياحية إسرائيلية في خليج إيلات[145].

أما فيما يتعلق بالجبهة الشمالية، فقد رأى صانع القرار الإسرائيلي أن المحور الذي يضم كل من إيران، وحزب الله، والنظام السوري، والذي باتت تربطه علاقات وثيقة مع روسيا، بدأ يتعافى تدريجياً بعد تحقيق إنجازات عسكرية ميدانية ومراكمتها، ما يتطلب من الجيش الإسرائيلي التهيؤ والاستعداد لهذه التحولات العسكرية، من خلال التطوير النوعي والتكتيكي والاستراتيجي للمناورات، وقد بدى أن زخم هذه المناورات ازداد مع الوقت، كأنه يسير في خطّ متوازٍ مع التطور الميداني الحاصل على الجبهة الشمالية.

وانطلاقاً من الفرضية الإسرائيلية التي ترتكز على أساس أن أي حرب مستقبلية في الجبهة الشمالية سوف تشمل بالضرورة سورية ولبنان؛ أخذت المناورات التي أجراها الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2016–2017 هذا الجانب بالاعتبار، وقد افترض الجيش الإسرائيلي أن الحرب القادمة في الجبهة الشمالية قد تشهد تطورين رئيسيين، الأول: تنفيذ عمليات هجومية من قبل حزب الله تجاه مستعمرات شمال فلسطين المحتلة، والثاني: عمليات القصف الصاروخي الذي قد ينفذها حزب الله والجيش السوري في الجبهتين.

وفي هذا السياق أنهى الجيش الإسرائيلي، في 2016/1/20، مناورات عسكرية، على الجبهة الشمالية استمرت أسبوعيْن، تحاكي الحرب على الجبهتين السورية واللبنانية، وبمشاركة سلاحي الجو والبحرية، في تدريب هو الأول من نوعه[146]. كما اختتم جيش الاحتلال، في 2016/4/20، مناورات عسكرية فجائية واسعة، استمرّت لمدة أربعة أيام، في الجولان السوري المحتل، تخلّلتها اشتباكات مفترضة على الجبهة السورية، حيث تمّ التدرّب على إطلاق صواريخ من الجزء المحرّر من الجولان على الجزء المحتل[147].

وقام الجيش الإسرائيلي في 2016/9/18، بتنظيم تدريبات دفاعية لتحضير المدنيين لنشوب حرب شاملة، قد تُترجم بسقوط 1,500 صاروخ يومياً عليها[148]. كما نفذ سلاح البحرية الإسرائيلي مناورات تحاكي حرباً ضدّ حزب الله في الساحة البحرية، ضمن سيناريو للاستخبارات الإسرائيلية

يُقدر بأن المواجهة المقبلة ستشمل فرض الحزب حصاراً بحرياً على "إسرائيل"، عبر مهاجمة السفن التجاريّة المتوجهة من الموانئ الإسرائيلية وإليها، وضرب حقول الغاز[149].

شكلت مناورة أور هدغان واسعة النطاق التي أجراها الجيش الإسرائيلي على الجبهة الشمالية مع لبنان، علامة فارقة في تاريخ المناورات الإسرائيلية، فهذه المناورة التي بدأت في 2017/9/3 واستمرت عشرة أيام، عُدت الأكبر منذ عشرين عاماً؛ حيث شارك فيها نحو 40 ألف جندي من كافة قطاعات الجيش الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية. وقد انقسمت هذه المناورة إلى مرحلتين؛ الأولى تحاكي صدّ هجوم لمئات من مقاتلي حزب الله واحتلالهم بلدات حدودية إسرائيلية مع لبنان، كما تدرب على عملية إجلاء واسعة في تلك المنطقة، أما المرحلة الثانية فيحاكي الجيش اجتياحاً لقرى لبنانية ومهاجمة معاقل حزب الله فيها، وخوض معارك شوارع مع مقاتليه[150].

وفيما يتعلق بالمناورات المشتركة التي أجراها الجيش الإسرائيلي مع جيوش أخرى خلال سنتي 2016–2017، فقد شهدت تحولاً جديداً، تَمثل في إجراء مناورات عسكرية مشتركة، تشارك فيها "إسرائيل" إلى جانب دول عربية وإسلامية لا تقيم علاقات رسمية مع الكيان، إضافة إلى إجراء مناورات للمرة الأولى مع سلاح الجو الهندي. ففي 2016/8/15، أُقيمت مناورة مشتركة بين "إسرائيل" وكل من الإمارات العربية المتحدة، وباكستان على الأراضي الأمريكية، وهو تمرين سنوي مشترك، يسمى العلم الأحمر Red Flag، بين الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، في قاعدة نيليس Nellis الجوية في ولاية نيفادا الأمريكية[151].

وفي 2017/3/27، وللمرة الثانية، شارك سلاح الجو الإسرائيلي، في مناورة مشتركة في اليونان، أطلق عليها إينيوهوس 2017 أو INIOHOS 2017. وبحسب التقارير الرسمية لسلاح الجو اليوناني، فإن أسلحة الجو التابعة للولايات المتحدة، والإمارات العربية، وإيطاليا، شاركت في المناورة[152].

وفي 2016/2/21، بدأت مناورات مشتركة بين الجيش الإسرائيلي ووحدات الجيش الأمريكي المتواجدة في أوروبا، تحت عنوان جونيبر كوبرا 16 أو Juniper Cobra 16. وهدفت هذه المناورات إلى تحسين العمل والتعاون بين الجيشين، وتعزيز جاهزيتهما لمواجهة الصواريخ الباليستية ballistic[153].

كما أنهت وحدة كوماندوز إسرائيلية خاصة، تدريبات عسكرية في حزيران/ يونيو 2017، نفذتها على مدار ثلاثة أيام في جزيرة قبرص، تحاكي سلسلة سيناريوات حربية في جنوب لبنان أو غزة أو سورية. وتمّ اختيار جبال ترودوس وسط الجزيرة لتشابه طوبوجرافيتها مع بلدات جنوب لبنان. وهذا هو التدريب السادس للوحدة منذ تشكيلها[154].

وفي سابقة هي الأولى من نوعها بين الهند و"إسرائيل"، شرع سلاحا الجو الإسرائيلي والهندي، في 2017/11/2، في تنفيذ مناورات عسكرية مشتركة على مدى أسبوعين في منطقة النقب المحتل،

وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بينهما. وقد شارك في المناورة، التي أُطلق عليها اسم العلم الأزرق Blue Flag، أسلحة الجو التابعة لكل من الولايات المتحدة، واليونان، وبولندا، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، بالإضافة إلى ممثلين عن أربعين دولة كمراقبين في المناورة[155].

5. التسلح وتجارة الأسلحة:

استمر اهتمام الجيش الإسرائيلي بتصنيع وتطوير المنظومات الصاروخية الاعتراضية بشتى أنواعها، فقد أعلن الجيش الإسرائيلي، في 2016/3/2، عن تسلمه من الصناعات الحربية الإسرائيلية الدفعة الأولى من منظومة الصواريخ الدفاعية العصا السحرية Magic Wand، القادرة على التصدي لعدة صواريخ تطلق على ارتفاعات عالية، بعيدة ومتوسطة المدى، وقبل وقت من الوصول لهدفها. وهي من إنتاج الصناعات الحربية الإسرائيلية، وبدعم مالي من واشنطن[156].

كما استعرضت الصناعات العسكرية الإسرائيلية، في 2017/2/19، أمام ممثلي 144 دولة، سلاحاً جديداً من إنتاجها، وهو منظومة دفاعات جوية جديدة تحمل اسم السماء الحمراء Red Sky. ويستخدم هذا السلاح في إسقاط وتحييد الطائرات الصغيرة بدون طيار، إضافة لاستخدامه في مهام الدفاع الجوي التكتيكي، وفقاً لموقع صحيفة غلوبس Globes العبري[157].

كما أجرى الجيش الإسرائيلي في، 2017/5/29، تجربة على منظومة السهم (حيتس) Arrow (Hetz) المضادة للصواريخ طويلة المدى، وصواريخ أريحا Jericho القادرة على حمل رؤوس حربية نووية[158].

وكشف الجيش الإسرائيلي، في 2016/8/1، النقاب عن أول ناقلة جند تسير على عجلات أطلق عليها اسم إيتان Eitan لتكون أول ناقلة مدولبة يملكها في تاريخه. وتوصف ناقلة الجند إيتان بأنها متطورة جداً وتملك قدرات قتالية متعددة، إضافة لمهمة نقل الجنود وتحريكهم من موقع لآخر داخل ساحة القتال وفي مناطق جغرافية قاسية[159].

وسمحت الصناعات العسكرية الإسرائيلية، في 2016/6/11، بنشر تفاصيل ما أسمته بسلاح "يوم القيامة" الذي تعده لمحاربة حزب الله، وهو عبارة عن صاروخ أطلقت عليه اسم الصقر المفترس Predator Hawk. ويبلغ مداه 300 كم، ما يجعله قادراً على تغطية جميع الأراضي اللبنانية تقريباً. ويمكن إطلاقه من البر والبحر على السواء[160]. ويبلغ قطر الصاروخ 370 ملم وطوله 5م، ويحمل رأساً تفجيرياً وزنه 200 كغ[161].

وكشفت شركة رفائيل للصناعات العسكرية المتطورة RAFAEL (Rafael Advanced Defense Systems) عن أحد صواريخها التكتيكية، وهو من عائلة سبايك Spike، من طراز أل آر II أو LR II، حيث يزن 12.7 كغ، ويمكنه اختراق أكثر من 20 سم في الخرسانة المسلحة،

ويتضمن الصاروخ نظاماً متقدماً للتوجيه بالأشعة تحت الحمراء، ونظام تتبُّعٍ ذكي يسمح بتتبع الأهداف بدقة عالية، ويصل مداه إلى 5.5 كم عند إطلاقه من الأرض، أما في حال إطلاقه من الجو فيصل مداه إلى 10 كم، ويمكن إطلاقه من عدة منصات أرضية وجوية وبحرية. وباعت الشركة حتى شهر أيار/ مايو 2017، أكثر من 27 ألف صاروخ لأكثر من 26 دولة في العالم[162].

وكشف الجيش الإسرائيلي، في 2017/5/28، عن مركبة عسكرية غير مأهولة مثبت عليها أسلحة وأنظمة مراقبة متطورة، سيتم استخدامها على حدود غزة. ومن المتوقع أن تحل المركبة العسكرية الجديدة محل الجنود والدوريات الراجلة. وحسب الجيش الإسرائيلي، فإن هذا النظام يُعدّ طفرة تكنولوجية على المستوى الدولي، بحيث يحمي الجنود من الخطر المباشر، ويكشف المشتبه بهم بدقة عبر كاميرات مراقبة ستكون على السيارة، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي ستظهر على الشاشة[163].

وبدأ الجيش الإسرائيلي إجراء اختبارات على ناقلة الجند نمر Namer عبر تزويدها بمدفع رشاش من عيار 30 ملم، لجعلها أكثر ملاءمةً في العمل في المناطق السكنية لتوفير الحماية للجنود المشاة[164].

وعرضت وزارة الداخلية الإسرائيلية، في 2017/9/5، مشروعين لطائرات بلا طيار (موجهة عن بعد) لنقل العتاد، الأولى مروحية صغيرة بلا طيار قادرة على حمل 180 كغ، والثانية طائرة ذات محرك هجين Hybrid قادرة على حمل 90 كغ[165].

وفي إطار العلاقات الأمنية العسكرية المتميزة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، فقد وقّع الطرفان رسمياً، في 2016/9/14، مذكرة تفاهم غير مسبوق للمساعدات العسكرية في تاريخ البلدين، وصلت قيمته 38 مليار دولار على مدار 10 أعوام. وقال الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إن المذكرة "تتضمن أكبر تعهد بمساعدة عسكرية في تاريخ الولايات المتحدة، والذي بلغ مجموع قيمته 38 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة، بما فيها 33 مليار دولار من صندوق المساعدات العسكرية الأجنبية، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار لتمويل الدفاعات الصاروخية"[166].

وفي آب/ أغسطس 2017 أبرمت وزارة الدفاع الإسرائيلية، صفقة مع الإدارة الأمريكية، تمّ بموجبها تزويد سلاح الجو الإسرائيلي بـ 17 طائرة شبح مقاتلة من طراز أف–35 أو F–35، إضافة إلى 33 طائرة أخرى تمّ شراؤها سنة 2016، ليصل مجموع ما سوف تملكه تل أبيب 50 طائرة حتى سنة 2021. وقد وصلت أول دفعة من الطائرات والمكونة من خمس طائرات في 2017/1/12[167].

أما بخصوص صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد أظهرت معطيات أصدرها قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، في 2017/3/29، أن التصدير العسكري ارتفع بنسبة 14% سنة 2016 قياساً إلى سنة 2015، لتبلغ القيمة الإجمالية لصفقات الأسلحة التي أبرمتها "إسرائيل" مع جهات أجنبية 6.5 مليارات دولار، مقارنة بـ 5.7 مليارات دولار سنة 2015. وبحسب هذه المعطيات، فإن صادرات التصنيع العسكري الإسرائيلي إلى أوروبا بلغت مستوى قياسياً سنة 2016، مقارنة مع السنوات العشر السابقة، فيما سُجّل ارتفاع بنسبة 70% في الصادرات العسكرية المتوجهة إلى البلدان الإفريقية. وتتوزع العقود التي أبرمتها وزارة الدفاع الإسرائيلية وفقاً للنسب على الشكل التالي: 20% تتعلق بتطوير وتحسين طائرات، 18% تتعلق بوسائل مراقبة، 15% تتعلق بصواريخ ومنظومات دفاع جوي، 13% ذخيرة وأسلحة، 12% رادارات، 8% تجهيزات استخباراتية وسايبيرية، و7% طائرات بلا طيار. أما حول وجهة هذه الصادرات، فأشارت المعطيات إلى أن العقود تتوزع بشكل أكبر في السوق الآسيوية، وخصوصاً الهند التي تبدي اهتماماً خاصاً ومتزايداً بالتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية؛ ففي سنة 2016 جرى توقيع عقود مع دول آسيوية بقيمة 2.6 مليار دولار، فيما كانت حصة السوق الأوروبية عقود بقيمة إجمالية بلغت 1.8 مليار دولار. ولا تشكل إفريقيا سوقاً كبيراً للصادرات العسكرية، لكنها بحسب المؤشرات تعدّ سوقاً واعداً ومتطوراً. ففي سنة 2016 بلغت قيمة المبيعات العسكرية في إفريقيا 275 مليون دولار، مقابل 163 مليون دولار خلال سنة 2015، أي أنها سجلت ارتفاعاً نسبته 70%. وأفادت المعطيات الإسرائيلية بأن الجزء الأكبر من النشاط الصناعي العسكري الإسرائيلي في سنة 2016 تمحور حول تحسين وتطوير الطائرات وأسلحة أخرى[168].

6. الموازنة العسكرية:

وافق الكنيست الإسرائيلي في 2016/12/21، نهائياً على اقتراح قانون ميزانية الدولة لسنتي 2017–2018، وقد حصلت وزارة الدفاع الإسرائيلية على 70 مليار شيكل (نحو 18.3 مليار دولار) سنوياً[169].

وتحت ذريعة مواجهة عدم الاستقرار في المنطقة والتطورات الأخيرة في سورية وتعاظم النفوذ الإيراني فيها، طلب وزيرُ الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان من وزيرِ المال موشيه كحلون زيادة موازنة وزارة الدفاع للسنوات المقبلة، وتحدث معه عن الحاجة إلى مبلغ إضافي، قدره 4.5 مليارات شيكل (نحو 1.3 مليار دولار) سنوياً[170]. كما تجدر الإشارة إلى الدعم الأمريكي سيصل ابتداء من سنة 2019 إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً[171].

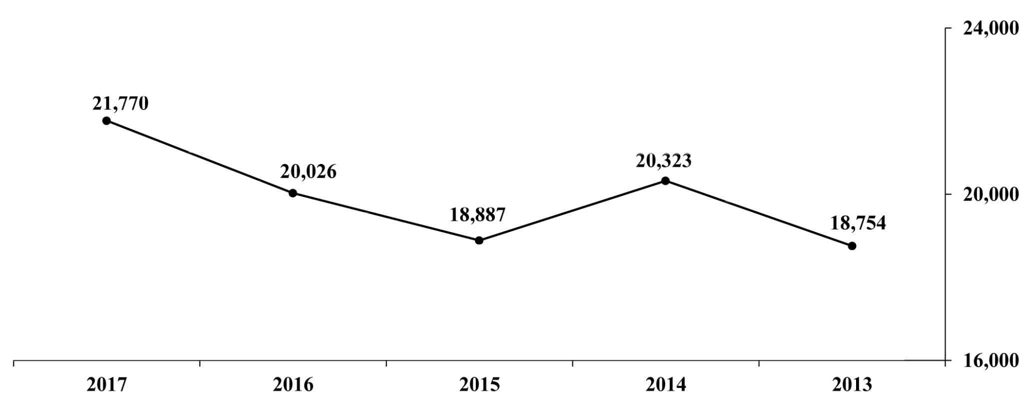
ويرى ليبرمان أن الاتفاق الذي أنجزه سلفه لا يلبي حاجات الجيش في ضوء التطورات الإقليمية، وعدم الاستقرار المتواصل، والمستجدات الأخيرة في سورية. على ضوء ذلك، فإن طلب ليبرمان توسيع إطار موازنة الجيش يعود أيضاً إلى الأداء غير المرضي عنه لمنظومة الصيانة في الجيش ومستوى جاهزية عدد من الوحدات البرية لسيناريو حرب كبيرة، نتيجة التقليص في الموازنة المخصصة والمحدودة لهذه الوحدات. وجرت العادة في السابق أن يطالب الجيش بزيادة موازنته بداعي نشوء تغيرات استراتيجية ملحّة، تستوجب تأهباً أفضل، حيث تمّت المصادقة على معظم طلباته واقتطاع موازنات من وزارات مختلفة لتلبية هذه الطلبات[172].

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2013–2017:

جدول 5/12: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2013–2017 بالأسعار الجارية[173]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2013	67,689	18,754
2014	72,705	20,323
2015	73,356	18,887
2016	76,912	20,026
2017	78,367	21,770

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2013–2017 (بالمليون دولار)



خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" في سنتي 2016 و2017 على سياستها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، والتي تشكل امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة، في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أي دور عربي وإسلامي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني.

ففيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية، لم تكن "إسرائيل" لتُمارس دور المتفرّج على توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة في 2017/10/12 في العاصمة المصرية القاهرة[174]، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال التصريحات الإسرائيلية، فقد قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال جلسة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، في 2017/10/17، إن حكومته لا تعترف باتفاق المصالحة المبرم بين حركتي فتح وحماس ولن تلتزم به، وأشار إلى أن حكومته لن تعمل على عرقلة تطبيق اتفاق المصالحة على أرض الواقع، لكن بالمقابل أوضح بأن "إسرائيل" لن تقطع الاتصالات مع السلطة الفلسطينية[175]. وقال نتنياهو في 2017/10/3 قبل توقيع الاتفاق، في اجتماع لكتلة حزب الليكود البرلمانية، "إن إسرائيل لن تكون مستعدة لمصالحات وهمية تأتي على حساب وجودها"، وأضاف: "إن من يريد المصالحة، فإن فهمنا للمصالحة بسيط جداً، اعترفوا بدولة إسرائيل، وانزعوا سلاح الذراع العسكري لحركة حماس، واقطعوا كل علاقة مع إيران التي تدعو لإبادة إسرائيل، إضافة إلى أمور أخرى نقولها بوضوح"[176].

ودعا وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى قطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية، رداً على توقيع اتفاق المصالحة، وقال "إن التعاون مع أبو مازن هو تعاون مع حماس... والفلسطينيون اختاروا إقامة حكومة إرهابية"[177]. كما دعا بينيت إلى استيلاء حكومته على أموال الضرائب الفلسطينية، التي تجبيها سلطات الاحتلال، في المعابر الإسرائيلية الدولية[178]. وبمجرّد بدء التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى من اتفاق المصالحة استغلّت "إسرائيل" هذا الاتفاق عبر تدخلاتها، من خلال تضييق الحصار على قطاع غزة، وشنِّ عمليات قصف ضدّ الأنفاق والمواقع العسكرية التابعة للمقاومة في القطاع، لتحقّق هدفين؛ أحدهما: تحقيق إنجاز أمني وعسكري على الأرض من خلال فرض واقع جديد وإجراء تغيير في قواعد الاشتباك، والثاني: تقويض اتفاق المُصالحة؛ حيث دمر الجيش الإسرائيلي في 2017/10/30 نفقاً لحركة الجهاد الإسلامي، في شرق خانيونس جنوب قطاع غزة، أدى إلى استشهد 12 مقاوماً[179].

كما أبقت "إسرائيل" خيار الحرب ضدّ غزة خياراً مفتوحاً تلوِّح به متى تشاء، حيث أطلق منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، يوآف مردخاي، سلسلة

من التهديدات ضدّ القطاع، وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، وذلك بعد مزاعمه بتحضير الجهاد لردٍ على عملية قصف النفق. وزعم نتنياهو أن "هناك لعبة من أجل مهاجمتنا... سيكون لدينا يد قوية على كل من يحاول مهاجمتنا"، مشيراً إلى أن أي هجوم من غزة تتحمل مسؤوليته حركة حماس[180]. وفي شباط/ فبراير 2017، وبعد جولة من القصف المتبادل بين الجيش الإسرائيلي وفصائل المقاومة في غزة، أطلق وزراء إسرائيليون سلسلة من التهديدات ضدّ قطاع غزة وحركة حماس، حيث قال وزير التربية والتعليم وزعيم حزب البيت اليهودي، نفتالي بينيت، إن "جولة الحرب القادمة أصبحت وشيكة"، وشدّد الوزير على أن إسرائيل ستسعى هذه المرة إلى حسم المعركة مع حماس[181].

أما في قطاع غزة فقد أبقت "إسرائيل" على سياستها وهي المراوحة بين نموذج الخنق الاقتصادي والضغط العسكري في التعامل مع حركة حماس، فشنّ الجيش الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2017، عدة غارات على قطاع غزة قال إنها ردٌّ على استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية[182]. وعلى الرغم من تسلم حكومة التوافق الفلسطينية وأجهزتها الأمنية السيطرة الفعلية على كافة معابر قطاع غزة بعد توقيع اتفاق المصالحة، إلا أن "إسرائيل" تعمدت تصعيد حصارها للقطاع، في محاولة لإفشال المصالحة وللاحتفاظ بأدوات الضغط الاقتصادي، بهدف الضغط على حركة حماس في غزة، ومن أجل التمهيد لرسم مستقبل سياسي جديد للقطاع، يحافظ على المصالح الأمنية الإسرائيلية. وذكر تقرير أصدرته غرفة تجارة وصناعة غزة في 2017/12/31، أن "إسرائيل" "استمرت خلال عام 2017 باتباع سياساتها وإجراءاتها العقابية بحق قطاع غزة عبر إضافة العديد من السلع والبضائع إلى القوائم الممنوع دخولها إليه". وأفاد أن "إسرائيل" ما تزال تمنع دخول العديد من السلع والبضائع، والمواد الخام، والمعدات، والآليات، والماكينات، وقطع الغيار إلى قطاع غزة، فيما تقيِّد دخول مواد البناء[183].

وفي سبيل الضغط على السلطة الفلسطينية لحثها على مزيد من الإجراءات ضدّ الانتفاضة ووضع عقبات في وجه حكومة الحمد الله، وسّعت الحكومة الإسرائيلية صلاحيات "الإدارة المدنية" الإسرائيلية وعملها في الضفة الغربية؛ ما حوّلها إلى حكومة رديفة للحكومة الفلسطينية. وقال الموقع الإخباري الإسرائيلي ماكور ريشون Makor Rishon إن سياسة منسق الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية يوآف مردخاي، تعتمد على "العصا والجزرة"، مشيراً إلى معاقبة المناطق الفلسطينية التي يخرج منها المهاجمون، ومكافأة المناطق "الهادئة"، من خلال منح تصاريح من أجل التنقل والعمل والزراعة والعبادة في القدس مكافأة للذين لا يقاومون الاحتلال، علماً أن "الإدارة المدنية" تمنح بطاقات تنقل خاصة للمسؤولين في السلطة وكبار رجال الأعمال[184].

خلاصة

خلال سنتي 2016–2017 اتجه المجتمع الصهيوني إلى مزيد من التطرف الديني واليميني، في الوقت الذي تتراجع فيه قوى اليسار التقليدي. واتجهت القيادة السياسية الإسرائيلية إلى مزيد من تكريس هوية "يهودية الدولة"، وبرامج التهويد والاستيطان، وإلى مزيد من التضييق على أبناء فلسطين المحتلة سنة 1948 وسنة 1967. وما تزال الحكومة الإسرائيلية في وضع مستقر نسبياً خصوصاً وأن استطلاعات الرأي تؤكد فوز الاتجاهات التي تمثلها الحكومة في أي انتخابات قادمة؛ بالرغم من وجود بعض القلق الناتج عن وقوع رئيس الحكومة نتنياهو في دائرة الاتهام بالفساد.

ومع نهاية 2017 كان يتجمع في "إسرائيل" نحو 44% من يهود العالم، غير أن نسب التزايد اليهودي السكاني ما زالت متواضعة عند حدود 1.8%؛ كما أن معدلات الهجرة المتدنية التي مضى عليها نحو 15 عاماً ما تزال على حالها، وتكاد أعداد الهجرة العكسية تلغي آثار قدوم المهاجرين الجدد؛ مع تزايد المعضلة الديموجرافية حيث بدأت أعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية تتجاوز أعداد اليهود.

وتعيش "إسرائيل" حالة ازدهار اقتصادي نسبي، حيث ارتفع دخل الفرد إلى نحو 40 ألف دولار سنوياً بما يتقارب مع دول أوروبا الغربية، مع حالة تقدم الصناعات "المعلوماتية" والتقنية والعسكرية؛ ومع ذلك فإنها استمرت في تلقي دعم أمريكي سنوي يصل إلى 3.1 مليارات دولار.

وتملك "إسرائيل" أحد أقوى الجيوش العالمية، المسلحة بأفضل التقنيات العسكرية وأسلحة الدمار الشامل؛ وتنفق بشكل هائل على التسليح والصناعات العسكرية، مما جعلها أحد أكبر مصدّري السلاح في العالم. وقد حدث شعور بدرجة أمان أعلى في السنتين اللتين يغطيهما التقرير خصوصاً مع حالة التشرذم والضعف العربي وحالات الصراعات والنزاعات في المنطقة؛ ورغبة بعض الأنظمة في بناء علاقات مع "إسرائيل" كغطاء للرضى الأمريكي وللمحافظة على نفسها.

وأياً يكن "شهر العسل" الذي تمر به "إسرائيل" فإنه يبقى ذا طبيعة مؤقتة؛ إذ إن البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل" هي بيئة غير مستقرة وتحمل عدداً من المخاطر المحتملة، كما أن وصول مسار التسوية إلى حائط مسدود وانهيار مسار "حل الدولتين" قد يدفع قطاعات أوسع من الفلسطينيين نحو العمل المقاوم، ونفض اليد من عملية التسوية.

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الخامس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

حملت تطورات الأحداث في الدول العربية خلال سنتي 2016 و2017 مزيداً من التغيرات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية، عززت في جزء كبير منها موقع "إسرائيل" في الصراع ومكانتها في المنطقة نسبة إلى الدول العربية وإلى الفلسطينيين، ولا سيّما الملتزمين منهم بمسار التسوية و"الاعتدال". وعلى الرغم من أن الجزء المتبقي من تلك التغيرات لم يعزز بالضرورة من موقع قوى المقاومة الفلسطينية، إلا أنه أبقى أمامها مساحة مفتوحة لذلك في حال أحسنت تعاملها مع الفرص المتاحة بكفاءة أكبر من تعامل "إسرائيل" مع المخاطر المحيطة بها.

ويمكن تلخيص أبرز الأحداث التي أثرت في مكانة القضية الفلسطينية وبيئتها الاستراتيجية خلال سنتي 2016 و2017 في استمرار الأزمات الداخلية في كل من مصر وسورية، واستكمال الحملة ضدّ قوى التغيير العربية بصورة عامة، والتحولات التي شهدتها دول الخليج العربي (والتي كانت أزمة حصار قطر أبرزها)، بالإضافة إلى تصاعد الصراع الإقليمي بين دول "الاعتدال" العربي من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى.

في مصر، شكّل استمرار تدهور الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء أبرز العوامل التي صبّت في صالح البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث أتاح لها ذلك تعزيز تعاونها الأمني والعسكري مع مصر بصورة غير مسبوقة، وأكسبها أهمية متزايدة كحليف بالنسبة للمؤسسة العسكرية وللقيادة السياسية المصرية. وفي الوقت نفسه، فإن انفلات الأمن في سيناء أسهم في الإضرار بالفلسطينيين وقوى المقاومة في قطاع غزة، عبر استمرار إغلاق معبر رفح والتسبب بتجريم الأنفاق التي كانت أهم شرايين تخفيف الحصار عن سكان القطاع.

ومن جهة أخرى، فإن الانفلات الأمني في سيناء أتاح لـ"إسرائيل" تعزيز أفضليتها الاستراتيجية بالنسبة للأردن كمزوّد للطاقة، فقد كان هو السبب الأساسي في قطع إمدادت الغاز المصري عن الأردن سابقاً، ويُشكّل استمرار هذا الانفلات أبرز العوامل التي قد تمنع التعاون المصري – الأردني في مجال الطاقة مجدداً.

أما سورية، فقد أدت أزمتها الداخلية الدموية إلى تغييب شبه كامل لدورها السياسي في الإقليم، إلا من باب جغرافيتها السياسية التي باتت خاضعة لموازين القوى المتحاربة على الأرض، بعد أن تحوّلت البلاد إلى ساحة أساسية لتصفية نزاعات إقليمية ودولية متشابكة. وقد استغلت "إسرائيل" تلك التغيرات في تعزيز موقفها بالسيطرة على الجولان، واستباحة الأراضي والأجواء السورية لضرب الأهداف التي قرأت فيها مصدر تهديد استراتيجي لها.

وفي حين أسهمت الأزمة السورية في استنزاف "الجبهة الشمالية" لـ"إسرائيل" وزيادة الشرخ بين قوى المنطقة، وإكساب الصراع الإقليمي أهمية متزايدة على حساب القضية الفلسطينية، وزيادة مساحة المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والأردن على الصعيد الأمني؛ إلا أن تراجع حدة الصراع العسكري في سورية، عزز من نفوذ القوى المعادية لـ"إسرائيل" على "الجبهة الشمالية".

أما التغيرات التي شهدتها دول الخليج العربي، والتي جاءت في جزء كبير منها نتيجة لتطورات مشهد الحكم في السعودية واستمرار الحملة ضدّ قوى التغيير، فإن تقاطعها مع الرغبة الأمريكية بتفريغ المشهد في المنطقة للصراع مع إيران يفتح المجال أمام تحولات كُبرى، يُنذر نجاحها بتحسن البيئة الإقليمية بالنسبة لـ"إسرائيل" بصورة غير مسبوقة عبر "تطبيع" وجودها في المنطقة، وبانضمام دول عربية إلى جهود تصفية القضية الفلسطينية.

ولكن في الوقت نفسه، فإن جهود تطبيع دول "الاعتدال" العربي لعلاقاتها مع "إسرائيل" تصطدم بعدة معوقات، أبرزها عدم توفر الغطاء السياسي لمثل هذا الأمر طالما لم يتحقق أي تقدم في مسار التسوية الفلسطيني – الإسرائيلي، وعدم قدرة النظام الرسمي العربي، وحتى أشد الأنظمة اعتدالاً، على تجاوز ملف القدس الذي تؤدي مواقف "إسرائيل" والولايات المتحدة تجاهه على إبقائه مشتعلاً.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

1. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

بالرغم من أن الجامعة العربية يفترض أن تكون حاضنة الوحدة العربية ورمز قوتها، إلا أنها عكست في بنيتها وأعمالها وقراراتها حالة الضعف والترهل والانقسام العربي. وقد أدّت التطورات التي شهدها العالم العربي خلال سنتي 2016 و2017 إلى مزيد من التراجع في دور جامعة الدول العربية في مختلف القضايا العربية بصفة عامة، وفي القضية الفلسطينية بصفة خاصة، نتيجة لعدة عوامل، أبرزها: تعدد الأزمات التي يُفترض بالجامعة التعامل معها، وانشغال عدد كبير من الدول الأعضاء فيها بالنزاعات والأزمات التي تعصف بساحتها الداخلية، وتداخل تلك الأزمات مع الصراعات الإقليمية التي باتت تحتل أولوية متقدمة على الصراع مع "إسرائيل" في أجندة بعض الدول العربية الكبرى، إلى جانب ما أسفر عنه ذلك من توتر في العلاقات بين الدول الأعضاء، مُضعفاً بذلك دور المنظمة بكاملها.

فقد ألقت أزمات سورية واليمن وليبيا، بالإضافة إلى الحرب ضدّ تنظيم داعش في الأماكن التي تمددت فيها (وخصوصاً في سورية، والعراق، وليبيا، وشبه جزيرة سيناء)، بظلال ثقيلة على

أجندات الدول العربية. وكذلك فعلت الحملة المضادة لقوى التغيير الداخلي، التي احتل استكمالها مرتبة متصدرة على سلّم أولويات أبرز قوتين سياسيتين عربيتين، مصر والسعودية، وإلى جانبهما الإمارات صاحبة الدور والنفوذ المتزايد إقليمياً (سياسياً، ومالياً، وعسكرياً)، والتي يُمكن القول إن الأزمة الخليجية وقرار "مقاطعة" قطر من قبل هذه الدول (إضافة إلى البحرين) كانت من أبرز تداعياتها. وقد زاد تداخل هذه الملفات مع الصراع الإقليمي على النفوذ بين دول "الاعتدال" العربي من جهة، وإيران وحلفائها العرب من جهة أخرى، من ضبابية المشهد الذي يُخيّم على المنطقة.

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية احتلت موقع الصدارة في إعلانَي القمتين العربيتين الـ 27 (نواكشوط 2016/7/25) والـ 28 (البحر الميت 2017/3/29)، إلا أنها لم تحتل المرتبة نفسها في الأجندة العملية للدول التي صدر عنها الإعلانان. كما أن المواقف الواردة فيهما لم تحمل جديداً يُذكر فيما يتصل بالموقف من الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والأرض الفلسطينية، ومن الصراع الفلسطيني الداخلي، ومن عملية التسوية.

أما أبرز المؤشرات على مدى تراجع اهتمام الجامعة العربية بالتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فتتمثل في تأخر استجابتها لأحداث هبّة باب الأسباط التي اندلعت في 2017/7/14 إثر قرار الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى المبارك، ومحاولته نصب بوابات تفتيش إلكترونية على أبواب المسجد، عقب تنفيذ عملية فدائية استهدفت عناصر من شرطة الاحتلال في ساحاته. فلم ينعقد الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب لمناقشة الاعتداء على الأقصى إلا بعد مرور نحو أسبوعين، وتحديداً في 2017/7/27، اليوم الذي كانت الهبّة الشعبية الفلسطينية قد فرضت فيه بالفعل على سلطات الاحتلال التراجع عن التغييرات التي قامت بها في الأقصى، وشهد دخول جموع الفلسطينيين إلى المسجد مرددين تكبيرات العيد، بعد رفضهم دخول المسجد عبر بوابات الاحتلال طوال الفترة السابقة.

وباهتاً خرج البيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي انعقد فعلياً بعد انتهاء الأزمة، حيث جاءت "الإدانة الشديدة لتصعيد إسرائيل الخطير في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك" التي عبّر عنها البيان فارغة من المعنى، وكذلك "الرفض المطلق لقيامها [إسرائيل] بفرض حقائق جديدة على الأرض تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم". ومن المثير للاستغراب، أن البيان سبق تعبيره عن دعم دفاع الشعب الفلسطيني عن الأقصى، بالإشادة بما قال إنها جهود بذلها عدد من الملوك والرؤساء العرب لإنهاء الأزمة[1]، وذلك بالتزامن مع انتشار بيانات ووسوم على وسائل التواصل الاجتماعي حاولت نسب الانتصار الفلسطيني لجهود رسمية بذلها زعماء عرب، على الرغم من خفوت نبرة النظام الرسمي العربي خلال الأزمة[2].

2. الموقف من الصراع الداخلي ومسار المصالحة الفلسطينية:

لم تحمل سنتا 2016 و2017 جديداً يُذكر على صعيد موقف جامعة الدول العربية من الصراع الفلسطيني الداخلي، إذ واصلت دعمها لقيادة السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، باعتباره يمثّل "الشرعية الوطنية الفلسطينية"، وهو ما عبّرت عنه القمة العربية الـ 27 في نواكشوط، عبر "التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني"[3]. كما شدد إعلان القمة العربية الـ 28 في البحر الميت على "دعم جهود تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، في ظلّ الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس"[4].

وبخلاف عبارات الدعم المشار إليها، والمواقف والتصريحات الصادرة عن أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، التي تضمنت التشديد على ضرورة إتمام المصالحة وتأييد الجهود المصرية في دفعها، والترحيب بالتطورات الذي شهدها هذا الملف في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2017، لم يكن للجامعة دور فاعل في دفع مسار المصالحة الفلسطينية.

3. الموقف من عملية التسوية:

واصلت جامعة الدول العربية تمسكها بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت في سنة 2002، وأعلنت رفضها إدخال أي تعديل عليها، وذلك رداً على تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعلن فيه استعداد "إسرائيل" لدخول مفاوضات مع الدول العربية على أساس هذه المبادرة، ولكن مع بعض التعديلات التي "تعكس التغيرات الدراماتيكية التي حدثت في المنطقة منذ 2002"[5]. كما بقيت جهود الجامعة محصورة في الإطار المعتاد نفسه على الصعيد الديبلوماسي، بتوفير الغطاء لخيارات المفاوض الفلسطيني في المحافل الدولية، ودعم المبادرات الدولية لإعادة تحريك مسار المفاوضات، والتي كانت المبادرة الفرنسية أبرزها خلال سنتي 2016 و2017.

وقد صدرت مواقف عدة عن الجامعة والدول الأعضاء للتشديد على التمسك بالمبادرة كأساس للتسوية ورفض تعديلها، أبرزها البيانان الختاميان لقمّتي نواكشوط والبحر الميت، حيث أكدت الأولى على "تكريس الجهود كافة في سبيل حلّ شامل عادل دائم يستند إلى مبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة"، مبدية دعمها للجهود المصرية لدفع "عملية السلام"، وللمبادرة الفرنسية[6].

بينما شددت الثانية التزام الدول العربية بالمبادرة والتمسك "بجميع بنودها"، بوصفها تجسّد الخيار العربي الاستراتيجي في "السلام" الشامل والدائم، وأنها "ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق مصالحة تاريخية"، داعية دول العالم إلى "عدم نقل سفاراتها إلى القدس

أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل"، ومجددة دعمها لمخرجات "مؤتمر باريس للسلام"[7]، الذي عُقد في 2017/1/15 تتويجاً لجهود المبادرة الفرنسية، بغياب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وكانت الجامعة العربية قد شاركت في مؤتمر باريس، حيث أكد أمين عام الجامعة أحمد أبو الغيط التمسك بالمبادرة العربية بوصفها ركيزة أساسية للسلام، وفي الموقف من العلاقة مع "إسرائيل"[8]. وقال أبو الغيط في وقت لاحق إن "التفكير في مسارات بديلة لتسوية القضية الفلسطينية (بدلاً من حل الدولتين) لا يُعدّ سوى مضيعة للوقت والجهد، ويدفع المنطقة لمزيد من العنف والتطرف، وسيقابل برفض عربي صلب وواضح"[9].

ولكن على الرغم من التأكيدات السابقة كلها، فإن المؤشرات المتزايدة على وجود مسارات منفصلة للتقارب بين عدد من الدول العربية مع "إسرائيل"، خارج إطار المبادرة العربية وبشكل منفصل عن الموقف الجماعي الذي تعبّر عنه الجامعة العربية، يقلّل من أهمية المبادرة، ويزيد من قناعة "إسرائيل" بقدرتها على الالتفاف على الشروط التي نصت عليها لتطبيع العلاقات مع الدول العربية، دون الحاجة إلى ربط مسار العلاقة مع تلك الدول بمسار التسوية مع الفلسطينيين.

ولربّما تُشكل التصريحات التي أدلى بها وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، عن قرب توصل "إسرائيل" إلى "تسوية إقليمية مع العالم العربي أكثر من أي وقت مضى"، أبرز تلك المؤشرات. وأوضح ليبرمان، خلال المقابلة التي أجرتها معه القناة الإسرائيلية الثانية، أن نتنياهو يبذل قصارى جهوده للتوصل إلى تسوية مع "العالم العربي المعتدل" تمهد لتسوية مع الفلسطينيين[10]؛ وذلك بعكس ترتيب الأحداث التي تنص عليه المبادرة العربية.

أما التحركات العربية في الأمم المتحدة، فقد كانت مساعي استصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الإسرائيلي أبرزها، وقد حملت ملابسات عرض مشروع القرار للتصويت أمام المجلس مؤشراً إضافياً على وجود خلل في منظومة الإجماع العربي في الموقف تجاه "إسرائيل"؛ حيث فوجئت الدول العربية (ومن ضمنها فلسطين)، بطلب مصر ممثلة المجموعة العربية إرجاء التصويت على المشروع في 2016/12/22، دون تحديد موعد جديد[11].

وقد بررت الخارجية المصرية هذا الإجراء بالرغبة بإتاحة مزيد من الوقت للتأكد من عدم إعاقة مشروع القرار بالفيتو الأمريكي[12]. إلا أن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي قال إن القرار المصري بإرجاء التصويت لم يتم بالتوافق مع الجانب الفلسطيني[13]. كما أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الذي أعادت السنغال وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا طرحه أمام المجلس في اليوم التالي، ونال تأييد 14 عضواً من أصل أعضاء المجلس الـ 15[14].

من جانب آخر، فقد دعم اجتماع وزراء الخارجية العرب في دورته نصف السنوية العادية في 2017/9/12 اقتراحاً فلسطينياً لتشكيل لجنة خماسية عربية للتصدي لمحاولة "إسرائيل" الحصول على عضوية مجلس الأمن لسنتي 2019 و2020، وقرر الاجتماع تكليف أمين عام جامعة الدول العربية إجراء المشاورات اللازمة لتشكيل هذه اللجنة[15].

وفي سياق دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، جددت قمتا نواكشوط والبحر الميت دعوة الدول العربية لمواصلة دعم موازنة السلطة الفلسطينية لمدة عام في كل مرة، وتوفير شبكة أمان مالي لها بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، إلى جانب قرار القمة الأخيرة بزيادة رأس مال صندوقي القدس والأقصى بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي[16].

وعلى الرغم من خطورة الإعلان الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، وعزم الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إليها، لم تخرج ردود الأفعال العربية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالتراجع عن إعلان ترامب. كما أنه لم تتم الدعوة لجلسة طارئة لزعماء الدول العربية، حيث اكتفت الدول الأعضاء بجلسة لمجلس وزراء الخارجية العرب في 2017/12/9.

وقد حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط من عواقب المساس بالوضعية القانونية لمدينة القدس من أي طرف. كما حذّر مجلس جامعة الدول العربية من تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس. ودان مجلس وزراء الخارجية العرب، في ختام اجتماع طارئ في القاهرة في 2017/12/9، إعلان ترامب، وأعلن رفضه، وإدانته، مشدداً على أنه "قرار باطل". وأكد الوزراء العرب، في البيان الختامي للاجتماع، أن "القدس الشرقية" هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن الإعلان يهدد بدفع المنطقة إلى الهاوية. وذكر المجلس أن إعلان ترامب "تطور خطير، وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال، وخرق القوانين والقرارات الدولية، وبالتالي فإنها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام". وطالب الوزراء الولايات المتحدة بإلغاء قرارها، ودعوا الدول المختلفة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها "القدس الشرقية"، كما دعوا إلى العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن، يؤكد أن إعلان ترامب يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية. ورحبت جامعة الدول العربية بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2017/12/21، المتعلق بمدينة القدس المحتلة[17].

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

تعززت خلال سنتي 2016 و2017 عودة مصر لموقعها ومكانتها السابقة لثورة 25 يناير 2011، باعتبارها الطرف العربي الأكثر حضوراً وتأثيراً في كثير من الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع مع "إسرائيل"، والراعي الأساسي لمسار التسوية السياسية لهذا الصراع، مستفيدة من استعادة اتزانها في التعامل مع مختلف الملفات، وخصوصاً على صعيد العلاقة مع حركة حماس وقطاع غزة. فقد شكّلت هذه النقطة أبرز تغيرات الموقف المصري من القضية الفلسطينية خلال هاتين السنتين، حيث أوقفت السلطات المصرية بصورة تدريجية التعامل مع حركة حماس كخصم سياسي على خلفية علاقتها بحركة الإخوان المسلمين في مصر، التي كان حرب النظام عليها هو عنوان المرحلة التي تلت انقلاب يوليو 2013، وهي حرب أصاب شررها الحركة الفلسطينية، ومعها قطاع غزة الخاضع لسيطرتها، خلال سنتي 2014 و2015.

انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

استكمل النظام المصري خلال سنتي 2016 و2017 حسم الصراع الداخلي ضدّ قوى التغيير التي تصدّرت المشهد عقب ثورة 25 يناير إلى حدّ كبير، وأعاد تثبيت مكانة مصر كعرّاب أساسي لخيار التسوية السلمية بوصفها خياراً استراتيجياً لحل الصراع مع "إسرائيل"، وذلك استكمالاً للمسار الذي خطّته المؤسسة العسكرية منذ انقلاب يوليو 2013 لإعادة دور مصر الاستراتيجي إلى سابق عهده، بعد الشكوك الكبيرة التي ثارت حول مصير مسار كامب ديفيد Camp David Accords خلال الفترة المحدودة التي شهدت وصول الإسلاميين إلى مقاليد الحكم في البلاد.

كما استعادت مصر خلال هاتين السنتين دور "الشقيقة الكبرى"، صاحبة الثقل الأساسي في ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية، عبر إعادة التوازن إلى علاقتها بحركة حماس مقارنة بما كانت عليه خلال سنتي 2014 و2015، ولكن عبر بوابة جهاز المخابرات العامة المصري، أي بشكل مشابه لما كانت عليه العلاقة في عهد الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك.

وبالتالي، فقد تواصل التعامل مع القضية الفلسطينية من خلال محددين أساسيين: أولهما تبني التسوية كخيار استراتيجي يحكم النظرة المصرية لمختلف جوانب القضية والعلاقة مع الأطراف الفلسطينية ومع "إسرائيل"، وثانيهما إدارة العلاقة مع قطاع غزة (ومن يحكمه) استناداً لاعتبارات الأمن القومي.

ونتيجة للاعتبارات المذكورة، تواصلت الحملة التي بدأها الجيش المصري في أيلول/ سبتمبر 2013 بهدف ضبط الأمن في سيناء، والتي شملت استمرار حملة هدم الأنفاق الحدودية المقامة بين قطاع غزة وشمال سيناء، إلى جانب توسيع الشريط الأمني العازل الذي قررت السلطات المصرية إقامته على طول الحدود مع القطاع في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، حيث بدأت السلطات تنفيذ المرحلة الثالثة من الشريط في 2017/10/4 لزيادة عمقه إلى 1,500م[18].

وكانت الحملة قد أسفرت عن هدم أكثر من ألفي نفق خلال الفترة الممتدة من تموز/ يوليو 2013 وحتى أيلول/ سبتمبر 2015[19]، إلا أن عدد الأنفاق التي أعلن الجيش المصري عن هدمها شهد انخفاضاً كبيراً مع مرور الوقت، حيث دمّر 42 نفقاً فقط خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 2017 وحتى 2017/8/6[20]، ولم يُعلن الجيش منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017 سوى عن تدمير ثلاثة أنفاق حدودية إضافية مع قطاع غزة[21]. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء شامل عن مجموع الأنفاق التي تمّ هدمها خلال سنتي 2016 و2017، إلا أن المؤشر السابق يشكّل دلالة على تراجع ظاهرة الأنفاق الحدودية بعد أن تمّ القضاء شبه النهائي عليها نتيجة تلك الحملة؛ وأصبح يسهل التعامل مع أي أنفاق جديدة مستحدثة.

وفي حين نجحت الإجراءات الأمنية المصرية في الحد من ظاهرة الأنفاق الحدودية، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نجاحٍ موازٍ في مواجهة العناصر المسلحة التي تُشكّل التحدي الأبرز للأمن في سيناء، وفي مقدمتهم تنظيم "الدولة الإسلامية – ولاية سيناء"، الذي يتبنى غالبية الهجمات التي تستهدف قوات الأمن والجيش في شبه الجزيرة.

وعلى الجهة المقابلة، مهّد تحسن العلاقات المصرية مع حركة حماس الطريق أمام زيادة مستوى التعاون الأمني بين الطرفين في ضبط الحدود، وهو تعاون تطوّر بصورة تدريجية، ابتداءً من إعلان الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة في نيسان/ أبريل 2016 عن زيادة عدد مواقعها العسكرية وعديد قواتها على الحدود بناء على طلب مصري[22]، وتُوِّج بإعلان وزارة الداخلية في غزة في حزيران/ يونيو 2017 الشروع في إقامة منطقة عازلة بعمق مئة متر على الحدود مع مصر.

ولكن هذا التحسن في العلاقات لم يُغير من أوضاع معبر رفح البري الذي شهد العمل فيه تراجعاً كبيراً منذ نهاية حزيران/ يونيو 2013، حيث بقي المعبر مغلقاً أمام حركة الأفراد معظم الوقت منذ ذلك التاريخ، واستمر أهل قطاع غزة في دفع ثمن تردّي الأوضاع الأمنية في سيناء، مع إصرار السلطات المصرية على ربط فتح المعبر بتحسن الحالة الأمنية فيها. وهو مفاد الرسالة التي أبلغتها السلطات المصرية بكل وضوح لوفد لجنة التكافل التي شكلتها الفصائل الفلسطينية في غزة لبحث تخفيف الحصار عن القطاع، خلال لقاء الوفد مسؤولين مصريين في القاهرة في آب/ أغسطس 2017؛ حيث قال صلاح البردويل، عضو الوفد والقيادي في حركة حماس، إن المخابرات المصرية

أبلغتهم أن معبر رفح لن يُفتح بشكل كامل إلا في حال استتباب الأمن في سيناء[23]. وهو ما يُفسّر ربما عدم تحسن نظام العمل في المعبر، حتى بعد إعلان حماس حلّ لجنتها الإدارية في القطاع واستلام الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن المعابر.

وفي هذا السياق، لم يُفتح معبر رفح منذ بداية سنة 2016 وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 سوى لمدة 80 يوماً من أصل 730 يوماً، حيث فُتح لمدة 44 يوماً خلال سنة 2016، و36 يوماً خلال الفترة الممتدة من 2017/1/1–2017/11/30، وبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين في قوائم انتظار السفر 23 ألفاً[24].

وتجدر الإشارة إلى أن الأيام التي فُتح فيها المعبر كانت تشهد إما فتحاً جزئياً باتجاه واحد، أو لمرور فئات محددة من سكان القطاع المحاصر، كالحجاج والفلسطينيين العالقين على الجانب المصري للمعبر[25]. ونتيجة لتأثير الإغلاق المستمر للمعبر على تقييد حركة الفلسطينيين، أشار تقرير صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إلى ظهور سوق سوداء لنقل الأفراد بين القطاع ومصر، عبر ضباط المخابرات والجيش المصري بالتنسيق مع سماسرة فلسطينيين، وبشكل سري، لقاء مبالغ تصل إلى خمسة آلاف دولار أمريكي[26].

ولكن السلطات المصرية فتحت المعبر استثنائياً لإدخال شحنات وقود لتشغيل محطة كهرباء غزة في حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2017[27]، وذلك بعد تشديد السلطة الفلسطينية في رام الله إجراءاتها ضدّ قطاع غزة، والتي أدّت إلى وقف تشغيل محطة الكهرباء نتيجة لانقطاع إمدادات الوقود، وتقليص إمدادات الكهرباء الإسرائيلية للقطاع. وجاءت هذه الخطوة ربما في إطار رغبة القاهرة في إنجاح جهود الوساطة التي كانت تقوم بها لإتمام المصالحة الفلسطينية، وتجنب انهيار الأوضاع الإنسانية في القطاع.

أ. العلاقات المصرية – الفلسطينية:

شكّلت استعادة التوازن في العلاقة مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً مع حركة حماس، السمة الأبرز للتطورات المتصلة بالعلاقات المصرية الرسمية مع الفلسطينيين خلال سنتي 2016 و2017، وهو تحول يمكن إرجاعه بصورة أساسية إلى التقاء الطرفين على أرض الواقعية السياسية، وتجاوز مفاعيل الأزمة المصرية الداخلية، والتي تسببت منذ انقلاب يوليو 2013 بتوتر العلاقة بين النظام المصري المنقلب على حكم جماعة الإخوان المسلمين من جهة، وحركة حماس صاحبة الصلات الوثيقة بالجماعة من جهة أخرى.

ولم يقتصر احتكام القاهرة إلى "البراجماتية" في علاقاتها مع الفلسطينيين على حركة حماس وحدها، بل شمل أيضاً علاقة القاهرة بالرئيس محمود عباس وحركة فتح، وبتيار القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان، بالشكل الذي ضمن لها امتلاك أوراق القوة والضغط اللازمة لاستعادة

ثقلها السياسي في الملف الداخلي الفلسطيني، الذي كان خلال الفترة السابقة أبرز نقاط تراجع نفوذها فيما يتصل بالقضية الفلسطينية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن القاهرة حرصت في الوقت نفسه على إخضاع علاقاتها مع الفلسطينيين للمحددات التي ذُكرت سابقاً، فقد جاء تحسّن علاقتها بحركة حماس من بوابة التعامل مع الأوضاع في قطاع غزة كأحد قضايا الأمن القومي المصري، مع تولّي جهاز المخابرات العامة المصري ملف العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، دون أن يؤثر ذلك على استمرار دعم مصر الرسمي للسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس باعتبارها الممثل السياسي الشرعي للفلسطينيين، وشريكتها في تبني مسار التسوية.

بدأ التحول الإيجابي في العلاقة بين القاهرة وحماس في شهر آذار/ مارس 2016، على الرغم من اتهام وزير الداخلية المصري لحماس في السادس من ذلك الشهر بالتورط إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين في اغتيال النائب العام السابق هشام بركات، واستهجان الحركة لهذا الاتهام[28]. فالأمر لم يحُل دون إجراء جولتين من المحادثات في القاهرة بين وفد من حركة حماس والمسؤولين المصريين بعدها بأيام، حيث قام وفد رفيع من الحركة بعقد سلسلة لقاءات مع المخابرات العامة المصرية خلال الفترة 12–2016/3/15، في زيارة وصفها عضو المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق بأنها "فتحت صفحة جديدة، وخطاب مودة، للأشقاء في مصر"[29]، وعلّق عليها القيادي في حماس محمود الزهار بقوله إن مصر غيّرت موقفها تجاه الحركة بعد نحو ثلاث سنوات من التوتر والقطيعة[30].

وفيما أُبقي مضمون لقاءات الجولة الثانية بعيداً عن وسائل الإعلام[31]، فقد نقلت وكالة معا عن مصادر أمنية مصرية تأكيدها أن الجولتين أدتا إلى "إذابة جميع الخلافات الجوهرية في ظلّ نوايا حسنة وإيجابية من حماس اتجاه مصر، وإصرار الحركة على التقارب مع مصر وكسر حالة الجمود بين الجانبين"، موضحةً أن إثبات حسن نوايا حماس ارتبط بمحورين، هما "مواصلة حركة حماس في المصالحة الفلسطينية بشكل متسارع وجاد مع حركة فتح، وضبط الحدود الفلسطينية مع مصر"[32].

وبالفعل، فقد تركز تطور العلاقات بين مصر وحماس في هذين المسارين بصورة أساسية، حيث شهدت بداية سنة 2017 جولة جديدة من اللقاءات، كان أبرزها لقاءٌ جَمَعَ مدير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي بنائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في 2017/1/23[33]، وذلك ضمن زيارة وفد من حماس للقاء مسؤولين مصريين لبحث العلاقات الثنائية والوضع الأمني على الحدود[34]. تبعتها زيارة استمرت عدة أيام لوفد أمني من قطاع غزة إلى القاهرة لبحث عدد من الملفات الأمنية، أبرزها ضبط الحدود[35]. وقد أسفرت تلك اللقاءات لاحقاً عن اتخاذ وزارة

الداخلية في غزة عدة إجراءات جديدة لضبط الحدود مع مصر في حزيران/ يونيو 2017، سبقت الإشارة إليها في هذا الفصل.

أما ملف المصالحة الفلسطينية فقد كان نقطة التركيز التالية في علاقات القاهرة بحماس، وكان لتجاوب الحركة مع الجهود المصرية في هذا الإطار أثر في تطوير تلك العلاقات بصورة إضافية، تُوّجت بموافقة السلطات المصرية في أيلول/ سبتمبر 2017 على فتح مكتب للتنسيق والارتباط للحركة في القاهرة، ومنح إذن الإقامة الدائمة لعضو مكتبها السياسي روحي مشتهى[36]، بعد إعلان حماس حلّ لجنتها الإدارية في قطاع غزة.

أما بالنسبة للعلاقة مع السلطة الفلسطينية في رام الله برئاسة محمود عباس، فقد استمرت على أساس أنها المسار الوحيد للعلاقات المصرية الرسمية على المستوى السياسي، بوصفها الممثل الشرعي للفلسطينيين، والشريك السياسي في تبني مسار التسوية. كما استمرت القاهرة في كونها، إلى جانب عمّان، أبرز الأطراف العربية التي نسقت معها قيادة السلطة الفلسطينية تحركاتها السياسية المتعلقة بمسار التسوية، ولا سيّما مع نيل مصر عضوية مجلس الأمن كممثلة عن المجموعة العربية.

وفي هذا السياق، فقد كانت مصر طرفاً في آلية التشاور الثلاثية التي انطلقت في أيار/ مايو 2017، والتي تضم كلاً من مصر والأردن إلى جانب السلطة الفلسطينية، بهدف تنسيق الجهود المتعلقة بالمفاوضات مع "إسرائيل"؛ حيث شهد الأردن اجتماعاً لوزيري خارجية الأردن ومصر ومسؤول ملف المفاوضات في السلطة الفلسطينية صائب عريقات، وذكر بيان مشترك، صدر من عمّان عن الأطراف المشاركة بالاجتماع، أن "حل الدولتين" يمثل "السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل"، معوّلاً على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لاستئناف مباحثات "السلام"[37]. وجاء هذا الاجتماع قُبيل زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى واشنطن للقاء ترامب. كما شهدت القاهرة في آب/ أغسطس 2017 اجتماعاً آخر بين وزراء خارجية الأطراف الثلاثة، بهدف الاتفاق على موقف موحد للتعاطي مع زيارة كانت مرتقبة لوفد أمريكي إلى المنطقة لبحث "عملية السلام"[38].

وقد انسحبت الشراكة المصرية مع الرئيس محمود عباس على العلاقة مع حركة فتح بصفة عامة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصر سعت للاحتفاظ بعلاقتها بطرفي الخلاف الداخلي في الحركة، أي تيارَي عباس ودحلان. فإلى جانب رعاية مصالحة دحلان مع حماس، فقد استضافت مصر في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 مؤتمر "مصر والقضية الفلسطينية"، الذي عُقد في منتجع "العين السخنة"، ووقف دحلان وراء تنظيمه وتمويله. وسهّلت مصر دخول مشاركين في المؤتمر من قطاع غزة عبر معبر رفح، على الرغم من اعتراضات حركة فتح الرسمية على انعقاد المؤتمر، ورفض مناقشته مواضيع تخص الحركة، وهو الأمر الذي عدّته تدخلاً في شؤونها الداخلية[39].

وفي إطار التحول في مواقف مصر وانفتاحها على مختلف الأطراف ضمن جهود استعادة دورها في الملف الداخلي الفلسطيني، زار القاهرة أيضاً وفد من حركة الجهاد الإسلامي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، برئاسة أمينها العام رمضان عبد الله شلّح، للقاء مدير جهاز المخابرات العامة وبحث مقترحات الحركة لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني[40]، كما كانت حركة الجهاد، إلى جانب ممثلي حماس وتيار دحلان في فتح، طرفاً في اللقاءات التي بحثت مع المسؤولين المصريين إيجاد مخارج لأزمة قطاع غزة في آب/ أغسطس 2017[41].

ب. الموقف من الصراع الداخلي ومسار المصالحة الفلسطينية:

استثمرت مصر التحولات في علاقتها مع حركة حماس في استئناف دورها الفاعل في الوساطة بين طرَفي الصراع الداخلي الفلسطيني، وقد لقيت جهود الوساطة المصرية ترحيباً فلسطينياً واسعاً من مختلف الأطراف، وخصوصاً عقب سلسلة اللقاءات التي عقدتها المخابرات المصرية مع وفدي فتح وحماس في القاهرة في أيلول/ سبتمبر 2017، والتي أثمرت عن بدء اتخاذ عدد من الخطوات باتجاه تنفيذ المصالحة، أبرزها إعلان حركة حماس حلّ لجنتها الإدارية في قطاع غزة في ختام تلك الجولة من اللقاءات، ودخول حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله إلى قطاع غزة في 2017/10/2 إيذاناً بتولي مهامها في القطاع، ثم تسلمها إدارة معابر غزة رسمياً مطلع الشهر التالي.

وعند قراءة سلوك القاهرة في هذا الملف، نجد أن تركيزها على إنجاح جهودها السياسية وتحقيق إنجاز على هذا الصعيد قد دفعها لمراجعة سلوكها السابق خلال سنتي 2014 و2015، بتوجيه الضغط إلى طرف فلسطيني دون آخر. وبرزت في هذا السياق بعض المواقف التي لجأت فيها مصر لممارسة ضغوط على الرئيس محمود عباس لإنجاح مساعيها في المصالحة.

ومن الممكن أن تُقرأ موافقة السلطات المصرية على إدخال شحنات وقود لمحطة كهرباء غزة عبر معبر رفح في حزيران/ يونيو 2017، بعد اتخاذ الرئيس محمود عباس إجراءات لتشديد الخناق على حماس في غزة، في هذا السياق. ومما يُعزز هذه القراءة، تشديد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية في وقت لاحق، تعليقاً على تقديم السلطات المصرية تسهيلات لقطاع غزة في ظلّ تضييق السلطة في رام الله الخناق عليه، على أن "أي إجراء تتخذه [مصر] يخص غزة يجب أن يكون بالتنسيق مع القيادة الفلسطينية... حتى لا نكون نجدف في الاتجاهين"، وقوله: "لا نريد أن يتم تنفيس إجراءاتنا" بحق القطاع[42].

وفي السياق نفسه يُمكن أن تُقرأ أيضاً الرعاية المصرية للمصالحة بين حركة حماس والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان وتياره في غزة، حيث نُقل عن القيادي في حماس أحمد يوسف قوله إن المبادرة المصرية لإيجاد تلك المصالحة كان من شأنها أن "تحقق انفراجاً حقيقياً في غزة"[43]؛

وذلك في إشارة إلى التسهيلات المصرية التي كان يجري الحديث عن أن القاهرة كانت مستعدة لتقديمها لإنجاح التفاهمات بين الطرفين، وتتعلق بالمعابر والأوضاع الاقتصادية في القطاع[44].

ج. الموقف من عملية التسوية:

عزز استقرار حكم المؤسسة العسكرية في مصر خلال سنتي 2016 و2017 من مركزية مكانة التسوية في السياسة الخارجية المصرية، بوصفها أهم ملفات نشاطها الدبلوماسي إقليمياً ودولياً، وهو ما أظهرته تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكذلك خطاباته في اللقاءات والمنابر الدولية، بتركيزها على رغبة بلاده في دفع مسار التسوية قدماً.

وفي هذا السياق، وجّه السيسي في أيار/ مايو 2016 رسالة للفلسطينيين والإسرائيليين بضرورة التوصل إلى حلّ حقيقي للقضية الفلسطينية، باعتبار أن ذلك سيحقق سلاماً أكثر دفئاً، مؤكداً استعداد مصر لتقديم كل الضمانات الممكنة لتحقيق مثل هذا الأمر. وخاطب القيادة الإسرائيلية راجياً منها أن تسمح "أن يذاع هذا الخطاب في إسرائيل مرة واثنتين. هناك فرصة حقيقية للسلام رغم ما تمر به المنطقة من ظروف"[45]. وقد لقيت الدعوة ترحيباً فلسطينياً على لسان حركة فتح، التي قالت إن ما ورد في خطاب الرئيس السيسي يعبر عن "حرص مصر الأكيد والثابت (...) على السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره"[46]. كما رحّب بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، قائلاً: "أقدّر ما يقوم به الرئيس السيسي، وأتشجع من روح القيادة التي يبديها"[47]، وذلك إلى جانب ترحيب كل من جامعة الدول العربية والولايات المتحدة بتلك الدعوة[48].

وقد عبّر السيسي، خلال لقاء أجراه مع رؤساء تحرير الصحف القومية المصرية، عن اعتقاده بأن "القناعة بأهمية السلام تتزايد لدى الجانب الإسرائيلي"، مشدداً على أن القضية الفلسطينية هي مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن استمرار الصراع يؤثر فيهما سلباً[49]. وكرر السيسي في حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في اجتماعها السنوي، دعوته للجانبين إلى استئناف المفاوضات، حيث وجّه في أيلول/ سبتمبر 2016 "نداءً إلى الشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية في أهمية إيجاد حل لهذه القضية [الفلسطينية]"، واصفاً التجربة المصرية لـ"السلام" مع "إسرائيل" بـ"الرائعة"[50]. كما خاطب "الشعب الإسرائيلي" مجدداً في خطابه التالي أمام الجمعية في أيلول/ سبتمبر 2017، قائلاً: "لدينا في مصر تجربة رائعة وعظيمة في السلام معكم منذ أكثر من 40 سنة، ويمكن أن نكرر هذه التجربة وهذه الخطوة الرائعة مرة أخرى"، مؤكداً الحرص على "أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي [الفلسطيني]"، وناشد الرأي العام الإسرائيلي "الوقوف خلف قيادته السياسية"[51]. وربما يكون السيسي قد كرر خطأ عبارة "أمن المواطن الإسرائيلي"، ولكن هذا الخطأ توافق مع ميل السيسي في خطاباته إلى توجيه حديثه للطرف الإسرائيلي.

وقد تناول السيسي هذا الملف خلال لقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال تلك الاجتماعات، وقال السيسي خلال حوار له مع شبكة فوكس نيوز Fox News الأمريكية: "لقد أبلغت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن لديه فرصة لحل قضية القرن، فهذه قضية القرن فضلاً عن كونها إحدى أكبر ذرائع الإرهاب"[52]. وسبق للرئيس المصري تعبيره عن اعتقاده بأن الرئيس ترامب "هو الرقم الحاسم" في التوصل لحل القضية الفلسطينية، وذلك في إطار حديثه مجدداً عن وجود "فرصة للسلام"، ودعوته الإسرائيليين إلى اغتنامها وعدم إهدارها[53]. وكان السيسي قد طرح على ترامب رؤيته بالنسبة للحل النهائي في فلسطين خلال لقاء سابق جمعهما في البيت الأبيض في نيسان/ أبريل 2017، وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري أن تلك الرؤية تلخصت في إقامة الدولتين والعمل على تغيير المناخ الإقليمي وإزالة أسباب التوتر والصراع القائم[54].

على الجانب الإسرائيلي، لخّص بنيامين نتنياهو مدى ارتياح "إسرائيل" للاستقرار الذي يشهده "السلام" مع مصر بقوله إنه "مرساة الاستقرار والأمن في المنطقة" وشكر السيسي على "قيادته وجهوده لتعزيز السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وفي الشرق الأوسط الأوسع"[55].

كما كانت مواقف السيسي تجاه "إسرائيل" محل ترحيب سياسي وإعلامي واسع لدى تل أبيب. وفي هذا السياق، نقلت صحيفة هآرتس عن وزير الإسكان الإسرائيلي يوآف جالانت Yoav Galant قوله إن "إسرائيل" محظوظة بتمكن السيسي من السيطرة على مقاليد الحكم واستعادتها من الإخوان المسلمين، وذلك في تسجيل صوتي مسرب لجلسة مغلقة جمعته مع قادة التنظيمات اليهودية في شمال الولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة أن جالانت وصف السيسي بأنه "مبارك بعد عملية تجميل"، وقوله إن من مصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة مواصلة دعم النظام الحالي في مصر[56]. وهو موقف مشابه لموقف وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز، الذي حضّ المجتمع الدولي على دعم السيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني في بلاده، قائلاً إن انهيار مصر "سيشكل خطراً ليس فقط على إسرائيل والشرق الأوسط، بل على أوروبا أيضاً"[57].

من جانب آخر، تناولت بعض وسائل الإعلام في شباط/ فبراير 2017 وجود مشاريع لإنهاء الصراع مع "إسرائيل" تشمل أفكاراً للتنازل عن أجزاء من سيناء لصالح الدولة الفلسطينية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية علاء يوسف نفى تلك الأنباء، مؤكداً أن هذا الأمر "لم يسبق مناقشته أو طرحه على أي مستوى من جانب أي مسؤول عربي أو أجنبي مع الجانب المصري". وأوضح أنه "من غير المتصور الخوض في مثل هذه الأطروحات غر الواقعية وغير المقبولة"[58].

وقد اعترضت القاهرة رسمياً على قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، غير أنه تمّ حصر التفاعل ضده في إطار محدود، وبسقف إعلامي منخفض. وكان لافتاً

للنظر صدور تسريبات عن توجيهات من ضباط محسوبين على المخابرات المصرية إلى رموز إعلامية بمحاولة تبريد الموضوع وعدم استثارة الناس[59].

د. العلاقة مع "إسرائيل":

توالت خلال سنتي 2016 و2017 بوادر تحسن العلاقات السياسية والديبلوماسية بين القاهرة وتل أبيب، بدءاً بعودة السفير المصري إلى تل أبيب بعد نحو ثلاث سنوات من سحبه خلال حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، احتجاجاً على العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012؛ حيث قدّم السفير المصري الجديد في "إسرائيل" حازم خيرت أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في 2016/2/25[60]. وفي وقت لاحق، توجّه وزير الخارجية المصري سامح شكري للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في القدس في 2016/7/10، في أول زيارة لوزير خارجية مصري إلى "إسرائيل" منذ تسع سنوات[61]. وبعد تلك الزيارة بأيام، شارك الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، إلى جانب رئيس حكومته بنيامين نتنياهو وزوجته، في حفل استقبال أقامته السفارة المصرية في تل أبيب بمناسبة ذكرى ثورة 23 يوليو 1952، وقال نتنياهو في كلمته خلال الحفل: "علينا (مصر وإسرائيل) أن نتشابك الأيدي ضدّ الإرهاب. علينا أن نتشابك الأيدي من أجل السلام. السلام بيننا قوي ومتين منذ قرابة أربعة عقود. إنه تجاوز جميع العواصف والتحديات"[62]. وجاء ذلك بعد أيام من وصف وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان لمصر بأنها "الحليف الأكثر أهمية والأكثر جدية في الشرق الأوسط وبين الدول العربية"[63]. كما شاركت مصر، إلى جانب الأردن، في جهود إخماد الحرائق التي استمرت عدة أيام في "إسرائيل" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. وقد وجّه بنيامين نتنياهو الشكر للبلدين عبر حسابه على موقع الفيسبوك للتواصل الاجتماعي[64].

أما أبرز تطور في العلاقات بين الجانبين فقد تمثّل في لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2017/9/18، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أول لقاء رسمي يجمعهما. وقد عبّر السيسي خلال اللقاء عن رغبته في "المساعدة في المبادرات لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين"[65]. ولكن ربما تجدر الإشارة هنا إلى أن صحيفة هآرتس سبق أن أشارت إلى أن بنيامين نتنياهو كان قد اجتمع سراً بالسيسي في القاهرة في نيسان/ أبريل 2016، برفقة زعيم المعارضة الإسرائيلية ورئيس المعسكر الصهيوني إسحق هرتسوغ[66].

وفي إطار التنسيق السياسي بين تل أبيب والقاهرة، فقد أَطلعت مصرُ "إسرائيل" مسبقاً على نيتها نقل جزيرتي تيران وصنافير للسيادة السعودية، حيث أوضحت تل أبيب عدم معارضتها لهذا الأمر طالما أن حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية في مضيق تيران ستبقى مضمونة[67]؛ وهي

النقطة التي أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري على وجودها[68]. كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون إن "إسرائيل" طرف في الاتفاق على نقل الجزيرتين، موضحاً أن السعودية تعهدت بالوفاء بالالتزامات العسكرية الواردة في الملحق العسكري لـ"اتفاق السلام" مع مصر في تلك المنطقة[69].

أما على صعيد العلاقات الأمنية والعسكرية، فقد شكّل تدهور الأمن في سيناء واستمرار اتخاذها نقطة انطلاق بالنسبة لتنظيم "ولاية سيناء" فرصة لتطوّرها بصورة غير مسبوقة في تاريخ العلاقة بين القاهرة وتل أبيب. وهو ما شكّل بالنسبة لـ"إسرائيل" فرصة إيجابية حسّنت من بيئتها الاستراتيجية، نظراً لتجاوز مكاسب زيادة التعاون الأمني مع مصر حجم التهديد الأمني المحتمل أن تُشكّله "ولاية سيناء" بالنسبة لها، أتاح لها في الوقت نفسه الاستفادة من الحملة الأمنية المصرية لمواجهة احتمال تهريب السلاح لصالح حركة حماس في غزة، التي تُشكّل تهديداً أمنياً أكثر جدية لها.

وقد تعددت مؤشرات تزايد التنسيق الأمني وتحسن البيئة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" خلال سنتي 2016 و2017، ومن بينها ما ذهب إلى تأكيده يوسي ميلمان، المحلل الإسرائيلي لشؤون الأمن القومي، بقوله إن "تل أبيب تُعرّف العلاقات مع القاهرة على أنها تحالف استراتيجي، وهي تأتي من حيث أهميتها للمصالح الأمنية القومية في المرتبة الثانية مباشرة، بعد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الحميمة"، مشيراً إلى أن الروابط العسكرية والأمنية بين الطرفين في عهد السيسي وصلت إلى مستويات رفيعة، تجاوزت ما كانت عليه في عهد مبارك[70].

أما عن طبيعة الأهداف التي خدمها تطور هذا التنسيق، فتجدر الإشارة إلى ما أوردته صحيفة معاريف Maariv الإسرائيلية، من أن تغير النظام في مصر أدى إلى تقليص المجهود الإسرائيلي في مكافحة تهريب السلاح إلى غزة، وأضافت الصحيفة أن رئيس جهاز الموساد Mossad يوسي كوهين Yossi Cohen وضع على رأس أولوياته تعزيز العلاقة والتعاون مع المخابرات المصرية[71]. وضمن الإطار نفسه، قال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز إن مصر غمرت الأنفاق الحدودية مع غزة بالماء بناء على طلب إسرائيلي، واصفاً التنسيق الأمني بين البلدين بأنه "أفضل من أي وقت مضى"[72]. كما أشاد السفير الإسرائيلي في مصر ديفيد غوفرين David Govrin، في مقال له بصحيفة يديعوت أحرونوت، بدفء العلاقات بين تل أبيب والقاهرة، مضيفاً أنه قبل أربعة عقود لم تحلم "إسرائيل" بأن تصل إلى هذا المستوى من التعاون الأمني مع مصر[73].

ومن أبرز الأمثلة على هذا التطور غير المسبوق على صعيد التعاون الأمني، قدم الادعاء العام الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 لائحة اتهام ضدّ فلسطيني سلمته مصر لـ"إسرائيل" بعد اعتقاله في الأراضي المصرية بتهمة تهريب السلاح إلى قطاع غزة[74]. كما تزايدت الأنباء حول

قيام طائرات بدون طيار إسرائيلية بتنفيذ غارات ضدّ أهداف في سيناء خلال سنتي 2016 و2017، في إطار محاربة "إسرائيل" لما تعتبره تهديدات لأمنها على الجهة الغربية من حدودها مع مصر، وخصوصاً ضدّ تنظيم "ولاية سيناء" التابع لداعش. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة العربي الجديد أن مواطناً مصرياً قُتل في مدينة رفح المصرية في 2016/8/29، إثر قصف سيارته من قبل طائرة بدون طيار يُعتقد أنها إسرائيلية، بعد تلقيه تهديدات من ضباط إسرائيليين بعدم التحرك في المنطقة الحدودية. ونقلت الصحيفة عن أحد شيوخ سيناء تأكيده تلقي عدد من أهالي المنطقة اتصالات مماثلة من ضباط إسرائيليين[75]. وتسببت غارة مماثلة بقتل عشرة مصريين في 2017/1/20، في منزل بمنطقة العجرا جنوب مدينة رفح المصرية، بينهم طفل في العاشرة من عمره[76].

وفي المجال الاقتصادي، كان الحدث الأبرز توقيع شركة دولفينز للغاز الطبيعي المصرية اتفاقية مع مجموعة الشركات المشغّلة لحقل تامار الإسرائيلي لاستيراد الغاز على مدى 15 عاماً، في صفقة قُدّرت قيمتها بنحو 20 مليار دولار أمريكي[77]. إلا أن إعلان وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 عن توقف بلاده عن استيراد الغاز بدءاً من السنة المقبلة قد يضع حداً لتلك الصفقة، إذ قال الوزير إن الاكتشافات الجديدة في حقل "ظهر" المصري ستكون كافية لسد الاحتياجات المحلية من الغاز الطبيعي المسال، كما أنه من الممكن أن تبدأ مصر بتصديره في سنة 2019[78].

من جهة أخرى، واصلت شركة الكهرباء الإسرائيلية مطالبة شركات طاقة مصرية بدفع تعويضات عن توقف تزويدها بالغاز في سنة 2012، وأعلنت الشركة الإسرائيلية أن الطعن الذي تقدمت به كل من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول أمام محكمة سويسرية، ضدّ حكم سابق يلزمهما بدفع تعويضات بقيمة ملياري دولار أمريكي، قد تمّ رفضه[79].

2. الأردن:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

لم يشهد الأردن بصورة عامة تغيّراً على صعيد موقعه ضمن البيئة الاستراتيجية للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2016 و2017. فكما في السنتين السابقتين، جَهِد الأردن في محاولة تحصين نفسه من تأثيرات الأزمات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي، وخصوصاً مع تواجده الجغرافي في "عين العاصفة"، ووقوعه على أطول خطّ تماس مباشر مع محورَي النزاع الأساسيين في المنطقة في الوقت نفسه: أولهما القضية الفلسطينية والصراع مع "إسرائيل"، وثانيهما الصراع المتزايد على النفوذ بين الدول العربية "السنّية"، أو ما يُعرف بدول الاعتدال العربي، وبين إيران.

وإذا ما أضفنا إلى العامل الجغرافي العوامل التاريخية والديموجرافية المتعلقة بصلة الأردن بالقضية الفلسطينية، إلى جانب موقعه من التحالفات في المنطقة، وأوضاعه الاقتصادية الداخلية، فإننا نرى أن صانع القرار في الأردن يواجه معادلة شديدة التعقيد.

فمن جهة، يُعدّ الأردن حليفاً أساسياً للولايات المتحدة، وهو عضو أساسي في "نادي الاعتدال" العربي وفي الحرب على "الإرهاب"، وتربطه بـ"إسرائيل" منذ سنة 1994 "اتفاقية سلام" أوجدت جملة من المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة.

ومن جهة أخرى، فإن تركيز الاحتلال الإسرائيلي المستمر في سياساته التهويدية على المسجد الأقصى يضع تلك الاتفاقية موضع رفض شعبي وبرلماني مستمر، ويُبقي العلاقة بين عمّان وتل أبيب في حالة "سلام بارد"؛ باعتبار الأردن صاحب الوصاية التاريخية والمسؤولية المباشرة عن المسجد الأقصى والمقدسات في القدس، ناهيك عن الاعتبارات الديموجرافية والصلات الوثيقة بين الشعب الأردني بمختلف مكوناته مع القضية الفلسطينية، ومع القدس على وجه الخصوص.

ومن جهة ثالثة، فإن الأردن الذي كان أول من حذّر من بروز "هلال شيعي" في المنطقة، قد بات اليوم يجد نفسه على تماس مباشر مع هذا "الهلال" على حدوده الشرقية والشمالية، مع تزايد النفوذ الإيراني في العراق وسورية بعد الأزمات التي مرّ بها كل منهما، وفي ظلّ التواجد العسكري لطهران وحليفها حزب الله على الأرض السورية. هذا بالإضافة طبعاً إلى مخاوف التهديد الأمني القادمة عبر تلك الحدود من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي يُعد الأردن أحد ألدّ أعدائه.

ومن جهة رابعة، فإن الأزمة الخليجية والتغيرات السياسية الداخلية الواسعة التي تشهدها السعودية جنوباً تزيد من هواجس قلق الأردن وخشيته من التداعيات المحتملة لأزمات المنطقة على استقراره الداخلي، ولا سيّما على صعيدي الاقتصاد وأمن الطاقة. كما أن الإشارات المتزايدة عن رغبة وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان في التقارب مع "إسرائيل"، والحديث عن وجود صفقة تتضمن التنازل عن حقّ عودة اللاجئين وتدويل القدس، تثير قلق الأردن[80].

وفي المحصلة، فإن تفاعل هذه العوامل التي تحيط بالأردن من جهاته الأربع يدفع عمّان لموازنة حساباتها السياسية بدقة، ويجعلها غير راغبة في تصعيد أي من الأزمات السياسية التي تمرّ بها في علاقتها بأي من جيرانها، وخصوصاً مع "إسرائيل"، حفاظاً على تحالفها مع الولايات المتحدة، وسعياً لضمان تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفي الوقت الراهن، فإن هذا الأمر يصُب في مصلحة "إسرائيل"، التي يرى صانع القرار في الأردن أنها، على الرغم من تردي العلاقات السياسية معها، تبقى البلد الأكثر "قوة ونفوذاً" ودعماً خارجياً دولياً بين دول الجوار، ومن شأن استمرار التعاون معها تأمين مصالح الأردن السياسية

والاقتصادية والأمنية على الصعيد الاستراتيجي. ويبدو أن تل أبيب تُدرك جيداً تلك الاعتبارات، وتستغلها بما يُعزز موقعها الاستراتيجي، مع مواصلة سياساتها التهويدية والاستيطانية في القدس، دون القلق من تأثير هذه السياسة سلباً على مصالحها المشتركة مع الأردن.

ب. العلاقات الأردنية – الفلسطينية:

حافظ الأردن خلال سنتي 2016 و2017 على مواقفه التقليدية السابقة من أطراف الخلاف الفلسطيني الداخلي، وواصل دعمه للرئيس محمود عباس بوصفه الممثل الشرعي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، دون أن تشهد علاقة عمّان بفصائل المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً حركة حماس تطوّراً أو تغيّراً يُذكر.

وفي هذا السياق، استمر تنسيق المواقف السياسية المتعلقة بالتسوية وغيرها من الملفات المشتركة بين عمّان ورام الله، ولا سيّما ملف القدس والاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، الذي كان محور الزيارة التي قام بها العاهل الأردني إلى رام الله في آب/ أغسطس 2017، عقب هبّة باب الأسباط، حيث وصف مسؤولون فلسطينيون تلك الزيارة بأنها بمثابة رسالة دعم للسلطة في مواجهة "إسرائيل" واعتداءاتها في الأقصى والقدس خصوصاً. وقال وزير الخارجية الفلسطيني عقب ذلك اللقاء إن الطرفين اتفقا على "تشكيل خلية أزمة مشتركة تتواصل في ما بينها لتقويم المرحلة الماضية و[استخلاص] الدروس والعبر، و[التعامل مع] أي تحديات قد نواجهها في الأقصى"[81].

وكان هذا التنسيق بشأن الأقصى قائماً أيضاً عندما أعلن الأردن نيته تركيب كاميرات مراقبة في المسجد في آذار/ مارس 2016، إذ عبّر الرئيس محمود عباس خلال لقاء جمعه بوزير الخارجية الأردني ناصر جودة عن تأييد هذه الخطوة[82]، التي قال الأردن إنها كانت تهدف لرصد انتهاكات الاحتلال في المسجد[83].

إلا أن الأردن تراجع عن قراره إثر صدور مواقف فلسطينية ومقدسية رافضة لهذا الإجراء، لأن من شأنه أن يصبّ في مصلحة سيطرة "إسرائيل" على المسجد، وفق ما قاله خطيب وإمام المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري[84]. فبعد أكثر من شهر من إعلان الأردن قراره الأول، أكد رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور أن بلاده تراجعت عن تركيب كاميرات في المسجد الأقصى المبارك، وقال: "فوجئنا منذ إعلان نيتنا تنفيذ المشروع بردود أفعال بعض أهلنا في فلسطين تتوجس من المشروع، وتبدي ملاحظات عليه، وتشكك في مراميه وفي أهدافه"، مضيفاً: "ولأننا نحترم الآراء جميعها لإخوتنا في فلسطين عامة، وفي القدس الشريف خاصة، وجدنا أن هذا المشروع لم يعد توافقياً، بل قد يكون محل خلاف، وبالتالي قررنا التوقف عن المضي في تنفيذه"[85].

وفي سياق دعم الأردن للمفاوض الفلسطيني وتنسيق المواقف مع قيادة السلطة فيما يتعلق بمسار التسوية، استضافت عمّان في أيار/ مايو 2017 لقاءً ضمّ وزيرَي خارجية الأردن ومصر

ومن الجانب الفلسطيني مسؤول ملف المفاوضات صائب عريقات، قُبيل زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المنطقة، وذلك في إطار ما عُرف لاحقاً بآلية التشاور الثلاثية[86]. وقد اجتمع وزراء خارجية الأطراف الثلاثة مجدداً في القاهرة في آب/ أغسطس 2017، لتنسيق المواقف بخصوص كيفية التعاطي مع زيارة وفد أمريكي إلى المنطقة لبحث "عملية السلام"[87].

من جهة أخرى، لم تشهد علاقة الأردن الرسمية بحركة حماس أي تطور، وجاءت موافقة الحكومة الأردنية على دخول رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل زيارة إلى البلاد في أيلول/ سبتمبر 2016 للمشاركة في جنازة والدته "لأسباب إنسانية بعد أن تقدم بطلب لذلك"، وفق ما قاله مصدر حكومي أردني[88]. كما لم يكن للدبلوماسية الأردنية أي نشاط فاعل في جهود المصالحة الفلسطينية، التي لطالما فضلت مصر إبقاءها ضمن ملفات اختصاصها.

ج. الموقف من عملية التسوية:

على الرغم من توتر العلاقات السياسية بين عمّان وتل أبيب، فقد بقيت اتفاقية وادي عربة ركناً ثابتاً في السياسة الخارجية الأردنية، التي استمرت أيضاً، إلى جانب مصر، بدعم مسار المفاوضات وتوفير المظلة والمرجعية العربية للمفاوض الفلسطيني. وفي هذا السياق، كشفت صحيفة هآرتس في شباط/ فبراير 2017 عن استضافة مدينة العقبة الأردنية مؤتمر قمة سرِّي جمع العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2016، وقالت إن الأخير قدم لنتنياهو عرضاً لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بدعم من الدول العربية[89]. وقد أكد نتنياهو خلال اجتماع مع وزراء حزبه مشاركته في تلك القمة، التي عُقدت في 2016/2/21[90]. وجمعت عبد الله الثاني والسيسي قمة أخرى في 2017/2/21 في القاهرة، أكد خلالها الطرفان على أن "حل الدولتين" وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس هي "من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها"[91].

إلا أن إعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ودعم جهود التسوية مع "إسرائيل" لم تحتل في خطابات العاهل الأردني حيزاً مشابهاً للحيز الذي احتلته في خطابات الرئيس المصري، بل كان موضوع خلاف الأردن مع "إسرائيل"، أي انتهاكات الاحتلال في المسجد الأقصى، هي موضع التركيز الأكبر في العناوين التي تناولت القضية الفلسطينية ضمن تلك الخطابات. وهو ما يحمل إشارة إضافية على استمرار حالة "السلام البارد" بين الأردن و"إسرائيل". وعلى سبيل المثال، فإن الإشارة إلى "عملية السلام" في خطاب ملك الأردن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2016 لم تحمل خطاباً ودياً تجاه "إسرائيل" كالخطاب المصري، بل جاءت في سياق التحذير من الظلم الناجم عن "حرمان الفلسطينيين من حقهم في الدولة".

وقال العاهل الأردني إن "السلام هو قرار يتخذ عن وعي وإرادة، وعلى إسرائيل أن تتقبل السلام، وإلا فإنها سوف تغدو محاطة بالكراهية وسط منطقة تموج بالاضطراب"، متبعاً ذلك مباشرة بالتأكيد على أن "حماية القدس مصدر قلق كبير، فهذه المدينة المقدسة ركيزة للسلام ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أجمع. وهذا الأمر على رأس أولوياتي شخصياً"[92].

وبقيت هذه النقطة الخلافية مع "إسرائيل" محور تركيز أساسي يلازم ذكر القضية الفلسطينية وضرورة التسوية في خطابات رأس السياسة الأردنية في الأحداث العربية والدولية البارزة خلال سنتي 2016 و2017، كالدورتين الـ 27 والـ 28 للقمة العربية في نواكشوط (تموز/ يوليو 2016) والبحر الميت (آذار/ مارس 2017)، والقمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض (أيار/ مايو 2017)[93].

وقد اعترضت عمّان رسمياً على قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس. فقد حذر الملك الأردني عبد الله الثاني الرئيس ترامب، خلال اتصال هاتفي قبل يوم واحد من إعلانه، من خطورة اتخاذ أي قرار خارج إطار حلّ شامل يحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها "القدس الشرقية"، مشدداً على أن القدس هي مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وأكد الملك عبد الله الثاني، خلال كلمة له في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في 2017/12/13، من أن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" قرار خطير، تهدد انعكاساته الأمن والاستقرار ويحبط الجهود لاستئناف عملية السلام. كما أكدت الحكومة الأردنية أن إعلان ترامب يمثل خرقاً لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. وأعلن مجلسا النواب والأعيان في الأردن رفضهما لإعلان ترامب[94].

د. العلاقة مع "إسرائيل":

على الصعيد السياسي، ما يزال التوتر يخيم على علاقة عمّان بتل أبيب نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في إجراءاته التهويدية في المسجد الأقصى المبارك، الذي يقع تحت الوصاية التاريخية والقانونية للأردن، وهو ما انعكس في خطابات العاهل الأردني التي سبقت الإشارة إليها، كما في جهود الأردن الديبلوماسية في المؤسسات الدولية، وفي منظمة اليونسكو خصوصاً، لتأكيد رفض الإجراءات الإسرائيلية في المسجد وأيّ تغيير للوضع القائم فيه، وتثبيت الوصاية الأردنية على الأقصى والتشديد على مكانته كمقدس إسلامي.

وفي هذا السياق، قال ملك الأردن خلال حوار صحفي له إن الأردن سيواصل "القيام بمسؤولياته الدينية والتاريخية تجاه كامل المسجد الأقصى الذي يتعرض لمحاولات اقتحام متكررة من قبل المتطرفين"، وأضاف إنه سيواصل "الوقوف بوجه أية اعتداءات أو محاولات للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى"، مشدداً على أن الأقصى "لا يقبل الشراكة ولا التقسيم".

وأضاف: "دافعنا بنجاح لاعتماد هذا التعريف مراراً أمام الأمم المتحدة وفي اليونسكو، ونحتفظ بالخيارات السياسية والقانونية كافة للتصدي للانتهاكات وحماية المقدسات"[95].

وقد زادت الأحداث التي أدت لاندلاع هبّة باب الأسباط من توتر العلاقة بين الأردن و"إسرائيل". فبعد إغلاق سلطات الاحتلال المسجد الأقصى في 2017/7/14، إثر تنفيذ ثلاثة شبان فلسطينيين عملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل اثنين من عناصر شرطة الاحتلال داخل ساحات المسجد، طالبت الحكومة الأردنية الاحتلال بفتح المسجد فوراً أمام المصلين، وعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تغير الوضع التاريخي القائم في القدس والأقصى. ورفضت "إسرائيل" تلك المطالب وردت عبر مسؤول، لم يُكشَف عن اسمه، بالقول إنه "كان من الأجدر على كافة الأطراف المعنية، بما فيها الأردن، أن تحافظ على ضبط النفس وتمتنع عن شحن الأجواء"، مضيفاً أن الأردن اختار مهاجمة "إسرائيل" بدلاً من إدانة الهجوم[96].

إلا أن العاهل الأردني أجرى في اليوم التالي اتصالاً بنتنياهو أكد فيه أهمية التهدئة ومنع التصعيد، مديناً "الهجوم" الذي وقع في الأقصى، وعبّر في الوقت نفسه عن رفض الأردن المطلق لاستمرار إغلاق المسجد، مطالباً "إسرائيل" بإعادة فتحه[97]. كما عبّر الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني عن رفض الإجراءات التي حاول الاحتلال فرضها على المصلّين بتركيب بوابات تفتيش إلكترونية على مداخل المسجد، وقال: "نعيد تذكير إسرائيل بأنها قوة محتلة"، وأضاف أن: "أي تغيير في الوضع القائم في القدس والأقصى يخالف التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال، وهي ليست مخولة بالقيام بذلك حسب القانون الدولي"[98].

علاوة على ذلك، فقد شهدت سنتا 2016 و2017 عدة حوادث أثارت غضب الشارع الأردني تجاه "إسرائيل" وتجاه تعامل الحكومة الأردنية مع تلك الأحداث في الوقت نفسه، لتزيد بذلك من توتير العلاقات بين الأردن و"إسرائيل"؛ حيث تسبب عناصر أمن إسرائيليون بقتل أربعة مواطنين أردنيين في ثلاثة حوادث منفصلة خلال تلك الفترة، كان أحدثها مقتل أردنيين اثنين برصاص حارس أمن إسرائيلي في محيط السفارة الإسرائيلية في عمّان، في حدث تزامن مع هبّة باب الأسباط التي كانت محط حراك رسمي وتفاعل شعبي في الأردن. وقعت "حادثة السفارة" في 2017/7/23 في إحدى الشقق المستأجرة من قبل السفارة الإسرائيلية، حيث أقدم حارس أمن إسرائيلي على إطلاق النار على الفتى محمد الجواودة الذي كان متواجداً لتركيب أثاث في الشقة، بحجة أن الفتى حاول طعنه وأصابه بجروح طفيفة، مما أدى لمقتل الفتى ومالك الشقة المستأجرة، الطبيب بشار الحمارنة، الذي تواجد في المكان[99].

وقد غادر القاتل الأردن برفقة كامل طاقم السفارة الإسرائيلية في عمّان، وهو ما أشعل غضب الشارع الأردني؛ إلا أن الحكومة قالت إن القاتل يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، وأنها مع ذلك لم

تسمح بمغادرته إلا بعد أخذ إفادته، وأفاد الأمن العام الأردني أن تحقيقاته أظهرت أن الحادثة نجمت عن خلاف شخصي. من جهة أخرى، قالت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية إن "هناك شبه توافق بين إسرائيل والأردن على حلّ أزمة حارس الأمن الذي قتل مواطنين أردنيين، مقابل حلّ قضية البوابات الإلكترونية المنصوبة على مداخل المسجد الأقصى"[100].

وتجدر الإشارة إلى أن تعامل الحكومة الإسرائيلية مع الحادثة أثار غضباً رسمياً في الأردن، بعد أن استقبل بنيامين نتنياهو القاتل بعد عودته واحتضنه، مؤكداً تضامن الحكومة معه. وهو ما دفع العاهل الأردني للتعليق بالقول: "هذا التصرف المرفوض والمستفز على كل الصعد يفجر غضبنا جميعاً، ويؤدي لزعزعة الأمن ويغذي التطرف في المنطقة"، مضيفاً: "لن نتنازل أو نتراجع عن أي حق من حقوقهما وعن حقوق مواطنينا، وسيكون لتعامل إسرائيل مع قضية السفارة ومقتل القاضي زعيتر وغيرها من القضايا أثر مباشر على طبيعة علاقاتنا". وقال مصدر حكومي أردني في اليوم التالي إن عمّان "أبلغت الحكومة الإسرائيلية رسمياً بأنها لن تسمح للسفيرة عينات شلاين Einat Schlein وطاقم السفارة بالعودة قبل قيام إسرائيل بفتح تحقيق جدي بالحادث"[101].

كما أكد العاهل الأردني في وقت لاحق ضرورة طيّ ملف حادثة السفارة قبل إعادة العلاقة بين عمّان وتل أبيب إلى نصابها، وذلك خلال لقائه رؤساء الجاليات اليهودية الأمريكية في نيويورك[102].

ومن ضمن الإشارات على الغضب الأردني المركّب الذي أدت إليه هذه الحادثة المتزامنة مع أزمة البوابات الإلكترونية التي حاولت سلطات الاحتلال نصبها على بوابات المسجد الأقصى، كان للعاهل الأردني في آب/ أغسطس 2017 حراك ديبلوماسي إقليمي هدف لتوجيه رسالة إلى "إسرائيل" بتأكيد الوصاية الأردنية على الأقصى، شمل زيارة رام الله للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس[103]، واستقبال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عمّان في يوم ذكرى حريق المسجد الأقصى لبحث الانتهاكات بحق المسجد[104].

أما الحادثتان السابقتان فشهدتهما مدينة القدس، حيث استشهد المواطن الأردني سعيد عمرو إثر إطلاق جنود الاحتلال النار عليه في 2016/9/16، بدعوى محاولته تنفيذ عملية طعن[105]. وقامت الحكومة الأردنية على أثر ذلك باستدعاء السفيرة الإسرائيلية في عمّان لتقديم توضيح حول ظروف إطلاق النار على مواطنها، الذي شارك المئات في تشييع جثمانه في مدينة الكرك جنوب الأردن[106]. وفي 2017/5/13، استشهد المواطن الأردني محمد الكسجي برصاص قوات الاحتلال في منطقة باب السلسلة في البلدة القديمة، بعد طعنه عنصراً من شرطة الاحتلال. وحمّلت الحكومة الأردنية "إسرائيل"، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن إطلاق النار على الكسجي[107]. وهو ما دفع نتنياهو لشنّ هجوم لاذع على الحكومة الأردنية، ودعوتها "للكف عن اللعب على حبلين"، حسب وصفه[108].

ولكن في مقابل توتر العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الأردن و"إسرائيل"، فإن التعاون الأمني قد استمر بين البلدين، فيما شهد التطبيع الاقتصادي تطوراً إضافياً، حتى تاريخ وقوع حادثة السفارة على الأقل، وخصوصاً في مجالي الطاقة والمياه. فعلى الصعيد الأمني، شكّلت الأزمة السورية والحرب ضدّ داعش سبباً لاستمرار التعاون بين عمّان وتل أبيب. وفي هذا السياق، كشف الصحفي المختص بشؤون الشرق الأوسط ديفيد هيرست David Hirst في مقال له على موقع ميدل إيست آي Middle East Eye، عن حديث الملك عبد الله الثاني عن وجود تنسيق أردني – إسرائيلي لوضع حدود معينة للعملية العسكرية الروسية في جنوب سورية، وذلك خلال لقاء مع عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي في واشنطن في 2016/1/11، قال هيرست إنه اطلع على محضر له، مضيفاً أن الملك تلقى اتصالاً من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، والتقى في وقت سابق رئيس الموساد في عمّان في إطار هذا التنسيق. كما أشار المقال إلى أن العاهل الأردني اشتكى من أن الإسرائيليين "يغضّون الطرف" عن تواجد مقاتلي "جبهة النصرة" في جنوب سورية، بسبب اعتقاد تل أبيب بأن "النصرة" قد تشكل قوة معارضة لحزب الله[109].

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد استمر هاجسا أمن المياه والطاقة لكونهما أبرز العوامل الدافعة باتجاه التعاون الأردني مع "إسرائيل"؛ نتيجة لشحّ الموارد المائية للأردن وعدم امتلاكه لمصادر محلية تلبي احتياجاته من الطاقة، في الوقت الذي تشكّل فيه "إسرائيل" مصدراً محتملاً لتلك الموارد. وقد استندت دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب إلى الاتفاقيات الموقعة في مجالَي الغاز والمياه في قولها إن ما يحصل بين الأردن و"إسرائيل" يثبت أنهما قادرتان على التوصل إلى اتفاقيات ثنائية، وإيجاد أجواء إيجابية حتى من دون التوصل إلى تفاهمات سياسية، مما يعني أن الجانبين اتفقا على الفصل في علاقاتهما بين المجالات الاقتصادية وبين المجالات السياسية، مضيفة أن "إسرائيل" حظيت من تلك الاتفاقيات بمزيد من الاستقرار في بيئتها الجيو–استراتيجية المجاورة لها[110].

في مجال الطاقة، دفع الانقطاع المتكرر لإمدادات الغاز الطبيعي المصرية منذ سنة 2011، والتي كان يعتمد عليها الأردن بصورة أساسية في توليد الكهرباء، إلى بحث الحكومة عن مصادر بديلة لاستيراد الغاز. وشكّلت "إسرائيل"، المنضمة حديثاً إلى نادي الدول المصدرة للغاز، أحد أبرز المصادر المحتملة. وبالفعل، فقد أبرم الطرفان في أيلول/ سبتمبر 2016 اتفاقاً لتوريد الغاز الطبيعي من حقل ليفياثان Leviathan في البحر المتوسط إلى شركة الكهرباء الأردنية، في صفقة هي الأكبر في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قُدّرت قيمتها قرابة 10 مليارات دولار، وتشمل توريد 45 مليار م^3 من الغاز للشركة على مدى 15 عاماً، وذلك بعد نحو عامين من توقيع مذكرة التفاهم المبدئية التي مهدت لهذه الصفقة. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، إن الاتفاق "يشكل إنجازاً قومياً فائق الأهمية"، وإنه "معلم طريق هام لتعزيز العلاقات والتعاون الاستراتيجي بين إسرائيل

والأردن والمنطقة بأسرها"[111]. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية رفضت الاستجابة للاعتراضات الشعبية على اتفاقية الغاز، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إنها أحد خيارات المملكة في الاستراتيجية المبنية على تنوع مصادر الطاقة، مؤكداً أنها لا تجعل الأردن مرتهناً لـ"إسرائيل"، وأشار إلى أن انقطاع الغاز المصري كبّد الخزينة العامة ما مجمله ستة مليارات دولار، فيما ستوفر هذه الاتفاقية على المملكة ما مقداره 600 مليون دولار سنوياً، على حدّ تعبيره[112].

وفي الإطار نفسه، أعلنت شركة ديليك Delek Group الإسرائيلية أنها بدأت بتصدير الغاز الطبيعي إلى الأردن من حقل تامار الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2017، في أول صادرات إسرائيلية للغاز، لصالح شركتي البوتاس العربية وبرومين الأردن. وذلك بموجب الاتفاق الذي وقعته الشركتان في شباط/ فبراير 2014 مع شركة نوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية، المشغلة للحقل، لاستيراد ملياري متر مكعب من الغاز الإسرائيلي على مدى 15 عاماً، في صفقة قُدّرت قيمتها بـ 771 مليون دولار[113].

وفي قطاع المياه، استمر العمل على مشروع "ناقل البحرين" الواصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، حيث عُقد مؤتمران للمانحين الدوليين للمشروع في الأردن في أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر 2016، أعلنت خلالهما خمس جهات مانحة عن تقديم دعم مالي للبدء بتنفيذه، بقيمة إجمالية بلغت 283 مليون دينار أردني (نحو 400 مليون دولار أمريكي)، تبلغ حصة الولايات المتحدة منها 100 مليون دولار[114]. كما أُعلن في تموز/ يوليو 2017 عن توصل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق على حصة السلطة الفلسطينية من المياه التي ستنتج عن تحلية مياه البحر الأحمر ضمن المرحلة الأولى من المشروع[115].

إلا أن توتر العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" إثر حادثة السفارة ألقى بظلال الشك حول مستقبل التعاون بين الطرفين في تنفيذ المشروع، حيث نقلت صحيفة الغد الأردنية عن "مصادر مطلعة" لم تسمّها، قولها إن سير المباحثات والمشاورات قد تأثر سلباً بهذا التوتر، مؤكدة في الوقت نفسه أن الأردن لن يتردد في السير بهذا المشروع منفرداً[116]. وتقاطع هذا النبأ مع ما نقلته القناة العاشرة الإسرائيلية عن تهديد مسؤولين إسرائيليين بعرقلة المشروع ما لم يسمح الأردن بإعادة فتح سفارة تل أبيب وعودة طاقمها إلى عمّان. وهو تهديد ردت عليه مصادر رسمية أردنية بتأكيد مضيّها في المشروع "بمشاركة إسرائيل أو بدونها"، قائلة إن الأردن "لن يرضخ لمثل تلك الضغوطات، ولن نسمح للجانب الإسرائيلي بتمرير سياساته دون محاكمة حارس السفارة قاتل الأردنيين"[117].

من جانب آخر، نشر موقع صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2017 تقريراً أشارت فيه إلى بدء الإنشاءات الأولية في مشروع مشترك لإقامة منطقة صناعية

وتجارية حرة بين الأردن و"إسرائيل" في منطقة وادي الأردن، بمساحة تمتد على 700 دونم (700 ألف م^2) في الجانب الأردني و245 دونم (245 ألف م^2) في الجانب الإسرائيلي، إلا أن مصدراً حكومياً أردنياً قال إن ما يجري هو توسعة للمنطقة القائمة منذ أكثر من 20 عاماً ضمن منطقة جسر الشيخ حسين، مؤكداً أن الحكومة الأردنية لم تناقش على الإطلاق إقامة منطقة حرة جديدة مع "إسرائيل"[118].

وفي سياق التطبيع الاقتصادي نفسه، أقر مجلس النواب الأردني حقّ الشركات الإسرائيلية بالاستثمار داخل الأردن، بعد إعادة تعريف مسمى الشركات بحذف النص الذي يستثني الإسرائيلية منها[119].

3. سورية:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

شهدت الأزمة السورية خلال سنتي 2016 و2017 تراجعاً في حدة الصراع العسكري، مع الإعلانات المتتالية لوقف إطلاق النار في 2016، وعقد سبع جولات من المفاوضات غير المباشرة في أستانا بين أطراف الصراع السوري منذ مطلع سنة 2017 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر منها، برعاية ثلاثية من إيران وروسيا وتركيا، ومشاركة عدد من الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المعنية بملف الأزمة السورية. وشكّل إعلان التوصل إلى اتفاق "خفض التصعيد" في شهر أيار/ مايو 2017 لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد في عدد من المناطق أبرز نتائج تلك المفاوضات، على الرغم من تعثر تطبيقه.

إلا أن تأثيرات هذه الأزمة على القضية الفلسطينية والمنطقة بكاملها ما زالت قائمة، فهي ما تزال تشكّل أبرز عوامل استنزاف المحيط العربي لفلسطين، فهي تستنزف خصوصاً قوى "الجبهة الشمالية" بالنسبة لـ"إسرائيل" على الصعيد الاستراتيجي، علاوة على التفتيت والتدمير الداخلي لسورية بكاملها وإعادتها إلى وضع يشبه مرحلة "ما قبل الدولة"، بشكل يجعل عودتها إلى الحالة التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة أمراً بالغ الصعوبة. كما أن التهديدات الأمنية التي برزت نتيجة الأزمة السورية، وخصوصاً من تنظيم داعش، أوجدت مساحة مشتركة إضافية للتعاون الأمني بين "إسرائيل" وجيرانها العرب، وخصوصاً الأردن، الذي يُشارك تل أبيب في الوقت نفسه مخاوفها من تمدد إيران وحزب الله في سورية.

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإن الشرخ الذي أحدثته الأزمة بين المكونات الحضارية الأساسية والأصيلة في المنطقة يواصل اتساعه، مع اكتساب الصراع على النفوذ الإقليمي أولوية متقدمة على الأجندة السياسية لجميع دول المنطقة، ومن خلفها القوى الدولية الكبرى، متمثلة بروسيا والولايات المتحدة بصورة أساسية. وذلك على حساب الصراع مع "إسرائيل" ككيان دخيل

ومشروع استعماري يحقق المصالح الغربية في المنطقة، ويحول دون اكتمال عناصر أي مشروع نهضوي عربي أو إسلامي فيها.

ومن أبرز آثار هذا الشرخ الآخذ بالتزايد بين محور "الاعتدال العربي السني" من جهة، ومحور "الممانعة" الذي يضم إيران وحلفاءها في لبنان وسورية والعراق واليمن من جهة أخرى، محاولة استمالة الفلسطينيين إلى أحد جانبي الصراع، وتحديد المواقف منهم على خلفية الانحياز الذي يختارونه.

وفي الوقت نفسه، فإن هذا الشرخ يتيح لـ"إسرائيل" الفرصة للتقارب مع الدول العربية التي باتت تتشارك معها العداء لإيران، وهو ما قد يُمثّل أحد أكبر مظاهر التحول الإيجابية في البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل". هذا بالإضافة إلى أنه أتاح المجال أمام تصنيف حزب الله كـ"منظمة إرهابية" من قبل جامعة الدول العربية، لتنزع عنه بذلك الغطاء الذي كانت توفره للحزب مقاومته لـ"إسرائيل". وبغض النظر عن مدى تأثر حزب الله بهذا القرار، فهو يُضعف موقف المقاومة الفلسطينية المتحالفة معه ضدّ "إسرائيل"، في حين أنها لا تتشارك مع الحزب المقدار نفسه من الدعم الإيراني.

في المقابل، فإن تراجع حدة الأزمة السورية قد يُتيح مجموعة من الفرص بالنسبة للفلسطينيين: أبرزها استعادة القضية الفلسطينية بعضاً من التركيز الإقليمي والدولي، وترميم العلاقة بين المقاومة الفلسطينية ومحور "الممانعة" على قاعدة الالتقاء على القواسم المشتركة (وهو خيار له موجباته ومحاذيره). كما أن اتساع رقعة التواجد العسكري لإيران وحزب الله في سورية يُبقي التهديد بالنسبة لـ"إسرائيل" قائماً على الجبهة الشمالية، وهو ما يُشكّل بالنسبة لها أحد عوامل القلق في بيئتها الاستراتيجية، وإن لم يكن وجود تهديد على هذه الجبهة أمراً مُستجداً.

أما فيما يتصل بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فهم ما زالوا يعانون من الأزمة الإنسانية المتواصلة نفسها التي يعاني منها السوريون. وتُشير الأرقام الصادرة عن الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يقيمون في سورية يُقدر بـ 438 ألفاً في نهاية 2017، من أصل 560 ألف لاجئ فلسطيني كانوا مسجلين في سورية قبل بداية الأزمة. ويشير التقرير إلى أن 95% من اللاجئين الذين ظلوا في سورية، أي 418 ألفاً، بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية المستمرة. ويضيف التقرير أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا عن أماكن إقامتهم منذ بداية الأزمة بلغ نحو 400 ألف، من بينهم 254 ألفاً نزحوا إلى أماكن أخرى داخل سورية، فيما يتواجد 56,600 لاجئ فلسطيني في مناطق يصعب أو يتعذر الوصول إليها. ويذكر تقرير الأونروا أنه من أصل 120 ألف لاجئ فلسطيني غادروا سورية، حوالي 32,500 يعيشون في لبنان و17 ألفاً في الأردن[120]؛ وهو ما يُشير إلى تراجع أعدادهم، التي كانت تبلغ في نهاية سنة 2015 وفقاً لأرقام

الوكالة نفسها 42 ألفاً في لبنان و18 ألفاً في الأردن[121]. ويُعدّ هذا الأمر مؤشراً على تزايد أعداد المهاجرين منهم إلى بلدان أخرى، نتيجة لإغلاق الدول المجاورة لسورية حدودها أمامهم، وفرض قيود على إقامتهم وعملهم فيها. وتُعدّ الدول الأوروبية الوجهة الأكثر إقبالاً، حيث بلغ عدد من هاجر إليها من فلسطينيي سورية قرابة 85 ألفاً مع نهاية سنة 2016، وفق إحصاءات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، التي تُقدّر أعدادهم في تركيا بـ 8 آلاف، ومصر بـ 6 آلاف، فيما يتواجد ألف منهم في قطاع غزة[122].

وقد فقد 3,628 لاجئاً فلسطينياً حياتهم جراء الأزمة السورية منذ بدايتها وحتى 2017/12/31، فيما بلغ عدد المعتقلين 1,644 شخصاً[123].

ب. العلاقات السورية – الفلسطينية:

لم تشهد سنتا 2016 و2017 تحولاً في المسار الذي اتخذته العلاقة بين سورية ومختلف الأطراف الفلسطينية إثر اندلاع الأزمة، إذ استمر النظام السوري بالاستفادة من الفصائل الفلسطينية الموالية له والمتمركزة في دمشق على الصعيد العسكري، وواصل تعزيز علاقته مع قيادة السلطة الفلسطينية وحركة فتح، مقابل استمرار القطيعة مع حركة حماس على خلفية موقفها من الأزمة.

وفي هذا السياق، أحيت حركة فتح في سورية ذكرى انطلاقتها في كانون الثاني/ يناير 2016 بحضور ممثلين عن النظام وحزب البعث، وبمشاركة قياديين من الحركة حضروا من الضفة الغربية[124]، كما تمّ افتتاح المقر الجديد لسفارة دولة فلسطين في دمشق في آب/ أغسطس 2016[125]، مما أعطى إشارة إضافية إلى استقرار علاقة النظام السوري بقيادة السلطة وحركة فتح.

في المقابل، استمرت القطيعة بين النظام وحركة حماس، صاحبة الحظوة في دمشق سابقاً، على خلفية موقفها من الأزمة. وقد علّق الرئيس السوري بشار الأسد على هذا الأمر بقوله: "أخطأنا حين حصرنا أولوية دعمنا للقضية الفلسطينية بحركة حماس وخالد مشعل". ولكن الأسد اغتنم فرصة اقتراب الانتخابات الداخلية للحركة ووجود تغيرات قيادية مرتقبة فيها لتوجيه رسالة لرمي الكرة في ملعب القيادة الجديدة، ومحاولة حفظ صورته كداعم لمقاومتها في وجه الاحتلال، بالقول: "نحترم كل مقاوم في حماس في وجه العدو الإسرائيلي وسنمد أيدينا دائماً إلى هؤلاء وإلى أي قيادة سياسية جديدة"، مكرراً تحميل القيادة السابقة للحركة مسؤولية تدهور العلاقة مع دمشق، باعتبار أن "مقاليدها في أيدي الخارج"[126].

في المقابل، سعت حماس خلال سنتي 2016 و2017 لتجنب الدخول في تفاصيل الأزمة السورية، وهو ما عبّرت عنه البيانات المحدودة الصادرة عنها حول هذا الموضوع. وفي هذا السياق، أكدت الحركة في بيان لها في شباط/ فبراير 2016 على أن موقفها "مما يجري في سوريا وغيرها من الدول العربية موقف ثابت مبني على قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"،

مشددة على أن "لا دور لحماس في الأزمة السورية، وأن موقفها من حقّ الشعب السوري في تقرير مصيره لم ولن يتبدل"[127].

فيما اقتصرت مواقف الحركة من المستجدات التي شهدتها سورية خلال تلك الفترة على إدانة "المجازر وعمليات القتل والإبادة" التي وقعت في حلب في كانون الأول/ ديسمبر 2016[128]، وإلغاء الحركة في لبنان احتفالات ذكرى انطلاقتها للسبب نفسه[129]، مع التركيز على ذكر المعاناة الإنسانية، دون إدانة طرف سياسي بعينه. وفي وقت لاحق، رحبت الحركة بأنباء توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في نهاية ذلك الشهر، داعية إلى "إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية يمكّن من تجنب المزيد من سفك الدماء والحفاظ على وحدة سوريا وشعبها واحترام إرادته وحقوقه وسيادته على أرضه وينهي حقبة دموية سوداء"[130].

وقد أكدت القيادة الجديدة للحركة الاتجاه نفسه بعدم التدخل في الأزمة، وهو ما عبّر عنه نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري خلال مقابلة له مع صحيفة إيرانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، إذ قال إن الحركة ليست لديها علاقات مع سورية، التي قال إنها تعيش "في حالة حرب"، مضيفاً: "نحن ابتعدنا عن ساحة الحرب في تلك الظروف كي لا نكون جزءاً من هذا الصراع"[131].

وبخلاف هذه المحطات، لم يشهد ملف العلاقات السياسية السورية – الفلسطينية تطورات بارزة، نظراً لاستحواذ الأزمة الداخلية على تركيز النظام السوري ومعارضيه، وتخوّف الأطراف الفلسطينية إلى حدّ كبير من الخوض في الملفات الداخلية للدول العربية خشية أيّ ارتدادات سلبية، وخصوصاً بعد تعثّر الثورات العربية.

ج. الموقف من "إسرائيل":

شكّل تصاعد حجم التدخلات العسكرية الإسرائيلية على الأرض السورية أبرز التطورات المتصلة بالعلاقة بين "إسرائيل" وسورية، التي تقلّص وزنها الاستراتيجي من دولة تمتلك شخصية سياسية وعسكرية ذات حضور في محيطها وفي الصراع مع "إسرائيل"، إلى منطقة نزاعات واسعة ومفتوحة أمام جميع أنواع التدخلات من مختلف القوى الإقليمية والدولية.

ويمكن القول إن الجبهة السورية كانت أبرز جبهات النشاط العسكري لـ"إسرائيل" خلال سنتي 2016 و2017، وإن كان هذا النشاط في الغالب من طرف واحد، تركز هدفه المعلن في محاولة منع تنامي التهديد الاستراتيجي القادم من تلك الجبهة. وقد عملت "إسرائيل" على مواجهة هذا التهديد من خلال مسارين أساسيين: أولهما مواجهة التواجد العسكري لأي من الأطراف "المعادية" في المناطق القريبة من الحدود معها، وثانيهما الاستهداف المباشر لمصدر أي خطر يحتمل أن يُخلّ بالتفوق العسكري الإسرائيلي في أي مكان داخل الأراضي السورية.

ضمن المسار الأول، تكرر توجيه الجيش الإسرائيلي لضربات ضدّ أهداف واقعة في جنوب سورية، وبالقرب من الحدود مع الجولان المحتل. وقد أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سياسة "إسرائيل" الأمنية على الجبهة السورية بقوله: "لن نسمح للإسلام الراديكالي أو أي كيان معادٍ آخر أن يفتح جبهة الإرهاب ضدنا في الجولان"، وذلك في تعليق له على استهداف الطيران الإسرائيلي لخلية تابعة لداعش أطلقت النار على قوات جيش الاحتلال في الجولان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016[132].

كما استهدفت طائرة إسرائيلية القيادي في فوج الجولان التابع لقوات الدفاع الوطني الموالية للجيش النظامي السوري في آذار/ مارس 2017 وقتلته على الفور[133]، وقُتل ثلاثة عناصر من قوات الدفاع الوطني في قصف إسرائيلي استهدف معسكراً لهم في منطقة القنيطرة في نيسان/ أبريل 2017[134]، فيما قُتل سبعة جنود سوريين في غارات جوية إسرائيلية على مقرات ومعسكرات تابعة للجيش النظامي في مدينة البعث بالقنيطرة في حزيران/ يونيو 2017[135].

وكان الجيش الإسرائيلي قد كشف في نيسان/ أبريل 2016 النقاب عن تشكيله لغرفة عمليات سرية في الجولان، تحمل اسم "خيمة النار"، يستخدمها منطلقاً للتخطيط لعمليات الاغتيال في سورية ولبنان، موضحاً أنها أحبطت عشرات محاولات التسلل في السنوات الأخيرة للأراضي المحتلة في الجولان، كما حددت الإحداثيات الدقيقة لقصف مواقع تابعة للجيش النظامي السوري في حالات تعمّد فيها إطلاق قذائف مدفعية باتجاه مستعمرات الجولان أو مواقع جيش الاحتلال. وأضاف أحد الضباط المسؤولين عن غرفة العمليات أنها أعدت بنكاً هائلاً للأهداف في العمق السوري، تشمل مواقع تابعة لجيش النظام والقوات التابعة لإيران وحزب الله، وتجمعات مقاتلي داعش[136].

وضمن الإطار نفسه، أشارت القناة الثانية الإسرائيلية في شباط/ فبراير 2017 إلى أن وحدة النسر، التابعة لسلاح الاستخبارات الميدانية في الجيش الإسرائيلي، تسللت بشكل متكرر إلى الأراضي السورية بهدف جمع معلومات استخبارية[137].

وقد قرنت "إسرائيل" تحركاتها العسكرية بجهود ديبلوماسية بهدف إبعاد إيران وحزب الله عن حدودها، وتوفير الغطاء لتلك التحركات، وهو ما أشار إليه وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون بقوله إن الولايات المتحدة وروسيا تعترفان بحرية تحرك "إسرائيل" في سورية[138].

وحرصت "إسرائيل" بصورة خاصة على تنسيق تحركاتها العسكرية داخل الأراضي السورية مع روسيا، حيث جاء الإعلان عن تشكيل "خيمة النار" بعد أيام من إعلان بنيامين نتنياهو، في مستهل لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، أن سياسة "إسرائيل" الأمنية في سورية تتمثل في منع تحويل أسلحة متقدمة من إيران وسورية إلى حزب الله في لبنان،

وإحباط فتح ما سماها "جبهة إرهاب" أخرى من الجولان[139]. وهي زيارة تكررت في آذار/ مارس 2017 لمناقشة مسألة التواجد الإيراني في سورية، وأكد خلالها نتنياهو عدم قبول "إسرائيل" بالممارسات الإيرانية التي قال إنها تقوّض الأمن في المنطقة[140].

وفي السياق نفسه، قالت صحيفة معاريف إن "إسرائيل" مررت رسائل عبر الأطراف الضالعة في المحادثات حول مستقبل سورية، مفادها أن تل أبيب مستعدة لتقليص تدخلها داخل الأراضي السورية مقابل تسوية أو تفاهمات صامتة، تقضي بمنع إيران وحزب الله ومسلّحي الميليشيات، التي ترى فيها "إسرائيل" مصدر تهديد، من الاقتراب لمسافة معينة من خطّ إطلاق النار في الجولان، وأنها مستعدة للموافقة على عودة الجيش النظامي إلى المنطقة الحدودية بموجب اتفاق فصل القوات لسنة 1974[141]. بينما قالت صحيفة هآرتس إن نتنياهو طرح على أطراف دولية فكرة إقامة شريط عازل داخل الأراضي السورية بحجة منع وصول إيران وحزب الله إلى الحدود الإسرائيلية[142].

وقد صعّدت "إسرائيل" من لهجتها تجاه الوجود الإيراني في سورية عقب إعلان الولايات المتحدة وروسيا والأردن اتفاقها على مساندة وقف لإطلاق النار في جنوب غرب سورية، في مناطق درعا والقنيطرة والسويداء في تموز/ يوليو 2017[143]؛ حيث علّق نتنياهو على الاتفاق بقوله إن "إسرائيل سترحب بإنجاز وقف حقيقي لإطلاق النار في سورية، ولكن لا يجوز أن يؤدي هذا إلى تمركز الوجود العسكري لإيران وأتباعها بسورية عموماً، وفي جنوب سورية بشكل خاص"[144]. وبعدها بأيام، قال نتنياهو إن حكومته لن تؤيد هذا الاتفاق، بحجة أنه "سيعزز من قوة إيران"[145].

وفي الشهر التالي، توجّه رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى روسيا مجدداً، وأبلغ الرئيس الروسي خلال لقائهما في منتجع سوتشي Sochi على البحر الأسود بأن "إسرائيل" مستعدة للتحرك منفردة لمنع إيران من إقامة وجود عسكري موسع في سورية. وقال نتنياهو إن "إيران في طريقها بالفعل للسيطرة على العراق واليمن وتسيطر بدرجة كبيرة على لبنان"، مضيفاً أن "إسرائيل تعارض مواصلة إيران ترسيخ وجودها في سورية"[146]. وقد ساند وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان موقف رئيس حكومته بالقول إن "إسرائيل" لا تعتزم ضبط النفس حيال الوجود الإيراني في سورية، مهدداً بأنها لن تكتفي بلعب دور المتفرج الحيادي[147].

أما في المسار الثاني، القائم على استهداف المصادر المحتملة للإخلال بالتفوق العسكري الإسرائيلي على الجبهة الشمالية، فقد واصلت "إسرائيل" استهدافها لمواقع متعددة داخل الأراضي السورية، ركزت خصوصاً على ما قالت إنه شحنات أسلحة متوجهة إلى حزب الله اللبناني. وفي هذا السياق، تعرض محيط مطار المزة العسكري جنوب غرب دمشق لقصف بصواريخ أرض – أرض

في كانون الأول/ ديسمبر 2016. وتعرض المطار نفسه لقصف مشابه تسبب باندلاع حرائق فيه في كانون الثاني/ يناير 2017، واتهمت دمشقُ "إسرائيل" بالوقوف خلف الهجومين[148].

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" لم تعلق على الهجومين المذكورين، إلا أن الناطق باسم جيشها كان هو من أعلن (في حادثة أخرى) عن قصف طائرات إسرائيلية لما قال إنها "قافلة سلاح استراتيجي شمال سورية كانت متجهة نحو حزب الله" في آذار/ مارس 2017، مضيفاً أن المضادات الأرضية السورية أطلقت النار باتجاه الطائرات الإسرائيلية لأول مرة منذ ستّ سنوات، وأن الصواريخ الإسرائيلية اعترضت أحد الصواريخ السورية المضادة للطائرات فوق منطقة غور الأردن[149]. وقد دفع انفجار الصاروخ السوري المضاد للطائرات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان للتهديد بتدمير منظومة الدفاع الجوي السورية دون تردد، إذا أطلقت صواريخها مجدداً على المقاتلات السورية[150].

وعقب تلك الغارة، كشف رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك عن أن "إسرائيل" شنت 12 هجوماً على شحنات أسلحة تابعة لحزب الله في سورية خلال السنتين السابقتين (2015–2016)[151]. بينما قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت إن جيشه لن يترك الهدوء على الجبهة الشمالية يغرر به، وإنه يراقب ويتابع التغييرات الجارية في القطاعين السوري واللبناني، مضيفاً أن "إسرائيل" تعمل على منع نقل السلاح لحزب الله للحفاظ على مصالحها الأمنية[152].

في المقابل، قال الرئيس السوري بشار الأسد إن روسيا بإمكانها لعب دورٍ مهمٍ بين سورية و"إسرائيل"، من خلال العمل على منع الأخيرة من مهاجمة سورية مرة أخرى في المستقبل[153].

وضمن المسار نفسه، قال بيان للجيش النظامي السوري إن طائرات إسرائيلية قصفت من الأجواء اللبنانية موقعاً عسكرياً سورياً بالقرب من مدينة مصياف في ريف حماة في أيلول/ سبتمبر 2017، أسفر عن مقتل عسكريين اثنين ووقوع خسائر مادية. وقد ألمح ليبرمان إلى مسؤولية "إسرائيل" عن الهجوم، بقوله: "نحن لا نبحث عن مغامرات، لكننا عازمون على الدفاع عن أمن مواطنينا بكل الطرق المتاحة. نحن مصممون على منع أعدائنا من الإضرار بنا أو حتى خلق فرصة لذلك". وأضاف أن "إسرائيل مستعدة لكل سيناريو في الشرق الأوسط. وستفعل كل شيء لمنع وجود ممر شيعي من إيران إلى دمشق"، وأنها "لن تسمح لأي جهة كانت بتعدي الخطوط الحمراء"[154].

من جهة أخرى، سعت "إسرائيل" للاستفادة من انهيار سورية في تأكيد موقفها الرافض للانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، وهو ما أكده نتنياهو في زيارته لموسكو في نيسان/ أبريل 2016، بقوله إن "إسرائيل" لن تنسحب من الجولان بتسوية أو بدون تسوية[155]. وجاء ذلك بعد

أيام من عقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعها الأسبوعي في الجولان، في خطوة غير مسبوقة، أكد خلالها نتنياهو أن "إسرائيل" لن تنسحب من تلك المنطقة، وأنها ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية للأبد، مضيفاً أنه يرفض التنازل عنها لأي طرف، وأن "الوقت قد حان كي يعترف العالم بأن الجولان إسرائيلية"[156].

وشدد نتنياهو على الموقف نفسه خلال زيارة له إلى الجولان في حزيران/ يونيو 2017 بمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلاله، بقوله إن هضبة الجولان "ستبقى للأبد تحت السيادة الإسرائيلية"[157]، بينما دعا الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين دول العالم خلال مراسم إحياء تلك الذكرى إلى "الاعتراف بأن الجولان هو جزء من إسرائيل"[158].

وفي وقت لاحق، كشفت الحكومة الإسرائيلية عن نيتها فرض انتخابات للمجالس المحلية في قرى الجولان السوري المحتل، وفق القانون الإسرائيلي، وبالتزامن مع الدورة الانتخابية القادمة للسلطات المحلية أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2018، في خطوة فُسّرت على أنها تهدف لانتزاع اعتراف من سكان الجولان بشرعية سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليه[159].

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد استمرت تل أبيب باللعب على تناقضات المشهد السوري، عبر تقديم المساعدات للمتضررين من النزاع السوري في المناطق القريبة منها. وفي هذا السياق، نشر الجيش الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2017 قائمة بالمساعدات التي قدمها خلال عام واحد لنحو ثمانين قرية في جنوب سورية، تخضع لسيطرة فصائل معارضة لم يسمّها، وتضم نحو 200 ألف نسمة. وأشار إلى أنه قدّم أيضاً العلاج لأكثر من ثلاثة آلاف مصاب في تلك المناطق[160]. وكان من اللافت للانتباه أن نشر تلك القائمة جاء بعد إعلان نتنياهو رفض اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنت الولايات المتحدة وروسيا والأردن مساندته في جنوب سورية. وفي الإطار نفسه، كانت وزارة الداخلية الإسرائيلية قد أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2017 أنها ستقوم باستقبال مئة يتيم سوري وستقدم المساعدة في إجراءات تبنيهم[161].

ولكن على الرغم من الجهود التي بذلتها "إسرائيل" على هذا الصعيد، لم تتمكن من تسجيل اختراقات كبرى في موقف مختلف أطراف الصراع في سورية منها، وفي استمالة أي من أطراف المعارضة السورية تحديداً، باستثناء أشخاص محدودين نفت قوى المعارضة الأساسية صلتهم المزعومة بها. فكما تبرأ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية من المعارض كمال اللبواني الذي شارك في مؤتمر في "إسرائيل" في أيلول/ سبتمبر 2014[162]، نفت "الجبهة الجنوبية" التابعة للجيش السوري الحر صلتها بالمعارض عصام زيتون الذي ادّعى تمثيلها في مؤتمر هرتسليا في تل أبيب في حزيران/ يونيو 2016[163]. ولم تكن مشاركة المعارض فهد المصري عبر سكايب Skype، إلى جانب حضور معارضَين آخرين أحدهما زيتون نفسه، في ندوة عقدها

مركز هاري ترومان البحثي The Harry S. Truman Research Institute for The Advancement of Peace التابع للجامعة العبرية في القدس The Hebrew University of Jerusalem في كانون الثاني/ يناير 2017 ممثلة لأي من قوى المعارضة الرئيسية في سورية[164].

4. لبنان:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

على الرغم من محاولة مختلف القوى السياسية اللبنانية عزل ساحتهم الداخلية عن الأزمة السورية ومضاعفاتها، إلا أن لبنان بقي متأثراً بتلك الأزمة إلى حدّ كبير خلال سنتي 2016 و2017، وخصوصاً مع استمرار لعب حزب الله دوراً أساسياً في الصراع العسكري في سورية، وهو ما يبقي الحزب، ومعه لبنان، بطبيعة الحال طرفاً في الصراع الإقليمي بين إيران ودول "الاعتدال" العربي.

ومثّلت التسوية السياسية التي شهدها لبنان في الشهور الأخيرة من سنة 2016 مؤشراً على رغبة الأطراف اللبنانيين، ورعاتهم الإقليميين، في عزل لبنان عن التأثيرات المباشرة للحرب السورية، وتجنيبه مزيداً من التوتر السياسي. وارتكزت تلك التسوية على التوافق على انتخاب ميشال عون، حليف حزب الله، رئيساً للجمهورية، وتسمية سعد الحريري رئيساً لحكومة توافقية. وبالفعل، انتخب مجلس النواب اللبناني عون رئيساً للجمهورية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ونالت حكومة الحريري ثقة المجلس في 2016/12/28، مؤذنة بذلك بتجاوز مرحلة من التوتر والاحتقان السياسي عطّلت البلاد لسنوات.

إلا أن تقاطع استقرار لبنان الداخلي مع تعزيز إيران وحزب الله نفوذهما في سورية سرعان ما دفع خصومهما لإعادة استحضار حسابات الربح والخسارة في المواجهة الإقليمية، وهو ما تجلّى في أزمة استقالة رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري في 2017/11/4، التي أعلنها من الرياض احتجاجاً على ما قال إنه تطاول حزب الله على سلطة الدولة وسيطرته على مفاصلها، واصفاً الحزب بـ"الذراع الإيرانية، ليس في لبنان فحسب، بل وفي البلدان العربية"[165].

وقد أظهرت ردود الفعل الإسرائيلية على أزمة استقالة الحريري مدى حرص تل أبيب على استغلال الفرصة التي يتيحها لها الصراع الإقليمي لتطبيع وجودها السياسي، عبر إيجاد موقع لها ضمن تحالف دول "الاعتدال" في مواجهة إيران وحزب الله. فقد وصف بنيامين نتنياهو استقالة الحريري بأنها "دعوة مدوية للعالم كي يستيقظ ويتوحّد في مواجهة ما وصفه بالعدوانية الإيرانية"، الذي قال إنه "لا يهدد إسرائيل فحسب، بل يهدد الشرق الأوسط برمته"؛ فيما قال وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إن تلك الاستقالة تؤكد ما سبق أن أعلنته "إسرائيل" من قبل، وهو أن حزب الله يحتل لبنان[166].

ولكن ما جنّب لبنان انفجار تلك الأزمة كان ردّ فعل الأطراف الداخلية التي رأت أن الحريري أُرغم على إعلان استقالته بضغط سعودي، والضغوط الدولية التي مورست على الرياض للسماح بعودته إلى لبنان. ومع أن إعلان الحريري بعد عودته تعليق استقالته وتراجعه عنها لاحقاً نزع فتيل الأزمة، وخصوصاً بعد تخفيف الحريري حدة مواقفه تجاه حزب الله، فإن مسار الأحداث أكد مدى قابلية لبنان للتأثر بالضغوط الخارجية، وإمكانية تحوله إلى ساحة لتصفية الخلافات الإقليمية، كما سبق له أن عانى من ذلك من قبل.

بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن هذا الأمر يحمل أخطاراً عدة، نظراً لما ينفرد لبنان بتوفيره من مساحات للعمل السياسي الفلسطيني: فهو أكثر الدول العربية توازناً في علاقته بالقوى السياسية الفلسطينية، وآخر ملاذ —ضمن دول الطوق— يسمح للقوى الفلسطينية المختلفة بممارسة النشاط السياسي على أرضه، وأحد أشد الدول تمسكاً بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المقاومة اللبنانية متمثلة في حزب الله والمقاومة الفلسطينية المسلحة، وإيران تشكّل أبرز المخاطر بالنسبة لـ"إسرائيل"، وفقاً لتقرير معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، بغض النظر عن الموقف من دور الحزب وإيران في الأزمة السورية[167]. وعلاوة على المكاسب التي ستجنيها "إسرائيل" على صعيد بيئتها الاستراتيجية نتيجة التقارب غير المسبوق بينها وبين دول الاعتدال العربي في المواقف تجاه حزب الله وإيران، فإن استعداء الدول العربية لحزب الله يُنذر بإضعاف المقاومة الفلسطينية، وباحتمال استعدائها على خلفية تحالفها معه.

ب. العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

ما يزال ملف اللجوء الفلسطيني في لبنان يُشكّل البوابة الأبرز للعلاقات اللبنانية – الفلسطينية، ولتفاعل لبنان الرسمي مع القضية الفلسطينية، وهو ما أظهرته مواقف رسمية لبنانية عدة خلال سنتي 2016 و2017، أهمّها مواقف رئيس الجمهورية ميشال عون، والموقف الرسمي لحكومة "استعادة الثقة" التي شكّلها الرئيس سعد الحريري في كانون الأول/ ديسمبر 2016.

ففي خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس ميشال عون في مجلس النواب بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2016، لم يرد ذكر القضية الفلسطينية واللاجئين إلا ضمن إشارة عابرة، في نهاية الفقرة التي تناول فيها الرئيس عون موضوع "النزوح السوري" بتأكيد ضرورة عودة السوريين إلى بلادهم، حيث قال: "أما فيما يتعلق بالفلسطينيين فنجهد دوماً لتثبيت حقّ العودة ولتنفيذه"[168].

جاء موقف الرئيس اللبناني تجاه القضية الفلسطينية أكثر وضوحاً في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أكد فيها أن إحياء هذا اليوم الذي اعتمدته الأمم المتحدة "يجب أن يشكل حافزاً للمنظمة الدولية لحض الدول الأعضاء على التزام تنفيذ

القرارات الصادرة عنها، والمتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها القرار رقم 194 الذي ينص على حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم". وأضاف عون: "إن القضية الفلسطينية العادلة المتمحورة حول حقّ الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المسلوبة منذ العام 1948 (...) هي جوهر إنساني لا يجوز التراخي في الدفاع عنه"، مشيداً بـ"النضال الفلسطيني الذي أبقى هذه القضية حية في ضمير العالم بعد قرابة 70 عاماً على النكبة". كما وجّه التحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مشيراً إلى أن "اللبنانيين الذين فتحوا لهم قلوبهم، هم المتضامنون الأُوَل مع قضيتهم العادلة"، ومؤكداً "حرصه على التفاعل الإيجابي لمؤسسات الدولة معهم، لصون كراماتهم، وتوفير ظروف عيش كريمة لهم حتى تحقيق أهداف نضالهم بالعودة إلى أرض فلسطين"[169]. إلا أن التشديد على موضوع ضرورة عودة اللاجئين بقي الثابت الأبرز في مواقف الرئيس عون، ومن ضمنها كلمته أمام القمة العربية الـ 28 في الأردن[170]، وكلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2017، والتي قال فيها إن "جريمة طرد الفلسطينيين من أرضهم وتهجيرهم لا يمكن أن تصحح بجريمة أخرى ترتكب بحق اللبنانيين عبر فرض التوطين عليهم، كما بحق الفلسطينيين عبر إنكار حقّ العودة عليهم"، مؤكداً أن لبنان لن يسمح بالتوطين، "لا للاجئ أو لنازح، مهما كان الثمن، والقرار في هذا الشأن يعود لنا وليس لغيرنا"[171].

حملت مواقف حكومة "استعادة الثقة" المضمون نفسه، وقد لخّصها البيان الوزاري للحكومة، بالتشديد على رفض مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين، والتمسك بحقهم بالعودة إلى ديارهم، موضحاً أنه "وإلى أن يتم ذلك، على الدول والمنظمات الدولية الاضطلاع بكامل مسؤولياتها والمساهمة بشكل دائم وغير متقطع بتمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، واستكمال تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد". كما أكد البيان على "تعزيز الحوار اللبناني – الفلسطيني، لتجنيب المخيمات ما يحصل فيها من توترات واستخدام للسلاح الذي لا يخدم قضيته، وهو ما لا يقبله اللبنانيون شعباً وحكومة"[172].

بصورة عامة، تشير تلك المواقف إلى أن النظرة إلى اللاجئين كعبءٍ أمني وسياسي واقتصادي واجتماعي ما تزال هي السائدة في التعامل مع الوجود الفلسطيني في لبنان، والإطار الذي يتفاعل لبنان من خلاله مع القضية الفلسطينية إلى حدّ كبير. ويبدو من المستبعد حدوث تغيّر كبير في هذه النظرة طالما أن أسبابها ودوافعها قائمة بالنسبة للبنان، الذي بات أكثر دول العالم استيعاباً للاجئين نسبة إلى عدد سكانه نتيجة الأزمة السورية، في حين أن واقعه الاقتصادي وبناه التحتية الضعيفة تجعله غير قادر أصلاً على توفير فرص العمل أو تقديم الخدمات الأساسية بصورة كافية لمواطنيه بالدرجة الأولى، وتبقيه بالتالي بلداً مصدّراً للمهاجرين.

كما تقتضي الإشارة إلى أن استمرار تفجّر الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من وقت لآخر يعزّز بدوره نظرة العبء الأمني، في بلد ما يزال هاجس القلق من "الآخر" يسكن مختلف مكوّناته الاجتماعية نتيجة لماضيه المضطرب.

وفي هذا السياق، شهد مخيم عين الحلوة جنوب لبنان عدة جولات من الاشتباكات خلال سنتي 2016 و2017، أوشكت بدورها على إثارة أزمة في العلاقات الفلسطينية – اللبنانية، إذ دفع التوتر الأمني الجيش اللبناني لبدء إقامة جدار إسمنتي في الجهة الغربية من المخيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. وعلى الرغم من أن الجيش أكد أن الجدار هو "سور حماية متفق عليه، حفاظاً على سلامة المخيم ومنع تسلل الإرهابيين إلى المخيم أو منه"، إلا أنه تجاوب مع مطلب القيادة الفلسطينية الموحدة في لبنان بوقف بناء الجدار[173]، الذي كانت شخصيات سياسية بارزة في مدينة صيدا أعلنت رفضه أيضاً من جانبها[174]. وفي المقابل، التزمت القيادة الفلسطينية الموحدة بتلبية طلب قيادة الجيش تقديم ورقة خاصة بالرؤية الأمنية للمخيم، تعهدت فيها بملاحقة وتسليم المطلوبين من خارج المخيم الفارين إليه، ممن يتخذونه مكاناً ومنطلقاً لتهديد السلم الأهلي اللبناني[175]. وقد أدى تعاون الجهات الفلسطينية وخصوصاً تلك المحسوبة على عصبة الأنصار وحماس إلى تسليم خالد السيِّد (الذي يتبع إحدى الجماعات الإسلامية المتطرفة) إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية في 2017/7/1[176].

وكان تجدُّد الاشتباكات في المخيم في نيسان/ أبريل 2017 قد دفع قائد الجيش العماد جوزيف عون إلى التحذير من أن الجيش "سيرد بحزم على أي استهداف يمس المراكز العسكرية أو التجمعات السكنية المحيطة بالمخيم، وأي محاولة لنقل الاشتباكات إلى خارجه"[177]. وقد حذّر مدير عام الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم في وقت لاحق من "مكمن أمني عسكري، يُنصب لمخيمات اللجوء الفلسطيني، ويراد منه استدراج لبنان واللاجئين الفلسطينيين، وتوريطهم في ما لا يريدونه من مواجهة"[178].

ولكن في مقابل سلبيات النظرة اللبنانية إلى اللاجئين الفلسطينيين كعبء، تجدر الإشارة إلى أن الإجماع اللبناني على التمسك بحق عودة اللاجئين يحفظ لهم كأحد آخر الأصوات التي تبقي ذِكر قضيتهم حاضراً عند الحديث عن التسوية في المنابر الدولية، ويُشكّل اعتراض وزارة الخارجية اللبنانية على خلو البيان الختامي لـ"مؤتمر باريس للسلام" من ذكر اللاجئين مثالاً بارزاً على ذلك[179].

كما أن هذا الموقف من قضية اللاجئين يشكّل نقطة التقاء أساسية بين لبنان ومختلف الأطراف السياسية الفلسطينية، وهو ما يساعد في جعله أكثر دول الطوق احتفاظاً بعلاقات متوازنة معها، وفي إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بينها وبين مختلف المؤسسات الرسمية والقوى السياسية اللبنانية. وقد شكّلت قدرة قيادات فلسطينية من طرفي الخلاف الفلسطيني الداخلي على لقاء

مسؤولين لبنانيين من مختلف الاتجاهات، وفي مقدمتهم "الرؤساء الثلاثة" (رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الحكومة)، مؤشراً على هذا التوازن، المدفوع أساساً ببحث العناوين المتعلقة بملف اللاجئين وأوضاعهم في لبنان.

في الوقت نفسه، أسهم الموقف اللبناني – الفلسطيني الموحد في موضوع اللاجئين في إجماع الطرفين على رفض تقليص وكالة الأونروا لخدماتها، وكان للبنان الرسمي دور فاعل في دعم الموقف الفلسطيني الرافض لقرار الوكالة إدخال تعديلات على سياستها الاستشفائية في مطلع سنة 2016، حيث كان هذا الموضوع حاضراً في حديث رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon خلال زيارته إلى لبنان في آذار/ مارس 2016[180]. ودفعت سلسلة التحركات الاحتجاجية، التي أقدم عليها اللاجئون، الوكالة إلى إعلان تجميد ذلك القرار منتصف الشهر التالي[181].

وقد ساعد تحسن المناخ السياسي الداخلي في لبنان مع نهاية سنة 2016، بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة توافقية، على حدوث تطورات إيجابية على صعيد الموقف الرسمي من حقوق اللاجئين الفلسطينيين، تمثّلت في إطلاق مشروع التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الذي أُعلنت نتائجه في 2017/12/21 في السراي الكبير برعاية وحضور رئيس الحكومة اللبنانية[182]، وإطلاق وثيقة "الرؤية اللبنانية الموحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان" في تموز/ يوليو 2017، بعد مرور سنتين على إحالتها إلى رئيس الحكومة اللبنانية السابق تمام سلام من قِبل "مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، المشكَّلة في إطار لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني[183].

وتضمت الوثيقة التأكيد على "ضرورة مضاعفة العمل لمعالجة المسائل الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين"، والدعوة إلى "رفع القيود غير الضرورية على منح وتمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية"، وأن لا يقتصر دور الدولة في إدارة المخيمات على "البعد الأمني كما هو سائد حالياً، بل يجب أن يتعداه إلى التعامل السياسي والخدماتي والحقوقي"[184].

أما بالنسبة للعلاقة بين حماس وحزب الله، فيمكن القول إنها تجاوزت موضوع الخلاف تجاه الأزمة السورية، في إطار الالتقاء على الثوابت المشتركة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومقاومة "إسرائيل"، بعد أن أدرك الطرفان ضرورة التحالف معاً تحت هذا السقف لمواجهة الأخطار التي تحيط بهما في المنطقة. وقد شكّل لقاء نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري (الذي استقر بعد بدء الأزمة القطرية في لبنان) بأمين عام حزب الله حسن نصر الله في بيروت أحد أبرز مؤشرات عودة العلاقة بين الطرفين. وشدد الجانبان خلال اللقاء على ضرورة "التلاقي

بين حركات المقاومة والتلاحم والتضامن في وجه الاعتداءات الصهيونية وكل ما يخطط له من استهداف لحركات المقاومة في منطقتنا"[185].

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان بات أحد آخر الملاذات العربية التي توفر لحركة حماس مكاناً لتواجد قيادييها وممارسة العمل السياسي على أرضها، وقد دفعت الامتيازات التي تحظى بها حركة حماس في لبنان وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إلى مطالبة الولايات المتحدة بممارسة ضغوط عليه، لدفعه إلى العمل ضدّ حماس وطرد قياديي الحركة من أراضيه[186]. وتزامنت تلك الدعوة مع بداية الأزمة القطرية التي شهدت ممارسة ضغوط عربية وأمريكية ضدّ الدوحة، لاتخاذ خطوات ضدّ حماس، التي تستضيف الدوحة رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل.

ج. الموقف من "إسرائيل":

لم يشهد موقف لبنان الرسمي تجاه "إسرائيل" وتجاه سلاح المقاومة تغيُراً يُذكر، بل كرس خطاب القسم الذي ألقاه رئيس الجمهورية المنتخب والبيان الوزراي للحكومة الجديدة الواقع القائم. حيث شدد الرئيس عون في خطابه على حقّ المقاومة بقوله: "لن نألو جهداً ولن نوفر مقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة، وحماية وطننا من عدو لم يزل يطمع بأرضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية"[187]. كما أن البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري أكد على "الحق للمواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وردّ اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة"[188].

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من الهدوء الذي تشهده الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" منذ عدوان تموز/ يوليو 2006، استمر حديث تل أبيب عن اقتراب الجولة التالية من الحرب مع لبنان خلال سنتي 2016 و2017، حيث تكررت التهديدات الإسرائيلية بشأن الحرب المقبلة مع لبنان، على لسان العسكريين والسياسيين الإسرائيليين على حدّ سواء.

في الجانب العسكري، حذّر نائب رئيس رئيس أركان جيش الاحتلال يائير جولان من الدمار الكبير الذي سيلحق بلبنان في الحرب المقبلة، ومن أن هذا الدمار سيشمل البنى التحتية وبيوت المدنيين، مشيراً إلى أن حزب الله طوّر قدرات جديدة، تشكّل خطراً لم يسبق له مثيل على "إسرائيل"[189]. وهو خطر أشار إليه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) هرتزل هليفي خلال مؤتمر هرتسليا في حزيران/ يونيو 2016 بقوله إن الحرب المقبلة مع حزب الله لن تكون بسيطة، وإن تجارب الجبهة الداخلية في تلك المواجهة ستكون بالغة الشدة[190].

وفي السياق نفسه، أكد رئيس هيئة التخطيط العسكرية عميكام نوركين أن الجيش يواصل التحضير لحرب لبنان الثالثة وأنه أكثر جاهزية من أي وقتٍ مضى، مع التحذير من أن الحرب في حال اندلاعها ستشهد "اجتياحاً برياً هجومياً وقاسياً للغاية لجنوب لبنان"، ولكنه شدد في الوقت

نفسه على أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على الهدوء في الجبهة الشمالية[191]. وتزامن ذلك مع تصريحات قائد جيش المشاة والمظليين في جيش الاحتلال غسان عليان Ghassan Alian حول أن الحرب مع لبنان "مسألة وقت"[192].

من جهته، قال رئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت إن الحرب المقبلة ستشمل دولة لبنان والتنظيمات الناشطة فيها بإذنٍ منها وبموافقتها[193]، في إشارة إلى حزب الله، الذي قال آيزنكوت لاحقاً إن جيشه يعدّه أخطر عدوٍ له، مضيفاً أن الأمين العام للحزب حسن نصر الله سيكون هدفاً رئيسياً للاغتيال في أي مواجهة مقبلة[194].

أما على الصعيد السياسي، فقد جاءت أبرز التهديدات الإسرائيلية في سياق الرد على تحذيرات أمين عام حزب الله حسن نصر الله من أن الحرب المقبلة إن وقعت فستحمل نتائج مدمرة على الجبهة الداخلية في "إسرائيل"، حيث قال نصر الله إن المقاومة بات بإمكانها تحويل التهديد النووي الإسرائيلي إلى فرصة، وهي قادرة على الوصول إلى خزانات الأمونيا في أي مكان نقلت إليه[195]، وإنها لن تلتزم خطوطاً حمراء فيما يتعلق بضرب خزانات الأمونيا أو مفاعل ديمونا النووي Negev Nuclear Research Center (NNRC)[196].

ورداً على تلك التهديدات، توعّد وزير الاتصالات والاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس Yisrael Katz بضرب كافة الأهداف المتاحة في لبنان في حال أقدم حزب الله على تنفيذ تهديداته بقصف العمق الإسرائيلي[197]. فيما دعا وزير التعليم الإسرائيلي ورئيس كتلة البيت اليهودي نفتالي بينيت لاستهداف المؤسسات والبنية التحتية اللبنانية في أي حرب مقبلة، قائلاً إن المطار والجسور ومحطات توليد الكهرباء ومواقع الجيش اللبناني يجب أن تكون كلها أهدافاً شرعية. وأضاف أنه في حال أقدم حزب الله على استهداف الجبهة الداخلية في "إسرائيل"، فهذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى العصور الوسطى[198].

وقد استدعت الردود الإسرائيلية في المقابل رداً لبنانياً رسمياً، إذ قال الرئيس اللبناني ميشال عون إن الزمن الذي كانت فيه "إسرائيل" تمارس سياستها العدوانية ضدّ لبنان قد ولّى إلى غير رجعة، وإن أي محاولة إسرائيلية للنيل من سيادة لبنان أو تعريض اللبنانيين للخطر ستجد الردّ المناسب[199]. كما تقدم لبنان بشكوى ضدّ "إسرائيل" في مجلس الأمن على خلفية التهديد باستهداف بناه التحتية[200].

وكرر نصر الله تحذيراته لـ"إسرائيل" قائلاً إنها "إذا شنت حرباً على سوريا أو لبنان ليس من المعلوم أن يبقى القتال لبنانياً–إسرائيلياً أو سورياً–إسرائيلياً"، وإنما "قد تُفتح الأجواء لعشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من المجاهدين والمقاتلين، من كل أنحاء العالم العربي والإسلامي، ليكونوا شركاء في هذه المعركة"[201].

وردّ وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بتأكيد تفوق "إسرائيل" عسكرياً بشكل كبير، مع التشديد على أنها ليست معنية بالتصعيد في الشمال أو في الجنوب[202]، وعاد في وقت لاحقٍ ليقول إن أي حربٍ مقبلة على جبهة الشمال، ستتشمل لبنان وسورية معاً، حيث لم يعد هناك شيء اسمه جبهة لبنان، مضيفاً أنه "عند الحديث عن لبنان، لا نتحدث عن حزب الله فقط بل نتحدث عن الجيش اللبناني أيضاً (...) فقد صار الجيش اللبناني جزءاً لا يتجزأ من منظومة حزب الله". كما أشار ليبرمان إلى أن "إسرائيل" تستعد لأن تمتد أي حربٍ على إحدى الجبهتين الشمالية أو الجنوبية إلى الجبهة الأخرى، قائلاً: "هذه الفرضية الأساسية لدينا، ولذلك نحن نجهز الجيش"[203].

وفي إطار تحسّب "إسرائيل" للحرب ولتهديدات حزب الله، قررت القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي إقامة جدارٍ أمني جديد يمتد على مسافة عدة كيلومترات على الحدود مع لبنان، كما أعلنت وزارة البيئة الإسرائيلية في آب/ أغسطس 2017 إتمام تفريغ خزان الأمونيا في حيفا نهائياً وانتهاء عمله[204].

وفي سياق المواجهة الأمنية والاستخبارية المستمرة بين لبنان و"إسرائيل"، أعلنت عدة أجهزة أمنية لبنانية خلال سنتي 2016 و2017 عن كشف عدد من الاختراقات، كان أبرزها إعلان ضبط محطات اتصال غير شرعية في آذار/ مارس 2016 تتزود بخدمات الإنترنت من شركات إسرائيلية، وتتولى بدورها تزويد مقرات ومراكز رسمية حساسة في لبنان بالخدمة[205]، وضبط شبكة تجسس وتوقيف خمسة أشخاص بجرم التخابر مع سفارات تابعة للعدو الإسرائيلي في الخارج في كانون الثاني/ يناير 2017[206].

5. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

شكّلت التغيرات المتسارعة التي شهدتها المملكة العربية السعودية منذ تولّي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم في سنة 2015 إحدى أبرز التحولات في البيئة الاستراتيجية في المنطقة، ولا سيّما مع الصعود السريع لابنه الأمير محمد بن سلمان خلال سنتي 2016 و2017 وصولاً لتسلمه ولاية العهد، واحتكاره السيطرة تدريجياً على كامل السلطات ومصادر النفوذ داخل المملكة. فقد امتدت آثار هذه التغيرات من المشهد السياسي الداخلي إلى المشهد الخارجي بصورة واسعة، شملت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وعلاقات الدول العربية فيما بينها، وعلاقاتها مع محيطها الإقليمي (بما فيه كل من إيران وتركيا و"إسرائيل")، وموقفها من القضية الفلسطينية وعملية التسوية.

وكشفت الأحداث التي كانت السعودية ودول الخليج محورها خلال سنتي 2016 و2017 عن توجه جديد للتحالف الناشئ بين الرياض بقيادة ابن سلمان، وأبو ظبي بقيادة ولي عهدها وزير الخارجية الإماراتي محمد بن زايد، يقوم على محاولة تثبيت ركائز "الاعتدال" في المنطقة، باعتباره الخيار الاستراتيجي الأقدر على تأمين الظروف التي تسمح للثنائي الصاعد (ابن سلمان وابن زايد) بالمضي في تحقيق طموحاتهما السياسية، لا سيّما لناحية تأمين الغطاء الأمريكي لتلك الطموحات.

وفي سبيل ذلك، اتخذت الرياض وأبو ظبي مجموعة من الخطوات لاستمالة قوى صناعة القرار في الولايات المتحدة، شملت تقارباً إماراتياً واضحاً مع "إسرائيل" ومجموعات الضغط المؤيدة لها في الولايات المتحدة، وتقارباً سعودياً ضمنياً في المواقف مع تلك الأطراف، مع تزايد المؤشرات على وجود علاقات سرية بين الرياض وتل أبيب.

وشملت تلك الخطوات أيضاً استكمال الحملة ضدّ قوى التغيير التي صعدت خلال العمر القصير لثورات "الربيع العربي"، لضمان استقرار النظام الإقليمي الذي تسعى السعودية والإمارات لإيجاده، وهي جزئية حظيت بدعم واسع من غالبية القوى العربية المضادة لما عُرف بالربيع العربي، وخصوصاً البحرين ومصر. ويمكن أن توضع أزمة حصار قطر ضمن هذا السياق، حيث جاء الحصار نتيجة لموقف قطر الداعم لقوى التغيير، ولحركة حماس، وتغريدها خارج السرب الذي تقوده الرياض باتخاذها مواقف متمايزة في كثير من الملفات.

إلا أن أخطر ما يظهر في الأجواء هي تلك "الشائعات" المتزايدة على التساوق الرسمي السعودي مع الرغبة الأمريكية بتخفيض السقف العربي والفلسطيني الرسمي من مسار التسوية، ومحاولة نشر النظرة السلبية التحريضية ضدّ قوى المقاومة الفلسطينية، وارتفاع عدد من الأصوات الداعية للتطبيع مع "إسرائيل"، والتي ما كان لها أن تتحرك دون ضوء أخضر أو موافقة ضمنية من الجهات الرسمية. وهو ما يشي بأن صانع القرار السعودي يرى ذلك أمراً ضرورياً لرسم الاصطفافات في المنطقة، وفق منطق يجمع "إسرائيل" ودول الاعتدال في مواجهة إيران وحلفائها.

ب. العلاقات الخليجية – الفلسطينية:

كان للتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها السعودية خلال سنتي 2016 و2017 أثر ملموس على تفاعلها مع القضية الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية، أظهر تراجع مكانة فلسطين ضمن أجندة أولوياتها الإقليمية لبعض الوقت، قبل أن تعود مجدداً إلى دائرة الاهتمام خلال الثلث الأخير من سنة 2017، مع تكثيف إدارة ترامب تحركاتها المتعلقة بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، واستحواذ الرياض على نصيب كبير من الاهتمام ضمن تلك التحركات. كما تأثر تفاعل بقية دول الخليج العربي مع القضية الفلسطينية، جراء الأزمة الخليجية والانشغال بالحرب في اليمن.

على الصعيد السياسي، حافظت السعودية على موقفها الرسمي الداعم لقيادة السلطة الفلسطينية، التي بقيت الرياض بالنسبة لها إحدى أهم عواصم تنسيق الجهود السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلى جانب كل من القاهرة وعمّان. وحرصت السلطة في الوقت نفسه على المشاركة في المبادرات السياسية السعودية التي تهدف لتعزيز دورها القيادي في المنطقة، وأبرزها القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، إلى جانب دعمها لجهود التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن.

في المقابل، فإن علاقة السعودية بحركة حماس توترت مجدداً، وخصوصاً خلال النصف الثاني من سنة 2017، وهو ما كشفت عنه المواقف السعودية التي صدرت تجاه الحركة عند بداية الأزمة مع قطر، والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً. وجاء هذا التطور معاكساً للتطور الإيجابي الظاهري للعلاقة بين الطرفين منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز حكم المملكة في مطلع سنة 2015، والذي أكده مسؤول العلاقات العربية في حركة حماس أسامة حمدان في نيسان/ أبريل 2016، بقوله إن علاقات حركته مع دول الخليج عامة ومع السعودية خاصة كانت تشهد تحسناً ملحوظاً[207]. وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت قائد حركة حماس في الخارج ماهر صلاح، في كانون الأول/ ديسمبر 2014، على خلفية قضايا مالية، مرتبطة بجمع التبرعات وتحويلها لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل ودعم المقاومة، دون إذن رسمي. ثم قامت بإخلاء سبيله بعد زيارة وفد من الحركة بقيادة خالد مشعل إلى الرياض في تموز/ يوليو 2015؛ غير أنها لم تسمح له بمغادرة الأراضي السعودية إلا في كانون الأول/ ديسمبر 2016.

وعلى الرغم من أن حركة حماس لم تتخذ من طرفها أي موقف يمكن أن يفسر على أنه تسبب بإثارة غضب الرياض، إلا أن وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير 2017، والموقف المتشدد الذي أبداه خلال قمة الرياض في أيار/ مايو 2017 تجاه رعاة "المنظمات الإرهابية" التي تُعد حماس من بينها وفق التصنيف الأمريكي، أدى فيما يبدو إلى اختلاف الحسابات السياسية للأمير محمد بن سلمان بشأن الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لضمان الحصول على الغطاء الأمريكي لمشروعه السياسي؛ فهاجم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في 2017/6/6 قطر قائلاً: "لقد طفح الكيل، وعلى قطر أن توقف دعمها الجماعات مثل حماس والإخوان المسلمين"، مضيفاً: "لا نهدف إلى الإضرار بقطر ولكن عليها أن تختار طريقها"[208]. وردت حماس بدورها في بيان لها في 2017/6/7، بأنها شعرت بـ"بالغ الأسف والاستهجان" لتصريحات الجبير التي رأت أنها "تحرّض" عليها، وأنها "غريبة على مواقف المملكة العربية السعودية" ومثّلت صدمة للشعب الفلسطيني. وحذّرت الحركة مما وصفته باستغلال "إسرائيل" للتصريحات من أجل "ارتكاب المزيد من الانتهاكات"، ورأت أن مواقف الجبير "مخالفة للقوانين الدولية والمواقف العربية والإسلامية المعهودة"،

داعية المملكة العربية السعودية إلى "وقف هذه التصريحات التي تسيء للمملكة ولمواقفها تجاه قضية شعبنا وحقوقه المشروعة"[209].

أما صحيفة عكاظ السعودية فهاجمت حركة حماس واتهمت قادتها في غزة وقطر بابتلاع "ملايين الدولارات من المساعدات التي تقدمها السعودية والإمارات بالإضافة إلى المعونات الدولية لإبعاد شبح الكارثة الإنسانية عن أهالي غزة". وادعت الصحيفة أن حماس تخصص هذه الأموال، "وفقاً للتعليمات الإيرانية، لدعم الإرهاب وحفر الأنفاق، تاركة أهالي غزة يغرقون في جوعهم وفقرهم ومرضهم وحصارهم ودفعهم للضرائب التي تفرضها عليهم ما تسمى بحكومة حماس". ووصفت الصحيفة حركة حماس بأنها حركة "إرهابية"، كما وصفت الصحيفة حماس بأنها "عميلة مزدوجة للدوحة وتل أبيب"[210].

في المقابل لم تدرج الدول المقاطعة لدولة قطر في 2017/6/8 حماس في قائمة "الإرهاب" التي أصدرتها، بالرغم من الحملة الإعلامية التي تعرضت لها الحركة، وبالرغم من أن أحد أسباب مقاطعة هذه الدول لقطر جاءت بسبب علاقتها وتمويلها لحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس[211].

كما أثارت تصريحات تلفزيونية للسفير السعودي بالجزائر سامي بن عبد الله الصالح، وصف فيها حركة حماس بـ"الإرهابية" جدلاً في الجزائر، وطالبت حركتا "مجتمع السلم" و"البناء الوطني" باستدعائه. ودعت حركة حماس عبر المتحدث باسمها في غزة فوزي برهوم، السفير السعودي في الجزائر إلى سحب تصريحاته الأخيرة، وقال إن حماس حركة مقاومة تدافع عن الأمة العربية جمعاء[212].

ولكن السعودية رحبت في الوقت نفسه بالتطورات التي تمت ضمن جهود المصالحة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وعبّرت وزارة خارجيتها عن أملها في أن يسهم إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية في "تمكين الأشقاء الفلسطينيين من نيل حقوقهم المشروعة، وفقاً لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية"[213].

أما على الصعيد المالي، فقد شهد الدعم المالي السعودي للسلطة الفلسطينية تراجعاً عما كان عليه في السنوات السابقة، حيث تراجعت قيمة ذلك الدعم من نحو 20 مليون دولار شهرياً (منذ بداية سنة 2013) إلى 7.7 ملايين دولار شهرياً (منذ كانون الأول/ ديسمبر 2016). وفي الوقت نفسه فإن انتظام سداد تلك الدفعات قد تراجع، حيث واظبت السعودية خلال السنوات السابقة على تحويل قيمة إسهاماتها مرة كل ثلاثة شهور، إلا أنها أوقفت إرسال إسهامها لمدة سبعة شهور خلال سنة 2016، واكتفت في كانون الأول/ ديسمبر 2016 بتحويل 61.6 مليون دولار عن الفترة الممتدة من أيار/ مايو وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2016[214].

وعند إعلان السعودية عن تحويل إسهاميها التاليين في آذار/ مارس وآب/ أغسطس 2017، كانت قيمة كل منهما 30.8 مليون دولار، بمعدل 7.7 ملايين دولار شهرياً[215]. ومع ذلك، ما تزال السعودية أكبر مسهم عربي في دعم ميزانية السلطة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 244 مليون دولار منذ بداية 2016 وحتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017، بينما لم تمنح أي من دول الخليج العربي الأخرى أي دعم لميزانية السلطة خلال تلك الفترة[216].

وبالنسبة لميزانية وكالة الأونروا، ما تزال السعودية ثالث أكبر جهة مانحة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنحت للوكالة دعماً بقيمة 148 مليون دولار بصورة مباشرة خلال سنة 2016، فيما قدمت مليون دولار أمريكي عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، شكّلت في مجموعها نسبة تقارب 12% من إجمالي المنح المقدمة للوكالة[217].

بالانتقال إلى قطر، فقد حاولت الدوحة استئناف وساطتها في ملف المصالحة الفلسطينية، عبر استضافة لقاءات جمعت وفدَي حماس وفتح في شباط/ فبراير 2016[218]، وحزيران/ يونيو 2016[219]. بالإضافة إلى رعاية وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني "غداء عمل" في الدوحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، جمع رئيس السلطة محمود عباس برئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ونائبه إسماعيل هنية[220]؛ إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح.

وضمن علاقاتها السياسية بالفلسطينيين، حافظت الدوحة خلال سنتي 2016 و2017 على علاقتها بحركة حماس، مستمرة بذلك بالتفرد بموقفها تجاه الحركة عن سائر دول الخليج العربي. وأثارت استضافتها للمؤتمر الصحفي الذي أطلق خلاله خالد مشعل الوثيقة السياسية لحركة حماس في أيار/ مايو 2017 حفيظة الولايات المتحدة، وهو ما ظهر في عدد من مقالات الرأي في وسائل إعلام أمريكية بارزة[221]، وفي مشروع القانون الذي اقترحه عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي لفرض عقوبات أمريكية على "الداعمين الدوليين للإرهاب الفلسطيني"، تحدث تحديداً عن دعم قطر لحركة حماس، واستِضافتها للمؤتمر الصحفي، الذي أعلنت الحركة خلاله وثيقتها السياسية[222]. وقد نال مشروع القانون تأييد لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017[223].

وكان من اللافت للانتباه تزامن اقتراح مشروع القانون مع انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، والتي أكد خلالها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضرورة العمل على "قطع مصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية"، التي عدّ ترامب كلاً من داعش، والقاعدة، وحزب الله، وحماس من ضمنها[224]، وذلك قبل أيام قليلة من إعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر فرض الحصار على الدوحة لجملة من الأسباب، من أهمها دعمها لـ"الإرهاب"، على حدّ وصف تلك الدول[225].

وظهرت علاقات الدوحة بحماس كإحدى نقاط الخلاف مع قطر بصورة أوضح، خلال الأيام الأولى التي تلت إعلان الحصار، ومن أبرز ما جاء في هذا السياق قول وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن على قطر القيام بعدة خطوات، تتضمن إنهاء دعم حماس وجماعة الإخوان المسلمين، من أجل إعادة العلاقات معها، مضيفاً أن قطر تُقوِّض السلطة الفلسطينية بدعمها لحماس[226]. وذلك بالتزامن مع وصف وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش وجود قادة من حماس في الدوحة بأنه "يمثل مشكلة للمنطقة"[227]. وردّت قطر على تلك الاتهامات على لسان سفيرها في واشنطن، مشعل بن حمد آل ثاني، بالقول إن قطر لا تُموّل حماس، بل تعمل في غزة في إطار جهود إعادة الإعمار، مضيفاً أن الأمريكيين أنفسهم طلبوا من الدوحة أن تعمل مع حماس في سياق "عملية السلام". وأوضح أن ذلك لا يعني أن قطر على الطريق السياسي أو الأيديولوجي نفسه[228]. ولاحقاً، قال وزير الخارجية القطري إن حماس تُعدّ بالنسبة للدول العربية حركة مقاومة شرعية، وإن كانت مدرجة ضمن قوائم الإرهاب الأمريكية، ولكنها ليست مدرجة ضمن قوائم إرهاب دول مجلس التعاون الخليجي، مستغرباً كيف تحولت العلاقة مع حماس إلى تهمة من قبل دول عربية. وأضاف أن وجود حماس في قطر هو تمثيل سياسي للحركة، وأن قطر مكلَّفة من شركائها الدوليين بالعمل على المصالحة الفلسطينية، وهو ما يبرر وجود قيادات من حماس في الدوحة[229].

على الصعيد المالي، توقفت قطر عن دعم ميزانية السلطة الفلسطينية منذ بداية سنة 2015، واقتصرت قيمة الدعم الذي قدمته لوكالة الأونروا خلال سنة 2016 على مليون دولار[230]، فيما ركّزت مساعداتها في المقابل على تنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، عبر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، التي أشار رئيسها السفير محمد العمادي إلى أن القيمة الإجمالية للمشاريع التي نفذتها اللجنة في غزة خلال السنوات الخمس الأخيرة بلغت نحو 500 مليون دولار، ضمت مئة مشروع في مختلف القطاعات[231]، مؤكداً استمرار عمل اللجنة على الرغم من أزمة حصار قطر[232]. كما تولّت قطر تحمل كلفة توفير الكهرباء لقطاع غزة لمدة ثلاثة شهور في بداية سنة 2017، استجابة لأزمة الكهرباء التي يعاني منها القطاع، داعية إلى التعاون الدولي لدراسة تلك الأزمة وحلها بصورة جذرية[233]. واستضافت الدوحة في آذار/ مارس 2017 الملتقى التنموي والإنساني لدعم الشعب الفلسطيني، بتنظيم "قطر الخيرية" ومشاركة 75 منظمة إنسانية إقليمية ودولية، تعهد المشاركون فيه بتخصيص نحو 27 مليون دولار لخدمة المشاريع التنموية في فلسطين[234].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شكّل دورها في رعاية مصالحة تيار دحلان في حركة فتح مع حركة حماس في غزة أبرز ملفات نشاطها فيما يتصل بالعلاقات السياسية مع الفلسطينيين. وفي هذا السياق، أشار القيادي في حركة حماس صلاح البردويل في آب/ أغسطس 2017 إلى أن الإمارات استضافت في وقت سابق لقاء بين قيادات من حركة حماس والقيادي المفصول من

حركة فتح محمد دحلان، بهدف استعراض التفاهمات التي تمّ التوافق عليها بين الطرفين[235]. كما قدّمت الإمارات دعماً مالياً لإنجاح إجراءات لجنة المصالحة المجتمعية المشكّلة في هذا الإطار، تمّ بموجبه تسليم عائلات 14 قتيلاً سقطوا خلال أحداث الاقتتال الداخلي في سنتي 2006 و2007 شيكات بقيمة 50 ألف دولار لكل عائلة، وذلك في مهرجان صلح مجتمعي عُقد لهذه الغاية في أيلول/ سبتمبر 2017[236].

وعلى صعيد الدعم المالي الرسمي، لم تُقدّم الإمارات أي دعم لميزانية السلطة الفلسطينية خلال سنتي 2016 و2017، بينما قدمت لوكالة الأونروا خلال 2016 دعماً بقيمة 16.8 مليون دولار بصورة مباشرة، و13.1 مليون دولار عبر جمعية الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسات إنسانية تابعة لكل من دبي وأبو ظبي[237].

من جهة أخرى، لم تشهد علاقات كل من الكويت وعُمان والبحرين بالفلسطينيين تطورات بارزة خلال سنتي 2016 و2017، باستثناء استضافة الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 لمؤتمر عقدته الجامعة العربية حول معاناة الطفل الفلسطيني، برعاية أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، ومشاركة الرئيس محمود عباس[238].

وعلى صعيد الدعم المالي، لم تُقدّم أي من هذه الدول دعماً لميزانية السلطة الفلسطينية، بينما أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في نيسان/ أبريل 2016 عن تحويل 100 مليون دولار للحكومة الفلسطينية في رام الله، مثلت الدفعة الأولى من المنحة الكويتية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان 2014، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 200 مليون دولار[239]. وقدّمت الكويت لوكالة الأونروا خلال 2016 دعماً بقيمة 5 ملايين دولار بصورة مباشرة و3.8 ملايين دولار عبر صناديق حكومية، فيما قدّمت عُمان للوكالة دعماً بقيمة 768 ألف دولار[240].

ج. الموقف من عملية التسوية:

واصلت دول الخليج العربي تأكيدها على موقفها الرسمي المتمسك بالمبادرة العربية للسلام كحل وحيد للتسوية مع "إسرائيل"، وفق ما ورد خصوصاً على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الذي أكد على هامش "مؤتمر باريس للسلام" في حزيران/ يونيو 2016 أن أساس أي خطة سلام مستقبلية ما زال يتمثل في المبادرة العربية لسنة 2002، مضيفاً أن المبادرة غير قابلة للتعديل وأنها تمتلك كل العناصر المطلوبة لتسوية نهائية[241].

وعلى الرغم من عدم صدور أي موقف رسمي بخلاف ذلك، إلا أن الشهور الأخيرة من سنة 2017 شهدت تزايد الحديث عن تواصلٍ أمريكي مع السعودية بشأن "صفقة القرن"، التي لم تتضح أو تُعلن أي من معالمها حتى كتابة هذه السطور. وهو ما أتاح المجال لصدور كثير من التحليلات والتكهنات حول مضمون تلك الصفقة، وحول فحوى ما دار خلال اللقاء الذي جمع

الرئيس الفلسطيني محمود عباس بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بعد تلقي عباس دعوة مفاجئة إلى الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017[242].

وقد اعترضت السعودية رسمياً على قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، غير أنه تمّ حصر التفاعل ضده في إطار محدود، وبتغطية إعلامية ضعيفة غير متناسبة مع هكذا قرار. وكان لافتاً للنظر أن يتحدث إمام الحرم المكي في الجمعة التي تلت القرار عن "برّ الوالدين"، دون أن يشير للقرار الأمريكي الخطير بنقل السفارة.

د. الموقف من "إسرائيل":

حملت سنتا 2016 و2017 كماً كبيراً من المؤشرات والتصريحات حول تقارب عدد من دول الخليج العربي، وفي مقدمتها الإمارات والسعودية والبحرين، مع "إسرائيل". وفي حين كان عدد من المؤشرات المتعلقة بالإمارات والبحرين علنياً ومباشراً، إلا أن المؤشرات المتعلقة بالسعودية صدرت في غالبها إما عن أطراف إسرائيلية أو أمريكية، وهو ما يُشير إلى أن السعودية ما تزال متخوفة من الإقدام على مثل هذا التقارب علناً على أقل تقدير، وأن التصريحات أو التسريبات الإسرائيلية والأمريكية تسعى لحثها أو دفعها إليه.

أبرز الخطوات الرسمية السعودية تجاه "إسرائيل" جاءت عبر صفقة نقل جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية، حيث كشفت المراسلات المصرية مع الجانب الإسرائيلي في هذا السياق إلى تعهد السعودية بالحفاظ على حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران، في خطوة لقيت ترحيباً إسرائيلياً ومثّلت أول التزام سعودي رسمي دولي تجاه تل أبيب[243].

من جهة أخرى، كانت من أبرز الخطوات العلنية التي أثارت موضوع التقارب السعودي – الإسرائيلي مواقف ضابط المخابرات السعودي السابق اللواء أنور عشقي الداعية إلى التطبيع مع "إسرائيل"[244]، وزيارته لها في وقت سابق ولقاؤه مع مدير عام وزارة خارجيتها دوري جولد Dore Gold[245]، على الرغم من تأكيد عشقي أن زيارته كانت مبادرة شخصية، وتأكيد وزارة الخارجية السعودية بأنها لا تعكس الموقف الرسمي للمملكة[246]. وقد أثار نشر وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني على صفحتها على تويتر Twitter صورة جمعتها بالأمير السعودي تركي الفيصل في منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos في سويسرا الموضوع نفسه مجدداً[247].

وبخلاف تلك الخطوات، تركّز التقارب بين السعودية و"إسرائيل" أساساً في الموقف تجاه إيران ومساعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة، وجاءت الإشارات على هذا التقارب في البداية في سياق حديث تل أبيب عن وجود تحسن في علاقاتها مع دول عربية بصورة عامة نتيجة التقاء المصالح، دون ذكر

السعودية تحديداً. إلا أن الفترة التالية لانتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وخصوصاً بعد عقد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض واندلاع أزمة قطر، شهدت تزايد الحديث عن العلاقات السعودية – الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، توجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مباشرة من الرياض إلى تل أبيب بعد تلك القمة، وقال في مستهل لقائه مع بنيامين نتنياهو في القدس: "رجعت للتّوّ من السعودية، والمشاعر هناك تجاه إسرائيل إيجابية للغاية"، وعبّر عن اعتقاده بأنه "تمّ إحراز تقدم ملموس" في التقريب بين الطرفين، مرجعاً جزءاً كبيراً من ذلك إلى "الممارسات العدوانية الإيرانية". فيما عبّر نتنياهو عن أمنيته "أن يأتي يوم حيث سيستطيع رئيس وزراء إسرائيل أن يطير من تل أبيب إلى الرياض، كما طار ترامب من الرياض إلى تل أبيب"[248].

وفي وقت لاحق، أشار وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا إلى وجود "احتمال كبير جداً" بأن تكون لـ"إسرائيل" علاقات مع ما أسماه "التحالف السعودي"، مضيفاً في حديث له لوكالة بلومبيرغ Bloomberg News، إن السعودية و"إسرائيل" تتباحثان عبر وسطاء أمريكيين في مختلف الأنشطة، التي تثبت نوايا الطرفين، في تطوير علاقات ديبلوماسية مكشوفة في اللحظة التي يُحلّ فيها الصراع مع الفلسطينيين. كما قال قرا إن "إسرائيل" تعمل على إقناع السعودية بإطلاق رحلات جوية مباشرة خاصة بنقل الحجاج من "إسرائيل" إلى السعودية[249]. وشكّلت الأقوال التي نقلتها وكالة فرانس برس Agence France-Presse (AFP) عن مسؤول إسرائيلي حول زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى تل أبيب في أيلول/ سبتمبر 2017 ذروة الحديث عن تطورات العلاقات السعودية – الإسرائيلية، إلا أن الخارجية السعودية نفت تلك الأنباء، وقالت إن المملكة "كانت دائماً واضحة في تحركاتها واتصالاتها وليس لديها ما تخفيه في هذا الشأن"[250].

بالنسبة لأبو ظبي، شكّلت المنظمات الدولية والفعاليات التي تستضيفها الإمارات أحد أبرز القنوات العلنية لزيارة مسؤولين إسرائيليين للبلاد، حيث زار وزير الطاقة الإسرائيلي أبو ظبي للمشاركة في مؤتمر للطاقة في كانون الثاني/ يناير 2016، وفقاً لما أوردته القناة الثانية الإسرائيلية مرفقاً بصور للوزير في أبو ظبي[251]. كما شارك السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة في مؤتمر دولي في دبي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 بصفته رئيس اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، وفقاً لتقرير للقناة نفسها[252]. وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" كانت قد أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 عن افتتاح ممثلية ديبلوماسية رسمية لها لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) International Renewable Energy Agency (IRENA) في أبو ظبي، إلا أن الخارجية الإماراتية قالت إن ذلك لن يؤثر على موقفها الرسمي أو علاقاتها بـ"إسرائيل"، حيث إن مهام البعثات المعتمدة لدى إيرينا تنحصر بالشؤون المتعلقة بالوكالة[253].

ولكن المؤشر الآخر على وجود تقارب إماراتي – إسرائيلي لم يكن علنياً، وإنما كُشف عنه في تسريب رسائل مخترقة من البريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، تضمنت إحداها مراسلات بين العتيبة والجنرال الإسرائيلي عوزي روبين Uzi Rubin، الذي قاد منظومة القبة الحديدية Iron Dome الإسرائيلية خلال العدوان على غزة سنة 2012. بينما كشفت أخرى عن وجود علاقة وثيقة بين الإمارات ومؤسسة "الدفاع عن الديموقراطيات Foundation for Defense of Democracies" اليمينية الموالية لـ"إسرائيل"، وهي مؤسسة نافذة لدى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب[254].

من جهتها، اتخذت مواقف البحرين الإيجابية تجاه "إسرائيل" طابعاً أكثر علنية، حيث نعى وزير خارجيتها خالد بن أحمد آل خليفة الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في تغريدة له على تويتر، قائلاً: "ارقد بسلام أيها الرئيس شمعون بيريز. رجل حرب ورجل سلام لا يزال صعب المنال في الشرق الأوسط"[255]. وأجرى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة لقاءات بشخصيات يهودية مقربة من "إسرائيل" في أكثر من مناسبة، تحت غطاء رعاية التقارب بين الأديان. حيث استقبل الملك حمد في آذار/ مارس 2016 في قصره بالمنامة الحاخام اليهودي مارك شناير Marc Schneier الذي يرأس مؤسسة التفاهم العرقي Foundation of Ethnic Understanding المعنية بالحوار بين الأديان في نيويورك. ونقلت صحيفة ذا جيروزاليم بوست The Jerusalem Post عن الحاخام قوله إنه التقى الملك حمد في مناسبتين سابقتين، وأن الملك عبّر له عن قناعته بأن "إسرائيل" قادرة على الدفاع ليس عن نفسها فحسب، بل عن أصوات الاعتدال والدول العربية المعتدلة في المنطقة أيضاً، وأن مسألة بدء بعض الدول العربية فتح قنوات ديبلوماسية مع "إسرائيل" هي مسألة وقت فقط[256].

وفي أيلول/ سبتمبر 2017، أطلق ملك البحرين إعلاناً عالمياً للتسامح بين الأديان من مركز سيمون فيزنتال Simon Wiesenthal Center في لوس أنجلوس، في فعالية حضرها نيابة عنه نجله ولي العهد ناصر بن حمد آل خليفة، وعزفت فيها أوركسترا البحرين الوطنية النشيد الوطني الإسرائيلي. وقد كشف الحاخامان أبراهام كوبر Abraham Cooper ومارفين هير Marvin Hier اللذان يرأسان المركز عن مواقف سمعاها من ملك البحرين خلال زيارة لهما إلى المنامة في وقت سابق من سنة 2017، دان فيها الملك المقاطعة العربية المفروضة على "إسرائيل"، مبدياً عدم ممانعة البحرين زيارة مواطنيها لـ"إسرائيل"[257].

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2017، زار وفد من 24 شخصاً من الجمعية البحرينية "هذه هي البحرين" "إسرائيل"، وواجهت الزيارة التي استمرت لمدة أربعة أيام، موجة من الانتقادات في العالم العربي والإسلامي لكونها خطوة تطبيعية تتزامن مع اعتراف الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل". وأفادت القناة الثانية الإسرائيلية أن الوفد البحريني سيلتقي بمسؤولين بالحكومة الإسرائيلية. وأجرى الوفد البحريني جولة ميدانية في مدينة القدس المحتلة. وحسب القناة الثانية، فإن زيارة الوفد البحريني الذي يضم شخصيات شيعية وسنية أتت بإيعاز وتعليمات من ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، الذي حمّل الوفد رسالة تسامح للمسؤولين الإسرائيليين ودعوات لتعزيز الحوار بين الأديان. وأضافت القناة "أن ملك البحرين سيسمح بدخول الإسرائيليين لبلاده من الآن فصاعداً، وأيضاً إلى التجديد الشامل للكنائس في البحرين"[258]. وذكرت وكالة الأنباء البحرينية، أن وفد جمعية "هذه هي البحرين" الحقوقية، الذي زار "إسرائيل" لا يمثل أي جهة رسمية في البحرين، وإنما يمثل الجمعية ذاتها، وبمبادرة ذاتية[259]. وقد لقيت هذه الزيارة موجة غضب شعبية بحرينية واسعة؛ كما أطلق عدد من الناشطين البحرينيين، وسم #البحرين_تقاوم_التطبيع، رفضاً لهذه الزيارة[260].

من جهة أخرى، شكّلت الأزمة مع قطر وقرار الدول الخليجية الثلاثة سابقة الذكر مقاطعتها فرصة بالنسبة لـ"إسرائيل" للتأكيد مجدداً على المصالح المشتركة التي تجمعها بدول الحصار، حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إن قطع العلاقات مع قطر يفتح المجال أمام إمكانيات كثيرة في "الحرب على الإرهاب"، مؤكداً انفتاح "إسرائيل" على التعاون مع تلك الدول[261]. كما علّق السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن مايكل أورين Michael Oren على تلك التطورات بقوله إن هناك خطاً جديداً يُرسم في الشرق الأوسط، حيث "لا إسرائيل ضدّ العرب بعد اليوم، بل إسرائيل والعرب ضدّ الإرهاب الممول من قطر"[262].

وفي مقابل كل تلك المؤشرات على تقارب عدد من دول الخليج العربي مع "إسرائيل"، برز موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم خلال أعمال الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union المنعقد في روسيا، حيث هاجم رئيس الوفد الإسرائيلي ونعتهم بممثلي الاحتلال، وقتلة الأطفال ومرتكبي جرائم الغصب وإرهاب الدولة، مطالباً إياه بمغادرة القاعة[263]؛ مما اضطر الوفد الإسرائيلي للمغادرة، وسط تصفيق المشاركين.

6. دول عربية أخرى:

استمر انشغال عدد من الدول العربية المتبقية بأزماتها الداخلية بصورة كاملة خلال سنتي 2016 و2017، وخصوصاً في العراق واليمن وليبيا، التي باتت أيضاً ساحات للصراع الإقليمي، شأنها شأن سورية.

وشكّل استفتاء إقليم كردستان للانفصال عن العراق أحد أبرز الملفات من ناحية الصلة بالبيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية، في ظلّ تفرّد "إسرائيل" بكونها الدولة الوحيدة التي أعلنت دعم الاستفتاء، إذ أبدى نتنياهو تأييده "للجهود الشرعية لشعب كردستان، من

أجل حصوله على دولة خاصة به"[264]. وكانت وزيرة العدل الإسرائيلية أييلت شاكيد قد دعت "إسرائيل" سابقاً لأن تعلن صراحة دعمها تطلعات الشعب الكردي في حكم ذاتي على الأراضي الواقعة شمال سورية والعراق، وقالت إن الشعب الكردي شريك للشعب الإسرائيلي[265]. من جهة أخرى، فبحسب معطيات شركة كليبيرداتا ClipperData، الشركة الأمريكية المختصة بتعقب شحنات النفط العالمية، فإن نحو نصف النفط الخام المستخرج من حقول النفط الكردية سنة 2017، وصل إلى "إسرائيل"، التي احتلت المرتبة الأولى في استيراد النفط الخام من أراضي إقليم كردستان العراق[266].

أما السودان فقد انشغل بترتيب بيته الداخلي وبترتيبات رفع العقوبات الأمريكية عن الخرطوم، وكان من اللافت للانتباه أن ملف العلاقة مع "إسرائيل" كان من بين المواضيع التي تناولتها النقاشات الداخلية ضمن ذلك الإطار. ولكن على الرغم من صدور دعوات عدة لتطبيع العلاقات مع تل أبيب (سوف يرد ذكرها لاحقاً بمزيد من التفصيل)، إلا أن الموقف الرسمي للسودان بقي رافضاً لمثل هذا الأمر، وأكد استمرار دعم السودان للقضية الفلسطينية.

وبالنسبة لدول المغرب العربي، فقد استمر تفاعلها الرسمي مع القضية الفلسطينية عبر جامعة الدول العربية بصورة أساسية، ولم تشهد مواقفها الرسمية تجاه القضية تحولات أو تغيرات بارزة خلال سنتي 2016 و2017.

أما أبرز الأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينية في دول المغرب العربي فشملت اغتيال الطيار والمهندس التونسي محمد الزواري في تونس، حيث كان الزواري أحد أعضاء كتائب عز الدين القسام (الجناح المسلح لحركة حماس) المشرفين على مشروع إنتاجِ المقاومةِ طائراتٍ دون طيار حملت اسم "أبابيل"، واتهمت القسام الموساد الإسرائيلي بالوقوف خلف عملية اغتياله في 2016/12/15[267]. وقد كان هذا الاغتيال محط تفاعل رسمي وشعبي كبير، حيث ألمحت وزارة الداخلية التونسية إلى تورط جهاز الموساد دون تسميته، بقولها إن هناك إمكانية لضلوع جهاز مخابرات أجنبي في الاغتيال، وعقد البرلمان التونسي جلسة طارئة للاستماع لوزيرَي الداخلية والخارجية حول الاغتيال، بينما أعلن رئيس الحكومة عزل والي صفاقس، بالإضافة إلى عزل مسؤولَين أمنيين اثنين في الولاية التي كانت مسرحاً لعملية الاغتيال[268].

وفي الجزائر، بقي التفاعل الرسمي مع القضية الفلسطينية ضمن الخطوط العريضة نفسها، حيث حافظت الجزائر على دعمها السياسي والمالي للفلسطينيين، ولم يشهد موقفها من العلاقات مع "إسرائيل" أي تغيّر. وفيما يتصل بالعلاقات الجزائرية – الفلسطينية، فكان من أبرز الأحداث الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله إلى الجزائر لمدة ثلاثة أيام

في نيسان/ أبريل 2016، بدعوة رسمية من الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال، والتقى خلالها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وعدداً من المسؤولين الجزائريين وبحث معهم مختلف الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية[269]. وإلى جانب مواصلة الدعم السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حافظت الجزائر على كونها الدولة العربية الوحيدة التي التزمت إلى جانب السعودية بتقديم دعم مالي للسلطة عبر الآلية التي أقرتها جامعة الدول العربية، غير أن قيمة هذا الدعم تراجعت بمقدار النصف مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انخفض إسهام الجزائر من 52.8 مليون دولار سنة 2015 إلى 26.7 مليون دولار سنة 2016، ثم عاد إلى سابق عهده حيث بلغ نحو 52 مليون دولار سنة 2017 (انظر جدول 2/26، ص 132)[270]. في الوقت نفسه، حافظت الجزائر على علاقاتها الجيدة مع حركة حماس، وشكّلت موافقة الحكومة الجزائرية رسمياً على افتتاح مكتب تمثيلي للحركة في البلاد في نهاية أيلول/ سبتمبر 2016 أبرز التطورات في هذا السياق[271].

أما المغرب، فقد بقي الطابع العام لتفاعله الرسمي مع القضية الفلسطينية بروتوكولياً، مع التركيز على ملف القدس التي يرأس العاهل المغربي محمد السادس لجنتها الخاصة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، كانت المراسلات والاتصالات القناة الأساسية التي اختارها العاهل المغربي للتعبير عن مواقفه المتعلقة بالتطورات التي شهدتها المدينة المقدسة والمسجد الأقصى خلال 2016 و2017. وكان من اللافت للانتباه تغيبه عن القمة الطارئة التي عقدتها منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في كانون الأول/ ديسمبر 2017 لبحث اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، علاوة على أن مستوى تمثيل المغرب في القمة كان ضعيفاً، لم يبلغ حتى المستوى الوزاري[272]. وعلى صعيد العلاقات الرسمية، اقتصرت علاقة الرباط مع الفلسطينيين على السلطة الفلسطينية وممثليها. أما فيما يتصل بالعلاقة مع "إسرائيل" فلم يطرأ تغير كبير في الموقف المغربي، حيث حافظت الرباط على خيط رفيع من العلاقات الديبلوماسية مع تل أبيب، بينما أظهرت الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية استمرار العلاقات الاقتصادية محدودة الحجم بين الطرفين (سوف يتم تفصيلها لاحقاً)، على الرغم من نفي الحكومة المغربية وجود تبادل تجاري رسمي بين البلدين، وتأكيدها أن دخول تلك البضائع يتم عبر وسطاء وبطرق ملتوية[273]. وبرزت في السياق الديبلوماسي مشاركة المغرب في جنازة الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في أيلول/ سبتمبر 2016، ممثلاً بمستشار الملك أندريه أزولاي André Azoulay[274]. ولكن رفض العاهل المغربي المشاركة في قمة دول غرب إفريقيا في ليبيريا في حزيران/ يونيو 2017، بعد توجيه دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للمشاركة في القمة[275]، أعطى مؤشراً على أن المغرب ما يزال غير مستعد لتطوير علاقته السياسية مع "إسرائيل".

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

شهدت المؤشرات المتعلقة بتطبيع الدول العربية علاقاتها مع "إسرائيل" خلال سنتي 2016 و2017 ارتفاعاً غير مسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية، إلا أن تلك المؤشرات بقيت في غالبيتها العظمى في إطار العلاقات السرية غير المعلنة، مع وجود حرص واضح لدى الدول العربية على إنكار وجود أي تغيّر رسمي في موقفها من "إسرائيل"؛ في مقابل ميل أمريكي وإسرائيلي للمبالغة في الحديث عن تطور علاقة تل أبيب بدول الاعتدال العربي، بهدف إشاعة جوّ من الاعتياد على فكرة التطبيع والتعامل معها على أنها أمر واقع لا محالة، ودفع تلك الدول إلى الإقدام على مزيد من الخطوات. ولكن أجواء السرية هذه تدل على أن الحاجز الذي يمنع الأنظمة الرسمية من المضي بعيداً في تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، أو حتى المجاهرة بالاتصالات القائمة معها، لم ينكسر بعد، وأن القضية الفلسطينية ما تزال تمثّل عقدة يصعب تجاوزها في المعادلة الإقليمية.

أما في التفاصيل، فقد تعدّدت التصريحات الإسرائيلية حول إقامة تل أبيب علاقات سرية مع الدول العربية، جاء أبرزها على لسان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بدءاً من إشارته إلى أن الموساد يلعب دوراً رئيسياً في إقامة علاقات مع دول من العالم العربي[276]؛ ومروراً بقوله إن "إسرائيل" تخترق المنطقة نتيجة "تحول كبير للغاية" يطرأ في علاقاتها بدول عربية مهمة، وأن "هذه الدول تُدرك الآن بأن إسرائيل ليست عدواً، بل حليفاً ضدّ التهديد المتصاعد للتطرف الإسلامي المتمثل في داعش"[277]. وصولاً إلى إبلاغ نتنياهو عدداً من الصحفيين الإسرائيليين أنه يمتلك "علاقات شخصية مباشرة" مع عدد من قادة الدول العربية التي لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل"[278]، وحديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أن الدول العربية لم تعد ترى "إسرائيل" كدولة عدو، مبدياً رغبته في تطبيع العلاقات معها[279]. بالإضافة إلى قوله خلال افتتاح الدورة الشتوية للكنيست إن "العالم العربي سيجر الفلسطينيين إلى السلام وليس العكس"[280].

وفي الإطار نفسه، تحدث مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري جولد عن حدوث تغير دراماتيكي يتمثل في انفتاح العالم العربي على العلاقات السرية مع "إسرائيل"، واصفاً تلك العلاقات بأنها "مياه دافئة تحت الجليد"[281].

كما أشاد رئيس المعسكر الصهيوني إسحق هرتسوغ بما وصفه "شجاعة" زعماء عدد من الدول العربية المعتدلة التي أبدت اهتماماً بالتعاون الديبلوماسي مع "إسرائيل" وإيجاد مسار للتسوية الإقليمية، مشيراً إلى أن تلك الدول تشمل كلاً من مصر والأردن والسعودية والإمارات والبحرين والمغرب والكويت[282]. وهو ما تقاطع مع إشارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة

تسيبي ليفني إلى سعي دول معتدلة في المنطقة للتحالف مع "إسرائيل" لمواجهة محور إيران وحزب الله، ولكنها ترغب أولاً في قيام "إسرائيل" بإجراءات لحلحلة الصراع مع الفلسطينيين[283].

وفي سياقٍ موازٍ، تكرر حديث وزير الاستخبارات والاتصالات الإسرائيلي يسرائيل كاتس عن خطة له لربط "إسرائيل" بالدول العربية بمشروع سكة حديد عبر الأردن[284]، على الرغم من أن الجانب الأردني كان قد نفى وجود مشاريع مشتركة من هذا النوع بين الأردن و"إسرائيل"[285].

ولم يقتصر الحديث عن التطبيع العربي مع "إسرائيل" على دول "الاعتدال" التي سبق ذكرها، حيث لمّح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور في كانون الثاني/ يناير 2016 إلى إمكانية تطبيع الخرطوم علاقاتها مع "إسرائيل"[286]، وأشار في وقت لاحق إلى أن الحوار الداخلي الذي تشهده البلاد بمشاركة مئة حزب وحركة سياسية شهد تعبير البعض عن رغبته في هذا التطبيع[287].

كما دعا رئيس حزب الوسط الإسلامي في السودان يوسف الكودة بلاده إلى التطبيع مع "إسرائيل" دون شروط[288]. وقال وزير الاستثمار السوداني مبارك الفاضل المهدي في وقت لاحق إنه يدعم فكرة إقامة علاقات بين بلاده و"إسرائيل"، مضيفاً أن القضية الفلسطينية أخرت العالم العربي[289]. بينما تبرأت الحكومة السودانية من موقف الوزير المهدي، وقالت إنه "رأي شخصي يخصه وحده ولا يعبّر عن الموقف الرسمي للحكومة أو البلاد"[290].

وقد دفع كل هذا الحديث عن تطبيع الدول العربية علاقاتها مع "إسرائيل" السلطة الفلسطينية للتحذير من تأثير هذا الأمر على مسار التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث حذّر الرئيس محمود عباس في كلمته أمام مؤتمر القمة العربية في نواكشوط من مفهوم "التعاون أو الأمن الإقليمي"، الذي يهدف لإيجاد تنسيق أمني بين "إسرائيل" والدول العربية وتطبيع العلاقات، قبل تحقيق هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية[291]. كما أكد عباس في مناسبة أخرى معارضته المطلقة للتطبيع العربي مع "إسرائيل" ما دام يتناقض مع مبادرة السلام العربية، مشدداً على رفضه المضي في الحلول الاقتصادية والأمنية قبل الحلول السياسية[292].

وفي الشق الاقتصادي، أظهرت الإحصاءات الإسرائيلية تسجيل إجمالي حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر، والأردن، والمغرب) تراجعاً بنسبة 27.8% بين سنتي 2015 و2017 (انظر جدول 6/1). وجاء ذلك معاكساً للاتجاه السابق لنمو حجم التبادل التجاري بين هذه الدول و"إسرائيل" خلال الفترة 2012–2015[293].

جدول 6/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية 2014–2017 (بالمليون دولار)[294]

البلد	2014	2015	2016	2017
مصر	206.2	166.7	136.1	150.4
الأردن	485.9	509.2	357	340.1
المغرب	17.2	38.6	56	37.1
المجموع	**709.3**	**714.5**	**549.1**	**516**

وعلى الرغم من أن حجم التبادل التجاري مع الأردن شهد أكبر قدر من التراجع بين سنتي 2015 و2017 مع انخفاضه من 509.2 ملايين إلى 340.1 مليون دولار (بنسبة تراجع بلغت –33.2%)، إلا أن الأردن ما يزال الشريك التجاري العربي الأول لـ"إسرائيل"، بحصة تبلغ نحو 66% من إجمالي حجم تجارة الدول العربية الثلاث معها، مع استمرار ميل الميزان التجاري لصالحه. وقد سجّلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بين سنتي 2015 و2017 انخفاضاً من 98.7 مليون دولار إلى 58 مليون دولار (بنسبة تراجع –41.2%)، فيما تراجعت قيمة الواردات الإسرائيلية من الأردن من 410.5 ملايين دولار إلى 282.1 مليون دولار (أي بنسبة –31.3%) خلال الفترة نفسها (انظر جدول 6/2).

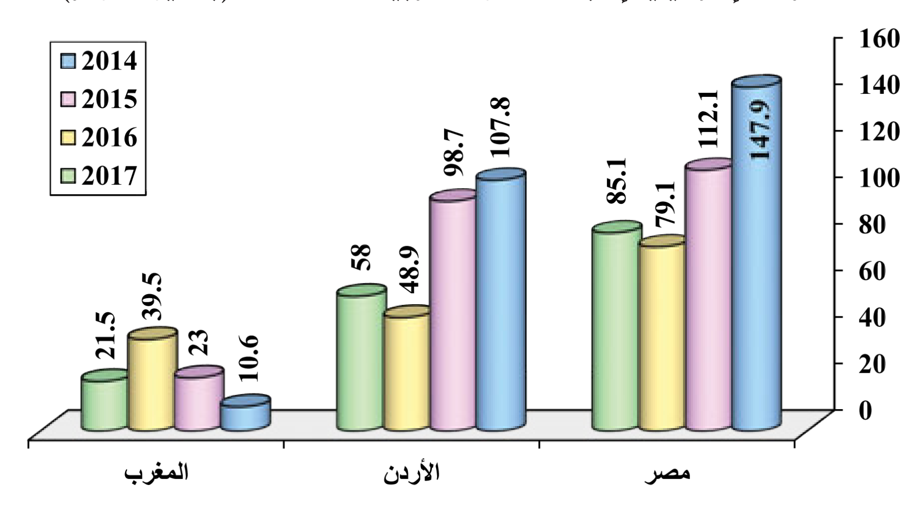
أما مصر فقد تراجع حجم تبادلها التجاري مع "إسرائيل" من 166.7 مليون دولار في سنة 2015 إلى 150.4 مليون دولار سنة 2017 (بنسبة تراجع –9.8%). وفي حين تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر خلال تلك الفترة من 112.1 مليون دولار إلى 85.1 مليون دولار (بنسبة –24.1%)، إلا أن الواردات الإسرائيلية من مصر زادت من 54.6 مليون دولار إلى 65.3 مليون دولار، مسجّلة نمواً بنسبة 19.6% (انظر جدول 6/1 و6/2).

في المقابل، سجل حجم التبادل التجاري بين المغرب و"إسرائيل" تراجعاً بنسبة –3.9% خلال تلك الفترة، حيث انخفضت قيمته من 38.6 مليون دولار سنة 2015 إلى 37.1 مليون دولار سنة 2017. وسجلت الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب تراجعاً بنسبة –6.5%، بانخفاضها من 23 مليون دولار في 2015 إلى 21.5 مليون دولار في 2017. فيما بقيت قيمة الواردات الإسرائيلية متساوية خلال السنتين (انظر جدول 6/1 و6/2).

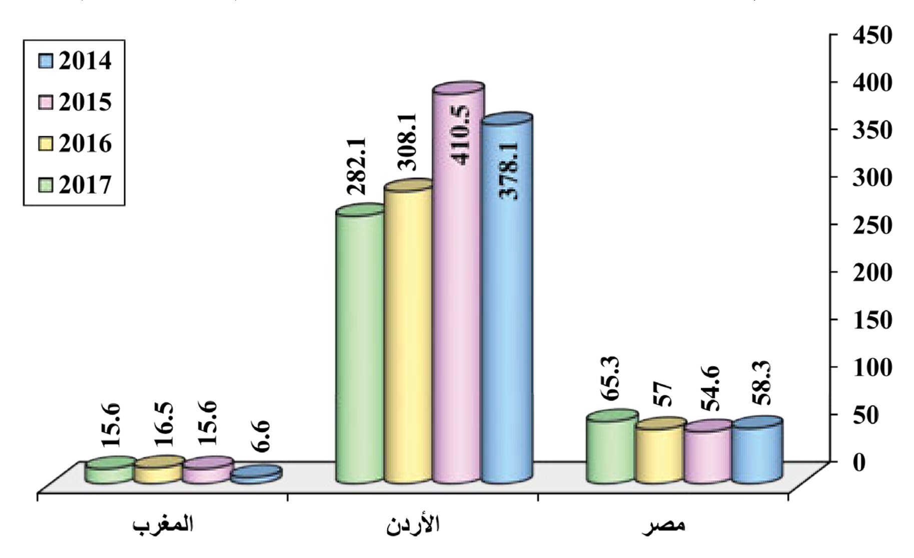
جدول 6/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2014–2017 (بالمليون دولار)[295]

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
مصر	147.9	112.1	79.1	85.1	58.3	54.6	57	65.3
الأردن	107.8	98.7	48.9	58	378.1	410.5	308.1	282.1
المغرب	10.6	23	39.5	21.5	6.6	15.6	16.5	15.6

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2014–2017 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2014–2017 (بالمليون دولار)



ولكن تقتضي الإشارة مجدداً إلى أنه في حال بدء صادرات الغاز الإسرائيلي إلى كل من الأردن ومصر خلال السنتين المقبلتين، بموجب الصفقات التي تمت الإشارة إليهما سابقاً عند الحديث عن علاقة كل من الطرفين بـ"إسرائيل"، فإن قيمة التبادل التجاري ستشهد زيادة كبيرة يميل فيها الميزان التجاري لصالح "إسرائيل" بشدة.

رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

استمرت الأزمات المتعددة والمتتالية التي تعصف بالعالم العربي في إثقال قدرة الشارع العربي على مواكبة الأحداث المحيطة به، وفي الحدّ من التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية في عدد كبير من الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تشهد أزمات داخلية تستحوذ على اهتمام أبنائها، وتستنزف قوى الحراك الشعبي فيها، ولا سيّما بعد استكمال استبعاد قوى التغيير من المشهد السياسي، وتراجع تأثير المواقف الشعبية في صناعة القرار مع عودة التعامل الأمني مع التحركات والتظاهرات الشعبية.

وقد أسهم تداخل الأزمات الداخلية مع الصراعات الإقليمية على النفوذ في دفع القضية الفلسطينية إلى مرتبة أدنى ضمن سلّم الاهتمامات العربية، وهو أمر ينطبق على المستوى الشعبي كما على المستوى الرسمي. وذلك بالإضافة إلى الشرخ الذي أوجدته تلك الأزمات والصراعات بين المكونات الشعبية في البلد الواحد، وفي المنطقة عموماً.

ولكن هذا لم يحُل بأي من الأحوال دون تصدر القضية الفلسطينية الاهتمام الشعبي العربي في الأحداث المفصلية التي مرت بها، وهو ما أظهرته هبّة باب الأسباط في تموز/ يوليو 2017، والتي أثبتت أن مدينة القدس والمسجد الأقصى على وجه الخصوص ما يزالان يمتلكان مرتبة لا يُنازعان عليها في الوجدان الشعبي العربي، ويشكّلان في الوقت نفسه محل اتفاق لا خلاف عليه.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول المحيطة بفلسطين شهدت مستويات منخفضة من التفاعل الشعبي مع تلك الأحداث مقارنة عما كانت عليه في السابق، نتيجة للحروب والأزمات الداخلية، وعوامل غياب الأمن والقمع السياسي، إلا أن الأردن ما يزال الاستثناء الأبرز بين تلك الدول، حيث حافظ خلال سنتي 2016 و2017 على مستوى تفاعل متقدم بل ومتزايد مع أحداث القضية الفلسطينية، ولا سيّما تلك المتعلقة بالقدس، التي يتعامل معها الشارع الأردني بموقف موحد، سواء لمكانتها الرمزية الدينية المقدسة، أم لكونها عاصمة فلسطين، أم لهويتها العربية والإسلامية.

كما زادت حادثة السفارة الإسرائيلية وسقوط شهيدين أردنيين على أرض القدس من مستوى التفاعل الشعبي الأردني مع ما يجري من أحداث غرب النهر، وقدّمت شهادة الأردنيين في الوقت

نفسه دلالة على مدى ذلك التفاعل. وذلك بالإضافة إلى الدلالة التي يقدمها التجاوب الشعبي مع حملات ترميم بيوت المقدسيين في البلدة القديمة، والتي تنظمها نقابة المهندسين الأردنيين، وهو تجاوب يتزايد في كل سنة عن سابقتها بشكل ملموس.

في الوقت نفسه، حافظت دول المغرب العربي على مستويات متقدمة من الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية، وكان من أبرز دلائله اغتيال المهندس القسامي التونسي محمد الزواري في تونس، والذي كان قد انخرط في صفوف المقاومة الفلسطينية وأشرف على تطوير طائرات "أبابيل" دون طيار. وشكّلت المواقف الشعبية التونسية عقب اغتياله، والمشاركة الشعبية في جنازته مؤشراً على دعم التونسيين للقضية التي استشهد الزواري من أجلها[296].

وفي سياق التفاعل الشعبي ضدّ قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، فقد تحرّك الشارع الأردني بشكل قوي، وبأعداد كبيرة، واستنكرت معظم الأحزاب الأردنية إعلان ترامب، وعمّت مسيرات الغضب والتنديد بإعلان ترامب مختلف المحافظات الأردنية. وتوالت ردود الفعل من أحزاب وشخصيات عامة مصرية على إعلان ترامب، منتقدة أداء نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي من قضية القدس، كما خرج المصريون في تظاهرات كبيرة للتنديد بإعلان ترامب، وشهدت الجامعات المصرية مظاهرات حاشدة. وأجمع لبنان بكل أطيافه السياسية على استنكار إعلان ترامب، وشهدت المناطق اللبنانية مظاهرات واعتصامات، أعلن المشاركون فيها تضامنهم مع القدس وفلسطين والمقدسات ورفضهم للإعلان الأمريكي. كما نفذت الأحزاب والقوى اللبنانية والفصائل الفلسطينية اعتصاماً في محيط السفارة الأمريكية في بيروت.

وتواصل الرفض الشعبي في الكويت لإعلان ترامب، وتوالت بيانات التعبير عن الغضب والرفض من منظّمات المجتمع المدني والنقابات. وشهدت مدن الجزائر مظاهرات حاشدة، في الجزائر العاصمة وقسنطينة والمدية والمسيلة والجلفة والوادي ومعسكر وسطيف ووهران. كما انطلقت مظاهرات حاشدة في تونس العاصمة وصفاقس وتطاوين وقفصة والقصرين وبنقردان وبنزرت، وغيرها من المدن. وشهدت مدن المغرب مئات المظاهرات تنديداً بالقرار الأمريكي، أبرزها كان في العاصمة الرباط، التي شارك فيها أكثر من 100 ألف متظاهر، في 2017/12/10. وشهدت الخرطوم وولايات النيل الأزرق، والنيل الأبيض، وكسلا، والشمالية، والجزيرة، وولايات دارفور الخمس؛ مسيرات واحتجاجات ما حول السودان إلى بؤرة رفض لإعلان ترامب. أما في موريتانيا، فقد انتشرت المواقف والاحتجاجات، على المستويين الرسمي والشعبي، رفضاً لإعلان ترامب. وفي اليمن، خرجت مظاهرات للتضامن مع الشعب الفلسطيني في صنعاء وتعز... وغيرها.

وبالإضافة إلى التنديد الشعبي، كان ثمة إجماع رسمي عربي صدر بطرق مختلفة لإدانة قرار ترامب، حيث تحدثنا عنه في مواضعه. فبالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، صدرت إدانات من

سورية وقطر والكويت والإمارات والبحرين والعراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان وليبيا والصومال...

وفي سياق قياس التغير في الموقف الشعبي العربي تجاه القضية الفلسطينية، تؤيد نتائج المؤشر العربي لسنة 2016 الاستنتاجات السابقة حول تأثير الأزمات العربية والحملة ضدّ قوى التغيير والصراعات الإقليمية، على هذا الموقف. حيث أظهر المؤشر أن نسبة مَنْ توافقوا على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً قد انخفضت من 84% في مؤشري 2011 و2013/2012، إلى 75% في مؤشر 2016، مقابل ارتفاع نسبة من رأوا أن القضية تخص الفلسطينيين وحدهم من 9% في 2011 إلى 17% في 2016[297]. ولكن في الوقت نفسه، فإن الموقف العربي الشعبي تجاه "إسرائيل" لم يتغير، حيث حافظت المواقف من "اتفاقيات السلام" العربية الثلاثة الموقعة بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية على مستوياتها المعارضة بصورة متقاربة، حيث أشار استطلاع 2016 إلى تراوح نسبة المعارضين بين 56–58% لتلك الاتفاقات، بينما تراوحت نسبة المعارضين في استطلاع 2011 بين 54–57%. كما أن نسب معارضة المستطلعة آراؤهم لاعتراف بلدانهم بـ"إسرائيل" بقيت مرتفعة ضمن المستوى نفسه، إذ بلغت 84% في مؤشر 2011 و86% في مؤشر 2016[298].

خلاصة

منذ صعود مسار التسوية السلمية، شهدت المنطقة العربية تنازعاً بين منطقين مركزيين لتعريف الصراع: الأول بين قوى الممانعة والاعتدال، والثاني بين قوى التغيير والقوى المضادة له. وفي حين أن المنطق الثاني هو الذي حكم مواقف القوى السياسية خلال معظم السنوات الأخيرة (2011–2017)، نتيجة لموجة ثورات الربيع العربي والثورات المضادة لها، إلا أن المشهد الحالي يبدو متجهاً لإعادة الاصطفاف وفق المنطق الأول، الذي كان سائداً في الفترة التي سبقت انطلاق الثورات، بعد أن تمكنت فعلياً القوى المضادة للتغيير من حسم نتيجة الصراع الثاني لصالحها، خلال جولته الأولى على الأقل.

وعلى الرغم من أن الصراع بين قوى التغيير والقوى المضادة له أسهم في تحسين البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل" خلال الفترة السابقة، وأن خسارة قوى التغيير تسببت في تراجع مظاهر الموقف الشعبي الداعم للقضية الفلسطينية في غالبية الدول العربية، وعودة الأنظمة التي تستند إلى القوى الخارجية في كسب شرعيتها، إلا أن عملية إعادة الاصطفاف الحالية تتيح إمكانية استعادة القضية الفلسطينية بعضاً مما خسرته، شرط أن يتمكن الفلسطينيون من امتلاك المبادرة اللازمة لإبقاء قضيتهم في موقع متقدم ضمن سلّم أولويات الدول العربية.

وبناءً على ما تقدّم، فإن أبرز الأخطار التي تُحدق بالقضية الفلسطينية في الوقت الراهن يتمثل في حلول المواجهة الإقليمية بين دول "الاعتدال" العربي وإيران محل المواجهة مع "إسرائيل" كصراع مركزي في المنطقة، لما يُنذر به ذلك من "تطبيع" لوجود "إسرائيل" في المنطقة، وتصفية لقوى المقاومة والقضية برمتها.

في المقابل، فإن استعادة العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وقوى الممانعة، على أرضية الالتقاء على القواسم المشتركة المتعلقة بقضية فلسطين، من شأنه توفير مظلة حماية من محاولات تصفيتها.

إلا أن أبرز الفرص التي يتيحها المشهد الحالي تتمثل في أن القدس والمسجد الأقصى هما محط تركيز برنامج "إسرائيل" السياسي، وأنهما أصبحا أيضاً محط دعم الإدارة الأمريكية لـ"إسرائيل"، وهو ما يضع مشروع تطبيع وجود "إسرائيل" وتحالف دول الاعتدال معها أمراً عالي الكلفة بالنسبة للدول العربية على الصعيد الشعبي، عدا عن إضراره المباشر بالمصالح السياسية لعدد من تلك الدول، وخصوصاً بالنسبة للأردن، الذي تشهد علاقته بـ"إسرائيل" توتراً مستمراً على خلفية هذا الملف، وبتيار التسوية الفلسطيني نفسه.

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب


النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190


iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السادس

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل السابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

لا يبدو تفاعل العالم الإسلامي مع قضية فلسطين خلال سنتي 2016–2017 مختلفاً عن السياق العام التقليدي والمتوقع. وبالرغم من انشغال الشعوب الإسلامية بهمومها المحلية، والبعد الجغرافي الكبير عن فلسطين، إلا أن فلسطين والقدس والأقصى تبقى مما تجتمع وتُجمع عليه الأمة الإسلامية. كما تظل الشعوب متقدمة في اهتمامها وتفاعلها على قياداتها الرسمية وأنظمتها السياسية، بالرغم من أن الكثير من الدول الإسلامية لا توفر تغطيات إعلامية كافية لما يحدث في فلسطين، إضافة إلى أن تقوم بأنشطة تعبوية في هذا الاتجاه.

وهذا الفصل يستقرئ الحالة الإسلامية العامة المتعلقة بالشأن الفلسطيني، لكنه يركز على نموذجين هما تركيا وإيران؛ وهما من البلدان الأكثر تفاعلاً مع قضية فلسطين، مع اختلاف واضح في طريقة تناول كلٍّ منهما لقضية فلسطين.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

استمرت منظمة التعاون الإسلامي طوال سنتي 2016–2017 في سياساتها المتبعة تجاه القضية الفلسطينية، وقد احتلت قضية القدس مزيداً من اهتمام المنظمة، بسبب ازدياد الاستهداف الإسرائيلي لمدينة القدس بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص، طوال تلك الفترة.

وبالإضافة إلى تحرك المنظمة في دعمها لقضايا الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فقد شجعت المنظمة الجهود المبذولة في سبيل إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني وإتمام ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

من جهة أخرى ما زالت أزمات المنطقة العربية تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية، إذ ما زالت حالة السيولة في دول "الربيع العربي" تجعل من القضية الفلسطينية في موقع متأخر من سُلَّم أولويات المجتمع الإقليمي والدولي.

نكاد لا نقع في قراءتنا لمسار التفاعلات مع القضية الفلسطينية على أي تغيير في سياسات منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2016–2017، فلا نجد ما هو مختلف عما كانت تقوم به طوال السنوات الطويلة من عمرها؛ فمن جهة، ما تزال حالة الاستنكار والتنديد هي السمة الأبرز التي تفاعلت من خلالها المنظمة في مواجهة أي انتهاك إسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني، أو ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. ومن جهة أخرى ما زال السقف السياسي لدى المنظمة هو سقف الدول الراعية لها، وهو مبادرة السلام العربية التي طرحها الأمير عبد الله في قمة بيروت

سنة 2002، حيث أكدت منظمة التعاون الإسلامي في قمتها التي عقدت في نيسان/ أبريل 2016، في إسطنبول، على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، وعلى ضرورة عقد مؤتمر دولي لـ"السلام" في وقت مبكر، لوضع آلياتٍ لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، بما في ذلك شرقي القدس، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية[1].

وفي السياق نفسه، عدّ أمين عام منظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين، في كلمته أمام المؤتمر الدولي لدعم "عملية السلام" في الشرق الأوسط، والذي عقد في باريس في 2017/1/15، أن مبادرة السلام العربية تمثل فرصة تاريخية، وواقعية، وجدية، وخطوة شجاعة نحو تحقيق السلام، والاستقرار، والأمن في منطقة الشرق الأوسط. كما شدد العثيمين على أن شرقي القدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967، عاصمة دولة فلسطين[2].

وفي ضوء الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت المسجد الأقصى من خلال وضع البوابات الإلكترونية، ومنع المصلين من الدخول إلا عبر هذه البوابات، دعت المنظمة إلى اجتماع طارئ على مستوى وزراء خارجية دول المنظمة في 2017/8/1. وقد دانت المنظمة الأعمال الاستفزازية التي قامت بها "إسرائيل"، بما في ذلك إغلاق المسجد الأقصى، ومنع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين من ممارسة حقهم الطبيعي في العبادة في الأماكن المقدسة في القدس الشريف. وأكدت على رفضها الإجراءات التي اتخذتها القوات المحتلة، وحذّرت من أن أي خطوات مماثلة في المستقبل سوف تكون غير مقبولة، وغير قانونية، وينبغي مواجهتها من قبل المنظمة. كما رفضت رفضاً قاطعاً الممارسات والإجراءات الاستعمارية غير المشروعة في مدينة القدس الشريف، بما في ذلك بناء المستعمرات غير القانونية[3].

وفي سياق المشاريع الداعمة للقضية الفلسطينية فقد أعلن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين، عن البيانات المالية التي أسهم فيها صندوق التضامن الإسلامي المنبثق عن المنظمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني والتي بلغت نحو 27 مليون دولار، وذلك منذ تأسيس الصندوق سنة 1974 وحتى سنة 2017[4]. ومن جهة أخرى أسهم البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة 2016، وعبر وكالة الأونروا بتمويل مشروع لإعادة إعمار 260 منزلاً دمر خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، وقد بلغت القيمة المالية للمشروع 10 ملايين دولار، بالإضافة إلى دعم بقيمة 2.5 مليون دولار لتزويد المشافي، والبلديات، ومحطات المياه، والصرف الصحي بالوقود[5].

وفي الإطار نفسه، كانت المنظمة قد عقدت مؤتمراً دولياً بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك في تموز/ يوليو 2017، وقد

تناول المؤتمر دور المنظومة الدولية في توفير الدعم السياسي والاقتصادي للقدس، وقد طالبت المنظمة "بضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لوقف الاستيطان، وإنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 بما فيها القدس الشرقية، وحلّ مشكلة اللاجئين حسب قرار 194، وصولاً إلى حل الدولتين، [باعتبار ذلك] السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط"[6].

وخلاصة القول، فإن منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2016–2017 استمرت بنمطية العمل المعتادة تجاه القضية الفلسطينية، والتي تحتكم إلى سياسات الدول الراعية لها التي تكاد أن تقتصر على سياسات التنديد والاستنكار والترحيب، دون أن تعمل على وضع بصماتها الخاصة والمباشرة في تغيير الواقع السياسي والإنساني المتردي، الذي ما زال الشعب الفلسطيني يعيش فيه طوال ما يقرب من سبعة عقود؛ وهو الدور الذي تنتظره الشعوب الإسلامية من منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية المركزية للأمتين الإسلامية والعربية. ومن غير الواضح بأن منظمة التعاون الإسلامي تعمل على لعب هذا الدور، في ظلّ ما تعاني منه المنطقة العربية والإسلامية من تشققات داخل المنظومات العربية والإسلامية الجامعة لدول المنطقة، وما تعانيه هذه الدول من فجوة ما تزال تتسع يوماً بعد يوم بين الأنظمة الحاكمة وبين شعوبها.

ثانياً: تركيا

شهدت السنتان 2014–2015 عدة متغيرات داخلية وخارجية في تركيا، أدت إلى انكفاء مرحلي في الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، كما أسهمت القطيعة الديبلوماسية مع كل من تل أبيب والقاهرة في تحديد الدور التركي فيها، وشهدت لقاءات متكررة بين الطرفين التركي والإسرائيلي لبلورة اتفاق لإعادة العلاقات. وكنا قد توقعنا في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015 عودة العلاقات بين الطرفين بما يشمل "تخفيف" الحصار عن قطاع غزة وليس "كسره" كما نصت الشروط التركية الثلاثة المعلنة للتطبيع، وعدم عودة العلاقات بين الطرفين لحالة "التحالف" الذي ساد في تسعينيات القرن العشرين[7].

تخللت السنتان 2016–2017 أجندة تركية محلية مزدحمة، في مقدمتها محاولة الانقلاب الفاشلة صيف 2016 ومكافحة التنظيم الموازي في مؤسسات الدولة، والمواجهة العسكرية مع حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party (*Partiya Karkerên Kurdistanê*—PKK)، ومسار متسارع في السياسة الخارجية التركية بشكل عام نحو تدوير الزوايا مع عدد من الدول، كما تضمنتا الحدثَ الأبرز على صعيد القضية الفلسطينية، وهو اتفاق تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال في حزيران/ يونيو 2016.

ولأن السياسة الخارجية التركية تجاه مختلف القضايا، ومنها القضية الفلسطينية، تتحدد وفق عوامل ثلاثة، هي: المشهدُ الداخلي في تركيا، والمتغيراتُ الإقليمية والدولية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية عموماً، وتطوراتُ تلك القضية، فثمة أهمية تفرض نفسها لتحليل متغيرات السياسة الخارجية التركية وأسبابها وتداعياتها قبل الخوض في محطات المقاربة التركية للقضية الفلسطينية خلال السنتين السابقتين.

متغيرات السياسة الخارجية:

شهدت تركيا بدءاً من سنة 2015 جدلاً محتدماً حول سياستها الخارجية وضرورة تعديل بوصلتها وعودتها إلى سابق عهدها، وهي نقاشات لم تقتصر على قطاع الباحثين والإعلاميين، وإنما اشترك بها مسؤولون في الحزب الحاكم والحكومة، وصل ذروته مع استقالة حكومة أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu وتسلّم بن علي يلدرم Binali Yıldırım رئاسة الحكومة بعده، والذي أعلن عن الإطار الناظم لسياسة حكومته الخارجية تحت شعار "تقليل عدد الخصوم وتكثير عدد الأصدقاء" في المنطقة والعالم[8]. وكان من أهم أسباب مراجعات ثم متغيرات السياسة الخارجية التركية ما يلي:

أولاً: إخفاق تركيا في إحداث اختراقات مهمة في السياسة الخارجية، خصوصاً في سورية، لا سيّما بعد تغيّر الموقف الدولي من نظام الأسد، فيما يتعلق بنزع الشرعية عنه تمهيداً لإسقاطه، إلى قبول ضمني بالتعاون معه للقضاء على ما يسمى "الإرهاب".

ثانياً: دفعت تركيا ثمن مواقفها الداعمة للقوى الثورية العربية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأحياناً أمنياً، من بينها فاتورة استضافة أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري، وتحريض بعض الدول العربية عليها، وإلغاء اتفاقيات اقتصادية مثل اتفاقية الرورو Ro-Ro Agreement البحرية مع مصر[9]، وتوقف آلية الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي Turkey-Gulf Cooperation Council (GCC) High Level Strategic Dialogue، واستهدافها بالعمليات الإرهابية والانتحارية.

ثالثاً: العزلة التي عانت منها أنقرة في الإقليم بعد انقطاع أو تراجع العلاقات مع كل من إيران، والعراق، وسورية، ومصر، والإمارات، ودولة الاحتلال ثم لاحقاً روسيا.

رابعاً: الأجندة التركية المحلية المزدحمة بأحداث خطيرة ومتلاحقة، والتي أدت لضعف قدرة تركيا على التركيز والإنجاز في الملفات الخارجية، أهمها أحداث جزي بارك Gezi Park في حزيران/ يونيو 2013[10]، ثم حملة "الانقلاب القضائي" في نهاية السنة نفسها[11]، ثم استئناف حزب العمال الكردستاني لعملياته العسكرية داخل المدن والبلدات جنوب شرقي البلاد في تموز/ يوليو 2015،

إضافة إلى عدة معارك انتخابية فرضت نفسها ونتائجها واستحقاقاتها على حزب العدالة والتنمية The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi*—AKP) الحاكم.

خامساً: الضغوط الغربية على تركيا، لمحاولة إعادة احتوائها ضمن المنظومة الغربية، بعد أن أبدت توجهاً نحو هامش من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

سادساً: الأزمة التركية – الروسية على خلفية إسقاط المقاتلة الروسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، والتي نتج عنها خسارتان استراتيجيتان لتركيا: الأولى عسكرية – ميدانية في المشهد السوري؛ والثانية سياسية – استراتيجية بالحاجة للاقتراب مرة أخرى من الموقف الغربي[12]، ثم استحقاقات التقارب مع روسيا في القضية السورية تحديداً.

سابعاً: المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، بكل تداعياتها العسكرية، والأمنية، والسياسية، والاقتصادية، وفرض حالة الطوارئ المستمرة حتى كتابة هذا التقرير، ومكافحة التنظيم الموازي في الداخل والخارج كأولوية للحكومة التركية، وازدياد التوتر في علاقات تركيا الغربية، وبما تضمنته أيضاً من رسائل ضغط من الخارج، وصلت لصانع القرار التركي بالرغم من فشل المحاولة.

وتبلورت المتغيرات الاستراتيجية في السياسة الخارجية التركية في ثلاثة سياقات رئيسية هي:

الأول: البحث عن شراكات جديدة في المنطقة، كما حصل مع قطر، ثم المحاولة مع المملكة العربية السعودية، وصولاً مؤخراً للتفاهمات مع كل من روسيا وإيران.

الثاني: التحول التدريجي من الاعتماد الكلي على "القوة الناعمة" في السياسة الخارجية إلى ما يمكن اعتبارها حالة هجينة مع القوة الخشنة، أو ما قد يمكن تسميتها "القوة الخشنة النسبية". ومن أمثلة ذلك تطوير الصناعات العسكرية، وإنشاء قواعد عسكرية خارج البلاد في كل من قطر والصومال، والعمليات العسكرية خارج الحدود مثل معسكر بعشيقة، ودرع الفرات، وعملية إدلب.

الثالث: محاولات إعادة العلاقات أو تدوير الزوايا وتخفيف حدّة الخلاف مع بعض الدول مثل روسيا والإمارات ودولة الاحتلال، وفق مبدأ "تقليل عدد الخصوم وتكثير عدد الأصدقاء"[13].

العلاقات مع الأطراف الفلسطينية:

في السنتين السابقتين، اللتين شهدتا عودة العلاقات الديبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب والمحاولة الانقلابية الفاشلة ومتغيرات مهمة في السياسة الخارجية التركية، ثمة أهمية خاصة لتناول العلاقات التركية – الفلسطينية في بُعدَيها التقليديين، أي السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وبعد ثالث مستجد هو القيادي الفتحاوي السابق محمد دحلان.

على المستوى الرسمي، تكررت زيارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تركيا، حيث زارها في نيسان/ أبريل 2016 والتقى الرئيس رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan على هامش القمة الـ 13 لمنظمة التعاون الإسلامي[14]. وكرر الزيارة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 والتقى خلالها بالرئيس أردوغان، ورئيس الوزراء بن علي يلدرم، ورئيس البرلمان إسماعيل كهرمان İsmail Kahraman[15]. وكانت الزيارة الأهم في آب/ أغسطس من سنة 2017 والتي وضعت ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية على رأس أجندتها، إضافة للعلاقات الثنائية وآخر التطورات في فلسطين المحتلة، وخصوصاً بشأن القدس والمسجد الأقصى ومسيرة "السلام" مع "إسرائيل"، وفق بيان لرئاسة الجمهورية التركية[16].

ويبدو أن الأمر الذي ساعد على تكرار هذه الزيارات، وطلب عباس من أنقرة لعب دور في المصالحة الفلسطينية؛ هو رغبته في موازنة العلاقات التركية مع حماس، والاستفادة من متغيرات ما بعد اتفاق تطبيع العلاقات، ومحاولة التأثير على مسار التقارب بين حماس ودحلان، إضافة لسعيه للتخفيف من الضغوط العربية عليه.

بعد اتفاق إعادة العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، عبّر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي عن ترحيب السلطة الفلسطينية بالاتفاق، مؤكداً أن أي جهود تركية في قطاع غزة ينبغي أن تمر عبر الحكومة الفلسطينية[17]. كما اتصل الوزير أيضاً بنظيره التركي باسم الرئيس عباس إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، مهنئاً تركيا "بانتصار الديمقراطية وهزيمة الانقلابيين"[18]. ومما يدلل على تطور العلاقة بين الطرفين، قرار أنقرة بتحويل عشرة ملايين دولار لخزينة السلطة الفلسطينية بشكل مباشر للمرة الأولى، بعد أن كانت تنفذ المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 عبر وكالة التنسيق والتعاون التركية (تيكا) Turkish Cooperation and Development Agency (*Türk İşbirliği ve Koordinasyon Ajansı Başkanlığı*—TİKA)، حسبما ذكر السفير الفلسطيني في أنقرة فائد مصطفى، وهو القرار الذي اتخذ بعد لقاء رئيس الوزراء رامي الحمد الله مع الرئيس التركي على هامش الملتقى الدولي لأوقاف القدس International Forum on al-Quds Waqfs[19].

على صعيد العلاقة مع حركة حماس، تواصلت اللقاءات التركية مع قيادتها، ومنها لقاء رئيس الوزراء في حينها أحمد داود أوغلو مع رئيس المكتب السياسي السابق لحماس خالد مشعل في الدوحة في نيسان/ أبريل 2016[20]. بيد أن تقدم المفاوضات بين أنقرة وتل أبيب، بخصوص الاتفاق، وضع العلاقات بين تركيا وحماس تحت المجهر، في ظلّ حديث بعض التقارير عن اشتراط "إسرائيل" قطع تركيا العلاقة معها قبل الاتفاق[21]، وهو ما رفضه الجانب التركي[22]. وقد نفى وزير الخارجية التركي وجود هذا الشرط وأكد على استمرار اللقاءات مع الحركة "من أجل تحقيق الوحدة في

فلسطين بين حماس وحركة فتح، وللمساهمة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط"، مضيفاً أن "إسرائيل اليوم أيضاً تعترف أنه لا يمكن إقامة سلام دائم من دون حماس"[23].

وقد حرص الجانب التركي على إظهار مباركة الطرفين الفلسطينيين الأهم (فتح/ السلطة وحماس) للاتفاق، حيث استقبل أردوغان مشعل قبل الإعلان عن الاتفاق بيومين[24]، وأشار لاحقاً إلى أن عباس ومشعل "يقيّمان الوضع بشكل إيجابي"[25]. وقد عقّبت حماس على الاتفاق ببيان تجنب تأييده بشكل مباشر، لكنه شكر "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وللجهود التركية الرسمية والشعبية المبذولة لمساعدة أهلنا في غزة، والتخفيف من حصارها"[26]. وقد قابلت أنقرة ذلك باستمرار العلاقة مع حماس على الرغم من الشكاوى الإسرائيلية[27]، كما رفض أردوغان في لقائه مع القناة العبرية الثانية اعتبارها "حركة إرهابية"، وإنما "جهة سياسية نشأت لاعتبارات وطنية"[28].

غابت، بعد الاتفاق التركي في تل أبيب، اللقاءات التركية الرسمية العلنية مع قيادات حماس، وهو تطور أسهم به لاحقاً وإلى حدّ ما التغيّر القيادي في حماس، والذي نقل قيادتها إلى داخل قطاع غزة. لكن في المقابل استمرت بعض اللقاءات غير المعلنة، ومشاركة بعض قيادات حماس في أنشطة لمؤسسات المجتمع المدني التركية، إضافة للتخاطب عبر البيانات الرسمية والاتصالات الهاتفية، مثل بيان حماس بعد الانقلاب الفاشل الذي هنأ "الشعب التركي والقيادة التركية وعلى رأسها الرئيس رجب طيب أردوغان، بفشل محاولة الانقلاب العسكري على الخيار الديمقراطي"[29]، واتصال وزير الخارجية التركي لتهنئة الرئيس الجديد للمكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية[30]. غير أن بعض التصريحات التركية وضعت مسافة بينها وبين حماس، مثل تصريح السفير المعيّن في "إسرائيل" كمال أوكيم Kemal Ökem عن أن "أنقرة تؤيد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وليس حركة حماس"[31]، بينما أشادت القيادات التركية بوثيقة حماس السياسية[32]، وباتفاق المصالحة مع حركة فتح[33].

وأما الضلع الثالث في الجانب الفلسطيني، وهو محمد دحلان، فمثَّل الجانب السلبي في العلاقات التركية – الفلسطينية في الفترة 2016–2017. فقد بدأت وسائل الإعلام التركية التحذير من دوره في انقلاب وشيك في تركيا بشكل مبكر[34]، كما أشارت بعض التقارير إلى أنه يخطط لاتهام تركيا بدعم داعش، عبر اعترافات ملفقة لعناصر تتبع له[35]. وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، تصدّر دحلان عناوين الصحف ووسائل الإعلام التركية، باعتباره الوسيط الذي من خلاله دبرت دولة الإمارات العربية المتحدة للانقلاب[36]؛ بل وباعتباره مسؤولاً عن أحداث شغب سابقة مثل جزي بارك في سنة 2013، وقد دعم هذه التقارير استضافة قناة "الغد" المرتبطة به لفتح الله غولن Fethullah Gülen، المتهم الأول في المحاولة الانقلابية الفاشلة[37]. وقد حذّرت صحيفة

يني شفق Yeni Şafak المقربة من حزب العدالة والتنمية من أن استهداف الإمارات لتركيا عبر دحلان لن يتوقف، وأن الأزمة الخليجية وحصار قطر محطة جديدة في هذا الاستهداف من باب الاقتصاد هذه المرة[38]، محذرةً من إنشائه معسكراً في سيناء المصرية لتدريب آلاف المقاتلين لتنفيذ عمليات ضدّ تركيا، والسودان، وقطر[39].

ولعل هذه الصورة، بالغة القتامة لدحلان في الشأن التركي، كانت من أسباب "عتب" أنقرة على حماس في لقاءاتها معه في القاهرة في حزيران/ يونيو 2017، وقد رأى بعض المراقبين أن استضافتها لعباس، بعدها، رسالة واضحة عن عدم رضاها عن هذا المسار[40].

العلاقات التركية – الإسرائيلية:

منذ القطيعة الديبلوماسية إثر اعتداء القوات الإسرائيلية على ناشطي سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara Ship وسقوط عشرة شهداء أتراك على متنها، أصرت تركيا على شروط ثلاثة لتطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال، هي الاعتذار عما حصل، وتعويض عوائل الشهداء، وكسر الحصار عن غزة. تكررت اللقاءات بين الجانبين دون نتيجة تذكر حتى آذار/ مارس سنة 2013، حين اعتذر بنيامين نتنياهو من أردوغان، بضغط من الرئيس الأمريكي باراك أوباما[41]. ثم وافقت "إسرائيل" سنة 2014 على تعويض أسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار، دون أن تنفذ ذلك[42].

ومنذ النصف الثاني من 2015 بدأت الحملات الإعلامية بين الجانبين بالخفوت نتيجة اللقاءات التي بدت قريبة من توقيع الاتفاق، لدرجة أن الدور الإسرائيلي المفترض في المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016 لم يأخذ إلا حظاً قليلاً من النقاش[43]، على الرغم من أن بعض المسؤولين الإسرائيليين لم يخفوا رغبتهم بنجاح الانقلاب على أردوغان والحكومة التركية[44].

في 2016/6/27، أعلن رئيس الوزراء التركي رسمياً عن التوصل لتفاهم يعيد العلاقات الديبلوماسية مع "إسرائيل"، مؤكداً أنه سيسهم بشكل كبير في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة بشكل خاص، ولافتاً إلى أن تطبيع العلاقات يشمل كافة المجالات، وأن العلاقات الاقتصادية والتعاون حول المسائل المتعلقة بالمنطقة تندرج ضمن أولويات الطرفين[45].

وفي اليوم التالي، تحدث الرئيس التركي أردوغان عن الاتفاق، موضحاً أنه بحث الموضوع مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وأن "المسؤولين الفلسطينيين يقيّمون الوضع بشكل إيجابي"، مؤكداً على أن تركيا "رفضت لغاية اليوم أي شروط أو ضغوط من شأنها الإخلال بحقوق الفلسطينيين"، وقال بأن أول سفينة تركية محملة بعشرة آلاف طن (قرابة 10 ملايين كغ) من المساعدات الإنسانية ستتحرك خلال أيام إلى قطاع غزة[46].

ورداً على تقارير إسرائيلية تحدثت عن أن بنود الاتفاق تضمنت التزامات تركية تجاه عمل حماس العسكري ضدّ "إسرائيل"[47]، نقلت وكالة أنباء الأناضول Anadolu Agency عن مسؤول تركي رفيع المستوى أن "الاتفاق لا يتضمن أي بند يتعلق بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)"[48]. كما أكد أردوغان في حديثه للقناة العبرية الثانية على أن "حركة حماس ليست إرهابية، وإنما جهة سياسية نشأت لاعتبارات وطنية"[49].

وقد حرص المسؤولون الأتراك على التأكيد على أن اتفاق تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" لا يعني سكوت أنقرة على الانتهاكات الإسرائيلية، وفق ما صرح وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو Mevlüt Çavuşoğlu[50]، ولا تغيراً جوهرياً في الموقف التركي من القضية الفلسطينية، كما جاء على لسان الناطق باسم رئاسة الجمهورية إبراهيم كالين İbrahim Kalın[51].

تضمنت بنود التفاهم عودة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، على أساس دفع "إسرائيل" مبلغ 20 مليون دولار كتعويضات لأقارب الضحايا مقابل إعفائها و"مواطنيها من كل أشكال المسؤولية حيال طلب أشخاص طبيعيين أو معنويين (اعتباريين) باسم الجمهورية التركية، محاكمتها قانونياً في تركيا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بخصوص حادثة سفينة مافي مرمرة"[52].

وقد لخص يلدرم الخطوات اللاحقة كالتالي:

أولاً: تفعيل السفارات وتعيين سفراء لدى الدولتين فور مصادقة الطرفين على التفاهم.

ثانياً: يتولى البرلمان التركي والوزارات المعنية في تل أبيب عملية المصادقة على التفاهم.

ثالثاً: استكمال توكي (مؤسسة الإسكان التركية) TOKİ مشاريعها في غزة.

رابعاً: تسريع إنشاء المنطقة الصناعية في منطقة جنين[53].

وقد صادق البرلمان التركي على مشروع القانون المتعلق بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" في 20 آب/ أغسطس[54]، وأقرها الرئيس في 2016/9/1[55].

عند تقييم الاتفاق وتداعياته، ثمة إيجابيات شكلية أو تفصيلية قد تلمس الفلسطينيين، مثل إجراءات تخفيف الحصار (التي يمكن للاحتلال أن يتراجع عنها لاحقاً)، أو إمكانية لعب تركيا دوراً ضاغطاً على الاحتلال أو ضابطاً لمواقفه لاحقاً. لكن هذه "الإيجابيات" المفترضة تكاد تكون لا تساوي شيئاً أمام الخسائر الاستراتيجية لتقارب دولة مسلمة بحجم تركيا مع دولة الاحتلال، وعودة التنسيق الاستخباري والعسكري بينهما، إضافة إلى عمل دولة الاحتلال على كسر الحاجز النفسي الذي بني على صعيد الشعب التركي على مدى سنوات، و"تعاون" الطرفين في المؤسسات الدولية؛ وهو الذي بدأ قبل إبرام الاتفاق، حين رفعت تركيا "الفيتو" على مشاركة الكيان في مناورات حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO)،

ولم تعترض على اختيار مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى Western European and Others Group (WEOG) المرشحه لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، وهو ما حصل في 2016/6/13[56].

تلاحقت الخطوات بين الطرفين، فسمّت "إسرائيل" سفيرها في أنقرة، وسمَّت تركيا سفيرها في تل أبيب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016[57]، وأسقطت محكمة تركية الدعاوى المرفوعة ضدّ الضباط الإسرائيليين الأربعة المحاكمين غيابياً في قضية الاعتداء على سفينة مرمرة في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها[58]. وأعلن الطرفان في الشهر نفسه عن بدئهما مفاوضات لإبرام "اتفاق محمي" بشأن الغاز الطبيعي في حقول شرقي البحر الأبيض المتوسط[59].

وكما كان متوقعاً، فلم تعد العلاقات بين الطرفين لما كانت عليه قبل العدالة والتنمية، تحديداً في الفترة الذهبية لها في تسعينيات القرن العشرين. فاستمرت التصريحات التصعيدية من الجانبين في عدة محطات، حيث رأى رئيس الكنيست في أيار/ مايو 2017 أن "أردوغان كان وما زال عدواً لإسرائيل"[60]؛ كما حدث سجال بين وزارتي خارجية الجانبين إثر تصريحات أردوغان المطالبة لتل أبيب برفع البوابات الإلكترونية عن المسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017، حيث وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حسين مفتي أوغلو Hüseyin Müftüoğlu تصريحات نظيره الإسرائيلي عمانوئيل نحشون Emmanuel Nahshon والتي هاجمت الرئيس التركي، بـ"الوقحة"[61].

وقد جاءت التنديدات التركية بإجراءات دولة الاحتلال من مختلف المؤسسات الرسمية، فدعت وزارة الخارجية التركية إلى رفع الحظر "فوراً" عن دخول المسجد الأقصى[62]، ورأى الناطق باسم الحكومة التركية حينها نعمان كورتولموش Numan Kurtulmuş بأن إغلاق "إسرائيل" للمسجد الأقصى "قرار مؤلم ولا يمكن قبوله"[63]. كما اتصل الرئيس التركي بنظيره الإسرائيلي مؤكداً على ضرورة "السماح بدخول المسلمين للمسجد الأقصى"، وداعياً إلى سحب البوابات الإلكترونية منه[64].

وضمن سلسلة التصريحات التركية في الاتجاه ذاته، قال الرئيس التركي إن بلاده "لن تسمح بحظر الأذان في القدس"، تعليقاً على مشروع القانون الإسرائيلي الداعي لذلك. وحذّر من "مجرد التفكير بنقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس"، معتبراً ذلك "خطأ فادحاً". كما أشاد بالوثيقة السياسية التي أصدرتها حركة حماس، مشيراً إلى أنها "خطوة هامة سواء من أجل القضية الفلسطينية أو التوافق بين حركتي حماس وفتح"[65]. جاء ذلك في كلمته التي ألقاها في الملتقى الدولي لأوقاف القدس، ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات الداعمة للقضية الفلسطينية المُقامة على الأراضي التركية، مثل المؤتمر الأول لرابطة برلمانيون لأجل القدس Parliamentarians for Jerusalem (PFJ)

الدولية التي أطلقت برعاية رئاسة مجلس الشعب الكبير (البرلمان) التركي، ومشاركة أردوغان ورئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء والنواب من العدالة والتنمية نهايات 2016[66]، ومشاركة مسؤولين أتراك في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في شباط/ فبراير 2017 في إسطنبول[67]. كما باركت أنقرة اتفاق القاهرة بين حركتي فتح وحماس برعاية مصرية، الذي تمّ توقيعه في 2017/10/12، وأكدت أنها "ستواصل دعم الأشقاء الفلسطينيين جميعهم من أجل التقدم بنجاح في مسيرة المصالحة الوطنية التي نراها ضرورة من أجل سلام واستقرار المنطقة"[68].

العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل":

تقدمت تركيا خطوات في تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، بعد أن كان من أبرز نقاط التفاهم الإسرائيلي – التركي الذي توصل الطرفان إليه لإعادة العلاقات بينهما في النصف الثاني من سنة 2016، أن تبدأ "إسرائيل" وتركيا مفاوضات لمد خط غاز من آبار الغاز الإسرائيلية إلى تركيا[69]. وبحسب ما صرَّح مدير عام وزارة البنية التحتية الاسرائيلي شاؤول مريدور Shaul Meridor في مقابلة له مع وكالة بلومبرغ الاقتصادية الدولية، في كانون الأول/ ديسمبر 2016، فإن مفاوضاتٍ تجري بين تركيا و"إسرائيل" للتوصل إلى اتفاق بينهما، يسمح بتصدير الغاز إلى تركيا ابتداء من مطلع سنة 2019 عبر خط أنابيب جديد، على أن يبقى هذا الخط فعالاً حتى في حالات تدهور العلاقات بينهما[70]. وأوضح رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدرم، في 2016/6/27، أن تطبيع العلاقات يشمل كافة المجالات، وأن العلاقات الاقتصادية والتعاون حول المسائل المتعلقة بالمنطقة، تندرج ضمن أولويات الطرفين[71].

على الصعيد الاقتصادي، جرت عدة زيارات بين الطرفين بعد تطبيع العلاقات، فوصل وزير الثقافة والسياحة التركي نابي أفجي Nabi Avcı، مع رئيس اتحاد الوكالات السياحية التركية باشاران أولوصوي Başaran Ulusoy، ورئيس اتحاد الفندقيين الأتراك عثمان آييك Osman Ayık، ورئيس جمعية المستثمرين السياحيين الأتراك علي مراد إرسوي Ali Murat Ersoy، يوم 2017/2/6 إلى مطار بن جوريون الدولي Ben Gurion International Airport في تل أبيب، في أول زيارة رسمية لمسؤول تركي منذ سنة 2010، للمشاركة في حفل افتتاح "معرض البحر الأبيض المتوسط للسياحة East Mediterranean International Tourism and Travel Exhibition (Emitt)" بتل أبيب، وليلتقي مع أصحاب شركات سياحية من الأتراك والإسرائيليين، كما يزور معرضاً للصور عن العلاقات التركية الإسرائيلية في أحد المراكز الثقافية، تنظمها وكالة الأناضول[72]. وأعرب أفجي عن أمله "في أن تسهم علاقة بلاده مع إسرائيل في إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي". وأشار إلى أنه بحث مع نظيره الإسرائيلي "تعزيز العلاقات بين البلدين، وخاصة في القطاع السياحي، موضحاً، أن 260 ألف سائح إسرائيلي زاروا تركيا خلال العام الماضي 2015،

ولا أرى أي سبب يمنع رفع العدد إلى 600 ألف كما كان قبل سنوات". ولفت الوزير التركي إلى أن عدد السياح الأتراك الذين زاروا "إسرائيل" خلال السنة الماضية وصل إلى 30 ألفاً "ونريد لهذا العدد أن يزداد أيضاً"[73].

كما اختُتمت في أنقرة جولة محادثات بين تركيا و"إسرائيل"، في 2017/4/26، شارك فيها مندوبون من وزارتي خارجية الدولتين، في إطار الحوار الاقتصادي بينهما. وقالت رئيسة الوفد الإسرائيلي ونائبة مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للشؤون الاقتصادية، يافا بن آري Yaffa Ben-Ari، للإذاعة الإسرائيلية الرسمية (ريشيت بيت) Kol Israel-Reshet Bet، إنه جرى البحث خلال المحادثات في "توثيق وتحفيز التعاون الاقتصادي"، الذي يأتي استمراراً للحوار السياسي بين مديري وزارتي الخارجية الإسرائيلية والتركية[74].

ووصل وفد اقتصادي تركي إلى "إسرائيل" في أيار/ مايو 2017، يضمّ أكثر من 120 من رجال الأعمال، من بينهم مصدّرون ومديرون عامون لشركات تركية كبرى، في مجالات الطاقة والبناء والطيران والغذاء والزراعة، الأمر الذي يشير إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين. ودعا رئيس الوفد التركي محمد بويوكيكشي Mehmet Büyükekşi، الذي يرأس مجلس المصدّرين في بلاده، إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري لتركيا و"إسرائيل"، خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمسة أعوام، لافتاً النظر في حديث مع صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية، إلى أن "الوقت حان لتغيير تصور المواطنين الإسرائيليين تجاه الأتراك، وكذلك الأتراك تجاه الإسرائيليين". وأعرب عن ثقته بأن التجارة البينية بين البلدين يمكن أن تنمو من 3.9 مليارات دولار إلى أكثر من 10 مليارات دولار خلال الخمسة أعوام المقبلة. وشدّد على أن تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال الإسرائيليين والأتراك، لا يؤثر إيجاباً في السوق التجارية وحسب، بل أيضاً بالعلاقات السياسية، وعلى نحو متزايد[75].

لم تؤثر أحداث أسطول الحرية وسفينة مرمرة، سلبياً على العلاقات التجارية بين البلدين، كما كان مفترضاً، ولكن العلاقات أخذت بالازدهار، ففي تموز/ يوليو 2017، أكد إيتان نائيه Eitan Na'eh، سفير "إسرائيل" في تركيا، أن واقع العلاقات التجارية بين البلدين لا يعتمد على استقرار العلاقات السياسية، وقال إن حجم التجارة بين كلا البلدين في وقتنا هذا وصل إلى أربعة مليارات دولار سنوياً تقريباً، وأضاف أن هناك احتمال كبير أن يتضاعف[76].

العلاقات الاقتصادية بين تركيا والفلسطينيين:

استمرت الهِبَات والتبرعات التركية الرسمية والأهلية للفلسطينيين، ففي آذار/ مارس 2016، بدأت وكالة التنسيق والتعاون التركية (تيكا)، بتنفيذ مشروع إنشاء 320 وحدة سكنية على مساحة 20 ألف م^2 في منطقة وادي غزة وسط قطاع غزة، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية من

طرق وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها، بتكلفة 13.5 مليون دولار، وفقاً لمدير مكتب فلسطين في تيكا، بولنت كوركماز Bülent Korkmaz[77].

وأعلنت تركيا في أيار/ مايو 2016 عن دعم مشافي قطاع غزة بـ 1.5 مليون دولار، لتلبية الاحتياجات الطارئة في القطاع الصحي في غزة، وتوفير الوقود اللازم لـ 13 مستشفى في القطاع لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى توفير عدة أصناف من الأدوية اللازمة لرعاية المرضى تحت إشراف منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع وزارة الصحة والأونروا[78].

كما رممت جمعية حماية وإحياء الميراث العثماني في القدس وجوارها (ميراثنا MİRASIMIZ) التركية، في 2016/6/19، 45 مسجداً تاريخياً وأكثر من 70 منزلاً قديماً في مدينة القدس وباقي الأراضي الفلسطينية، بحسب خالص موتلو Halis Mutlu، المسؤول في الجمعية. وأضاف موتلو أن هناك أربعة آلاف منزل قديم يحتاج للصيانة في البلدة القديمة بالقدس، مشيراً إلى أن أصحاب تلك المنازل رفضوا بيعها، على الرغم من عرض أثمان باهظة عليهم لقاء ذلك، مضيفاً: "تريد إسرائيل تطهير القدس من المسلمين"[79].

ووصلت في 2016/7/7 إلى قطاع غزة، 36 شاحنة من المساعدات التركية إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، محملة بالمواد الغذائية، بالإضافة إلى وقود صناعي لمحطة توليد الكهرباء[80].

كما وصل في تموز/ يوليو 2016 وفد من وزارة الطاقة التركية يرأسه ممثل تركيا لدى فلسطين السفير مصطفى سارنيتش Mustafa Sarnıç، إلى قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون (إيريز) لدرس سبل حلّ أزمة الكهرباء المتفاقمة منذ عشرة أعوام. وعقد الوفد التركي عدة لقاءات مع مسؤولين في سلطة الطاقة التي تديرها حركة حماس في القطاع لإيجاد الحلول المثلى لأزمة الكهرباء. وكان وفد وزارة الطاقة التركية عقد أيضاً اجتماعاً مع مسؤولين في سلطة الطاقة الفلسطينية في رام الله وسط الضفة الغربية، للاطلاع على رؤيتهم وموقفهم من سبل حلّ أزمة الكهرباء، كما التقى الوفد مسؤولين إسرائيليين للغاية نفسها[81].

وأعلن وزير التربية والتعليم العالي صبري صيدم، في 2017/6/10، عن مصادقة البرلمان التركي على الاتفاقية الخاصة بالتعاون في مجال التعليم بين فلسطين وتركيا. وقال صيدم: "إن كل المتحدثين من أعضاء مجلس الأمة [البرلمان] التركي الكبير خلال النقاش البرلماني حول الاتفاقية، أكدوا أهمية دعم فلسطين وقطاع التعليم فيها". وأشار إلى أن الاتفاقية الموقعة بين الجانبين تشمل تعزيز التعاون الأكاديمي في مجالات التعليم كافة، إضافةً إلى إدخال تقنية الحاسوب اللوحي التركية، ضمن المشروع التربوي التركي "الفاتح" إلى المدارس الفلسطينية؛ وذلك انسجاماً مع قرار الحكومة الفلسطينية بخصوص "رقمنة" التعليم[82].

وخلال الفترة 21–2017/6/23، وصلت نحو 19 شاحنة تركية للجانب الفلسطيني عبر معبر كرم أبو سالم، تحمل ملابس، وقرطاسية، ولعب للأطفال، وطرود غذائية، ودراجات هوائية، وكراسي متحركة[83]. ووزعت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) في قطاع غزة في أيلول/ سبتمبر 2017، لحوم أضاحي العيد على نحو ستة آلاف أسرة فقيرة. ووفقاً لتقارير أعدتها مؤسسات دولية، فإن 80% من سكان قطاع غزة باتوا يعتمدون بسبب الفقر والبطالة على المساعدات الدولية من أجل العيش، فيما ما يزال 40% منهم تحت خط الفقر[84].

من ناحية أخرى، انخفض حجم التبادل التجاري بين الطرفين من نحو 5.83 مليارات دولار أمريكي سنة 2014، إلى 4.4 مليارات سنة 2015، ثم انخفض إلى 4.34 مليارات دولار سنة 2016، غير أنه عاد إلى الارتفاع ليبلغ نحو 4.91 مليارات دولار سنة 2017 (انظر جدول 7/1).

وتتصدر المواد الكيماوية ومشتقاتها المستخدمة في التصنيع، والمولدات والمحولات الكهربائية قائمة الصادرات التركية إلى "إسرائيل"، بينما تقابلها السيارات، وسيارات السباق، والحديد، والفولاذ، في صدارة قائمة ما تستورده تركيا من "إسرائيل"[85].

جدول 7/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2014–2017 (بالمليون دولار)[86]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2017	3,409.5	2,895.9	1,505.1	1,414.2	4,914.6	4,310.1
2016	2,955.5	2,601.7	1,385.6	1,297.7	4,341.1	3,899.4
2015	2,698.1	2,446	1,672.5	1,701.1	4,370.6	4,147.1
2014	2,950.9	2,683.6	2,881.3	2,755.6	5,832.2	5,439.2

في المقابل، انخفضت الواردات التركية من السلطة الفلسطينية من 2.5 مليون دولار سنة 2014 إلى 2.3 مليون دولار سنة 2015، ثم ارتفعت لتصل إلى 3.4 مليون دولار سنة 2016، و5 ملايين دولار سنة 2017. أما الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية فكانت متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض حيث انخفضت من 90.9 مليون دولار سنة 2014 إلى 82.2 مليون دولار سنة 2015، ثم ارتفعت إلى 94.4 مليون دولار سنة 2016، ثم انخفضت إلى 87.5 مليون دولار سنة 2017[87] (انظر جدول 7/2).

ويشهد الميزان التجاري بين البلدين اختلالاً كبيراً لصالح تركيا بطبيعة الحال. وفيما تتصدر الفواكه الطازجة والمجففة كالتين، والأناناس، والأفوكادو، والجوافة، والمانجو قائمة الصادرات التركية لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر الأخيرة لتركيا منتجات المخابز من خبز، وكعك، وبسكويت وغيرها، بالإضافة إلى ماء الورد،...إلخ[88].

جدول 7/2: حجم التبادل التجاري بين تركيا والسلطة الفلسطينية وفق الإحصاءات التركية 2014–2017 (بالألف دولار)[89]

السنة	الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية	الواردات التركية من السلطة الفلسطينية	حجم التبادل التجاري
2017	87,492.5	4,974.7	92,467.2
2016	94,372.1	3,363.9	97,736
2015	82,224.2	2,343	84,567.2
2014	90,944.5	2,502.3	93,446.8

محددات الدور التركي وآفاقه المستقبلية:

على الرغم من رغبتها واستعدادها وتمتعها بعلاقات جيدة مع طرفَي المعادلة الفلسطينية الداخلية، لا تلعب تركيا دوراً بارزاً في القضية الفلسطينية في موضوع المصالحة الداخلية، بسبب احتكار مصر شبه الكامل للملف لأسباب كثيرة.

وأما على الصعيد الفلسطيني – الإسرائيلي، بمعنى مفاوضات التسوية بين السلطة و"إسرائيل"، أو مفاوضات تبادل الأسرى والجنود بين حماس والأخيرة، أو جهود رفع الحصار عن غزة، فتبقى فرص تركيا للعب دور ما قائمة وإن كانت ضعيفة، وتعتمد بشكل كبير على موازنة العوامل المساندة، وتلك المعيقة للعب تركيا دوراً فاعلاً في هذا الملف.

ومن أهم محفزات لعب تركيا حالياً ومستقبلاً دوراً بارزاً على هذا الصعيد ما يلي:

الأول: الرغبة التركية بلعب دور فاعل، إدراكاً منها لأهمية القضية الفلسطينية.

الثاني: قد تفتح عودة العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" الباب نظرياً لدور للأولى، كان غير ممكن خلال سنوات القطيعة، وقد حرصت أنقرة على التأكيد على أن ذلك في صالح الفلسطينيين.

الثالث: قد تسهم خطوات "المصالحة الفلسطينية" مؤخراً بتحريك ملف التسوية بين السلطة وتل أبيب.

الرابع: رغبة تركيا في التوسط في ملف تبادل الأسرى بين حماس والكيان الصهيوني[90].

الخامس: الفراغات التي يتركها تراجع الدور المصري في المنطقة عموماً، قد تساعد أنقرة على تفعيل نشاطها.

في المقابل، ثمة عقبات وتحديات حقيقية أمام أيّ دور تركي فاعل ومؤثر، في مقدمتها:

أولاً: تنكُّر "إسرائيل" لـ"حل الدولتين" واعتباره شيئاً من الماضي.

ثانياً: فجوة الثقة المستمرة بين أنقرة وتل أبيب، على الرغم من عودة العلاقات الديبلوماسية، وما رسخته فترة القطيعة من جفاء بين الطرفين، من الصعب محوه وتجاوزه سريعاً.

ثالثاً: هدوء القضية الفلسطينية وجمود مساراتها المختلفة، بما يُصعّب من تدخل دولة مثل تركيا ارتبطت مقارباتها للقضية في السنين الأخيرة بحالات التصعيد وسخونة الأحداث.

رابعاً: الملفات الداخلية الملحة في تركيا، بما يشغلها عن لعب أدوار ذات تأثير في الإقليم عامة وفي القضية الفلسطينية خاصة.

خامساً: الملفات الإقليمية اللاهبة التي تستنفد جهود تركيا، لا سيّما القضيتين السورية والعراقية.

سادساً: عمل تل أبيب في الإقليم ضدّ المصالح التركية، بما في ذلك التواصل والتعاون مع مصر، واليونان، وقبرص في ملف الغاز الطبيعي، ودورها المفترض في المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016[91]، ودعمها لمسار استقلال كردستان العراق الذي تعارضه أنقرة[92].

بمقارنة العوامل المساعدة وتلك المعيقة، يمكن القول إن فرص لعب تركيا دوراً فاعلاً في القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية ضعيفة، خصوصاً في السنتين القادمتين 2018 و2019، باعتبار أنها ستكون فترة إعداد للمحطات الانتخابية المهمة في تركيا؛ وتحديداً البلدية في آذار/ مارس 2019، والرئاسية والبرلمانية المتزامنة في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، إضافة إلى استبعاد حصول متغيرات جذرية وسريعة في العوامل سالفة الذكر.

أما على المدى البعيد، فثمة متغيرات قائمة حالياً وأخرى متوقعة مستقبلاً قد تحمل جديداً على صعيد دور تركيا في القضية الفلسطينية، ومنها:

أولاً: أزمة العلاقات التركية – الأمريكية: مرت العلاقة بين الطرفين مؤخراً بأزمات متعددة ومتتالية، ويمثل الدعم الأمريكي لحزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) Democratic Union Party (*Partiya Yekîtiya Demokrat*—PYD) وأذرعه العسكرية في سورية، ومماطلة واشنطن في تسليم فتح الله غولن، أهم الملفات العالقة بين الطرفين[93].

ولا شكّ أن هذا التناقض في المصالح بين الولايات المتحدة وتركيا من جهة، والتقارب بين الأخيرة وروسيا من جهة أخرى يفتحان أمام أنقرة آفاقاً وممكنات كثيرة لم تكن متاحة في السابق على صعيد سياساتها في المنطقة. ولأن العلاقة مع دولة الاحتلال ومقاربة القضية الفلسطينية أحد أهم أسس السياسة الأمريكية في المنطقة، فإن مسار العلاقات مع أنقرة، والمرشح لمزيد من التدهور

والاضطراب والتراجع وربما التأزم، يجعل من المنطقي انتظار مواقف تركية أعلى سقفاً في القضية الفلسطينية، مع استمرار هذا المنحنى السلبي في العلاقات مع واشنطن.

ثانياً: التوتر مع الاتحاد الأوروبي European Union (EU): تبدو عملية انضمام أنقرة للاتحاد الأوروبي اليوم مجمدة وثمة نداءات تتصاعد في أروقة الاتحاد تطالب بإلغاء مسار الانضمام برمته، بعد قرار التوصية من البرلمان الأوروبي بتجميد التفاوض[94]، وهو ما يريح أنقرة نسبياً من "الوصائية" الأوروبية على سياستها الخارجية في المجمل.

ثالثاً: التقارب مع إيران: بعد أن وصل التوتر لذروته بين الطرفين سنة 2015، حين نددت تركيا بالسياسات المذهبية لإيران؛ وردت إيران بالتهديد الضمني بتحويل سورية إلى مقبرة للجنود الأتراك[95]، بدأت حدة التوتر تتراجع ولغة التنسيق والتفاهم تتقدم على محور العلاقة بين أنقرة وطهران، حتى وصلا إلى حالة من التنسيق والتعاون، بسبب المخاطر والمهددات المشتركة، وفي مقدمتها مسار الاستفتاء في كردستان العراق، وتوتر العلاقات التركية – الغربية، وارتفاع حدة خطاب الولايات المتحدة تجاه إيران[96].

ولا شكّ أن مسار التقارب بين العاصمتين الإقليميتين، والمرشح للاستمرار في المستقبل القريب، سيزيد من فجوة الثقة بين أنقرة وتل أبيب، وهو عامل مؤثر في الدور التركي في القضية الفلسطينية، خصوصاً في حال حدثت تطورات دراماتيكية في المنطقة، كمواجهة محتملة بأي مستوى بين السعودية وإيران، أو تفعيل مشروع التطبيع الخليجي – العربي مع دولة الاحتلال وتداعياته، أو عقوبات أمريكية إضافية على طهران، أو غيرها.

رابعاً: التوجه شرقاً: سعت تركيا العدالة والتنمية منذ 2002، وبالتدريج، إلى انتهاج سياسة متعددة الأبعاد أو متعددة المحاور لإضفاء شيء من التوازن والمرونة عليها، بعيداً عن حصرية المحور الغربي التي سيطرت عليها خلال الحرب الباردة[97]. وكانت النتيجة الأبرز لذلك طلبها الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization (SCO) وكسبها صفة "شريك حوار" فيها سنة 2013[98].

وكانت تركيا تعتزم توقيع عقد بقيمة 3.4 مليارات دولار لشراء نظام دفاع جوي من الصين سنة 2013، لكنها صرفت النظر عن هذا الأمر بعد ذلك بسنتين، قائلة إنها ستركز على تطوير نظام محلي[99]. ثم قامت تركيا بعد ذلك بعقد صفقة شراء منظومة أس 400 أو S400 الصاروخية في أيلول/ سبتمبر 2017 من روسيا[100].

تعرّض هذا التوجه لانتكاسة في 2015 بسبب أزمة إسقاط المقاتلة الروسية، لكن العلاقات عادت بين الطرفين بتسارع شديد، أنتج تفاهمات عميقة في الأزمة السورية من ضمنها الإطار الثلاثي المكوّن منهما إلى جانب إيران.

ولا شكّ أن هذا التوجّه المستمر باضطراد سيسمح لتركيا بمساحات أوسع للمناورة والفعل والتأثير، بعيداً عن الضغوط الأمريكية والغربية، ومن ذلك القضية الفلسطينية، لا سيّما إذا ما وضعنا في الحسبان توتر العلاقات التركية – الأمريكية، والتركية – الأوروبية، والتي لا يبدو أنها تنتظر انفراجات قريباً.

خامساً: بدء تطبيق النظام الرئاسي: يراهن العدالة والتنمية على أن بدء تطبيق النظام الرئاسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 سيمكّن تركيا من امتلاك قرارات سياسية خارجية أكثر سرعة وقوة وحيوية، إضافة إلى إخضاع دوائر ومؤسسات صنع القرار الأخرى للقيادة السياسية المنتخبة، ومن بينها المؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية، اللتين لعبتا وتلعبان دوراً مهماً في مجمل السياسة الخارجية، وفي مسار العلاقات مع الكيان الصهيوني تحديداً، بما قد يشير إلى أن النظام الرئاسي، في ظلّ أرجحية مرشح العدالة والتنمية أياً كان، سيكون لصالح القضية الفلسطينية.

سادساً: حلّ الأزمة السورية: من البديهي القول إن مسار الحل في سورية الذي بدأ وتشارك به مختلف الأطراف بما فيها تركيا، على الرغم من صعوبته وعقباته وطول مدته، سيخفف من استنزاف الأخيرة ويتيح لها سياسة خارجية أكثر نشاطاً وقدرة على التأثير، ومن جملة ذلك سياستها تجاه القضية الفلسطينية.

سابعاً: انفراج في العلاقات التركية – المصرية: وهو انفراج غير متوقع قريباً جداً لكنه ليس مرفوضاً بشكل مبدئي من أيّ منهما، وقد اتخذ الطرفان فعلاً بعض الخطوات الأولية بخصوص ذلك بحيث زارت وفود اقتصادية من البلدين الطرف الآخر خلال الفترة التي يغطيها التقرير[101]. وقد يتيح ذلك الانفراج، حال حصوله، لأنقرة دوراً على المستوى السياسي، وكذلك على صعيد التعامل مع حصار غزة، ولعل مقارنة سريعة بين دور تركيا خلال عدوان 2012 على غزة (حين كانت العلاقات مع القاهرة جيدة) وما استطاعت إنجازه، وبين دورها خلال عدوان 2014 (حين كانت العلاقات مجمدة) وما استطاعت فعله، تشير إلى ما قد يفتحه تحسن العلاقات بين الطرفين من إمكانات للدور التركي في القضية الفلسطينية[102].

خلاصة:

ثمة عوائق وعقبات كثيرة أمام لعب تركيا دوراً مؤثراً وإيجابياً في القضية الفلسطينية، بعضها متعلق بعلاقاتها مع مختلف الأطراف، وبعضها الآخر يرتبط بأزمات محلية وإقليمية مؤثرة في صناعة قرار سياستها الخارجية. لكن ثمة بعض المتغيرات المحتملة على المديَيْن المتوسط والبعيد يمكن لها، إن حدثت وتفاعلت، أن تفتح آفاقاً لتركيا للعب دورٍ فاعلٍ على هذا الصعيد، خصوصاً إذا ما كان هناك استثمار فلسطيني في هذه المتغيرات يعمل على تسريعها وتثبيتها والبناء عليها، وهي مسؤولية تقع على كاهل الكلّ الفلسطيني.

ثالثاً: إيران لم تكن إيران بطبيعة الحال خارج التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية، ولا خارج الاهتمام بـ"الحرائق المشتعلة" وبتفاعلاتها الإقليمية والدولية وتأثيراتها على أمنها القومي، وعلى همومها الداخلية؛ فهي أيضاً لديها أولوياتها ومخاوفها ورؤيتها لمستقبل المنطقة. لكن من المهم التأكيد في إطار متابعة سياسات إيران تجاه القضية الفلسطينية على أمرين:

الأول: أن ثوابت هذه السياسة لا تنفصل عن الحراك الفلسطيني نفسه، الذي يفرض أولويته ليس على سياسات إيران وحدها بل على سياسات الدول الإسلامية الأخرى أيضاً. أي كلما كان هذا الحراك قوياً وفاعلاً مثل انتفاضة السكاكين أو المقاومة في غزة، أو أي فعل سياسي أو ديبلوماسي... فإن المواقف الإيرانية ستكون أكثر فاعلية وأكثر حضوراً تجاه قضية فلسطين.

الثاني: أن إيران تعبّر دائماً عن التزام قضية فلسطين ليس على مستوى تأييد حقّ شعب فلسطين الإنساني أو "حل الدولتين" أو السلام، أو سوى ذلك من الأدبيات التي تتوافق عليها معظم دول العالم، بل في التزام إيران الثابت قضية المقاومة ضدّ الاحتلال. ويمكن التأكد من هذا الالتزام في كل مواقف وتصريحات القادة الإيرانيين السياسيين والعسكريين. وبهذا تختلف إيران عن باقي الدول الإسلامية، التي تعلن وتؤكد التزامها مبادرات التسوية السلمية، أو تتجاوز ذلك إلى التطبيع المباشر حتى من دون تحقق هذه التسوية السلمية... وإذا استعرضنا المواقف الإيرانية خلال سنتي 2016–2017، فسوف نلاحظ طبيعة هذا الالتزام بقضية المقاومة، من خلال تصريحات القادة الإيرانيين السياسيين والعسكريين في المناسبات المختلفة.

وعندما رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سقف التهديدات لإيران منذ وصوله إلى البيت الأبيض، وجعل الخيارات كلها مفتوحة في التعامل معها، فإنه لم يكتف بالربط بين هذه التهديدات وبين تجربة إيران للصورايخ الباليستية فقط، بل فعل ذلك أيضاً بسبب ما رأى أنه "رعاية إيران للإرهاب". والمقصود من هذا "الإرهاب" كما هو معلوم دعم إيران للمقاومة.

وفي هذا الإطار كشفت مواقع إيرانية شبه رسمية عن شروط الاتحاد الأوروبي لاسترجاع العلاقات مع طهران بعد الاتفاق النووي، ووصفتها بـ"الشروط الوقحة"، لأنها تضمنت عشر نقاط، من بينها: "التوقف عن دعم محور المقاومة، خصوصاً حزب الله"[103].

التهديد الإيراني لـ"إسرائيل":

لم تكُفّ إيران عن توجيه التهديدات إلى "إسرائيل"، ولا عن الدعوات إلى مقاومتها، وإلى العمل من أجل زوالها؛ وعلى سبيل المثال:

• رأى قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري الإسلامي Islamic Revolutionary Guard Corps العميد أمير علي حاجي زاده Amir-Ali Hajizadeh أن الصواريخ الإيرانية

متاحة لشعوب فلسطين، ولبنان، وسورية، والعراق، وكل المظلومين بالعالم. وقال إن "إسرائيل" محاصرة اليوم من قبل الدول الإسلامية، وإن عمرها ليس طويلاً وستنهار في الحرب حتى قبل إطلاق هذه الصواريخ. وأضاف أن أعمال الكيان الصهيوني الشريرة واضحة لنا تماماً، وأن مدى ألفي كيلومترٍ لصواريخنا هي كذلك لمواجهة هذا الكيان من مسافة بعيدة[104].

- أطلقت قوات الحرس الثوري خلال المناورات الصاروخية صواريخ تحمل باللغة العبرية العبارة الشهيرة التي أطلقها الإمام الراحل آية الله الخميني Ayatollah Khomeini حول محو "إسرائيل" من الوجود. وأفاد مراسل وكالة أنباء فارس Fars News Agency الموفد إلى منطقة المناورات، بأنه في اليوم الثاني من المرحلة النهائية للمناورات الصاروخية للحرس الثوري، تمّ إطلاق صاروخي قدر H أو Qadr/ Ghadr H من مرتفعات البرز الشرقية (شمال شرق إيران) نحو أهداف في سواحل مكران (جنوب إيران) على بعد 1,400 كم. وقد كتب عليها باللغة العبرية: "يجب إزالة إسرائيل من الوجود" (ישראל צריכה להימחק מעל)[105].
- أكد المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي Ali Khamenei، أن الكيان الصهيوني سوف لن يكون له وجود في غضون الـ 25 عاماً المقبلة. وقال خامنئي: "رغم الأزمات المستمرة التي يختلقها حماة الكيان الصهيوني بهدف نسيان قضية فلسطين، فإن هذه الأرض الشريفة ستتحرر ببركة المقاومة وجهاد الشعب والفصائل الفلسطينية"[106].
- أعلن الجنرال أحمد كريم بور Ahmad Karimpour، وهو مستشار عسكري لقاسم سليماني Qassem Soleimani، قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، أن بلاده "حدّدت كل المراكز المهمة" في "إسرائيل"، مهدداً بـ"تدميرها بصواريخ بعيدة المدى في غضون 7 دقائق و30 ثانية"، إذا تعرّضت إيران لاعتداء. وأكد أن طهران "جاهزة لردّ حازم ومدمّر على أي اعتداء عسكري"، وزاد: "حين يقول قائد الثورة (علي خامنئي) إننا سنسوّي تل أبيب وحيفا مع الأرض في غضون 7 دقائق، لو لزم الأمر، فلا مزاح في الأمر، وكل مدننا (الصاروخية) تحت الأرض جاهزة لهذه العمليات، وليعلم الكيان الصهيوني وحلفاؤه ذلك"[107]. وكرر الموقف نفسه من زوال "إسرائيل" قائد الجيش الإيراني الجديد العميد عبد الرحيم موسوي Abdul Rahim Al-Musawi[108].

هذه المواقف التي تكررها القيادة الإيرانية السياسية والعسكرية من وجود الكيان الإسرائيلي نفسه، دفعت الجنرال يوآف جالانت، وهو وزير وعضو في المجلس الوزاري المصغر، إلى التأكيد "أن إيران هي العدو الأساس". وقال جالانت، إن النظر إلى الخريطة العامة يُظهر "من دون ريب أن إيران هي العدو". وهي:

> مصدر الصلاحية الأيديولوجية والإرهابية. هي اللاعب الرئيس ضدنا طوال الوقت وفي جميع الساحات. إيران تعمل ضدّنا اليوم في خمس ساحات؛ هي قطاع غزة من خلال دعم

حماس والمنظمات الإرهابية، بشكل رئيسي الجهاد الإسلامي، حزب الله وبناء قوته، وفي يهودا والسامرة من خلال تشغيل خلايا إرهابية، محاولات تجنيد دائمة في أوساط العرب في إسرائيل للعمل ضدّ الدولة، ساحة عمليات الخارج التي يتمّ تحريكها من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله لإلحاق الضرر بأهداف إسرائيلية ويهودية[109].

دعم قضية فلسطين:

تلتزم إيران في مواقفها، ما تعدُّه ثوابت لا تحيد عنها وهي:

- محورية القضية الفلسطينية.
- الدفاع عن الشعب الفلسطيني.
- دعم المقاومة الفلسطينية.

ولذا يعّبر قادة إيران عن هذه الثوابت في خطب الجمعة، وفي مسيرات يوم القدس، وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد في طهران لدعم الانتفاضة.

ففي افتتاح المؤتمر السادس لدعم الانتفاضة الفلسطينية في العاصمة الإيرانية طهران، قال المرشد: "إن أي شعبٍ لم يواجه على مرّ التاريخ، ما يواجهه الشعب الفلسطيني". ورأى أن الانتفاضة الثالثة مظلومة أكثر من الانتفاضتين السابقتين، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني يتحمّل بمفرده الأعباء الثقيلة بمواجهة الصهيونية. وأكد خامنئي أن موقف إيران من المقاومة هو موقف مبدئي ولا علاقة له بجماعة معيّنة، واصفاً الشعب الفلسطيني بأنه هو القائد الحقيقي للكفاح المستمرّ[110].

وأكد رئيس مجلس خبراء القيادة Assembly of Experts في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحمد جنتي Ahmad Jannati أن الشعب الإيراني سيبقى في الساحة حتى محو "الكيان الصهيوني التام" من أرض فلسطين. وأضاف على هامش مشاركته في مسيرة يوم القدس العالمي في محافظة قُم جنوب طهران، أن الشعب الإيراني الصائم، ومن خلال المشاركة في مسيرة يوم القدس العالمي، بعث برسائل إلى الولايات المتحدة و"إسرائيل"، مؤكداً فيها بأنه يدافع عن المبادئ الفلسطينية انطلاقاً من التعاليم الإسلامية والأخلاقية ومبادئ الأخوة.

وانطلقت المسيرات تحت شعار "وحدة الأمة الإسلامية، ودعم الانتفاضة الفلسطينية، والبراءة من الكيان الصهيوني والإرهاب التكفيري".

وفي تصريحات على هامش المسيرات، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني Hassan Rouhani أن رسالة الشعب الإيراني المسلم، في كافة أنحاء البلاد، هي أن الشعب الفلسطيني ليس وحيداً، وأنه سيبقى إلى جانب مظلومي العالم وإلى جانب الشعب الفلسطيني، وأكد "سنحقق النصر بالتأكيد

في ظلّ الصمود والمقاومة". ووصف الرئيس روحاني الكيان الصهيوني أنه بات قاعدة للاستكبار وعلى رأسها الولايات المتحدة في المنطقة[111].

كما تكررت مسيرات يوم القدس في سنة 2017 في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، وشارك فيها ملايين الإيرانيين في مظاهرات عارمة خرجت في جميع المحافظات الإيرانية. وحمل المتظاهرون لافتات وصوراً تندد بالجرائم الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني والإجراءات الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، معلنين دعمهم للشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، والقبلة الأولى للمسلمين. وشارك في هذه المظاهرات في طهران المسؤولون الإيرانيون، على رأسهم الرئيس حسن روحاني وعلي لاريجاني Ali Larijani رئيس البرلمان الإيراني، والقادة العسكريون في الجيش والحرس الثوري الإيراني[112].

وفي إطار التأكيد على أولوية القضية الفلسطينية، قال وزير الخارجية محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif، الذي التقى في 2016/5/1 وفداً من حركة الجهاد الإسلامي برئاسة أمينه العام رمضان عبد الله شلح، "إن هدف العالم الإسلامي والمجموعات الفلسطينية يجب أن يتركز على درء خطر الكيان الصهيوني". وأضاف أن أي إجراء يرمي إلى التقليل من شأن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأولى للعالم الإسلامي وخطر الكيان الصهيوني، غير مقبول. وأكد "ضرورة وحدة الفصائل الفلسطينية"[113]. وأكد ظريف أن أحد أهداف السياسة الخارجية في الحكومة الإيرانية الجديدة، هو إعادة لفت انتباه العالم الإسلامي إلى القضية الأهم الموحدة للعالم الإسلامي وهي القضية الفلسطينية[114].

كما أكد رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني ضرورة وحدة الدول الإسلامية لدعم الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن قضية الدفاع عن فلسطين قضية محورية بالنسبة لبلاده. وخلال استقباله وفداً من مختلف الفصائل الفلسطينية في طهران في 2016/2/13، قال لاريجاني: "إن إيران تعتبر من واجبها الديني الدفاع عن الشعب الفلسطيني". كما أبدى الاستعداد لدعم أسر شهداء انتفاضة القدس، وإعادة إعمار البيوت التي دمرها الاحتلال، وأضاف: "إن إثارة الفتنة المذهبية في المنطقة هدفها حرف الأذهان عن فلسطين"[115].

وعلى صعيد آخر، رحبت الخارجية الإيرانية بقرار الأمم المتحدة بشأن عدم شرعية بناء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. ونُقل عن المتحدث باسم الخارجية بهرام قاسمي Bahram Ghasemi قوله: "الخطوة علامة على تصميم المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني". وقال قاسمي: "ترحب الجمهورية الإسلامية بأية إجراءات تدعم المطالب المشروعة للفلسطينيين، وتعزز الوضع الدولي لفلسطين، وتعارض احتلال النظام الصهيوني وسياساته التوسعية". وأوضح المتحدث أن إيران وصفت التوسع الاستيطاني الإسرائيلي مراراً بأنه انتهاك "صارخ" للقوانين الدولية[116].

كما استنكر رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران علي لاريجاني إقامة بعض الدول الإسلامية علاقات مع "إسرائيل"، قائلاً إن الدول الإسلامية التي تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني ستخسر بكل تأكيد[117].

واستنكرت إيران، إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلية على إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين المسلمين في صيف 2017، واصفة هذا الإجراء بأنه "بدعة خطيرة". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، إن "الكيان الغاصب للقدس، وإلى جانب جميع جرائمه واعتداءاته وانتهاكه الحقوق الابتدائية للفلسطينيين، أقدم في بدعة خطيرة على استهداف الحرية الدينية للمسلمين الفلسطينيين، وهو ما ستكون له تداعيات خطيرة". وطالبت الخارجية الإيرانية بإعادة فتح أبواب المسجد الأقصى "في أسرع وقت ممكن"، داعية في الوقت ذاته من وصفتها بـ"الدول الحرة في العالم والمنظمات الدولية، إلى ممارسة الضغوط على الكيان الصهيوني لاحترام حقوق سكان الأراضي المحتلة"[118]. كما شارك آلاف الإيرانيين في العاصمة طهران في مسيرة، دعماً للمسجد الأقصى بمدينة القدس، وتنديداً بالانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة فيه[119].

العلاقة مع حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية:

لم يطرأ تغيّر جوهري على علاقات إيران مع فصائل المقاومة الفلسطينية في سنتي 2016 و2017 سواء من ناحية إعلان الدعم أم في استمرار التأييد. لكن العلاقة مع حركة حماس التي كانت قد تراجعت في السنوات السابقة خصوصاً بسبب التباين حول الأزمة في سورية، شهدت تقدماً لافتاً خلال هاتين السنتين عبّرت عنه اللقاءات والمواقف والتصريحات من الجانبين الإيراني والفلسطيني. فقد أكد القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، الذي كان ضمن وفد الحركة الذي زار طهران في الفترة 10–2016/2/17، أن الوفد وجد دعماً وتأييداً للمقاومة والانتفاضة في فلسطين. وعبّر حمدان عن أمله في أن تكون هذه الزيارة مقدمة لصفحة جديدة من التعاون بين حماس والجمهورية الإسلامية في إيران، وقال إن زيارة وفد حماس إلى طهران جاءت تلبية لدعوة للمشاركة في احتفالات الذكرى 37 لانتصار الثورة الإسلامية في إيران[120]. وفي زيارة أخرى لوفدٍ من الحركة إلى إيران في 2017/10/20، أكد حمدان أن حماس لها علاقة مع إيران تمتد لأكثر من 25 عاماً، وأن الدعم الإيراني للشعب والقضية الفلسطينية لم ينقطع، وأنه "من الطبيعي أن تمر العلاقات ببعض المحطات التي يحدث فيها تباين في وجهات النظر"، وشدد على أن العلاقة مع إيران اليوم "تعبر مرحلة جديدة، وأستطيع أن أقول بكل ثقة إنها أكثر استقراراً من أي وقت مضى"[121].
وكان مسؤول الشؤون السياسية في حركة حماس موسى أبو مرزوق، أكد أنه لا يوجد دولة عربية أو إسلامية قدمت دعماً حقيقياً للمقاومة الفلسطينية مثل ما قدمته إيران، مشدداً على أهمية العلاقة مع الأخيرة واستمرار دعمها للمقاومة في مواجهة الاعتداءات الصهيونية[122].

وقال عباس زكي، عضو اللجنة المركزية في حركة فتح وأحد أعضاء الوفد الفلسطيني إلى طهران، إن مصلحة الفلسطينيين أن تكون إيران دولة قادرة، مطالباً الشركاء بحسن الجوار معها. وأضاف زكي أن التفرقة المذهبية في المنطقة بضاعة كاسدة لا يلجأ إليها إلا الفاسدون، مؤكداً أنه لا يجب خوض معارك ببوصلة مختلفة عن فلسطين، وأن رهان الفلسطينيين كبير على الأشقاء في إيران، نظراً لدور طهران المتعاظم[123].

وقد أكد عضو مكتب الشؤون السياسية لحركة حماس سامي أبو زهري، أن حركته أجرت اتصالات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقوية العلاقات بين الجانبين، وأن حركة حماس حريصة على بناء علاقات متوازنة وحميمة مع كل الأطراف العربية والإسلامية[124]. كما أكد ممثل حركة حماس في طهران خالد القدومي أن العلاقات بين إيران والحركة تتحسن يومياً. وقال في تصريح خاص لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية "إسنا" Iranian Students News Agency (ISNA) إن فلسطين تعدُّ وصلة مشتركة بين إيران وحركة حماس، وفي الحقيقة تشكل فلسطين أهم القضايا المشتركة بين الجانبين، وأضاف أنه لا يوجد أي خلاف بين الجانبين بشأن قضية فلسطين وأن الجانبان قد اقتنعا اليوم أنه لا يمكن أن يكونا مستقلين عن بعضهما، لأن العمود الرئيسي المشترك لدى الجانبين هو مواجهة الكيان الصهيوني[125]. وكذلك اعتبر القيادي في حماس محمود الزهار أن المقاومة في غزة لا يمكنها مواجهة أي اعتداء إسرائيلي بعيداً عن الدعم الإيراني العسكري، "الذي لا يكفي لوحده"[126].

وتكمن أهمية هذا الدعم في استمراره من جهة، وفي بُعْدِه العسكري والتسليحي من جهة ثانية، والذي يشكل ضرورة لا غنى عنها للمقاومة في القطاع. في حين أن دعم بعض الدول لقطاع غزة، يقتصر على المساعدات المدنية والصحية والاجتماعية فقط؛ ولا يمكن لهذه الدول، ولأسباب عدة، أن تتجاوز هذا النوع من الدعم إلى أيّ دعم عسكري. وحتى الدعم المالي للقطاع فإنه يمرُّ في كثير من الأحيان عبر السلطة الفلسطينية، كما أن مثل هذا الدعم مهدد بالتوقف في أيّ لحظة بسبب الضغوط الإقليمية.

وفي إطار هذه العودة للحرارة بين حماس وطهران، نفى بيان للحرس الثوري أيّ تصريحات نسبت إليه ضدّ حركة حماس، وقال إن "حركة المقاومة الإسلامية حماس تقف في الخطّ الأمامي للشعب الفلسطيني في مقاومة ومواجهة الكيان الصهيوني". وأضاف بيان الحرس الثوري، إن "تجربة الشعب الفلسطيني في مقارعة الاحتلال الصهيوني أثبتت أن نهج التفاوض والمساومة يشجع العدو الصهيوني على الاستمرار في الاحتلال وممارسة الظلم ضدّ الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أن "استراتيجية المقاومة والصمود المبنية على التعاليم الإسلامية والتاريخية، التي كانت من أولويات حركة حماس، وبقية المناضلين الفلسطينيين الحقيقيين، يمكن أن تحقق تطلعات

الشعب الفلسطيني". وقال: "لا شكّ في أن حركة المقاومة الإسلامية حماس التي ألحقت بالعدو الصهيوني خسائر فادحة في حروب غزة، تقف في الخطّ الأمامي للشعب الفلسطيني في مقاومة ومواجهة العدو الصهيوني"[127].

كما وجّه في الإطار نفسه، قائد "فيلق القدس" قاسم سليماني رسالة تهنئة لإسماعيل هنية بمناسبة انتخابه رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس في أيار/ مايو 2017، قال فيها: "نتطلع إلى جهودكم لتجذير المقاومة امتداداً للخط الجهادي لحركة حماس". وأعرب سليماني عن "التطلع لتعزيز التكامل مع رفاق حماس حلفاء المحور المقاوم، لإعادة الألق للقضية الفلسطينية"، مضيفاً: "نرجو أن يجري على أيديكم كل خير لمصلحة الشعب الفلسطيني المجاهد". ولفت سليماني النظر إلى أن "الاستكبار العالمي وأداته الصهيونية يسعيان إلى حرف جهاد الأمة عن بوصلته الإسلامية، وخطف القدس في لحظة عصيبة غاب عنها الصديق الذي ضعفت إرادته"، مؤكداً على ضرورة أن يتفرغ الكل لخدمة فلسطين، و"ألا نسمح بأن تغدو قضيتها ضحية لمصالح الآخرين وتجاذباتهم". كما لفت سليماني النظر إلى أن "الشؤون العظيمة في الظروف الصعبة لا يقوم وينهض بها إلا الرجال الرجال"، معرباً عن تطلعه لـ"إدارة حكيمة تَعد، كما عهدناكم، بمستقبل أفضل، تعالج فيه بحنكة الأزمات الداخلية"[128].

وفي إطار التأكيد على أولوية القضية الفلسطينية، رحّب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة وفد حماس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً على أهمية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك العلاقة بفصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية حماس. وقال ظريف: "نحن مستعدون لنبذ كل الخلافات في سبيل دعم فلسطين والشعب الفلسطيني ووحدة الأمة الإسلامية"[129].

وتعبيراً عن هذا التحول الإيجابي في علاقات حماس وطهران، ألقى أمين عام مؤتمر دعم الانتفاضة حسين أمير عبد اللهيان Hossein Amir-Abdollahian كلمة متلفزة في حفل أقيم في غزة في 2017/6/22، قال فيها: "أكرر التحذير من الخطوة الخطيرة لبعض دول المنطقة في سعيها من أجل تأكيد تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني"، مشيراً إلى أن "هذه الخطوة لن تسهم في مصالح فلسطين ودول المنطقة". وأضاف أن "المساعي من أجل تطبيع العلاقات بين السعودية وبعض الدول مع الكيان الصهيوني تشكل خيانة للمثل الإسلامية العليا. وعلى اللاجئين الفلسطينيين أن يعودوا إلى أرض أجدادهم، والتاريخ سيبين لنا أن هذا الأمر سيتحقق". وهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها مسؤول إيراني بهذه الطريقة في حفل يقام في غزة، وفق تأكيد مسؤولين في الفصائل الفلسطينية[130].

كما شارك وفد قيادي من حركة حماس في حفل تنصيب رئيس الجمهورية حسن روحاني، ترّأسه عضو المكتب السياسي عزت الرشق مسؤول العلاقات العربية والإسلامية في الحركة، إضافة إلى القادة أسامة حمدان، وصالح العاروري، وزاهر جبارين؛ والتقى خلاله المسؤولين الإيرانيين. وشكر عزت الرشق، رئيس وفد حماس، الدعم الإيراني للشعب الفلسطيني ومقاومته، مؤكداً أن علاقة حماس بالجمهورية الإسلامية تأتي في سياق الأهمية التي توليها الحركة للتواصل مع مكونات الأمة الإسلامية كافة، خدمة للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية لهذه الأمة. وقال الرشق إن حماس تؤمن بضرورة وحدة العالم الإسلامي ونبذ الخلافات وتوجيه الطاقات نحو العدو المشترك للجميع، وهو الاحتلال. وأكد الجانبان على فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية، نحو مواجهة العدو المشترك، ونصرة فلسطين والأقصى والمقاومة[131].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2017 وبعد إعلان المصالحة بين فتح وحماس، حصل تطور لافت في تعزيز علاقات حماس مع إيران. فقد زار إيران وفد رفيع من حركة حماس، ترأسه نائب رئيس الحركة صالح العاروري، في أول جولة خارجية له بعد توقيعه اتفاق المصالحة مع حركة فتح في القاهرة... "لتعزيز العلاقات مع إيران على أعلى مستوى ممكن". في الوقت الذي أكد فيه رئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، أن "إيران هي الداعم الأكبر للسلاح والمال والتدريب لكتائب القسام"، مضيفاً: "واهم من يظن أننا سنقطع علاقتنا بإيران".

وقالت مصادر في حماس لصحيفة الشرق الأوسط إن الحركة ردت على "إسرائيل" بطريقتين، الأولى عبر إعلان السنوار أن "نزع سلاح حماس هو حلم إبليس بالجنة"، والثانية عبر وجود وفد رفيع من الحركة في طهران. وأضافت المصادر: "لا تقرر إسرائيل لحماس. إسرائيل هي العدو، وعلاقتنا بفتح أو إيران أو أي جهة أخرى هي شأن داخلي". وقال المسؤول في حماس طاهر النونو: "نريد علاقات قوية مع إيران، ولن نتخلّى عن أصدقائنا وحلفائنا في المنطقة، لقد قطعنا شوطاً كبيراً في إعادة تقوية العلاقات الاستراتيجية مع طهران"[132].

وهكذا، فقد كان أبرز ما حصل خلال سنتي 2016 و2017 على مستوى علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية، هو تطور العلاقة بين حماس وإيران. وإذا كانت سنة 2016 هي سنة التمهيد لاستئناف العلاقات بين الطرفين، فإن سنة 2017 كانت سنة تجاوز خلافات المرحلة الماضية، والتأكيد مجدداً على ثبات هذه العلاقة لمواجهة التحديات المشتركة.

خلاصة:

من المتوقع أن تقوى العلاقة بين حماس وقوى المقاومة مع إيران في المرحلة القادمة، خصوصاً مع تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية على قوى المقاومة والتيارات الإسلامية في المنطقة؛ ومع تصاعد التطرف الإسرائيلي والضغوط الأمريكية.

وستحاول القوى الغربية وحلفاؤها في المنطقة اللعب على الوتر الطائفي، وحرف المسار باتجاه الصراع ضدّ إيران بدلاً من "إسرائيل"؛ وهو ما سيدفع بقوى المقاومة الفلسطينية وخصوصاً الإسلامية إلى مزيد من التنسيق والتعاون مع إيران فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني؛ بغض النظر عن عدم التوافق لدى هذه القوى الفلسطينية مع السياسات الإقليمية الإيرانية، خصوصاً في سورية والعراق واليمن.

رابعاً: دول إسلامية أخرى:

ماليزيا:

لم تشهد السياسة الماليزية الرسمية خلال سنتي 2016–2017، تحولات كبيرة تجاه القضية الفلسطينية، حيث استمر الدعم الماليزي للقضية الفلسطينية على المستوى الرسمي، كما استمر الدعم والتفاعل الجماهيري والشعبي في ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية، ففي كانون الثاني/ يناير 2016 انسحب وفد إسرائيلي كان من المفترض أن يشارك في بطولة عالمية لسباق الزوارق، بعد أن وضعت السلطات الماليزية شروطاً لإعطاء الوفد تأشيرة الدخول إلى ماليزيا ومنها، الامتناع عن رفع العلم الإسرائيلي[133].

وفي السياق ذاته، اعتذرت ماليزيا عن استضافة كونجرس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا FIFA) بسبب مشاركة "إسرائيل"، وفي هذا الإطار أكد نائب رئيس الوزراء الماليزي أحمد زاهد حميدي Ahmad Zahid Hamidi على أن ماليزيا "لا تستطيع منح المسؤولين الإسرائيليين تأشيرات دخول، لأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة، ولأن هذا الأمر يمكن أن يؤجج النفوس في ماليزيا"[134].

وبرز الدور الماليزي في نهاية سنة 2016، عندما شاركت في تبني مشروع قرار قُدم إلى مجلس الأمن الدولي لإدانة الاستيطان الإسرائيلي، وهو المشروع الذي كانت قد سحبته مصر تحت ضغوط إسرائيلية، وقد صدر القرار بأغلبية 14 صوتاً (من أصل 15) وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، حيث لم تستجب إدارة الرئيس باراك أوباما للضغوط الإسرائيلية باستخدام حقّ النقض (فيتو) ضدّ القرار[135].

ومن جهة أخرى منعت وزارة الداخلية الماليزية تنظيم احتفال باليوبيل الذهبي لاحتلال القدس، والذي كانت إحدى الجمعيات الصينية تعمل على تنظيمه، وقد قال وزير الداخلية الماليزي حميدي، إنه أصدر تعليماته بمنع هذا الاحتفال الذي يمسّ بمشاعر المسلمين. وشدد حميدي على أن الاحتفال باحتلال فلسطين أمر يسيء للماليزيين، شاكراً منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإسلامية

لتقديمها بلاغات وأوراق احتجاج ضدّ إقامة هذه الفعالية، كما استدعي المنظمون للتحقيق عقب تلقي أكثر من 32 بلاغاً ضدّ إقامة الفعالية[136].

وفي سياق آخر، دعا حميدي الأمة الإسلامية للعمل على وقف الجهود الساعية إلى نقل ما تسمى "عاصمة إسرائيل" من تل أبيب إلى القدس. وأضاف حميدي في كلمة على هامش اختتام أعمال مؤتمر العلماء الدولي International Conference of Ulama، أنه يجب الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة، والسماح للفلسطينيين بتحديد الاتجاه الذي ستتخذه حكومتهم. وأشار إلى أنه "رغم اختلاف المذاهب في الإسلام، إلا أنه يجب علينا العمل معاً للدفاع عن الإسلام"، منددأ بالفظائع التي ارتكبتها "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين في القدس[137].

ومن الملاحظ أن السلطات الماليزية ما تزال منفتحة على كافة الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس، وقد رفضت ماليزيا الخضوع لأي ضغوط خارجية لمنع استقبال قيادات حماس، وقد عبّر عن ذلك قائد الشرطة الماليزية خالد أبو بكر Khalid Abu Bakar بقوله، إنه لا توجد مشكلة في زيارة قادة حركة حماس لماليزيا ولقاء الماليزيين ما دام ذلك يتم في إطار سلمي، وتساءل في مؤتمر صحفي عقده في كوالالمبور: "إذا كانوا يأتون في وضع سلمي ودون إثارة مشكلة فأين المشكلة؟"[138]. وفي هذا السياق شارك وفد من حركة حماس في المؤتمر السنوي الـ 62 للحزب الإسلامي الماليزي Malaysian Islamic Party (*Parti Islam Se-Malaysia*—PAS) الذي أقيم خلال سنة 2016. كما قام وفد آخر خلال سنة 2017 بزيارة لماليزيا التقى خلال زيارته بالقيادات الماليزية.

إندونيسيا:

ما تزال المحاولات الإسرائيلية في فتح علاقاتها مع العالم الإسلامي تجري بوتيرة متصاعدة وعمل حثيث في سبيل تحقيق اختراقات ملموسة، وبما يماثل ما استطاعت تحقيقه في دول لطالما كانت داعمة للقضية الفلسطينية. إلا أن هذه المحاولات لم تؤتِ أكلها في تطبيع العلاقات في دول مثل إندونيسيا، أو ماليزيا أو باكستان. وما تزال القضية الفلسطينية تحظى باهتمام الشعب الإندونيسي، حيث استضافت العاصمة الإندونيسية في آذار/ مارس 2016 قمة استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن فلسطين والقدس، وقد قالت وزيرة الخارجية الإندونيسية، ريتنو مرسودي Retno Marsudi: "يجب ألا تصرفنا الأحداث في العالم الإسلامي، وما يشوبه من إرهاب وتطرف، عن القضية الفلسطينية والقدس الشريف"، وأضافت أن إعلان جاكرتا يوصل رسالة بالتزام وتوحد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وراء القضية الفلسطينية[139].

وفي وقت لاحق من سنة 2016 كانت السلطات الإسرائيلية قد منعت وزيرة الخارجية الإندونيسية من الوصول إلى رام الله لعقد لقاء مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس،

ولافتتاح قنصلية إندونيسية فخرية في رام الله[140]. في المقابل، فقد منعت السلطات الإندونيسية في شباط/ فبراير 2017 طائرة إسرائيلية، كانت تقل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من سنغافورة إلى أستراليا، من المرور في الأجواء الإندونيسية، مما اضطرها إلى تغيير مسارها.

وعلى ما يبدو، فإن الشعور بالانتماء للأمة الإسلامية، في أكبر دولة إسلامية، يلعب الدور الأبرز في الوقوف أمام المحاولات الإسرائيلية للتطبيع مع إندونيسيا، وقد صرح نتنياهو بخصوص ذلك قائلاً: إن العلاقة بين "إسرائيل" وإندونيسيا يجب أن تتغير، ومن الواضح بأن الكيان الإسرائيلي سيستغل اندفاع بعض الأنظمة العربية للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي في سبيل تطوير علاقاته الديبلوماسية مع الدول الإسلامية والدول المساندة للقضية الفلسطينية، إلا أن ذلك قد لا يتحقق طالما أن شعوب هذه الدول تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقوقه.

باكستان:

استمرت السياسة الباكستانية خلال سنتي 2016–2017 في سياستها التقليدية الداعمة للقضية الفلسطينية، حيث قالت المندوبة الباكستانية الدائمة لدى الأمم المتحدة السفيرة مليحة لودهي Maleeha Lodhi، إن باكستان عازمة على مواصلة الدعم الذي تقدمه للشعب الفلسطيني ليتمكن من تقرير المصير وتحرير أراضيه المحتلة. وأشارت لودهي خلال مشاركتها في اجتماع بمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط في نيسان/ أبريل 2016، إلى أن المستعمرات الإسرائيلية تعدُّ العائق الأكبر في طريق السلام بالشرق الأوسط، وشددت على ضرورة أن تتوقف "إسرائيل" عن بناء المستعمرات في الضفة الغربية، وأن تسحب قواتها من فلسطين، وتوقف الأعمال القمعية التي تمارسها ضدّ الشعب الفلسطيني، تمهيداً لبدء "عملية السلام"[141].

وفي حادث استثنائي في أواخر سنة 2016، كاد أن يدفع المنطقة إلى حالة توتير جديدة بين باكستان و"إسرائيل"، هدد وزير الدفاع الباكستاني خواجة أصف Khawaja Asif بالرد بالمثل على أيّ ضربة نووية إسرائيلية، وذلك في رده على خبر، قيل بأنه كاذب، وجاء فيه بأن "وزير الدفاع الإسرائيلي يقول إنها إذا أرسلت باكستان قوات برية إلى سورية بأي حجة، فسندمر ذلك البلد بهجوم نووي"[142].

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قام بزيارة إلى باكستان في كانون الثاني/ يناير 2017، وقد استغرقت ثلاثة أيام، وهدفت الزيارة إلى حشد الدعم الباكستاني في المحافل الدولية والعمل على دفع عملية التسوية السلمية إلى الأمام، وقد قال رئيس الوزراء الباكستاني محمد نواز شريف Muhammad Nawaz Sharif، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس عباس، "إن ضمان السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بدون تسوية النزاع

الفلسطيني الإسرائيلي". ودعا رئيس الوزراء إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من "الأراضي الفلسطينية المحتلة"[143].

خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية

أعادت الأحداث المتعلقة بالقدس خلال سنتي 2016–2017، وبشكل رئيسي ما حدث بعد إقفال المسجد الأقصى المبارك في تموز/ يوليو 2017، وبعد إعلان ترامب، في 2017/12/6، القدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية إليها، القضية الفلسطينية إلى دائرة اهتمام العالم الإسلامي. وكان التفاعل الشعبي الإسلامي على مستوى الحدث، وأعلن رفضه لإجراءات سلطات الاحتلال ضدّ الفلسطينيين؛ فقد خرج بمسيرات ضخمة في معظم الدول الإسلامية، شارك في بعضها نحو مليون شخص، مطالباً بطرد سفراء "إسرائيل" من الدول التي تُقيم علاقات معها، ووقف كافة أشكال التطبيع معها، وبمقاطعة الولايات المتحدة. ولعبت الأحزاب والنقابات الإسلامية دوراً مهماً في تحريك الشارع، من خلال تنظيم المسيرات، والاعتصامات، والمهرجانات، والفعاليات الشعبية... .

وكانت تركيا من أبرز الدول التي تفاعلت مع كل حدث فلسطيني بشكل واضح ولافت للنظر. وتعددت الأوجه التي عبّر بها الشعب التركي عن تضامنه مع القضية الفلسطينية ودعمه لها، فقد قدم الدعم المادي والعيني لأهالي قطاع غزة، وعمل على إمداد المقدسيين بالمقومات التي تساعدهم على الثبات بوجه الانتهاكات الإسرائيلية التهويدية، كما حرص على احتضان الفعاليات الفلسطينية وتنظيم بعضها... .

فقد تتابع وصول المساعدات الإنسانية المقدمة من الشعب التركي للفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة بشكل واضح خلال سنتي 2016–2017، والتي جُمعت بواسطة الهيئات والجمعيات التركية[144]. وفي مدينة القدس أسهمت الجمعيات التركية بترميم المساجد التاريخية، والمنازل القديمة، وعملوا على تنظيف الآثار العثمانية، وتمّ تنظيم العديد من الرحلات التعريفية بالمدينة المقدسة. كما تمّ تنظيم الملتقى الدولي لأوقاف القدس في إسطنبول لإنشاء وقف استثماري لصالح المدينة، وأطلق وقف الأمة Ümmet Vakfı في تركيا حملة "خطوتين للقدس" الخيرية لاستقطاب الداعمين والمسهمين في تمويل الأوقاف المقدسية بطرق متعددة[145]. كما استضافت تركيا، وأسهمت في تنظيم العديد من المؤتمرات الداعمة للقضايا الفلسطينية؛ من أبرزها: مؤتمر فلسطينيي تركيا في 2016/9/4، بمشاركة 25 مؤسسة فلسطينية عاملة في تركيا، وتأسيس التجمع الدولي للمهندسين الفلسطينيين في 2016/11/5، ومؤتمر رابطة برلمانيون لأجل القدس يومي 29–2016/11/30،

والمؤتمر الثالث للجمعية العامة لهيئة علماء فلسطين بالخارج في 2017/2/3، والمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج يومي 25–2017/2/26، بالإضافة إلى إطلاق الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في 2017/11/6، حملة عالمية لمناصرة الشيخ رائد صلاح، المعتقل في السجون الإسرائيلية، وإطلاق "ميثاق علماء الأمة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني"، في 2017/12/18، من إسطنبول[146].

كما خرج الأتراك في تظاهرات حاشدة رفضاً للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس، حيث نظّم الأتراك العديد من الفعاليات رفضاً للقرار الإسرائيلي بمنع الأذان في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك. وشهدت عدة مدن تركية مظاهرات حاشدة احتجاجاً على إقفال المسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017. وأثار إعلان ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس موجة تنديد وقلق تركية وردود فعل غاضبة، معلنة رفضها له ومطالبة الولايات المتحدة بالتراجع عنه، وشارك في التظاهرات التي أقيمت بتنظيم وتنسيق من مئات الجمعيات والأحزاب، شخصيات رفيعة المستوى، إضافة إلى الجاليات العربية المقيمة في تركيا، وطلاب المدارس والجامعات التركية. ونظمت في معظم مدن تركيا فعاليات رافضة لإعلان ترامب، حيث بلغ عدد التجمعات والتظاهرات فيها 132 تجمعاً وتظاهرة في 81 ولاية في 2017/12/8 فقط، على سبيل المثال. كما نظمت الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمدنية التركية العديد من الأنشطة والفعاليات، مخصصة ريعها لمدينة القدس[147].

وفي إيران تكررت مسيرات يوم القدس العالمي في سنتي 2016–2017 في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، دعماً للقضية الفلسطينية، بمشاركة ملايين الإيرانيين في جميع المحافظات الإيرانية. وشارك آلاف الإيرانيين، خلال تموز/ يوليو 2017، في مسيرات دعماً للمسجد الأقصى، وتنديداً بإقفال سلطات الاحتلال المسجد أمام المصلين، ووضع بوابات إلكترونية على مداخله. وتكرر المشهد بعد إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، حيث خرجت تظاهرات حاشدة منددة في طهران ومعظم المحافظات الإيرانية. كما شهدت طهران العديد من الفعاليات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، حيث تمّ عقد عدد من المؤتمرات الداعمة للقضية الفلسطينية[148].

كما كان التفاعل الشعبي الماليزي خلال سنتي 2016–2017 مع القضية الفلسطينية بارزاً، وتمّ تنظيم العديد من الفعاليات المتضامنة المنددة بالانتهاكات الإسرائيلية، وبالانحياز الأمريكي لـ"إسرائيل"، كما تمّ تفعيل المقاطعة التجارية للكيان الإسرائيلي، وتمّ سحب المنتجات الإسرائيلية في عدد من المراكز التجارية. وكان لافتاً للنظر التحرك الشعبي الماليزي المتضامن مع إضراب الأسرى الفلسطينيين خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2017، فقد نُظمت العديد من الفعاليات الرافضة لانتهاكات إدارة السجون الإسرائيلية بحقّ الأسرى[149]. وأثار إعلان ترامب حول القدس موجة تنديد ماليزية شعبية غاضبة، معلنة رفضها له ومطالبة الولايات المتحدة بالتراجع عنه،

وشهدت المدن الماليزية مئات التظاهرات تنديداً بالقرار، وتقدّم التظاهرات شخصيات رسمية بارزة، من بينها رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق Najib Razak، ورئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad، وعدد من الوزراء والنواب.

وفي السياق نفسه، عبَّر الإندونيسيون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، ومع قضاياه المحقة، وأعلنوا رفضهم للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ونظموا العديد من الفعاليات المتضامنة مع إضراب الأسرى الفلسطينيين خلال سنة 2017، ونددوا بالاعتقالات التعسفية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين. كما خرج آلاف الإندونيسيين نصرة للمسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017، يتقدمهم العديد من الشخصيات الرسمية، والدينية، والحزبية. وقد كانت بعض الشخصيات الدينية ومؤسسات من المجتمع المدني قد عمّمت على المساجد في البلاد أن تكون خطبة الجمعة حول نصرة المسجد الأقصى والدفاع عنه، والتوعية بالقضية الفلسطينية[150].

وشارك مئات آلاف الإندونيسيين في تظاهرات منددة بإعلان ترامب، فقد تجمع مئات الآلاف من الإندونيسيين في ساحة الاستقلال Merdeka Square وسط العاصمة جاكرتا احتجاجاً على قرار ترامب، بدعوة من مجلس علماء إندونيسيا تحت شعار "إندونيسيا تتوحد من أجل القدس"، وشارك في التظاهرة شخصيات رسمية وشعبية، بينهم رئيس مجلس الأمة ذو الكفل حسن Zulkifli Hasan، ورئيس البرلمان ونائبه وحاكم العاصمة جاكرتا. كما ندد حزب العدالة والرفاه الإسلامي Prosperous Justice Party (*Partai Keadilan Sejahtera*—PKS)، الذي شارك مع أحزاب أخرى في تنظيم التظاهرة في جاكرتا، بإعلان ترامب، مشدداً على أنه "عداء لمسلمي العالم"[151].

واحتشد الآلاف في عدة مدن باكستانية، من أبرزها العاصمة إسلام آباد، وكراتشي ولاهور وبيشاور، وذلك للإعراب عن إدانتهم إعلان ترامب بشأن القدس. وانتقد رئيس مجلس علماء باكستان، حافظ محمد أشرفي Hafiz Muhammad Ashrafi، إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقال إن ذلك تعدٍّ على العالم الإسلامي برمته. كما أن عدداً من الأحزاب الباكستانية أعلنت رفضها للإعلان، وقالت إنه استفزاز صارخ لمشاعر الأمة الإسلامية، وطالبت أحزاب أخرى بمقاطعة المنتجات الأمريكية، وإيقاف الزيارات المتبادلة مع الولايات المتحدة، ودعت إلى مؤتمر دولي حول قضية القدس[152].

وعبرت العديد من الهيئات الإسلامية عن استنكارها لإغلاق قوات الاحتلال للمسجد الأقصى خلال تموز/ يوليو 2017، فقد استنكر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في 2017/7/15، بشدّة، إغلاق الاحتلال للمسجد الأقصى أمام المصلّين، واصفاً الحدث بـ"الإجرامي" و"الخطير". كما دان

الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي، ومقره الخرطوم، إغلاق المسجد الأقصى وما يجري في القدس من ممارسات واعتداءات مستمرة ويومية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. كما ندد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بإعلان ترامب بشأن القدس، مشدداً على أن القدس خطّ أحمر، واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال هو اعتداء صارخ على المسلمين، واستهانة بمقدساتهم، ودعم كبير للتطرف. وأكّد رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي أنّ التنازل عن المسجد الأقصى والقدس ليس أمراً هيناً هامشياً، وأنه "لا يُمرر بقرار أيّاً كان من يُصدره"[153].

وكان من أبرز الفعاليات الإسلامية المتضامنة مع القضية الفلسطينية:

- دعوة فقهاء وعلماء من 14 دولة إفريقية إلى ضرورة القيام بـ"تعبئة شاملة" نصرة للقدس وفلسطين، و"التصدي لأي محاولات إسرائيلية للتغلغل" في القارة السمراء. فقد شددوا، في ختام ملتقى القدس الثاني الذي انعقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 2016/11/13، على ضرورة التصدي لـ"مسار التطبيع مع إسرائيل"، وعلى ضرورة العمل "من أجل إعادة التضامن بين الشعوب الإفريقية، وجمعها على نصرة القضايا العادلة، وخصوصاً القضية الفلسطينية"[154].
- دعوة مؤتمر الحوار الإسلامي – المسيحي، في 2017/7/1، لدعم أهالي القدس والمؤسسات المقدسية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية الرسمية والأهلية، تعزيزاً لصمود أهلها ومؤسساتها[155].
- الإعلان عن اختيار القدس عاصمة للشباب الإسلامي لسنة 2018، في ختام اجتماعات منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون في إسطنبول في 2017/7/25[156].
- دعوة نحو ثلاثمئة من علماء المسلمين، في 2017/12/12، ينتمون لمؤسسات واتحادات هي: هيئة علماء فلسطين بالخارج، ورابطة علماء أهل السنّة، والمجلس الإسلامي السوري، والمجمع الفقهي العراقي، ومجلس علماء العراق، وهيئة علماء ليبيا، ورابطة علماء أهل السنّة التركية "ESABK"، وهيئة علماء المسلمين بأستراليا، الشعوب الإسلامية إلى تفعيل مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، ومقاطعة كل دولةٍ تشاركُ في العدوان على القدس[157].
- إعلان علماء في الشريعة الإسلامية من عدة دول، في 2017/12/18، تبني "ميثاق علماء الأمة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني" في كافة مستوياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وقال العلماء، في مؤتمر عقدوه بإسطنبول؛ إن إطلاق الميثاق يهدف إلى الحد من تنامي موجة التطبيع المتزايدة مع "إسرائيل" في العالم الإسلامي. ووقعت على الميثاق 36 هيئة ورابطة وأكثر من ثلاثمئة عالم من 26 دولة. ويتكون الميثاق من 44 مادة، تقدم الحكم الشرعي في التطبيع وتعدّه محرماً شرعاً، مع شرح أدلة تحريمه ومقاصدها، وذكر ما يترتب عليه من "مفاسد"، وفق ما ورد في الميثاق[158].

سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية

تبذل "إسرائيل" جهوداً كبيرة لتطبيع علاقاتها مع عدد من الدول الإسلامية، مستفيدة من حالة الضعف والترهل العربي والإسلامي، وتصاعد النفوذ الأمريكي الداعم لـ"إسرائيل"، وتقديمه للعلاقة معها كمدخل لتحسين وتطوير العلاقة مع أمريكا. وقد عكست تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بعض التقدم الحاصل في هذا الملف. وحرص المسؤولون الإسرائيليون على إطلاق التصريحات وإرسال الإشارات للدلالة على أهمية ورمزية الاختراق الإسرائيلي لجدار المقاطعة الإسلامية لـ"إسرائيل".

وفي هذا السياق، كشف وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، في 2017/11/19، أن لدى "إسرائيل" علاقات، معظمها سرية، مع العديد من الدول العربية والإسلامية "المعتدلة"، وعندما سُئل حول إخفاء هذه العلاقات والتنصل منها، أشار شتاينتز إلى أنه "من يحاول أن يقلل من طبيعة العلاقات بهذه الدول، أو إظهارها على أنها متواضعة، هو الطرف الآخر، حتى لا يقابَلوا برفضٍ شعبي، ونحن نحترم إرادة الطرف الآخر". وأضاف شتاينتز "لسنا من نخجل من هذه العلاقات، لا توجد لدينا مشكلة عادة، ولكننا نحترم رغبة الطرف الآخر عندما تتطور العلاقات سواء مع السعودية أو مع دول عربية أو إسلامية أخرى، هناك علاقات أكبر كثيراً... لكننا نبقيها سراً"[159].

وكشف مندوب "إسرائيل" لدى الأمم المحتدة، داني دانون Danny Danon، في 2017/11/27، أنه يجري حواراً هادئاً، مع سفراء عرب ومسلمين من 12 دولة لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل". وأضاف دانون أن الأجواء في أروقة الأمم المتحدة باتت مختلفة عن الماضي. فخلافاً للأيام التي كان فيها مندوب "إسرائيل" معزولاً ولا أحد يتحدث معه، حتى إن بعضهم كان يتهرب من لقائه، الآن كثيرون هم الممثلون الذين يتحدثون معه ويمازحونه ويصافحونه. وأوضح دانون "ما زالوا لا يصوتون لصالحنا. لكني أستطيع القول إن لنا علاقات معهم على أساسٍ متبادل" و"لقد كنا مستبعدين [سابقاً] من كل النقاشات والمناسبات التي يُقيمها سفراء هذه الدول، أما اليوم فنحن نشارك معهم بصفة أسبوعية. التحدي أمامي الآن هو إخراج هذه التعاونات من الغرف المغلقة إلى العلن"[160].

وتطورت علاقات "إسرائيل" بشكل لافت للنظر مع دولتين مسلمتين آسيويتين، هما أذربيجان وكازاخستان في منطقة آسيا الوسطى. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2016 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة هاتين الدولتين. وترتبط "إسرائيل" معهما بعلاقات اقتصادية، حيث تصدّر لهما الأسلحة وتستورد منهما 70% من ما تستهلكه من النفط[161]. وفي هذا

الإطار، أعلن الرئيس الأذري، إلهام علييف Ilham Aliyev، في 2016/12/13، خلال لقائه نتنياهو، أن أذربيجان وقعت على عقود طويلة الأمد لشراء أسلحة وعتاد أمني من "إسرائيل" بقيمة خمسة مليارات دولار. وأكد علييف على أن بلاده تبيع النفط لتل أبيب وأنه معنِيّ بتنويع التجارة بين الدولتين. ووقّع الجانبان على أربع اتفاقيات تعاونٍ اقتصادي[162].

وشهدت سنتا 2016–2017 أيضاً تطوراً في مجال العلاقات بين "إسرائيل" ومجموعة من الدول الإسلامية في قارة إفريقيا، وتضم الدول التي أُعلن عن تطور العلاقة معها: مالي، وتشاد، والنيجر، وغينيا، وأوغندا، وتوجو. ويُعد دوري جولد مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي تولى المنصب في الفترة بين حزيران/ يونيو 2015 وتشرين الأول/ أكتوبر 2016، مهندس العلاقات الخارجية الإسرائيلية خصوصاً فيما يتعلق بملف العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. وقد قام جولد بتوطيد العلاقات الديبلوماسية مع العديد من الدول الإسلامية في إفريقيا، حيث قام بزيارات رسمية علنية إلى بعض هذه الدول، بالإضافة إلى زيارات سرية إلى دول إسلامية إفريقية أخرى. ولم يتم الإعلان عن بعض هذه العلاقات ربما بسبب خوف هذه الدول من ردود الفعل الداخلية والخارجية[163].

وفي هذا السياق، عكست محاولة عقد أول قمة إسرائيلية – إفريقية على مستوى القارة، التي كان من المقرر أن تنعقد في لومي عاصمة توجو، في الفترة 23–2017/10/27، والتي ألغيت بسبب الضغوط والاحتجاجات الداخلية والخارجية الرافضة لعقد هذه القمة، مستوى الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا[164]. غير أنها عكست في الوقت نفسه قوة التيارات الشعبية المعارضة للتطبيع، وقدرتها على إحراج العديد من الأنظمة التي تسعى إلى ذلك.

أما على صعيد التبادل التجاري بين العالم الإسلامي و"إسرائيل"، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، بنسبة 10.5% تقريباً في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016. في الوقت الذي شهدت فيه سنة 2016 انخفاض حجم التبادل التجاري أكثر من –6% مقارنة بسنة 2015.

وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع ماليزيا انخفاضاً كبيراً في سنة 2017 بنسبة –96.4% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2016 بنسبة –58.4% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع نيجيريا نمواً في سنة 2017 بنسبة 79.2% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2016 بنسبة –27% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع أذربيجان انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة –23.4% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد نمواً سنة 2016 بنسبة 101.6% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع كازاخستان انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة –23.9% مقارنة

بسنة 2016، وبنسبة –20.7% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع إندونيسيا انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة –19.8% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد ارتفاعاً سنة 2016 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2015 (انظر جدول 7/3).

وفيما عدا تركيا، التي تفصل بين علاقاتها السياسية الداعمة لقضية فلسطين، وبين علاقاتها التجارية النشطة مع "إسرائيل"؛ فإن التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول العالم الإسلامي يظل محدوداً جداً وهامشياً إلى حدٍّ كبير. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم وجود علاقات رسمية مع "إسرائيل"، واستمرار حالة العداء الشعبي الواسع ضدها. أما ماليزيا التي شهدت علاقاتها التجارية انخفاضاً حاداً خلال سنتي 2016–2017 مع "إسرائيل"، فهي أصلاً لا تقيم علاقات رسمية. ولعل جزءاً لا بأس به من حجم التجارة المعلن عنه إسرائيلياً مرتبط بوجود شركات أمريكية لها فروع في البلدين وتقوم بإرسال منتجاتها من "إسرائيل" إلى ماليزيا؛ وهو أمر بحاجة إلى تأكد. ولعل السلطات الماليزية انتبهت لذلك في السنتين الماضيتين فقامت بتضييق الخناق على هذا النوع من التجارة؛ أو أي تجارة مباشرة أو غير مباشرة يكون الجانب الإسرائيلي طرفاً فيها.

جدول 7/3: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2014–2017 (بالمليون دولار)[165]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014
تركيا	1,414.2	1,297.7	1,713.6	2,755.6	2,895.9	2,601.7	2,446	2,683.6
ماليزيا	6.9	583.3	1,419.5	1,375.7	14.6	14	15.3	52
نيجيريا	148.6	81.7	113.2	96.9	3.4	3.1	2.9	1.4
أذربيجان	199.8	260.1	129.7	185	4.3	6.2	2.4	1.1
كازاخستان	31.1	46.5	59.7	114.3	5.9	2.1	1.6	3.9
السنغال	12	7.1	14.7	14	4.4	4.9	4.7	2.9
أوزبكستان	17.2	13.3	15.3	38.2	2.4	0.3	1.2	1.2
إندونيسيا	83.3	120.9	95.5	27.1	48.4	43.3	52.2	68.7
ساحل العاج	9.7	10.7	9.8	19.3	0.3	0.2	0.4	1.1
الكاميرون	5.3	8.8	8.5	6.8	0	0.2	0	0.1
تركمانستان	4.4	2	22.7	7.8	0.1	0	0	0
الغابون	0.6	5.1	4.5	4	0.1	0.3	0	0

خلاصة

مثلت هبة باب الأسباط، والمظاهرات المضادة لقرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس حالة تفاعل وإجماع بين مسلمي العالم؛ فخرجت آلاف المظاهرات والاحتجاجات ضدّ قرار ترامب في جميع أرجاء العالم الإسلامي. وكان واضحاً أن الروح المؤيدة لفلسطين والمعادية للاحتلال الإسرائيلي ما تزال على قوتها...؛ غير أنها تتسم بالعاطفية وتفتقر للاستمرارية، بينما تتحمل الأنظمة الرسمية الإسلامية مسؤولية كبيرة في عدم تقديم التغطية الإعلامية الكافية ولا الاهتمام السياسي المستحق للشأن الفلسطيني، مما يضعف من فرص التفاعل الدائم مع فلسطين.

أما السلوك الرسمي العام فتابع سياسته التقليدية في تبني المبادرة العربية و"حل الدولتين" ودعم القيادة السياسية لمنظمة التحرير، كما تابع قطع علاقاته الرسمية مع "إسرائيل"، بالرغم من أن عدداً من الدول الإسلامية تابعت أو طورت علاقات تجارية ولو محدودة مع الجانب الإسرائيلي.

وقد تابع السلوك التركي خطه العام بقيادة حزب العدالة والتنمية وهو خط ينحو منحى الدعم السياسي القوي لقضية فلسطين، والدفاع عن خط المقاومة بما في ذلك حق حماس في المشاركة في القيادة السياسية وحرية العمل؛ كما ينتقد بشدة السلوك العدواني الإسرائيلي. غير أن الجانب التركي حافظ على علاقة تجارية نشطة وبفارق كبير عن أي بلد في العالم الإسلامي؛ حيث كان من الواضح أنه يفصل بين المسارين السياسي والاقتصادي؛ كما ظلّ يراعي معايير مرتبطة بعضويته في حلف الناتو ورغبته في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعدم رغبته في مزيد من توتير العلاقات مع "إسرائيل"، والتي قد تلجأ إلى دعم خصومه السياسيين في الداخل التركي أو على الحدود. وعلى ما يبدو، فسيظل السلوك التركي محافظاً على نسقه العام خلال السنتين القادمتين.

من جهة أخرى، تابع السلوك الإيراني خطه العام نفسه، الذي يتبناه منذ انتصار الثورة الإيرانية على الشاه سنة 1979؛ وهو خطٌّ معادٍ لوجود "إسرائيل" ذاتها، وداعم لخط المقاومة المسلحة ضدها. وبالرغم من تعثر وبرود علاقات إيران بأبرز قوى المقاومة "حماس" في الفترة السابقة بسبب سياساتها الإقليمية؛ إلا أن هذه العلاقات استعادت الكثير من عافيتها خصوصاً سنة 2017. وفي الوقت نفسه، أخذت تتصاعد التحذيرات الإسرائيلية من تصاعد نفوذ إيران وحزب الله في لبنان وسورية، وتعاملت معه كخطر محتمل؛ وذلك بالرغم من علامات الارتياح الإسرائيلي على وجود صراعات داخلية وطائفية في المنطقة، تنعكس سلباً على نسيجها الاجتماعي وبناه الاقتصادية ومنظومتها السياسية؛ أي أن "إسرائيل" ترغب في استمرار هذا الصراع، شرط ألا يؤثر على أمنها واستقرارها وهدوء حدودها. ومن المتوقع، أن تُبقي إيران على خطها العدائي ضدّ "إسرائيل" في الفترة المقبلة، وأن تستمر في دعم المقاومة المسلحة الفلسطينية؛ كما قد يحدث المزيد من التوتر مع تزايد النفوذ أو الحضور الإيراني، خصوصاً في لبنان وسورية.

هوامش الفصل السابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب


النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190


iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل السابع

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

الفصل الثامن

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

في الوقت الذي انشغلت فيه البيئة الدولية بعدد من القضايا الإقليمية والدولية الساخنة خلال الفترة 2016–2017 كالتطورات في سورية، والعراق، واليمن، وليبيا، وأوكرانيا...؛ فإن الاهتمام بالشأن الفلسطيني تراجع من صدارة المشهد، إلا في أوقات قصيرة مرتبطة بانتفاضة القدس وهبَّة باب الأسباط. وبشكل عام، تمّ "تهميش" الموضوع الفلسطيني كما أكد عدد من المسؤولين في الدول الكبرى الذين سنأتي على ذكرهم في ثنايا هذا التقرير، بل تكفي الإشارة إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون (والتي تمّ إنشاؤها سنة 2001 وتضم ثماني دول هي روسيا، والصين، والهند، وباكستان، وكازاخستان، وقرغيزيا، وطاجاكستان، وأوزبكستان، ويشكل مجموع سكانها نحو 50% من سكان العالم، ونحو 25% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وقرابة 80% من مساحة أوراسيا)، تخلو بياناتها الرئاسية أو الوزارية من الموضوع الفلسطيني تماماً بينما تظهر مشكلات شرق أوسطية أخرى بشكل واضح في هذه البيانات خصوصاً لسنتي 2016–2017[1].

وقد زاحمت التفاعلات الدولية والإقليمية الشأن الفلسطيني، كما تشابكت موضوعاتها بشكل يصعب الفصل بينها من ناحية، ويصعب تجاوز تأثيرها السلبي على مركزية القضية الفلسطينية في البيئة العربية والإسلامية، وبالتالي البيئة الدولية، من ناحية ثانية.

أولاً: البيئة الدولية والموضوع الفلسطيني

من العسير في ظلّ تنامي الاعتماد المتبادل بين وحدات البيئة الدولية فصل التأثيرات المتبادلة بين بُعد معين وآخر، بغض النظر عن القرب أو البعد الجغرافي، وقد شهدت البيئة الدولية والإقليمية تفاعلات ذات تأثير متبادل خلال سنتي 2016–2017 وذات تأثير على الموضوع الفلسطيني، وهو ما يتضح في التفاعلات التالية:

1. التفاعلات الإقليمية وانعكاساتها الدولية:

وتتمثل هذه التفاعلات في:

أ. استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي الحاد في المنطقة العربية وانشغال الديبلوماسية الدولية بذلك، فيكفي الإشارة إلى أنه خلال سنتي 2016–2017 كان هناك خمس دول عربية بين أعلى عشر دول في العالم في عدم الاستقرار السياسي[2].

ويقود هذا الاضطراب السياسي العربي إلى انكفاء السياسات العربية على الوضع الداخلي، الأمر الذي يقلص مساحة الاعتناء بالموضوع الفلسطيني على المسرح الدولي سواء في النشاطات الديبلوماسية للدول العربية أم في نشاطاتها الاقتصادية (لا سيّما دعم الشعب الفلسطيني).

ب. بناء تحالفات عربية دولية (التحالف الأمريكي والتحالف الروسي) لمواجهة ما عرف بـ"التنظيمات الإرهابية"، لا سيّما تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وقد نجم عن ذلك بروز توجهات عربية ودولية (خصوصاً لدى التحالفات المرتبطة بأمريكا) للعمل على إدماج تنظيمات المقاومة الفلسطينية ضمن قائمة "التنظيمات الإرهابية"، وهو أمر يترك تأثيراً سلبياً عميقاً على المكانة السياسية والشرعية القانونية لحركة المقاومة الفلسطينية، لا سيّما في ظلّ استمرار المقاومة الفلسطينية خصوصاً ما سمي بانتفاضة السكاكين أو التصدي لمحاولات "إسرائيل" السيطرة على بوابات الأقصى خلال سنة 2017.

ج. استمرار سعي دول عربية، وبمساندة أمريكية بشكل خاص لصرف الجهد العربي عن مواجهة "إسرائيل" إلى مواجهة إيران، على الرغم من فوز التيار الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في أيار/ مايو 2017.

وقد فجر هذا التوجه العربي أزمات إقليمية عربية، كأزمة الخليج، صرفت الجهود الدولية نحو تسوية مثل هذه الأزمات، مما انعكس سلباً على الشأن الفلسطيني. ناهيك عن تزايد التسلل الديبلوماسي لعلاقات عربية إسرائيلية، تتجه نحو تطبيعٍ مع "إسرائيل"، يزيدُ من التضييق على مساحة العمل السياسي الفلسطيني في الإطار الدولي.

د. تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بدءاً من شباط/ فبراير 2016 (حيث بلغ سعر البرميل أدنى مستوى له)، واستمر السعر منخفضاً حتى نهاية 2017. وقد أدى ذلك إلى تراجع مداخيل الدول العربية بنحو 50% من هذا القطاع، وهو ما سيؤثر لاحقاً على حجم المساعدات العربية للفلسطينيين، ناهيك عن احتمالات أن يؤثر هذا الوضع الاقتصادي على اتساع قاعدة عدم الاستقرار السياسي في مناطق عربية نجت نسبياً من عدم الاستقرار، وهو ما سيعزز النتائج السلبية على الموضوع الفلسطيني، ولعل العوامل الدولية هي الأكثر تأثيراً في انخفاض أسعار النفط[3]، وهو ما يدفع لربط الانعكاسات السلبية لهذا الجانب بالموضوع الفلسطيني على المستوى الدولي.

2. المستوى الدولي:

عرفت الساحة الدولية عدداً من المتغيرات التي صرفت الأنظار عن الموضوع الفلسطيني بقدر كبير، وبعض هذه المتغيرات تمثل تغيرات موسمية، وبعضها غير متوقع على النحو التالي:

أ. الانتقال "غير المتوقع" من رئاسة ديموقراطية في الولايات المتحدة (باراك أوباما) إلى إدارة جمهورية Republican يقودها رئيس (دونالد ترامب) يفتقر في عامه الأول لاستقرار في سلطته، ناهيك عن انغماسه في صراعات داخلية تدور حول اتهامات عديدة له، وعدم وضوح سياسته تجاه الموضوع الفلسطيني بشكل يتضح من التباينات بين خطابه الانتخابي وخطابه بعد تولي السلطة.

ب. فوز مرشح تيار الوسط إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron برئاسة فرنسا في أيار/ مايو 2017، وهو فوز شكل تغيراً عميقاً في بنية النخبة السياسية الفرنسية التقليدية (الاشتراكيون والديغوليون)، ولا شكّ أن هذا التيار الجديد سيبدأ يتحسس طريق ديبلوماسيته في الشرق الأوسط، مما يفرض على الديبلوماسية الفلسطينية قدراً من الدراسة والتأمل لكيفية التعامل مع هذا التحول الجديد.

ج. الإعلان البريطاني عن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو 2016، ناهيك عن استقالة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون David Cameron لصالح وزيرة داخليته (من المحافظين Conservative Party) تيريزا ماي Theresa May. ولا ريب أن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي سيؤثر في نسبة معينة على توجهات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، خصوصاً أن بريطانيا كانت تمثل إحدى قوى الشد العكسي والأكثر تناغماً مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية مقارنة ببقية الدول الأوروبية، وهو أمر قد يجعل حركة الديبلوماسية الفلسطينية في تعاطيها مع الاتحاد الأوروبي أقل عسراً، مما كان عليه الوضع في أثناء وجود بريطانيا في الاتحاد.

د. استمرار العمليات "الإرهابية" خلال سنتي 2016–2017 في عدد من الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة، وتحميل مسؤولية هذه العلميات لحركات "إسلامية"، مما أثر نسبياً في توجهات الرأي العام الدولي تجاه القضايا العربية أو الإسلامية ومنها القضية الفلسطينية.

هـ. أسهم استمرار الاحتقان الديبلوماسي حول موضوع التجارب الصاروخية والنووية الكورية الشمالية في انصراف القوى الكبرى بشكل خاص عن الموضوعات الأخرى، لمحاولة تطويق مخاطر هذه الأزمة، التي وصلت حدّ تبادل التهديدات النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة.

إن هذه البيئة الدولية، التي أشرنا على عجل إلى ملامحها العامة، توحي بمناخ أقل يسراً للعمل السياسي الفلسطيني. ويكفي النظر، كما سنوضح لاحقاً في هذا التقرير، في عدد مرات النشاطات الديبلوماسية الخاصة بالموضوع الفلسطيني في الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو مجموعة دول البريكس BRICS أو البيانات المشتركة، خصوصاً التي تسهم فيها الدول الأكثر تأثيراً في المجال الدولي، أو مساحة التغطية الإعلامية أو المؤتمرات الدولية، لندرك التأثير السلبي لأغلب هذه

القضايا على الموضوع الفلسطيني من أغلب الجوانب، ويكفي الإشارة، كما سنوضح لاحقاً، من أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة نبّه إلى أن مجلس الأمن لم يتخذ طيلة فترة ولاية بان كي مون (عشرة أعوام) سوى قرارين بخصوص الصراع في الشرق الأوسط.

وبشكل عام، فإن ثمة عاملان حاسمان لبحث الموضوع الفلسطيني دولياً:

أ. النشاط الرامي لتحقيق التسوية السلمية.
ب. النشاط الناتج عن المقاومة والانتفاضة الفلسطينية.

ولكلا العاملين تأثيرات متفاوتة ومتداخلة، مع التنبيه إلى أن التدخل الدولي لا يعني بالضرورة دعماً للقضية الفلسطينية، لأن التدخل الأمريكي والغربي يكون غالباً لصالح "إسرائيل" ودعمها، وتوفير الغطاء لها، وإخراجها من مآزقها.

ثانياً: اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية)

لعل اتجاه تراخي دور اللجنة الرباعية والذي يتضح في حجم نشاطها الديبلوماسي مقاساً بعدد اللقاءات والبيانات التي تصدرها يمثل سمة واضحة منذ بداية عمل هذه اللجنة سنة 2002؛ بل إن بياناتها المتناقصة في عددها السنوي بقيت تكراراً لمواقف يتبناها المجتمع الدولي بشكل عام، دون الانتقال لأي مواقف ذات طابع إجرائي. ويبدو درجة فاعليتها ارتبطت أساساً بمحاولة تهدئة واستيعاب الوضع الفلسطيني ووضعه تحت السيطرة، وإخراج "إسرائيل" من الاستحقاقات المترتبة على احتلالها. ويكفي تأمل بياناتها لسنتي 2016–2017[4]:

1. بيان لقاء ميونيخ في 2016/2/12: تشير الاتجاهات العامة الواردة في البيان إلى التأكيد على تعثر "حل الدولتين" الذي تبناه المجتمع الدولي، وتعهدت اللجنة بتقديم توصيات بخصوص تفعيل مسار التسوية للوصول لـ"حل الدولتين" مؤكدة على:

أ. إدانة كافة الأعمال الإرهابية وإدانة العنف الموجّه للمدنيين، ودعوة الأطراف للتوقف عن التحريض والعمل على تخفيض التوتر.
ب. التأكيد على أن العنف ضدّ المدنيين، والمعدل المرتفع لهدم المنازل الفلسطينية، واستمرار النشاطات الاستيطانية تمثل معوقاً خطيراً للوصول لـ"حل الدولتين"، كما أن الأعمال الانفرادية من قبل أي من طرفي النزاع يُعَرض "حل الدولتين" لخطر كبير.

ج. التأكيد على التزام اللجنة بالتوصل لحل على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 (لسنة 1967) و338 (لسنة 1973).

د. أكدت اللجنة على دعم الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز الحاكمية كأدوات أساسية لبناء دولة فلسطينية، وتحقيق الوحدة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس الديموقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

هـ. أكدت اللجنة على ضرورة الاعتناء بالأوضاع الصعبة في قطاع غزة، والدعوة لتسهيل العبور إلى غزة وحثّ المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته، لتقديم المساعدات التي تمّ إقرارها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

2. قدمت اللجنة الرباعية في بيان لها في 2016/7/1 عدداً من التوصيات المساعدة على تحقيق "حل الدولتين" والتي كانت قد أشارت لها في بيانها الصادر في شباط/ فبراير 2016 على النحو التالي:

أ. أن يعمل طرفا النزاع على تخفيض العنف والامتناع عن الأعمال والخطابات الاستفزازية.

ب. أن تقوم السلطة الفلسطينية بعمل كل ما في وسعها لمنع التحريض على العنف، وتعزيز إجراءات مكافحة "الإرهاب" بما فيها إدانة هذه الأعمال.

ج. على الحكومة الإسرائيلية أن تتوقف عن كل أعمال الاستيطان بناءً أو توسيعاً، وعن تخصيص أراضٍ فلسطينية لأغراض إسرائيلية خاصة بها، وعن تعطيل التنمية الفلسطينية.

د. على "إسرائيل" البدء بخطوات انتقالية إيجابية ومهمة تشمل نقل السلطات والمسؤوليات في مناطق ج، وبشكل يتسق مع مستوى أوسع من صلاحيات السلطة المدنية الفلسطينية المقررة في اتفاقات سابقة. كل ذلك إلى جانب التطوير في مجالات الماء، والكهرباء، والطرق، والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والموارد الطبيعية، وتيسير قيود الحركة للفلسطينيين مع احترام مقتضيات الأمن الإسرائيلي.

هـ. على السلطة الفلسطينية أن تواصل جهود تعزيز الحاكمية فيها والتطوير الاقتصادي، وعلى "إسرائيل" أن تتخذ كافة الإجراءات لتيسير ذلك وبما يتسق مع توصيات اللجنة.

و. على جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار في غزة، وضرورة إنهاء أعمال التسلح ونشاط المسلحين.

3. بيان لقاء نيويورك في 2016/9/23: وقد شارك في هذا الاجتماع كل من وزيري خارجية فرنسا ومصر، ودعا البيان إلى:

أ. تنفيذ توصيات اللجنة في تقريرها في 2016/7/1.

ب. استئناف مسار التفاوض لينتهي إلى إنهاء الاحتلال القائم منذ سنة 1967، وحلّ كافة قضايا الوضع النهائي.

ج. التأكيد على معارضة اللجنة للاستيطان وللإجراءات التي تقود لعرقلة "حل الدولتين".
د. التأكيد على ضرورة معالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة، مع التنبيه على مخاطر استمرار بناء القوة العسكرية لتنظيمات فلسطينية بشكل قد يقود لجولات صراع جديدة.
هـ. تجنب كل الإجراءات التي يمكن أن تقود لتصاعد العنف.

4. اجتماع القدس في 2017/7/13 وهو أول لقاء للجنة بعد تولي الرئيس الأمريكي الجديد ترامب منصبه، وقد تدارس مبعوثو أطراف اللجنة الرباعية الجهود لتقدم التسوية السياسية، كما تدارسوا تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، ودعت اللجنة كافة الأطراف لضبط النفس في أحداث القدس والامتناع عن الإجراءات التي تزيد الأمور تعقيداً.

وتشير بيانات وتوصيات اللجنة عند النظر في دلالاتها العامة إلى ثلاثة جوانب:

أ. إيجاد كافة الظروف التي تشدد الخناق على احتمالات تنامي المقاومة الفلسطينية، والإصرار على ربطها بظاهرة الإرهاب، لا سيّما مع تزامن ذلك مع انشغال العالم بوضع قوائم للتنظيمات التي يمكن وصفها بـ"الإرهابية".
ب. تعزيز كل ما من شأنه تقوية سلطات السلطة الفلسطينية وتعزيز صلاحياتها لتطبيق سياساتها المتبعة في الضفة الغربية على غزة، وهو ما يتضح في نص البند رقم 9 من تقرير اللجنة (شباط/ فبراير 2016) والذي ينص حرفياً على أن على السلطة الفلسطينية "الإشراف على كل العناصر المسلحة والأسلحة بما يتطابق مع الاتفاقات الموجودة" بين الطرفين.
ج. الاتساق مع المجتمع الدولي في وقف "إسرائيل" للاستيطان دون تحديد أيّ إجراءات محددة أو عقابية في حالة عدم امتثال "إسرائيل" لهذا المطلب.

ثالثاً: الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

تتمثل جهود الأمم المتحدة في نشاطات الأمين العام وكل من مجلس الأمن والجمعية العامة وبقية الوكالات المتخصصة العاملة ضمن المنظمة الدولية، وقد شهدت الأمم المتحدة خلال الفترة 2016–2017 تغيراً في الأمين العام (حيث حلّ أنطونيو غوتيريش António Guterres في كانون الثاني/ يناير 2017 محل بان كي مون الذي انتهت ولايته في كانون الأول/ ديسمبر 2016).

1. الأمانة العامة للأمم المتحدة UN Secretariat:

يمكن اعتبار التقرير الذي قدمه بان كي مون أمام مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ ديسمبر 2016 والتقرير المقدم في أيلول/ سبتمبر 2016، خلاصة تقييمه للصراع العربي الإسرائيلي، بعد عشر سنوات من خدمته في الأمم المتحدة، وقد تضمن هذان التقريران الجوانب التالية[5]:

أ. أكد بان كي مون أن تقييمه للوضع لا يحمل أيّ بوادر للتفاؤل فيما يخص القضية الفلسطينية.

ب. يرى بان كي مون أنه على الرغم من أن القضية الفلسطينية ليست سبب كل النزاعات في الشرق الأوسط إلا أن حلها يوفر زخماً لتعميم السلام في الشرق الأوسط.

ج. نبّه الأمين العام إلى أن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 نصّ على قيام دولتين واحدة عربية وأخرى إسرائيلية، إلا أن "الدولة الإسرائيلية" قامت سنة 1948 (أي بعد عام من القرار) بينما ما تزال الدولة العربية غير قائمة بعد عشرات السنين من صدور القرار.

د. أكد على أن الاقتناع بين أطراف الصراع بـ"حل الدولتين" بدأ قوياً ثم أخذ يتلاشى، مشيراً إلى أن ذلك عائد للتوسع الإسرائيلي في الاستيطان، الذي زاد خلال عشر سنوات بنسبة 30%، مؤكداً على أن هناك قوى إسرائيلية تنادي بضم الضفة الغربية كاملة، ناهيك عن استمرار الانقسام الفلسطيني، واستمرار التوجس الإسرائيلي من استمرار التحريض على "الإرهاب".

هـ. أشار بان كي مون إلى استمرار جولات الصراع بعد إعلان المبادرة العربية للسلام، مما أضعف مشاعر التفاؤل بحلٍ قريب، مشيراً للحروب في سنوات 2006 و2008، مركزاً على النتائج المأساوية لحرب سنة 2014 في غزة.

و. نبّه بان كي مون لنقطة مهمة وهي أن مجلس الأمن لم يتخذ سوى قرارين بخصوص الصراع في الشرق الأوسط خلال الفترة من 2007 إلى بداية 2017، وكان الفارق الزمني بين القرارين نحو ثمانية أعوام.

ز. وللخروج من هذا المأزق، يرى بان كي مون أن الحل يكمن في تنفيذ الأطراف المتصارعة لتوصيات اللجنة الرباعية (التي أشرنا لها سابقاً)، لكن الاستيطان والقرارات التنظيمية التي اتخذتها "إسرائيل" في أوائل سنة 2016 (الخاصة بخمسين موقعاً وآلاف المنازل في الضفة الغربية) تهدد، من وجهة نظر الأمين العام، القدرة على تنفيذ التوصيات.

ح. دعا بان كي مون السلطة الفلسطينية للعمل بجدية أكثر لوقف التحريض وأعمال العنف المختلفة.

ط. دعا كافة الأطراف ("إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، وحركة حماس) لمراعاة حقوق الإنسان وحرية التعبير، والامتناع عن الاعتقال التعسفي.

ي. دعا الفلسطينيين للوحدة وإقامة حكومة شرعية على أساس ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

أما الأمين العام الجديد غوتيريش فقد أكد على الموقف التقليدي للأمم المتحدة خلال زيارته للسلطة الفلسطينية في آب/ أغسطس 2017، وأكد على "حل الدولتين" واعتبار أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، إضافة لتكراره التأكيد على ضرورة المساعدة على حلّ الوضع الإنساني في قطاع غزة والذي وصفه خلال زيارته لها بأنه من "الأكثر إثارة بين الأزمات الإنسانية، التي رأيتها خلال عملي في هذا المجال في الأمم المتحدة"[6].

2. مجلس الأمن:

شكل القرار رقم 2334 الصادر في 2016/12/23 والخاص بموضوع الاستيطان الإسرائيلي تأكيداً على التوجه الدولي بمعارضة الاستيطان، لا سيّما مع امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حقّ الفيتو ضدّ القرار، وتأييد الدول الـ 14 الأخرى للقرار، وهو الأمر الذي عدَّته الحكومة الإسرائيلية قراراً صادماً واستدعت على إثره سفراءها من كل من نيوزيلندا والسنغال، كما ألغت زيارة لرئيس وزراء أوكرانيا لـ"إسرائيل"، واتهم ديفيد كييس David Keyes الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه وقف وراء القرار "في صياغته وتقديمه"، كما قامت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير 2017 بسحب مستحقاتها السنوية من الأمم المتحدة والتي تبلغ ستة ملايين دولار[7].

وقد تضمن القرار ما يلي[8]:

أ. الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس هو عمل غير مشروع، ويعرقل الوصول لـ"حل الدولتين" ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي.
ب. المطالبة من "إسرائيل" بوقف كافة أعمال الاستيطان بما في ذلك شرقي القدس.
ج. عدم الاعتراف بالتغييرات في حدود 1967 بما في ذلك القدس.
د. دعوة كافة الدول للتمييز في تعاملها بين أراضي "إسرائيل" والأراضي المحتلة سنة 1967.

3. الجمعية العامة:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 71 المنعقدة من 13–2016/12/23 عدداً من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية على النحو التالي[9]:

أ. تأكيد الجمعية من جديد على أن للاجئين الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل.
ب. تطلب الجمعية من الأمين العام أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق للملكية في "إسرائيل".
ج. تطلب الجمعية مرة أخرى من "إسرائيل" أن تقدم إلى الأمين العام كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة في تنفيذ هذا القرار.
د. تطالب الجمعية جميع الأطراف المعنية أن تزود الأمين العام بأي معلومات ذات صلة بالموضوع تكون في حوزتها، بشأن ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق ملكية في "إسرائيل"، ويكون من شأنها أن تساعده في تنفيذ هذا القرار.

كما اشتملت قرارات الجمعية في هذه الدورة على:

أ. التأكيد على استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية واجبها تجاه اللاجئين، مع التأكيد على ضرورة تسهيل "إسرائيل" لعمل الوكالة وسهولة تنقل موظفيها، مع التأكيد على المشكلات المالية التي تعاني منها الوكالة.

ب. لاحظت الجمعية آسفة أن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لم تتمكن من الاهتداء إلى وسيلة لإحراز تقدم في تنفيذ الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 194، وتكرر طلبها إلى لجنة التوفيق أن تواصل بذل الجهود من أجل تنفيذ تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين وأن تقدم تقريراً في موعد أقصاه 2017/9/1 عن الجهود المبذولة في هذا الصدد إلى الجمعية حسب الاقتضاء.

ج. تعيد الجمعية تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة، وتطالب "إسرائيل" بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بالكفّ عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة (سنة 1967)[10]، بما فيها شرقي القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو الكف عن إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر.

د. تعترف الجمعية بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض جراء استغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر، بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير القانونية التي تتخذها "إسرائيل" —السلطة القائمة بالاحتلال— والمستوطنون الإسرائيليون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس. وتعرب عن الأمل في أن تعالج هذه المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

هـ. نظرت الجمعية في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وطالبت "إسرائيل" بتسهيل عمل اللجنة، كما أشارت للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

و. التأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعلى أن الممارسات الإسرائيلية تضر بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، واعتبار المستعمرات غير شرعية بما فيها تلك التي بنيت في شرقي القدس.

وعند حساب مستوى التأييد للفقرات التي جرى التصويت عليها لصالح القضية الفلسطينية في الدورة المذكورة، تبين أن هناك 16 فقرة (يتناول كل منها بعداً من الأبعاد المشار لها أعلاه) وأن نتائج التصويت كانت على النحو التالي:

أ. معدل التأييد هو 140 صوتاً من مجموع الدول الأعضاء وعددها 193، أي أن نسبة التأييد للحقوق الفلسطينية هي 72.53%.

ب. كان أعلى تأييد في تصويت الجمعية العامة للقرار الخاص بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم حيث حصل على 177 صوتاً (91.7%)، بينما كان أقل القرارات التي حظيت بالتأييد هو القرار الخاص بعمل لجنة التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني والعرب الخاضعين للاحتلال، حيث حصل القرار على تأييد 91 صوتاً (47.15%).

4. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

يضم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة The United Nations Human Rights Council 47 عضواً منتخباً من قبل الجمعية العامة ويمثلون الأقاليم السياسية العالمية، وخلال اجتماعات آذار/ مارس 2016 اتخذ المجلس مواقف تمثلت في الآتي[11]:

أ. تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ب. عرض كافة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة سنة 1967 ومن ضمنها القدس.

ج. أهاب المجلس بجميع الجهات المسؤولة وهيئات الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير لجنة التحقيق الخاصة بنزاع 2014 في غزة، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة بآثار بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها في شرقي القدس على حقوق الفلسطينيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

د. تبنى المجلس فكرة إنشاء قاعدة معلومات لجميع مؤسسات الأعمال الدولية والإسرائيلية التي لنشاطاتها صلة بالمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة 1967، وقد ربط عدد من الباحثين بين هذا القرار وبين إعلان المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالنظر في الجرائم الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية والحيازة غير القانونية للأراضي.

أما الدورة 34 للمجلس والمنعقدة في الفترة 2/27–2017/3/24، فقد كرر فيها المجلس الدعوة إلى المحاسبة وتحديد المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس، والتأكيد على حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والتأكيد على عدم مشروعية الاستيطان.

5. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

تمثل اليونسكو البعد العلمي والفكري والأدبي للأمم المتحدة، وتنظر "إسرائيل" لهذه الهيئة بقدر من "الكراهية" في ضوء أغلب المواقف التي تتبناها اليونسكو في الموضوع الفلسطيني.

واستمراراً للنهج السائد في هذه المنظمة اتخذت اليونسكو عدداً من المواقف خلال سنتي 2016–2017 على النحو التالي[12]:

أ. دانت اليونسكو في قرارها الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 الإجراءات الإسرائيلية الجارية حول المسجد الأقصى مثل الحفريات والتضييق على دخول المصلين للمسجد.

ب. أكدت اليونسكو في الاجتماع المنعقد في الفترة 4–2016/10/18 على:

1. أسفها لرفض "إسرائيل" تطبيق القرارات السابقة.
2. أسفها لاستمرار "إسرائيل" في الحفريات في القدس.
3. مطالبة "إسرائيل" بالعمل على إعادة الأوضاع التي كانت قبل سنة 2000 والخاصة بصلاحيات الأردن في الإشراف على الأماكن المقدسة.
4. رفض الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق رجال الدين الفلسطينيين وللقيود التي تفرض على دخول المسجد الأقصى.
5. إدانة التخريب الذي أصاب بوابات القدس.

أما في سنة 2017 فقد عقدت اليونسكو اجتماعاً خلال الفترة 4/19–2017/5/5، ووجهت في بيانها نقداً للإجراءات الإسرائيلية بخصوص الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، لأنهما يقعا ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

وكانت اليونسكو قد صوتت في تموز/ يوليو 2017 لصالح قرار يَعدُّ "إسرائيل" في القدس "قوة احتلال"، وهو ما رفضته ثلاث دول[13].

ورأت الولايات المتحدة في بيان لوزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 في مواقف اليونسكو بأنها "منحازة ضدّ إسرائيل" وأن المنظمة بحاجة لـ"إصلاح"، وهو ما استدعى اتخاذ قرار بالانسحاب من اليونسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2018 (ودعا نتنياهو في اليوم نفسه الجهات الإسرائيلية ذات الصلة للعمل على الانسحاب من المنظمة)، ومعلوم أن الولايات المتحدة لا تدفع مستحقاتها لليونسكو منذ سنة 2011، نظراً لما تراه تحيزاً ضدّ "إسرائيل" بعد قبول اليونسكو لعضوية فلسطين، وهذه هي المرة الثانية التي تنسحب منها الولايات المتحدة من اليونسكو، حيث سبق لها الانسحاب سنة 1984 في عهد الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan بسبب "اتهامها لليونسكو بالانحياز للاتحاد السوفييتي" ولكنها عادت في سنة 2002 في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush[14].

6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

دان المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة United Nations Economic and Social Council (ECOSOC) في اجتماعين عقدهما خلال سنة 2016 (2 حزيران/ يونيو و25 تموز/ يوليو) عدداً من السياسات الإسرائيلية شملت[15]:

أ. عنف المستوطنين الإسرائيليين تجاه المرأة الفلسطينية.

ب. الإفراط الإسرائيلي في استخدام القوة والعمل العنيف ضدّ المدنيين في قطاع غزة.

ج. التأكيد على سوء الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة واعتبار الاحتلال السبب الرئيسي لكل هذه الأوضاع.

د. دعوة المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته تجاه الشعب الفلسطيني.

هـ. المطالبة بفتح كافة حدود ومعابر قطاع غزة تطبيقاً لقرار مجلس الأمن (القرار رقم 1860) الصادر سنة 2009.

و. التأكيد على ترابط ووحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ومطالبة "إسرائيل" احترام الاتفاق الموقع مع السلطة الفلسطينية سنة 1994 والخاص بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

7. منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد):

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في أيلول/ سبتمبر 2016 تقريراً تفصيلياً عن أضرار السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وبعد استعراض القطاعات الإنتاجية المختلفة ومقارنة الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1975–2014، خلص التقرير إلى:

أ. انخفاض إسهام التصدير في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة تزيد عن 50%، حيث انخفضت من 37% إلى 18%.

ب. انخفاض القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني من 47% إلى 23%.

ج. حرمان الاقتصاد الفلسطيني من استغلال المنطقة ج التي تمثل أكثر من 60% من الضفة الغربية وقرابة 66% من المناطق الصالحة للزراعة أو الرعي.

د. حرمان غزة من 85% من المساحة المتاحة للصيد البحري.

هـ. أن الاعتداءات الإسرائيلية على غزة (2008–2014) كلفت ما يعادل ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي الغزي.

و. اقتلاع 2.5 مليون شجرة مثمرة منذ 1967، منها 800 ألف شجرة زيتون، بينها 5,600 في سنة 2015.

ز. مصادرة 82% من موارد المياه الجوفية الفلسطينية في الأراضي المحتلة 1967.

ح. استيراد الفلسطينيين 50% من حاجاتهم المائية من "إسرائيل".

ط. 66% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتوفر لهم "أمن غذائي".

ي. 73% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة لمساعدات إنسانية.

ك. الوضع الصحي في غزة:

1. 90 مليون لتر من مياه الصرف المعالجة جزئياً تقذف في شواطئ غزة يومياً.
2. معدل الانتظار لإجراء عملية جراحية هو عام ونصف.
3. 70% من المنازل تحصل على المياه بمعدل 6–8 ساعات كلّ 2–4 أيام.
4. معدل وفيات الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء ارتفع من 12 حالة وفاة سنة 2008 إلى 20.3 حالة وفاة سنة 2013.

وانتهى التقرير إلى أن زوال الاحتلال الإسرائيلي سيجعل إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني يتضاعف، مما يعني أن الاحتلال أضر بهياكل الاقتصاد الفلسطيني، لا سيّما في قطاعات الزراعة والصناعة الأكثر تأثراً بسياسات الاستيطان والمصادرة للأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي أكد عليه تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، والذي يشير فيه إلى الآثار الضارة لمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين من الوصول لمواردهم الطبيعية خصوصاً في المنطقة ج من الضفة الغربية[16].

وأعاد تقرير الأونكتاد لسنة 2017 التأكيد على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال الصهيوني، خصوصاً ارتفاع نسب البطالة، وتردي الظروف الإنسانية، وتراجع قيمة المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني بنسبة 38% خلال الفترة 2014–2016، ونحو 13% خلال سنة 2017، طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، واستمرار سياسة التوسع في الاستيطان على الرغم من صدور القرار 2334، وهو ما يتضح في زيادة عدد المنازل الجديدة في المستعمرات بنسبة 40% في سنة 2016 (مقارنة بسنة 2015)، والقيود المفروضة على التنقل للفلسطينيين، كما يستعرض التقرير بعض المساعدات الفنية المقدمة من الأونكتاد للفلسطينيين خلال سنة 2017[17].

8. منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول):

نجحت فلسطين في الانضمام إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) INTERPOL التي أصبح عدد أعضائها 192 دولة، وحصلت فلسطين في التصويت في الجمعية العامة لهذه المنظمة في أيلول/ سبتمبر 2017 على تأييد 75 دولة وعارضتها 24 دولة، بينما امتنعت 34 دولة عن التصويت[18]. وكانت "إسرائيل" قد نجحت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 في تأجيل النظر في عضوية فلسطين

حيث لم تحصل فلسطين إلا على تأييد 56 دولة ومعارضة 62 وامتناع 37 عن التصويت، على أن يتم إعادة النظر في الطلب الفلسطيني في سنة 2017[19]، وهو ما جرى فعلاً وانتهى بعضوية فلسطين.

ومعلوم أن هذه المنظمة معنية بتبادل المعلومات عن المجرمين الدوليين، لا سيّما في الجرائم الدولية الخاصة بالتزييف والتهريب وتجارة الأسلحة غير المشروعة، إلى جانب تقديم الاستشارات الشرطية لبعض الدول.

وقد أبدت "إسرائيل" ردة فعل حادة على هذا التصويت، وتشير ردود فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزراء آخرين ووسائل الإعلام الإسرائيلية إلى إحساس عميق بتزايد "التفهم الدولي" للحقوق الفلسطينية، خصوصاً في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية الأخرى[20].

رابعاً: الولايات المتحدة

يمكن تقسيم السياسة الأمريكية في الموضوع الفلسطيني خلال الفترة 2016–2017 إلى قسمين، الأول نتائج مرحلة حكم الرئيس باراك أوباما (الحزب الديموقراطي Democratic Party) التي انتهت في سنة 2016، والثانية الانتقال لإدارة جمهورية برئاسة ترامب خلال سنة 2017. ويمكن التعرف على نتائج السنوات الثماني للديموقراطيين في البيت الأبيض (بداية 2009 ونهاية 2016) من خلال آخر خطاب مطول لجون كيري في 2016/12/28 في قاعة دين أتشسون The Dean Acheson Auditorium في واشنطن حول الشرق الأوسط، وقد تضمن الخطاب النقاط الرئيسية التالية[21]:

1. التأكيد على موضوع "حل الدولتين"، على الرغم من أن الواقع لا يوحي بذلك، بل يسير نحو دولة واحدة يهيمن عليها المشروع الصهيوني، ونحو احتلال أبدي.
2. دافع عن عدم استخدام الفيتو ضدّ قرار مجلس الأمن في 2016/12/23 منتقداً ملاحظات المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة والذي وصفه بأنه من "خصوم حل الدولتين".
3. أكد معارضته لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) movement مشيراً للدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" حتى خلال الأزمة المالية التي مرّت بها الولايات المتحدة. وأن الدعم الأمريكي لها مالياً يزيد عن نصف مجموع المساعدات الأمريكية الدولية، ومن ضمنها التوصل في خريف 2016 إلى مذكرة تفاهم مع "إسرائيل" بقيمة 38 مليار دولار للسنوات العشر القادمة، وهو رقم وصفه كيري بأنه يفوق أي مساعدة تمّ تقديمها لأي دولة في العالم. وأضاف "لا إدارة أمريكية عملت لصالح إسرائيل أكثر من إدارة

أوباما"؛ واقتبس من أقوال رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن التعاون العسكري والأمني الأمريكي في فترة أوباما هو تعاون "غير مسبوق unprecedented".

4. انتقد كيري عدم إدانة رئيس السلطة الفلسطينية للأعمال "الإرهابية" التي يقوم بها الفلسطينيون، أو إطلاق أسماء "الإرهابيين" على الشوارع والميادين العامة.
5. التأكيد على دور الولايات المتحدة في إحباط محاولات السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن "إسرائيل" في المحافل الدولية، والتي كان آخرها قرار اليونسكو بخصوص القدس. كما انتقد محاولات السلطة تجريم "إسرائيل" في المحكمة الجنائية الدولية. وانتقد أيضاً سياسة حماس وتسلحها، مشيراً للظروف القاسية للشعب الفلسطيني في غزة.
6. انتقد سياسة الاستيطان وأشار إلى أن عدد المستوطنين ارتفع خلال إدارة أوباما (بدءاً من 2009) إلى نحو 100 ألف مستوطن، لكنه أضاف عبارة ذات مدلول خطير بقوله "ونحن ندرك أنه في اتفاق الوضع النهائي، ستصبح بعض المستوطنات جزءاً من إسرائيل لمراعاة التغيرات التي حدثت على مدى السنوات الـ 49 الماضية، ونحن نفهم ذلك، بما في ذلك الحقائق الديموغرافية الجديدة التي توجد على أرض الواقع".
7. تأكيده على أن شرقي القدس يقع ضمن الأراضي المحتلة سنة 1967، وهي سياسة أمريكية تستند لرأي المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية منذ 1978.
8. العمل على تعويض اللاجئين وتوفير "موطن دائم لهم... وأن يكون الحل على أساس حل الدولتين، ودون التأثير على "السمة الرئيسية لإسرائيل".
9. عدم تقسيم القدس والعمل على ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة من قبل رعايا كل دين.

ذلك يعني أن إدارة أوباما كانت ضمنياً تقبل ضمّ بعض المستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967 لـ"إسرائيل" من ناحية، وتعمل على "توفير موطن دائم" للاجئين الفلسطينيين من ناحية أخرى.

وترفض الولايات المتحدة الأمريكية أيّ أعمال مقاطعة لـ"إسرائيل" (على الرغم من إصدار سلطة الجمارك الأمريكية في كانون الثاني/ يناير 2016 تذكيراً بما أصدرته سنة 1995 بضرورة أن تحمل منتجات المستعمرات المصدرة لأمريكا عبارة "الضفة الغربية وليس إسرائيل")، ناهيك عن تقديم مساعدات سخية لـ"إسرائيل" تصل لمعدل 3.8 مليارات دولار طيلة السنوات العشر القادمة، منها 3.1 مليارات مساعدات عسكرية مقابل نحو 400 مليون دولار تقدم سنوياً للجانب الفلسطيني تشمل القطاع الأمني والاقتصادي، وهو ما يعني أن حجم المساعدات الفلسطينية تساوي تقريباً 10.5% من حجم المساعدات الإسرائيلية، ناهيك عن أن الاتفاق الجديد الذي عقدته إدارة أوباما في 2016/9/14 رفع قيمة المساعدة للعشر سنوات القادمة من 30 مليار دولار (التي سبق الاتفاق عليها) إلى 38 مليار، وهو ما يجعل مجموع المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" منذ قيامها هو

127.4 مليار دولار؛ مع العلم أن المبلغ هو أكبر من ذلك بكثير إذا ما احتسب وفق القيمة الشرائية لوقتنا الحاضر[22]. بينما يلاحظ عدم الاتفاق على حجم المساعدات الأمريكية الفعلية التي تقدم للفلسطينيين لا سيّما في السنتين 2016–2017، فقد قال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله أن السلطة الفلسطينية لم تتسلم "أي مبلغ" من الولايات المتحدة خلال سنة 2016، بينما قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها في كانون الأول/ ديسمبر 2016 إن السلطة تسلمت 357 مليون دولار في سنة 2016 ووصل لوكالة الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة 95 مليون دولار، مما يجعل المساعدات تصل إلى 452 مليون دولار، لكن موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو أس أيد) United States Agency for International Development (USAID) يشير إلى أن الولايات المتحدة قدمت خلال سنة 2016 ما مجموعه 317 مليون دولار وقدمت المبلغ ذاته سنة 2017[23].

أما فترة الرئيس الجمهوري ترامب فقد بدأت بزيارة ترامب للسعودية و"إسرائيل" في أيار/ مايو 2017، وشارك في القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في السعودية. وأعاد ترامب تأكيد دعمه لـ"إسرائيل" وحضّ الأطراف على العودة للمفاوضات. وتتمثل سياساته طبقاً لتصريحاته وتصريحات موظفيه في:

1. اعتبار مواجهة إيران والتنظيمات الإسلامية المسلحة أكثر أولوية من التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[24].
2. الاستمرار في الدعم المالي والديبلوماسي والعسكري لـ"إسرائيل"، وميله لدمج التنظيمات الفلسطينية المسلحة ضمن قوائم التنظيمات "الإرهابية".
3. عدم اتخاذ موقف واضح في الأشهر الأولى لولايته، من موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو الأمر الذي وعد خلال حملته الانتخابية بتنفيذه.

إن رصد تصريحات ترامب بعد توليه السلطة في مطلع سنة 2017 يشير لارتباك حاد في بنية إدارته (الاستقالات المتتالية، والحملات الإعلامية ضده، وتضارب تصريحاته وقراراته...إلخ)[25]، غير أن بعض التصريحات لإدارة ترامب تشير لمواقف تحتاج لتنبه شديد مثل[26]:

1. تصريح مسؤول في البيت الأبيض قبيل لقاء بين ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأن إدارة ترامب "لن تدفع باتجاه حل الدولتين".
2. قوله خلال مؤتمر صحفي مع نتنياهو في شباط/ فبراير 2017 إنه "معني بالصفقة"، وليس باشتمال هذه الصفقة على قيام دولة فلسطينية، ثم أضاف "إنني أتطلع لحل الدولتين وحلّ الدولة، وأنا أريد الحل الذي يقبله الطرفان، ويمكنني التعايش مع أيّ من الحلَّين".

أعلن ترامب في 2017/12/6 اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وقام بتوقيع مرسوم بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأصدر الأمر إلى وزارة الخارجية ببدء

التحضيرات لذلك. ودعا "إلى عدم تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة من المدينة"، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن القرار يعكس "مقاربة جديدة" إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. وكان الكونجرس الأمريكي أقر في 1995/10/23 قانوناً اعتبر القدس رسمياً العاصمة "التي لا تقبل القسمة" لـ"إسرائيل"، ودعا إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في موعد لا يتجاوز 1999/5/31[27]، إلا أن الرؤساء الأمريكيين كانوا يستخدمون "استثناء" يُخولِّهم كل ستة أشهر تأجيل تطبيق هذا القانون. وأشار ترامب إلى ذلك عندما قال إن الرؤساء الأمريكيين "كانت تنقصهم الشجاعة لاتخاذ هذا القرار"[28]. وأما العوامل التي دفعت إلى اتخاذ القرار فهي مرتبطة بتصاعد قوة اليمين الأمريكي، ونفوذ اللوبي الصهيوني اليهودي في صناعة القرار الأمريكي، بالإضافة إلى حالة الضعف العربي والإسلامي التي تغري هكذا إجراءات، دون توقع ردود فعل قوية.

وعلى الرغم من كل الإدانات الدولية والعربية، أكد القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية الأمريكي، ديفيد سترفيلد David Satterfield، أن قرار دونالد ترامب بشأن القدس "لا رجعة فيه"، وأوضح في تصريحات صحفية، أن قرار ترامب لا علاقة له بحدود السيادة الإسرائيلية في القدس ولا تأثير لها على نتائج المفاوضات أو الوضع النهائي الذي سيتمخض عنها. وأكد سترفيلد التزام الإدارة الأمريكية بالمضي قدماً في "عملية السلام"، معلناً أن مطلع السنة الجديدة ستشهد "مبادرة سلام جديدة"، رفض الكشف عن أي تفاصيل بخصوصها[29]. وكان لبعض الصحف الأمريكية، نظرة خاصة على قرار ترامب؛ حيث رأت صحيفة ذا نيويورك تايمز The New York Times، أن قرار ترامب، نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، هو مجازفة عالية الخطورة في خضم ما يجري في الشرق الأوسط، وأنه يأتي ضمن وعود حَمْلته الانتخابية وليس له حسابات ديبلوماسية[30].

أثار هذا القرار موجة تنديد وقلق دولية وردود فعل غاضبة حول العالم، حيث أعلنت معظم العواصم رفضها له وطالبت أمريكا بالتراجع عنه؛ فقد شهد اليوم التالي لإعلان ترامب بشأن القدس 521 تظاهرة ووقفة احتجاجية في الدول غير العربية في شتى أنحاء العالم، منها 91 مظاهرة في الولايات المتحدة نفسها، وشهدت مدن أوروبية في بضعة أيام أكثر من 300 مظاهرة[31]. كما شهدت نحو 150 مدينة هندية تظاهرات واحتجاجات وفعاليات موحدة، تنديداً بالقرار الأمريكي[32].

وقد أعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن الدولي، خلال جلسة طارئة عقدت في 2017/12/8، عن رفضهم الشديد للقرار، وأوضح سفراء السويد، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا لدى الأمم المتحدة أنه "لا يتطابق مع قرارات مجلس الأمن الدولي"[33]. وفي 2017/12/18، استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) ضدّ مشروع قرار تقدمت به مصر إلى مجلس الأمن؛ ويؤكد مشروع القرار

على أن القدس قضية "يتعين حلها من خلال المفاوضات"، وأن "أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع المدينة المقدسة، أو وضعها الديمغرافي، أو تركيبتها الديمغرافية لا يمكن أن يكون لها أي أثر قانوني، وتعتبر ملغاة وباطلة، ويجب إلغاؤها". كما يدعو مشروع القرار، جميع البلدان إلى الامتناع عن فتح سفارات في القدس، ويطالب الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بأي إجراءات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة بشأن وضع المدينة، وقد أيدّ القرار 14 دولة[34].

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش أن وضع القدس لا يمكن أن يحدد إلا عبر "تفاوض مباشر" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مذكراً بمواقفه السابقة التي تشدد على "رفض أي إجراء من طرف واحد"[35]. ورفض القرار كل من تركيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، وكندا، والبرازيل، وإيطاليا، وكوريا الشمالية...[36]، وبوليفيا، والاتحاد البرلماني الدولي[37]. وأكد القادة الـ 28 لدول الاتحاد الأوروبي، في 2017/12/14، أن موقف الاتحاد من وضع القدس يبقى "ثابتاً" بعد إعلان ترامب. وقال البيان الصادر عن رؤساء، ورؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي، إنه يؤكد من جديد الانتقادات الموجهة لإعلان ترامب الذي خالف سبعة عقود من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الملف الحساس[38].

ومن لندن، أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي في بيان: "نحن لا نوافق على القرار الأمريكي بنقل السفارة من القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قبل التوصل إلى اتفاق نهائي حول وضعها". ونقل المتحدث باسم المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل Angela Merkel، ستيفن سايبرت Steffen Seibert، عن ميركل قولها إن الحكومة الألمانية "لا تدعم هذا الموقف، لأن وضع القدس لا يمكن التفاوض بشأنه، إلا في إطار حل الدولتين"[39]. ووصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون القرار بـ"المؤسف" وأكد تمسك فرنسا وأوروبا بـ"حل الدولتين"[40]. كما دعا بابا الفاتيكان فرانسيس Pope Francis إلى احترام الوضع القائم في القدس[41]. ورفضت موسكو وبكين قرار ترامب وحذرتا من تداعياته[42].

وبالرغم من التهديد والوعيد الأمريكي، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو واشنطن إلى سحب قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، في جلسة طارئة عقدتها في 2017/12/21، حيث صوتت 128 دولة عضو لصالح القرار، فيما عارضته 9 دول، وامتنعت 35 دولة عن التصويت، وغابت 21 دولة عن الحضور[43].

خامساً: الاتحاد الأوروبي

على الرغم من عدد من القرارات الأوروبية الخاصة بتسوية الموضوع الفلسطيني، إلا أن الدول الأوروبية تمتنع عن اتخاذ إجراءات عملية للضغط على الطرف الإسرائيلي، للالتزام بما تقرره المنظومة الدولية عبر

هيئاتها المختلفة، بل إن دراسة صادرة عن المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية European Council on Foreign Relations في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 تشير إلى مسألتين مهمتين[44]:

1. أن دول الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من إقرارها بـ"حل الدولتين"، إلا أنها لا تعمل على تغيير آليات تحقيق هذا الحل وتبقى متشبثة بالآليات نفسها التي لم تؤدِّ إلى أيّ نتيجة. ويشير التقرير إلى أن أبرز هذه الآليات هي ما سماه بسياسة "الحوافز incentives" بهدف تشجيع الطرف الإسرائيلي على الانخراط في التسوية، وهو ما ثبت فشله.
2. سياسة "التمييز differentiation" والتي تعني أن على دول الاتحاد الأوروبي أن تتعامل مع "إسرائيل" على أساس الفصل بين العلاقات معها في مختلف المجالات وبين العلاقة مع "إسرائيل" في أي جانب له صلة بالمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس. وهو أمر لا تمارسه العديد من دول الاتحاد. وتكفي الإشارة لأهمية هذه السياسة أنَّ نَشْرَ المجلس لتقريره المعنون "التمييز في الاتحاد الأوروبي والمستوطنات الإسرائيلية EU Differentiation and Israeli Settlements" سنة 2015[45] أدى إلى تراجع مباشر لمؤشر العمليات المصرفية لبنك تل أبيب بما قيمته 2.46 نقطة.

ويرى التقرير أن هناك تزايداً ولو بطيئاً في عدد دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت تتبنى سياسة "التمييز" هذه، وعليه فإذا أراد الاتحاد أن يتم تطبيق "حل الدولتين" فإن عليه أن يتبنى توسيع هذه السياسة. ولعل بريطانيا وفرنسا هما الأقل التزاماً بالضغط على "إسرائيل"، وخصوصاً في مجال التعامل مع منتجات المستعمرات الإسرائيلية. لكن خروج بريطانيا من الاتحاد قد يعزز الاتجاهات الأوروبية الأكثر حزماً في تبني سياسة التمييز المشار لها. وتسهم بعض دول أوروبا في دعم بناء المستعمرات، من خلال شراء أسهم وحصص في البنوك الإسرائيلية التي تقوم بدورها بتقديم القروض للمستوطنين، وحتى الآن هناك 17 دولة أوروبية تضع قيوداً على التعامل التجاري والمالي مع المستعمرات.

ولعل قرار البرلمان الأوروبي لإنجاز مشروع "حل الدولتين" والذي استند إلى قرار مجلس الشؤون الخارجية Foreign Affairs Council الصادر في 2016/1/18 بخصوص عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط هو الأكثر أهمية خلال سنتي 2016–2017. حيث نصّ القرار على أن حلّ دولتين ديموقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وضمن حدود آمنة وبالقدس عاصمة لكل منهما، هو الحل الأنسب، وطالب القرار الدول الأعضاء في الاتحاد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأكد أن التمسك بحل الدولة الواحدة التي لا تتساوى فيها الحقوق أمر يستحق من الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته تجاه هذا الصراع، كما يشجب الاتحاد كافة أعمال العنف ضدّ المدنيين. وكذلك شجب بناء المستعمرات ويطالب بسلسلة من الإجراءات ضدّ هذه السياسة،

ومراقبتها وعدم الاعتراف بأيّ تغييرات على حدود 1967 بما فيها القدس، وإدانة استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية من قبل "إسرائيل"، لا سيّما في مناطق ج المنصوص عليها في الاتفاق بين الطرفين. كما دعا لرفع الحصار عن قطاع غزة ودعا الأطراف الفلسطينية إلى الوحدة وإعادة التضامن بين الأطراف الفلسطينية[46].

أما الجوانب الخاصة بحقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، فإن تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان عن السياسات الإسرائيلية تجاه مشاريع التنمية التي تقوم بها جهات أوروبية، يشير إلى ارتفاع مجموع المشاريع المدعومة من أوروبا في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 التي قامت "إسرائيل" بتدميرها أو إزالتها في الشهور الأولى من سنة 2016، وذلك كرد فعل إسرائيلي على قرار الاتحاد الأوروبي سنة 2015 بوسم منتجات المستعمرات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة سنة 1967 لمقاطعتها بشكل كبير. وأكد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد المشروعات المدعومة من الاتحاد الأوروبي، التي قامت "إسرائيل" بإزالتها هي 120 مشروعاً في الشهور الثلاثة الأولى من سنة 2016. وانتقد التقرير الأوروبي إخفاء المسؤولين الأوروبيين للأرقام الحقيقية في هذا الجانب، تجنباً للإحراج الديبلوماسي مع "إسرائيل"[47]. ناهيك عن أن بعض الدول الأوروبية تشتري أسهماً في بنوك إسرائيلية، وتقوم هذه البنوك بتمويل مشاريع استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، كما أن بعض الدول الأوروبية لا سيّما دول أوروبا الشرقية لا تلتزم بقرار وسم المنتجات القادمة من المستعمرات الإسرائيلية[48].

أما المؤتمرات الدولية التي احتضنتها أوروبا خلال سنة 2017 للنظر في الموضوع الفلسطيني والعمل على دفع التسوية للأمام، فإن "مؤتمر باريس للسلام" الذي عقد في كانون الثاني/ يناير 2017 بمشاركة سبعين دولة، من بينها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ممثلاً بمسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني Federica Mogherini يعدّ هو الأبرز، وقد أكد المؤتمر على "حل الدولتين"، وعلى عدم قيام أي من الطرفين بأيّ إجراءات أحادية[49].

وأعلنت المفوضية الأوروبية في آذار/ مارس 2016 عن تقديم 274.1 مليون دولار كمساعدات للفلسطينيين، منها 184 مليون دولار تسلم للسلطة الفلسطينية، ونحو 89 مليون دولار لوكالة الأونروا، على أن يتم الإعلان عن مبلغ آخر مع نهاية السنة[50]، كما تمّ تقديم قرابة 20 مليون يورو (نحو 18.2 مليون دولار) مساعدات إنسانية من الاتحاد سنة 2017[51].

سادساً: دول البريكس

تمثل مجموعة البريكس (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) قرابة 41% من عدد سكان العالم، كما أن إجمالي ناتجها المحلي يعادل 22% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، إلى جانب أن الدول الخمس تنتمي لمجموعة العشرين (Group of Twenty) G20. وهو ما يجعل من هذه المجموعة قوة سياسية واقتصادية قادرة على التأثير في مسار العلاقات الدولية، بما فيها القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد أن أصرت روسيا منذ سنة 2013 على أن تولي هذه المجموعة القضايا السياسية والأمنية اهتماماً أكبر.

وقد عقدت المجموعة تسعة مؤتمرات قمة، كان اثنان منهما في سنتي 2016 و2017، ونصّ بيان المجموعة الصادر في الهند في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 على[52]:

1. التأكيد على ضرورة تنفيذ "حل الدولتين" على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي، ومبادئ مدريد، والمبادرة العربية، وكافة الاتفاقات المبرمة بين طرَفي النزاع.
2. أن يجري التفاوض بين طرفي النزاع، بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومترابطة الأجزاء، تعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، ذات حدود آمنة على أساس حدود سنة 1967.
3. يكون شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أما مؤتمر القمة المنعقد في الصين في أيلول/ سبتمبر 2017، فقد نصت الفقرة 42 من بيان القمة[53] على "إعادة التأكيد على الحاجة الماسة لسلام شامل ودائم وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني لتحقيق سلام واستقرار في الشرق الأوسط؛ على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وكافة الاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وذلك عبر مفاوضات التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة..."، كما أكد المجتمعون على استعدادهم لتقديم المساعدات لإنجاز هذا الهدف.

وبشكل عام، فإن سقف هذه الدول في دعم قضية فلسطين قد اتجه للانخفاض في السنوات الماضية، مع تنامي مصالحها واعتباراتها الاقتصادية، ومع حالة الضعف والتمزق التي تشهدها المنطقة العربية. كما أن ثمة تركيز بين بعض دول البريكس على دعم "حل الدولتين"، وإقامة الدولة الفلسطينية، بالشكل الذي ستؤدي إليه مسيرة التسوية؛ مع تجنب شجب الاحتلال الإسرائيلي وإدانة الاستيطان والممارسات التعسفية الإسرائيلية.

أما في مجال العلاقات الفردية بين دول البريكس والموضوع الفلسطيني، فتبدو روسيا هي الأكثر نشاطاً في هذا المجال:

1. روسيا:

نشرت وزارة الخارجية الروسية المؤشرات العامة للسياسة الخارجية الروسية، التي وافق عليها فلاديمير بوتين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وجاء فيها (في البند 92) ما يلي[54]:

أ. ستواصل روسيا إسهاماتها الجادة لضمان استقرار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
ب. دعم الجهود الجماعية الهادفة لتحييد التهديدات التي تمثلها جماعات الإرهاب الدولية.
ج. التشجيع المتواصل للتسوية السياسية والديبلوماسية للصراعات في الدول الإقليمية، مع احترام سيادتها ووحدتها الإقليمية، وحقّ تقرير المصير دون تدخل خارجي.
د. وكدولة دائمة العضوية، وعضو في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، ستواصل روسيا مزيداً من الجهد لإنجاز حلّ دائم وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جميع وجوهه، وبما يتسق مع القانون الدولي.

وفي حزيران/ يونيو 2016 جرى لقاء بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ورياض المالكي وزير خارجية السلطة الفلسطينية، حيث تباحثا فيما يلي[55]:

أ. الدعوة لتنشيط جهود اللجنة الرباعية.
ب. التأكيد على الوحدة الفلسطينية.
ج. التأكيد على أهمية المبادرة العربية (2002) حيث قال لافروف إن "نتنياهو يبدي إيجابية نحوها" وإنه "لم يسمع من نتنياهو أي دعوة لتعديل المبادرة العربية".
د. الإشارة لمؤتمر باريس الدولي في حزيران/ يونيو 2016، الذي يهدف إلى إحياء جهود التسوية وإيجاد الظروف المواتية لذلك.

وتبدو موسكو حريصة على رأب الصدع في الجبهة الفلسطينية، لا سيّما بين حركتي حماس وفتح، وهو ما اتضح في الملاحظات التي أبداها لافروف أمام ممثلي التنظيمات الفلسطينية، خلال اجتماعهم في موسكو في كانون الثاني/ يناير 2017[56].

وتبدي موسكو رغبة في تقديم المساعدات للفلسطينيين، كما يتضح من المؤتمر الصحفي الذي جمع الرئيس الروسي بوتين والفلسطيني محمود عباس في أيار/ مايو 2017. إذ تضمن المؤتمر إشارة بوتين إلى أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي Eurasian Economic Union (EAEU) سيطبق نظام "الأفضلية العامة" على فلسطين، مما يعفي المنتجات الفلسطينية من الجمارك عند دخولها السوق الأوراسي؛ وإلى أن هناك 500 طالب فلسطيني يدرسون في الجامعات الروسية، وإلى المساعدة في تجديد بعض الكنائس بشكل يعزز السياحة الروسية لبيت لحم وغيرها (300 ألف سائح روسي زاروا فلسطين سنة 2016). وأكد بوتين في المؤتمر على ضرورة استئناف

المفاوضات بين "إسرائيل" وفلسطين وعدم اتخاذ أي إجراءات انفرادية، وعلى حلّ يستند على القانون الدولي. وفي المقابل أبدى عباس موافقته على عقد محادثات ثلاثية في موسكو على أساس "حل الدولتين"، وهي دعوة كان رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف Dmitry Medvedev قد أعلنها خلال زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وهي امتداد لما أعلنته الخارجية الروسية عن دعوة موسكو في أيلول/ سبتمبر 2016 لكل من "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية لمفاوضات في موسكو. لكن ذلك لم يصل لنتيجة لأن الطرف الإسرائيلي رفض التعهد بوقف الاستيطان كما طلبت السلطة الفلسطينية[57].

2. الصين:

من غير الممكن فصل السياسة الصينية في الشرق الأوسط بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام عن مشروعها الاستراتيجي (طريق واحد – حزام واحد) الذي يسعى لربط الصين وآسيا بأوروبا عبر المرور بمنطقة الشرق الأوسط براً وبحراً؛ لا سيّما مع تنامي التجارة الصينية مع المنطقة، وارتفاع استثمارات الصين في المنطقة العربية ومع "إسرائيل"، التي بلغت مع العالم العربي سنة 2016 نحو 55 مليار دولار، ومع "إسرائيل" نحو 16.5 مليار دولار[58].

وعلى الرغم من أن الصين هي الدولة الكبرى غير المشاركة في اللجنة الرباعية، إلا أن لها مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط هو قونغ شياو شنغ Gong Xiaosheng، وهو يلتقي بشكل مستمر مع قادة طرفي الصراع.

ويوضح بيان المندوب الصيني في الأمم المتحدة وو هاي تاو Wu Haitao، الذي ألقاه في كانون الأول/ ديسمبر 2016 في مجلس الأمن الدولي، توجهات الصين في البعد الفلسطيني، إذ أشار المندوب بعد التصويت على قرار بخصوص الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 إلى[59]:

أ. التأييد الصيني التام لأن يلعب مجلس الأمن دوره المطلوب في القضية الفلسطينية.

ب. أن تبني المجلس قرار 2334 (الذي أشرنا له سابقاً) هو قرار مهم، يعكس تطلعات ورغبة المجتمع الدولي لرعاية المطلب العادل لفلسطين والدول العربية.

ج. مطالبة "إسرائيل" بتنفيذ القرار بطريقة عملية بإنهاء فوري لنشاطاتها الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين، وذلك لإيجاد ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات.

د. مطالبة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باحترام تعهداتهما، والتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، لتوفير الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة.

هـ. تأكيد ثبات التأييد الصيني للفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة كاملة السيادة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس.

و. استعداد الصين للعمل مع المجتمع الدولي، لرفع مستوى الجهود الديبلوماسية، لإنجاز حلّ عادل وشامل مبكر.

وقد أثار الموقف الصيني في التصويت على القرار 2334 "ردة فعل حادة" في "إسرائيل" بالرغم من محاولات السفير الإسرائيلي الجديد في بكين (الذي عُيّن في مطلع سنة 2017) التأكيد على صلابة العلاقات الصينية الإسرائيلية.

وعى الرغم من أن اللوبي المساند لـ"إسرائيل" في الصين يتركز في شنغهاي (نظراً لدور هذه المدينة في استضافة اليهود الألمان في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي وخلال الحرب العالمية الثانية)، لكن أغلب المفكرين الإسرائيليين أقل ثقة بالصين، نظراً لأنهم يرونها قوة فاعلة مستقبلاً في تغيير قواعد النظام الدولي الذي يتحكم فيه الغرب، والذي يشكل قاعدة ارتكاز أساسية في الدفاع عن "إسرائيل"[60].

وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ قد أكد موقف بلاده من إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها شرقي القدس في اجتماعه مع الجامعة العربية في بداية سنة 2016؛ وأعلن حينها عن ضرورة عدم "تهميش القضية الفلسطينية" (وهو موقف أكده السفير الصيني في "إسرائيل" تشان يونغ شين Zhan Yongxin)[61]، وعن مشروع لتقديم مساعدة بقيمة 7.6 ملايين دولار، لإقامة محطة طاقة شمسية في الأراضي الفلسطينية[62].

ورغبةً في عدم تهميش القضية الفلسطينية، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مشروعاً في تموز/ يوليو 2017 خلال لقائه الرئيس الفلسطيني في بكين (وبعد قرابة أربعة شهور على زيارة نتنياهو لبكين)، ويقوم المشروع الصيني على نقاط أربع، وهي المرة الثانية التي تطرح فيها الصين مبادرة بعد مبادرتها سنة 2013، وتشتمل المبادرة الصينية الجديدة ما يلي[63]:

أ. دفع "حل الدولتين" إلى الأمام، على أساس حدود 1967 وشرقي القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية الجديدة.

ب. التأكيد على مفهوم الأمن المشترك والشامل والدائم، والإنهاء الفوري لبناء المستعمرات الإسرائيلية، واتخاذ إجراءات فورية لمنع العنف ضدّ المدنيين، والدعوة لاستئناف مبكر لعملية التسوية السلمية.

ج. تنسيق الجهود الدولية لطرح إجراءات لتحفيز "السلام" تتضمن إسهام مشترك في موعد مبكر.

د. تعزيز "السلام" عبر التنمية والتعاون بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، وكانت فكرة "السلام من خلال التنمية" قد طرحها الرئيس الصيني سنة 2016 خلال خطاب ألقاه في الجامعة العربية في كانون الثاني/ يناير 2016، وهي استمرار لنظرية الصعود السلمي التي تتبناها الصين حالياً[64].

وكانت الصين قد اقترحت في اجتماع بين الرئيسَين الفلسطيني والصيني في تموز/ يوليو 2017 "حواراً ثلاثياً": فلسطينياً – إسرائيلياً – صينياً[65].

3. الهند:

أشرنا في تقارير سابقة إلى التحول الاستراتيجي في السياسة الهندية، بعد وصول نارندرا مودي Narendra Modi كزعيم لحزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party (BJP) الهندوسي، المعروف بتعاطفه الكبير مع "إسرائيل"، إلى رئاسة الحكومة الهندية في أيار/ مايو 2014.

وعرفت فترة مودي نشاطاً ديبلوماسياً بين "إسرائيل" والهند، حيث قام وزيرة الخارجية الهندية سوشما سواراج Sushma Swaraj بزيارة "إسرائيل" في كانون الثاني/ يناير 2016، كما قام مودي في تموز/ يوليو 2017 بأول زيارة لرئيس وزراء هندي لـ"إسرائيل". وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد سبقه بزيارة للهند تمت في كانون الثاني/ يناير 2017، تلتها زيارة الرئيس الهندي براناب موخرجي Pranab Mukherjee إلى "إسرائيل". وقد عززت هذه الزيارات العلاقة بين الطرفين، إذ ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين منذ 1992 (بدء العلاقات الديبلوماسية بينهما) من 200 مليون دولار إلى 4.5 مليارات دولار في سنة 2016، وأغلبه في مجال الصناعات العسكرية والزراعية وتكنولوجيا المياه، علماً أن الرئيس الفلسطيني زار الهند في أيار/ مايو 2017 وأكد رئيس الوزراء الهندي خلالها دعمه لفكرة إقامة الدولة لفلسطينية[66]. وهو ما جعل "إسرائيل" مع تنامي علاقاتها مع الهند تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا في مبيعات السلاح للهند.

وتمثل قضية مكافحة الإرهاب نقطة تلاقي بين الطرف الإسرائيلي والهندي لا سيّما مع ملابسات الوضع الهندي مع باكستان في كشمير، ورغبة الطرفين في محاصرة ظاهرة "الإسلام السياسي"[67].

أما على الجانب الفلسطيني، فإن الموقف الهندي من تأييد فكرة إقامة دولة فلسطينية ما تزال قائمة، كما اتضح من مباحثات الرئيس الفلسطيني في أيار/ مايو من 2017 مع رئيس الوزراء الهندي[68].

4. جنوب إفريقيا:

الاتجاه العام في جنوب إفريقيا هو عدم التعامل مع "إسرائيل"، بسبب علاقاتها الوثيقة مع النظام العنصري الذي كان قائماً في جنوب إفريقيا، لكن حكومة جنوب إفريقيا تسير بشكل تدريجي نحو تعميق العلاقات مع "إسرائيل"، مع استمرار تعاطفها مع المطالب الفلسطينية.

فالنظر في حجم التبادل التجاري بين الطرفين يشير إلى أن حجم الصادرات والواردات بين "إسرائيل" وجنوب إفريقيا انتقل من مستوى التوازن سنة 2009 إلى ارتفاع الصادرات الإسرائيلية لجنوب إفريقيا سنة 2017 أربعة أضعاف الواردات منها، طبقاً لتصريحات السفير الجنوب إفريقي في "إسرائيل" سيسا نغومباني Sisa Ngombane[69].

لكن النظر في سياسات الأحزاب الجنوب إفريقية يكشف عن تباينات بعضها مهم في مجال الموقف من الموضوع الفلسطيني على النحو التالي[70]:

أ. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي African National Congress (ANC): يؤيد المطالب الفلسطينية في "حقّ تقرير المصير" وقيام دولة فلسطينية على أراضي 1967 وإيجاد ممر بين غزة والضفة الغربية، لكنه لم يطالب بـ"مقاطعة إسرائيل أو دعم حركة بي دي أس" على الرغم من دعوته لعناصره بعدم السفر لـ"إسرائيل".

ب. التحالف الديموقراطي Democratic Alliance (DA): يؤيد "حل الدولتين" والقدس عاصمة للدولتين، ولا يؤيد مقاطعة "إسرائيل".

ج. الحزب الديموقراطي المسيحي الإفريقي African Christian Democratic Party (ACDP): يؤيد ما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي ولا يرى أن "إسرائيل" "نظام استيطاني"، ولا يؤيد مقاطعة "إسرائيل"، نظراً لاعتقاده أن تطورها التكنولوجي يمكن أن يفيد جنوب إفريقيا.

د. حركة الديموقراطية المتحدة United Democratic Movement (UDM): تؤيد "حل الدولتين" من خلال التفاوض السلمي، وتطالب بعدم احتكار الولايات المتحدة لجهود الحل في الشرق الأوسط، وتدعو الحركة لقيام جنوب إفريقيا بدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لمحادثات في جنوب إفريقيا، وهذه الحركة لا تؤيد المقاطعة لـ"إسرائيل".

هـ. مقاتلو الحرية الاقتصادية Economic Freedom Fighters (EFF): تقوم مواقف هذا الحزب على تأييد القرارات الدولية بخصوص فلسطين، وتأييد المقاطعة لـ"إسرائيل" للضغط عليها للاستجابة للطموحات الفلسطينية المعبر عنها من خلال م.ت.ف والسلطة.

و. مؤتمر الشعب Congress of the People (COPE): ينادي بـ"حل الدولتين"، كما أنه يؤيد المقاطعة لـ"إسرائيل".

5. البرازيل:

عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين سنة 1947، كان رئيس الجمعية العامة هو المندوب البرازيلي في الأمم المتحدة أوزفالدو أرانيا Osvaldo Aranha والذي كان من أبرز المؤيدين لقيام "إسرائيل"[71]، ثم اعترفت البرازيل بـ"إسرائيل" سنة 1949، أي بعد عام على تأسيسها.

وقد عرفت العلاقات الإسرائيلية البرازيلية توتراً في سنة 2016 بعد رفض البرازيل اعتماد السفير الإسرائيلي داني ديان Dani Dayan سفيراً لـ"إسرائيل" في البرازيل نظراً لاعتباره "من قادة المستوطنين" في الضفة الغربية، لكنها قبلت بعد ذلك السفير يوسي شيلي Yossi Shelly سفيراً معتمداً لـ"إسرائيل"، وذلك بعد عزل الرئيسة اليسارية ديلما روسيف Dilma Rousseff، التي تنظر "إسرائيل" لحزبها (حزب العمال الديموقراطي Democratic Labour Party) بأنه يتبنى موقفاً معادياً لـ"إسرائيل" ومسانداً للفلسطينيين. وتولى ميشال تامر Michel Temer اللبناني الأصل الرئاسة بدلاً من روسيف، ورأت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هذا التحول سيعيد تنشيط العلاقات التجارية والعسكرية بين الطرفين، لا سيّما أن البرازيل هي صاحبة سابع أكبر اقتصاد في العالم. وما يسند هذه التوقعات أن تامر عيّن وزيراً لخارجية البرازيل خوسيه سيرا Jose Serra وهو يهودي معروف بميوله نحو "إسرائيل"، كما عيّن شخصاً آخر من مواليد "إسرائيل" وهو إيلان جولدفاين Ilan Goldfajn رئيساً للبنك المركزي البرازيلي[72]. غير أن الرئيس البرازيلي الحالي (تامر) يواجه هو الآخر تهماً بالفساد مما قد يفسح المجال لتغييره، حيث تنتهي مدته في سنة 2019[73].

ويلاحظ أن نسبة المهاجرين اليهود من البرازيل إلى "إسرائيل" شهدت تصاعداً خلال سنتي 2016–2017 (عدد اليهود في البرازيل نحو 120 ألفاً)، وذلك لأسباب أغلبها اقتصادية[74].

سابعاً: اليابان

تتمحور السياسة اليابانية في الموضوع الفلسطيني حول ثلاث نقاط[75]:

1. الإسهام المالي والاقتصادي في دعم مشروعات فلسطينية في إطار تصور ياباني واسع يشمل كلاً من الأردن و"إسرائيل" فيما عرف بمشروع "ممر السلام والازدهار Corridor for Peace and Prosperity" في غور الأردن والذي طرح سنة 2006. وقد وقّع 39 مستأجراً في سنة 2017 اتفاقاً للعمل في الزراعة إلى جانب ستة مصانع عاملة ضمن "ممر السلام والازدهار" الياباني. أما في جانب المساعدات اليابانية فقد بلغت المساعدات اليابانية للفلسطينيين بين 1993–2017 نحو 1.77 مليار دولار، أي بمعدل سنوي قيمته 74 مليون دولار.

2. تعارض السياسة اليابانية طبقاً لبياناتها الرسمية سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية وشرقي القدس، وأكدت الخارجية اليابانية في خمسة بيانات في سنة 2016 وبيانين آخرين في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2017 ذلك، داعية "إسرائيل" لتجميد الاستيطان لأنه "مخالف للقانون الدولي" ولأنه مطلب يتبناه المجتمع الدولي.

3. الدعوة الدائمة للسلام وتجنب العنف، وهو الأمر الذي أعادت التذكير به في بيانات الخارجية اليابانية في تموز/ يوليو 2017، إثر أحداث القدس والصدامات بين المصلين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي حول المسجد الأقصى.

ثامناً: الرأي العام الدولي

يمكن تقسيم الرأي العام الدولي إلى ثلاث شرائح: حيث إن هناك شريحتين غير حكوميتين هما الشعوب من ناحية والمجتمع المدني ممثلاً في المنظمات الدولية "غير الحكومية". أما الشريحة الثالثة فهي شريحة حكومية تتمثل في منظمات دولية حكومية (خارج نطاق الأمم المتحدة).

1. الرأي العام الشعبي:

تشير أغلب الاستطلاعات في سنتي 2016 و2017 أن النظرة السلبية تجاه "إسرائيل" تمثل الاتجاه السائد سواء في دول معروفة بعدائها لـ"إسرائيل" أم في دول صديقة لـ"إسرائيل" (كالولايات المتحدة أو بريطانيا أو غيرهما)، وهو أمر تؤكده أغلب المراجع الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع[76].

وتدل المراجعة المتأنية لنتائج الاستطلاعات على ما يلي:

- النظرة السلبية إلى "إسرائيل" تمثل ضعف النظرة الإيجابية.
- من بين 19 دولة (تمثل أغلب سكان العالم) احتلت "إسرائيل" المرتبة الرابعة في النظرة أو التوجه السلبي نحوها، وكان الموقف السلبي هو الأقوى في 15 دولة مقابل 4 كان الموقف الإيجابي هو الأقوى.
- عند مقارنة الفترة من 2014–2017 نجد أنه لم يحدث تغيّر إيجابي لصالح "إسرائيل".
- ما زال الرأي العام الأمريكي يحتل المرتبة الأولى عالمياً في النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل".
- ما زال الرأي العام الأوروبي أقرب للنظرة السلبية، وكانت النظرة الإيجابية هي الأضعف في ألمانيا (7%) بينما فرنسا هي الأعلى (28%).
- تحتل الدول الإفريقية المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في نسبة النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل" (كينيا ونيجيريا).
- يلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل" في الصين (34% سنة 2017 مقابل 13% سنة 2014).
- ما تزال النظرة السلبية هي الأعلى بين دول أمريكا اللاتينية.

ويظهر الجدول التالي أن ثمة تغيّر، ولو ضئيل في الاتجاه السلبي تجاه "إسرائيل" في الرأي العام الأمريكي:

جدول 8/1: استطلاع للرأي العام الأمريكي تجاه "إسرائيل" 2016–2017[77]

السنة	إيجابي جداً	إيجابي	غير إيجابي إلى حدّ ما	غير إيجابي تماماً	لا رأي
2017	29	42	21	6	2
2016	30	41	16	8	5

كما يظهر الجدول التالي النظرة العامة تجاه "إسرائيل" في 19 بلداً في مختلف أرجاء العالم:

جدول 8/2: استطلاع للرأي العام لـ 19 بلداً تجاه "إسرائيل"
كانون الأول/ ديسمبر 2016 – نيسان/ أبريل 2017[78]

الدولة	إيجابي (%)	سلبي (%)
الولايات المتحدة	59	28
كندا	35	52
البيرو	20	50
المكسيك	16	63
البرازيل	16	61
فرنسا	28	62
بريطانيا	25	66
اليونان	19	35
إسبانيا	11	60
ألمانيا	7	36
روسيا	34	20
تركيا	10	77
كينيا	46	26
نيجيريا	45	37
الصين	34	57
أستراليا	31	56
الهند	21	40
باكستان	10	49
إندونيسيا	9	64
المعدل	**25**	**50**

2. المنظمات غير الحكومية المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي:

تذكر بعض المراجع إلى أن هناك 114 منظمة غير حكومية معنية بالصراع العربي الإسرائيلي، من جوانب حقوق الإنسان المختلفة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى منظمات دولية غير حكومية[79]، ولعل ما ذكره أحد الباحثين المشاركين في كتابة تقرير أكاديمي لمؤسسة راند الأمريكية RAND Corporation حول تأثير حركة بي دي أس الفلسطينية الداعية لمقاطعة "إسرائيل"، يكشف عن قلق يساور الجهات الرسمية الإسرائيلية بسبب تجاوب هيئات كثيرة في العالم مع هذه الحركة، فقد ذكر الباحث أن نجاح هذه الحركة واتساعها قد يقود إلى خسارة نحو 8.8 مليارات دولار حتى سنة 2024[80].

ومن بين المنظمات غير الحكومية ذات التأثير، منظمة العفو الدولية (أمنستي) Amnesty International والتي تخصص تقريراً خاصاً سنوياً عن الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أشارت المنظمة في تقريرها 2016–2017 إلى[81]:

أ. "إسرائيل": سجلت المنظمة الممارسات الإسرائيلية التالية:

- قتل المدنيين الفلسطينيين، بشكل غير قانوني، بما فيهم أطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة و"إسرائيل".
- استمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين ممن يعارضون الاحتلال ومن بينهم المئات من المحتجزين الإداريين.
- استمرار اعتقال مئات الأطفال الفلسطينيين، وقد تعرّض بعضهم لسوء المعاملة والبعض الآخر اعتقل إدارياً.
- ممارسة التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين، بما فيهم الأطفال.
- استمرار تشجيع الاستيطان ومصادرة الأراضي وتقييد شديد لحركة الفلسطينيين.
- استمرار الحصار على قطاع غزة.
- مواصلة هدم أعداد كبيرة من البيوت الفلسطينية في كل من الضفة الغربية ومنطقة النقب الصحراوية، وإجبار السكان على مغادرة هذه البيوت.
- ترحيل آلاف الأفارقة من طالبي اللجوء في "إسرائيل".

ب. السلطة الفلسطينية: سجل التقرير الانتقادات التالية:

- تقييد حرية التعبير.
- اعتقال تعسفي للخصوم السياسيين.
- منع التجمعات والتظاهرات السلمية واستخدام القوة المفرطة في تفريقها.

- التعذيب وسوء المعاملة للمحتجزين.
- إصدار أحكام الإعدام بحق عدد من المتهمين.

من ناحية أخرى، يُجري مكتب مدعية المحكمة الجنائية الدولية فحصاً أولياً للوضع في فلسطين، لتحديد ما إذا كان الوضع هناك يفي بمعايير استحقاق فتح تحقيق رسمي في الجرائم التي ارتكبت في فلسطين، من الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، زار وفد من ادعاء المحكمة الجنائية الدولية "إسرائيل" والضفة الغربية، وعقد لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين[82].

خلاصة

إن مراجعة الأدبيات السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، تشير إلى تزايد استخدام تعبير الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" على حساب تعبير الصراع "العربي الإسرائيلي"؛ وهو ما يشي بتحول في حدود جغرافية الصراع لجعلها حدوداً ثنائية بدلاً من حدود إقليمية، وهو ما يجعل الطرف الفلسطيني في وضع أقل قدرة على التأثير. وهو وضعٌ تتحمل مسؤوليته الأنظمة العربية بشكل أساسي، سواء بسبب سياساتها الفاشلة، أم بسبب انشغالها بقمع شعوبها، أم بسبب أجنداتها التي ربطتها بقوى خارجية.

وعلى الرغم من التعاطف الدولي المتزايد مع الطرف الفلسطيني، سواء في الرأي العام الدولي أم في الانخراط في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إلا أن هذا التعاطف يتسم بسمات عدة، أهمها:

1. أنه تعاطف نظري في معظمه لا يترافق مع اتخاذ إجراءات فعلية من قبل المنظومة الدولية خصوصاً في جانب الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتهويد القدس، واستمرار الحصار على قطاع غزة.
2. أن الدول الكبرى (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان) تعمل على تطويع اتجاهات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بما يخدم مشروعات هذه الدول في المنطقة على النحو التالي:

أ. تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع مجال عمل حلف شمال الأطلسي وتطويق التوجه الروسي والصيني في المنطقة، وهي تسعى لدفع الدول العربية باتجاه "إسرائيل" لتسهيل إنجاز هذه الاستراتيجية.

ب. تسعى روسيا لخرق مناطق النفوذ الأمريكي من خلال جذب دول عربية باتجاه هذه الاستراتيجية، وإعطاء هذا الجانب أولوية على الصراع العربي الصهيوني.

ج. تسعى الصين لدعم تسوية الصراع بهدف تيسير نجاح مشروعها في دمج المنطقة في مشروع طريق واحد – حزام واحد One Belt, One Road، لأن بقاء الصراع يزيد التعقيدات أمام المشروع.

د. تسعى اليابان لدعم تسوية الصراع من خلال مشروعها "ممر السلام والازدهار" بهدف تعزيز التوجه التجاري العربي نحو الأسواق اليابانية، لشراء السلع المدنية اليابانية القادرة على منافسة السلع الأوروبية والأمريكية، بينما استمرار الصراع يجعل الموازنات العربية تستنزف من خلال التوجه لأسواق السلاح، حيث تعدّ اليابان الأكثر ضعفاً في مجال المنافسة فيه.

هـ. ما زال الاتحاد الأوروبي يسعى عبر مشروعات مثل مشروع الشراكة الأورومتوسطية Euro-Mediterranean Partnership (EUROMED) أو الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean (UfM) الذي طرحته فرنسا وساندته ألمانيا، إلى إنجاح هذه المشروعات؛ وهو أمر غير ممكن دون تسوية الصراع العربي الصهيوني.

التداعيات المستقبلية:

يشي المشهد الدولي بما يلي:

1. ستبقى الموضوعات الإقليمية الأخرى (غير الصراع العربي الصهيوني) لها الأولوية في المدى الزمني القصير، خصوصاً تداعيات الاضطرابات السياسية العربية منذ 2011.
2. ستزداد الضغوط الدولية على جناح المقاومة الفلسطينية عبر ضغوط مالية أو ديبلوماسية، للالتزام بما اتفقت عليه منظمة التحرير مع "إسرائيل".
3. سيبقى الاستيطان الصهيوني متواصلاً، لكن الموقف الدولي لن يتحول لمواجهته بطريقة عملية، وسيبقى مقتصراً على النقد الديبلوماسي والقانوني، وقد تكون المواجهة له من قبل الرأي العام الدولي والمنظمات غير الحكومية أكثر وضوحاً وفاعلية، وقد تكون هيئات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي هي الأكثر وضوحاً في هذا الجانب.
4. أما موضوع المصالحة الفلسطينية التي تمّ الاتفاق عليه بين حركتي حماس وفتح خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2017، فإن الموقف الأمريكي كان مرحباً من زاوية تخفيف الأبعاد الإنسانية في قطاع غزة وعودة السلطة الفلسطينية لغزة[83]، بينما يُفترض بأن الاتحاد الأوروبي سيشارك في ضبط المعابر من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح European Union Border Assistance Mission at the Rafah Crossing Point (EUBAM Rafah)[84]، لكن احتمال النجاح النهائي للمصالحة مرهون بتخلي أحد طرفي المصالحة عن خياره الاستراتيجي (المفاوضات أو المقاومة المسلحة).

هوامش الفصل الثامن

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثامن

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثامن

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثامن

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018


Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y


Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثامن

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

هوامش الفصل الثامن

الهوامش غير متوفرة في هذه النسخة

للحصول على النسخة الكاملة من الكتاب



النسخة الورقية

https://www.2checkout.com/checkout/purchase?sid=1558119&quantity=1&product_id=190



iBooks

https://itunes.apple.com/us/book/id1378888018



Google Books

https://books.google.com.lb/books/about?id=8GRWDwAAQBAJ&redir_esc=y



Google Play

https://play.google.com/store/books/details?id=8GRWDwAAQBAJ

أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018–2019

في بيئةٍ استراتيجية ما زالت تعاني من حالة السيولة واللا استقرار، ومع تعقيدات التداخل وتدافع المصالح الإقليمي والدولي، فليس من السهل توقع مسارات محددة بدرجة عالية من الاطمئنان. غير أنه على ما يبدو، فإن قضية فلسطين ستحمل العديد من أزماتها واستحقاقاتها السابقة إلى المرحلة القادمة. أما أبرز المسارات المحتملة فيمكن اختصارها (والله أعلم) على النحو التالي:

- يبدو أن مسار التسوية السلمية قد وصل إلى حائط مسدود، وهو في طريقه إلى الانهيار، بعد أن أثبتت منظومة اتفاقيات أوسلو عجزها على حمله باتجاه حلول سياسية حقيقية. وما دامت شروط اللعبة هي نفسها، فإن "حل الدولتين" وفق المنظور الفلسطيني سيسقط عملياً؛ وليس ثمة أفق لتحول السلطة الفلسطينية إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة سنة 1967؛ وليس ثمة أفق أيضاً لتغيير وضع السلطة الراهن كأداة تخدم أغراض الاحتلال، أكثر مما تخدم أهداف الشعب الفلسطيني وتطلعاته.
- ليس من المتوقع أن تتحقق المصالحة الفلسطينية إذا ما ظلَّت تُدار بالطريقة نفسها؛ وإذا لم تسعَ القيادة الفلسطينية الرسمية إلى إنجاز شراكة حقيقية فعالة، تُعبّر عن الأحجام الحقيقية للقوى الفلسطينية في الداخل والخارج، وتُبنى على أساس برنامج وطني قائم على الثوابت. وينبغي التركيز على مسارات، لا يتحكم بها الطرف الإسرائيلي، كإعادة بناء منظمة التحرير. كما أن ثمة فرصة مستقبلية أفضل لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني في ضوء فشل مسار التسوية السلمية.
- إن أعداد الفلسطينيين تجاوزت أعداد اليهود في فلسطين التاريخية سنة 2018، وإن هذه المعطيات العلمية بقدر ما تثير الإعجاب لثبات الشعب الفلسطيني وصموده في وجه الاحتلال، بقدر ما تثير قلق المشروع الصهيوني الذي فشل بعد أكثر من 120 عاماً على ظهوره، وبعد 70 عاماً على إنشاء كيانه الإسرائيلي، من إعطاء الصفة "اليهودية" لأرض فلسطين. غير أن ذلك يلقي بظلاله على مخاطر قيام سلطات الاحتلال بعمل برامج أو افتعال أزمات تؤدي إلى تهجير أعداد كبيرة من أبناء فلسطين؛ وهو ما يُحمّل القيادة الفلسطينية والبلاد العربية والإسلامية وكافة داعمي الحق الفلسطيني مسؤولية كبيرة تجاه حماية الشعب الفلسطيني ودعم صموده، وإفشال مخططات الاحتلال الإسرائيلي.
- ستستمر معاناة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما دام تحت الاحتلال والحصار الإسرائيلي، وما دام تحت استحقاقات اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس؛ وستبقى الهيمنة الإسرائيلية على صادرات السلطة ووارداتها (أكثر من 60% من حجم التبادل

التجاري)، كما سيظل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي أكثر بـ20 ضعفاً من نظيره الفلسطيني، وستظل الميزانية الفلسطينية مُعتمِدة إلى حدٍّ كبير على الدعم الخارجي، وعلى إيرادات الضرائب التي يجبيها الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما يجعلها رهينة له.

- ليس من المتوقع أن يتم رفع الحصار عن قطاع غزة، ما دامت المقاومة الفلسطينية تحتفظ بقواها وبناها التحتية.

ربما يتم تخفيف بعض جوانب الحصار مع استلام حكومة رام الله لإدارة قطاع غزة؛ ولكنها ليست هي الطرف الذي يقرر رفع الحصار. وسيخفف الطرف الإسرائيلي من الحصار بشكل متناسب مع قدرة حكومة رام الله على التحكّم بالأوضاع، وتنفيذ اشتراطات واستحقاقات أوسلو التي يجري تطبيقها في الضفة الغربية؛ وهي اشتراطات ترتبط في جوهرها بالدور الوظيفي للسلطة، وعلى رأسه التزاماتها الأمنية تجاه الطرف الإسرائيلي... وهي التزامات لن تكتمل، وفق المعايير الإسرائيلية، إلا بالسيطرة على الأمن وسلاح المقاومة (فوق الأرض وتحت الأرض). وعلى قوى المقاومة ألا تتوقع "العنب" من منظومة أوسلو، التي ستواصل الضغط ولو بالتدريج لتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها.

ومن المتوقع أن يسعى الطرف المصري، الملتزم بمسار التسوية السلمية، لمتابعة الضغط على حماس لـ"تمكين" حكومة رام الله من تنفيذ برنامجها...، ولو بشكل "ناعم" وتدريجي.

- ستتواصل الاعتداءات الإسرائيلية ومشاريع الاستيطان والتهويد خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية، وسيحاول المشروع الصهيوني تحقيق أكبر قدر من المكاسب وبناء الحقائق على الأرض، في بيئة عربية وإسلامية ضعيفة ومفككة. غير أن المقاومة الفلسطينية بأشكالها المختلفة، التي تابعت بدرجات متفاوتة انتفاضة القدس، والتي أبدعت في هبّة باب الأسباط، ستستمر ولن تتوقف. ومن المتوقع أن تستمر عمليات المقاومة، وأن تزداد فرصها في التصاعد في الضفة الغربية، مع حالة اليأس من مسار التسوية السلمية، وتراجع أو انهيار "حل الدولتين"؛ كما تملك المقاومة فرصة تقوية قدراتها النوعية في المرحلة القادمة.

- يتجه المجتمع الصهيوني إلى مزيد من التطرف اليميني والديني، وإلى إسقاط مسار التسوية و"حل الدولتين". وبالرغم من حالة التقدم الاقتصادي وارتفاع الناتج الإجمالي المحلي، وزيادة دخل الفرد (قرابة 40 ألف دولار سنوياً) بما يوازي نظيره في بلدان أوروبية؛ وبالرغم من القوة العسكرية الضخمة والنوعية الإسرائيلية؛ وبالرغم من حالة الضعف الرسمي العربي والإسلامي؛ إلا أن "إسرائيل" ستظل تواجه أزمات وجودية في ظلّ صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته على أرضه، وفي ظلّ بيئة عربية شعبية واسعة رافضة للتعامل معها، وفي ظلّ بيئة استراتيجية محيطة غير مستقرة، ويتنامى فيها الوجود المقاوم المعادي لـ"إسرائيل".

- من المتوقع أن تحافظ الدول العربية، المرتبطة بعلاقات رسمية مع "إسرائيل"، وتحديداً مصر والأردن، على هذه العلاقات. وقد تحاول "إسرائيل" إحداث اختراقات في علاقاتها مع بعض دول الخليج على قاعدة التحالف ضدّ إيران ومكافحة "الإرهاب"؛ غير أن هذا الاختراق لن يكون سهلاً؛ وقد تُفضل أطراف عربية عمل العلاقات "تحت الطاولة" بسبب المعارضة الشعبية الواسعة للتطبيع مع "إسرائيل".
- في إطار العالم الإسلامي، فليس من المتوقع أن تُحسِّن منظمة التعاون الإسلامي من أدائها الضعيف والباهت تجاه فلسطين. وثمة فرصة لتزايد التفاعل الشعبي الإسلامي مع قضية فلسطين، خصوصاً مع التهديدات التي تتعرض لها القدس والمسجد الأقصى.

وأما عن الدولتين اللتين درسهما التقرير الاستراتيجي؛ فمن المتوقع أن تتابع تركيا تحت قيادة أردوغان أداءها السياسي النشط الداعم لفلسطين. وفي الوقت نفسه ستحافظ على علاقات سياسية "باردة" مع "إسرائيل"، غير أنها ستتابع علاقاتها التجارية النشطة معها، والتي تجاوزت أربعة مليارات دولار سنة 2017.

أما إيران فإنها ستتابع حالة دعمها السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية، وعداءها المكشوف لـ"إسرائيل"؛ لكنها ستتجنب مواطن الاحتكاك المباشر؛ حيث ستركز على تنفيذ أجندتها الإقليمية.

- ستظل البيئة الدولية تبدي تعاطفاً ودعماً وبأغلبية كبيرة (نحو 140 دولة) لقضية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة وعدد من المؤسسات الدولية. غير أن الولايات المتحدة ومنظومة القوى الكبرى التي تسيطر على مجلس الأمن الدولي، والتي تهيمن على السياسة الدولية، لن تسمح بأي قرارات أو إجراءات تجبر الجانب الإسرائيلي على اتخاذ خطوات يرفضها.

ومن جهة أخرى، فإن ثمة فرصة لزيادة ولو بطيئة في العداء أو النظرة السلبية الشعبية العالمية تجاه "إسرائيل"، كما أن ثمة فرصة لتعزيز نجاحات حركات مقاطعة "إسرائيل" بي دي أس، وهو ما يتسبب بتصاعد القلق الإسرائيلي.

فهرست

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، 2018.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينيةلسنة 2005**، 2006.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011**، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

18. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016**، 2017.

سلسلة أولست إنساناً:

21. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
22. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
23. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
24. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
25. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
26. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
27. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
28. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
29. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
30. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
31. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
32. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
33. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.

36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

62. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
63. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
64. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
65. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
66. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.
67. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
68. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

69. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
70. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.
71. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
72. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
73. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.
74. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
75. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
76. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
77. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
78. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
79. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
80. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
81. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
82. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
83. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
84. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
85. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
86. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
87. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
88. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.

89. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
90. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006–2010**، 2011.
91. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
92. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
93. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
94. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
95. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.
96. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.
97. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
98. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
99. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
100. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.
101. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.
102. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.
103. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.
104. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.
105. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.
106. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.
107. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.

108. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

109. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.

110. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

111. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

112. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

113. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

114. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

115. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

116. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

117. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

118. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

119. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

120. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً**، 2016.

121. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

122. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات**، 2016.

123. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية**، 2016.

124. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي**، 2016.

125. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي**، 2016.

126. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي**، 2016.

127. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية**، 2016.

- **ملاحظة:** تم جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، وصدر عن المركز في 2016.

128. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة**، 2016.

129. عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، 2016.

130. أشرف عثمان بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، 2016.

131. أمل عيتاني ورنا سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، **الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000**، 2017.

132. بلال محمد شلش، محرر، **سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال**، 2017.

133. أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002–2016**، 2017.

134. خالد إبراهيم أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987–2015**، 2017.

135. سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي "إسرائيل"؟: المقاضاة الدولية لـ"إسرائيل" وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، 2017.

136. قتيبة وليد غانم، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995–2014**، 2018.

137. وائل خالد أبو هلال، **حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**، 2018.

138. عبد الحكيم عزيز حنيني، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000–2015**، 2018.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestinian Strategic Report Series:

139. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
140. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
141. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
142. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
143. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
144. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
145. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
146. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
147. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.

Am I Not a Human? Book Series:

148. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
149. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
150. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
151. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
152. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
153. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.

154. Hasan Ibhais and Khaled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
155. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
156. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
157. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
158. Fatima Itani and Nitham ‘Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
159. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

160. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
161. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
162. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
163. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
164. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
165. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
166. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
167. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0
9 789953 572710





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت